

الجمهورية العراقية

رئيس مجلس الوزراء  
أحياء التراث الإسلامي

شفاء الغليل

في بيان الشبه والخيل ومساكن النعيل

للشيخ الإمام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي

محمد بن محمد بن محمد الطوسي

( ٤٥٠ - ٥٠٥ هـ )

تحقيق

الدكتور محمد البكري

ينشر لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة

مطبعة الارشاد - بغداد

١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م



شِفَاءُ الْغُلِيِّ  
فِي كَازِ الشَّبْرِ وَالْمُخَيَّلِ وَمَسَائِلِ التَّعْكِيلِ

للشيخ الامام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي

محمد بن محمد بن محمد الطوسي

( ٤٥٠ - ٥٠٥ )

## بسم الله الرحمن الرحيم

( وبه استعين )<sup>(١)</sup> [ ٣ - أ ]

الحمد لله المسبح<sup>(٢)</sup> بالغدو والآصال ، المقدس عن مضاهاة الأمثال ،  
الموصوف بالجمال والجلال ، خالق الانسان من الطين اللازب والصلصال ،  
ومدبر الخلق بين دورَي الادبار والاقبال ، وطورَي الهداية والضلال ،  
ف « مَنْ يَهْدِ [ الله ] »<sup>(٣)</sup> [ الله ]<sup>(٤)</sup> فماله مِنْ مُضِلٍّ » • و « مَنْ يُضِلَّ  
[ الله ] »<sup>(٤)</sup> فماله مِنْ وَالٍ • والصلاة على محمد [ رسوله ]<sup>(٥)</sup> المصطفى  
وعلى آله خير آل •

أما بعد : فان الحاحك - اينما المسترشد - في اقتراحك ، ولجاجة  
في اظهار احتياجك ، الى « شفاء الغليل » ، في بيان مسالك التعليل : من

---

(١) وردت هذه الجملة في د - د • وورد بدلها في ز - هذه الجملة :  
« وصلواته على محمد وآله وسلامه » • وكلتا الجملتين - على ما نرجحه -  
زيادة من الناسخ ، جريا على العادة المألوفة لدى بعض النساخ : من زيادة  
بعض الجمل المماثلة ، عقب البسملة وقبل الحمدلة •

(٢) أي : المسبح له في أماكن طاعته ، وبيوت عبادته ، التي أذن الله  
أن يرفع أمرها ، ويذكر اسمه فيها • وهذا اقتباس - بتصرف واختصار -  
من آية النور : (٣٦) •

(٣) هذا لفظ آية الاسراء (٩٧) أو آية الكهف (١٧) المقتبسة منها  
هذه الجملة ، وهو الملائم لقوله : « يضلل » في الجملة التالية المقتبسة من  
آية الشورى (٤٤) مع تبديل آخرها بآخر آية الرعد (١١) • وانظر آيات  
الأعراف ( ١٧٨ و ١٨٦ ) والنجم ( ٢٣ و ٣٦ و ٣٧ ) وغافر (٣٣)  
والشورى (٤٦) • وقد ورد في الأصول هكذا : « يهدى » بزيادة الياء ،  
وهي زيادة من النساخ على ظن أن « من » موصولة لا شرطية •

(٤) وردت الزيادة في د - ، والاقتباس الذي بيناه يصح بها وبدونها •

(٥) وردت الزيادة في هـ - فقط •

المناسب والمؤثر والشَّبه والطرد والمُخِيل<sup>(١)</sup> - صَرَم<sup>(٢)</sup> ليجاجي في التسويف والتساهل ، وحل [ عقدة ]<sup>(٣)</sup> عزمي في المماثلة والتكاسل ، فأنجردت الى تحقيق أَرْبِكَ ، واستخرت الله تعالى في اسعافك بمطلبك ، وأتيت فيه بالعَجَب العَجَاب ، ولُجَاب الأَلْبَاب ، وكشفت عن وجوه أسرارهِ غُمَّة الحجاب ، وقشعت عن مُغْمَضَاتِهِ غواشي الارتياب .

وأنا أنبهك - أيها المسترشد - على شاكلة الصواب ، قبل أن أخوض بك في غَمْرَةِ الكُتَاب ، وأقدم اليك نصيحة مشوبة<sup>(٤)</sup> بخشونة<sup>(٥)</sup> ؛

(١) هذا اللفظ : بكسر الخاء مع فتح الميم أو ضمها . وهو بالضم اسم فاعل أي : محدث للظن ، وبالفتح اسم مفعول أي : واقع عليه الظن . على ما قالوه في « مخيلة » . وقد يطلق المضموم على الشيء المشكل أو المشتبه ، كما يطلق المفتوح على الشيء الخلق بالتحقق . ويطلقان على غير ذلك مما لا مجال لذكره . وقد تفتح خاؤه مع ضم ميمه وتشديد يائه ، كمعظم ، فيقال : فلان يمضي على المخیل ، أي : على ما خيلت وشبهت ، يعنى : على غرر من غير يقين . فراجع اللسان ( ١٣ / ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٥ ) ، والتاج ( ٧ / ٣١٣ - ٣١٥ ) ، والنهاية ( ٢ / ٨ - ٩ ) والمصباح : ( خيل ) . والمراد به هنا : الاخالة ، كما أن المراد بالمؤثر والمناسب : التأثير والمناسبة . وانما تجوز في ذلك وعبر به - هـ - ماوفيما سيأتى - مراعاة للتجانس مع لفظي الشبه والطرد ، وتحقيقا للسجع . وسيأتى - في بحث المسالك - بيان معاني ذلك كله في الاصطلاح .

(٢) في هـ : « هزم » ، ولعله - مع صحته - مصحف عن « صرم » .

(٣) سقطت الزيادة من -د-

(٤) في هـ- : « مشحونة » .

(٥) في هـ و ، ز : « بالخشونة » .



فلا يَزَوِيَنَّكَ<sup>(١)</sup> عنها مرارة مذاقها ، وخشونة ملمسها<sup>(٢)</sup> فصيحة في  
تخشين خير من خديعة في لين •

وهي : أن هذا الكتاب لن يسمح بمضمون أسرارهِ على مطالع ، ولن  
يجود بمخزون أعواده على مراجع ؛ إلا بعد استجماع شرائط أربع<sup>(٣)</sup> :

الشريطة الأولى : كمال آلة الدَّرْك : من وفور العقل ، ووصفاء  
الذهن ، وصحة الغريزة ، واتقاد القريحة ، وحِدَّة الخاطر ، وجودة  
الذكاء واللفظة •

فأما الجاهل<sup>(٤)</sup> البليد ، فهو عن مقصد هذا الكتاب بعيد •

وهذه شريطة غريزية ، وقضية جبلية ، وهي من الله تعالى تحفة  
وهدية ، ونعمة وعطية ، لا تنال ببذل<sup>(٥)</sup> الجهد والاكتساب ، وتبتر دون  
دَرَكَها وسائل الأسباب •

الشريطة الثانية : استكداد الفهم ، والاقتراح على<sup>(٦)</sup> القريحة ،

---

(١) أي فلا يصرفنك أو ينحنيك • انظر اللسان ( ٨٤/١٩ و ٨٥ )  
أو لعلها : « يَرُوبَنَّكَ » ، أي : لا تكسلنك عنها ، ولا تجعلك تتواني في العمل  
بموجبها • كما يؤخذ من قول ابن بري ( المذكور في اللسان : ٤٢٤/١ ) -  
تفسيرا للمثل الوارد في الذي يخطئ ويصيب : « هو يشوب ويروب » - :  
« ويروب أي يكسل ، ومما ذكر في القاموس : مما هو وارد على سبيل  
المجاز ، كما صرح به في التاج ( ٢٨٢/١ ) •

(٢) كذا في -د- ، -ز- وهو المناسب لكلمة « مذاقها » • وفي -هـ- :  
« مساقها » ، ولعله تصحيف من الناسخ على ظن أن السجع مراعى هنا •

(٣) في -ز- ، -د- : « أربعة شرائط » ، وهو صحيح أيضا لأن المراد  
من « الشرائط » هنا الشروط •

(٤) في -د- ، -ز- : « الجاهل » ، وهو صحيح أيضا •

(٥) في -د- ، -هـ- : « بيد » ، وما أثبتناه أولى •

(٦) في -ز- : « عن » ولعله تصحيف •



[ واستعمال الفكر ]<sup>(١)</sup> ، واستثمار العقل بتحديد بصيرته الى صواب الغوامض : بطول التأمل ، وامعان النظر ، والمواظبة على المراجعة ، والمثابرة على المطالعة ، والاستعانة بالخلوة وفراغ<sup>(٢)</sup> البال ، والاعتزال عن مُزدحم<sup>(٣)</sup> الأشغال .

فأما من سولت له نفسه درك<sup>(٤)</sup> البغية بمجرد المشامّة<sup>(٥)</sup> والمطالعة : مُعْتَلًا<sup>(٦)</sup> بالنظر الأول والخاطر السابق ، والفكرة الأولى ، مع تقسيم الخواطر ، واضطراب الفكر ، والتساهل في البحث والتتقير ، والانفكاك عن الجد والتشمير - فاحكم عليه بانه مغرور مغبون<sup>(٧)</sup> ، وأخلق به أن يكون من « الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانىً وإن هم إلا يظنون »<sup>(٨)</sup> .

فصاحب<sup>(٩)</sup> هذه الحالة سيحكم - لا محالة - على لفظ الكتاب بالاختلال : متى استغلق عليه ، وعلى معناه بالاختلال : متى لم يث أسرارته اليه [ ٣ - ب ] .

(١) وردت الزيادة في د ، ه .

(٢) في ز : « وفراغ » .

(٣) في ز : « مزدوج » .

(٤) في هـ : « بدرك » ، وزيادة الباء من الناسخ .

(٥) في ز : « المشامّة » ، وهو أصل ما أثبتناه .

(٦) أي متعللاً : مجتزئاً بما ذكر بعده ، ومكتفياً به . على ما يؤخذ من اللسان ( ٤٩٦/١٣ - ٤٩٧ - ١٥٩/١٨ ) . وقد ورد هذا اللفظ في الأصول هكذا : « متصلاً » وهو مصحف عما أثبتناه .

(٧) تكررت هذه الكلمة من الناسخ في هـ ، ز .

(٨) هذا اقتباس من آية البقرة (٧٨) .

(٩) في د ، ز : « وصاحب » .



وَكُمُ مِنْ عَائِبِ قَوْلَا سَلِيمًا وَأَفْتُهُ مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ<sup>(١)</sup>

الشريطة الثالثة : الانفكاك عن داعية العناد ، وضراوة الاعتقاد ،  
وحلاوة المألوف من الاعتقاد ، فالضراوة بالعادة<sup>(٢)</sup> ، مخيلة<sup>(٣)</sup>  
البلاد ؛ والشغف بالعناد ، مجلبة<sup>(٤)</sup> الفساد ؛ والجمود على تقليد  
الاعتقاد ، مدفعة الرشاد . فمن ألف فنا<sup>(٥)</sup> ، علما كان أو ظنا : نفر عن  
نقيضه طبعه ، وتجافى عنه سمعه ، فلا يزيد دعاءك الا فرارا<sup>(٦)</sup> أو  
نفارا ، ولا يفيد ترغيبك الا اصرارا<sup>(٧)</sup> واستكبارا<sup>(٨)</sup> :

(١) هذا استشهاد ببيت للمتنبى من قصيدة قالها وقد كبست  
أنطاكية وقتل مهره . وقد ورد بلفظ « صحيحا » في ديوانه ( ٣٥٧/٢ :  
بشرح العكبرى ، و ٣٣٩ : بشرح الواحدى ) كما ورد منسوبا له : فى  
اليتيمة ( ٢٠٨/١ ) ، والمنتحل ( ١٩٩ ) ، ومجموعة المعاني ( ١٥ ) ، وروض  
الأخبار ( ١١١ ) ، ونهاية الأرب ( ١٢٨/٧ ) ، والروح ( ٧٩ ) ، والطراز  
( ١٣٥/٢ ) ، والصبح المنبى ( ٤٤٧ ) ، والوسيلة الأدبية ( ٤٣/٢ ) . وغير  
منسوب : فى ألف با ( ٣٥/١ ) ، والخزانة ( ٢٨٠/٤ ) ، والشرح الجلى على  
بيتى الموصلى ( ٢٦٤ ) ، والفيض الوارد فى مرثية مولانا خالد ( ٨٧ ) . وقد  
أخذ المعنى من قول أبى تمام ، وقد قال له أبو سعيد الضرير : يا أبا تمام ،  
لم تقول ما لا يفهم ؟ فقال : يا أبا سعيد ، لم لا تفهم ما يقال ؟ .

(٢) فى هـ : « بالمعتاد » وما ذكرناه أنسب .

(٣) فى هـ : « مجلبة » ، وهو تصحيف .

(٤) فى هـ : « داعية » ، وفى د : « مخيلة » ، وهو مصحح عن

« مجلبة » .

(٥) فى هـ : « شيئا » وما أثبتناه أنسب .

(٦) هذا اقتباس بتصريف من آية نوح ( ٦ ) .

(٧) فى د : « ضرار » ، وهو تحريف عما أثبتناه .

(٨) هذا موافق للفظ آية نوح ( ٧ ) المقتبسة منها هذه الجملة بتصريف

واختصار . وقد ورد هذا اللفظ فى هـ ، ز ، بلفظ : « واستمرارا » ، ونعله

تصحيف ناسخ .



وَمَنْ يَكْ ذَا فَمِ مُرِّ مَرِيضٍ يَجِدُ مُرّاً بِهِ الْمَاءَ الزُّلَالاً (١)

الشريطة الرابعة : أن يكون التعريج على مطالعة هذا الكتاب ، مسبقاً بالارتياض بمجاري كلام الفقهاء في مناظراتهم ، ومراقى نظريهم في مباحثاتهم ، مُحِيطاً<sup>(٢)</sup> بجليات كلام الأصوليين ، محتويًا على أطراف هذا العلم ، خيراً بمنهاج الحجاج ، كثير الدُّرْبَةِ والمرآن بمصنّفات أهل الزمان ، متعظماً الى درك أسرار شذّت عن المصنّفات ، مشوقاً الى الاطلاع على حقائق أخفاها عن بني الدهر طارق<sup>(٣)</sup> الآفات .

فاني سقّت الكلام في هذا الكتاب ، على نهاية الانقباض عن انتعرض لما اشتمل عليه كتاب « المنخول » ، من تعليق الأصول<sup>(٤)</sup> ، مع أنه النهاية في الوفاء بطريقة<sup>(٥)</sup> امامي فخر الاسلام : امام الحرمين<sup>(٦)</sup> ، قدس الله

---

(١) هذا استشهاد ببيت للمتنبي من قصيدة له في مدح بدر بن عمار . وقد ورد في الديوان ( ١٦٥/٢ ) : بشرح العكبري ، و ٢٢٠ : بشرح الواحدي ) ، واسرار البلاغة ( ١٠٠ ) ، واليتيمة ( ١٢٠/١ ) ، وروض الاخيار ( ٣٩ ) وحياة الحيوان ( ٩/٢ ) ، والصبح المنبى ( ١٤٤ ) ، وشرح عين العلم ( ٢٣١/٢ ) .

(٢) كذا بالأصول ، أي حال كون المرجح محيطاً بذلك .

(٣) في د ، ز : « طوارق » .

(٤) من هذا الكتاب النفيس نسخة بدار الكتب المصرية ( رقمها : ١٨٨ أصول ) ، ونسخة أخرى بالخرانة الازهرية ( رقمها : ١٤٦٢ ) أصول .

(٥) في ز : « بطريق » وما أثبتناه أنسب .

(٦) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني ، أعلم المتأخرين من الأصحاب في مذهب الشافعي . ولد في « جوين » - ناحية نيسابور - ورحل الى بغداد ومكة والمدينة ، فدرس وأفتى . ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، فدرس بها الى أن توفي : سنة ٤٧٨ هـ . انظر : وفيات الأعيان ( ٢٧٨/١ ) ، وطبقات الشافعية ( ١٦٥/٥ ) وهامشها ، والمنتظم ( ١٨ : ٩ ) .



روحه • وأنحيثُ على تقرير أمور خلتُ عنها<sup>(١)</sup> هذه الطريقة ، وقد  
أحوج الى استقصائها<sup>(٢)</sup> كلماتٌ تداولتها ألسنةُ المتلقِّفين من كتب<sup>(٣)</sup>  
القاضي أبي زيد الدبوسي<sup>(٤)</sup> رحمه الله ، فغلبتُ على كلام الخصوم  
في مجارى الجدل والخصام ، وقد انسَدَل<sup>(٥)</sup> على وجهها<sup>(٦)</sup> جِلباب من  
التعقيد والابهام ، فأورثَ ذلك على المعترضين خبطاً في الكلام • فوقع  
الكشف عن عوارها ، والتثنية على غوائلها وأغوارها - من الكتاب -  
بعض المقصد والمرام •

★ ★ ★

(١) في د ، ز : « خلا عنها أهل » ، ولعله تصرف من الناسخ •

(٢) في د ، ز : « استقصاء بعضها » •

(٣) في ز : « كتاب » ، ولعله تصحيف • وكتب أبي زيد المعروفة هي :  
« تأسيس النظر » في اختلاف الأئمة ، وهو مطبوع بمصر • و « تقويم أصول  
الفقه ، وتحديد أدلة الشرع » ، المشهور بتقويم الأدلة • وتوجد منه نسخة  
بدار الكتب المصرية ( رقم ٢٥٥ : أصول ) • و « الأسرار » في الأصول  
والفروع • ويوجد في معهد المخطوطات بالجامعة العربية فليثم عن نسخة منه  
( رقم ٣ : أصول ) • و « خزانة الأصول » ، المشهور بخزانة الهدى •  
ويوجد في المعهد المذكور فليثم عن نسخة منه ( رقم ٢ : أصول ) • وأنظر :  
كشف الظنون ( ٨٤/١ و ٣٣٤ و ٤٦٧ و ٧٠٣ ) ، وبروكلمان ( ٢٧٣/٣ ) •

(٤) هو : عبيدالله ( أو : عبدالله ) بن عمر بن عيسى ، من كبار  
فقهاء الحنفية ، اليه انتهت مشيخة بخارى وسمرقند في عصره • وكان  
يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج • وقيل : انه أول من وضع  
علم الخلاف • و « الدبوسي » نسبة الى « دبوسية » ( بفتح الدال وضم  
الباء المخففة ) : قرية بين بخارى وسمرقند • وقد توفي : سنة ٤٢٠ هـ •  
انظر : الجواهر المضية ( ٢٥٢/٢ ) ، ومقدمة تأسيس النظر •

(٥) في د ، ز : « سدل » بضم السين ، تنى ما يؤخذ من المصباح :  
( سدل ) •

(٦) في د : « وجوها » •



ولقد أتيتُ فيه باليد البيضاء ، والمُحِبَّة الغراء ، والحُبَّة الزهراء ؛  
وسيعترف لي به مَنْ له تحرُّكه رَذَالَةٌ<sup>(١)</sup> الحسدِ الى الطمن والازراء .

ولستَ تَعْدَمُ - أيها المسترشد - رَهْطًا يستجمعون الشرائط التي  
قدمتها ، ويستخرجون من هذا الكتاب الأسرارَ التي اياه ضمنتها وأودعتها ،  
ثم يقابلونه بالجحود ، والكتمان والكنود ، ويستدرِّون فوائده باطنا وهم في  
الظاهر يَذْمُونَ ، و « انَّ فريقا منهم ليكتمون الحقَّ وهم يعلمون »<sup>(٢)</sup> .  
والمعجبُ بنفسه اذا<sup>(٣)</sup> لاح له الحقُّ [ لا يزداد ]<sup>(٤)</sup> ما استطاع في غلوائه  
الا غُلُوءاً . « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً »<sup>(٥)</sup> :

يَذْمُونَ دُنْيَا لَا يُرِيحُونَ دَرَّهَا

فلم أَرَ كالدُّنْيَا : تُذَمُّ وتُحْلَبُ<sup>(٦)</sup>

---

(١) كذا في ه ، ز . يعنى : الرداءة . ويطلق أيضا على الشيء الذي  
انتهى جيده وبقي أرذله . كما في المصباح : ( رذل ) . وقد ورد في -د-  
بلفظ : « دَرَاكَةٌ » . ولم يرد - على ما في اللسان ( ٣٠٢/١٢ ) - الا  
« دراك » : بكسر الكاف مع تخفيف الراء وتشديد ها ، وهو اسم لفعل الامر  
بمعنى : أدرك . فيكون هذا اللفظ مصحفا عن « رداءة » .

(٢) هذا اقتباس من آية البقرة (١٤٦) .

(٣) في د ، هـ : « إذ » ، وهو تحريف .

(٤) سقطت الزيادة من -هـ- .

(٥) هذا اقتباس من آية النمل (١٤) .

(٦) هذا استشهاد ببيت من قصيدة لسليمان بن يزيد العدوي ،  
وردت في « روضة العقلاء » ( ٢٥٥ - ٢٥٦ ) . وكان سليمان هذا شاعرا  
الشغ كما في البيان والتبيين ( ٣٦١/١ ) . ولم يكن من نفس بنى عدى ، وإنما  
نسب الى منازلهم . كما صرح به الجاحظ في الحيوان ( ١٩١/٦ ) . وله  
قطعة أخرى جيدة : ذكرها القالي في ذيل الأمالي ( ٢٨/٣ ) . وقد أخذ ابن  
المعتر معنى هذا البيت ، في قوله - وهو آخر أبيات ثلاثة مذكورة في  
« المنتحل » ( ١٣٣ ) - :

كما طريق الحَجِّ في كل منهل يُذم على ما كان منه ، ويُشرب



فلا يخذلَنَّك - أيها الطالب - خذْ لأنَّهم ، ولا يغرِّبَنَّك جحودُهم  
وكتمانُهم : فالدُّرُّ الأزهر ، والياقوتُ الأحمر ، والزَّبَرُّ جَدُّ الأخضر ،  
والمسكُ الأذفرُّ ؛ لا يُخشى على أسواقها الكسادُ ، بتَهْجِيَّاتٍ [ ٤ - أ ]  
الحَسَادُ • فَسْتَرْزِقُ<sup>(١)</sup> الله الهُدَى لسبيل الرشاد والسَّدَاد ، ونعوذُ به  
من دواعي المضلال والعناد •

وها أنا أفصِّلُ لك من مضمون هذا الكتاب تراجمَه ، ومن مقاصده  
معايِدَه ومناظِمَه<sup>(٢)</sup> •

ولقد قدِّمتُ لك مقدمة في صدر الكتاب ، على نهاية الإيجاز ، في بيان  
معاني القياس والعلة والدلالة • ثم قسمتُ مقصودَ كتاب القياس الى  
خمسة أركانٍ :

الركن الأول : في طرق<sup>(٣)</sup> اثبات علة الأصل • الركن الثاني : في  
العلة • الركن الثالث : في الحكم • الركن الرابع : في الأصل الذي عليه  
القياس • الركن الخامس : في الفرع الملحق بالأصل •

فأما<sup>(٤)</sup> الركن الأول : فقد نصَّلتُ<sup>(٥)</sup> فيه طرق اثبات العلة<sup>(٦)</sup> :

بالتنقيص والتثنية والإيحاء ، على نهاية الاستقصاء •

ثم ذكرت بعده اثبات العلة : بالتأثير ، وذكرت معنى المؤثر •

---

(١) كذا في ه ، ز • وهو المناسب لقوله : « نعوذ » • وفي د :  
فلنستوفق الله الهادي لسبيل السداد » ، وزيادة اللام بعد الفاء من الناسخ •

(٢) في ه : « من مناظمه » ، وهو خطأ وتحريف •

(٣) في ه : « طريق » ، وهو صحيح أيضا • وفي ز : « اثبات طرق »

والتقديم من الناسخ •

(٤) في ه ، ز : « أما » •

(٥) كذا في د ، ز • وهو الملائم لما بعده ، وفي ه : « فصلنا » •

(٦) كذا في الأصول هنا وفيما بعد ، وهو تسامح في التعبير ، والأولى

أو الأصح : « العلية » •



ثم ذكرت [ بعده<sup>(١)</sup> ] اثبات العلة : بالمناسبة ، وذكرت معنى « المناسب » وحدته وأقسامه ، وخيال<sup>(٢)</sup> الفرق بينه وبين المؤثر . وأردفته بيان الاستدلال المرسل ، وكشفت الغطاء فيه<sup>(٣)</sup> بتكثير الأمثلة .

ثم ذكرت طريق اثبات العلة : بالاطراد والانعكاس . ثم انحدرت منه الى بيان « الشبه » وطريق اثباته . ثم نزلت منه الى بيان « الطرد » وما يتعلق [ منه ]<sup>(٤)</sup> بالجدال ، وما يرتبط بالاجتهاد . ونهت على غلطات بني الزمان في الفرق بين الشبه والطرد .

ثم أتبت ذلك باب في بيان ما تعدته العامة من الشبه وليس منه . وذكرت في هذا الباب تفصيل القول في الشبه في جزاء الصيد ، والفرق بينه وبين الشبه المعروف في لسان الفقهاء . وذكرت كيفية النظر في التغليب عند ازدحام مناطين للحكم ، أو عند تركب المسئلة من شائتي<sup>(٥)</sup> مناطين متعددين . وأظهرت وجه لفرق بين الجنسين ، ووجه انقطاعهما عن قياس الشبه .

واختتمت الباب<sup>(٦)</sup> بيان فن من التصرف ، عبرت عنه<sup>(٧)</sup> : بتقريح مناط الحكم . وذكرت في الباب الأخير<sup>(٨)</sup> أشكال المقاييس ، وانقسامها

---

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) أي : ومظنة الفرق الخ .

(٣) في ز : « عنه » ، وكلاهما صحيح .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ .

(٥) في د ، ز : « شائتين من مناطين » ، وما أثبتناه أحسن .

(٦) في د : « وختمت الكتاب » ولعل اللفظ الثاني مصحف عن

« البسب » .

(٧) كذا في هـ ، وهو الملازم لما ذكر عقبه . وفي د ، ز : « فنين » .

عنهما ، وهو المناسب لما سيأتي في موضعه من الكتاب .

(٨) في د : « الآخر » وما أثبتناه أحسن . ولم يلتزم المؤلف في

موضعيهما بالتعبير بلفظ « انباب » .



الى برهان الاعتلال ، وبرهان الخلف ، وبرهان الاستدلال . ويشتت انحصار  
طُرُق الأدلة في الاستدلال بالخاصية والنتيجة والنظير . ورددت برهان  
الاعتلال - على انتشار أقسامه - الى مقدمتين ونتيجة ، و[يشتت]<sup>(١)</sup> أن النزاع  
أما أن يقع في المقدمة الأولى ، وأما أن يقع في الثانية ؛ وأنه ان وقع في الأولى :  
لم يقع الدليل عليه الا شرعيا ، وان وقع في الثانية : أمكن أن يكون  
[الدليل]<sup>(٢)</sup> شرعيا وعقليا ولغويا .

وأما الركن الثاني في العلة<sup>(٣)</sup> ، [فقد] ذكرت فيه وجد اضافة الحكم  
الى العلة ، فأقضى<sup>(٤)</sup> سياق<sup>(٥)</sup> الكلام الى استقصاء مسألة تخصيص العلة ،

(١) هذه الزيادة لم ترد في الاصول ، وهي جيدة أو متعينة .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) كذا في سائر الاصول ، أي : حال كون هذا الركن موضوعا في  
مباحثها ، ومذكور لبيان مسائلها . والزيادة التالية ونظائرها الآتية ،  
قد زدناها على غرار تعبير المؤلف الخاص بالركن الاول . وزيادة « الفاء »  
واجبة متعينة ، فقد ذكر الاربلي في « جواهر الأدب » : انه لمعنى الشرطية  
في « أما » ، أوجب النحاة أن تجاب بالفاء ، فهي حرف بمعنى « إن » : تدخل  
على جملتين شرطية وجزائية ، فلا بد من تصدير الجملة الجزائية بالفاء .  
ثم ذكر : أنه لا تحذف الفاء الا ضرورة ، ولا يحذف مدخولها الا اذا قسام  
دليل عليه . فراجع كلامه ( ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ) . وقد تحذف هي  
ومدخولها ، مع التقدير ، اختصارا واكتفاء بما يدل عليهما . كما صرح به  
ابن هشام ، وأفاض في التمثيل له : في المغنى ( ١ / ٥٣ - ٥٤ : مع حاشية  
الأمير ) . فحذفها في كلام بعض المتقدمين على سبيل التسامح أو التقدير .  
هذا ، ونرجح أنه قد سقط بعد كلمة « الثاني » عبارة : « وهو » التسي  
وردت نظائرها في كلامه عن سائر الأركان .

(٤) في د ، ز : « فاقضى » وهو تصحيف .

(٥) كذا في ز . وفي د ، هـ : « مسـسـاق » ( يشتج الميم ) - والمعنى

المراد منهما واحد ، وهو : سير الكلام ومجراه أو تتابعه . على ما يؤخذ من  
تسوية الزبيدي بينهما في سوق الابل والماشية . وقد صرح بأن « السِّيَاق » =



ومسئلة الجمع بين العليتين احكام<sup>(١)</sup> واحد ، ومسئلة العلة القاصرة ،  
ومسئلة تعليل الحكم في محل النص<sup>(٢)</sup> بالعلة<sup>(٣)</sup> .

واختتمت<sup>(٤)</sup> هذا الركن ببيان الفرق بين العلة والمحل ، وخرّجت  
[ ٤ - ب ] عليه مسئلة شريك الأب ، وشراء<sup>(٥)</sup> القريب ، ورجوع شهود  
الاحسان مع شهود الرجم ، وتقديم الكفارة على الحنث ، واختصاص  
الردي عن<sup>(٦)</sup> الحافر بالضمان ، وتعليق الطلاق بالملك . الى غير ذلك :  
من مسائل يتشعب<sup>(٧)</sup> النظر فيها عن هذا الأصل .

وأما الركن الثالث - وهو ركن الحكم - [ فقد ] ذكرت فيه بيان  
ما يجوز أن يثبت بالقياس : من الأحكام ، وما لا يجوز [ وأن نصب  
الأسباب للأحكام أحكام يجوز تعليلها ]<sup>(٨)</sup> ، على خلاف ما تبيت به المتلقفون  
عن أبي زيد ، فإن<sup>(٩)</sup> ما ذكره - : من أن الأحكام تُنط' بالأسباب ،

---

- بهذا المعنى - كسحاب ؛ ولكنه قد ضبط في اللسان بالكسر ، وهو  
المشهور المتداول . ويطلق السياق ( بالكسر ) مجازا على الشروع في نزع  
الروح كما يطلق على المهر . فراجع : التاج ( ٣٨٧/٦ ) واللسان  
( ٣٢/١٢ - ٣٣ ) ، والنهاية ( ١٩٣/٢ ) .

(١) في د ، ز : « بحكم » ، وهو تصحيف .

(٢) قد صحف في - بلفظ « الحكم » .

(٣) في د ، ز : « بعة واحدة » ، ولعله تصرف ناسخ .

(٤) في ز : « وختمت » .

(٥) كذا في د . وفي هـ ، ز : « شري » ( بكسر الشين وفتح الراء ) ،

وهو مقصور ما أثبتناه . فهما لغتان أشهرهما - عند المتقدمين - القصير .

كما في المصباح : ( شري ) وسيتكرر هذا الاختلاف فيما بعد ، ولن ننبه عليه .

(٦) في د ، هـ : « على » والظاهر ما أثبتناه .

(٧) في هـ : « انشعب » .

(٨) ما بين المربعين هو الوارد في هـ ، ز ، وقد ورد في د بدله هذه

العبارة : « وان نصب الأسباب الأحكام يجوز » وفي محرفة ناقصة .

(٩) في د ، ز : « وان » ، والأظهر ما أثبتناه .



لا بالحكم - لا طائل له •

وذكرت <sup>(١)</sup> فيه طريق الكلام في النفي الأصلي في الأحكام ، وأن القول فيه بقياس العلة محال ، وأن المسلك فيه محصور في الاستدلال ؛ وأن الطريق فيه إما سبْرٌ ، وإما دلالة ، وإما استصحاب • وذكرت طريق الاستصحاب ، ووجه التعلق به •

وأما الركن الرابع - وهو ركن الأصل - [ فقد ] ذكرت فيه شرائط الأصل الذي يقاس عليه • وأنه إذا ثبت حكمه بالعقل أو اللفظ <sup>(٢)</sup> أو القياس : امتنع القياس عليه • وأن <sup>(٣)</sup> الأصل المعدول به عن القياس كيف يقاس عليه ؟ وما معنى قول الفقهاء : « إن هذه المسئلة خارجة عن القياس ؟ » وأين يجوز أن يدعى ذلك ؟ وأين تمتع هذه الدعوى ؟

وأما الركن الخامس - وهو ركن الفرع - [ فقد ] ذكرت فيه مسألتين ، أحدهما : تقدم الأصل على الفرع <sup>(٤)</sup> كالوضوء مع التيمم • والأخرى : [ في ] <sup>(٥)</sup> أن شرطه أن لا يكون منصوفا عليه ، وأن قياسا في كفارة الظهار في شرط الإيمان ، وقتل العمد في إيجاب الكفارة - لا يناقض هذا الشرط •

وبه وقع اختتام الكتاب • وسميته : شفاء الغليل ، في بيان السبب والمُخِيل ومسالك التعديل •

وسأضيف إليه - إن ساعدني التوفيق - كتابا على مذاقه : في طرق التخصيص والتأويل •

---

(١) في ، د ، ز : « وقد ذكرت » •

(٢) قد صحفت هذه الكلمة في -هـ- بلفظ : « أو العلة » •

(٣) هذا هو الظاهر • وفي -هـ- : « فان » ولعله تصحيف •

(٤) كذا في هـ ، أي : وجوب تقدمه • وفي د ، ز : « تقدم الفرع

على الأصل » ، أي : عدم جوازه • فالمؤدى واحد •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز • وذكرها أولى من حذفها •



وافترضت الآن على مقاصد القياس • وما أخللته<sup>(١)</sup> من كتاب القياس :  
 مما لم تعرض له<sup>(٢)</sup> ؟ فهو منقسم الى ما رأيته جلياً يستغنى بكتاب المنحول  
 عنه ، وإلى ما لا تمس الحاجة إليه في المناظرات الا نادراً • فقضت همّي<sup>(٣)</sup>  
 على الأغمض ، ثم اجتريت منه<sup>(٤)</sup> بالأهم •

وانى<sup>(٥)</sup> لأرجو أن يعم جدواه ، وينكشف للمطلبة مغزاه ، ويفوح

(١) كذا في هـ ، أي : تركته ولم آت به • والمشهور تعدية هذا الفعل  
 - حينئذ - بالباء يقال : أخل الرجل بكذا أو بالمكان ، اذا تركه • كما يقال :  
 أخل بالشئ ، اذا قصّر فيه • كما في المصباح : ( خل ) ، واللسان  
 (٢٢٦/١٣) ، والتاج (٣٠٩/٧) • وقد ورد متعدياً بنفسه مفيداً معنى  
 الرعى ، ف قيل : أخللت الابل ، أي رعيته • كما في اللسان (٢٢٥) •  
 فتعديته هنا بنفسه انما هي لغرض تضمينه معنى الترك خاصة • وقد ورد  
 في د ، ز بلفظ « أخللته » بالحاء المهملة • وهو تصحيف عما أثبتناه ، على  
 ما نرجحه • لأن « أحل » وان كان في بعض استعمالاته يفيد معنى الخروج ،  
 فهو انما يكون حينئذ لازماً ، لا متعدياً • فيقال : « أحل الرجل » اذا خرج  
 وهو حلال ، أو خرج عن الحِلِّ إلى الحرِّم ، أو خرج من شهوَر الحرِّم ،  
 أو خرج من ميثاق وعهد كان عليه • كما في اللسان (١٧٥/١٣ و ١٧٦)  
 والتاج (٢٨٤/٧ ، ٢٨٧) • نعم : قد قال الخطابي - في تفسير حديث أبي  
 الدرداء : « أحلوا الله يغفر لكم » ، الذي ورد مفسراً بأسلموا - : « معناه :  
 الخروج من حظر الشرك الى حِلِّ الاسلام وسعته ، من قولهم : حلَّ الرجل ،  
 اذا خرج من الحرِّم الى الحل » • ولكن هذا - بقطع النظر عن كون الحديث  
 قد روى أيضاً بلفظ : « أجلوا » بالجيم ، كما في اللسان (١٨٢/١٣ ، ١٢٢)  
 وان كان قد سقط من هذه الصفحة نص الحديث وبعض الاقوال الواردة في  
 تفسيره : مما يكمل من النهاية ١٧٢/٢ - لا يستلزم صحة استعماله متعدياً  
 مفيداً معنى الاخراج •

(٢) في هـ : « إليه » •

(٣) في هـ ، ز : « همتي » •

(٤) هذا هو الظاهر • وفي هـ : « فيه » •

(٥) في هـ : « فاني » وما أثبتناه أحسن •



لهم رِيَّاه • وآمل<sup>(١)</sup> من الله غفرانا لا يدرك أقصاه ، وعفوا لا ينتهى مداه ،  
إذا عَنَّت الوجوه وخرست الألسن<sup>١</sup> وجفَّت الشفاه ، وخضعت الرقاب ،  
وجَحَظت الأعين ، وسجدت الجباه ! فما أحسنَ عبدٌ بربه ظنَّه إلا أرضاه ،  
وآتاه سُؤْلَه ووفَّاه ، فهو الجَوَاد الكريم الفرد الصميد الاله •

★ ★ ★

---

(١) في د : « وآمل » ، وفي هـ : « وأسأل » •



(١)

## المقدمة المرسومة قبل الأركان الخمس

فلا بد (٢) من ذكر مقدمة في حدد القياس [ ٥ - أ ] وصورته ،  
[ وبيان معنى العلة والدلالة ] (٣) ، وبيان قسمته ، والتتية على مجارى  
النظر فيه .

أما حدته ، فقد اختلفت فيه الصيغ والعبارات . ولسنا للتطويل في  
هذا الكتاب ، فيما لا يتعلق به كبير فائدة .

والعبارة المعروفة للمقصد المطلوب ، أن يقال : « القياس : عبارة عن  
اثبات (٤) حكم الأصل في الفرع ، لاشتراكهما في علة الحكم » .

(١) هذا العنوان ورد في هـ ، بهذا اللفظ . وورد في ز زيادة  
كلمة « الأولى » بعد كلمة « المقدمة » ، وبلفظ « الخمسة » وورد فيها أيضا  
قبله زيادة أخرى - لم يرد في د غيرها - وهي : « كتاب القياس : الباب  
الأول في بيان القياس وحده وأركانه وشرائطه » والظاهر أنها من الناسخ .  
والتعبير بالخمس أو بالخمسة صحيح هنا ، على ما نقله النووي عن النجاة ،  
وذكره الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل ( ١٣٧/٢ - ١٣٨ ) .

(٢) في د ، ز : « ولا بد » .

(٣) سقطت الزيادة من هـ .

(٤) كذا بالأصول هنا ، وهو تسامح منه في التعبير ، روى فيه حكاية  
بعض الألفاظ الواردة في عبارة بعض المعرفين للقياس . والا فسيأتى أن  
يصرح : « بأنه اثبات مثل حكم » ، وينتصر لوجوب زيادة كلمة « مثل » ،  
والخلاف في وجوبها مشهور مبنى على أن الحكم - كالوجوب مثلا - هل يتعدد  
بالإضافة الى المحال المختلفة ، وإن كانت حقيقته واحدة - وهو الصحيح -  
أم لا يتعدد : نظرا الى اتحاد حقيقته ؟ كما حقق في محاضرات أستاذنا الشيخ  
عبد الغني عبد الخالق في مباحث القياس . ثم إن بعض الأصوليين  
- كالبيضاوي - زاد في هذا التعريف عبارة « عند المثبت » أي سواء أكان  
اشتراك المحليين في العلة مطابقا للواقع ، أم غير مطابق . فيشمل القياس  
الصحيح ، والقياس الفاسد . انظر : شرح الأسنوى ( ٢/٤ - ٤ : بحاشية  
بخيت ) وحاشية النجار عليه ( ١٠/٣ - ١١ و ١٤ - ١٥ ) ، ونبراس  
العقول : ( ١٥ - ١٧ و ٢٤ - ٢٧ ) .



فهذا<sup>(١)</sup> القدر كاف في البيان •

وان أردت عبارة محترزة عن الاعتراضات - [ التي تَهْدِفُ الحدود  
لأمثالها في عبارة<sup>(٢)</sup> المتكلمين وأرباب الصناعات ]<sup>(٣)</sup> في الحدود - قلت :  
هو : حَمَلُ معلوم على معلوم في اثبات حكم أو نفيه ، بالاشتراك في صفة  
أو انتفاء صفة ، أو حكم أو انتفاء حكم<sup>(٤)</sup> • فهذا أحوى لجميع أقسام  
الكلام ، وأحصر لجملة الأطراف •

وفي الأول غية عنه : فانه مفيد للبيان الذي نبغيه ، وهو بيان قياس  
المعنى ، اذ هو المشتمل على بيان علة الحكم •

فان اردت أن تضم اليه قياس الشبه والطرْد - عدلتَ إلى العبارة  
الأخرى : فان جميع ذلك على شكل القياس وان كان ينقسم الى صحيح  
وفاسد ، فان الفاسد أيضا قياس •

وعلى الجملة [ أيضا ]<sup>(٥)</sup> لابد من التسوية بين الشيئين<sup>(٦)</sup> : لتحقيق  
صورة القياس ، فانه مشتق من قول العرب : قاس الشيء بالشيء ، اذا حذا  
به<sup>(٧)</sup> حذوه وسواه عليه ، يقال : قاس النعل بالنعل ، اذا سواه عليه •

---

(١) في هـ : « وهذا » •

(٢) في هـ : « عادات » وهو مصحف عن « عبارات » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) راجع في هذا وما اليه وشرحه : المعتمد (٢/٦٩٧ و ١٠٣١) ،  
والمستقصى (٢/٢٢٨) وروضة الناظر (٢/٢٢٦) ، والاحكام (٣/٢٦٩)  
وشرح مختصر ابن الحاجب (٢/٣٥٠) ، وشرح جمع الجوامع (٢/٢١٨) :  
بحاشية العطار ) ، وكشف الأسرار على البزدوى (٣/٢٦٨) ، وأصول  
الشاشي (٨٢) ، وتنقيح الفصول (١٦٥) والتيسير على التحرير (٢/٢٦٣) ،  
وشرح مسلم الثبوت (٢/٢٤٦) ، ونزهة المشتاق (٦٣٠) ، ونبراس العقول  
(٩ - ٤٦) وانظر ما سيأتى في الشفاء (١٠ ب) و (٢٤ ب) و (٧٣ ب - ٧٤) •

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

(٦) في د ، ز : « شيئين » •

(٧) في د : « حذاه » •



فان قيل : فهل من فرق بين القياس والعلة ؟  
قلنا : نعم ؛ فان العلة في تصوّرها<sup>(١)</sup> لا تستدعي أصلا وفرعا ، ولكن  
اذا ذكرت السبب المؤثر في الحكم ، فقد ذكرت [علة الحكم]<sup>(٢)</sup> .  
والعلة [ في الاصل ]<sup>(٣)</sup> : عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ، ولذلك  
سمّي المرض : علة .

وهي في اصطلاح الفقهاء على هذا المذاق .  
نعم : قد يسمّى القياس علة ، لأنه يشتمل على علة الحكم ، وهي<sup>(٤)</sup>  
الركن الأعظم من مقصود القياس<sup>(٥)</sup> ، كما يسمّى القياس : نظرا  
واجتهادا ودليلا واعتلالا ؛ لأنه يستدرك بالنظر والاجتهاد ، ويدلُّ على  
الحكم ، ويشتمل على ذكر العلة : فيسمى اعتلالا .

وتسمية العلة بمجرد قياسا ، لا وجه له . وانّ تسامح بعض  
الفقهاء باطلاقه ، فذلك لتقسيمهم المسائل - في عرفهم - الى الخبرية  
والقياسية ؛ فما لا يتعلق منها بالخبر تسمى قياسية : لأنه الغالب في المسائل  
التي ليست خبرية ، فيعتنون بكونه قياسا : أنه ليس خبريا .  
فان قيل : فهي من فرق بين الدلالة والعلة ؟

قلنا : نعم ؛ فكل علة يجوز أن تسمى دلالة ، لأنها تدل على الحكم ،  
فالمؤثر أبدا يدل على الأثر . ولا تسمّى كل دلالة علة ، لأن الدلالة  
[ قد ]<sup>(٦)</sup> يعبر بها عن الأمانة التي توجب : فلا<sup>(٧)</sup> تؤثر ، فالقيم

- 
- (١) في د : « تصويرها » .  
(٢) عبارة د ، ز : « في الاصل علته » .  
(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز .  
(٤) في د ، ز : « وهو » . وكل صحيح .  
(٥) في د ، ز : « المقصود من القياس » وما أثبتناه هو الظاهر .  
(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .  
(٧) في ه ، ز : « ولا » وما ذكرناه هو الاولى .



الركم<sup>(١)</sup> دليل على المطر وعلته أيضا ، لأنه يؤثر فيه • والكوكب دليل على القبلة ، وليس علة فيها<sup>(٢)</sup> • فما للدلالة حظ في<sup>(٣)</sup> الإيجاب •

والعلة موجبة ؛ أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية فبجعل الشرع إتيانها [ علة ]<sup>(٤)</sup> موجبة ، على معنى إضافة الوجوب إليها ، [ ٥ - ب ] كإضافة وجوب القطع إلى السرقة ، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بإيجاب الله تعالى ؛ ولكن ينبغي أن نفهم الإيجاب كما ورد به الشرع ، وقد ورد بأن السرقة توجب القطع ، والزنا يوجب الرجم • ففي هذا تفرق الدلالة والعلة •

ونسنتقى [ وجوه ]<sup>(٥)</sup> الدلالات - التي ليست من قبيل الأقيسة<sup>(٦)</sup> ، ولا من قبيل العلل - في الباب الثاني [ إن شاء الله تعالى ]<sup>(٧)</sup> •

---

(١) كذا في د • وهو : بالتحريك ، ومعناه : السحاب المتراكم بعضه فوق بعض ، كالركام ( بالضم ) وإن كان هذا يطلق - أيضا - على الرمل المتراكم وما أشبهه • وأما « الركم » ( بالسكون ) فهو مصدر معناه : جمع الشيء فوق الشيء ، أو الفاؤه على بعض وتنضيده ، حتى يصير ركاما مركوما • انظر : اللسان ( ١٥ / ١٤٢ - ١٤٣ ) والتاج ( ٨ / ٣١٧ ) وقد ورد في - ز - بلفظ « الركيم » وهو تعريف • وورد في - هـ - بلفظ « الرطب » •

(٢) في هـ ، ز : « فيه » •

(٣) هذا هو الظاهر • وفي ز : « على » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز • وراجع في تعريف العلة لفلة واصطلاحا ما سيأتي ( ص ٧١ أ و ٧٣ أ ) ، والمستقصى ( ٢ / ٣٣٦ ) ، والمنى ( ١٧ / ٣٣٠ ) والمعتمد ( ٢ / ٧٠٤ ) ، والاحكام ( ٣ / ٢٨٩ ) وروضة الناظر ( ٢ / ٢٢٩ ) وشرح مختصر ابن الحاجب ( ٢ / ٣٦٠ ) وشرح الأسنوى ( ٤ / ٥٣ ) وشرح جمع الجوامع ( ٢ / ٢٤٨ ) والكشف على البزدوى : ( ٣ / ٣٤٤ ر ٤ / ١٧٠ ) والتيسير ( ٣ / ٢٠٢ ) وشرح المسلم ( ٢ / ٢٦٠ ) ونزهة المشتاق ( ٦٨٤ ) ونبراس العقول ( ٢١٥ - ٢٢٧ ) • ومباحث التعليل ( ٧٩ - ٨٩ ) •

(٥) سقطت الزيادة عن - هـ - •

(٦) في ز : « الشبه » وهو تصحيف •

(٧) لم ترد الزيادة في هـ •



أما<sup>(١)</sup> الأمانة ، والآية ، والبيئة ، والحجة ، والبرهان - فإنها من  
الأساسي العامة ولا غرض لنا في بيان اشتقاقاتها وحدودها • وإنما  
[ الغرض و ]<sup>(٢)</sup> المقصود تمييز العلة عن الدلالة والأمانة<sup>(٣)</sup> •

وأما القياس : فإنه مشتمل<sup>(٤)</sup> على العلة ، اذ العلة بعض أجزائه ،  
كاليت : يشتمل على الجدار ويتضمنه •

هذا حدّ القياس وصورته [ وما اتصل به : من الفرق بين العلة  
والدلالة وغيره ]<sup>(٥)</sup> •

وأما<sup>(٦)</sup> قسمته ، فهي - في غرضنا - تنقسم الى قياس الشبّه ،  
وقياس المعنى • والباب<sup>(٧)</sup> معقود لبيان القسمين ، وشرائطهما ، ووجه  
الفرق بينهما •

والنظر فيهما في خمسة أركان : الأصل ، والفرع ، والحكم ،  
والوصف الجامع ، وطريق معرفة كون الوصف الجامع علة للحكم • لأننا  
ذكرنا أن القياس عبارة : عن « اثبات حكم الأصل في الفرع ، بالاشتراك  
في علة الحكم » فتعرضنا لهذه الامور الخمسة • ولا بد<sup>(٨)</sup> من استقصاء  
النظر<sup>(٩)</sup> فيها •

---

(١) في د : « وأما » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٣) كذا في الأصول ، ولعله مصحف عن « القياس » ، نليتأمل •

(٤) في د ، ز : « يشتمل » •

(٥) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٦) في د ، هـ : « فأما » •

(٧) في د ، ز : « والكتاب » ، وهو ملائم لما ورد فيها سابقا

( ص ١٥ ) •

(٨) في د : « فلا بد » •

(٩) هذا هو الأحسن • وفي هـ : « الاستقصاء في النظر » •



الزكي الأول في طريق معرفة كون الوصف الجامع علة لحكم الأصل (١)

حتى يترتب على وجودها الحكم في الفرع

فذهب ذاهبون : الى ان اقامة الدليل (٢) على علة الأصل غير واجب .  
اذ [ قد ] (٣) تحقق صورة القياس بمجرد الجمع ؛ والأصل أن كل  
وصف يذكر في الأصل علة ، الا أن يمنع [ منه ] (٤) مانع .  
وهذا هذان لا حاصل له : فان الأصول تنقسم الى ما يعلل ، وإلى  
ما لا يعلل . ومع الاتفاق على صحة [ تعليل حكم ] (٥) الأصل ، اتفقوا  
على صحة (٥) هذا الانقسام . فيحتمل أن لا يكون الأصل معللا ؛ [ وان  
كان معللا : احتمل أن لا يكون معللا ] (٦) بهذا الوصف المذكور . فلا بد  
من دليل يميز هذا الوصف عن سائر الأوصاف الموجودة في الأصل ،  
لينبى على الاشتراك فيه الاشتراك في الحكم .  
فإذا (٧) تبين أن ذلك لا بد منه ، فكون الوصف علة لحكم الأصل -  
يعرف بمسالك :

**المسلك الاول :** النص من جهة الشارع (٨) ، وذلك : بأن يأتي بصيغة

(١) في ز : « علة الحكم في الاصل » ، والمثبت أولى .

(٢) في ز : « الدلالة » ، وهو صحيح أيضا .

(٣) لم ترد الزيادة في هـ .

(٤) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٥) هذا هو الأولى . وفي هـ ، ز : « تجويز » .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) في د ، ز : « واذا » ، ولعله تصحيف .

(٨) في هـ : « الشرع » وكلاهما صحيح ، وراجع كلام الأصوليين عن

هذا المسلك : في المعتمد (٧٧٥/٢) والمستصفي (٢٨٨/٢) وشرح المحقق

(٣٨٥/٢) والاحكام (٣٦٤/٣) وشرح الأسنوى (٥٩/٤) وروضة الناظر

(٢٥٧/٢) وشرح جميع الجوامع (٢٧٩/٢) وتنقيح الفصول (١٦٨) والتيسير

(٣٩/٤) وشرح المسلم (٢٩٥/٢) ونزهة المشتاق (٧٠٦) ، ونبراس

العقول (٢٢٧) .



التعليل<sup>(١)</sup>، كقوله<sup>(٢)</sup> : العلة كذا، أو لأجل كذا، أو لسبب كذا؛ أو ما يقوم مقامه ، ويفيد معناه . فهو صريح في التعليل [ به ]<sup>(٣)</sup> [ وذلك ]<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى : « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم »<sup>(٥)</sup> ، وهذا صريح في التعليل [ به ]<sup>(٥)</sup> . [ و ]<sup>(٦)</sup> كقوله عليه السلام في النهي عن لحوم الأضاحي : « إنما نهيتكم لأجل الدافّة »<sup>(٦)</sup> وكقوله<sup>(٧)</sup> عليه السلام في الأعرابي المحرم الذي وقصّت به راحلته<sup>(٨)</sup> : لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا<sup>(٩)</sup> وهو صريح في التعليل ، ولذلك [ ٦ - أ ] نظر دة في كل محرم سوى ذلك الأعرابي . ويبطل قول أبي حنيفة<sup>(١٠)</sup> رحمه الله : أن ذلك [ كان ]<sup>(١١)</sup> من

(١) في د ، ز : « العلة » وهو مناسب أيضا .

(٢) في ه ، ز زيادة « عليه السلام » ، وهي من الناسخ .

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٤) سورة الحشر (٧) .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) هذا الحديث رواد الشيخان وأصحاب السنن والمسانيد ، من حديث برواية عائشة رضي الله عنها فراجع في البخاري (٨١/٥ و ٧٦/٧) ومسلم (١٨٤/٢) ومسنند أحمد (٢٩٧/٢ و ١٥٤/٦) وسنن الترمذي (٢٨٥/١) ونصب الراية (٢١٨/٤) ونيل الأوطار (١٠٧/٥ - ١٠٨) ومسنند الشافعي (٥٦) .

(٧) في ه : « وقوله » .

(٨) في ه « ناقتة » ومعناها واحد .

(٩) راجع الحديث في صحيح البخاري (٦/٢ و ١٥/٣ - ١٨) .

ومسلم (٤٩٨/١ - ٥٠٠) ، ومسنند الشافعي (٨٥) وسنن أبي داود (٢١٩/٣) والسنن الكبرى (٣٩٠/٣ - ٣٩٣ ، ٥٤/٤ - ٥٣/٤) والمنتقى (٧٨ - ٧٧/٢) ونصب الراية (٢٧/٣ - ٢٨) ونيل الأوطار (٣٥/٤ - ٣٦) .

(١٠) هو : النعمان بن ثابت الكوفي ، الإمام الاعظم ، المتوفى ببغداد سنة ١٥٠ هـ ، انظر تاريخ الطبري (٦١٩/٧) وتاريخ بغداد (٣٢٣/١٣) وابن خلكان (١٦٣/٢) والنجوم الزاهرة (٦٢/٢) والجواهر المضية (٢٦/١) وذيلها (٤٥١/٢) وتاريخ الادب لبروكلمان (٢٣٥/٣) .

(١١) لم ترد الزيادة في ه .



خصائص [ ذلك ] <sup>(١)</sup> الأعرابي ، إذ اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حاله ، على ما أخبر عنه ، لنوع وزرع وفضيلة اختصت به .

قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ إذ التخمير والتطيب مأمور به في حق الموتى ، ومنه <sup>(٢)</sup> عنه في حق المحرمين . والذي يسبق الى الأفهام <sup>(٣)</sup> ، أن الموت قاطع للأحرام ، وإذا انتفى الأحرام رجع التخمير <sup>(٤)</sup> الى الأصل المعهود ؛ فنهي عن التخمير ، وذكر أن علته بقاء الأحرام بعد الموت ، فكان التخمير منها <sup>(٥)</sup> : لبقاء علته ؛ وعرف بقاء العلة [ بقوله عليه السلام ] <sup>(٦)</sup> : فانه يحشر يوم القيامة مليا ، فان <sup>(٧)</sup> [ الأحرام باق بعد الموت شرعا . وعرف به أيضا أنه ] علل النهي ببقاء الأحرام <sup>(٨)</sup> ، ونزل ذلك منزلة قوله - عليه السلام - في الشهداء : « زملوهم بكتلومهم »

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) لم ترد « الواو » في ه .

(٣) هذا هو الأنسب ، وفي د ، ز : « الفهم » .

(٤) هذا هو الظاهر المناسب ، وفي ه : « التطيب » .

(٥) في ه : « فكان منع التخمير » ، وهي صحيحة أيضا .

(٦) ما بين القوسين قد ورد في د ، ز . وورد بدله في ه « فان

الأحرام باق بعد الموت شرعا بقوله » ولم ترد فيها الزيادة الآتية ، وصي  
واردة في د ، ز أيضا . فيكون الكلام في ه قد ورد فيه تقديم واختصار .

(٧) في ه : « فانه » ، وهو صحيح على ما نبهنا عليه .

(٨) قد وقع خلاف في هذه المسئلة : فذهب الحنفية والمالكية : الى  
أن حكم الأحرام ينقطع بالموت ، فيفعل بالميت المحرم ما يفعل بالميت  
الحلال . وخالف في ذلك الشافعية والحنابلة : استنادا الى حديث الأعرابي  
الذي وقصت به ناقتة ، والى صنيع عثمان رضي الله عنه . فراجع : الأم  
(٢٣٩/١) والإشراف (١٤٧/١) وبداية المجتهد (١٩٨/١) ، وبدائع السنائع  
(٣٠٨/١) والمغنى (٥٣٧/٢) .



ودمائهم ، فانهم يحشرون يوم القيامة وأود أجهم تشخب ' دما ،<sup>(١)</sup> فيئن  
أن أثر الشهادة يبقى بعد الموت ، وأن المنع من الغسل مغل بتضمنه  
ابطال أثر الشهادة •

وهذا القدر كاف في هذا القسم ، فان صرائح التعليل ليست<sup>(٢)</sup>  
• مما يخفى •

ولما كانت العلة الشرعية معلومة بالشرع ، ولم تنحصر الطرق  
الشرعية في البيان والتعريف على النصوص - بل من طرقه التبيهاة ،  
ومن طرقه الاستنباط والنظر - : جاز أن يُعرف<sup>(٣)</sup> كون الشيء علة  
بتعريف الشرع بألفاظ وأفعال هي منبهة على العلة وان لم يكن صريحا  
[ به ]<sup>(٤)</sup> وجاز أن يُعرف بطرق<sup>(٥)</sup> النظر والاستنباط ، كما أن الأحكام  
في أنفسها لما كانت شرعية : جاز معرفتها بجميع هذه الطرق ؛ فنصّب الشيء  
علة حكم من جهة الشرع ، كما أن إثبات الحرمة والحل في فعل من  
الأفعال حكم [ من جهة الشرع ]<sup>(٦)</sup> فجاز أن تُعرف بكل طريق تُعرف  
به الأحكام •

★ ★ ★

---

(١) انظر مسند الشافعي (١١٧) والام (٢٣٦/١) ومسند أحمد  
(٤٣١/٥ ح) وسنن النسائي (٧٨/٤ و ٢٩/٦) والسنن الكبرى (١٠/٤ -  
١١ و ١٤) والمنتقى (٧٧/٢) ، ونصب الراية (٣٠٧/٢ - ٣٠٨ و ٣١٧)  
وفيض القدير (٦٥/٤) ونيل الأوطار (٣٤/٤) •

(٢) في هـ : « ليس » ، ولعله تصحيف •

(٣) في د ، هـ : « يتعرف » ، وهو صحيح أيضا •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

(٥) هذا هو الأولى ، وفي د ، ز : « بطريق » •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ •



المسلك الثاني : في اثبات العلل بالتيهات من [ جهة ]<sup>(١)</sup> الشارع ، ووجوهها مختلفة ومراتبها في افادة الظن متقاربة ، وان كانت لا تنفك عن ضروب<sup>(٢)</sup> من التفاوت في الخفاء والجلاء ؛ وهي أنواع :

النوع الاول منها : أن يرتب<sup>(٣)</sup> الحكم على الفعل بقاء التعقيب والتسبيب ؛ فهو تنبيه<sup>(٤)</sup> على تعليل الحكم<sup>(٥)</sup> بالفعل الذي رتب عليه .

كقوله تعالى : « والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »<sup>(٦)</sup> ، وكقوله جل من قائل : « اذا قُتِلَ الى الصَّلَاةِ فاغسلوا »<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يُمْلَ هو فليُسَلِّلْ وليُّه بالعدل »<sup>(٨)</sup> ، وقوله عليه السلام : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ »<sup>(٩)</sup> ، وقوله تعالى « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ

(١) لم يرد هذا اللفظ في هـ . وراجع كلام الأصوليين عن هذا المسلك : في المعتمد (٧٧١/٢) والمستصفى (٢٨٩/٢) وروضة الناظر (٢٦٠/٢) والاحكام (٣٦٦/٣) ومختصر ابن الحاجب (٣٨٦/٢) وشرح الأسنوي (٦٣/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٨٢/٢) وتنقيح الفصول (١٦٨) والتيسير (٤٠/٤) وشرح المسلم (٢٩٦/٢) ونزهة المشتاق (٧٠٧) ونبراس العقول (٢٣٧ - ٢٦٦) .

(٢) في هـ : « ضرب » .

(٣) في د ، ز : « يترتب » .

(٤) في د ، هـ : « بينة » وهو مصحف عما أثبتناه .

(٥) في هـ ، ز : « التعليل للحكم » .

(٦) سورة المائدة (٣٨) .

(٧) سورة المائدة (٦) .

(٨) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٩) الحديث من رواية سعيد بن زيد ، فراجع مسند الشافعي

(٧٧ و ١٢٤) ومسند أحمد (٣٠٤/٣ و ٣١٣ و ٣٨١ : ح) والبخاري

(١٠٦/٣) وسنن أبي داود (١٧٨/٣) والترمذي (٢٥٩/١) والمنتقى

(٣٥٩/٢) ونيل الأوطار (٢٥٥/٥ - ٢٥٧) ونصب الراية (١٧٠/٤ - ١٧١

و ٢٨٨ - ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٣١٩) .



طُولاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ  
فَتَيَاتِكُمْ [ ٦ - ب ] الْمُؤْمِنَاتِ <sup>(١)</sup> ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً  
فَتَيْسَّرُوا <sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَلَكَتْ نَفْسُكَ نَاحْتَارِي » <sup>(٣)</sup>  
وَقَوْلُهُ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ : حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاءَوْهَا وَأَكَلُوا  
أَثْمَانَهَا » <sup>(٤)</sup> .

فدل ذلك على أن القطع معلل بالسرقة ، وأنها سببه • وأن سبب  
الوضوء الصلاة • وسبب تكفل الولي باملاء <sup>(٥)</sup> الحق ضعف  
المولى عليه وسفه وعجزه • وسبب ملك الموات الأحياء • وسبب  
إباحة نكاح الإماء العجز • وسبب جواز التيمم فقد الماء • [ وسبب  
التخير العتق • وسبب اللّغة أكلهم أثمان الشحوم ] <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة النساء (٢٥) •

(٢) سورة النساء (٤٣) •

(٣) روى هذا الحديث بروايات والفاظ متعددة فراجع فيه مسند  
الشافعي (٩١) ومسند أحمد (٢٥٥/٣ و ١٨٥/٤) وفتح الباري (٩٣/٦ ح)  
وصحيح البخاري (٧١/٣ و ٧٣ و ١٤٧ و ١٥١ و ١٥٥ و ١٨٩ و ١٩٢  
١٩٨ و ٤٧/٧ و ١٤٦/٨ و ١٥٤ و ١٥٥) ومسلم (٦٥٤/١) والمنتقى  
(٣٣٣/٢) ونيل الأوطار (١٣٠/٥ و ١٥٣ و ٧٨/٦) ونصب الراية  
(٢٠٤/٣ و ٢٨١/٤) •

(٤) انظر مسند الشافعي (٩٦) ومسند أحمد (٢٢٧/١ و ٤٩/٤  
و ٢٣٦ و ٣٤٧ و ٢٣٣/٨ ع) والبخاري (٨٢/٣ و ٥٧/٦) ومسلم (٦٨٩/١)  
والترمذي (٢٤٤/١) وأبو داود (٢٨٠/٣) والسنن الكبرى (١٢/٦) والمنتقى  
(٣١٥/٢) ونصب الراية (٥٤/٤) ونيل الأوطار (١٢٠/٥) • وراجع تفسير  
الطبري تحقيق الاستاذ العلامة محمود شاكر (٢٠١/١٢) •

(٥) هذا هو الظاهر المناسب • وفيه : « أذاء » وهو صحيح أيضاً •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •



فكل ذلك تبيته على اضافة الأحكام<sup>(١)</sup> إلى الأسباب ، ونصّب الأسباب عللا فيها ، حتى يقال<sup>(٢)</sup> : تكفل' الولي بالاملاء وان ورد في التداين ، فالحكم' غير مقصور على التداين ، بل يجرى في سائر التصرفات المتعلقة<sup>(٣)</sup> بالمصلحة ، لتعدى العلة في أمثال<sup>(٤)</sup> ذلك .

ومن هذا القسم : دخول الفاء في<sup>(٥)</sup> كلام الراوي ، كقوله : « زنا ماعز' فر'جم »<sup>(٦)</sup> و « سها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسجد »<sup>(٧)</sup> ، و « رَضَخَ يهودى' رأسَ جارية فرضخَ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه »<sup>(٨)</sup> .

(١) هذا هو المناسب . وفي هـ : « الحكم » ، وهو تحريف .

(٢) في د ، هـ : « نقول » .

(٣) صحف في د بلفظ : « المعلقة » .

(٤) في د ، هـ : « وأمثال » .

(٥) في هـ ، ز « على » .

(٦) ماعز بن مالك الأسلمي ، ويقال : ان اسمه غريب ، وماعز لقب . انظر الاصابة (٣١٧/٣) وانظر حديث الرجم في البخارى (١٦٧/٨ و ٦٩/٩) ومسلم (٥٠/٢ - ٥٢) والمنتقى (٦٣٨/٢ و ٧٠٧) والمستدرک (٣٦١/٣ - ٣٦٣) وسنن ابن ماجه (٦١/٢) ، ونصب الراية (٣٠٨/٣ و ٣١٢ و ٧٤/٤) ونيل الأوطار (٢٤٢/٦ و ٢٤٦ و ٧٩/٧ - ٨٦) .

(٧) ورد هذا الحديث من طرق متعددة . فراجع الكلام عليه في مسند أحمد (٢١٢/٥ ، ٦٦/٦ و ١٠٢ و ١٦٧ و ١٨٨/١٢) والبخارى (٩٩/١) ، ٦٧/٢ ، ٨٧/٩) ومسلم (٢٣٠/١) وسنن أبى داود (٢٧٢/١) وابن ماجه (١٨٨/١) والدارقطني (١٤٤) والمنتقى (٥٨٢/١ و ٥٩٢) ونصب الراية (٦٧/١ و ٧٢ ، ١٦٦/٢) ونيل الأوطار (٩١/٣ و ١٠٣) .

(٨) رواه الجماعة بالفاظ متفاوتة وطرق مختلفة . فانظر صحيح البخارى (١٢١/٣ ، ٤/٩ - ٧) ومسلم (٣٨/٢) وسنن أبى داود (١٨٠/٤) والترمذى (٢٦٢/١) والنسائى (١٠٠/٧ ، ٢٢/٨) والداقطني (٣٥٩) والمنتقى (٦٧٧/٢) والسنن الكبرى (٤٢/٨) ونيل الأوطار (١٤/٧) .

تدل هذه الصيغة من الراوى ، على أنه فهم الحكم ، وفهم  
سببه أيضا •

ولو لم يفهم كون الرجم موجب<sup>(١)</sup> الزنا ، وكون السجود  
موجب<sup>(٢)</sup> السهو ، وكون الرضخ موجب<sup>(٣)</sup> الرضخ - : لما جاز له أن  
يروى على هذا الوجه ، ولكان كلامه كقوله : « أكل ما عزر فرجم ، وقام  
النبي عليه السلام في الصلاة فسجد » •

فاذا قيل له : كيف<sup>(٤)</sup> ذلك ؟ قال : « أكل ما عزر فرجم لا لأجل  
الأكل ، ولكن لأجل الزنا • وسجد لا لأجل القيام ، ولكن لأجل السهو •  
ولكن جرى الرجم والسجود عقيب الأكل والقيام ، كما جرى عقيب الزنا  
والسهو » •

فيقال : هذا من<sup>(٥)</sup> هُجِّرَ الكلام وألغاه • فالصيغة المذكورة  
موضوعة للتنبيه على التعليل ، فاستعمالها<sup>(٦)</sup> لإرادة الجريان عقيبها<sup>(٧)</sup> من  
غير تعليل - خبط من الكلام لا يصدر إلا من [ غِرٍ ]<sup>(٨)</sup> غَبِيٍّ ،  
أو ممن يؤتى عن<sup>(٩)</sup> حَصَرٍ وَعِيٍّ •

فإن قيل : يَم تَكْرُونَ على مَنْ يقول : مستند معرفة العلة  
المناسبة والاخلال والاشعار المغزى ، دون التنبيه اللفظي ؛ وهذه الأسباب  
التي ذكرتموها جميعها مناسبة لمبانياتها ، ففهم التعليل لذلك ، لا للتنبيه  
من جهة اللفظ ؟

---

(١) في ز : موجبا عن « في الأماكن الثلاثة » وهو صحيح أيضا •

(٢) في هـ : « وكيف » •

(٣) في هـ : « هجر من » ، والظاهر أن التقديم من الناسخ •

(٤) في هـ : « فاستعماله ... عقيبه » •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٦) في ز : « من » •



قلنا : ليس الأمر كذلك . فإن هذه الصِّيغَ للتعليل بالأسباب<sup>(١)</sup> المذكورة [ ٧ - أ ] وإن كانت الأسباب لا تُخِيل ، وهذا كقوله عليه السلام : « مَنْ مَسَّ ذكره فليتوضأ »<sup>(٢)</sup> [ فهو ]<sup>(٣)</sup> تبييه على تعليل الوضوء بالمسِّ ونصبه سببا فيه ، وإن كان لا يُخِيل .

وكذلك إذا قال : مَنْ أكل شيئا مما مسَّته النار فليتوضأ »<sup>(٤)</sup> ، و « مَنْ قَاءَ أو رَعَفَ أو أَمَذَى فليتوضأ »<sup>(٥)</sup> .

فكل ذلك لا مناسبة فيه : فإن الأكل والمسَّ<sup>(٦)</sup> لا ينبئان<sup>(٧)</sup> عن الوضوء ؛ بل خروج المذي من المنفذ لا يُناسب غسل الوجه واليدين ، فإنه غسل في غير محل النجاسة ؛ ويفهم بالصيغة - من حيث 'التبييه' -

(١) في هـ : « في الأسباب » وهو تصحيف على ما يظهر .  
(٢) ورد هذا الحديث بهذا اللفظ وبألفاظ أخرى وبمعناه من طرق متعددة على ما في مسند الشافعي (٤) وأحمد (٣٢/١٢ ع) وسنن أبي داود (٤٦/١) وابن ماجه (٩١/١) والمستدرک (١٣٦/١ و ٧٠/٤) والباقي (٢٩/١) وراجعته مع بعض الأحاديث والآثار المعارضة له في سنن الدار قطني (٥٣/١) والبيهقي (١٢٨/١ و ١٣٧) ونصب الراية (٥٤/١ - ٧٠) ونيل الأوطار (١٧٢/١ - ١٧٥) وآداب الشافعي وهامشه (٢٨١) .

(٣) زيادة جيدة لم ترد في الأصول .  
(٤) ورد هذا الحديث بألفاظ أخرى وبمعناه من طرق متعددة ، فراجعته هو أو ما عارضه أو نسخه أو خصصه في صحيح مسلم (١٥٤/١) وسنن أبي داود (٤٨/١) والترمذي (١٧/١ - ١٨) وابن ماجه (٩٢/١) والبيهقي (١٤١/١ و ١٥٣) ومسند أحمد (٩١/١٤ : ع) والمنتقى (١٢٧/١ - ١٢٨) ونيل الأوطار (١٨٢/١ - ١٨٣) ومشكاة المصابيح (١٠٠/١) .  
(٥) راجع الحديث في سنن ابن ماجه (١٩٠/١) والدار قطني (٥٦/١) والترمذي (١٩/١) والسنن الكبرى (١٤١/١ و ٣٥٧) ونصب الراية (٣٨/١ و ٤٢ ، ٦٠/٢ - ٦٢) والمنتقى (١١٤/١) ونيل الأوطار (١٦٤/١) .

(٦) في د : « اللمس » ؛ وهو تحريف .  
(٧) هذا هو الظاهر . وفي هـ : « ينبئ » أي شيء منهما .

جعلهُ آيَاهُ سِيَا •

وان أردنا أن نَبْعُدَ في التصوير ، حتى لا يَتَشَوَّفَ موسوس في الفكرة<sup>(١)</sup> الى تكلُّف استنباط مناسبة من هذه الصور<sup>(٢)</sup> ، فلو قال : من مس ثوبا أو جدارا أو حجرا فليتوضأ ، لفُهم منه السيئة<sup>(٣)</sup> كما يفهم من هذه الصور<sup>(٢)</sup> •

فدل أن الصيغة بوضع اللغة منبِّهة على التعليل ، دون المناسبة •  
ولسنا نكرر أنها اذا كانت مناسبة : كان ذلك أظهرَ في الظن ، وأسبقَ الى الفهم ، وأجدرَ باجتلاب طُمأنينة النفس • ولكن أصلُ التعليل لا بد من فهمه •

النوع الثاني : أن يَعْلَمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أمرا حادثا ، فيحكمَ عقبيه بحكم • فجريان الحكم عقبيه وجودا<sup>(٤)</sup> ، كالترتيب عليه بقاء التعقيب •

ومثاله : أن يقول له واحد : أفطرتُ يا رسول الله ، فيقول<sup>(٥)</sup> عليه السلام : عليك كفارة • فذكرُ الكفارة تعقيب معرفته بالافطار باخباره : تنبيهٌ على أن علة الكفارة هو الافطار • وقد قال الأعرابي : « [ يا رسول الله ]<sup>(٦)</sup> هلكتُ وأهلكتُ ، واقعت أهلي في نهار رمضان » • فقال [ له النبي ]<sup>(٦)</sup>

---

(١) في هـ : « الفكر » ولا فرق بينهما على ما في المختار ( ف ك ر ) •

(٢) في ز : « الصورة » •

(٣) في د ، ز : « التنبيه » أي على السببية •

(٤) في هـ زيادة : « وعدما » ، وهي من الناسخ •

(٥) في هـ : « فقال » •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ •



عليه السلام : « أَعْتَقُ رَقَبَةً »<sup>(١)</sup> فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ وَاجِبٌ بِالْوَقَاعِ .  
وهذا مرتبته<sup>(٢)</sup> دون المرتبة السابقة ، إذ لا يُفْهَمُ التعليل في هذا  
المقام إلا إذا عُرِفَ أَنَّهُ أَجَابَ بِهِ عَنْ سُؤَالِهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ابْتِدَاءً بَعْدَ  
الاعراض عن كلامه . . . إذ العلام المنصوب لأسراج الدابة قد يقول لسيده :  
دخل فلان ، فيقول السيد : أسرج الدابة ، أي اشتغل بشغلك ، فمالك  
وذكرَ كَرَّ ما لا فائدة لك في ذكره<sup>(٣)</sup> ، وليس هو من شغلك ؟ وذلك يفهم  
منه بقرينة الحال . بقرينة<sup>(٤)</sup> الحال يُعْلَمُ<sup>(٥)</sup> أن المذكور<sup>(٦)</sup> مسبب  
ما ذكره المبتدئ . وقد تكون المناسبة فيه قرينة ظاهرة .

وفي هذا ، يفارق ذكر الحكم مرتباً على الفعل بقاء التعقيب ؛ فإن  
الفعل المذكور لو لم يكن سبباً : لا خَلَّ نظم الكلام ؛ وقد انتظم الكلام  
من [ ذكر ]<sup>(٧)</sup> الأمرين جميعاً : الفعل والحكم . والمتقاطعات<sup>(٨)</sup>  
لا يجوز نظمها وترتيبها على هذا الوجه ، كما ضربناه<sup>(٩)</sup> : من مثال

(١) رويت هذه القصة من طرق جملة عن أبي هريرة مطولة  
ومختصرة مع التصريح بالجماع وعدمه ، فراجع مسند الشافعي (٣٦)  
واحمد (١١/١٦٤ ، ١٣/١٢ ، ١٤/١١١ و ١٩٩ ع) وصحيح البخاري  
(٣/٣٢ و ١٦٠ ، ٧/١٦ ، ٨/٢٣ و ٣٨ و ١٤٤ و ١٦٦) ومسلم (١/٤٥٠)  
ونصب الراية (٢/٤٥١) ونيل الأوطار (٤/١٨٢) وقد اختلف في هذا  
الرجل ، فقليل : هو سلمة بن صخر ، أو سلمان ولكن ابن حجر قال : « لم  
أقف على تسميته » . فراجع في هذا فتح الباري (٤/١١٥ - ١١٧) والاصابة  
(٢/٦٤) .

ونصب الراية (٢/٤٥١) ونيل الأوطار (٤/١٨٢) وقد اختلف .

- (٢) في د ، ز : « في الرتبة » .
- (٣) في د ، هـ : « فيه » .
- (٤) في د : « فقرينة » .
- (٥) في د : « تعرف » ، وفي ز : « يعرف » .
- (٦) صحف في د بلفظ « المذكورة » .
- (٧) لم ترد الزيادة في هـ .
- (٨) صحف في د بلفظ : « والمتعاطفات » ، وفي ز : « والمتقاطعات » .
- (٩) في د ، « ذكرناه » .

الأكل والرجم ، والقيام والسجود [ ٧ - ب ] •  
 فأما إذا لم يذكر الشارع إلا أحد القسمين [ فقد احتمل أن يكون  
 جوابا ]<sup>(١)</sup> ، واحتمل أن يكون ابتداء منقطعا عن سؤاله •

فهذا وجه التفاوت في الرتبة • وهذا كما أن الرجل إذا قال لزوجته :  
 طلقتك على ألف ، فقبلت المرأة [ ذلك ]<sup>(٢)</sup> فقال الرجل : أردت طلاقا على  
 غير ألف ، ليكون رجعا : لم يقبل [ منه ]<sup>(٣)</sup> ، لأنه تعطيل لنظم الكلام  
 المصرح به • ولو قالت المرأة : طلقني على ألف ، فقال : طلقتك ، ثم  
 قال : أردت بكلامي الابتداء ، دون الجواب - : سُمِعَ ، وكان الطلاق  
 رجعا : لأنه يحتمله •

فان قيل : إذا احتمل الابتداء واحتمل الجواب ، فهو متردد بين  
 التعليل وعدمه • فكيف يجوز التمسك به ، ولا يعد أن يذكر الذاكر  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم الإفطار ، فلا يجيبه<sup>(٤)</sup> عنه في الحال ،  
 ويقول له : كفر ، وهو يعنى : كفارة وجبت عليه لسبب سابق عرفه  
 الرسول<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وسلم ، وعرفه المخاطب ، وذكر ذلك في  
 معرض الابتداء : تجديدا لأمر سابق ، وابتداء بيان وجوب الكفارة بسبب  
 سابق ، اعتمادا<sup>(٦)</sup> - في الاختصار على قوله كفر - على فهم المخاطب ، بقرينة  
 [ الحال ]<sup>(٧)</sup> ، وهذا الاحتمال أيضا لا يندفع بالمناسبة • فليس<sup>(٨)</sup> كل

- 
- (١) سقطت الزيادة من ز •
  - (٢) لم ترد الزيادة في ه •
  - (٣) لم ترد الزيادة في د ، ز •
  - (٤) في ه : « يجيب » •
  - (٥) في د ، ز : « النبي » •
  - (٦) في ه : « اعتمد » ولعله مصحف عن « واعتمد » •
  - (٧) سقطت الزيادة من د ، ز •
  - (٨) هذا هو الظاهر ، وفي د : « وليس » •



ما يذكر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم - مما ينسب الاحكام -  
يترتب<sup>(١)</sup> عليه ما يناسبه • فكم من المناسبات والاخلالات [ التي ]<sup>(٢)</sup>  
عطلها<sup>(٣)</sup> الشرع ، ولم يلتفت إليها ، ولم يحكم بموجبها ، ولا أقام لها  
في نظره وزنا ؟

قلنا : نعم ، المناسبة لا تدفع هذا الاحتمال ، ولكنها قد تنهض قرينة  
للمشاهد الحاضر • وقد يكون عدم المناسبة معرّفا كونه<sup>(٤)</sup> مبتدئا غير  
موجب ، فيبقى قوله : « كفر » في حقه ، كما لو ابتدأ بالكلام [ و ]<sup>(٥)</sup> قال  
لداخل عليه : كفر ؟ فالسامع يعلم أن هذا اعتمادا<sup>(٦)</sup> على فهم المخاطب  
لأمر سابق •

فمن شاهد الحال يحكم عقله وذنه • وإنما النظر فينا ؟ فإنا نعصم  
بالمقول ، والقرائن لا تنقل •

ومع هذا ، يجوز التعلق بمثل هذه الواقعة في التعليل<sup>(٧)</sup> • لأن  
الراوي شاهد الحال وعرفه<sup>(٨)</sup> ؟ فإذا روى لنا : « أن أعرابيا قال : هلك  
وأهلك ، واقعت أهلي في نهار رمضان ؟ فقال عليه السلام : أعق رقبة » ،  
فهم من أنه فهم الجواب ؟ إذ نقله بهذه الصيغة ، وهو : ترتيب كلامه  
على كلامه بقاء التعقيب •

---

(١) في هـ : « يترتب » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) مصحف في د بلفظ : « غلطها » •

(٤) في هـ : « لكونه » •

(٥) سقطت الواو من د •

(٦) في ز : « الاعتماد » وهو مصحف عن « للاعتماد » •

(٧) عبارة هـ : « للتعليل » وهي مصحفة •

(٨) في هـ ، د : « وعرف » •

واذا قال : « دخل فلان »<sup>(١)</sup> وقال : أفطرت يا رسول الله ، فقال عليه السلام : « كفر » ؛ أشعرَ قوله « فقال » أنه<sup>(٢)</sup> قاله جوابا فهمه بقرينة الحال ، فصار كما لو قال الراوي : « فأجابه الرسول صلى الله عليه وسلم وقل : كفر » ، ولو نقل صريح الجواب : لفهم التعليل • فإذا قال : « فقال كفر »<sup>(٣)</sup> نبّه على أن ما ذكره جواب<sup>(٤)</sup> واو<sup>(٥)</sup> لم [ يكن ]<sup>(٦)</sup> جوابا : لكان نظم الكلام من الراوي [ ٨ - أ ] خبّطا<sup>(٧)</sup> ؛ كقول من يقول ابتداء : من أفطر فعليه كفارة ؛ ثم قال : لم أُرِدْ وجوب الكفارة بالانطار • فينسب الى الخبّط في الكلام ، والعدول عن الطريق الموضوع المتقرر في الأنهام •

فان قيل : فما وجه الإنكار على أبي حنيفة رحمه الله ، إذ قال : « الراوي اذا لم يكن نقيها ، وروى ما يخالف القياس - لم يقبل وان كان عدلا » وما ذكرتموه يقرر مذهبه ويوجهه<sup>(٨)</sup> ؛ فان المناسبة - اذا انتهضت - قرينة ؛ حتى لم يكن ذكر الكفارة عقيب ذكر السائل حكاية منام - ضربا للمثل - كذكره عقيب الافطار الذي هو جناية جدير<sup>(٩)</sup> بأن يُمحى

(١) في د : « رجل » •

(٢) في د ، ز : « على أنه » ، وهو صحيح على تضمين « أشعر » معنى « دل » •

(٣) صحف في د ، ز بلفظ : « كذا » •

(٤) في د ، ز : « جوابا » وهو خطأ وتحريف •

(٥) سقطت « الواو » من ز •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) اي : ساقطا وفاسدا ، على ما في المصباح ( خبط ) • وفي هـ : « مخبطا » ولعله تحريف •

(٨) عبارة هـ : « وتوجيهه أن » •

(٩) في ز : « جديرا » وهو خطأ وتحريف •



ويُكفر ، في فهم الحاضر المشاهد • بل اذا جرى عقيب منام حكاة السائل ، فهم [ أنه ذكره حكما وابتداً كلاماً ]<sup>(١)</sup> : اعتماداً على معرفة سابقة بينه وبين المخاطب • واذا كان مناسباً ، فهم أنه جواب • فهذا<sup>(٢)</sup> يختص بدركه الفقيه المطلع على المناسبات الشرعية ، والمعاني الملائمة لمعتبرات الشرع ، والعادات<sup>(٣)</sup> المدركة منه في مصادر أموره وموارده • فأما<sup>(٤)</sup> العامي<sup>٥</sup> : فقد ينخدع بخيال يظنه مناسباً ، وليس كذلك • فالعدالة<sup>(٥)</sup> لا تغنى في هذا المقام ، بل لابد من الفقه والعلم ودرك ماخذ الشرع • فاذا نقله العامي ، فلي نظر : فان وجد موافقاً لقياس الشرع عمل به ؟ لأنه عدل في النقل ، وما أدركناه من موافقة القياس [ عدل ] دل على فهمه<sup>(٦)</sup> أيضاً ، وأن ما فهمه كان على وجهه • وان خالف القياس : ترك عليه ، وتطرق الى الشبهة ؟ •

قلنا : أبو حنيفة رحمه الله يطرد هذا فيما ينقله الراوي من تهديدات الشرع وابتدائه ، كقوله عليه السلام : « من اشرى مُصْرَأة فهو بخير النظرين »<sup>(٧)</sup> الى آخره • ولا يجري ما ذكره فيه • فان حفظ الكلام

(١) ما بين القوسين ، عبارة هـ • وقد ورد بدله في د ، ز : « أنه ابتداء كلام » •

(٢) في هـ : « هذا » •

(٣) في د : « والعبارات » ، وفي ز : ( والعبادات ) وكلاهما تحريف •

(٤) في د ، ز : « وأما » •

(٥) في د ، ز : « والعدالة » •

(٦) ما بين القوسين عبارة هـ ، أي : شاهد بصحة فهمه • وورد في د بلفظ : « عدل في فهمه » ، وفي ز : عدل فهمه ، وكل صحيح كما لا يخفى •

(٧) روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق مختلفة ، فراجع مسند الشافعي (٦٥) والرسالة (٥٥٦) وصحيح البخاري (٧٠/٣ و ٧١) ومسلم (٦٥٩/١ - ٦٦١) وفتح الباري (٢٧٢/٥) ومسند أبي داود (٢٧٠/٣) والترمذي (٢٣٦/١ و ٢٣٩) والسنن الكبرى (٣١٧/٥ - ٣٢١)، والمنتقى (٣٥١/٢) ونصب الراية (٢١/٤) وراجع الخلاف في المصراة فسي اختلاف الحديث بهامش الأم (٣٣٦/٧ - ٣٤٢) •

ونقله على وجهه ، لا يفتقر الا الى العقل والحفظ والعدالة المانعة من  
التغير ، فكذلك الجواب والخطاب .

وأما <sup>(١)</sup> ارتباط احدهما بالآخر فيهم <sup>(٢)</sup> بالقرائن ، ويشترك في  
دركها كل من له حس سليم ، وعقل مستقيم لا <sup>(٣)</sup> خبل ولا عته  
فيه . ولسنا ننكر مع ذلك تفاوت الناس في درك الأمور ؛ ولكن ذلك  
أمر لا ينضبط ؛ فيتطرق الى العوام فيما يوافق القياس ؛ فانهم يتفاوتون  
أيضا في فهمه ، وليست القرائن مقصورة على المناسبات .

ويتطرق أيضا الى الفقهاء فيما ينقلونه <sup>(٤)</sup> على مخالفة القياس . ولذلك  
قال عليه السلام : « نَضَرَ الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها ؛  
فَرُبَّ حَامِلٍ فقهٍ غير فقيه ، وَرُبَّ حَامِلٍ فقهٍ الى مَنْ هو أفقه  
منه » <sup>(٥)</sup> . وقوله عليه السلام ، أَفَقَّهَ مِنْهُ : أشعر <sup>(٦)</sup> بكونه فقيها في نفسه ،  
وبين أن المعاني يتفاوت ( ٨ - ب ) دركها من الألفاظ ، بتفاوت الناس  
في مراتب الفقه ، مع الاشتراك في أصل الفقه . والظن بالمعدل <sup>(٧)</sup>  
المتدين أن لا ينقل الشيء الا كما سمعه <sup>(٨)</sup> ، وان غيره فلا يغيره الا اذا

---

(١) في د : « أما » ، وفي ز : « في ارتباط » .

(٢) في د : « يفهم » وفي ز : « يعرف » .

(٣) في د ، ز : « ولا » .

(٤) في هـ : « يتعلق به » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد الحديث بالألفاظ متفاوتة وطرق مختلفة فراجع مسند

الشافعي (٨٢) والرسالة (٤٠١ و ٤٧٣) والمستدرک (٨٧/١) وسنن أبي

داود (٣٢٢/٢) والترمذی (١٠٩/٢) وابن ماجه (٥٢/١) ومسند أحمد

(٢٢٥/٣ ، ٨٠/٤ و ٨٢ ح ) ، و ع (٩٦/٦) وفيض القدير (٢٨٤/٦) .

(٦) في د : « مشعر » .

(٧) في د : « بالمعدل » ، ولعل زيادة الميم من الناسخ .

(٨) في هـ : « سمع » .



كان واثقا بفهم المعنى •

فإن<sup>(١)</sup> نُخَيِّلَ أنه ربما يثق عند نفسه بفهم المعنى - وكل<sup>٢</sup> يعتقد<sup>(٢)</sup> في نفسه غاية الفطنة والذكاء - فهذا الخيال جار في حق الفقهاء<sup>(٣)</sup>؛ ولا سبيل الى رد أقوالهم بالتهم<sup>(٣)</sup> • فهذا هو الوجه في دفع هذا الخيال<sup>(٤)</sup> •

النوع الثالث : أن يذكر الشارع في الحكم وصفا ، ولم يُصرِّح بالتعليل به ، ولكن لو قُدِّرَ ذلك الوصف غير مؤثر في الحكم وغير موجب له : لكان خارجا عن الافادة ، ولم تظهر لذكر ذلك الوصف فائدة • فيكون ذكر الوصف تنبيها على أنه العلة •

ولهذا القسم أنواع :

أحدها : أن يقع<sup>(٥)</sup> السؤال المذكور في معرض الاشكال بذكر وصف •

(١) في هـ ، ز : « وان » •

(٢) في د ، ز : « يعتقد بنفسه » •

(٣) في هـ : « فلا ... بالتوهم » ، وفيه تصحيف •

(٤) راجع في شرح المسلم (١٤٥/٢) رأى أبى حنيفة وأصحابه في أن الراوى « اذا لم يكن فقيها » ، وروى ما يخالف القياس : ردت روايته • وبناء على هذه القاعدة ، فإن جمهور الحنفية لم يعملوا بحديث المصراة ، بحجة أنه مخالف للقياس والأصول العامة التي تؤدي بنا الى أن التعويض عن اتلاف المال يكون بدفع قيمته ان كان قيما ، وباعطاء مثله ان كان مثليا • فقدموا القياس على هذا الخبر الذي خالف أصلا عاما ، ورواه أبو هريرة وهو لم يكن من الفقهاء في زعمهم • فلم يثبت الخيار بالتصيرية عندهم • وبعض متأخرى الحنفية أنكر أن يكون أبو هريرة غير فقيه ، بل عده من الفقهاء المجتهدين ولكنه رد الحديث : لأجل مخالفته للقرآن والسنة المشهورة ، لا بطريق مخالفته للقياس • انظر : شرح المسلم (١٤٦/٢) ومختصر الطحاوى ( ٧٩ - ٨٠ ) ونيل الأوطار ( ٣٢٨/٥ ) ط المنيرية •

(٥) في هـ ، ز : « يرفع » •

كما روى : « أنه [ صلى الله عليه وسلم دُعى الى ضيافة فأجاب ، ودعى الى أخرى فامتنع فروجع في ذلك فقال : ان في تلك الدار كلبا ، ف قيل له : في تلك الدار هرة ، فقال ]<sup>(١)</sup> : انها ليست بنجسة ، انها من الطوائف عليكم والطوائف »<sup>(٢)</sup> . فلم لم يكن للطواف والمخالطة في البيوت تأثير في الحكم ، لكان كقوله : انها ليست صفراء ، وما يجرى هذا المجرى .

وقيل<sup>(٢)</sup> : « انه قال ذلك لأبي قتادة<sup>(٣)</sup> لما تعجب من اصغائه الاناء لها » [ فكان ذكر ]<sup>(٤)</sup> هذا الوصف في دفع تعجبه ، كذكره في دفع الاشكال .

---

(١) ما بين القوسين عبارة د ، ز . وعبارة ه هكذا : « امتنع من الدخول على قوم عندهم كلب فقيل له : أما تدخل على آل فلان وعندهم هرة ؟ فقال عليه السلام الخ . وهذا من حديث عائشة رضى الله عنها ، وقد أخرجه مطولا أو مختصرا ، أبو داود (٢٠/١) وابن ماجه (٧٧/١) والبيهقي (٢٤٦/١) . وورد في المنتقى (١٨/١) . وراجع الكلام عنه في نصب الراية (١٣٣/١) ونيل الاوطار (٣٢/١) .

(٢) كما روى مطولا ومختصرا من طريق كبشة بنت كعب أو غيرها ، فراجع مسند أحمد (٢٩٦/٥ و ٣٠٣ و ٣٠٩ ح) وسنن أبي داود (١٩/١) وابن ماجه (٧٧/١) والنسائي (١٧٨/١) والسنن الكبرى (٢٤٥/١) والمستدرک (١٦٠/١) والمنتقى (١٧/١) ونصب الراية (١٣٦/١) ونيل الأوطار (٣١/١) وقد اختلف في كبشة أصحابية هي ؟ وهي - على الصحيح - امرأة عبدالله بن أبي قتادة . وقيل : انها امرأة أبيه .

(٣) هو : الحارث ( أو : النعمان ) بن ربيع بن بلدهة الأنصاري الخزرجي السلمي ، أحد الذين شهدوا أحداً وما بعدها من المغازي . وقد توفي بالكوفة أو بالمدينة : سنة ٤ أو ٥٤ هـ انظر الإصابة (١٥٧/٤) - ( ١٥٨ ) .

(٤) ورد ما بين القوسين في د ، بلفظ : « وذكر » .



من هذا القسم : أن يذكر وصفاً في محل الحكم لا<sup>(١)</sup> حاجة الى ذكره ، وان جرى ابتداء .

كما روى : « أنه عليه السلام توضأ بنيذ التمر وقال : تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ » ، وماء طهور<sup>(٢)</sup> . ولو لم يكن ذلك علة مؤثرة في جواز الوضوء الذي صدر منه ، لم يكن له فائدة : اذ علم أن أصل النيذ ثمرة طيبة ، وماء طهور . فلم تكن الفائدة في ذكره<sup>(٣)</sup> تعريفَ عينه ، بل هو تعريف كونه علة الجواز .

فان قيل : عندكم أن الحديث غير صحيح ، وان التوضوء<sup>(٤)</sup> بنيذ التمر غير جائز [ فكيف يجوز التمسك به ]<sup>(٥)</sup> ؟ .

قلنا : اتوضوء بما توضأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز ، والحديث صحيح ، ولكن المراد به : ما نُبذ فيه تُمَيِّزَاتٌ<sup>(٦)</sup> لاجتذاب

---

(١) في هـ : « ولا » .

(٢) لقد تكلم في هذا الحديث مع كثرة طرقه عن ابن مسعود ، حينما كان مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجن فراجع مع الكلام عليه وما يعارضه في مسند أحمد (٢٩٥/٥ و ٣٠٩ : ع) وصحيح البخاري (٥٤/١) وسنن أبي داود (٢١/١) والبيهقي (٩/١ - ١٣) ونصب الراية (١٣٧/١ - ١٤٨) .

(٣) في هـ : « ذكر » على الإضافة .

(٤) قد ورد هذا اللفظ في الأصول كلها أو بعضها - بلفظ : « التوضي » ، وهو من « توضيت » وهي لغة ضعيفة ، بل أنكرها بعضهم . على ما في المختار : ( و ض أ ) واللسان (١٩٠/١) وورد فعله كذلك فيها مرسوماً هكذا : « توضسي » . فلذلك همزناه هو وفعله ، ورسماً كلاً منهما - في سائر محال وورده - بالرسم المشهور المتداول .

(٥) وردت هذه الزيادة في ز فقط .

(٦) هذا تصغير لفظ د : « تمرات » .

ملوحته ، على عادة العرب فيما يعدونه للشرب • فدلّت<sup>(١)</sup> هذه العلة على جواز التوضوء به سفراً وحضراً ، وعلى جواز الغسل [ به ]<sup>(٢)</sup> وان ورد في الوضوء : لأطراد العلة ، اذ لو كان الميخ له هو السفر لما<sup>(٣)</sup> استقام هذا التعليل • ولا يُحمل على النيذ ؛ اذ وصفه بهذه الصفة كوصف العصيدة بأنها<sup>(٤)</sup> ثمرة طيبة وماء طهور • بل نحمله<sup>(٥)</sup> على ما يتميز فيه التمر بعينه عن الماء ، ولم تجر بينهما الا ملاقة •

ومن هذا القسم : قوله عليه السلام : « لعنَ الله اليهود : اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ »<sup>(٦)</sup> نبّه على أنه علة اللعن ، وتنبّهنا به على تحريم<sup>(٧)</sup> اتخاذ قبور الانبياء مساجدَ • ولو لم يكن كذلك : لم يكن لذكر [ ٩ - أ ] اتخاذهم [ القبور ]<sup>(٨)</sup> مساجدَ معنى في هذا المقام •

ومن الخيال الباطل ، أن يقول القائل : أخبر عن لعنهم وبعثهم ملعونون<sup>(٩)</sup> ، ولم يذكر سببه : لأن سببه الكفر ؛ وأخبر عن اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد • فهما خبران بمن مخبرين ، لا اتصال لأحدهما بالآخر •

(١) في هـ : « ودلت » •

(٢) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

(٣) في هـ : « ما » •

(٤) في هـ : « أنها » •

(٥) ورد في هـ بلفظ : « الحمل » •

(٦) روى هذا الحديث بألفاظ وطرق مختلفة فراجع مع الكلام عليه

في مسند أحمد (٢٦٩/٣ ، ٣٥٤/٤ ، ٤٧/٥ ، ٨٧/١٣ ، ٢٢٦/١٤ ، ٢٢٩ و

٢٣٠ : ع) وصحيح البخاري (٩١/١ ، ٨٨/٢ ، ١٤٧/٧) ومسلم

(٢١٥/١) وفتح الباري (٧٨/٢ و ٧٩) والمنتقى (٣٢٣/١ ، ١٠٦/٢) ونيل

الآوطار (١١٤/٢ ، ٧٧/٤) •

(٧) في د : « لتحريم » •

(٨) سقطت الزيادة من هـ •

(٩) في هـ : « يلعنون » •



وفسادُ هذا الخيال غيرُ خافٍ على ذي بصيرة ، اذ فهم [ منه ] <sup>(١)</sup> الانكار عليهم باتخاذهم القبور مساجد ، ومستندُ الفهم اللعنُ السابق ذكره ، ففهم أنهم لعنوا بهذه <sup>(٢)</sup> العلة ، وان لعنوا أيضا بعله الكفر .

ومن هذا القسم <sup>(٣)</sup> ، الاستتقاق بوصف مع التقرير عليه .

كقوله عليه السلام : « أَينُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ » ؟ فلما قيل : نعم ، قال : « فلا اذَنْ » <sup>(٤)</sup> .

وفيه تنبيه من ثلاثة أوجه ، أحدها : بإلقاء ، اذ قال مرتباً على ما ذكر : فلا [ اذن ] <sup>(٥)</sup> والآخر بقوله : [ لا ] <sup>(٦)</sup> اذن فانه للتعليل . والآخر : بالاستتقاق والتقرير على الوصف المنطوق به . فلو <sup>(٧)</sup> حذف الفاء وحذف قوله : اذاً ، وقال بعد قولهم : « ينقص الرطب » : لا ، مقتصراً عليه - كان التنبيه باقياً ، اذ لو لم يكن النفي المذكور بقوله : لا ، معللاً بالوصف المذكور ، لم يكن للاستتقاق [ به ] <sup>(٨)</sup> فائدة . فقد تراكت وجوه التنبيهات ،

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في ز : « لهذه » .

(٣) ورد في هـ بلفظ : « القبيل » .

(٤) من رواية سعد بن أبي وقاص ورواه الخمسة وصححه الترمذي فراجع مسند الشافعي (٥١) وأحمد (٣١٢/٣ ح) وسنن الترمذي (٢٣١/١) والنسائي (٢٦٩/٧) وابن ماجه (٢٠/٢) وأبى داود (٢٥١/٣) والسنن الكبرى (٢٩٤/٥) والمنتقى (٣٥٢/٢) ، ونصب الراية (٤٠/٤ - ٤٢) ونيل الأوطار (١٦٩/٥) ومشكاة المصابيح (٨٩/٢) والرسالة (٣٣٢ و ٥٤٧) .

(٥) وردت الزيادة في د ، ز .

(٦) وردت الزيادة في د فقط .

(٧) في هـ ، ز : « حتى لو » .

(٨) سقطت الزيادة من هـ .

فلأجله ظهر حتى لا يسع خلافه لمنصف عاقل ، وترقى<sup>(١)</sup> في الظهور الى رتبة التصريح والتخصيص .

ومن هذا القسم ، أن يجيب على<sup>(٢)</sup> محل السؤال بذكر نظيره ، فيعلم أن وجه التنبيه<sup>(٣)</sup> هو العلة في الحكم ، إذ لولاه لم يكن ذكر النظر جوابا .

وذلك كقوله عليه السلام لعمر<sup>(٤)</sup> رضوان الله عليه - وقد سأل عن قبلة الصائم - : « رأيت لو تمضمضت بماء ثم مَجَّجْتَه »<sup>(٥)</sup> ، تنبيهها على أن القبلة مقدمة قضاء [ شهوة الفرج ]<sup>(٦)</sup> ، وليس فيها قضاء شهوة الفرج ، كما أن المضمضة مقدمة قضاء شهوة المعدة [ وليس فيها قضاء شهوة المعدة ]<sup>(٧)</sup> . فعدم قضاء الشهوة سبب عدم الإفطار ، لأن سبب الانظار قضاء الشهوة ، فانتفى الحكم بانتفاء سببه . ففهم على الجملة تأثير اتوجه الجامع بين محل السؤال والنظر المذكور في الحكم<sup>(٨)</sup> الواقع على الاشتراك .

---

(١) هذا هو الأنسب . وفي هـ : « ويترقى » .

(٢) في هـ : « عن » .

(٣) في د : « السبب » وهو مصحف عما أثبتناه .

(٤) هو : عمر بن الخطاب بن نفيل أبو حفص القرشي . العدوي ، ثاني الخلفاء الراشدين المتوفى شهيدا آخر سنة ٢٣ هـ . انظر الاصابة (٥١١/٢ - ٥١٢) .

(٥) في ز : زيادة : أكنت مفطرا ؟ وقد روى حديث عمر هذا بنحوه - من طريق جابر عنه - : في سنن أبي داود (٣١١/٢) والبيهقي (٢٦١/٤) ومسند أحمد (٢١٦/١) والمستدرک (٤٣١/١) وانظر المنتقى (١٧٥/٢) ونيل الأوطار (١٧٨/٤) وميزان الاعتدال (١٤٩/٢) وما ذكره الشوكاني من أن النسائي أخرجه ، فلعل المراد به أنه أخرجه في سننه الكبرى .

(٦) في هـ : « الشهوة » .

(٧) سقطت الزيادة من د .

(٨) في د ، ز : « في محل الحكم » .



[ وهذا تنبيه من الشارع - عليه السلام ]<sup>(١)</sup> - على أصل القياس في الشرع .

وكذلك قال صلى الله عليه وسلم لا امرأة<sup>(٢)</sup> سألته عن الحج عن أبيها :  
أُتْجِزِيه لو أدته ؟ فقال عليه السلام : « أرأيت لو كان على أبيك دين »  
فقضيته [ أيجزيه ذلك ؟ ] فقالت : نعم ، فقال : « فدين الله أحق<sup>(٣)</sup> بالقضاء » .

فإن قيل : ألا قيس<sup>(٤)</sup> عليه الصوم والصلاة ؟ وكل ذلك دين من جهة الله عز وجل ثابت في الذمة ، وقد ظهر علة جواز القضاء بزعمكم ، وهو : كونه ديناً<sup>(٥)</sup> ؟

قلنا : لأنه شبهه<sup>(٦)</sup> بدين عرف من جهة الشرع تطرّق النيابة الى أدائه ، وعرف أن الحج أيضا تطرّق النيابة الى أدائه ، وعرف أن الصوم

---

(١) في هـ : « وهو التنبيه من جهة الشرع » .

(٢) في د ، ز : « المرأة » وكلاهما صحيح على ما في المختار : ( رأى ) .

(٣) روى هذا الحديث بروايات وطرق متعددة ورواه النسائي . بمعناه ، فراجع مسند الشافعي ( ٣٧ و ٧٥ ) واختلاف الحديث ( ٣٦٠ - ٣٦٨ ) ومسند أحمد ( ٣١٣/٣ ، ٩٨/٤ ، ٢٠/٥ : ع ) وصحيح البخاري ( ١٨/٣ ) وسنن أبي داود ( ٢٣٧/٣ ) ، والنسائي ( ١١٧/٥ ، ٢٢٧/٨ ) والمنتقى ( ١٨٩/٢ و ٢١٣ ) ونصب الراية ( ١٥٨/٣ ) ونيل الأوطار ( ٢٠٠/٤ ، ٢٤٣ ) وسقط ما بين القوسين من د ، هـ .

(٤) في هـ : « هلا قستم » .

(٥) ذهب جمهور الفقهاء : الى أن النيابة في الصوم لا تصح مطلقا ، سواء أكان صوم رمضان ، أم صوم نذر . وذهب ابن عباس والليث وأبو ثور - وهو المختار عند ابن قدامة - الى صحة النيابة في صوم النذر فقط . فراجع : الام ( ٨٩/٢ ) ، وبداية المجتهد ( ٢٥٦/١ ) وبدائع الصنائع ( ١٠٣/٢ ) والمغنى ( ١٤٢/٣ ) .

والصلاة لا مدخل للنيابة في تبرئة الذمة عنهما ؛ فالأدلة<sup>(١)</sup> المعرفة للجمع<sup>(١)</sup> والفرق في النيابة تُخصص<sup>(٢)</sup> العلة بالحج ، وتقطع<sup>(٢)</sup> عنه الصوم والصلاة . وليس في ذلك ابطال [ ٩ - ب ] العلل<sup>(٣)</sup> . كما أن السرقة خصصت بما فوق النصاب بدليل ، ولم يدلّ ذلك على ابطال العلة . وكذلك كل علة ذكرت في محل واختص المحل بمزيد وصف يؤثر في الحكم ، فلا يميل الى تعطيل ذلك الوصف .

النوع الرابع : أن يفرق الشرع بين شيئين في الحكم ، بذكر<sup>(٤)</sup> صفة فاصلة . فهو تنبيه على أن الوصف الفاصل هو الموجب للحكم الذي عُرِف به المفارقة . وهو ضربان<sup>(٥)</sup> :

أحدهما : أن يَتَقَصَّرَ في الحال على ذكر أحد القسمين ، فيقطعه عن عموم ذكره ومهته .

[ وهذا ]<sup>(٦)</sup> كقوله عليه السلام : « القاتل لا يرث »<sup>(٧)</sup> . فانه

(١) عبارة د : « فالدلالة . . . الجمع » ، وهي صحيحة أيضا .

(٢) في هـ : « خصص . . . وقطع » ، على أن ذلك خبر للفرق . والظاهر ما أثبتناه .

(٣) في ز : « للتعليل » ولعله مصحف عما ذكرناه .

(٤) في د : « لذكر » ولا فرق بينهما .

(٥) لم يرد الضرب الثاني في الكتاب .

(٦) لم ترد الزيادة في هـ .

(٧) ورد الحديث بعبارات عدة ، فراجع مسند أحمد (٣٠٥/١) وسنن الترمذي (١٤/٢) وابن ماجه (٧٤/٢ و ٨٦) والسنن الكبرى (٢١٩/٦) ، (١٣٣/٨ و ١٨٦) والمنتقى (٤٧٣/٢) ونصب الراية (٣٢٨/٤) ونيل الأوطار (٦٤/٦) ومشكاة المصابيح (١٤٩/٢) وفيض القدير (٣٨٠/٥) .



تقرر<sup>(١)</sup> أن القريب وارث ، فاذا أبان<sup>(٢)</sup> أن القتلى لا يرث ، علم أن القتل المذكور هو العلة في نفي الارث ، ولولاه لم يكن لاضافة الحكم اليه وتعريف محل الحرمان به ، معنى •

وليس هذا مأخوذا من المناسبة • فانه لو قال : الطويل لا يرث ، والاسود لا يرث ، لكننا نقول : الطول الفاصل والسواد الفاصل ، مناط الفصل ، ومتعلق حرمان الميراث •

فان قيل : اذا<sup>(٣)</sup> لم يُعقل بين الطول والسواد وبين الحرمان للميراث مناسبة ، ولا عرف له تأثير فيه ، فكيف يقال : انه علة ؟ •

قلنا : لا سبيل الى جحد كونه أمانة للحكم ومناط له ، فان امتنع ممتنع عن تسميته علة : فلا مشاحة في الاطلاقات ؛ والعلل الشرعية أمارات ، والمناسب المخیل لا يوجب الحكم بذاته<sup>(٤)</sup> ، ولكن يصير موجبا بايجاب الشرع ونصبه اياه سببا له • وتأثير الاسباب في اقتضاء الأحكام عُرف شرعا ، كما<sup>(٥)</sup> عرف كون مس الذكر وخروج الخارج [ من السيلين ]<sup>(٦)</sup> مؤثرا في ايجاب الوضوء وان كان لا يناسبه ، وكما<sup>(٧)</sup> عرف كون القتل والزنا والسرقة أسبابا لأحكامها التي تناسبها • فاذا كان معرفة الأمارات تنبيهات أو تصريحات<sup>(٨)</sup> : لم يفارق المناسب غير المناسب ، الا أن المناسب أجلى وأسبق الى الفهم مما لا يناسب •

---

(١) صحف في هـ بلفظ : « تقدم » •

(٢) في هـ ، ز : « فاذا بان » •

(٣) في هـ : « فاذا » •

(٤) هذا هو المناسب لما بعد ، وفي د ، ز « لذاته » •

(٥) في هـ : ( اذ ) •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) في هـ : « كما » وهو ملائم لما سبق فيها •

(٨) في هـ : « التنبيهات والتصريحات » •

وقد تكون المناسبة - على تجردها - شرطاً مستقلاً ، لكون الحكم المجرد<sup>(١)</sup> الثابت على وفقها تنبيهاً على اعتباره والتعليل به - عند فريق من العلماء ، دون فريق .

فالتبيه إذا استند الى مجرد ذكر الحكم ، فارق المناسب غير المناسب .  
فاذا قال الشارع ، حرمت عليكم شرب الخمر ، فهو تنبيه على أن تحريمه لكونه مسكراً ، مزيلاً للعقل : الذي هو ملاك التكليف ، ومركب أمانة الشرع ، ولا تنبيه على كونه معللاً بحمرتها القانية ، ولا برائحتها الفاتحة ، ولا بتسمية العرب إياها خمراً ، لأن هذه الأوصاف لا تناسب ، ولا<sup>(٢)</sup> يحصل التبيه عليها بمجرد ذكر الحكم . فهذا مأخذ الفرق لا غير .

وكذلك إذا فرّق بينهما بذكر الغاية . كقوله تعالى : « ولا تقربوهنَّ حتى يَطْهُرْنَ »<sup>(٣)</sup> لو اقتصر [ ١٠ - أ ] عليه . وكذلك قوله جل من قائل : « ولا جنباً الا عابري سبيلٍ حتى تَغْتَسِلُوا »<sup>(٤)</sup> . وكقوله تعالى : « فلا تحلُّ له من بعدُ حتى تنكح زوجاً غيره »<sup>(٥)</sup> فهذا كله تنبيه على أن ما جعل غاية للحكم مؤثر " وسبب " في ارتباطه .

وكذلك ما يجرى على صيغة الاستثناء ، كقوله سبحانه وتعالى : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم

---

(١) صحف في ز بلفظ : « المتجدد » .

(٢) في هـ : « فلا » .

(٣) سورة البقرة (٢٢٢) .

(٤) سورة النساء (٤٣) .

(٥) سورة البقرة (٢٣٠) .



الآيمان»<sup>(١)</sup> تنبيه على أن للتعقيد تأثيراً في المؤاخذة .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « للمراجل سهم ، ولفارس سهمان »<sup>(٢)</sup> فهذا يدل على أن المؤثر في التفضيل ما بينهما : من التفرقة .

وكذلك لما صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد العصر والفراغ من فرضه ، فقبل له : يا رسول الله ، أما كنت نهيتنا عن هذه الصلاة<sup>(٣)</sup> ؟ فقال : « هما ركعتان كنت 'أؤدِّيَهُمَا [ بعد الظهر ] »<sup>(٤)</sup> فشغلني عنهما الوفد » . [ فعلم أنه ]<sup>(٥)</sup> ذكره في معرض الفرق بينه وبين

---

(١) سورة المائدة (٨٩) .

(٢) حديث صحيح تعددت طرقه وتنوعت صيغته فراجع في مسند أحمد (٢١٠/٦ ، ١٠٣/٧ و ١٩٤ و ٢٤٧ ، ١٩٣/٩ : ع) وصحيح البخاري (٣٠/٤ ، ١٣٧/٥) ومسلم (٨٤/٢) ، ومشكاة المصابيح (٣٩٩/٢) ونصب الراية (٤١٢/٣) والمنتقى (٧٩٠/٢) ونيل الأوطار (٢٣٦/٧) .

(٣) إشارة الى أحاديث الأوقات المكروهة التي نهى عن الصلاة فيها ، وهي مشهورة رويت من طرق كثيرة ، فراجعها : في مسند (أحمد ٢٠٦/١ و ٢١٣ و ٣٠٩ ، ٣٩/٣ ، ٢٨٠/٦ و ٣١٧ ، ٨/٧ و ١٠٦ : ع) . وصحيح البخاري (١١٦/١) ومسلم (٣٢٩/١) واجمع كتب السنن . والمنتقى (٥٦٣/١) ثم راجع الكلام عليها والخلاف فيها : في الرسالة (٣١٦ - ٣٢٦) واختلاف الحديث (١٢٥ - ١٣٤) ونيل الأوطار (٧٤/٣ - ٧٨) ونصب الراية (٢٤٩/١ - ٢٥٤) .

(٤) في هـ : قبل العصر . وهذا معنى جزء هـ من حديث أم سلمة المشهور الذي رواه الجماعة مختصراً ومطولاً ، فراجع : مسند أحمد (١٨٣/٦ و ٣٣٣ : ج) وصحيح البخاري (١١٧/١ ، ١٦٩/٥) ومسلم (٣٣٢/١) والمنتقى (٥٢٣/١) ونصب الراية (٢٥١/١) ونيل الأوطار (٢٣/٣) وانظر حديثي زيد وعائشة المتعلقين به : في مسند أحمد (١٨٥/٥ ، ١٨٨/٦ : ج) ، ومسلم (٣٣٣/١) ونصب الراية (٢٥٢/١) .

(٥) ما بين القوسين عبارة د ، ز . وفي هـ « لأنه » .

المنهى عنه • فما وقع به التفرقة علة ، وهو استنادها<sup>(١)</sup> الى سبب أو الى فوات • فعلم أن كل ما له سبب خارج عن النهى •

وليس لقائل أن يدعى اختصاص الاستثناء بركعتي الظهر ، اذا شغله<sup>(٢)</sup> عنهما الوفد على الخصوص<sup>(٣)</sup> ، فانه جمود على الصورة ، وذهول عن المعقول بالكلية •

النوع الخامس : النهي عما يمنع من الواجب ، تنبيهاً<sup>(٤)</sup> على أن تحريره لكونه مانعاً من الواجب •

كقوله تعالى : « فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ »<sup>(٥)</sup> • فانه

---

(١) في هـ : « ما تستند » •

(٢) كذا في هـ ، وهو الصحيح الموافق لما سيأتي ذكره فيما بعد (ص ٨٨) وفي د ، ز : « اذ شغل » والتعبير باذ خطأ ، لانه ليس الغرض التعليل ، وانما الغرض التقييد •

(٣) اختلف الفقهاء في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، وفي صفة الصلاة التي يشملها النهي • فذهب الحنفية الى أن أوقات النهي خمسة : ثلاث منها لا يصلى فيها جنس الصلاة الا عصر يومه ، وهي : عند طلوع الشمس ، وعند زوالها ، وعند غروبها • واثنان لا يصلى فيهما التوافل فقط ، وهما : بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس ، وبعد صلاة العصر الى تغير الشمس •

والشافعية - وان ذهبوا الى أن أوقات النهي خمسة ، كالأوقات التي اعتبرها الحنفية - رأوا أن النهي متعلق بصلاة النافلة التي ليس لها سبب متقدم ، ورأوا أن زوال يوم الجمعة لا يعتبر وقت نهى •

والمالكية أخرجوا الزوال مطلقاً عن أن يكون وقت نهى ، أما الأوقات الأربعة الأخرى فانها أوقات نهى عما عدا قضاء الصلوات المفروضة • فراجع في ذلك المبسوط (١٥٢/١) والأم (١٢٩/١ - ١٣٦) والوجيز (٣٥/١) والمهذب (٩١/١) والاشراف (١٠٥/١) والبداية (٨٧/١) •

(٤) في هـ : تنبيه •

(٥) سورة الجمعة (٩)



أوجب السعى ، والتعريجُ على البيع مانع ؛ فكان تحريمه لكونه مانعا .  
فلا جرم انعقد [ البيع ]<sup>(١)</sup> وفارق البيع المنهى عنه لعينه .

فان قيل : وبم عرف هذا ، وهلا قيل : السعى الى الجمعة مقصود  
بالإيجاب ، والمنع من البيع أيضا مقصود ؟

قلنا : فهم ذلك [ من ]<sup>(٢)</sup> سياق الآية فهما لا يُتَمَارَى فيه .

فان قيل : « السياق عبارة مجملة ، فما معنى السياق ؟ وما مستند  
هذا الفهم ؟

قلنا : المعنى به : أن هذه الآية في سورة الجمعة انما نزلت وسيقتُ  
لمقصد : وهو بيان الجمعة ، قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا  
نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ  
ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ »<sup>(٣)</sup> الآية ، وما نزلت الآية لبيان أحكام البياعات ما يحل  
منها وما يحرم . فالتعرض للبيع - لأمر يرجع الى البيع في سياق هذا  
الكلام - يَخْطِطُ الكلام ويخرجه عن مقصوده<sup>(٤)</sup> ، ويصرفه الى ما ليس  
مقصودا به<sup>(٥)</sup> . [ وانما يحسن التعرض للبيع اذا كان متعلقاً بالمقصود ]<sup>(٥)</sup> ،  
وليس يتعلق به الا من حيث كونه مانعا للسعى الواجب ؛ وغالب الأمر في  
العادات جَرَّ يَان التكاثر والتساهل في السعى بسبب البيع ، فان وقت الجمعة  
يوافى الخَلْقَ وهم منغمسون في المعاملات .

---

(١) لم ترد الزيادة في ز .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) سورة الجمعة (٩) .

(٤) في هـ : « مقصده ... له » .

(٥) الزيادة سقطت من هـ .

فكان ذلك أمراً مقطوعاً به لا يُتَمَارَى فيه • فعُلِّقَ أن النهي عنه :  
لكونه مانعاً من السعي الواجب ، فلم يقتض ذلك فساداً<sup>(١)</sup> • ويتعدى<sup>(٢)</sup>  
التحريم الى ما عدا [ ١٠ - ب ] البيع : من الأعمال والأقوال وكل شاغل  
عن السعي ، لفهم العلة •

ومن هذا القبيل ، قوله تعالى : « فلا تَقُلْ لهما أفٍ ولا  
تَنهَرُهما »<sup>(٣)</sup> فان الآية سبقت لقصد معلوم ، وهو : الحث على توقير  
الوالدين واعظامهما واحترامهما<sup>(٤)</sup> ، والبر والاحسان اليهما • والتأنيف

---

(١) في هذا الذي ذكره الامام الغزالي ، اشارة الى مذهب المالكية  
والظاهرية : من فساد العقود التي تبرم وقت اذان الجمعة ممن تجب عليه  
صلاتها • بناء على أن النهي يقتضي الفساد : لأن السعي مأمور به ، والأمر  
بالشيء نهى عن ضده ، فوجب أن يكون منهيها عما يشغله عنه •

أما الحنفية والشافعية والحنابلة ، فانهم - مع قولهم : ان التعاقد يقع  
حراماً - لم يروا فسخ العقد • وفي هذا ، يقول الامام الشافعي : « واذا تباع  
المأموران بالجمعة في الوقت المنهي فيه عن البيع - لم يَبِنَ لي أن أفسخ  
البيع بينهما ، لأنَّ معقولا أن النهي عن البيع في ذلك الوقت انما هو لاتيان  
الصلاة ، لا أن البيع يحرم بنفسه •

راجع : الأم (١٧٣/١) والمهذب (١١٠/١) والاشراف (١٣٦/١)  
والمحلى (٧٩/٥) وبداية المجتهد (١٤١/١) وبدائع الصنائع (٢٧٠/١)  
والمغنى (٢٩٧/٢) •

أما كون النهي يقتضي الفساد أو لا يقتضيه ، فـ قد اختلف فيه الأصوليون  
اختلافا مشهوراً ، فراجعـه : في الرسالة (٣٤٢ - ٣٥٥) والمستصفي  
(٧٩/١ و ٢٤/٢) • وشرح مختصر ابن الحاجب (٢٠٩/١) والأسئوى  
(٣٠٤/٢) بحاشية بخيت وأصول الشاشي (٤٦) وتنقيح الفصول (٧٨)  
وشرح المسلم (٣٩٦/١) •

(٢) في د ، ز « فيتعدى » •

(٣) سورة الاسراء (٢٣) •

(٣) صحف في هـ بلفظ : « وإرحامهما » •



أيذاء ، والأيذاء يناقض الاعظام<sup>(١)</sup> الواجب ؛ فالضرب وأنواع التعذيب<sup>(٢)</sup> يشتمل على مثل ذلك الأيذاء ، فهو بمناقضة الواجب أولى ؛ فقد وجد فيها العلة وزيادة ؛ فكان ذلك اعتبارا بطريق الأولى •

ولقد تار بين الأصوليين خلاف في مستند هذا الفهم ، بأن<sup>(٣)</sup> تحريم الضرب بتحريم التأفيف قياس أم لا ؟ •

فقال قائلون : [ هو ]<sup>(٤)</sup> قياس • وقال آخرون : لا ، بل هو مفهوم من نفس اللفظ<sup>(٥)</sup> • وقال قائلون<sup>(٥)</sup> : مفهوم من فحوى اللفظ • وقال آخرون : مفهوم من سياق الآية : وهو الذي كان يشير إليه امامي رضى الله عنه •

وهذه أقاويل محتملة<sup>(٦)</sup> • والذي يتحصل منه أن يقال : تحريم الضرب معلوم من تحريم التأفيف ؛ فيُحْتَلَّ أن يُحال [ به ]<sup>(٧)</sup> على دلالة نفس اللفظ عليه ، ويحتمل أن يحال على دلالة معنى اللفظ ؛ نغنى به علة تحريم التأفيف • فان استند الى دلالة نفس اللفظ ، فلا وجه لتسميته قياسا • وان استند الى فهم علة الملفوظ ووقوع المشاركة بين الضرب والتأفيف

---

(١) في هـ : « التعظيم » •

(٢) هذا هو الظاهر وفي د ، ز : « الأذى » •

(٣) في د ، ز : « وأن » ولعله تصحيف •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٥) في هـ ، ز : « من اللفظ في نفسه ... آخرون » •

(٦) في هـ : « مجملة » ، وفي ز : « مجملة عندي » وراجع كلام

الأصوليين في ذلك : في المعتمد (٢/٧٥٩ ، ٧٨٠) والمستتصفي (٢/١٩٠)

والاحكام (٣/٩٤) وشرح المختصر (٢/٣٠٨) والاسمى (٤/٢٩ - ٣٥)

ونزهة المشتاق (٧١١) وشرح المسلم (١/٤٠٨) ونبراس العقول

(١٨٦ - ١٩١) •

(٧) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

في علة تحريمه ، حَسُنَ تسميته قياساً ، ولم يمنع [ منه ]<sup>(١)</sup> كونه جلياً ، سابقاً الى الفهم ، مستقياً عن الاستنباط والنظر - بعد وقوع المشاركة<sup>(٢)</sup> . فكون القياس مظنوناً أو مشكوكاً فيه ليس من حَدِّ القياس ؛ وإنما القياس عبارة عن « اثبات مثل حكم الأصل في الفرع ، لمشاركته إياه في العلة » . ثم ينقسم الى معلوم وإلى مظنون<sup>(٣)</sup> ؛ والمظنون ينقسم الى جلي وخفي ؛ والمعلوم ينقسم الى أولى بديهى ، وإلى فكري نظري<sup>(٤)</sup> .

فما كان<sup>(٥)</sup> مقدماته جلياً سابقاً الى الفهم : لم يُفتقر فيه الى نظر وتفكر ؛ وهذا - ان تُخَيَّلَ - استناد العلم به الى نفس اللفظ ، لا الى فهم علة حكم الملفوظ [ به ] . ولم<sup>(٦)</sup> يَخْلُ أما ان تكون دلالاته من حيث اللغة ، وأما أن تكون دلالاته من حيث العرف ؛ وباطل أن يُتَخَيَّلَ دلالاته من حيث اللغة ، اذ قول القائل : لا تقل له أف ؛ ليس موضوعاً للنهى عن الضرب لغة<sup>(٧)</sup> ، اذ يجوز أن يقول الملك - المستولى على [ واحد من ]<sup>(٨)</sup> الأكابر - لعلامه : لا تقل له أف ، ولا تنهره<sup>(٩)</sup> ولا تقطع يده ، ولا تفقأ عينه ، واقتله ،

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) صحف د ، ز بلفظ : « الشك » .

(٣) عبارة هـ : « ومظنون » .

(٤) راجع في تقسيمات القياس المختلفة : المستصفى (٢/٢٨١ - ٢٨٨) والاحكام (٣/٩٨ ، ٤/٢ - ٥) وشرح المختصر (٢/٤٠٣) وشرح جمع الجوامع (٢/٣٤٦) والاسنوي (٤/٢٦) ونزهة المشتاق (٦٥٣) وشرح المسلم (٢/٣٢٠) ونبراس العقول (١٨٠ - ١٨٦) .

(٥) عبارة ز : « فكل ما كان » والزيادة التالية لم ترد فيها .

(٦) عبارة هـ ، ز : « لم » بدون الواو . وهي صحيحة على أنها الخبر . فتأمل .

(٧) صحف في هـ بلفظ : « لعله » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

(٩) ورد في هـ ، د - بعد ذلك - زيادة : « واقتله » ولعلها من

الناسخ .



والمعنى به ، النهي عن الاستخفاف به مع الأمر بالاهلاك ؛ فهو بوضع اللسان غير دال عليه •

وانما مظنة الخيال أن يضاف اليه من حيث العرف •

فيقال <sup>(١)</sup> : هذه الصيغة في العرف موضوعة مستعملة للنهي عن الايذاء ، [ فالنهي عنه بصيغة تدل على تحريم الايذاء في العرف ] <sup>(٢)</sup> [ ١١ - أ ] فكأنه قال : لا تؤذ والدَيْكَ ولا تستخفَّ بهما ؛ ولو قال ذلك لكان <sup>(٣)</sup> تحريم الضرب مأخوذاً من اللفظ - : لأنه <sup>(٤)</sup> يندرج تحت عموم الايذاء - لا من القياس ، فان التأنيف أقل درجات الايذاء ، فالنهي عنه بصيغته يدل على تحريم الايذاء في <sup>(٥)</sup> جنسه من حيث العرف • وهو كقول القائل : ليس لفلان حبة ، يدل على نفي ما فوق الحبة عرفاً ، وان لم يتعرض له • وقوله عز وجل « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » <sup>(٦)</sup> يدل على أن من يعمل مثقال ذرات خيراً ، يره أيضاً ، لا بطريق اللغة والتعليل ، بل بطريق العرف • وكذلك قول القائل <sup>(٧)</sup> : « فلان مؤتمن » على قنطار ، يدل بالعرف على كونه مؤتمناً على [ دينار ] <sup>(٨)</sup> فما فوقه ، بطريق العرف ، لا بطريق اللغة والتعليل <sup>(٩)</sup> •

---

(١) هذا هو الظاهر • وفي د ، « ويقال » •

(٢) سقطت الزيادة من ه •

(٣) في د : « كان » •

(٤) في ه : « فانه » •

(٥) في د ، ز : « من » وهو تصحيف •

(٦) سورة الزلزلة (٧) •

(٧) في ه ، ز : « قوله » •

(٨) سقطت الزيادة من ه •

(٩) هذا آخر كلام من ذهب الى أن الدلالة عرفية •

فقول : دلالة [ الألفاظ على الشيء ]<sup>(١)</sup> إما أن تكون بطريق  
التعليل ، أو اللغة ، أو العرف ؛ ولا يحكم بالاحالة على العرف إلا إذا امتنع  
احاطته على اللغة والتعليل : لأن التنبيه بطريق التعليل من اللغة ، كما أنه  
بطريق الوضع من اللغة .

وأما دعوى كونه مستعملاً من جهة العرف [ فهذا تحكم ]<sup>(٢)</sup> يصار  
إليه إذا حصل الفهم وامتنع له مدرك وضعي<sup>٣</sup> . وفي مسألتنا ، أمكن الاحالة  
بالتنبيه<sup>(٣)</sup> على التعليل<sup>(٣)</sup> : لظهور [ إيجاب التوقيع من الآية ، وظهور كون  
التأنيف مناقضاً له بالعقل والعرف ، وظهور ]<sup>(٤)</sup> كون الضرب مشتملاً على  
ذلك الإيذاء وزيادة . فهذه<sup>(٥)</sup> مقدمات أولية استند إليها العلم بتحريم  
الضرب ، وهو القياس بعينه .

أما قوله : ليس لفلان حبة [ فانه ]<sup>(٦)</sup> ينفي ما فوقه باللفظ ؛ لأن  
ما فوقه حبة " وحبات " ، وفي الحبات حبة " ، فلو كان له حبات ، لكان  
كلامه خُلُفًا ؛ فهو من حيث الوضع دَلٌّ عليه ، ولا دلالة له على ما دون  
الحبة . ولكن ما دون الحبة لا يوصف بالملك ، فينتفى<sup>(٧)</sup> لذلك  
لا للفظ .

---

(١) في هـ : « اللفظ على النهي من الضرب » .

(٢) هذا هو الظاهر . وعبارة هـ ، د : « لكذا تحكم » ووردت في ز  
مع زيادة : « ولكن الحكم » .

(٣) عبارة هـ ، ز « على التنبيه بالتعليل » .

(٤) سقطت الزيادة من هـ .

(٥) في هـ : « وهذه » .

(٦) هذه الزيادة لم ترد في سائر الأصول .

(٧) في د : « فينتفى » ولعله تصحيف .



وقوله عز وجل : « فمن يَعْمَلْ مثقال ذرة خيراً يره »<sup>(١)</sup> ، من هذا القليل ، لأن في الكثير<sup>(٢)</sup> ذرات ، وفي الذرات آحاد ، ولا تَعَرَّضَ له لما دون الذرة ، ولكن ما دون الذرة كأنه خارج عن التقدير والامكان والتصوير ؛ والذرة 'أقل القليل الذي لا أقل دونه في مقصود هذا الكلام ؛ فما دون الذرة ان تصوّر في التقدير فهو ملحق به بطريق التعليل ، وهو : أن السبب هو المجازاة على الحسنة والسيئة ، وما دون الذرة حسنة وسيئة ، فقد وجد<sup>(٣)</sup> سبب المجازاة ، فيجازى •

وقول القائل : فلان مؤتمن على قطار : يتناول ما دون القطار ، اذ هو في القطار موجود ؛ ولا يتعرّض لما فوقه ، اذ يحتمل أن يكون الرجل أميناً على مقدار نزر ، دون مقدار عظيم ؛ فان عرف بالقرينة أنه يريد ذكر أماته مطلقاً ، ويذكر القطار للتكثير والمبالغة ، فيكون دليلاً من حيث العرف بالقرينة •

وقوله : ليس لفلان نقير ولا قطمير ، لا يدل بالوضع على نفى الدراهم [ والدنانير ]<sup>(٤)</sup> ولا بالتعليل ؛ اذ ليس في الدراهم والدنانير نقير ولا [ ١١ - ب ] قطمير<sup>(٥)</sup> • لا كالحبات والذرات ، فان فيها حبة وذرة ، ففي نفى<sup>(٦)</sup> الآحاد نفى الجملة • ولا وجه للتعليل ، اذ المنافي للنقير<sup>(٧)</sup> والقطمير

(١) سورة الزلزلة (٧) •

(٢) في د : « التكثير » وهو تصحيف •

(٣) في ه ، ز : « جرى » •

(٤) سقطت الزيادة من ه •

(٥) في ه : « وقطمير » •

(٦) في ه : « فنفي الآحاد » •

(٧) في د : « النقير » ، و ه : « في النقير » ، وكلتاها صحيحة

أيضاً •

لا ينافي غيره • فلما انحسم المسلكان [ علم بالعرف أنه عبارة <sup>(١)</sup> ] عن أقل  
القليل ، ثم اذا انتفى القليل فالكثير <sup>(٢)</sup> متنف لا محالة •

فإن قيل : وبم <sup>(٣)</sup> تنكرون على من يقول : [ ان ] قوله تعالى <sup>(٤)</sup> :  
« فلا تقل لهما أف » <sup>(٥)</sup> ، عبارة عن النهي عن الايذاء •

قلنا : لأنه تحكم [ لا مستند ] <sup>(٦)</sup> له ، إذ حمله على حقيقته - مع فهم  
علته ، والحقا غير به - ممكن ، فتحويله الى غير حقيقته - من غير ضرورة -  
لا وجه له ، بخلاف النقيض والقطمير •

فإن قيل : لو كان هذا قياسا لامتنع <sup>(٧)</sup> منه من لا يرى القياس [ في  
الشرع ] <sup>(٨)</sup> ، ولا متعنا منه : لو ورد الحجر عن <sup>(٩)</sup> القياس •

قلنا : انما لا يمتنع ، لأن هذا القياس معلوم ، فإن <sup>(١٠)</sup> مقدماته  
معلومة • فلو ورد الحجر عن القياس المعلوم ووجب الجمود على موضع  
النص ، لقصرنا التحريم على التأنيف ، وقلنا : الضرب لم يتعرض له  
النص • ولكنه يكاد يفضى الى التناقض ، إذ عرف وجوب التعظيم ،

---

(١) في د ، ز : « علم أنه عبارة بالعرف » •

(٢) في د ، ز : « فاذن الكثير » •

(٣) في هـ : « بم » بدون الواو • ولم ترد الزيادة التالية فيها ،  
ولا في ز •

(٤) في هـ : « قول القائل » ويمكن تصحيحها •

(٥) سورة الاسراء : (٢٣) •

(٦) في د : « لا وجه مستند » ولعل أصلها : « لا وجه ولا مستند » •

(٧) في د ، ز : « امتنع » وكلاهما صحيح •

(٨) لم ترد الزيادة في هـ •

(٩) في د : « علينا في القياس » •

(١٠) في ز : « ولأن » وهو صحيح أيضا •



وعرف تحريم التأنيف : لكونه ضيـداً ، وعلم أن الضرب أقوى منه فسي  
المضادة • ولا سبيل الى دفع [ علم ]<sup>(١)</sup> مقدماته<sup>(٢)</sup> معلومة على القطع •

هذا تمام القول في طرق التسيهات ، ولا مطمع في حصر الآحاد : فانها  
كثيرة ، وقل ما يخلو كلام الشارع عن تسيهات يفتن<sup>(٣)</sup> لها ذوو البصائر ،  
وتكـلّ عن فهما أفهام معظم المتوسمين<sup>(٤)</sup> بالعلم • وما ذكرناه كاف لتسيه  
الفتن على أجناس هذه المدارك ؛ والبليد لا يغنيه مزيد الاستقصاء ، ولو  
استوعبت له آحاد الصور •

وعلى الجملة : لكل صورة من آحاد هذه الصور مذاق مخصوص ،  
والمعقل فيها مجال ومضطرب على وجه يخص تلك الصورة • فخصوص  
النظر في الآحاد ليس من شأن الأصوليين ، وانما [ على الأصوليين ]<sup>(٥)</sup>  
ضبط القواعد ، وتأسيس الأجناس • ثم ادخال التفاصيل في الجمل من<sup>(٦)</sup>  
شأن الفقهاء الناظرين في تفاصيل المسائل •

وشفاء الغليل في هذه القاعدة ، بذكر خيالات وتسيهات على وجه  
الكشف فيها<sup>(٧)</sup> ، نوردها في معرض الأسئلة والأجوبة ، منعطفة على الأمثلة  
التي أوردناها •

فان قيل : اذا ذكر الشارع وصفاً ، وأضاف الحكم اليه ، ونبه على

---

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) في هـ زيادة : « فانها » • وهي صحيحة على أن كلمة « علم »  
مضافة •

(٣) هذا هو الظاهر • وفي هـ : « فيفتن » •

(٤) صحف في هـ بلفظ : « المترسمين » •

(٥) في هـ : « حق الأصولي » •

(٦) في د ، ز : « فذلك شأن » •

(٧) في د : « فهنا » •

التعليل به من الوجوه التي أوردتموها - فهي صريحة<sup>(١)</sup> في التعليل بها ؟ أم هي ظاهرة<sup>(٢)</sup> يتطرق التأويل اليها ، ويجوز تغييرها بمسالك الأدلة ؟

قلنا : جملة الصفات المذكورة في الأمثلة - التي نبهنا عليها ، وأشرنا الى اضافة الحكم اليها - صريح في اقتضاء كون الوصف معتبرا في الحكم على الجملة ، فاما اعتباره بطريق كونه علة ، أو سببا متضمنا للعلّة بطريق الملازمة والمجاورة<sup>(٣)</sup> ، أو شرطا يظهر الحكم [ عنده ]<sup>(٤)</sup> لسبب آخر [ ١٢ - أ ] أو يعتبر الوصف على تجرده حتى يعم ، أو يُضم اليه<sup>(٥)</sup> وصف آخر حتى يختص ببعض المحال - فمطلق الاضافة ليس صريحا فيها<sup>(٦)</sup> ، ولكن قد يكون ظاهرا في وجهه ويحتمل غيره ، وقد يكون مترددا بين الوجهين • والمتبع في ذلك موجب الأدلة ، وانما الثابت بالإيماء والتبيين كون الوصف المذكور معتبرا على الجملة في اثبات الحكم على وجه لا يجوز الغاؤه ، بحال ؛ ثم [ ما ]<sup>(٧)</sup> لا يجوز الغاؤه ويتعين اعتباره فله وجوه ؛ وليس من ضرورة الإيماء الدلالة عليه ، بل قد يدل عليه ، وقد لا يدل عليه • وهذا يحرك جملة من أسرار هذا الفصل ، لا تتبين<sup>(٨)</sup> بهذا الاطلاق والاجمال ، وانما ينكشف الغطاء عنها<sup>(٩)</sup> بذكر آحاد الخيالات والأسئلة والانفصال عنها •

---

(١) في هـ ، ز : « صريح » •

(٢) في هـ : « ظاهر » •

(٣) في هـ : « أو المجاورة » •

(٤) سقطت الزيادة من د •

(٥) في ز : « الى » وهو تصحيف •

(٦) في د ، ز « فيه » •

(٧) سقطت الزيادة من د •

(٨) في هـ : « لا تستبين » •

(٩) في د ، ز : « عنه » •



## خيال وتبويه :

فان قال قائل : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقض القاضي وهو غضبان »<sup>(١)</sup> ورأيتم أن ذكر وصف الغضب - بعد ورود الأمر بالقضاء - فاصل<sup>(٢)</sup> بين حالة الإباحة والتحريم ، فدل<sup>(٣)</sup> أنه علة التحريم ؛ ويتَّجِه [ فيه ] أن يقال : ان الغضب ليس سببا للتحريم ، ولكن [ سبب التحريم ]<sup>(٤)</sup> ما يتضمنه الغضب : من احتياط العقل ، وما يعتريه : من الدهشة المانعة من استيفاء الفكر ، والاهتداء الى وجه الصواب . حتى ان الغضب اليسير المنفك عن هذا الأثر<sup>(٥)</sup> لا يُحرِّم ؛ وحتى يلحق به الحاقين ' والجائع ' والذي توالى<sup>(٦)</sup> عليه أَلَمٌ<sup>(٧)</sup> مبرِّح مدْهِش ، وغير ذلك من الأحوال المشوشة لنظر العقل . وفي ذلك الغناء الغضب بالكلية ، واخراج له عن كونه علة : اذ الحكم صار منوطا بغيره ، وصار الغضب ساقط<sup>(٨)</sup> الاعتبار<sup>(٩)</sup> نفيا وإثباتا . فكيف قلتم : انه صريح في أصل الاعتبار ؟ .

(١) في سائر الأصول : « يقضى » وهو تصحيف ، وهذا معنى حديث أبي بكرة الذي رواه الجماعة فراجعه في مسند الشافعي (٩٤) وأحمد (٣٦/٥ و ٣٧ ح) وصحيح البخاري (٦٥/٩) ، ومسلم (٦٢/٢) وسنن أبي داود (٣٠٢/٣) والترمذي (٢٥٠/١) وابن ماجه (٢٧/٢) والنسائي (٢٣٧/٨ و ٢٤٧) والسنن الكبرى (١٠٤/١٠) والمنتقى (٩٣٦/٢) ونيل الأوطار (١٧٧/٩) والمشكاة (٣٣٣/٢) .

(٢) في هـ : « فاصلا . . . يدل » ، وهي صحيحة أيضا . ولم ترد الزيادة التالية فيها .

(٣) في هـ : « المحرم » بكسر الراء .

(٤) في د ، ز : « الأمر » ولعله تصحيف .

(٥) في هـ : « يتوالى » .

(٦) في د : « المرض » وهو تحريف .

(٧) في ز : « يناقض » وهو تصحيف .

(٨) في هـ : « العبرة » .

فالجواب : [ أن هذا ] <sup>(١)</sup> المسلك في التصرف غير منقطع عن الصفات المذكورة التي أُضيف الحكم اليها ، ويطرد ذلك في الأحكام المضافة الى الأسباب : كالقطع المضاف الى السرقة ، وكذلك : الرجم المضاف الى الزنا ، والكفارة المضافة الى [ قتل الخطأ ، وكذلك : الأحكام المذكورة عقيب ] <sup>(٢)</sup> الأسباب الحادثة ، كالكفارة عند اخبار الأعرابي عن جماعه <sup>(٣)</sup> أهله ، الى غير ذلك من الأمثلة التي أوردناها . وليس فيه <sup>(٤)</sup> تعطيل الايماء ، ولا اخراج الوصف المذكور عن كونه معتبرا في الحكم . فأصل التعليل عُقْل من الاضافة ، ولكن احتمل أن يقال : [ التحريم معلل بالغضب ] <sup>(٥)</sup> لعينه ، واحتمل أن يقال : هو معلل به لمعنى يتضمَّنُه ويلازمه لا لعينه ، وهو : ضَعْفُ العقل في الغضب .

وكذلك روى : أنه عليه السلام « سها فسجد » فهو صريح في اضافة السجود الى السهو وتعليقه به . ولكنه يتعلق بالسهو لعينه ، أو <sup>(٦)</sup> لمعنى يتضمَّنه ، وهو : ترك بعض من أبعاد الصلاة ، فتتقص الصلاة بسببه ، حتى يتعدى الى تركه [ ١٢ - ب ] عمدا ؟ فان علَّق بالسهو <sup>(٧)</sup> لعينه : لم يتعد الى العامد ، وإن تعلَّق بالنقصان : تعدى اليه .

(١) في د : « عن هذا أن » .

(٢) سقطت الزيادة من ز .

(٣) في د ، ز : « جماع » على الاضافة .

(٤) في د ، ز : « فيها » .

(٥) هذا هو الظاهر . وفي ز : « التعليل في التحريم بالغضب » .  
وفي هـ : « هو معلل بالغضب » .

(٦) في هـ : « أم » .

(٧) في د : « السهو » وهو تحريف .



وكذلك [ الزنا : علق الرجم عليه ]<sup>(١)</sup> لكونه زنا ، حتى لا يتعدى الى اللواط : اذا لم تثبت تسميته زنا ، أو<sup>(٢)</sup> لمعنى يتَخَصَّصَتْه ، وهو ايلاج فرج في فرج مشتهى<sup>(٣)</sup> طبعا ، محرم قطعا<sup>(٤)</sup> ؟

وكذلك السرقة : مناط الحكم لعينها ، أو لمعنى تتضمنه ، وهو : أخذ مال محترم من حِرْزٍ مثله ، حتى يتعدى الى النباش ، وان سلم تقديرا أنه لا يسمى سارقا ؟

وكذلك<sup>(٥)</sup> أوجب الكفارة على الأعرابي المجمع - بالجماع لعينه ، أو لمعنى يتضمنه ، وهو : افساد صوم رمضان ، حتى يتعدى الى كل مفطر ؛ أو افساد " بجهة مقصودة ، حتى يتعدى الى المأكولات والمشروبات ، ولا يتعدى الى ابتلاع الحصة والنواة ، على ما اختلف فيه المجتهدون من الأئمة<sup>(٦)</sup> ؟

---

(١) في هـ : « الرجم علق على الزنا » وهي صحيحة أيضا .

(٢) هذا هو الصحيح ، وصحف في د بلفظ : « وهو » .

(٣) في د : « وهو مشتهى » .

(٤) في ز : « محرما » وهو تحريف .

(٥) لم ترد الواو في د .

(٦) ذهب الشافعية - وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة - : الى أن الكفارة لا تلزم الا في الفطر بالجماع . وذهب مالك : الى أنه تجب الكفارة بكل ما كان هتكا للصوم الا الردة . لأنه افطار في رمضان ، فأشبهه الجماع . وحكى عن عطاء والحسن والزهرى والثورى والاوزاعي واسحاق بن راهويه : ان الفطر ، بالأكل والشرب يوجب ما يوجب الجماع . وبه قال أبو حنيفة ، الا أنه اعتبر ما يتغذى أو يتداوى به . فلو ابتلع حصة أو نواة أو فستقة بقشرها : فلا كفارة عليه عنده . راجع : الاشراف (٢٠٠/١) وبداية المجتهد (٢٥٨/١) وبدائع الصنائع (٩٧/١ - ٩٨) والمغنى (١١٥/٣) وانظر : آداب الشافعي وهامشه (٢٨٦) .

وكذلك قوله تعالى : « فلم تَجِدُوا ماءً فَيَسْمُوا »<sup>(١)</sup> ، فهو تنبيه على  
 إضافة الإباحة إلى العدم ، ولكن [ إلى ]<sup>(٢)</sup> العدم لعينه حتى يقتصر عليه ،  
 أو لمعنى يتضمنه ، وهو : العجز الحاصل به ، حتى يتعدى إلى من وجد ماء  
 ومنعه [ منه ]<sup>(٣)</sup> حائل [ أو افتقر إليه للسقية ]<sup>(٤)</sup> ، أو افتقر في تحصيله إلى  
 تفويت مال [ كثير ]<sup>(٥)</sup> أو ارتكاب خطر وغيره ؟

وهلم جرّأ إلى كل مسلك من مسالك التبيينات دل على إضافة الحكم  
 إلى وصف<sup>(٦)</sup> ، فهذا الوجه من النظر<sup>(٧)</sup> جارٍ فيه ، وليس فيه تعطيل .

فأنا نقول : الحكم معلل بالغضب ، ولكن لا لعينه ، بل لمعنى يتضمنه .  
 فأصل التعليل قائم ولكن جعل<sup>(٨)</sup> الغضب - بحكم الدليل - كناية عن  
 ضعف العقل ، لأنه يلازمه غالبا . فلم يكن ذكره لغوا ، بل كان مفيدا معتبرا  
 بهذا الطريق .

وغرضنا أن التنبيه الذي [ ذكرناه صريح في أن الوصف ]<sup>(٩)</sup> المذكور  
 لا سبيل إلى جعله لغوا ، بل لا بد من اعتباره . [ نعم ]<sup>(١٠)</sup> لا اعتباره طرق ،  
 وجعله كناية عن معنى يتضمنه ليس فيه الغاؤه ، وهذا كما أن النهي عن  
 الشيء مطلقا صريح في تحريم المنهى [ عنه ]<sup>(١١)</sup> أو كراهيته ؛ ولكن قد يدل

(١) سورة النساء (٤٣) .

(٢) سقطت الزيادات من هـ ، وسقطت الرابعة من ز أيضا .

(٣) في هـ : « الوصف ... فهذا وجه النظر » .

(٤) في هـ : « يجعل » .

(٥) في هـ : « ذكرناه في الوصف » وهي خطأ ، وصحح لفظ .

« صريح » في ز : بلفظ : « صحيح » .

(٦) ورد في هـ - بدل هذه الكلمة - وار .

(٧) سقطت الزيادة من هـ .



الدليل على أنه لم يَنْه عنه لعينه ، وإنما نهى عنه لغيره ، وليس في ذلك  
إبطال [ أصل النهي ]<sup>(١)</sup> بل انتهى في أصله باق ، وإنما هو حوالة على معنى  
يتضمنه .

فإن قيل : فإذا ترددت الإضافة [ بين جهتين ]<sup>(٢)</sup> ، فمن المفتقر الى  
الدليل ؟ الذي يضيفه الى عينه ، أو الذي يضيفه الى معنى يتضمنه ؟

قلنا : الدليل على من يدعى إضافته الى معنى يتضمنه ؛ لأن المتطوق به  
هو الغضب مثلا ، فالظاهر أنه العلة ، فمن يدعى أنه مطلق بمعنى يتضمنه  
الغضب - وهو كالمكون فيه ، وكالمستنبط بالنظر - فعليه اظهاره . وهذا  
كما أن النهي عن الشيء ظاهره<sup>(٣)</sup> يقتضى تحريم ذلك الشيء لعينه ؛ فمن  
أراد أن يصرفه<sup>(٤)</sup> الى غيره فعليه الدليل [ ١٣ - أ ] والمتعلق بعين الصفة  
معوّل على الظاهر .

فإن قيل : وما الدليل الذي يجوز الاكتفاء بمثله في ترك هذا الظاهر ،  
واحالة التعليل الى<sup>(٥)</sup> المعنى الذي تتضمنه صورة الصفة المصرّح بها ؟

قلنا : ليس يمكن حصر مدارك الأدلة ، فكل مطلق دل على هذا  
المقصد وجب قبوله . ومداركه مختلفة ، ولنا لذكره ، ولكنّا نبّه بأدنى  
الدرجات على أعلاها .

فقد قال الله تعالى : « فاسْعَوْا الى ذكر الله وذروا البيع »<sup>(٦)</sup> فهو<sup>(٧)</sup>

(١) ورد في هـ : « الأصل المنهى عنه » .

(٢) في هـ : « من الجهتين » .

(٣) في د ، ز : « بظاهرة » ، وهي صحيحة أيضا .

(٤) في هـ : « يصرف » ، ولعل سقوط الهاء من الناسخ .

(٥) في ز : « على » .

(٦) سورة الجمعة (٩) .

(٧) في هـ : « فنهى عن » ، وهي صحيحة كذلك .

نهى عن البيع ، وحكمنا بأنه غير منهى عنه لعينه ، بدلالة عرفت من سياق الآية<sup>(١)</sup> فقط ، وهو : أن الآية سيقّت لمقصد ، وهو : بيان أمر الجمعة ، فلا يليق به أن يذكر إباحة البيع [ وحظره ]<sup>(٢)</sup> لأمر يرجع الى البيع في ادراجه ؛ فكان التعرض للبيع من الوجه الذي يتعلق به ، وهو : تضمنه<sup>(٣)</sup> ترك السعى الواجب ؛ فيتعدى التحريم الى الاجارة والنكاح والأقوال والأعمال المانعة ، مع انحكم بصحة البيع وسائر التصرفات : لأن النهى لا يلاقيها ، ولا دليل سوى ما عرف من سياق الآية .

ومن الطرق المسلطة على هذا النوع من التصرف ، طلب المناسبة . اذ<sup>(٤)</sup> يقال : الغضب لا يخلو ، اما ان يناط بتحريم القضاء [ به ] لعينه<sup>(٥)</sup> أو يناط بما يتضمنه : من دهشة وضعف نظر ، وتعليقه بعينه<sup>(٦)</sup> تحكّم محض لا مناسبة فيه ، وإضافته الى ما يتضمنه مناسب لتصرفات الشرع ورعايته مصالح الخلق ؛ فكانت الاضافة الى ما يتضمنه أولى . وهذا القدر من الدليل كاف في مثل هذا المقام .

فان قيل : فهلا ردّ هذا التصرف : من حيث انه لا يبعد أن يحكم<sup>(٧)</sup> الشرع باعتبار دهشة تصدر عن<sup>(٨)</sup> الغضب على الخصوص ، [ كما يحكم

(١) في هـ : « اللفظ » .

(٢) سقطت الزيادة من د . وورد بدلها في هـ عبارة : « وحله » وهي مصحفة .

(٣) في د : « تضمنينه » وهو تصحييف .

(٤) في هـ : « وهو أن يقال » .

(٥) في هـ : « بعينه » ولم ترد الزيادة السابقة فيها .

(٦) في د ، ز : « لعينه » ، لعله تصحييف .

(٧) في هـ ، ز : « يتحكم » والمثبت هو المناسب .

(٨) في هـ : « من » .



باعتبار مشقة تصدر من السفر [ <sup>(١)</sup> ] على الخصوص ، ولم يلحق به مشقة المرض وغيره ؟

قلنا : هذا الخيال فاسد ، ولو فُتِحَ هذا الباب ، لا نحسم مسلك القياس ، فيقال : رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزا لزناه ، ولكن زنا ماعز على الخصوص [سبب في الحكم] <sup>(٢)</sup> دون زنا غيره - تحكما - <sup>(٣)</sup> . وجماع الأعرابي أهله سبب [ في ] <sup>(٤)</sup> الكفارة حتى لا يتعدى الى جماع غيره ، ولا الى جماع الأجنبية ، ولا الى جماع الأمة ؛ ويرقى ذلك الى التخصيص بالزمان والمكان . ويقال : نعل الشرع يحكم [ بأن الزمان والمكان مقبر ] <sup>(٥)</sup> .

وكذلك : الربا يجري في البرّ لطعمه أو للكيل ، ولكن المتبّع الكيل في البر أو طعم <sup>(٦)</sup> البر - تحكما - <sup>(٧)</sup> . وكل ذلك باطل لا وجه له .

أما السفر ، فله تأثير خاص لا يشاركه المرض فيه ، اذ المجوز للقصر والجمع فيه سبب <sup>(٨)</sup> الحاجة ، فانه <sup>(٩)</sup> لو أدى الصلاة في أوقاتها وأداها بكمالها ، فربما انقطع عن الرفقة ، فهو سبب الجمع . والتفريق في حق

---

(١) في ز : « كالحكم » . وعبارة هـ : « كما اعتبر مشقة السفر » .

(٢) سقطت الزيادة من هـ .

(٣) في ز : « تحكم » ولعله تصحيف .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ .

(٥) في هـ - مكان ما بين القوسين - لفظ : « به » .

(٦) في هـ : « أو الطعم في البر » .

(٧) في ز : « تحكم » ، وهو كسابقه .

(٨) في هـ : « وسبب » ولعل أصلها عبارة ز وهي : « الحاجة وسبب

الحاجة » .

(٩) في هـ ، ز : « أنه » وهو مناسب لما ورد فيهما .

المريض على الأوقات قد يكون أيسر ، اذ<sup>(١)</sup> حاجته الى القعود والاضطجاع وترك القيام ، لا الى ترك بعض الركعات ، ولا إلى [ ١٣ - ب ] التعجيل والتأخير ، فلذلك افترقا<sup>(٢)</sup> .

وأما المسح والتيمم والفطر ، فكل ذلك يجوز بعذر المرض ، على الوجه الذي يليق به كما في السفر .

فإن قيل : أليس صورة السفر تُتَّبَع في التسليط على الترخيص وإن لم تتحقق<sup>(٣)</sup> عين المشقة ، فلا<sup>(٤)</sup> ينظر الى المشقة في نفسها ، وينظر الى السبب المتضمن لها ؟ فلم<sup>(٥)</sup> يبعد أن ينظر الى الغضب في صورته ، لا الى المعنى الذي يتضمنه ؟

قلنا : لستنا نبعد ذلك ، ولكن الأصل : أن ما عُقِلت علة اتبعت العلة ، الى أن يدل [ دليل ]<sup>(٦)</sup> على اتباع السبب المتضمن للعلة<sup>(٧)</sup> ، دون نفس العلة ، وقد دل الدليل في السفر ، ولم يدل في هذا المقام .

فإن قيل : فالأحكام منقسمة في الشرع الى ما أديرت على نفس<sup>(٨)</sup> المعاني ، وإلى ما أديرت على أسباب المعاني ، مع الاعراض عن جوهر<sup>(٩)</sup> المعاني ؟ فما الضبط فيها ؟ وكيف نفصل أحد القسمين عن<sup>(١٠)</sup> الآخر ؟

---

(١) في هـ ، ز : « وحاجته » .

(٢) صحف في د بلفظ « افترق » .

(٣) من أول هذه الكلمة ، تبدأ نسخة « ل » .

(٤) في د ، ز : « ولا » .

(٥) صحف في د بلفظ « فكم » .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) في د ، ز ، هـ : « العلة » .

(٨) في د : « أنفس » ، ولعل الزيادة من الناسخ .

(٩) في د ، ز : « جواهر » .

(١٠) صحف في د بلفظ : « على » .



قلنا : هذه مغاصة<sup>(١)</sup> عظيمة ، والخوض فيها يجز<sup>(٢)</sup> بنا الى الخروج عن المقصد الخاص بالفصل الذي تصدينا لبيان<sup>(٣)</sup> ، وعلنا نعود الى بيانه ونذكر فيه ما يشفى الغليل : اذا ذكرنا كيفية تحديد مناط الأحكام<sup>(٤)</sup> ، وقسمنا الأوصاف الى ما يلغى ويعطل ، والى ما يراعى ويعتبر ، وذكرنا فيه دستوراً يرجع اليه في مظنة الغموض ، فانه فصل مغبوط تكثر اليه الحاجة ، ويقل في كبار<sup>(٥)</sup> أهل العلم من يستقل<sup>(٦)</sup> به .

والآن نتعطف على الغرض الذي كتب صدده ، ونقول :

اذا ظهرت المناسبة لتضمن الوصف ، وانقطع أثر صورة الوصف ، وكان اعتباره على مذاق التحكيمات الجامدة التي لا ترشح منه مخايل المعنى - وجب احالة الحكم على متضمن الوصف . فان<sup>(٧)</sup> كان الموصف خصوص تأثير ، فلا سبيل الى الغائه .

كما أن الشافعي<sup>(٨)</sup> رضى الله عنه يدعى أن للافتار بالجماع على

(١) في د ، ز : « مغلطة » ولعله تصحيف .

(٢) في د ، ل ، ز : « ينجر » .

(٣) في د : « قصدنا له » .

(٤) في ل « الحكم » .

(٥) صحف في ل بلفظ : « غمار » .

(٦) انظر هذا الفصل فيما سيأتي : ( ٥٨ ب - ٦٢ ب ) .

(٧) في ل ، د : « وان » .

(٨) هو « أبو عبدالله محمد بن ادريس بن عثمان الامام المطلبى ، المولود في غزة : سنة ١٥٠ هـ ، والمتوفى في القاهرة سنة ٢٠٤ هـ . راجع : تاريخ بغداد (٥٦/٢) والحلية (٦٣/٩) ، وآداب الشافعي ومناقبه ( بتحقيق استاذنا الشيخ : عبدالغنى عبدالخالق ) ومناقب الشافعي للفخر الرازي ، وطبقات الشافعية (١٨٥/١) وتاريخ الأدب لبروكلمان (٢٩٢/٣) .

الخصوص تأثيرا في اقتضاء الكفارة ، لأنها مشروعة للزجر<sup>(١)</sup> عما تشوف  
النفس اليه ، ولا ينزجر الطبع عنه بمجرد تحريم الشرع . وهذه خاصية  
ثبتت للجماع ، ولا يشاركه<sup>(٢)</sup> الأكل والشرب .

ولا<sup>(٣)</sup> يتمكن أبو حنيفة رحمه الله من تعطيل هذا الوصف ، الا بيان  
سقوط هذا الأثر الذي ذكره الشافعي رحمه الله .

وكذلك يقول الشافعي وأبو حنيفة جميعا لمالك<sup>(٤)</sup> - رضى الله عنهم -  
اذ علق مالك الكفارة بكل مفطر<sup>(٥)</sup> ، حتى ابتلاع<sup>(٦)</sup> الحصة أو النواة :  
[ ان لما يقصد تأثيرا ]<sup>(٧)</sup> في تشوف النفس وميسر الحاجة الى الزجر .  
فلا تجاسر على تعطيل هذا الوصف المؤثر . الى غير ذلك من الأمثلة .

فان قيل : فاذا كانت المناسبة تسلط على التعليل بالمعنى ، حتى يثبت  
الحكم وان<sup>(٨)</sup> لم يثبت الوصف المذكور ، كما يثبت من تحريم القضاء  
بالآلام المتوالية والجوع [ ١٤ - أ ] ، المفطر وغيره - : فهل تسلط على نفى

---

(١) في ل : « لأجل الزجر » .

(٢) في هـ ، ل : « ولا يساويه » .

(٣) في هـ : « فلا » .

(٤) هو : مالك بن أنس بن مالك الأصمعي الحميري ، امام دار  
الهجرة . ولد بالمدينة المنورة : سنة ٩٣ هـ ، وتوفى بها : سنة ١٧٩ .  
راجع : الديباج المذهب ( ١٧ - ٣٠ ) والوقيات ( ٤٣٩/١ ) والحلية  
( ٣١٦/٦ ) وتاريخ الأدب لبروكلمان ( ٢٧٤/٣ ) وانظر هامش آداب  
الشافعي : ( ٢٧ ) . ومالك لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة .

(٥) صحف في د بلفظ : « معترض » .

(٦) في ز « حتى في ابتلاع » .

(٧) في هـ : « اذ لم يقصد تأثيرا » ، وهي مصحفة .

(٨) صحف في هـ بلفظ : « فان » .



الحكم مع وجود الوصف ، لانفكاك الوصف المذكور عن المعنى الذي يتضمنه ؟

قلنا : نعم ، فان الغضب اليسير - الذي لا يمنع من استيفاء الفكر - لا يُحرِّم . وأمثال ذلك كثيرة . منها : قوله عليه السلام « القاتل لا يرث » ، فان الصحيح أن القاتل قصاصا وحدها يرث ، لأننا فهمنا من القتل : أن ذلك مخصوص ببعض أنواع القتل ، فإنا نقول : ليس يخلو ، اما أن يُنَاط الحرمان بالقتل لصورته ، أو لمعنى يتضمنه كما ذكرناه<sup>(١)</sup> ؛ وذلك<sup>(٢)</sup> المعنى - اذا كان مناسباً - لا بد من اعتباره .

وقد اضرب رأي المجتهدين في مناط الحكم من القتل<sup>(٣)</sup> ، وفي تعيين المعنى الذي يتضمنه . وظهر ذلك باختباطهم في التفصيل . فالقتل ينقسم الى عمد وخطأ ، والخطأ ينقسم الى مباشر ومتسبب<sup>(٤)</sup> .

فذهب عثمان البتّي<sup>(٥)</sup> الى أن الخطأ لا يُحرِّم ، تشوفاً [ منه ]<sup>(٦)</sup> الى رعاية معنى القصد ، ومعارضة القاتل بنقيض مقصوده<sup>(٧)</sup>

---

(١) في هـ : « ذكرنا » بدون الهاء .

(٢) في د ، ز : « وذلك أن » والزيادة من الناسخ .

(٣) صحف في ل ، د ، ز بلفظ : « القاتل » .

(٤) عبارة هـ : « تسبب ومباشرة » .

(٥) هو : أبو عمرو بن سليمان التابعي البصري ، أو الكوفي ، شيخ أهل البصرة . المتوفى سنة ١٤٣ هـ . و « البتّي » - وورد في د مرسوماً هكذا : « البتا » وهو خطأ - نسبة الى « البت » : موضع بنواحي البصرة ، أو قرية بالعراق قرب راذان . أو : الطيلسان أو الكساء الغليظ ، لأنه كان يبيع البتوت . راجع : طبقات ابن سعد (٢٧٥/٧) وهامش آداب الشافعي (٢١١) .

(٦) لم ترد الزيادة في : د .

(٧) في ل : « قصده » .

عند تعدّيه وتعمّده •

وخالفه فيه الشافعي وأبو حنيفة وعامة الفقهاء<sup>(١)</sup> •

ووافقه [ فيه ]<sup>(٢)</sup> مالك ، فقال : لا يُحرم إلا من الدية التي لزمّت بفعله<sup>(٣)</sup> ، [ واستبعد أن يكون ]<sup>(٤)</sup> هو المأخذ<sup>(٥)</sup> والمَصْرِف ، فبصير كالواجب له على نفسه •

ثم الخطأ ينقسم الى مباشر ومتسبب<sup>(٦)</sup> • فالشافعي عمّم الحرمان ، وأبو حنيفة خصّص بالمباشرة ، وقال : مَنْ حفر بشرا في محل عدوان ، فتردّى فيه قريبه - لم يُحرّم ميراثه • فكأنه يقول : ليس قاتلا تحقيقا ، فإن هلاكه حصل بتخطئه ووقوعه [ فيه ]<sup>(٧)</sup> لا با لحفر • والشافعي يقول : هو قاتل بدليل الدية والكفارة ، فيُحرّم الميراث •

والقتل - في حق القتال - ينقسم الى ما يصدر من مكلف ، وإلى ما يصدر من غير مكلف •

فالشافعي عمّم الحرمان بقتل الصبيّ والمجنون • وأبو حنيفة تخيّل أن هذا<sup>(٨)</sup> عقوبة ، جزاء على القتل<sup>(٩)</sup> فيشترط أن يكون القاتل أهلا

---

(١) في ل : « العلماء » •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٣) في ه ، ل : « بقتله » •

(٤) في ه : « اذ يكون » •

(٥) في ه : « المؤاخذ » •

(٦) هذا هو الموافق لما سبق • وفي د : « وسبب » •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) في ه : « هذه » وهو صحيح أيضا •

(٩) في ه ، ل « الفعل » •

لايجاب الجزاء ، وزعم أن الخطيء أهل<sup>(١)</sup> بتقصير ، ولذلك يكفر .

ثم القتل العمد - أيضا - ينقسم الى محظور ، وغير محظور ؛ فالمحظور - لا محالة - يندرج تحت العموم . وغير المحظور ينقسم الى مباح : كالقتل قصاصا ، وكدفع الصائل ، وقتل العادي الباغي . والى واجب : كالقتل حدا من جهة القاضي .

فتردد<sup>(٢)</sup> الشافعي في هذه المسائل وقطع بأن كل قتل مضمون - اما بدية ، أو كفارة ، أو قتل - فهو موجب للحرمان . وما لا يوجب شيئا [ فهو هدر أو ]<sup>(٣)</sup> في معنى الموت في حقه . فيحتمل التوريث ، ويحتمل تعميم الحرمان : نظرا الى الصيغة<sup>(٤)</sup> .

ثم ثار - بعد هذا - اختلاف<sup>(٥)</sup> في الوصية للمقاتل :

فمنهم : من منع ؛ وهو رأى « للشافعي »<sup>(٦)</sup> ، ومذهب أبي حنيفة .

---

(١) صحف في د بلفظ « أهلا » .

(٢) في د ، ز : « وتردد » .

(٣) في ه ، ل : « وهو هدر ، فهو » وعبارة ز : « فهو هدر ، وهو » .

(٤) أجمع الفقهاء على أن القتل العمد يمنع الارث . أما القتل الخطأ ، فذهب كثير منهم : الى أنه يمنعه أيضا . وهو مذهب الشافعي واحمد ، ومروى عن عمر وعلي وابن مسعود . وذهب آخرون : الى أنه يمنع الارث من الدية لا من المال . وهو مذهب مالك والظاهرية . وقد صرح الحنفية : بأن كل قتل لا مآثم فيه لا يمنع الارث . فراجع تفصيل ذلك في الاشراف (٣٢٩/٢) والبداية (٣١٠/٢) والبدائع (٣٣٩/٧) ، وشرح الهروي على الكنز (٣٢١) وانظر : كلام الشافعي في الام (٢/٤) وكلام ابن قدامة في المغنى (٢٩١/٦ - ٢٩٢) .

(٥) في ز : « خلاف » .

(٦) في د ، ز ، ه : « الشافعي » وهو خطأ . لأن للامام قولين فسي

المسألة ، كما في المذهب (٤٥٧/١) .



وهذا زيادة على ما تناولته الصيغة بطريق اللاحق بالمعنى : أما تشوفا إلى معنى الاستعجال والمعارضة بنقيض القصد<sup>(١)</sup> ، أو مصيرا إلى أن المال<sup>(٢)</sup> المستحق بالموت المطلق كله<sup>(٣)</sup> باب واحد • ولكن يُستحق مرة بقرابة ، وأخرى بزوجة ، وتارة بوصية • والكُل باب واحد • فما كان علة [ ١٤ - ب ] لاسقاط شيء منها ، كان علة لاسقاط الكل •

ومنهم : من فرّق بين الوصية للجرح ، وبين جرح [الجرح]<sup>(٤)</sup> الموصى له • نظرا إلى معارضة المستعجل بنقيض قصد<sup>(٥)</sup> •

فهذه آراء مختلفة ، بعضها : في الزيادة على المنصوص [ كما في الوصية ]<sup>(٦)</sup> ، وبعضها : في النقصان من المنصوص من حيث الصيغة كما ذكرناه • ومستند الزيادة والنقصان معنى فهم من نفس النص • وكل ذلك من سبيل المجتهدين •

(١) في د : « المقصد » •

(٢) في ل : « المالك » وهو تحريف •

(٣) في هـ : « كأنه » •

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، د ، ز • وهي موضحة •

(٥) قد اختلف الفقهاء في أن الوصية الصادرة قبل حدوث قتل الموصى هل تبطل به ؟ فذهب مالك : إلى أنها لا تبطل به مطلقا سواء أكان القتل عمدا أم لا • وهو وجه لابن حامد الحنبلي • وذهب أبو حنيفة والشافعي : إلى أنها إنما تبطل بالقتل الحرام الواقع على سبيل المباشرة • وهو وجه لابن بكر الخلال من الحنابلة •

أما الوصية الصادرة بعد جرح الموصى وقبل موته ، فقد منعها الحنفية • واختلف قول الشافعي فيها • وذهب أبو الخطاب الحنبلي إلى جوازها • فراجع في ذلك كله : المهذب (٤٥٧/١) ، والاشراف (٣٢٦/٢) ، والبداية (٢٨٨/٢) ، والبداية (٣٣٩/٧) ، وشرح الهروي على الكنز (٣٢١) ، والمعنى (١١١/٦) •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

فاما ان نقول في جميعها : انه<sup>(١)</sup> صواب في حق من أدى<sup>(٢)</sup> اجتهاده اليها ، مصيرا الى تصويب المجتهدين • أو نقول : الحق عند الله واحد لا بعينه ، وطريق التعيين محسوم ، اذ لا مطمع في العلم ولا في الدليل ، وانما المنتهى أمانة طنية تُعَبَّدُ الخلق باتباعها<sup>(٣)</sup> •

وحفظ الأصول من جملة ذلك أن شيئا من هذه المسالك ليس باطلا على القطع بطريق أصولي ، لا في طرف<sup>(٤)</sup> الزيادة ولا في طرف<sup>(٥)</sup> النقصان ، وأن شيئا من هذه المسالك ليس مبطلا لأصل التعليل الذي وقع التيه عليه باضافة الحكم الى القتل<sup>(٥)</sup> ؛ ولكن رجع حاصل النظر الى أن الحكم منوط بالقتل لئنه<sup>(٦)</sup> أو لمغنى يتضمنه ؟ • فان نيط به لمغنى يتضمنه ، فما عين ذلك المغنى وحده ، وقد اشتمل القتل على معان ؟ • وكل ذلك في محل الاجتهاد ، وليس خارجا منه •

نعم : للمجتهدين أن يتجاذبوا أطراف الكلام في ترجيح<sup>(٧)</sup> بعض هذه المعاني على بعض • فما لا يناسب من جملة متضمنات القتل - لا يجوز أن يجعل مناطا ، حتى نستخرج بسببه بعض مسميات القتل عن العموم ؛ لأن

(١) في ل ، ز : ( انها ) •

(٢) في ز : « أداء » •

(٣) راجع كلام الاصوليين عن هذه المسئلة الشهيرة : في المعتمد (٢/٩٤٩ و ٩٦٤) والمستصفى (٢/٣٥٧) ، والاحكام (٤/٢٤٦) ، وشرح المختصر (٢/٤٦٦) ، والمغنى للقاضي عبدالجبار (١٧/٣٥٥) ، والأسنوى (٤/٥٥٦) ، وشرح جمع الجوامع (٢/٣٩٠) ، والكشف على البزدوى (٤/١٠ و ٢٥) وشرح المسلم (٢/٣٨٠) ، ونزهة المشتاق (٨٠٥) •

(٤) صحف في د ، ز - في الموضعين - بلفظ : « طرق » •

(٥) في د : « القاتل » ولعله تصحيف •

(٦) صحف في د بلفظ : « لغيره » •

(٧) في ز : « وترجيح » •

الربط بما لا يناسب تحكّم محض ، ومن قنع بالتحكم ، فالتعلق بالصيغة أولى معصم في حقه • فلا<sup>(١)</sup> يجوز مخالفة الصيغة في ظاهرها بزيادة ولا نقص<sup>(٢)</sup> ، الا بظن غالب [ أعلى من الجمود على الصيغة ، ولا غلبة للظن الا على معنى مناسب ]<sup>(٣)</sup> •

ثم اذا اشترك معنيان في المناسبة ، وانتقض أحدهما أو كلاهما - فانتقض مردود ، والرجوع الى ظاهر الصيغة متعين • كما يقال لمن اعتبر معارضة المستعجل بنقيض قصده : هذا منقوض بالمستولدة تقتل سيدها ، فتعق وفاقا ، ومستحق الدين يقتل من له الأجل ، فيتجز استحقاقه<sup>(٤)</sup> وفاقا • فانتقض هذا المعنى • ولو كانت هذه العلة سديدة : لجاز طردُها ، والقول بموجبها في المستولدة ومن عليه الدين • واذا لم توجد<sup>(٥)</sup> بينهما قرقا معنويا ، انتقض معناه ، ولم يصلح<sup>(٦)</sup> التعويل عليه في الفرق بين الوصية للجارج ، وجرح الموصى [ له ]<sup>(٧)</sup> ، وجرح الوارث<sup>(٨)</sup> المحجوب بقريب آخر : اذا مات حاجبه ، وجرح من ليس محجوبا • ولم يجز<sup>(٩)</sup> اعتماده في اخراج الخطأ عنه ، من حيث انه لا ينسب الى قصد الاستعجال • ومن يدعى معنى العقوبة : ينتقض<sup>(١٠)</sup> كلامه بالخطأ ، فانه غير معاقب

(١) في د ، ز : ( ولا ) •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « بزيادة ونقصان » •

(٣) هذه عبارة د ، وهي ظاهرة ، وورد في ل بلفظ : « هو أغلب من

• الخ • ووردت في ز بلفظ : « هو أغلب من ••• الا لمعنى ••• » •

وردد بدلها في هـ عبارة : « هو أغلب » ، فقط •

(٤) في هـ : « الدين » •

(٥) أي : لم تظهر • وفي د ، ل ، ز : « نجد » •

(٦) في ز : « يصبح » •

(٧) لم ترد الزيادة في ز ، وهي جيدة •

(٨) في هـ ، ز : « القريب » •

(٩) في د ، ل ، ز : « ولا جاز » •

(١٠) في هـ : « فينتقض » ، وزيادة الفاء صحيحة : لأن الموصول

يشبه الشرط في العموم •



شرعا ، فلم يصلح<sup>(١)</sup> معناه لاجراج القتل خطأ<sup>(٢)</sup> عن العموم . وكذلك  
نصنع [ ١٥ - أ ] بأحد المعاني المنقوضة .

فان فرض معيان مناسبان لا ينتقضان ، رُجِحَ أَحَدُهُمَا على الآخر  
بالتأثير : بأن يدل دليل آخر في الشرع على كون أحد المعنيين مؤثرا في  
جنس هذا الحكم ، فهو أولى من الآخر .

كقول أبي حنيفة رضي الله عنه : ان الحرمان نوع عقوبة ، والقتل  
نوع جناية ، فهو محروم بسببه ، فيخرج منه القتل المباح ، والقتل الواجب ،  
وقتل الصبي : اذ العقوبات محطوطة عنه ، ولذلك لا يُوجِبُ الكفارة  
عليه ، لأن فيها<sup>(٣)</sup> معنى العقوبة . ويوجب الكفارة على الخاطئ : لأن نسي  
فعله معنى الجناية .

فترجح<sup>(٤)</sup> هذا على قول من ينظر الى مقابلة<sup>(٥)</sup> المستعجل بنقيض  
قصده ان سلم من النقض ، ولم يستعمل على طريق العقاب ؛ وعلى قول من  
يقول : الارث اضطرأى ، ولو حصل بالقتل لصار<sup>(٦)</sup> كسبا ، وكان<sup>(٧)</sup> ذلك  
تغيرا لوضعه ، حتى نطرده في كل قتل مختار مكتسب<sup>(٧)</sup> حقا كان أو  
باطلا . اذ هذه المعاني وان كانت تناسب بعض المناسبة ، فلم يظهر في الشرع

---

(١) في ز : « يصح » .

(٢) في هـ : « حدا » وهو تصحيف .

(٣) في هـ ، ل ، ز : « فيه » أى : في ايجابها .

(٤) في هـ : « فرجح » .

(٥) في هـ ، ل ، ز : « معارضة » .

(٦) في هـ : « صار كسبيا ولكان » .

(٧) في ز : « مكتسبا » ، وهو خطأ .

[ تأثيرها في قيل ]<sup>(١)</sup> هذا الحكم<sup>(٢)</sup> ، وقد<sup>(٣)</sup> ظهر تأثير جنس القتل في جنس العقوبة .

ومن يعلل ذلك بأن القتل يقطع الموالاة، فيمنع الارث كالرق والكفر - فكأنه يتشوف الى المعنى المؤثر ، ويزعم أن القرابة بمجرد ما عرفت مؤثرة<sup>(٤)</sup> الا مع قيام الحال المقتضى للمناصرة والمعاوضة والموالاة . واختلاف الدين<sup>(٥)</sup> والرق لما كانا مانعين من الموالاة والمناصرة والمعاوضة عرفاً - امتنع الميراث بهما مع وجود القرابة . فكذلك القتل ، لأن معنى الموالاة : أن يكونوا - بحكم القرابة - كالشخص الواحد متناصرين في تمهيد أسباب البقاء ، ودفع أسباب الشر والهلاك ، كما عهد من الأقارب . فذا بانسر القريب القتل وأعدم قريبه وأهلكه ، استحال تقدير الموالاة مع ذلك<sup>(٦)</sup> . وهذا تشوف الى طلب معنى عرف في الشرع - في غير هذا الموضع - تأثيره . ولكنه يكاد أن يكون كلاماً اقناعياً في المسئلة ، و [ في ]<sup>(٧)</sup> الأصل المستشهد به ، اذ ليس يتبين تعليل منع الارث بالرق<sup>(٨)</sup> والكفر لانقطاع الموالاة ، ويكاد<sup>(٩)</sup> يخرج هذا المعنى عن الضبط والفهم ، فإن أسباب

- 
- (١) في ز : « تأثير في مثل » ولعل فيها نقصاً .  
(٢) في هـ : « القتل » .  
(٣) في د : « وهذا قد » والزيادة من الناسخ .  
(٤) أى : في الارث . وفي د ، ز ، ل : « مورثة » . فالمؤدى واحد .  
(٥) في ز بعد ذلك كلمة : « والكفر » وهي زيادة ناسخ .  
(٦) في هـ : « هذا » .  
(٧) لم ترد الزيادة في هـ .  
(٨) ورد في ز - بعد ذلك - كلمة : « والقتل » وهي زيادة من الناسخ .  
(٩) في هـ : « فيكاد » .

الموالاة وحقيقة الموالاة ليس مما يُوقف عليه . وسنبه على وجه الفرق بين الكلام المناسب حقيقة ، وبين الكلام الاقناعي المُخيل في [ مبدأ الاطلاق ]<sup>(١)</sup> - على وجه يتميز عن الطرد الذي لا يناسب ، ثم اذا ما سلط البحث عليه : رجع حاصله الى غير طائل .

وليس الآن [ من ]<sup>(٢)</sup> غرضنا اعتبار<sup>(٣)</sup> هذه المعاني ، وبيان الصحيح منها والفساد ، وانما ذلك موكل الى نظر المجتهدين . وغرضنا أن كل ذلك من مسالك [ التصرفات في الزيادة على النصوص ]<sup>(٤)</sup> والنقصان منها .

فان قيل : فلو ظهر في مثل هذا الأصل معنيان متاسبان ، ولم يترجح أحدهما على الآخر [ ١٥ - أ ] بالتأثير ، أو ترجح - فهلاً علّل بهما جميعاً ، ولِمَ وجب<sup>(٥)</sup> الترجيح بالتأثير وغيره بعد الصلاح للتعليل ، وهما متوافقان في اقتضاء الحكم ، ولا<sup>(٦)</sup> تعاند ولا تضاد<sup>(٧)</sup> بينهما ؟

قلنا : سنين - في الركن الثاني من أركان القياس - محل جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، ووجه النظر فيه : عند البحث عن شرائط الأصل الذي منه الاستنباط<sup>(٨)</sup> . ونأتي فيه بشفاء الغليل ان شاء الله

---

(١) في د : « هذا الاطلاق » ، وفي ز : « مبدأ هذا الاطلاق » وانظر ما سيأتي ( ٥٥ - ٥٨ ب ) .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٣) في ز : « اعيان » .

(٤) ورد في ل - بدل هذه العبارة - كلمة : « التصرف » فقط .

(٥) هذا هو الظاهر . وفي ز : « يوجب » بفتح الجيم .

(٦) في د : « فلا » .

(٧) في هـ ، ز : « تضاد » .

(٨) انظر ما سيأتي : ( ١٧١ - ١٧٣ ) .



تعالى<sup>(١)</sup> .

فان قيل : ان من مشهور كلام الأصوليين : أن كل علة مستتبطة من أصل ، عكّرت على الأصل بالتخصيص - فهي باطلة • وان<sup>(٢)</sup> من شرط تعليل الحكم أن لا يتضمن تغيرا لحكم المنصوص عليه • ومهما اقتضت الصيغة العموم ، ثم تخصصت<sup>(٣)</sup> بعلة مستتبطة منها - فقد تغير حكم النص<sup>(٤)</sup> ، وعكّرت عليه العلة بالتخصيص • فكيف جاز ذلك ؟

قلنا : الكلمات التي تداولتها الألسنة<sup>(٥)</sup> لا سبيل الى تقليدها ، دون البحث عن مداركها وأدلتها ، وانما اتباع صورها دأب العجزة الذين قعدت بهم البلادة عن الارتقاء<sup>(٦)</sup> الى بقاع المعاني المعقولة ، بالرأي الصائب والذوق السليم ، فلازموا - بحكم القصور والعجز - حضيض التقليد ، وركنوا الى ما<sup>(٧)</sup> تداولته الألسنة من غير غوص<sup>(٨)</sup> على خفيات أسرارها ، وتشوّف الى العثور على أغوارها •

---

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « تخصيص العموم بالقياس » وورد بعدها فيها أيضا عبارة : « ليس من الاصل » • مما يدل على ان الكاتب هو الذي زاد هذا العنوان • ومسئلة التخصيص بالقياس مسئلة مشهورة ، فراجعها : في المعتمد (٢/ ٨١٠ - ٨١٩) ، والمستصفى (٢/ ١٢٢ - ١٣٦) وروضة الناظر (٢/ ١٦٩ - ١٧٢) وشرح المختصر (١/ ٢٧٩ - ٢٨٢) وتنقيح الفصول (٩٠ - ٩٢) وشرح المسلم (١/ ٣٥٧ - ٣٦٠) ، ونزهة المشتاق (٢٠٩ - ٢١١) •

(٢) في ز : « فان » •

(٣) في هـ ، ل : « فخصصت » •

(٤) في د ، ز : « تغير الاصل » اي حكمه •

(٥) في د ، ل : ( الألسن ) •

(٦) في د ، ل ، ز : « الارتفاع » والمعنى واحد •

(٧) في د : « وركبوا ما » وهي مصحفة ناقصة •

(٨) في د « غير بحث غوص » وفيها نقص واو قبل الكلمة الاخيرة •

وهذا منزلة قدم لا بد من الاتئاد فيه •

فنبول أولا : أظهرنا من تصرفات<sup>(١)</sup> العلماء في الارث للقاتل ،  
النقصان من المنصوص بالمعنى المفهوم من النص ، كما عرف بالاتفاق الزيادة  
على المنصوص بالمعنى المعقول منها •

وأمثلة ذلك كثيرة :

من<sup>(٢)</sup> جملتها : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم  
يقبض<sup>(٣)</sup> • وإضافته<sup>(٤)</sup> التحريم الى عدم القبض ، وتتيهه<sup>(٥)</sup> على التعليل  
به - معلوم على القطع<sup>(٦)</sup> • ثم اتفق الناظرون على أنه غير منوط بعدم القبض  
لصورته<sup>(٧)</sup> ، واضطربوا<sup>(٨)</sup> في معناه •

فمنهم من قال : هو لتوالى الضمانين بسبب عدم القبض • فيخرج من  
العموم البيع من البائع : [ فانه لا يؤدي الى توالى الضمانين •

---

(١) في ل ، د : « تصرف » •

(٢) في د ، هـ ، ز : « ومن » ، بزيادة الواو •

(٣) وردت عدة أحداث صحيحة من طرق مختلفة في هذا المعنى ،  
فراجعها في مسند الشافعي (٦٦ و ٧٨ و ٨٢) والرسالة (٣٣٥ - ٣٣٧)  
واختلاف الحديث بهامش الام (٣٢٧/٧ - ٣٣٢) ومسند أحمد (٣٢٨/١) ،  
٢٨٣/٣ ، ١١٨/٥ ، ٣٣١/٦ ، ١٢٥/٧ ، ٢٠٠ و ٢٥١ و ٢٨١ . ١٦٨/٨ :  
ع ( وصحيح البخارى (٦٦/٣ و ٦٧ و ٦٨) ومسلم (٦٦١/١) وراجع كتب  
السنن ، والمنتقى (٣٢٣/٢) ونصب الراية (٣٢/٤) ونيل الأوطار  
(١٣٤/٥) •

(٤) في ز : « فاضافته » •

(٥) في ل : « والتنبية » •

(٦) في هـ : « معلوم قطعا » •

(٧) في ز : « في صورته » •

(٨) في د ، ز : « فاضطربوا » •

ومنهم من قال : هو لضعف الملك بسبب عدم القبض • فيخرج<sup>(١)</sup> البيع من البائع<sup>(٢)</sup> [ • ويخرج منه الاستبدال عن بدل المتلفات : فهو جائز وإن كان قبل القبض •

وقال أبو حنيفة [ هو ]<sup>(٣)</sup> لتضمنه غررا ، من حيث [ انه ]<sup>(٤)</sup> يتوقع انقلاب الملك الى البائع الأول ، بالتلف قبل القبض ، فيتين بالآخرة<sup>(٥)</sup> كون البائع الثاني [ غير مالك بل ]<sup>(٦)</sup> بائعا ملك الغير ، فيكون غررا • فيخرج منه العقار<sup>(٧)</sup> •

وهو تشوف منه الى طلب معنى ظهر بالشرع تأييد في غير هذا المحل • وهو - أبدا - يطلب الأحكام عللا بأن بشهادة الشرع تأثيرها ، ولا يكتفى بالمناسبة • على ما سذكره في طريق اثبات العلة بالتأثير والمناسبة<sup>(٨)</sup> •

(١) في ل ، : « فيحرم » •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) لم ترد الزيادة في ، ز ، د •

(٤) لم ترد الزيادة في ه •

(٥) في ز : « بالآخر » ، ومعناه صحيح أيضا •

(٦) سقطت الزيادة من د ، ه ، ز •

(٧) قد اختلف الفقهاء في جواز بيع الشيء قبل قبضه ، فذهب الشافعي : الى المنع منه • وهو مذهب الثوري • وذهب أبو حنيفة : الى جوازه اذا كان المبيع لا ينقل ولا يتحول : كالدور والعقار • وذهب مالك الى الجواز ما لم يكن المبيع طعاما ربويا • أما غير الربوي ، فروى عنه روايتان ، اخدهما - وهي الأشهر - : المنع • وبذلك قال أحمد وأبو ثور ، الا أنهما اشترطا مع الطعم : الكيل والوزن • والأخرى : الجواز • فراجع : الأم (٦٠/٣) والوجيز (١٤٦/١) والمهذب (٢٦١/١) والاشراف (٢٦٦/١) وشرح الهداية (٤٤/٣) والبداية (١٢٥/٢) •

(٨) انظر ما سيأتى : (٢٥ ب) •



وليس من غرضنا النظر في آحاد الأمثلة ، وإنما القصد من نقله : أن النقصان من <sup>(١)</sup> المنصوص - بالمعنى المفهوم من النص - مقول به وفاقا ، كالزيادة عليه بالمعنى المعقول منه : لتركن النفوس الى قبول هذا من حيث النقل . ثم لاركون الى الوفاق والخلاف في هذا الفن ، وإنما المستند [ هو ] <sup>(٢)</sup> الدليل [ وقضيته ] <sup>(٣)</sup> .

والذي يظهر لنا <sup>(٤)</sup> في ضبط هذا النوع من التخصيص ، وما يجوز منه وما يمتنع - والعلم فيه عند الله تعالى - أن المعانى المفهومة [ ١٦ - أ ] من النصوص ، تنقسم : الى <sup>(٥)</sup> : ما يسبق مع اللفظ الى الفهم سبقا لا يتراخى عنه ، وقد يكون المعنى أسبق الى الفهم من اللفظ ، وقد يكون مساويا له <sup>(٦)</sup> ، وقد يتراخى عنه قدر التأمل القليل من فهم <sup>(٧)</sup> البصير ؛ وإلى ما لا يسبق الى الفهم ، ولكنه يستنبط بالسَّبر والنظر ، ويستبان <sup>(٨)</sup> بدقيق الفكر .

وهذا الانقسام في الأصل معلوم ، وهو من قيل الغضب الذي ذكرناه : إذ لا يسبق الى الفهم منه الا اضطراب العقل : اذا ذكر مقرونا بتحريم القضاء .

وكذلك قال الله تعالى : « ان الذين يأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » <sup>(٩)</sup> الآية ، لا يسبق الى الفهم من الأكل معنى الأكل ، وإنما يسبق

(١) في د ، ل ، ز : « عن » .

(٢) لم ترد الزيادة في ه .

(٣) في ه ، ل ، ز ( لي ) .

(٤) الوارد في الأصل : « فمنها » والظاهر أنه محرف عما أثبتناه .

(٥) في ل : « مساوقا » .

(٦) في د ، ز ، ل : « الفهم » .

(٧) في ه ، ل : « ويستثار » .

(٨) سورة النساء ( ١٠ ) .

إليه معنى الاحتياج والتفويت للمال ، حتى يُعلم ، - على الارتجال ، أو بأدنى تأمل - أن الظلم : بهبة ماله ، واعتاقه ، والتبرع به ، واتلافه واحرقاقه ، والقائه في البحر ، وغير ذلك من وجوه الاتلافات - كالظلم بالأكل • [ بل ]<sup>(١)</sup> يكاد يصير الأكل كناية عن الاتلافات<sup>(٢)</sup> ، والغضب كناية عن زوال العقل •

وكذلك إذا قال : القاتل لا يرث ؛ فالسابق إلى الفهم من هذا : الجناية على الروح ، والتعدّي بالقتل • فيسبق هذا المعنى إلى الفهم من الملفظ •

فما يجرى هذا المجرى ، فتحكيه في نقصان والزيادة ، وتغيير الحكم إلى الخصوص من العموم ، وإلى العموم من الخصوص - جائز على نسق واحد : من حيث أن مَنْ منع العلة التي تعكّر على الأصل بالتخصيص ، مَنْع من حيث أن القياس ليس تفسيرا للألفاظ • فيجب معرفة الحكم أولا ، ثم طلب علة •

وهذا : فيما يتقدم الحكم في الفهم على العلة [ والمعنى ]<sup>(٣)</sup> ولا يكون المعنى قرينة •

فالمعنى - في هذه الأمثلة ونظائرها - سابق إلى الفهم ، وهو قائم مقام القرينة المفسّرة للفظ ، المقررة<sup>(٤)</sup> لمعناه في الفهم • فلم يكن من ذلك القليل •

ومن هذا الجنس ، قوله عليه السلام : « لا نكاح إلى بواي

---

(١) سقطت الزيادة : من د ، ل •

(٢) لفظ هـ : « الاتلاف » •

(٣) سقطت الزيادة : من هـ •

(٤) حرف في د بلفظ : « المقررة » •

وشهود»<sup>(١)</sup> فانه يعم العدل وغيره<sup>(٢)</sup>؛ وليس يبعد عندي - لو لم يرد قوله عليه السلام « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل»<sup>(٣)</sup> - أن يخصَّصَ الحديثُ بالعدل<sup>(٤)</sup> : من حيث ان ذكر الشهادة مقرونا بالعقد لا يسبق منه الى الفهم الا معنى الاحتياط ؛ فإخراج<sup>(٥)</sup> المحدود في القذف ، ومن لا احتياط<sup>(٥)</sup> في نقله - بهذا النظر<sup>(٦)</sup> - جائز ؛ وحاصله يرجع الى تخصيص اللفظ بقرينة ، ولكن صار للمعنى المفهوم - السابق الى الفهم السليم - قرينة • فأما ما لا يسبق الى الفهم ، ويستتبط بالتأمل والنظر - فلا يتجاسر به على كل تخصيص ، ولا يُحسَم أيضا باب التخصيص به • بل يجوز أن يعتمد [ عليه ]<sup>(٧)</sup> ويُخرج به عن اللفظ ، ما يقع موقع النادر البعيد عن الفكر ، بالإضافة الى المراد ؛ وهو : الذي لا يخطر بالبال الا بالاحطار ، ويقع نادرا في قيل ذلك الحكم •

(١) أخرج البيهقي عن الحارث عن علي رضي الله عنه : « لا نكاح الا بولي ، ولا نكاح الا بشهود » وقال الزيلعي بعد أن ذكر حديث رسول الله عليه السلام « لا نكاح الا بشهود » : غريب بهذا اللفظ • فراجع نصب الراية (١٦٧/٣) ونيل الأوطار (١٣٦/٦) ، وتخريج الفروع (ص ١٣٤) •

(٢) عبارة هـ : « العدول وغيرهم » •

(٣) حديث صحيح أخرجه أحمد (٦٦/٤ : ع) وأبو داود (٢٢٩/٢) والترمذي (٢٠٤/١) وابن ماجه (٢٩٧/١) وراجع الكلام عليه في المنحلى (٤٦٥/٩) ونصب الراية (١٦٧/٣) والمنقلى (٥٠٣/٢) ونيل الأوطار (١٠١/٦ و ١٠٧ و ١٠٨) وأنظر أيضا السنن الكبرى (٥٦/٧ و ١٠٤ و ١١١ ، ١٤٨/١٠) والمستدرک (١٦٩/٢ - ١٧٢) •

(٤) لفظ هـ ، ز : « بالعدول » • وقد ذهب الشافعي وأحمد : الى اشتراط عدالة الشهود ؛ وذهب الحنفية والمالكية الى عدم اشتراطها : فراجع : « المهذب » (٤٢/٢) والافصاح (٢٧٤) والهداية (١٣٧/١) والاشراف (٩٣/٢) والبداية (١٥/٢) •

(٥) لفظ د : « وإخراج » • الاحتياط « وفيه تحريف » •

(٦) في هـ ، ز : « بمثل هذا » •

(٧) سقطت الزيادة : من د ، ز •



وهذا كقوله عليه السلام : « أيما اهاب دُبِغ فقد طهر »<sup>(١)</sup> ، فقد ذكر للطهارة سببا وهو : الدباغ ، واقتضى عمومته<sup>(٢)</sup> طهارة جلد الكلب بالدباغ . وقد استبطن الشافعي - رضى الله عنه - من الدباغ معنى ، بالنظر الصحيح والفكر المستقيم ، وهو : أن الدباغ [ ١٦ - ب ] يُبْعِد الجلد عن العفونات ، ويعصمه عن الفساد ، ويؤثر فيه مثل تأثير الحياة ، ويقوم مقامها في التأثير<sup>(٣)</sup> واقتضاء الطهارة .

فهذا تعليل هذا السبب ، و [ هو ]<sup>(٤)</sup> نزوله منزلة<sup>(٥)</sup> الحياة : في اقتضاء الطهارة .

واقتضى مساق هذا الكلام اخراج جلد الكلب منه ، بعد ما [ تناوله ؛ بدليل ]<sup>(٦)</sup> أن الكلب نجس في حال الحياة<sup>(٧)</sup> .

(١) حديث صحيح روى بلفظه أو بلفظ : « كل » وبمعناه ، من طرق عدة ، فراجع مسند أحمد ( ٢٧٣/٣ و ٣١٣ ، ١١٠/٤ ، ١١/٥ و ٧١ و ١٥١ و ١٧٥ : ع ) وصحيح البخاري ( ٨١/٣ ) ومسلم ( ١٥٦/١ ) وراجع كتب السنن أجمع ، والكلام عنه أو مع ما يعارضه : في نيل الأوطار ( ٥٣/١ - ٥٥ ) والسنن الكبرى ( ١٥/١ و ٢٠ ) ونصب الراية ( ١١٥/١ ، ٣١١/٤ ) وفيض القدير ( ١٣٩/٣ ) .

(٢) حرف في ل بلفظ : « عموم » وفي ز : « عموم ظاهره » .

(٣) في د ، ل ، ز : « الأثر » .

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٥) في د : « نزله منزله في .. » وهي مضطربة .

(٦) في د ، ل ، ز : « بان له تقديرا » .

(٧) اتفق الشافعي وأبو حنيفة وداود ومالك - في رواية عنه - على أن الدباغ مطهر لجلود الميتة في الجملة . وذهب مالك - في رواية أخرى عنه - إلى أنه لا يطهر ، ولكن تستعمل في اليابسات فقط . ثم عمم داود الحكم ، واستثنى أبو حنيفة جلد الخنزير ، واستثنى الشافعي هذا وجلد الكلب أيضا . راجع : الأم ( ٧/١ ) ، والمهذب ( ٩/١ ) والوجيز ( ١٠/١ ) والافصاح ( صفحة ٣ ) والاشراف ( ٤/١ ) ، والهداية ( ١٠/١ ) والبدایة ( ٦٧/١ ) .

فهذا نوع تخصيص بعلة مستنبطة من المخصوص<sup>(١)</sup> . وليس أمثاله ممنوعا : اذ الممنوع التغير ، والتغير يقع بعد استقرار<sup>(٢)</sup> العموم . وتناول اللفظ للكلب<sup>(٣)</sup> ، بمجرد الصيغة ، ليس مستقرا معلوما [ حتى ]<sup>(٤)</sup> لا يُغير اذ العام يطلق ويراد به الخاص ، وهو غالب في عادة العرب ؛ فكان استقراره في تناول له موقوفا على أن لا يتبين<sup>(٥)</sup> مُدْرَك آخر لتقرير اللفظ وتنزيله ؛ واذا ظهر المعنى بالتأمل : فخرج<sup>(٦)</sup> بعض ما تناولته الصيغة بعمومها - وهو بعيد عن الفكر - لا يمنع صحة هذا الاستنباط مع ظهوره . فيقال : المعنى مفهوم ، والمُخْرَجُ نادر خارج عن الفكر والذكر ، واتباع المعنى أولى من الجمود على محض الصيغة ؛ وخروج الكلب عن ذهن المتكلم والمستمع - عند التعرض للدباغ - ليس بعيدا ، بل هو الغالب الواقع ، ونقيضه هو الغريب المستبعد .

فتجاسرنا على هذا التخصيص - وإن لم يكن المعنى سابقا الى الفهم ، جاريا مجرى القرائن المفسرة<sup>(٧)</sup> من حيث انه تبع<sup>(٨)</sup> ارادة الكلب ، ولم يبق لدخوله مستند سوى مجرد الصيغة مع امكان ارادة العموم<sup>(٩)</sup> .

(١) في د ، ل : « الخصوص » وهي معرفة .

(٢) ورد في د بلفظ « استمرار » .

(٣) لفظ د ، هـ : « الكلب » .

(٤) سقطت الزيادة : من د ، ز ، ل .

(٥) صحف في ز بلفظ : « يتضمن » .

(٦) حرف في د ، بلفظ : ( فخرج ) .

(٧) لفظ ل : « المعتبرة » .

(٨) في د ، ل ، هـ : « من حيث يعلم » .

(٩) ورد في هـ بلفظ : « الخصوص » وهو خطأ .

وأما<sup>(١)</sup> ما لا يستتبط من نفس المخصوص ، فينقسم : الى<sup>(٢)</sup> ما يُستتبط من أصل ورد مخصّصا والى ما يستتبط من قاعدة [ لا تتعرض بظاهرها للعموم بالتخصيص ، وانما تتعرض له بمعناها المستتبط منها ]<sup>(٣)</sup> .

أما ما يستتبط من أصل ورد مخصّصا ، فمثاله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : من النهى عن الصلاة بعد الفراغ من العصر<sup>(٤)</sup> ، فإن ذلك يقتضى عموم النهى في جميع الصلوات ، ولكنه عليه السلام روى : « أنه صلى بعد العصر ركعتين ، فقالت له أم سلمة<sup>(٥)</sup> رضى الله عنها : أما كنت نهيتنا عن هذه الصلاة ؟ فقال : هما ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ، فشغلني عنهما الوعد » .

فنه به على [ أن ]<sup>(٦)</sup> اشتغاله به<sup>(٧)</sup> سبب<sup>(٨)</sup> اقتضى الصلاة . فيقاس عليه كل صلاة لها سبب ؛ ولا سبيل الى الاقتصار في التخصيص على ركعتي الظهر : اذا شغل عنهما الوعد على الخصوص . فما عداها - من الصلوات

(١) في ز ، ز : « فأما » .

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « لا » وهي من الناسخ .

(٣) هذه عبارة ز ، وهي الأظهر . ووردت في د بلفظ : « .. بمعناها المستتبط » وفي هـ ، ل : « لا يتعرض بظاهره للعموم بالتخصيص ، وانما يتعرض له بمعناه المستتبط منه » .

(٤) في هـ : « بعد صلاة العصر » .

(٥) هي أم المؤمنين : هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية .  
المتوفاة : سنة ٦٢ هـ ، وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة . انظر : الاصابة (٤٣٩/٤ - ٤٤١) .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) أي : بالوعد . وفي ز : « بها » وهي تصحيف .

(٨) في ل ، ز ، هـ : « لسبب » وهو تحريف .



التي لها أسباب - دائرة بين أن تكون في محل العموم ، أو داخله<sup>(١)</sup> في الخصوص ؟ فانجذبت الى المخصوص<sup>(٢)</sup> بالنص ، برابطة العلة التي جرى التثنية عليها . فأخرج عن العموم ، وبقي النهي مقصورا على التبرع بالصلاة المتداة التي ليست لها أسباب .

وليس<sup>(٣)</sup> يشترط في هذا الجنس أن يكون المستخرج من اللفظ بحكم المخصوص نادرا ، والباقي [ ١٧ - أ ] غالبا . لأن الحديث المخصص ورد مضادا للعموم في بعض أطرافه ؟ فسقط التعلق بعموم الصيغة ، ووجب المصير الى تقدير قرينة مفهومة مقتضى<sup>(٤)</sup> اللفظ فيما أرادته الشارع عليه السلام . فالقرائن<sup>(٥)</sup> قد تحمل الألفاظ على ما يعد نادرا بالاضافة الى مطلقه ، فتأثير القرائن عظيم ظاهر ، حتى قد نبعد في تصوير القرائن ؟ فإذا<sup>(٦)</sup> ورد حديثان متضادان في ظاهرهما ، وافترنا في الجمع الى تقدير قرينة لم تنقل - فعلنا ذلك ، وان كنا لا نتجاسر على مثله بمحض القياس .

وهذا كحديث الربا في النقد<sup>(٧)</sup> ، فانه رواه<sup>(٨)</sup> عبادة بن الصامت<sup>(٩)</sup>

(١) لفظ ه ، ل : « داخلا » .

(٢) صحف في ه ، ل بلفظ : « المخصوص » .

(٣) في د ، ز : « فليس » .

(٤) في ز : « بمقتضى » ، وزيادة الياء من الناسخ .

(٥) في ل ، ه : « والقرائن » .

(٦) لم ترد الفاء في سائر الاصول .

(٧) الذي سياق بيانه مع نظائره .

(٨) في ه : « روى » وهو تحريف .

(٩) هو : « أبو الوليد الانصاري الخزرجي ، أحد النقباء في بيعة

العقبة ، وقد شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتوفي بالرملة : سنة ٣٤ هـ . انظر : الانساب ( ٢/ ٢٦٠ ) .

وجماعة • وروى أسامة بن زيد<sup>(١)</sup> عن النبي - عليه السلام - أنه قال :  
انما الربا في النسيئة<sup>(٢)</sup> • وهذا صريح في الحصر ونفى الربا في النقد<sup>(٣)</sup> •  
واليه ذهب ابن عباس<sup>(٤)</sup> وعمامة أصحابه<sup>(٥)</sup> ، وسعيد<sup>(٦)</sup>  
وعروة<sup>(٧)</sup> •

ولكن : حديث<sup>(٨)</sup> الربا في النقد رواه أبو سعيد<sup>(٩)</sup> ، وأبو

---

(١) هو : أبو محمد أو أبو زيد الكلبي ، حب رسول الله وابن حبه •  
المتوفى : سنة ٥٤ هـ •

انظر : الاصابة (١/٤٦) ، والتهذيب (١/٢٠٨) •

(٢) حديث صحيح أخرجه الجماعة وغيرهم فراجعته في : مسند  
الشافعي (٦٢) ، واحمد (٥/٢٠٠ - ٢٠٨ : ح) وصحيح البخاري (٣/١٤٠)  
ومسلم (١/٦٩٧) والمستدرک (٢/٤٣) ، وكتب السنن أجمع ، وراجع  
الكلام عليه في الرسالة (٢٧٨ - ٢٨٠) ، ونصب الراية (٤/٣٧) والروض  
النضير (٣/٢٢٠) والمنتقى (٢/٣٤٧) ونيل الأوطار (٥/١٦٢ و ١٧٣  
و ١٧٥) •

(٣) صحف في هـ بلفظ : « التعدى » •

(٤) هو : حبر الأمة أبو العباس الهاشمي ، المتوفى بالطائف : ٦٨  
على الصحيح • انظر : الاصابة (٢/٣٢٢) وهامش آداب الشافعي (١٤٢) •

(٥) صحف في ز بلفظ : « الصحابة » •

(٦) هو : سعيد بن المسيب أبو محمد المخزومي المدني ، الفقيه  
التابعي ، المتوفى : ٩٣ أو ٩٤ هـ على المشهور • انظر : ميزان الاعتدال  
(١/٣٨٧) والحبلى (٢/١٦١) وهامش آداب الشافعي (١٢٢) •

(٧) هو : عروة بن الزبير أبو عبدالله الأسدي المدني ، الامام التابعي ،  
المتوفى سنة ٩٤ هـ • انظر : الحبلى (٢/١٧٦) والشفعة اللطيفة (٣/٤١٥ -  
٤١٨) •

(٨) صحف في ز بلفظ : « حقيقة » •

(٩) هو : سعد بن مالك أبو سعيد الخدري ، الصحابي الجليل ،  
المتوفى : سنة ٧٤ هـ • انظر : الاصابة (٢/٣٢) •

هريرة<sup>(١)</sup> ، وابن عمر<sup>(٢)</sup> ، وعبادة بن الصامت • فهم أوثق وأكثر • وهذا وإن لم يكن فيه مطعن<sup>(٣)</sup> أيضاً، ولكن لا ضرورة في جعله ناسخاً، ولا في تكذيب الراوي ؛ فنجمع بينهما ونقول<sup>(٤)</sup> : لعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [ سئل عن ]<sup>(٥)</sup> صنفين مختلفين : إذا بيع أحدهما بالآخر : من ذهب وفضة ، أو تمر وحنطة ، متفاضلاً • فقال عليه السلام : « إنما الربا في النسيئة » ، وأراد به ما سئل عنه • وهذا وإن كان تقدير قرنية لم تُنقل ، ولكنه محتمل • واغفال الراوي لسبب الجواب ، واقتصاره في النقل على كلامه - ممكن - وإن كان بعيداً ؛ فهو أولى من تكذيب العدل ، أو نسخ ما هو ثابت في الشرع من غير ثبوت • مع أن التأريخ ليس يظهر في التقدم والتأخر ، والبعيد يصير قريباً بالاضافة [ الى الأبعد ]<sup>(٦)</sup> ؛ ويتعين المصير الى الأقرب فالأقرب ، عند تعارض الجهات • ولهذا لا يجوز الهجوم على مثل هذا التقدير ، بمحض الرأي والقياس ؛ لأن مخالفة القياس ليس بأبعد<sup>(٦)</sup> من مثل هذا التقدير •

فليتأمل الطالب المسترشد مراتب النظر ، ومدارك الكلام • وليعلم أن إطلاق الكلام بقبول كل تخصيص ، أو إبطال كل تخصيص ، أو الاقتصار

(١) هو : علي أصح الأقوال - عبدالرحمن ، أو عبد شمس ، بن صخر الدوسي ، أكثر الصحابة رواية • المتوفى : سنة ٥٧ أو ٥٨ أو ٥٩ هـ • انظر : الاصابة (٢٠٠/٤) وهامش آداب الشافعي (١٤٨) •

(٢) هو : عبدالله بن عمر أبو عبدالرحمن القرشي العدوي ، المتوفى : سنة ٧٢ - ٧٤ هـ • انظر : الاصابة (٣٣٨/٢) وهامش آداب الشافعي (٢٦٤) •

(٣) لفظ هـ « طعن » •

(٤) لفظ د : « فنقول » وسقطت منها الزيادة التالية •

(٥) في د : « الى أن لا بعد » وعي مصحفة •

(٦) في د ، ز ، هـ : « مانعة » وهي خطأ •



في التخصيص والاخراج على ما يقع نادرا بالاضافة الى المستقبلي ، أو وجوب التخصيص بالمعنى المستتب من غير النص ، لا بالمعنى المفهوم من النص - كل ذلك خُلّف من الكلام : يطلقه من لا يُحيط بجميع أطراف النظر ؛ فتصدي له صورة [ حكم فيها ]<sup>(١)</sup> بقضية ، فيحكم على الاطلاق بتلك القضية [ لكل صورة • وذلك ]<sup>(٢)</sup> يورث الضلال والجهل ، ويعمى [ عن ]<sup>(٣)</sup> طرق الصواب والحق •

هذا<sup>(٤)</sup> كله فيما يستتب من نص ورد مخصّصا أو معارضا [ بظاهرة ]<sup>(٥)</sup> أو بفهم من نفس النص المتصرف فيه بالتخصيص •

القسم الآخر : ما لا يستند [ المعنى فيه ]<sup>(٦)</sup> الى نفس النص ، ولا الى معنى مستشار من حديث صريح [ ١٧ - ب ] في تخصيص النص ؛ ولكن يستمد من قاعدة أخرى منفصلة عن<sup>(٧)</sup> مورد النص • فهو التخصيص بالقياس ، المطلق في لسان الفقهاء<sup>(٨)</sup> •

مثاله ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى عن بيع

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) في ل : « لكن صورة ذلك مما » وهي غير ظاهرة •

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز ، ل •

(٤) في د ، ل ، ز : « وهذا » •

(٥) سقطت الزيادة من هـ ولفظ ز « بظاهر » •

(٦) في د ، ل ، ز : « فهم المعنى » •

(٧) لفظ د ، ز : « من » •

(٨) راجع في هذه المسئلة المعتد (٨١٠/٢ - ٨١٩) والمستصفي

(٢٢٢/٢ - ١٣٦) وشرح المختصر (٢٧٩/١) وشرح اللمع (٢٠٩ - ٢١٢)

وتخريج الفروع (١٧٥ - ١٧٧) •

الكلب وثمنه ،<sup>(١)</sup> فاقضى عمومته تحريم بيع كل كلب .  
 فأراد أبو حنيفة رحمه الله إخراج كلب الصيد والماشية من<sup>(٢)</sup> عموم  
 النهي ، وقصر النهي على<sup>(٣)</sup> الكلب الذي لا منفعة فيه : مما يقتنى إعجاباً  
 بصورته ، واستئناساً بمخالطته ، وكذلك سائر الكلاب السلوقيّة التي  
 لا منفعة فيها . ويستند في هذا التخصيص إلى القياس على سائر السباع  
 والأموال ؛ والجمع : أن الكلب مال منتفع به ، فجاز بيعه كسائر  
 الأموال ، ومعناه : أن المال عبارة عن كلّ ما يتعلق به غرض الآدمي مما  
 سوى الآدمين<sup>(٤)</sup> [ الأحرار ] . فبهذا الوصف يصير مالا ، وبه يصير<sup>(٥)</sup>  
 قابلاً للبيع ، وهذا المعنى جارٍ في الكلب .

فهذا قسم من التخصيص : يدور بين الربتين السابقتين ؛ فلا يشترط  
 فيه<sup>(٦)</sup> أن يكون المخرج نادراً ؛ فإن كلب الصيد والماشية لا يقع نادراً  
 في الذكر عند التعرض لبيع الكلب ؛ بخلاف المعنى المستبطن بالنظر من نفس  
 النص : فانه لا يجري - في غالب الأمر - إلا على إخراج ما يقع نادراً  
 بالإضافة إلى المذكور ؛ ولا يحتمل فيه أن يكون المستبقى تحت اللفظ  
 نادراً : بحيث يفتقر في إرادته لعموم<sup>(٧)</sup> اللفظ ، إلى قرينة قوية ظاهرة ،  
 ليخرج بها عن حد<sup>(٧)</sup> الاجمال بخلاف التخصيص بالنص المعارض

(١) رواه الجماعة وغيرهم ، فانظروا : في مسند الشافعي (٤٩ و ٧٦)  
 وأحمد (٢١٩/٤ ، ٩٤/٥ و ١١٨ ، ١٣٢/١٥ : ع) وصحيح البخاري  
 (٦٠/٣ و ٨٤ و ٩٣ ، ١٣٦/٧ - ١٦٦) ومسلم (٦٨٤/١) والمستدرک  
 (٢٩١ و ٣١٩) وراجع الكلام عليه في نصب الراية (٥٢/٤ و ١٣٥)  
 والمنتقى (٣١٦/٢) ونيل الأوطار (١٢١/٥) .

(٢) في هـ : « عن » .

(٣) في د : « عن » تصحيف .

(٤) لفظ هـ : « الآدمي » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن

د ، ل .

(٥) في د ، ز : « ويصير » .

(٦) لفظ هـ : « فيها » وهو تصحيف .

(٧) في هـ : « بعموم ... جهة » .

بظاهره<sup>(١)</sup> ، أو بالمعنى المستبطن من النص المخصّص للعموم<sup>(٢)</sup> . كما ذكرناه في النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة ، وفي حديث الربا . فهذه مرتبة بين المرتبتين .

ونظر أبي حنيفة ليس بعيد<sup>(٣)</sup> في مسألة بيع الكلب لأمر يرجع الى امتناع التخصيص ؛ لأن الشارع عليه السلام نهى عن اقتناء الكلب ، وهو مقصور على ما يقتضى إعجاباً بصورته ؛ فليس يبعد أن يكون هو المراد<sup>(٤)</sup> بتحريم البيع ، كما أنه المراد بتحريم الاقتناء ؛ إذ في تحريم اقتنائه إبطال الغرض المتعلق به ، والحق<sup>(٥)</sup> له<sup>(٥)</sup> بالخمير وما لا ينتفع [ به ]<sup>(٦)</sup> شرعاً . ولكن الشافعي رحمه الله يعترض على قياسه ، ويبين أن للنجاسة تأثيراً في منع البيع ، عُرِف ذلك بالشرع ؛ فيطُل قياسه به ، ويمتنع التخصيص لبطلان القياس بنظر آخر وراء<sup>(٧)</sup> [ ما ذكره ] .

(١) في د ، ز : « لظاهره » .

(٢) في د : « بالعموم » .

(٣) في ه ، ل : « بعيداً » وفي د : « يبعد » .

(٤) في د زيادة : « ببيع الكلب » ولعلها من الناسخ . وحديث النهي عن اقتناء الكلب أخرجه الجماعة فانظره : في مسند الشافعي (٤٩) واحمد (٣٣٤/٦ ، ٨٠/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٣٢/٩ ، ٤٦/١٤ : ع) وصحيح البخاري (١٠٣/٣ ، ١٣٠/٤ ، ٨٧/٧) ومسلم (٦٨٥/١) وراجع الكلام عليه في نصب الراية (٩٧/٢) ونيل الأوطار (٣٣/١ ، ١٠٦/٨) .

(٥) في ه : « والحقه » .

(٦) في د ، ل ، ز : « فهم المعنى » .

(٧) في ل : « وراء » وسقطت منها الزيادة التالية . ووردت في ه بلفظ : « ما ذكره » هذا ؛ وقد ذهب الشافعية والحنابلة الى أن الكلب لا يجوز بيعه ؛ أما اقتناؤه لمنفعة مباحة - كالصيد والحراسة - فجائز . واختلف المالكية في بيع الكلب المأذون في اتخاذه ، فمنهم من قال : انه مكروه ويصح ، ومنهم من قال : لا يجوز . والاول هو الاظهر عندهم على ما صرح به القاضي عبدالوهاب ، أما الحنفية ، فقد ذهبوا : الى اباحة بيع الكلب ؛ سواء أكان مستعملاً للصيد والحراسة أم لا . فراجع : الام (٩/٣) والمهذب (٢٥٩/١) والهداية (٥٨/٣) والاشراف (٢٧٧/١) والبداية (١٠٩/٢) .



وليس ذلك الآن من غرضنا ؛ وإنما الغرض التنبيه على هذه المراتب  
 الثلاث • وليس في المقدور بيان آحاد الصور ؛ وإنما القدر الممكن ضبط  
 الأقسام الكلية • ثم كل قسم يندرج تحته <sup>(١)</sup> صور كثيرة ، تدانى الدرجة  
 الأولى من صورها الدرجة الأخيرة <sup>(٢)</sup> من القسم الذي قبله ، وتُقارب  
 الدرجة الأخيرة <sup>(٢)</sup> من صورها الدرجة الأولى من القسم [ ١٨ - أ ]  
 الذي بعده في الرتبة <sup>(٣)</sup> ، فيشير ذلك نوعاً من الاشتباه والامتزاج • وقد يقع  
 الشك في أصل الأقسام : بأن <sup>(٤)</sup> المعنى المفهوم من النص [ أهو ] <sup>(٥)</sup> من  
 المعاني السابقة إلى الفهم ، الصالحة لأن تكون قرينة معرفة للمعنى  
 [ مفسرة ] <sup>(٦)</sup> ؟ أو هو <sup>(٧)</sup> من المعاني المستتبطة <sup>(٨)</sup> بالفكر الذي يترتب  
 استبطائها على فهم حكم اللفظ أولاً وتقريره ؟

فكل ذلك إنما يُستدرك بالقريحة الصافية <sup>(٩)</sup> ، والفطنة المستقيمة •  
 وفي مواقع تشابهها تختلف مسالك الناظرين <sup>(٩)</sup> ، وتباين طرق المجتهدين ؛  
 ويختص [ آحادها بدقائق ، استدراكها ] <sup>(١٠)</sup> من شأن الناظر المجتهد في  
 الفروع • وقد ينتهي الأمر فيها - لدقتها وخفائها - إلى منتهى يرجع إلى  
 الحكم بالحدس ، ووقوع في النفس ، يضيق عن التعبير عنها نطاق

(١) في هـ ، ز : « فيه » •

(٢) في د ، ز : « الآخرة » •

(٣) في هـ ، زيادة : « الثانية » •

(٤) في د ، ل ، ز : « فان » •

(٥) زيادة جيدة لم ترد في الأصول •

(٦) لم ترد في ز •

(٧) في د ، ل ، ز : « هي » •

(٨) في هـ : « المعنى المستتبطة » •

(٩) في هـ : « انصائية ... النظارين » •

(١٠) في هـ : « آحادهم ... وذلك » •

النطق • وكلُّ مجتهد فيها - اذا تحرّى الصواب ، وهَجَرَ التقليد والعناد - مصيب ، أو مثاب على جهده وكَدّه في طلبه وان لم يُحكم له بالاصابة •

فان قيل : قد أفضى مساق كلامكم الى تجويز التصرف في النصوص ، بتغير ظاهرها لمعان<sup>(١)</sup> مفهومة منها ، ومعلوم أن سدّ الخلّة ودفع<sup>(٢)</sup> الحاجة ، معنى يسبق الى الفهم من الزكوات ؛ فهلاّ ساعدتم أبا حنيفة على مصيره الى تسليط هذا المعنى على الظاهر ، بالتغير في مسألة اخذ القيم في الزكوات ، وفي مسألة صرف الزكاة الى الأصناف الثمانية ، وغيرها ؟

قلنا : لم نساعد ، لا لامتناع هذا التصرف ؛ ولكن : لأن معنى سدّ الخلّة لم يتمحض اعتباره في الزكاة ، بل انضم اليه التعبد ، وعرف ذلك بالتيه الى الأسنان<sup>(٣)</sup> في مراتب الحيوان في الزكوات ، والاعراض عن القيمة في الأصل ؛ والباب باب العبادة<sup>(٤)</sup> ؛ فراعينا المعنى ولم يتمحض اعتباره ، بل ضمنا اليه التعبد : لدلالة الأدلة عليه<sup>(٥)</sup> على ما استقصيناه في

---

(١) في د ، ل : « بمعان » •

(٢) في د : « ورفع » ، وإعله تصحيف •

(٣) في ه ، ل : « القيم » •

(٤) في ه : « التعبد » وكلاهما صحيح •

(٥) قد اختلف الفقهاء في جواز اخراج القيمة بدل العين الواجبة بالزكاة ، فذهب مالك والشافعي : الى أنه غير جائز • وذهب أبو حنيفة : الى أنه يجوز سواء أقدر على المنصوص عليه ، أم لم يقدر • واختلفوا كذلك في الاصناف التي تصرف لهم الزكاة : أينبغي أن تدفع لجميعهم ، أم يكفي دفعها لصنف واحد منهم • فذهب مالك وأبو حنيفة : الى أنه يجوز للامام أن يصرفها في صنف واحد أو أكثر • وذهب الشافعي : الى أنها تقسم على الاصناف التي سسمها الله تعالى • راجع : المذهب (١/١٥٠ - ١٧٠) والهداية (١/٧٢) والافصاح (٩٤ - ١١٢) والاشراف (١/١٦٩ - ١٩٠) والبداية (١/٢٢٩ - ٢٣٥) •

تلك المسئلة ، وليس ذلك الآن من غرضنا • ولعلنا نضيف الى هذا الكتاب كتابا في بيان التخصيص والتأويل ، ونأتي فيه بمزيد تفصيل نشفي فيه الغليل • فان النظر في هذا الفن متعلق بذلك المقصد ، ومنحرف عن [ غرض ]<sup>(١)</sup> القياس ؛ وهو الذي ترشحنا لبيان الآن ، وابتدأنا بالكتاب له ؛ فلا نتجرأ الى ما يخرج بنا عن الغرض الخاص أكثر من ذلك • فرجع الآن الى الغرض الذي كنا فيه ، وهو : بيان طرق الايماء وكشف الخيالات المتطرفة<sup>(٢)</sup> اليها بالتنبيهات •  
خيال وتنبيه في أصل الايماء الى العلة :

فان قال قائل : قال الله تعالى : « اذا قُمْتُمْ الى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ »<sup>(٣)</sup> الآية ، وقد ذكرتم أن ترتيب الحكم على الفعل بفناء التعقيب ، مشعر بالتسبيب ؛ وهذه الآية تدل<sup>(٤)</sup> على كون الصلاة سببا لوجوب الوضوء ؛ والاجماع منعقد على أن الوضوء يجب بالحدث ، وان القائم الى الصلاة - اذا<sup>(٥)</sup> كان متوضئا غير محدث - لا وضوء عليه ؛ وهو اخراج للصلاة عن كونها سببا ؛ وقد ذكرتم : أن أصل الايماء في [ مثل ]<sup>(٦)</sup> ذلك صريح في أصل التعليل ، وان احتمال الاحالة الى معنى يتضمنه السبب ، [ ١٨ - ب ] وليس هذا احالة الى [ معنى يتضمنه ]<sup>(٧)</sup> المذكور ، بل هو قطع له عن سببه<sup>(٨)</sup> بالكلية ؟

فالجواب<sup>(٩)</sup> أن الوضوء انما يجب للصلاة ؛ ولذلك لا يجب على

(١) في هـ : « هذا الغرض وهو » •

(٢) في د : « المتطرق » وهو تحريف •

(٣) سورة المائدة (٦) •

(٤) لفظ هـ : « دلت » •

(٥) لفظ د ، ل ، ز : « ان » •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٧) في هـ ، ل : « متضمن » فقط •

(٨) لفظ د : « سبيله » •

(٩) في هـ ، ل : « والجواب » و د ، ز : « الجواب » •



المحدث أن يتوضأ قبل وجوب الصلاة عليه؛ فلا تخرج الصلاة عن كونها سبباً، ولكنها سبب في حق المحدث لا في حق المتوضي، ومعناه : إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون، فأغسلوا وجوهكم •

والعلل المفهومة بالأيام، تحتل التخصيص بالشرائط والمحال، وليس في تخصيصها<sup>(١)</sup> بشرط دلت الدلالة عليه إبطال لها • وهذا كالتعليل بالسرقه من قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »<sup>(٢)</sup>، ثم خصص ذلك بالنصاب، ولم يكن<sup>(٣)</sup> إبطالا للتعليل • وتعرف الأدلة المخصصة للعلل بالمحال والشروط، بما يعرف به تخصيص الألفاظ : من اجماع، ونص، وقياس جلي وغيره •

فقد قل : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي صلوات بوضوء واحد » فعلم أن الصلاة [ سبب لوجوب الوضوء على المحدث ]<sup>(٤)</sup> •

نعم : يبقى على الناظر نظر في [ أن الحدث سبب للوجوب عند الصلاة، أو الصلاة سبب ]<sup>(٥)</sup> في حق المحدث، وأن الجاري [ منهما ]<sup>(٦)</sup> مجرى

---

(١) في : د « تخصيصهما » وهو تحريف •

(٢) سورة المائدة (٣٨) •

(٣) في د، ز، ل - بعد ذلك - زيادة : « ذلك » •

(٤) في هـ : « سبب للوضوء في حق المحدث »، وفي د، ل : « سبب

على المحدث » • وفيها نقص : والحديث من رواية بريدة، قالت : صلى رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد • • • •

فقال له عمر : « اني رأيتك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه » قال : عمدا

صنعتة » ( أي : لبيان الجواز ) كما في سنن أبي داود (٤٤/١) وقد روى

بنحوه أو بأطول منه : في صحيح مسلم (١٣١/١) ومسنده أحمد (٣٥٨/١) :

(ج) وسنن الترمذي (١٤/١) والبيهقي (١٦٢/١) وابن ماجه (٩٥/١) وانظر

نيل الاوطار (١٧٩/١ و ١٨٤) ومشكاة المصابيح (١٠١/١) •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

العلة ، والجاري مجرى [ المحل و ] <sup>(١)</sup> الشرط - ماذا ؟

وعلى الأحوال كيف ما كان ، فلا بد من اعتبار الصلاة وإبقائه <sup>(٢)</sup> معتبرا <sup>(٣)</sup> في الحكم - شرطا أو سببا • وفيه الوفاء بموجب الأيمان ؛ لأن الشرط أيضا مؤثر في الحكم ولكن بواسطة العلة ؛ فلم يكن التخصيص والترتيب بقاء التعقيب لغوا من الكلام ، بكل حال •

والأولى عندي أن يقال : الصلاة سبب لوجوب الوضوء ، والحدث سبب لانتقاضه ؛ فالأحداث نواقض ، والصلوات أسباب ، ثم من توضأ للقيام للصلاة <sup>(٤)</sup> فهو ممثل ، وله أن يؤدي به صلوات ، ولا يتكرر عليه الخطاب بعدد آحاد الصلوات ، ولكن معناه : إذا أردتم الصلاة فغسلوا ، أي جنس الصلاة ، فما دام المصلي <sup>(٥)</sup> بهذه الطهارة فحكم أمثاله مستمر لا يتجدد عليه الأمر إلا إذا انتقضت طهارته بحدث [ ظاهر ] <sup>(٦)</sup> نقض ؛ فعند ذلك ينقطع حكم الامتثال السابق • فارادة الصلاة [ بعده ] <sup>(٧)</sup> والقيام إليها يوجب الوضوء •

وقد قال قائلون : من أحدث قبل دخول وقت الصلاة وجبت عليه الطهارة وجوبا موسعا الى وقت الصلاة •

وقال آخرون <sup>(٨)</sup> : لا ، بل ابتداء الوجوب بدخول وقت الصلاة ، ولكن في حق المحدث وهذا هو الأولى •

---

(١) سقطت الزيادة من ه •

(٢) في د ، ل ، ز : « واثباتها » •

(٣) في ز : « معتبر » •

(٤) في د « للصلوات » •

(٥) في ه ، ز : « يصلي » •

(٦) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) في د ، ز : « قائلون » •

وعلى الجملة : المفهوم من الايماء تأثير الصلاة في الوجوب ، وكيف  
ما فرض فلا ينقطع تأثيره بحال •

### خيال وتنبيه :

فإن قيل : من مسالك الايماء - فيما ذكرتموه - الفرق بين الحالتين  
بذكر الغاية • مثل قوله تعالى : « ولا تقربوهنَّ حتى يَطْهَرْنَ »<sup>(١)</sup> ،  
و « .. حَتَّى تَغْتَسِلُوا »<sup>(٢)</sup> •

وقد قال تعالى : « فلا تحِلُّ له من بعدُ حتى تنكحَ زوجاً  
غيرَه »<sup>(٣)</sup> فأشعر ظاهره - بزعمكم : أن المحلل<sup>(٤)</sup> هو النكاح ووطء  
الزوج الثاني ، وأنه الرافع للتحريم • وإذا رفع أثر الثلاث : لزم عليه  
أن يرفع أثر الواحدة والاثنين ، بطريق الأولى • كما قاله أبو حنيفة •  
ومسلكتكم في الرد عليه قولكم : ان التحريم ممدود الى غاية ينتهى  
عند انقطاع الغاية ؛ ولا تأثير للغاية في القمع حتى يقال : اذا قطع [ ١٩ - أ ]  
الأكثر ، فليقطع الأقل [ بل ]<sup>(٥)</sup> ينعدم التحريم : لأن الموضوع تحريم  
قاصر ممدود الى الوطء ، كما أن الصوم الموضوع [ تحريم ]<sup>(٦)</sup> قاصر  
ممدود الى الليل ؛ وفي هذا قطع لأثر الغاية ، واخراج لها عن كونها مؤثره  
في الانقطاع ؟

قلنا : ليس كذلك ، فإن الوطء بالاتفاق مؤثر في التحليل ؛ ولكن  
الخلافاً في وجه التأثير : ..

فعند أبي حنيفة : هو مؤثر في هدم التحريم وقطعه •

- 
- (١) سورة البقرة (٢٢٢) •
  - (٢) سورة النساء (٤٣) •
  - (٣) سورة البقرة (٢٣٠) •
  - (٤) في د ، ل : « بأن المحل » •
  - (٥) سقطت الزيادة من د •
  - (٦) سقطت الزيادة من ز ، ل ، ه •



وعندنا : يؤثر في قطع مدة التحريم ، والتحريم ينتهي<sup>(١)</sup> بنفسه عند انتهاء مدته ؛ فيكون<sup>(٢)</sup> التحليل ظاهرا بانتهاء التحريم ، والتحريم متنها لانتهاء مدته ؛ والمدة متتهية بالوطء : فانه<sup>(٣)</sup> الغاية . وما يظهر الحكم عنده ، ولا يستغنى في الظهور عنه - فهو معتبر في الحكم ، وان لم يكن على حقائق العلل المؤثرة وكان شرطا . فالشرط<sup>(٤)</sup> معتبر ، كما أن العلة معتبرة .

والايماء صريح في أصل الاعتبار ، لا في طريقه . واحتمل أن يكون الوصف الذي اليه الايماء شرطا ، واحتمل أن يكون علة . وعلى الأحوال كلها ، فلا سبيل الى انقائه . وتسمية الشرط علة صريحا جائر بطريق التجويز<sup>(٥)</sup> ؛ فإضافة الحكم اليه كيف لا تجوز ، والشرط مؤثر في الحكم ولكن بواسطة العلة لا بنفسه ؟ كما بينا أن الوطء مؤثر في قطع مدة التحريم تأثيرا من غير واسطة ، ثم التحريم ينتهي بانتهاء مدته ؛ فيصير الوطء مؤثرا في الحكم بواسطة المدة ، وان لم يكن مؤثرا بنفسه<sup>(٦)</sup> .

(١) في ه : « ينتفى » .

(٢) في ل : « ليكون » .

(٣) في ه : « فانها » .

(٤) في د : « والشرط » .

(٥) في ز : « التجويز » .

(٦) في د ، ل « في نفسه » ، وهو صحيح أيضا . وقد ذهب الشافعية والمالكية : الى أنه اذا عادت المطلقة ثلاثا الى الزوج الأول - بشروط الاباحة - ملك عليها ثلاث تطليقات . فان طلقها طلقة أو طلقتين ، فتزوجت بآخر ثم أبانها - رجعت الى الأول بما بقي . وذهب الحنفية : الى أن المرأة التي طلقت ثم عادت الى زوجها الأول ، فان العود يهدم الطلاق السابق مطلقا . راجع : الأم (٢٣١/٥) والمهذب (١١٣/٢) والهداية (٩/٢) والاشراف (١٣٧/٢) والبداية (٧٦/٢) .

وهذا نظر يتعلق بتلك المسئلة ؛ والغرض : أن تعطيل الوصف المذكور - للفرق في الحكم - لا سبيل اليه ، بعد جريان الفرق والنسل بين القسمين [ به ]<sup>(١)</sup> . فانه صريح في اعتباره ، وهو متفق عليه ، وانما النظر في طريق اعتباره ؛ والايماء ليس صريحا في تعيين طريق الاعتبار ، وانما هو صريح في أصل الاعتبار .

### خيال وتنبيه :

فان قال قائل : من<sup>(٢)</sup> طرق الايماء ، ترتيب الحكم على الفعل بقاء التعقيب وترتيبه عليه ترتيب الجزاء على الشرط . وقد قال الله تعالى : « فان خفتكم ألا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به »<sup>(٣)</sup> . رتب رفع الجناح على الخوف النائر من الشقاق والنزاع ، ولا تأثير له في صحة الخلع . وقد قال تعالى : « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان »<sup>(٤)</sup> في باب الشهادة ، ولا تأثير لفقدهما في جواز الاستشهاد بالنساء . وقال عليه السلام : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل<sup>(٥)</sup> ، و [ فقد الاذن ]<sup>(٦)</sup> لا تأثير له في الابطال ،

(١) سقطت الزيادة من هـ ، ل ، ز .

(٢) في د ، ز : « فمن » .

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) .

(٤) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٥) من حديث عائشة رضى الله عنها ، وقال عنه الترمذي : حديث حسن (٢٠٤/١ ، ٢٩٥) والحاكم في المستدرک : هو على شرط الشيخين (١٦٨/٢) وانظره في سنن أبي داود (٢٢٩/٢) وابن ماجه (٢٩٧/١) والسنن الكبرى (١١١/١) ومسند أحمد (٤٧/٦ و ٦٦ و ١٦٦ : ح) وراجع الكلام عنه في نصب الراية (١٨٤/٣ - ١٨٧) ونيل الأوطار (١٠١/٦) وانظر ذخائر المواريث (٢٣٤/٤) .

(٦) سقطت الزيادة من هـ ، ل . وقد اختلف الفقهاء في أنه هل الولاية شرط في صحة النكاح ؟ : فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة : الى اشتراطها ، فلا يصح العقد لها أو لغيرها بعبارتها ولو اذن الولي في ذلك . =

بل يبطل النكاح مع الاذن ، كما يبطل مع عدمه •

فالجواب : أن الایماء لا يدل على أصل التأثير ، وهو يتقرر في  
الخوف والشقاق : لأن الخلع لا يقع الا عند الخوف في العادة الغالبة  
المستمرة ؛ والوصف يذكر تارة<sup>(١)</sup> لتأثيره في حكم الفعل ، وتارة لتأثيره في  
وقوع الفعل • فمعنى التعليل ان يقال : حلُّ الخلع به ، وهو الظاهر من  
المطلق • ومعنى التأويل أن يقال : وقوع الفعل [ به ]<sup>(٢)</sup> ، فانه سبب  
وقوع الخلع • فحلُّ الخلع يظهر بوقوع الخلع ، ووقوع الخلع  
يظهر بالشقاق فكان مؤثرا في الحكم بواسطة الفعل • فمُطلقه<sup>(٣)</sup>  
للتأثير بغير<sup>(٤)</sup> واسطة ، ولكنه محتمل للتأثير بواسطة • فيجوز المصير اليه  
[ بدليل ، وقد يقتصر ]<sup>(٥)</sup> في ذلك [ ١٩ - ب ] الدليل على القرينة  
العرفية المفهومة مع اللفظ ، فانا جازنا التصرف في النص بتغير ظاهره  
اللفظي لمعني<sup>(٦)</sup> يسبق الى الفهم من نفس النص ، و [ هذا ]<sup>(٧)</sup> هو  
المعني بقول الفقهاء : ان هذا الكلام خرج<sup>(٨)</sup> مخرج العرف والعادة ،  
وحاصله : ان المذكور مؤثر في الحكم بواسطة الفعل ؛ فبقى<sup>(٨)</sup> أصل

---

وقال أبو حنيفة والزهري والشعبي : اذا عقدت المرأة نكاحها بغير ولي ،  
وكان كفتاً : جاز • وقال أبو ثور : اذا عقدت باذن الولي صح العقد • راجع :  
الأم (١١/٥) والمهذب (٣٧/٢) والهداية (١٤٢/١) والبدایة (٧/٢)  
والاشراف (٨٩/٢) والافصاح (٢٧٢) وبحوث في الفقه المقارن (١٠٦-٦٠) •

- (١) في ل ، ز : « مرة » •
- (٢) سقطت الزيادة من ز •
- (٣) في د ، ل : « ومطلقه » •
- (٤) في هـ ، ل : « من غير » •
- (٥) في ز : « وقد مر » •
- (٦) لفظ هـ ، ل ، ز : « بمعنى » •
- (٧) لم ترد الزيادة في د •
- (٨) لفظ د ، ز : « يخرج ... فيبقى » •



التأثير ، ورجع النظر الى طريقه .  
 وهو الجواب عن حديث النكاح بلا ولي ، وعن [ آية ] <sup>(١)</sup> الشهادة ،  
 وعن كل <sup>(٢)</sup> ما يطابق العادة .

وفي الشهادة أمر آخر ، وهو : أن الآية [ سقت ] <sup>(٣)</sup> للارشاد الى  
 طريق الاحتياط ؛ ومن استشهد النساء <sup>(٤)</sup> مع وجود الرجال ، فيحكم  
 في حقه بمخالفة <sup>(٥)</sup> موجب الارشاد ، وكونه مثالا عن توثيق الحق بكمال  
 الاحتياط ؛ فيظهر <sup>(٥)</sup> تأثيره في تحصيل الأمثال لأمر [ يرجع الى ] <sup>(٦)</sup>  
 الارشاد . والأمر قد يجرى للارشاد ، وقد يجرى للايجاب . فالتأثير <sup>(٧)</sup>  
 ظاهر بالطريق الذي ذكرناه .

فإن قيل : فقد قال تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ  
 يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : مَنْ فُتِيَاتِكُمُ  
 الْمُؤْمِنَاتِ » <sup>(٨)</sup> الآية . فهلا نزلتم ذلك على تأثيره في الحكم بواسطة <sup>(٩)</sup>  
 الفعل ، مصيرا الى أن الغالب : أن القادر على الحرية <sup>(١٠)</sup> لا يَنْكِحُ الأمة  
 فَيَرْقَ وَلَدَهُ ، ويضيق على نفسه الاستمتاع . ولم رددتم مذهب أبي  
 حنيفة اذ صار اليه ؟ .

قلنا : نظره ليس باطلا لأن الآية [ لا ] <sup>(١١)</sup> تحتل هذا التأويل ،

- 
- (١) لم يرد هذا اللفظ : في د .  
 (٢) في ه ، ز : « وكل » .  
 (٣) لم ترد الزيادة : في د .  
 (٤) لفظ د : « للنساء . . . مخالفة » ، وهو تصحيف .  
 (٥) هذا هو الظاهر . وعبارة ه ، ل : « وليظهر » .  
 (٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .  
 (٧) لفظ ل ، د ، ز : « والتأثير » .  
 (٨) سورة النساء (٢٥) .  
 (٩) ورد في د . بعد ذلك . زيادة : « الحكم » وهي من الناسخ .  
 (١٠) صحف في د بلفظ : « الحر » .  
 (١١) سقطت الزيادة من د .

ولكننا قد نعول على [ المعنى في تلك المسئلة ، وهو : ارقاق الولد ، وقد  
نعول على ]<sup>(١)</sup> الآية ونبطل دليل الخصم على تأويله - بالطرق المذكورة في  
تلك المسئلة<sup>(٢)</sup> . فأما أصل التأويل ، فغير ممتنع في نفسه .

فيتج<sup>(٣)</sup> - من ذكر هذه الأمثلة والتشبهات والخيالات - أن الإيحاء  
صريح في اقتضاء الربط بين الحكم وبين<sup>(٤)</sup> الوصف المذكور ؛ وظاهر  
الكلام لربط الحكم بالوصف من غير واسطة ، ولطرد<sup>(٥)</sup> الوصف على  
العموم وجعله علة من غير تخصيص ، ولكن يحتمل التخصيص بشرط  
ومحل : إذا قام الدليل ؛ كما في آية الوضوء والسرقة . ويحتمل إبقاء  
التأثير مع تخلل واسطة في كلا طرفي الحكم والعلة .

أما في طرف العلة ، فكما ذكرناه في وصف الغضب واقتضائه تحريم  
القضاء بواسطة ضعف العقل ، ووطء الزوج الثاني واقتضائه الحل  
بواسطة انتهاء المدة .

وأما في طرف الحكم [ ف ] كارتباط حل الخلع بالخوف بواسطة  
الفعل : من حيث ترتب حكم الحل على الفعل ، وترتب الفعل في وقوعه

---

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) ذهب جمهور الفقهاء : إلى أن نكاح الأمة المؤمنة لا يجوز إلا  
باجتماع أمرين : أن لا يجد الرجل طولا لحره ، وأن يخاف الزنا . وذهب  
الحنفية : إلى جواز ذلك مطلقا ، بل وإلى عدم اشتراط إيمان الأمة . وهو  
المشهور عن ابن القاسم صاحب مالك . راجع : الأم (٨/٥) وتقويم الأدلة  
(٦٣٧) والمهذب (٤٧/٢) والافصاح (٢٨٤) والبداية (٣٧/٢) والهداية  
(١٤٠/١) .

(٣) لفظ د ، ه ، ل : « فينحل » ، وهو صحيح أيضا .

(٤) لفظ ز : « والوصف » .

(٥) في ه : « واطراد » .

على الخوف • فصار حل الخلع ظاهرا بالخوف •

وكل ذلك طريق الاحتمال • والكلام ظاهر في ربط الحكم بالوصف مطلقا من غير واسطة ، ومحتمل<sup>(١)</sup> لهذه الجهات على موجب قيام الدليل عليها • وفيه تمام البيان الذي<sup>(٢)</sup> يتعلق بالإيماء الى العلل والتبنيه عليها •

فان قيل : فاذا كان الايماء يدل على التعليل على وجه لا يحتمل التغير ، فهو اذن نص في أصل التعليل • فما الفرق بينه وبين التصريح بالتعليل ، [ وما جرى التصريح بالتعليل به تتطرق ]<sup>(٣)</sup> اليه هذه الضروب من التصرفات ؟

قلنا : لا فرق [ ٢٠ - أ ] بينهما في افادة المعرفة ؛ وانما طريق التعريف هو المختلف [ فيه ]<sup>(٤)</sup> • وللتعريف طرق ، من جملتها : النطق والتخصيص على المقصود بعبارة موضوعة له في الأصل • والتركيب في هذا الجنس يطابق المفردات ، ولا يتجدد بالنظم<sup>(٥)</sup> الا تركيب المفردات •

وللعرب وراء ذلك عادات<sup>(٦)</sup> في البيان وتعريف المقصود ، دون النطق بالعبارة الموضوعة في الأصل للدلالة عليه • [ فالتعريف بالطرق ]<sup>(٧)</sup> المعتادة في البيان كالتعريف بذكر الأسماء الموضوعة بأزاء المسميات •

فمن عاداتها : الحذف والإيجاز في بعض المواضع • كقوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ »

---

(١) في ز : « ومحتملا » وهو خطأ وتصحيف •

(٢) في هـ ، ل : « لما » وهي صحيحة كذلك •

(٣) في د ، ز : « وما جرى مجرى ... لا تتطرق » •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « بالنظر » •

(٦) لفظ هـ : « عبارات » •

(٧) في ز : « في التعريف ، فالطرق » •



أُخْرَ»<sup>(١)</sup> فمعناه : « فأفطر فعدة » ؛ فحذف ذلك إيجازاً ، وحصل الفهم كما لو نطق به من غير فرق . وقال جل من قائل : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ »<sup>(٢)</sup> يعني : فحَلَقَ ففدية . وقال جل وعز : « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ »<sup>(٣)</sup> ، أي : فأردتم الاحلال . وقال جل من قائل : « فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ »<sup>(٤)</sup> يعني : فضرب [ فانفجرت ]<sup>(٥)</sup> . والفائدة في ذلك كله - عند الذكر وتركه - واحد .

[ ومن عاداتها ]<sup>(٦)</sup> في البيان ؛ التنبيه<sup>(٧)</sup> على الشيء بذكر نظيره ، وضربَ مَثَلٍ فيه ، دون التعرُّض له في نفسه . وهو في الافادة كالعرض له . كقوله تعالى : « وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَوْلِيَاءَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا »<sup>(٨)</sup> يعني : أنه محرم<sup>(٩)</sup> كأكل لحم الغير . وقوله عز وجل « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ »<sup>(١٠)</sup> ، الآية ؛ عرف به تضعيف الحسنات في مقابلة الانفاق<sup>(١١)</sup> ، ونزَّلَ في الافادة منزلة تصريحه في قوله عز وجل :

- 
- (١) سورة البقرة (١٨٤)
  - (٢) سورة البقرة (١٩٦)
  - (٣) سورة البقرة (١٩٦)
  - (٤) سورة البقرة (٦٠)
  - (٥) زيادة جيدة لم ترد في الأصول
  - (٦) سقطت الزيادة من هـ
  - (٧) في هـ : « ومنها التنبيه »
  - (٨) سورة الحجرات (١٢)
  - (٩) في د ، ز « يحرم »
  - (١٠) سورة البقرة (٢٦١)
  - (١١) في هـ ، ل : « في مقابلته »

« وما أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ »<sup>(١)</sup> .

ومن هذا الجنس ، قوله عليه السلام : « لعن الله اليهود ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » نزل هذا في حقنا منزلة قوله : حرمت عليكم اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ، ولكن عرف التحريم بذكر اللعن الذي هو موجب ، وعرف تعلق التحريم [ بنا ]<sup>(٢)</sup> بتعير اليهود بذلك ، وأن مثله يذكر في معرض التحذير في العادة .

[ ومن الألفاظ ]<sup>(٣)</sup> والأسامي ما يجرى على اللسان ذكرها ولا يكون مقصودا ، ويعرف ذلك [ بجرى العادة ]<sup>(٤)</sup> في النظم . كقوله صلى الله عليه وسلم : « من اعتق شراً كان له في عبد »<sup>(٥)</sup> و « أيما رجل مات أو أفلس »<sup>(٦)</sup> الحديث . فذكر العبد والرجل جرى وفاقاً ، لا أثر له في

---

(١) سورة الروم (٣٩) .

(٢) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٣) في هـ ، ل : « في الألفاظ » ، و ز : « في حق الألفاظ » . وهي تنمة لما قبلها .

(٤) في هـ : « بالعادة » .

(٥) هذا معنى ما رواه الجماعة عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما ، فانظر مسند الشافعي (٦٧) وأحمد (٣٢٨/١ ، ٢١١/٦ ، ٦٧/٧ ، ٢٦٤/٨ ، ١٢٤/٩ ، ٢٠٦/١٣ : ع) وصحيح البخاري (١٣٩/٣) و١٤٤ و١٥٠) ومسلم (٣١/٢) وراجع كتب السنن ، ونصيب الراية (٢٨٢/٣) ونيل الاوطار (٧٣/٦) ومشاة المصابيح (٢٤٤/٢) واختلاف الحديث (٣٦٩) وفتح الباري (٧٧/٦ و٨٢) .

(٦) من رواية أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « أيما رجل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه ، فهو أحق به من غيره » ، أو من طريق خلدة الزرقى قال : جئنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس ، فقال : هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما رجل مات أو =

الحكم ، ولكنه سابق الى اللسان في عادة البيان ، بتغليب الذكور - في الذكر - على النساء .

ويقرب من هذا الجنس ، قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ »<sup>(١)</sup> . فنخصّص بالتحريم اللحم ؛ والشحم والجلد وسائر أجزائه مفهومة<sup>(٢)</sup> منه ؛ فنزل في البيان منزلة قوله : والخنزير ، وحمل التخصيص فيه على عادة البيان ، وهو : أن السابق الى اللسان ما يعتاد أكله ، وهو : اللحم .

فهذا ومثاله - من عادات<sup>(٣)</sup> البيان عند نظم الكلام يعرفها من ألفها<sup>(٤)</sup> ومارسها ؛ وتبين به أن [ التعريف بحكم ]<sup>(٥)</sup> المسمى غير موقوف على النطق بالعبارة الموضوعية [ ٢٠ - ب ] له في أصل الوضع ، ولا ينبغي أن يتعجب [ الانسان ]<sup>(٦)</sup> من قولنا : ان الايماء الى الوصف الذي أضيف الحكم اليه ، نص<sup>٢</sup> في اعتباره . وان لم يكن ذلك نطقا صريحا .

هذا كله كلام منّا في الدلالة على كون الوصف علة بالطرق التقليدية ، التصريحات منها والتنبيهات .

---

أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجد به عينه » . فانظر مسند الشافعي . (١١٠) وأحمد (٩١/١٢ ، ٢٤٩/١٣ : ع) وصحيح البخاري (١١٨/٣) ومسلم (٦٨١/١) والمستدرک (٥١/٢) والسنن الكبرى (٤٤/٦) - (٤٧) والمشكاة (١٠٨/٢ و ١١١) والمنتقى (٣٦٤/٢) ونيل الاوطار (٢٠٥/٥) .

(١) سورة المائدة (٣) .

(٢) في ل ، هـ : « مفهوم » .

(٣) لفظ د ، ز : « عبارات » .

(٤) صحفت في د ، بلفظ : « الفقهاء » .

(٥) في هـ : « تعريف الحكم » وهي صحيحة أيضا .

(٦) لم ترد الزيادة : في د .



### المسلك الثالث :

اثبات كون الوصف علة بالاجماع<sup>(١)</sup> .

وما دل الاجماع على كونه<sup>(٢)</sup> مؤثرا في الحكم وموجبا له ، فهو مقبول كما دل عليه النص والايماء ، ولذلك أمثلة :

منها : أن الأخ للأب والأم يقدم على الأخ للأب في الميراث ؛ [ يقاس<sup>(٣)</sup> عليه ] التقديم في ولاية النكاح ؛ والجامع : أن [ رجحان أحد السبين<sup>(٤)</sup> ] - مع الاشتراك<sup>(٥)</sup> في الأصل - يوجب التقديم ، كما في الارث .

افاذا قال المطالب : ولم قلت : ان الاختصاص بمزيد هذا السبب ، له تأثير في [ هذا ]<sup>(٦)</sup> الحكم ؟

فقول : الاجماع منعقد على التقديم في الميراث ، وعلى أن التقديم بهذه العلة . فهذه<sup>(٧)</sup> المزية ظهر بالاجماع أثرها في جنس هذا الحكم ، في غير محل النزاع .

المثال الثاني : أن الجهل بالعوض<sup>(٨)</sup> له تأثير في الافساد ومنع الثبوت

---

(١) راجع كلام الأصوليين عن هذا المسلك : في المستصفى (٢٩٣/٢) وروضة الناظر (٢٦٥/٢) والاحكام (٣٦٤/٣) وشرح المختصر (٣٨٥/٢) والاسنوى (٧٤/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٧٨/٢) والتيسير (٣٩/٤) وشرح المسلم (٢٩٥/٢) ونزهة المشتاق (٧١٢) ونبراس العقول (٢٦٦) .

(٢) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « علة » .

(٣) في د ، ز ، ل : « قياسه » .

(٤) هذا هو الظاهر . وفي ل ، ز : « امتزاج السبين » .

(٥) في ز : « اختصاص » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٧) صحف في هـ : بلفظ : « لهذه » .

(٨) في هـ ، ل : « في العوض » . غير أن النكاح لا يبطل بجهالة =

في الذمة [ في البيع ]<sup>(١)</sup> ؛ فيقاس عليه المهر ، ويقال : عوض مجهول ،  
يفسد ولا يثبت كالثمن •

فإذا قيل : ولم قلت : انه يفسد لكونه مجهولاً ؟

فنقول : الاجماع منعقد على أن للجهل تأثيراً في افساد<sup>(٢)</sup> العوض •  
وإذا أثر في غير محل النزاع بالاجماع ، فليؤثر في محل النزاع •

المثال الثالث : أن نقول في السارق إذا تلف المال تحت يده : انه  
مال تلف تحت اليد<sup>(٣)</sup> العادية ، فيضمن كالمغصوب •

فإذا قيل : ولم قلت : ان تلف المال تحت اليد<sup>(٣)</sup> العادية يوجب  
الضمان ؟

قلنا : بالاجماع ظهر تأثير هذا الوصف في ايجاب الضمان ، في  
مسئلة الغصب وجميع الأيدي العادية<sup>(٤)</sup> •

المثال الرابع : أن يقول الحنفي في الثيب الصغيرة : انها صغيرة ،  
فيؤلّى عليها في بضعها كالبكر الصغيرة •

فيقال : ولم [ قلت : انها ]<sup>(٥)</sup> اذا كانت صغيرة يولى<sup>(٦)</sup> عليها [ في  
بضعها ]<sup>(٧)</sup> ؟ •

---

العوض ، بل ينتقل الى مهر المثل ، بخلاف البيع فانه يفسد بفساد العوض  
انظر المذهب (٢٦٦/١ و ٦١/٢) •

(١) سقطت الزيادة من هـ •

(٢) في هـ ، ل : « فساد » •

(٣) في هـ : « يده » •

(٤) راجع المغنى على منہاج النووي (٢٧٧/٢) • ونص الشيرازي

على أن الضمان يجب لحق الآدمي والقطيع يجب لله تعالى : انظر المذهب  
(٨٤/٢) •

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٦) في هـ : « فيولى » •

(٧) سقطت الزيادة من ل ، د ، ز •

أقول : ظهر بالاتفاق - في غير محل النزاع - تأثير الصغير في  
الولاية •

فإن أراد بذلك البكر الصغيرة : توجه المنع عليه ، فإنها مولي  
عليها للبكارة<sup>(١)</sup> عندنا لا للصغر •

فأقول<sup>(٢)</sup> : ظهر تأثير ذلك في الابن الصغير ، وفي ولاية المال -  
بالاتفاق ؛ وولاية البضع من جنس ولاية المال ؛ فإذا أثر في شيء أثر فيما  
هو من جنسه<sup>(٣)</sup> • فتقطع المطالبة بهذا القدر •

---

(١) في ز : « بالبكارة » •

(٢) في د : « فيقال » •

(٣) اختلف الفقهاء في تزويج الشيب الصغيرة ، والبكر كبيرة كانت  
أو صغيرة • أما الشيب الصغيرة ، فذهب الشافعية ، وبعض الحنابلة : الى  
أنه لا يجوز للاب ولا لغيره تزويجها ، بل تنتظر حتى تبلغ وتأذن • وذهب  
المالكية وبعض الحنابلة أيضا : الى أنه يجوز ذلك لأبيها فقط • وذهب  
الحنفية : الى أنه يجوز لاي ولي تزويجها ، والى أن لها الخيار : اذا بلغت ،  
وكان الولي غير الاب والجد •

وأما البكر الكبيرة ، فإن كان وليها غير الأب : فقد اتفق الاثمة على  
أن ليس له إجبارها ، الا الجد ووصي الاب : فقد الحق الشافعية الجد  
بالأب ، والحق المالكية وصي الاب به • وإن كان الولي الاب ، فذهب مالك  
والشافعي وأحمد : الى أن له إجبارها ، غير أنه يستحب استئذانها • وذهب  
الحنفية والظاهرية : الى أنه ليس له إجبارها •

وأما البكر الصغيرة : فإن كان الولي هو الأب ، فقد أجمع الفقهاء على  
جواز التزويج والإجبار • والحق الشافعية الجد بالأب ، والحق المالكية  
الوصي به • وإن كان الولي غير الاب ، فذهب مالك والشافعي وأحمد :  
الى أنه لا يجوز تزويجها ، بل ينتظر حتى تبلغ وتأذن • وذهب أبو حنيفة  
وجماعة : الى أنه يجوز ، وإن لها الخيار اذا بلغت • فراجع في ذلك كله :  
الام (١٥/٥) والمهذب (٣٩/٢) والافصاح (٢٧٢) والاشراف (٩٠/٢)  
والهداية (١٤٣/١) والبداية (٤/٢ - ٧) وبحوث في الفقه المقارن (١٠٦) •



المثال الخامس : أن يقول الحنفي : المريض اذا أقر بعد أن<sup>(١)</sup> صار ماله مستغرقاً بالدين باقراره<sup>(٢)</sup> في الصحة - لم يقبل اقراره ، لأنه بالاقرار يُفَوَّت حق غرماء الصحة<sup>(٣)</sup> ، فيكون<sup>(٤)</sup> محجوراً عليه كما في الهبة .

فيقال : ولم قلت<sup>(٥)</sup> : انه اذا فوت حقهم ينبغي أن يكون محجوراً ؟

فيقول : كما في الهبة .

فيقال : ولم قلت : ان منع الهبة معلل بذلك ؟

فيقول : الاجماع منعقد على أنه ان لم يكن دين مستغرق ، نفذت هبته في الثلث . وانما امتنع هبته ، لما فيه : من تفويت حق الغرماء . وان أنكر منكر ذلك : وجب التعليل به ؛ لأن حق الغير - بالاتفاق - له تأثير<sup>(٥)</sup> في الحجر في الهبة [ ٢١ - أ ] كما في الرهن ، وكما في التركة اذا تعلق الدين بها<sup>(٦)</sup> . فهذا وصف عهد مؤثرا في الحجر ، في الشرع بالاتفاق .

وأمثلة ذلك كثيرة . ولعل شَطْرَ المسائل القياسية يجري على هذا المنهج . وهو مقبول باتفاق القائلين بالقياس .

---

(١) لفظ د ، ز ، ل : « ما » وهو صحيح أيضا .

(٢) لم ترد الهاء : في ه ، ل ، ز .

(٣) أنظر تبين الحقائق على الكنز ( ٢٣/٥ ) . وقد ذهب مالك والشافعي وأبو ثور الى قبول اقراره . وقد تردد النقل عن أحمد ، فراجع المغنى لابن قدامة ( ١٧٧/٥ ) ومغنى المحتاج على منهاج النووي ( ٢٤٠/٢ ) وما سيأتي ص ١٣٨ هامش ٢ .

(٤) في ه : « فكان ... قلت » .

(٥) في ه ، ل : « أثر » .

(٦) لفظ ل ، د ، ز : « به » .

## خيال وتنبيه :

فان قال قائل : مَنْ قدم الأخ من الأب والأم ، على الأخ من الأب باختصاصه<sup>(١)</sup> بالقرابة المخصوصة ، مطالبٌ بإثبات العلة ؛ ولا يغنيه قوله : ان هذا يؤثر بالاتفاق في التوريث • اذ يقال : اذا سلم لك تأثيره [ في التوريث والتقديم فيه ]<sup>(٢)</sup> فَلِمَ ينبغي أن يؤثر في التقديم في ولاية النكاح ؟ وهل وقع النزاع الا فيه ؟

وكذلك يقال للحنفي اذا علل بالصغر : انه ان سلم لك تأثير الصغر في ولاية المال وفي حق الابن ، فَلِمَ قلت [ انه ]<sup>(٣)</sup> ينبغي أن يؤثر في ولاية البضع وفي حق الثيب ؟ وهل النزاع الا فيه ؟ • وهلم جراً الى جميع الأمثلة التي أوردتموها<sup>(٤)</sup> [ فان المعلل لا يخلو اما أن يكون أظهر ]<sup>(٥)</sup> تأثيرها في عين الحكم المتنازع فيه ، أو في حكم آخر يزعم أنه من جنسه • فان ظهر تأثيره في عين الحكم المتنازع فيه : لم يتصور الخلاف معه ؛ اذ الوصف اذا اتفق على كونه مؤثراً [ في ايجاب حكم ، كيف يحكم بتخلف الحكم عنه ]<sup>(٦)</sup> مَنْ وافق على كونه مؤثراً [ فيه ؟ وهل لموافقته على كونه مؤثراً فيه معنى سوى ثبوت الحكم ]<sup>(٧)</sup> به ، وترتيبه<sup>(٨)</sup> عليه ؟ وانما يتصور اظهار الوفاق في غير محل النزاع •

(١) لفظ ل ، ه : « لاختصاصه » •

(٢) في ز : « في التقديم في التوريث » وهي صحيحة أيضا • (٣) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٤) في ه : « ذكرتموها » •

(٥) هذه عبارة ه ، ل : وهي الأظهر والمناسبة • وفي د ، ز : « فان العلل ... أن يظهر » •

(٦) لفظ ه : « عند » ، وما بين القوسين قد سقط كله من د •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في ه ، ل ، ز : « وترتيبه » •

وكذلك الجهل : ظهر<sup>(١)</sup> اثره في افساد العوض في عقد البيع ؛ فلم ينبغي أن يؤثر في [ افساد ]<sup>(٢)</sup> الصداق [ في عقد النكاح ] ؟<sup>(٣)</sup> • وحق الغير : ظهر تأثيره [ في الحجر ]<sup>(٤)</sup> في الهبة في حق المريض ، فلم ينبغي أن يؤثر في الحجر في الاقرار ؟ فما وجه التقصى عن هذه المطالبة ؟

الجواب : أن هذه المطالبة ساقطة [ العبرة ]<sup>(٥)</sup> باتفاق القائسين • وفي قبولها<sup>(٥)</sup> حسم باب القياس ، فان التعليل : لتعديدية الحكم المنصوص [ عليه ]<sup>(٦)</sup> الى غير محل النص •

وهذا السؤال يرد على العلل<sup>(٧)</sup> الثابتة بالنص والايماء وطرق التنبهات • فيقال : اذا<sup>(٨)</sup> حرم البيع في وقت النداء لكونه تركا للسعي الواجب ، فلم يحرم النكاح والاجارة ؟ وان سلّم كون ترك السعي موجبا لتحريم البيع ، فلم يوجب تحريم النكاح ؟ وأيُّ بُعدٍ في أن يحرم ترك السعي بالبيع ، ولا يحرم بالنكاح ؟

ويُترقّى<sup>(٩)</sup> من هذا الى التخصيص بالشخص والزمان [والمكان]<sup>(١٠)</sup> ، فيقال : اذا أثر الزنا في حق ماعز ، فلم يؤثر في حق غيره ؟ وأثر الجماع في ايجاب الكفارة في حق الأعرابي ، فلم يؤثر في حق غيره ؟

- 
- (١) في ه ، ل ، ز : « ثبت » •
  - (٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •
  - (٣) لم ترد الزيادة : في ز •
  - (٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •
  - (٥) في د ، ل ، ز : « قبوله » •
  - (٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •
  - (٧) لفظ ه : « العلة » •
  - (٨) في ه : « ولم اذا » •
  - (٩) في ز : « وهو يترقى » •
  - (١٠) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •



فان قيل<sup>(١)</sup> : ظهر على القطع أن لا اختصاص<sup>(٢)</sup> للحكم [ بالأعيان  
والمكان والزمان ؛ وعرف هذا<sup>(٣)</sup> بأدلة قطعية في الشرع ] •

قلنا : [ لا مستند ] فيه الا معرفتنا باتِّباع الأحكامِ الأسبابِ  
المؤثرة فيها • فانا لا تقتصر على الغاء الزمان والمكان ، فقد قال الله تعالى  
« يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن  
تَمْسُوهُنَّ ، فما لكم عليهن من عدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا »<sup>(٤)</sup> الآية • ورد  
ذلك في حق المؤمنات ، ويلحق بهن الكافرات ؛ لأنه فهم السبب ، وهو :  
الطلاق قبل المسيس ، فاذا<sup>(٥)</sup> كان سببا لسقوط العدة في حق المؤمنة ،  
فكذلك يكون في حق الكافرة •

وكذلك قال تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَيَمَّمُوا »<sup>(٦)</sup> ، فان<sup>(٧)</sup>  
ذلك في اللمس والغائط ، ونحن نطرد ذلك في البول [ ٢١ - ب ] والنوم  
والمذى والمنى وجميع الجهات • لأنه فهم بالايماء أن السبب : فقد الماء ،  
فاتبعنا السبب دون المحل •

وعلى الجملة : مثل هذا السؤال يظهر من منكري القياس ، وينجر  
بهم<sup>(٨)</sup> الى انكار هذه الأمثلة ، وهو خروج عن اجماع الصحابة واتفاق  
العلماء • وكل ذلك باطل ، لأن المعنى المؤثر اذا ظهر : قضت العقول

---

(١) لفظ هـ ، ل ، ز : « قال » •

(٢) في د : « أن الاختصاص » وهي مصحفة •

(٣) في هـ ، ز : « ذلك » • وقد سقط ما بين القوسين من : ل •

(٤) سورة الاحزاب (٤٩) •

(٥) في ل ، ز : « إذا » وقد ورد فيهما قبلها الزيادة التالية : « فان

قال قائل : لم قلت ان الطلاق قبل المسيس ؟ » •

(٦) سررة النساء (٤٣) •

(٧) لفظ هـ ، ل ، ز : « قال » •

(٨) في هـ ، ل : « به » •

باتباعه وقطع النظر عن المحال والصور .

فان قيل : أليس ينقدح في الفرق بين التقدم في الميراث ، والتقدم في ولاية النكاح - أن يقال : لقراءة الأم مدخل في الارث ، فأثرت في الترجيح ؟ وليس لقراءة الأم مدخل في ولاية النكاح ؟

قلنا : [ القياس لا يحسم ]<sup>(١)</sup> باب الفرق على المعترض ، ولكن ابداء التأثير يحسم [ عليه ]<sup>(٢)</sup> باب المطالبة ، ويرهقه الى بيان مفارقة<sup>(٣)</sup> بين المحلّين ، بعد جريان الاشتراك فيما ظهر تأثيره . والنظر في هذا يتعلق بالمجتهد ، وبالمناظر<sup>(٤)</sup> :

أما المجتهد ، فعليه أن يبحث عن مدارك الفرق بين الميراث [ وبين ]<sup>(٥)</sup> ولاية البضع ، بطريق السبر والتفحص عما يعين له من الخيال . فإذا لم يظهر له فرق : فقد سلّم جمعه عن المعارضة ، فيحكم به . وإن<sup>(٦)</sup> ظهر [ له ]<sup>(٧)</sup> الفرق : نزل ذلك منزلة المعارضة اذا ظهرت .

وأما المناظر ، فليس عليه - في النظر - التعرض لانحسام مدارك الفرق ، بعد ابانة الاشتراك في الوصف المؤثر : لأن الاشتراك في الوصف المؤثر غلب على الظن الاجتماع ؛ فعلى الخصم ابداء ما يقابله . أما المطالبة المحضّة ، دون التنبيه على وجه الاشكال في الفرق ، فساقط . فان قيل<sup>(٨)</sup> : لم قلت : ان [ مزية ]<sup>(٩)</sup> قراءة الأمومة اذا رجّح

(١) في د : « لولا القياس لانحسم » ، وهي صحيحة أيضا .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٣) في ه : « فرق » .

(٤) في د ، ل ، ز : « والمناظر » .

(٥) في ل : « وغيره من » .

(٦) في د ، ه : « فان » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٨) في ل ، ه : « قال » .

(٩) صحف في د ، بلفظ : « من له » .

قراءة الأبوة فيما لها أثر فيه ، فينبغي أن يرجح فيما لا أثر لها [ فيه ] <sup>(١)</sup> ؟

فهذا السؤال صحيح وإن كان على صيغة المطالبة ؛ لأنه اشتمل على التنبيه على ما يطرُق اشكالا على <sup>(٢)</sup> الجمع ، فإن هذا الوصف له أثر [ في الميراث ] <sup>(٣)</sup> فلا يبعد أن يكون معتبرا في الترجيح [ فيه ] <sup>(٣)</sup> . فقد نبّه على الفرق ولكن على صيغة المطالبة ، وهو الأحسن في إيراد [ هذا ] <sup>(٣)</sup> السؤال ، والأبعد عن الانتهاض للابتداء والتمهيد ، والتصدي <sup>(٤)</sup> للذب عن صحة دعوى يذكرها في معرض فرق مطرد منعكس ، يطالب بتصحيح كلا طرفيه .

فاذا ذكر هذا السؤال ، فعلى المناظر المعلن أن يعرض عليه بما يفسده . فإن عجز : كان منقطعا . وهذا الجنس جار في جميع الأقيسة .

فأما المطالبة المحضة - بعد تسليم تأثير الوصف في الحكم في الأصل - فهو دعاء الى تخصيص العلل بمواردها . وهو حسم لباب <sup>(٥)</sup> القياس .

خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : حاصل هذا المسلك راجع الى أن الاجماع <sup>(٦)</sup> أظهر تأثيرا لمعنى في حكم <sup>(٧)</sup> ، فليكن مؤثرا في جنسه . وللمنازع أن يقول : أنا قائل بموجبه ، وهو مؤثر في جنسه ؛ ولكن ما الدليل على أن محل النزاع

---

(١) سقطت الزيادة من د ، ل .

(٢) في د ، ل ، ز : « الى » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « والمتعدى » .

(٥) في هـ : « باب » على الاضافة .

(٦) في ز - بعد ذلك - زيادة : « اذا » ، والمعنى صحيح عليها أيضا .

(٧) في هـ : « الحكم » .



[ من ] <sup>(١)</sup> جنس محل الوفاق ؟ فلا بد من إقامة الدليل عليه ، والخصم لا يسلم أن ولاية النكاح - في استحقاق التقدم فيه - من جنس الميراث ، ولا أن ولاية البضع - في حق الصغير - من جنس ولاية المال ، ولا أن الصداق - في التأثير بالجهالة [ ٢٢ - أ ] من جنس الثمن ، ولا أن الإقرار - في حق المريض - من جنس التبرع ، وهلم جراً الى نظائره .

ولو لم يطالب بإقامة الدليل على ذلك [ واكتفى ] <sup>(٢)</sup> - بما ادعاه - من التأثير فيما زعم بتحكمه أنه من جنسه - لا تسع مسلك التعليل <sup>(٣)</sup> واللاحاق ، ولجاز ابعاد النجعة بالتأليف بين المتباعدات . فيقول القائل ضرباً للمثل : ظهر تأثير الحلول في ابطال الكتابة على أصل الشافعي ، فليكن مؤثراً في ابطال السلم ، من غير إقامة دليل على أنه من جنسه . ويقول <sup>(٤)</sup> أيضاً : ظهر تأثير التفرق <sup>(٥)</sup> قبل القبض في ابطال بيع المطعوم بالمطعوم ؛ فليظهر في الثياب وسائر الأموال . وكذلك <sup>(٦)</sup> في حكم تحريم الفضل والنساء . وكذلك يقول : الحج يقضى عن الميت ، لأنه دين كما قاله رسول الله عليه وسلم <sup>(٧)</sup> . فتقضى الصلاة والصوم كذلك . الى غير ذلك :

(١) لم ترد الزيادة : في ل ، ز .

(٢) في هـ : « اكتفاء » .

(٣) صحف في د ، ل ، ز - بلفظ : « التلقيق » .

(٤) في د ، ز : « ويقال » .

(٥) في د ، هـ : « الفرق » .

(٦) في د : « فكذلك » .

(٧) في حديث الخشعية ، الوارد فيما سبق (٩ - أ) . وقد ذهب أبو حنيفة ومالك : الى أن الحج يسقط بالموت ، ولا يلزم الورثة أن يحجوا عن الميت الا أن يوصى . وقال الشافعي وأحمد : انه لا يسقط بالموت ، ويلزم الورثة الحج عنه من صلب ماله ؛ سواء أوصى أو لم يوص . واتفقوا جميعاً على أن النيابة في الحج تصح : في حق الميت ، وفي حق العاجز . راجع : الأم (٩٨/١ و ١٠٦) والمهذب (١٩٩/١) والهداية (١٣٣/١) والاشراف (٢١٦/١) والافصاح (١٢٨) والبداية (٢٧٣/١) .

من أمور بعيدة لابد من ارتكابها في نُصرة<sup>(١)</sup> هذا المسلك ، ولا وجه لها •  
فالجواب<sup>(٢)</sup> : أن اقامة البرهان على تجانس الحكمين ليس في المقدور ؛  
لأن المجانسة تثبت<sup>(٣)</sup> بالاشتراك في جميع الصفات ، وانتفاء الصفات  
الفارقة • وذلك غير متصور ؛ فانه اذا<sup>(٤)</sup> ظهر الاشتراك في صفات ، تبقى  
[ صفات فارقة ظاهرة ، وتُحتمل ]<sup>(٥)</sup> صفات فارقة خفية : ينسب مدعى  
انتفائها الى التحكم بما لا يعرف •

وفي هذا السؤال - أيضا - حسم باب القياس ، كما في التخصيص  
بالمحل والشخص والزمان والمكان في الأمثلة التي ضربناها • ولكن<sup>(٦)</sup>  
لو فُوض اليه التحكم بدعوى الجنسية : للزم منه نوع آخر من  
التحرُّف<sup>(٧)</sup> والانتساع<sup>(٨)</sup> • فانما الحكم الفصل ، والفصل<sup>(٩)</sup> العدل ؛  
إبانة التساوى في المناسبة ، وبه تقطع المطالبة •

وبيانه أن نقول : قدم الشرع الأخ من الأب والأم على الأخ من  
الأب<sup>(١٠)</sup> ، في الميراث • وليس هو على مذاق التحكيمات الجامدة ، التي

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « نظرة » •

(٢) سقطت « الفاء » من ز •

(٣) في د ، ل ، ز : « ثبتت » ولعله تصحيف •

(٤) في ل ، ز ، د : « ان » •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « ولأن » •

(٧) في د ، هـ ، ز : « التحرق » وهو تصحيف •

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « والامتناع » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « والفصل » •

(١٠) في د : « الأم » وهو خطأ وتصحيف •

لا تلائم مسالك العقول<sup>(١)</sup> في رعاية العدل والنصفة والنظر للجوانب ؛ بل عقل أن<sup>(٢)</sup> تقديمه لاختصاصه بهذه المزية المخصوصة من القرابة • فهو سبب الترجيح والتقديم • وهو معنى يناسب التقديم ، ويتقاضاه ويستدعيه • ومناسبته للتقديم في ولاية النكاح ، كهي في الميراث • فإن التقدم والتقديم والسبب المقدم لا يختلف بما فيه التقديم ؛ وإنما الاختصاص يناسب التقديم مطلقا في كل ما يتصور فيه التساوي<sup>(٣)</sup> والتفضيل •

وهذا القدر من التقدير يغلب على الظن الاجتماع ، وتقطع به المطالبة ، وعلى الخصم بعده أن ينبئه على وجه الفرق ، كقوله : ان قرابة الأم لها مدخل في الوراثة ، ولا مدخل لها في ولاية النكاح • [ فتأثيرها في الترجيح فيما لها فيه مدخل ، لا يدل على تأثيرها في الترجيح فيما لا مدخل لها فيه ]<sup>(٤)</sup> •

فيقول القائل : لا مدخل لقرابة الأم في العصوبة ؛ وهذا ترجيح [ في الميراث ]<sup>(٥)</sup> بطريق العصوبة • فيقول المعارض : الفرض والتعصيب طريقان في الميراث ؛ فله - على الجملة - مدخل في جنس الميراث •

فيقول القائل : انها - مع كونها مؤثرة في الفرض - ساقطة<sup>(٦)</sup> التأثير في أصل العصوبة ؛ فكيف اعتبرت في الترجيح [ بالعصوبة في

(١) في ل : « المعقول » ولعله تحريف •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « عن » •

(٣) ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « والتساوق » ، وهي من الناسخ •

(٤) في د ، ل ، ز : « فتأثيره ... تأثيره ... له ... » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) في ه : « ساقط » •



كذلك يتجاذبان اهداب النظر ، وتجري مراتب الكلام على مسائل معقولة المرام ، متسقة النظام • فأما الجمود على المطالبة<sup>(٢)</sup> بعد ابداء المشاركة في المناسبة [ ف ] لا وجه له •

وكذلك الحنفي [ اذا قال ]<sup>(٣)</sup> في الثيب الصغيرة : انها صغيرة فيولّى عليها [ ٢٢ - ب ] كالبكر ؛ وطولب<sup>(٤)</sup> بآيات الوصف - فيقول : ظهر تأثير الصغر في ولاية المال ؛ وولاية البضع من جنس ولاية المال<sup>(٥)</sup> •

فاذا قيل : لم قلت : انه من جنس ولاية المال<sup>(٥)</sup> ؟ ، كفاه أن يقول : هو من جنسه في مناسبة الصغر اياه ؛ لأن التصرف في البضع كالتصرف في المال ، لارتباط<sup>(٦)</sup> قوأم مصلحة المعيشة [ به ]<sup>(٧)</sup> ؛ والصغر نوع عجز يستدعي نصب قوأم مشفق يتولى ما يتعلق بالمصلحة • ففي هذه المناسبة تستوى الولايتان ، وليس ربط ولاية المال بالصغر خارجا عن المعقول ، بل هو معقول<sup>(٨)</sup> ، وسيبه ما ذكرناه •

فعلى الشافعي<sup>(٩)</sup> - بعد ذلك - النزول عن المطالبة ، والتنبيه على وجه

(١) في هـ : « في العسوبة ... فيها » •

(٢) في ز - بعد ذلك - زيادة : « بالتأثير » •

(٣) في هـ : « يقول » •

(٤) في ل ، ز : « فطولب » •

(٥) في د ، ل ، ز : « من جنسه » •

(٦) في هـ : « في ارتباط » •

(٧) لم ترد الزيادة في ز •

(٨) في د ، ز : « المعقول » •

(٩) في هـ : « الشفعوى » • وهو خطأ لأن النسبة الى الشافعي شافعي •

الفرق بين الولايتين ، اما من جهة الايمان في اضافة هذه الولاية الى البكارة  
والثيابة في الأحاديث الواردة ؛ [ أو ]<sup>(١)</sup> [ الى ]<sup>(٢)</sup> الاجماع على<sup>(٣)</sup> تأثير  
الرضاء في ولاية البضع بالبكارة ، دون ولاية المال • يعنى [ به ]<sup>(٤)</sup>  
الاكتفاء بالصمت ؛ أو الى المناسبة في افادة الثيابة نوع ممارسة توجب قطع  
الاجبار عنها • الى غير ذلك : من طرق الكلام في تلك المسألة •

وكذلك : اذا قال الحنفي في مسألة غرماء الصحة والمرض : ان اقراره  
في المرض يفوت حق الغرماء ، فيبطل في حقهم كالهبة ؛ فطُولِبَ<sup>(٥)</sup>  
بالاثبات - يكفيه أن يثبت بالسّر أن الهبة امتنعت لحقهم [ فينبغى أن  
يُمْتَنَعُ الاقرار ]<sup>(٦)</sup> •

فاذا سلم له ذلك وقيل<sup>(٧)</sup> له : لم قلت : ان الهبة اذا امتنعت لحقهم ، ينبغى  
أن يُمْنَعُ الاقرار ؟ كان السؤال ساقطا بعد استواء الهبة والاقرار في المناسبة ،  
لأن المقصود عصمة حقوقهم ؛ والاقرار كالهبة في التفويت •

فعلى الشافعي أن ينبه على وجه الفرق ، بأن يقول مثلا : حق<sup>(٨)</sup>  
الغريم أثر في منع المريض من<sup>(٩)</sup> الهبة المستغنى عنها ؛ فلم يؤثر في المنع من  
الاقرار المفتقر اليه ديننا وشرعا وعرفا ؟

---

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) لم ترد الزيادة في ه •

(٣) في د ، ز : « في » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) في ه ، ز : « ولو طولب » وهي صحيحة أيضا •

(٦) سقطت الزيادة : من د ، ل ، ز •

(٧) سقطت « الواو » من د •

(٨) في ز : « لحق ... أثر » بالتحريك •

(٩) في ه ، ل : « عن » •

فيقول الحنفي : اذا ظهر أن المانع حقوق الغرماء ، استوى<sup>(١)</sup> في المنوع به المحتاج اليه والمستغنى عنه ؛ كما في الرهن والتركة : اذا تعلق بها الدين •

فيقول الشافعي : حق الغريم ليس كهبة<sup>(٢)</sup> الحقوق ، فانه لا يمنعه من صرفه الى أوطاره وأغراضه ، وأنسان الجوارى واستيلادهن ، ومهور النساء مع الاستغناء عنهن ؛ لأن ذلك في مظنة الحاجة ، وكذلك الاقرار ملتحق<sup>(٣)</sup> بها ، وينقطع عن الهبة •

فهذا تدرج النظر ، وترتيب الفكر • فأما المطالبة ، فمقطعة ببيان الاستواء في المناسبة • كما سبق •

وأما<sup>(٤)</sup> ما أوردناه - من الامثلة في تقرير هذا الخيال - فسيل دفعها أن يقال :

أما قول القائل : الحلول<sup>(٥)</sup> أثر في افساد الكتابة ، فليؤثر في افساد السلم - فهو باطل لأن هذا القدر ينتقض بالبيع وسائر العقود التي لا يشترط فيها الأجل • واذا قيّد<sup>(٦)</sup> بما هو احتراز : توجهت المطالبة<sup>(٧)</sup> بإبداء الاستواء في المناسبة •

فان أبدى : بأن كل واحد عقد ارفاق شرع في حق عاجز بالرق

- 
- (١) في هـ : « استويا » ، وهو تحريف •  
(٢) في د ، ز ، ل : « كهذه » ، وهو تصحيف •  
(٣) صحف في د ، بلفظ : « ملتحقا » •  
(٤) لفظ د ، ز : « فأما » •  
(٥) في ل ، د : « للحلول أثر » بالتحريك • وصحف في ز بلفظ : « للحلول » •  
(٦) في ز : « قبل » وهو تصحيف •  
(٧) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « عليه » •



والافلاس ؛ والرفق<sup>(١)</sup> ينتفى بالحلول - كان هذا على شكل القياس ، وانقطعت<sup>(٢)</sup> عنه المطالبة ، ولزم أن يعترض عليه اما بالنقض بالقرض ، أو بالفرق بين السلم والكتابة ، أو بأنه لا قائل بهذا المذهب [ ٢٣ - أ ] وهو : التسوية بين العقدين في الصحة والبطلان ؛ فان كل واحد من الفريقين فرق بينهما ، الا أن يصدر من مذهب ذي مذهب ، فيُعرض عليه [ بطريقة ]<sup>(٣)</sup> لا بالمطالبة .

وأما قول القائل : التفرق قبل القبض أبطل بيع الطعام بالطعام ، فليُبطِلْ غيره [ فهو ]<sup>(٤)</sup> تحكّم ، ولا يمكنه ابداء الاشتراك في المناسبة .  
وأبو حنيفة لا يقول باشتراط التقابض الا في النقود ، ويعلل ذلك [ بالتحرز ]<sup>(٥)</sup> عن بيع الكالئ بالكالئ<sup>(٦)</sup> ، ولا يَطْرُد ذلك في سائر الأعيان .

والشافعي يعلل تحريم المطعوم بسبب الطعم ومناسبتِه لتقييد طريق تحصيله بمزيد شرط وتضييق ؛ فالمطالبة متوجهة على هذه العلة .

وأما قول القائل : ان الصوم دَيْنٌ كالحج ، فيقضى عن الميت - فهو على شكل القياس . وكيف لا ، وقد علَّل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) صحف في ز بلفظ : « والرق » .

(٢) في د : « وانقضت » .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) زيادة جيدة ، لم ترد في الأصول .

(٥) سقطت الزيادة من ز .

(٦) اي : بيع الدين بالدين ، المنهى عنه في حديث رواه ابن عمر رضي الله عنهما ، فانظر : الموطأ (١٥٣/٢) والمستدرک (٥٧/٢) وسنن الدارقطني (٣١٩) والسنن الكبرى (٢٩٠/٥) والمنتقى (٣٢٢/٢) ونصب الرأيسة (٣٩/٤) والمشكاة (٩٧/٢) ونيل الأوطار (١٣٢/٥) .

بكونه ديناً ، في قوله : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْرِكِ دَيْنٌ [ فِقْضِيَّتِهِ ] » <sup>(١)</sup> ولكنه منقوض بالصلاة .

فإن خالف مخالف فيهما <sup>(٢)</sup> جميعاً : منع من هذا القياس بالفرق لا بالمطالبة ؛ وقيل : كونه <sup>(٣)</sup> دَيْنًا أَثَّرَ في تجويز النيابة للوارث فيما يقبل النيابة شرعاً في الحياة ، وهو : الْحَجَّ ، فلم يَؤْثُرْ فيما لا يقبل النيابة أصلاً ؟ فيكون هذا تنبيهاً على وجه الفرق ، وَيَبِينُ أَنَّ المطالبة تنقطع بإبداء الاستواء في المناسبة .

### خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : إبداء الاستواء في المناسبة إنما يمكن <sup>(٤)</sup> فيما عقل المعنى في كونه مؤثراً [ في حكم ] <sup>(٥)</sup> وقد ينصب الشارع سبباً مؤثراً في حكم : لا <sup>(٦)</sup> يعقل معناه ، ولا ندرى : لم أثر فيه ؟

وهذا كقولهِ عليه السلام : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » ، جعل المس <sup>(٧)</sup> سبباً للوضوء ، ولا <sup>(٨)</sup> يعقل معناه ؛ ومع هذا يقاس عليه مسُّه

---

(١) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٢) حرف في د ، بلفظ « فيها » .

(٣) في ز : « لكونه .. أثر » بالتحريك .

(٤) في د ، ز : « يكون » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ل ، د ، ز .

(٦) في ز : « فلا » .

(٧) في ز : « اللمس » وهو تصحيف .

(٨) في هـ : « فلا » .

ذكرَ الغير ، وقد يخرج عن<sup>(١)</sup> عمومهِ<sup>(٢)</sup> مسَّه ذكر نفسه بعد الإبانة<sup>(٣)</sup> .

وكذلك قال تعالى : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ »<sup>(٤)</sup> ، فجُعِلَ اللمس سبباً للوضوء ولا ندرى مناسبة [ له ]<sup>(٥)</sup> ، ثم أُلْحِقَ به الرجل إذا لامسته<sup>(٦)</sup> المرأة ، والمرأة إذا لامست<sup>(٦)</sup> الرجل .

وكذلك : انعقد الاجماع على أن خروج الخارج من السبيلين يوجب الوضوء ، ولا مناسبة له ، وأُلْحِقَ الخارج من غير السبيلين [ به ]<sup>(٧)</sup> .  
أما أبو حنيفة : فألحق القصد والحجامة وغيرهما<sup>(٨)</sup> . وأما الشافعي : [ فألحق ]<sup>(٩)</sup> ما إذا انسد المخرج<sup>(١٠)</sup> المعتاد وانفتحت ثُقْبَةٌ تحت

(١) في هـ : « من » .

(٢) حرف في ل ، بلفظ : « عموم » .

(٣) ذهب الشافعية : الى أن الوضوء ينتقض بمس الذكر مطلقا ، ولبمس النساء ، وبخروج الخارج من السبيلين ، ومن غيرهما : إذا انسد المخرج المعتاد ، وانفتحت ثقبه تحت المعدة . ووافقهم المالكية في هذا ، غير أنهم اشترطوا في نقض اللمس أن يكون بشهوة . وذهب الحنفية : الى أن خروج الدم والقيح والقيء ناقض ، والى أن المس واللمس غير ناتئين ، فراجع : المهذب (٢٢/١) والهداية (٥/١) والافصاح (١٣) والاشراف (٢٣/١) والبداية (٢٩/١) .

(٤) سورة النساء (٤٣) والمائدة (٦) . وانظر : أحكام القرآن للشافعي (٤٦/١) ، وآداب الشافعي (١٤٠) .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) في هـ : « لمسته .. لمست » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ .

(٨) في د ، ل : « وغيره » .

(٩) سقطت الزيادة من د .

(١٠) في ل : « المسلك » .



المعدة • الى أمثال له يجرى فيها شكل القياس المؤثر ، ولا يمكن ابداء المناسبة حتى يظهر به الاستواء في المناسبة •

وصورة القياس في هذه المسائل أن يقول : مسَّ الذكرَ ، فينتقض وضوءه<sup>(١)</sup> ، كما اذا مسَّ ذكر نفسه •

فاذا طولب ، قال : ظهر تأثير مس الذكر في الوضوء بالنص ، وهو قوله عليه السلام « من مس ذكره فليتوضأ » •

فإن قيل له : ظهر تأثير مس ذكره في الوضوء لا مسَّ ذكر غيره ؛ فكيف ينفصل عن المطالبة بابداء الاستواء في المناسبة ، ولا مناسبة أصلاً ؟ •

وكذلك يقيس الملموس على اللامس ، ولمس المرأة الرجل على لمس الرجل المرأة ؛ ويظهر التأثير بالنص ، ويعجز عن ابداء الاستواء في المناسبة •

وكذلك : في خروج الخارج من السيلين •

وكذلك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أعتق شركاً له في<sup>(٢)</sup> عبد قوّم عليه الباقي » فجعل عتق الشرك<sup>(٣)</sup> سبباً لعتق الباقي وغرمه ، ولا مناسبة له ، ثم تقاس عليه الأمة •

الى غير ذلك : من نظائر<sup>(٤)</sup> لها كثيرة ، ترجع جملتها الى نصب الشارع [ ٢٣ - ب ] ، أسباباً مؤثرة في أحكام لا يعقل معنى كونها مؤثرة

---

(١) في هـ ، ل : « طهره » •

(٢) في هـ : « من » •

(٣) في هـ : « النصف » وهو صحيح ، وفي ز : « الشريك » وهو تصحيف •

(٤) في د ، « نظائرها » •

في اثبات<sup>(١)</sup> تلك الأحكام ، ويجرى فيها القياس .

فما سئل<sup>(٢)</sup> الخروج عن المطالبة دون ابداء المناسبة فيها ؟ [ أو ما سئل ابداء المناسبة فيها ؟ ، أو ] ما<sup>(٣)</sup> وجه الافتقار الى المناسبة في الأمثلة السابقة ، [ ان لم نفتقر اليها في هذه الأمثلة ]<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب<sup>(٥)</sup> : أن هذه الأمثلة اختلف<sup>(٦)</sup> الأصوليون في تسميتها :

فمنهم من عبر عنها : بأنها في معنى الأصل . وهذا عندنا كلام مجمل .  
والوجه : تسميتها<sup>(٧)</sup> قياسا ، ولكن ليس من قبيل الأمثلة السابقة . فإن القائس - في مثل هذه الأمثلة - لا يجعل السبب المؤثر في حكم [ مؤثرا في حكم ]<sup>(٨)</sup> آخر ، حتى يطالب باثبات المجانسة بين الحكمين ، بالاستواء في المناسبة . ولكنه يجعل السبب مؤثرا في عين<sup>(٩)</sup> الحكم الذي ظهر أثره فيه ، ولكن في محل آخر غير منصوص عليه اذ [ قد ]<sup>(١٠)</sup> ظهر تأثير اللبس والمس وخروج الخارج ، في ايجاب الوضوء ؛ وهو يجعلها مؤثرة في ايجاب الوضوء .

---

(١) في ه ، ل : « انتاج » .

(٢) في ه : « سبب » .

(٣) في د ، ل : « وما » ولم ترد الزيادة السابقة : فيهما .

(٤) في د : « دون أن نفتقر ... المسئلة » ، وفيها تصحيف .

(٥) هذا هو المتعين ، وقد ورد في ه ، بلفظ : « والجواب » ، وفي

غيرها بلفظ « الجواب » .

(٦) في د : « اختلفت » .

(٧) في د ، ه ، ل : « تسميته » ولعله تصحيف .

(٨) سقطت الزيادة من ل .

(٩) في ل : « غير » وهو تصحيف .

(١٠) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ه .

نعم ، لو قال [ قائل ] <sup>(١)</sup> : هذه الأسباب اذا نقضت الطهارة ، ينبغي أن تنقض الصوم <sup>(٢)</sup> - لكان <sup>(٣)</sup> هذا وزاناً الأمثلة السابقة ، ول قيل له : لم قلت : اذا ظهر تأثيره في نقض الطهارة ينبغي أن يظهر في نقض الصوم ؟ ويضطر الى ابداء المجانسة بالاستواء في المناسبة •

[ نعم : نرى ] <sup>(٤)</sup> أن يلقب هذا القياس بتقيح مناط الحكم ومتعلقه • وسنذكر أمثلة هذا الجنس في موضعه <sup>(٥)</sup> •

وقد سمي فريق من الأصوليين هذا الجنس : دلالة الخطاب • وسماء آخرون : ما في معنى الأصل • وحاصل ذلك يرجع الى تقيح متعلق الحكم ومناطه ، بالغاء ما اقترن [ به ] <sup>(٦)</sup> وفاقاً غير مقصود باضافة الحكم اليه • فان قوله : [ من ] <sup>(٧)</sup> مس ذكره فليتوضأ ؛ اضافة الوضوء الى مس الذكر لا باعتبار أنه ذكره ؛ ولكن جرى ذكر الاضافة اليه وفاقاً ، لأنه الغالب في المس ؛ اذ يبعد أن يمسه الانسان ذكر غيره •

وكذلك قوله عليه السلام : « من أعتق شيركا له في عبد » [الحديث] <sup>(٨)</sup> •

---

(١) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٢) صحف في ز بلفظ : « الوضوء » •

(٣) في د : « كان » وما أثبتناه أولى •

(٤) في ه : « ونرى » •

(٥) انظر ما سيأتي ( ٦٠ - ١ ) •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) لم ترد الزيادة في د •



فاعتاق البعض سبب السَّراية [ لاعتاق كل العبد ]<sup>(١)</sup> ؛ ولكن جرى ذكر العبد وفاقا : لأنه السابق الى اللسان في العادة • فهو - بحكم العادة - كناية عن الرقيق •

وكان كقوله عليه السلام : « أَيُّمَا رجلٍ مات أو أَفلسَ فَصاحبُ المتاع أَحقُّ بمتاعه » • والمرأة ملحقه بالرجل ، ولكن جرى ذكر<sup>(٢)</sup> الرجل وفاقا : لأنه السابق الى اللسان ، فهو - بحكم العادة - كناية عن الانسان في هذا المقام •

وكذلك لو قال نزوجته : أنت طالق يوم يَقْدَم زيد<sup>(٣)</sup> ، فَقَدِمَ ليلا - طلقتُ عند أكثر الفقهاء<sup>(٤)</sup> ، لأن اليوم في هذا المقام - بحكم العرف<sup>(٥)</sup> - كناية عن الوقت ، فانه السابق الى اللسان •

---

(١) هذا هو الصحيح وعبارة هـ ، ل : « لا اعتاق بعض العبد » هذا وقد ذهب الشافعي ومالك وأحمد : الى أنه اذا أعتق شريك شقصا له في مملوك - عتق كله • وضمن حصة الشريك الآخر ؛ هذا اذا كان موسرا • فان كان معسرا ، عتق نصيبه فقط • وقال أبو حنيفة : يعتق حصته فقط ، ولشريكه الخيار بين أن يعتق نصيبه ، أو يستسعى العبد أو يضمن شريكه : هذا اذا كان المعتق موسرا ؛ فان كان معسرا ، فله الخيار بين العتق والسعاية فقط • فراجع الأم (١٨٢/٧) والهداية (٤٢/٢) والمهذب (٢/٢) والوجيز (٢٧٤/٢) والافصاح (٤٤٢) والاشراف (٣٠٤/٢) •

(٢) في ز : « تخصيص » •

(٣) في هـ ، ل : « فلان » •

(٤) قد ذهب الحنفية : الى أن الطلاق يقع ، لأن اليوم يذكر في أمثال هذه الحالات ويراد به : مطلق الوقت • وذهب الشافعية : الى أنه لا يقع ، الا اذا قال : أردت باليوم الوقت • راجع : الهداية (١٧١/١) والمهذب (١٠٢/٢) والوجيز (٦٩/٢) •

(٥) في هـ : « العادة » ، وكلاهما صحيح •

وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الرَّآكدِ »<sup>(١)</sup> يتضمن تحريم صبِّ البول من الكوز في الماء ؛ لأن المفهوم المنع من تنجيس الماء بالقاء النجاسة فيه ؛ ولكن الانسان بطبعه ممتنع من<sup>(٢)</sup> القاء النجاسات في الماء من غير غرض ؛ وانما يتفق منه البول في الماء ؛ فجرى تخصيصه وفقا بحكم العادة •

وهذه<sup>(٣)</sup> أمور تعرف من دلالة الخطاب ، وسياق الكلام ، وقرينة الحال • فتجاسر على الالحاق وتنفصّي<sup>(٤)</sup> عن المطالبة في هذا الجنس من الالحاق ، بهذا [ ٢٤ - أ ] الفن من الكلام •

والجواب الآخر : أن هذا الجنس - أيضا - غير خارج عن فهم نوع من المعنى • فان المس<sup>(٥)</sup> نوع هتك : اذ هو مقدمة الامذاء<sup>(٦)</sup> ؛ فانه يحرك الآلة ، ويبعث الشهوة ، ويذكر الوقاع ؛ فيخرج المذى : فينتقض الوضوء<sup>(٧)</sup> ، لكونه سبب خروج المذى وان لم يسخرُج •

وكذلك : لمس النساء سبب الامذاء ، فينتقض الوضوء وان لم يميز •

(١) ورد هذا الحديث الصحيح بصيغ شتى ومن طرق متعددة، فراجع مسند الشافعي (٥٧) وأحمد (٢٦٤/١٣ ، ٣٦/١٤ : ع) وصحيح البخاري (٥٣/١) ومسلم (١٣٣/١) وسنن أبي داود (١٩/١) والترمذي (١٥/١) وابن ماجه (٧٣/١) والنسائي (٤٩/١ و ١٢٥ و ١٩٧) والبيهقي (٩٧/١ و ٢٣٤ و ٢٣٨) ونيل الأوطار (٢٠/١ و ٢٨) •

(٢) في هـ : « عن » •

(٣) في د : « وهو » •

(٤) أي : نتخلص ، على ما في المصباح : ( فصي ) •

(٥) في هـ ، ز : « اللمس » •

(٦) في د : « المذى » •

(٧) لفظ ل : « الطهر » •

كما كان النوم سبب خروج الريح ، فكان حدثا وان لم يخرج • وكذلك :  
التقاء الخناطين سبب خروج المنى ، فجعل جنابة وان لم يتحقق •

وخروج النجاسة - على الجملة - يناسب الاشتغال بالتطهير في محل  
النجاسة ، وفي جميع البدن • ولكن حطاً استيعاب للعسر ، واقتصر  
على الأعضاء الظاهرة في الغالب • فهذه المعاني تفهم من هذه الأسباب في  
التخصيص ، وفي التعدية<sup>(١)</sup> : اما بأنفسها ، واما بكونها قرينة معينة  
في<sup>(٢)</sup> فهم مناط الحكم من جهة<sup>(٣)</sup> المذكور ، ومنبهة على الغاء ما لا مدخل  
له في هذا النوع من التأثير •

فهذا طريق تقرير هذا الفن ، وقد سمينا هذه الأجوبة : تتيها ، وهي  
- على التحقيق - خيال في مقابلة خيال ؛ وهو : سياق نوع من الجدال ،  
وتمهيد طريق في التخييل والاحتيال •

وانما الكشف الشافي ما نذكره الآن ، وهو [ أن ]<sup>(٤)</sup> قول القائل :  
اذا ظهر تأثير العلة في حكم ، فلم ينبغى<sup>(٥)</sup> أن يؤثر في جنس آخر من  
الحكم ؟ ان كان محل التعدية جنساً آخر • وان كن عين الحكم أو مثله ،  
فكيف تصوّر - مع تسليم كونه مؤثراً - المنازعة في الحكم مع وجود  
المؤثر فيه ؟ •

وهذا خيال لا طائل وراءه : فان العلة اذا ظهر تأثيرها في حكم ،  
فلا تستعمل في اثبات حكم آخر - أعني : في اثبات نوع آخر من الحكم -

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « التعديد » •

(٢) في هـ ، ل : « على » •

(٣) في هـ ، ل ، ز : « جملة » ولعله تصحيف •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٥) في د : « ينبغ » على الجزم •



بل تُستعمل لتعدية ذلك الحكم بعينه الى محل آخر ، على لسان الفقهاء •  
وهو - على التحقيق - اثبات مثل ذلك الحكم في محل آخر •

وهو كالأمثلة التي ضربناها في اللمس واللمس وخروج الخارج ؛ فانه  
جعل علة لانتقاض الوضوء : فلا يُستعمل الا في انتقاض الوضوء ؛ ولكن  
في محل آخر غير محل النص : كمس ذكر الغير ، ولمس المرأة الرجل ،  
وخروج الدم من غير المخرج المعتاد • وجميع الأقيسة تجري على هذا  
المثال<sup>(١)</sup> : فان القياس لتعدية حكم المنصوص بالعلة التعدية ، وتعميمه  
لعموم العلة • ولو كان يثبت بالعلة جنس آخر من الحكم : لم يكن هذا  
تعدية المنصوص<sup>(٢)</sup> ؛ بل كان ابتداء لحكم على<sup>(٣)</sup> سبيل الاستثاف •  
فليُعتقد<sup>(٤)</sup> هذا في كل قياس •

أما المثال الذي ضربناه في تقديم الأخ من الأب والأم في الميراث ،  
وقياس التقديم في ولاية النكاح عليه - فهو من هذا القيل : لأن الاختصاص  
بهذه المزية علة التقديم في الارث ، فيُعَمَّم<sup>(٥)</sup> التقديم ؛ وهو قضية معقولة ،  
ونُعَدِّيهِ الى محل آخر وهو : ولاية النكاح • وتكون نسبة ولاية التزويج  
الى الارث ، كنسبة الزبيب الى التمر في الربا ؛ فان الطعم والكيل حرم  
الفضل في التمر ، فيثبت تحريم الفضل في الزبيب : للاشتراك في العلة •  
وكذا : الصغر علة ولاية المال ، وولاية البضع - في حق الابن ،  
فيُجعل علة ولاية البضع في حق الثيب [ الصغيرة ]<sup>(٦)</sup> ، لأنه عقل كونه

(١) في د : « القياس » •

(٢) في ز : « للمنصوص » •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « لا » •

(٤) في هـ : « فليعقل » •

(٥) في د ، ز : « فيعم » •

(٦) سقطت الزيادة من ل ، د ، ز •

علة الاجبار والولاية [ في البضع ]<sup>(١)</sup> في حق الابن ، وهو محل الحكم<sup>(٢)</sup> ،  
فيُعدى الى البضع في [ حق ]<sup>(٣)</sup> الثيب ؛ والبضع يُنزَل من المال منزلة  
نوع من المال مع نوع آخر ، ومنزلة الزبيب من التمر في الربا •

فالحكم الثابت في محل الاجماع بعينه<sup>(٤)</sup> ، يُعدى [ ٢٤ - ب ]  
ويُعَمَّم بالقياس • وكذلك تطرد هذا الجنس في جميع الأمثلة التي  
ذكرناها •

واذا نبهنا على الطريق : لم يَخْفَ وجه التقرير<sup>(٥)</sup> في جميع الأمثلة ؛  
وما خرج من هذا الجنس<sup>(٦)</sup> فليس من القياس في شيء •

فان قيل : أليس جعل الشرع القتل علة الحرمان في الميراث ،  
فجعل [ بالقياس علة ]<sup>(٧)</sup> بطلان الوصية ، وهو حكم آخر • وقد قال  
تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن  
يُمِلَّ هو فليملل وليه بالعدل »<sup>(٨)</sup> ، جعل الضعف والسفه علة  
قضاء الدين ، فجعل علة الاجبار في سائر التصرفات : من البيع والاجارة ،  
وغيرهما ؟

قلنا : هذا<sup>(٩)</sup> داخل في الحد الذي ذكرناه • وانما المفهوم أن الضعف

---

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « الحكمة » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في د : « لعينه » •

(٥) صحف في د ، ز بلفظ : « التقدير » •

(٦) في د ، ل ، ز : « الحد » وكلاهما صحيح •

(٧) في د : « القياس عليه علة » وهي خطأ •

(٨) سورة البقرة (٢٨٢) •

(٩) في د ، ل ، ز : « هو » •

بالصغر والسفه سبب ' نيابة الولي المشفق' <sup>(١)</sup> عنه ، فيما تمس حاجته اليه :  
 من قضاء الدين ؛ فسائر ما تمس حاجته اليه يُنزَل من محل النص منزلة  
 سائر المكيلات والمطعومات من المنصوص في الربا • والثابت <sup>(٢)</sup> بالنص في  
 قضاء الدين : [ النيابة ] <sup>(٣)</sup> بعله الصغر في محل الحاجة ؛ فعُدَّت النيابة  
 الى كل ما تعدى <sup>(٤)</sup> اليه الحاجة •

واما الوصية ، فمن يَبْغِي الالحاق : يتكلف <sup>(٥)</sup> التلفيق بهذا  
 الطريق ، ويثبت أن استحقاق المال [ بمجرد مطلق ] <sup>(٦)</sup> الموت نوع  
 خلافة ؛ تارة يُستفاد بالقرابة ، وأخرى بالزوجية ، وطورا بالوصية ؛ فالكل  
 باب واحد ؛ فيرجع <sup>(٧)</sup> الافتراق الى العدد كما في الربويات ، أو يقول :  
 المفهوم من النص معارضته بنقيض قصده فيما تعدى باستعجاله ؛ وفي هذا  
 تشترك الوصية والارث <sup>(٨)</sup> ويرجع التمييز الى العدد ، وهذا شرط كل  
 قياس • وما خرج عن هذا القياس ، فليس من القياس في شيء •

يبقى خيال السائل : أنه اذا سلّم كونه مؤثرا ، فكيف <sup>(٩)</sup> يتصور  
 النزاع في المسألة بعد الاجماع على وجود ما هو المؤثر ؟

(١) في د : « المولى المعتق » وهو تصحيف •

(٢) في ز : « اذ الثابت » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في د ، ل ، ز : « تعدى » وهو صحيح أيضا •

(٥) صحف في د ، ز بلفظ : « بتكليف » •

(٦) في هـ ، ل ، ز : « بمطلق » •

(٧) ورد في هـ : بعد ذلك - زيادة « في » •

(٨) لفظ هـ : « والميراث » ولفظ ل ، ز : « والقتل » وهو خطأ •

(٩) في د ، « وكيف » •



قلنا : من سلّم الاجماع على كون الوصف مؤثرا ، وسلّم سلامته عن المعارضة في محل النزاع - لم يتصور منه النزاع مع ذلك الا بجحد أصل القياس . وانما منشأ النزاع أحد أمرين<sup>(١)</sup> : اما الاسترابة في كون الوصف مؤثرا بالاجماع والمجاهدة فيه ، أو اعتقاد معارضة في الفرع .

أما مثال الأول : فكمنازعتنا لأبي حنيفة في دعواه : أن المؤثر في ابطال هبة المريض حقّ الغريم ؛ فإن من أصحابنا من يعتقد : أنه بطل تصرفه نظرا له في نفسه ، وليس من النظر ابطال اقراره ؛ وانما<sup>(٢)</sup> تنازعهم : لأننا<sup>(٣)</sup> لا نسلم كون هذا الوصف مؤثرا بالاجماع .

فطريقه أن يكشف عما يدعيه : من الاجماع ؛ وهو ابطال ما ندعيه : من المعنى ؛ ليتعين معناه . فانه حكم لا بد من تعليله بما يتضمنه المرض الحادث . والذي يمكن أن يقدّر علة [ لا يزيد ]<sup>(٤)</sup> على المعنيين ؛ وفي بطلان أحدهما اثبات الآخر . فيقول : ابطال تصرف العاقل نظرا له ، لا عهد به . وابطال تصرفه لحق الغير [ عهد في الشرع في مواضع بالاجماع<sup>(٥)</sup> ؛ فاحالة الحكم في هذا المقام الى ما [ عهد في<sup>(٦)</sup> الشرع اعتباره في ابطال التصرفات أولى ؛ لأنه معنى عرف بالاجماع تأثيره في جنس هذا الحكم .

فيرجع مشارّ النزاع الى أنا لا نتصرف بالاجماع أولا ، فلو اعترفنا

---

(١) في هـ : « الأمرين » .

(٢) في هـ ، ل : « فانما » .

(٣) في هـ : « بان » .

(٤) في هـ : « لا يمكن أن يزيد » .

(٥) في ل : « بالاتفاق » وما بين القوسين ساقط من ز .

(٦) في هـ ، ل : « من » .

أولاً بالاجماع : لما نازعناه في الاقرار الا بتقدير [ ٢٥ - أ ] دليل في الاقرار يعارض ما ذكرناه ، وهو : قياس الاقرار<sup>(١)</sup> على النكاح وسائر التصرفات ، لرابطة الحاجة ؛ ويتبين به أن حق الغريم لا يمنعه الا عما يستغنى عنه في هذا المقام . بخلاف حق الغريم في الرهن والتركة وغيره<sup>(٢)</sup> .

وأما الجنس الآخر من المنازعة - بعد تسليم التأثير - فينشأ من تقدير المعارضة : كما ذكرناه على أحد التقديرين في مسألة غرماء المرض والصحة ، وكما نعتده في مسألة الثيب الصغيرة ، ويعتقد أبو حنيفة في مسألة غرم السارق .

فأما<sup>(٣)</sup> مسألة الصغيرة ، فنسلم أن الصَّغر علةُ الولاية في حق الابن وفي حق ولاية المال ؛ نسلم وجود الصغر في [ عين ]<sup>(٤)</sup> محل النزاع ؛

---

(١) في د ، ل ، ز : « قياسه على » .

(٢) هذه المسألة مرتبطة بصحة اقرار المريض وقبوله . فالحنفية والحنابلة يرون : أن حق الغريم هو المؤثر في ابطال اقرار المريض بدين ؛ فاذا أقر حينئذ : فدين الصحة مقدم عليه مراعاة لحق الدائنين . وعلى هذا ، أبطلوا هبة المريض : فان فيها احتمال تفويت حق الغرماء . والشافعية وان أبطلوا هبته ، الا أنهم لم يبطلوها لحق الغريم ، بل أبطلوها : نظرا له في نفسه ، أي : لكونه عاجزا عن الانشاء حالة المرض . أما اقراره : فهو ليس بانشاء ، بل هو اخبار . فيستوى دين الصحة ودين المرض : لاستوائهما في السبب ، وهو : الاقرار الصادر عن عقل ودين . والمالكية قد وافقوا الشافعية : في الاقرار للأجنبي ، فأما اذا أقر لوارث : فان اقراره يشبث اذا كان لا يتهم به ، ولا يشبث اذا كان يتهم به . أما رأيهم في الهبة ، فهو كراى الشافعية . راجع : الوجيز (١٩٥/١) والمهذب (٢٦٣/٢) والهداية (١٣٨/٣) والافصاح (٢١٢) والاشراف (٣٥/٢ - ٣٦) . وانظر ما سبق ص ١١٣ هامش ٣ .

(٣) في ز : « أما » وفي د ، ل : « وأما » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

ولكن نقول : عارض الصغر الثَّيَابَةُ ، وهي علة لاسقاط<sup>(١)</sup> الولاية بنصب<sup>(٢)</sup> الشارع اياها علة ، بقوله : « الثيبُ أحقُّ بنفسِها من وليها »<sup>(٣)</sup> .

ويسلم الخصم وجود علة الضمان [ في السارق ]<sup>(٤)</sup> ولكن يقول : عارضه وجوب القطع ، ومن ضرورته اسقاط الضمان بتقدير انتقال العصمة الى [ اليد ]<sup>(٥)</sup> كما قرروه في تلك المسألة<sup>(٥)</sup> .

ولو استعمل سائل هذا الاعتراض على طريق المطالبة والممانعة<sup>(٦)</sup> ، وقال : لا نسلم<sup>(٧)</sup> أن تلفَ المال تحت اليد العادية سببُ الضمان لمجردده ، بل هو مع سقوط القطع هو السبب ؛ والصغرُ مع انتفاء الثَّيَابَةِ هو العلة - فهذا<sup>(٨)</sup> كلام فاسد يضاهي كلام من يقول : العلة ما ذكرته مع

---

(١) في ل ، ه ، ز : « لقطع » .

(٢) من رواية لمسلم ، وفي بعض الروايات : « الأيم » بدل « الثيب » .  
فراجع مسند أحمد (٢٧١/٣ و ٢٧٢) وسنن أبي داود (٢٣١/٢) وابن ماجه (٢٩٥/١) والدارقطني (٣٨٩) والمشكاة (١٦٨/٢) ونصب الراية (١٨٢/٣) ونيل الأوطار (١٠٣/٦) وفيض القدير (٣٤٢/٣) .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) هذا هو المتعين وورد في د ، ز ه - بلفظ : « الله تعالى وجل » وهو خطأ .

(٥) قد ذهب الشافعية والحنابلة : الى أن السارق يقطع ويضمن المسروق ، سواء أكان المال موجوداً أم تالفاً . أما الحنفية ، فقد ذهبوا : الى أن العين المسروقة ان كانت مستهلكة وقت القطع فلا تضمن . والمالكية اشترطوا للضمان يسار السارق وقت القطع . راجع المذهب (٣٠١/٢) والهداية (٩٧/٢) والاشراف (٢٧٥/٢) والبداية (٢٨٨/٢) .

(٦) في د : « والمضايقة » .

(٧) في ه ، ل ، ز : « لا أسلم » .

(٨) في د ، ز : « وهذا » .



السلامة عن المعارضة [ فاذا ذكر وجه السلامة عن المعارضة <sup>(١)</sup> فهو مردود عليه ؛ والمطالبة متوجهة عليه بابداء المعارضة ، اذ ليس هذا جاريا مجرى أجزاء العلة ، بل له منصب الاستقلال •

فان قيل : فيماذا <sup>(٢)</sup> تنقطع المطالبة اذا قال السائل : سلمت تأثير العلة في ذلك المحل ، فما دليل تأثيره في محل النزاع ؟

قلنا : هذه المطالبة ساقطة بمجرد تسليم التأثير ، وكان كقول القائل : سلمت أن الكيل هو المؤثر في تحريم [ ربا ] <sup>(٣)</sup> الفضل في البر ، وسلمت وجود الكيل في الجِصص ؛ ولكن لم قلت : اذا أثر ثم ، ينبغي أن يؤثر ها هنا ؟ وهذا تشوف الى حسم باب القياس ؛ وليس <sup>(٤)</sup> يحتاج المعلن الى اظهار وجه المناسبة بعدما سلّم له كون الوصف مؤثرا في الحكم في موضع ما : لأن معنى كونه مؤثرا [ هو ] <sup>(٥)</sup> : أن الحكم حصل به ومن أثره ، وأن الشارع نصبه علة موجبة ، وقد عرف <sup>(٦)</sup> ذلك بالاجماع ، فصار كما لو عرف ذلك بالنص والايماء •

وقد بينا أنه يُستغنى فيه عن ابداء المناسبة ، وان كان يعد انفكاكه عن مناسبة ما • فقلّ ما يوجد - من تصرفات الشرع - ما يجرى على مذاق التحكّم الجامد المحض ؛ ولكن : لو وجد وجب اعتباره في غير

---

(١) ما بين القوسين سقط من د ، ل • وقد ورد في ه بلفظ : « فاذا ذكر » الخ •

(٢) في د ، ز : « بماذا » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٤) في ز : « وليس » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٦) حرف في ل ، بلفظ : « ينحرف » •

محل النص ، بحكم الدليل الذي دل على أصل القياس ، وكان<sup>(١)</sup> هذا كما لو قال : لا تبيعوا التمر بالتمر لأنه حلو ؛ فيعتبر الزبيب به بجامع الحلاوة ، بعد أن عرف بالشرع كونه علة وإن لم تعرف مناسبته ووجه اقتضائه<sup>(٢)</sup> تحريمه من طريق المصالح . وإذا قال : لا تبيعوا البر بالبر لأنه أبيض ؛ قيس عليه الأرز وإن لم تعرف مناسبته . ولم نلتفت الى قول القائل : ان البياض علة في البر لا في غيره ، والحلاوة علة في التمر لا في غيره .

والسبب في ذلك كله - وهو طريق الرد على منكرى القياس - : قضاء العقول باتباع الأسباب ، والاعراض عن المحال . فلا فرق في [ ٢٥ - ب ] عقل حملة الشريعة - بين أن يقول الشارع : اقتلوا ما عزأ لأنه زان ؛ وبين أن يقول : اقتلوه لأنه طويل - في أنا نطرد ايجاب القتل في حق جميع الزناة وجميع الطوال ، وإن انتفت المناسبة ؛ لأن المناسبة طريق يعرف بها كون الوصف منصوباً<sup>(٣)</sup> من جهة الشرع<sup>(٤)</sup> علماً على الحكم وعلة له ؛ وهي<sup>(٥)</sup> دون النص والاجماع ، فإذا ظهر بالنص أو الاجماع : أغنى<sup>(٦)</sup> عن اظهار المناسبة .

ورجع حاصل هذا المسلك الى أن الوصف إنما يصير علة : اذا علم ان الشارع<sup>(٧)</sup> جعله علة ؛ وإنما يعرف جعل<sup>(٨)</sup> الشارع اياه علة : بنصه<sup>(٩)</sup> ،

(١) في د ، ز : « وهذا » .

(٢) في ه ، ل : « اقتضائه » .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « منصورا » .

(٤) في ه : « الشارع » .

(٥) في د ، ز : « وهو » .

(٦) في ه : « أغناه » .

(٧) في ز ، - بعد ذلك - زيادة : « عليه السلام » وهي من الناسخ .

(٨) في د ، ل ، ز : « نصب » .

(٩) صحف في د ، بلفظ : « بنصبه » .

أو بإشارة النص في تنبيهه<sup>(١)</sup> وإيمائه كما سبق ، أو بالاجماع من الأمة •  
فالاجماع<sup>(٢)</sup> في التعريف كالنص •

فالتحق هذا المسلك بالمسالك السابقة ، ووقع الاستغناء فيه عن المناسبة  
كما في النصوص<sup>(٣)</sup> والمنبّه عليه •

**المسلك الرابع** بني الاستدلال على كون الوصف علة بالمناسبة<sup>(٤)</sup> بينه  
وبين الحكم • وهذا مما اختلف فيه الأصوليون •

فالذي<sup>(٥)</sup> ذكره أبو زيد [ الدبوسي ]<sup>(٦)</sup> : أن المناسبة لا تكفى في  
اثبات كون الوصف علة ، بل لابد من اظهار التأثير : بالنص ، أو بالاجماع ،  
كما سبق •

فاقتصر على المسالك السابقة ، ولم يقنع بما دونه • واستدل عليه : بأن  
الاخالة يرجع حاصلها الى الوقوع في النفس ، وقبول القلب له ، وطمأنينة  
النفس اليه ، وهذا أمر باطن لا يمكن اثباته على الخصم ؛ فانه اذا قال : غلب

---

(١) في د ، ز ، ل : « وتنبيهه » •

(٢) في هـ ، ل : « والاجماع » •

(٣) في د ، هـ ، ز : « النصوص » ، وهو تحريف •

(٤) لفظ ل : « المناسبة » وهو صحيح ايضا كما لا يخفى • وراجع  
في بيان هذا المسلك : المستصفى (٢٨٤/١ و ٢٩٦/٢) وروضة الناظر  
(٢٦٧/٢) والاحكام (٣٨٨/٣) ، وشرح المختصر (٣٩٢/٢) والأسنوي  
(٧٦/٤) وشرح جبع الجوامع (٢٨٩/٢) وشرح المسلم (٢٧٣/٢ و ٣٠٠)  
وتنقيح الفصول (١٦٩) ونزهة المشتاق (٧١٣) ونبراس العقول  
(٢٦٧ - ٣٢٩) •

(٥) في هـ : « والذني » •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ •



على ظني هذا ، فللخصم أن يقول : لم يغلب على ظني • فتحكيم<sup>(١)</sup> القلب  
[ انما يجوز ]<sup>(٢)</sup> عند فقد الأدلة الظاهرة ، وعند<sup>(٣)</sup> تصادم الأدلة وانحسام  
مسالكها ، للضرورة الداعية اليه • ثم هو مقيد في حق المجتهد ، ولا<sup>(٤)</sup>  
ينتصب حجة على الخصم بحال<sup>(٥)</sup> •

وهذا الذي ذكره هو مساعد عليه • ولكن ليس المراد بالمعنى المُخِيل  
المناسب ما ظنه وتخيله ؛ ولكن نغني بالمناسبة معنى معقولا ظاهرا في العقل ،  
يتيسر اثباته على الخصم بطريق النظر العقلي : بحيث<sup>(٦)</sup> ينسب الخصم  
في جحده - بعد<sup>(٧)</sup> الاظهار بطريقه<sup>(٨)</sup> - الى النكر والعناد •

فاذن منشأ الاشكال بيان حدّ المناسبة ؛ والاخلالة عبارة عنها • وقد  
أطلق الفقهاء المؤثر ، والمناسب<sup>(٩)</sup> ، والمُخِيل ، والملائم ، والمؤذّن  
بالحكم ، والمُشْعِر به • واستبهم<sup>(١٠)</sup> على جماهير العلماء<sup>(١١)</sup> والأفاضل  
- الا من شاء الله - دَرَك الميز والفصل بين هذه الوجوه ، واعتاص  
عليهم طريق الوقوف على حقائقها ، بحدودها وخواصها • واتصل بأذيال

- 
- (١) حرف في د بلفظ : « فتحكم » •  
(٢) في هـ : « لا يجوز الا » •  
(٣) في د : « عند » بدون الواو •  
(٤) في هـ : « ولم » •  
(٥) الى هنا انتهى كلام الامام أبي زيد • وراجع تفصيل كلامه : في  
تقويم الأدلة (٦٢٤ - ٦٢٥) •  
(٦) في د : « من حيث » •  
(٧) ورد في ل - بعد هذا - زيادة : « هذا » •  
(٨) في د ، ز : « لطريقه » •  
(٩) في هـ : زيادة : « أيضا » •  
(١٠) في د : « واشتبه » •  
(١١) في د ، ز : « الفقهاء » •

هذه الأجناس قياس<sup>(١)</sup> الشبه والطرْد ، وهي المفَاصلة الكبرى ، والفَصْرة  
العظمى . فلقد عز على بسيط الأرض من يعرف معنى الشَّبه المعتبر ،  
ويُحَسِّن<sup>(٢)</sup> تمييزه عن المُخِيل والطرْد ، وأجْراءه<sup>(٣)</sup> على نهج لا يمتزج  
بأحد الفنين .

ونحن - [ بعون الله وحسن توفيقه ]<sup>(٤)</sup> - نفصل<sup>(٥)</sup> هذه الأجناس ،  
[ ونشفي فيه الغليل ]<sup>(٦)</sup> ، ونوجز القول في قياس الشبه .

وتدفع الآن في بيان ما ترشحنا له : من [ أنواع ]<sup>(٧)</sup> قياس المعنى .  
فنبول :

الحاصل من جملة هذه العبارات ثلاثة [ أنواع ]<sup>(٨)</sup> . المؤثر ،  
والمُناسب ، والملائم . أما المشعر والمؤثّر والمُخِيل ، فهي في حكم العبارات  
المكررة عن<sup>(٩)</sup> [ ٢٦ - أ ] المناسب .

أما المؤثر ، فما ذكرناه ، وهو : الذي دل النص أو الاجماع على كونه  
علة للحكم في محل النص [ أو في غير محل النص ]<sup>(١٠)</sup> . فهذا الذي رأينا  
تلقينه : بالمؤثر ، لتمييز الجنس [ عن الجنس ]<sup>(١١)</sup> ، والا فتسمية المناسب

(١) صحف في ز : بلفظ : « بيان » .

(٢) في د ، ز : « يعرف » .

(٣) في د ، ل : « وأجراه » وهو تحريف .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٥) في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « بين » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

(٩) صحف في ز ، بلفظ : « على » .

(١٠) سقطت الزيادة من ل .

والملائم مؤثرا ، وتسمية المؤثر مناسبا وملائما [ متجهة<sup>(١)</sup> ] . فكان ما جعل  
 علة للحكم ، فانما جعل علة : لأن الشارع جعله علة ؛ لا لمناسبته [ ؛  
 ولكن المناسبة قد تكون تعريفا وتبيها على جعل الشرع اياه علة - عند  
 بعض العلماء . وما عرف جعل<sup>(٢)</sup> الشرع [ اياه ] علة ، فقد عرف  
 تأثيره : إذ لا معنى للتأثير الا<sup>(٣)</sup> حصول الحكم من أثره وبسيه .

ولكن : لما انقسمت المعاني ثلاثة أقسام ، أحيانا أن نفرّد كل قسم  
 - على حسب اصطلاح الفقهاء - بعبارة معرفة . وانما الغرض تعريف  
 وجه التمييز والانقسام . ثم اذا عُرِفَتْ : فلتُسَخِّدْ هذه العبارات أعلاما  
 معرفة لها . فالعبارات هي التي تتبّع المعاني وتُسَوِّى عليها ؛ فأما تسوية  
 المعاني على العبارات - فهو<sup>(٤)</sup> من دواعي<sup>(٥)</sup> الخبط ، وجوالب الضلال .  
 فنقول : هذه المراتب تتين بضرب<sup>(٦)</sup> الأمثلة :

أما المؤثر ، فقد ذكرنا<sup>(٧)</sup> مثاله .

وأما المناسب ، فمثاله : تحريم الخمر ، فانه يظهر تعليله بكونه  
 مسكرا مزيلا للعقل ، حتى يقاس عليه النيد . ولكن في الكتاب تعرض  
 للتعليل بهذا المعنى ؛ فهو - من هذا الوجه - يلتحق بالمؤثر ؛ اذ ظهر  
 بالنص تأثير هذا الوصف : حيث نبّه على اثارته العداوة والبغضاء ، ولكن :

(١) في هـ : « متجه » وهو صحيح أيضا . وقد سقط ما بين  
 القوسين من ز .

(٢) في هـ : « يجعل » وسقطت الزيادة التالية منها .

(٣) في د : « والا » وزيادة الواو من الناسخ .

(٤) في د ، ل ، ز : « فمن » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « دعاو » .

(٦) في د - بعد ذلك - زيادة : « من » .

(٧) في ل : « ضربنا » . وراجع ما سبق ص ١١٠ وما بعدها .



لو لم يكن في القرآن التعرض لهذا ، واقتصر على ذكر التحريم على تجرده - لكان تعليله بالاسكار وازالة العقل : تعليلا بكلام مناسب • ومعنى مناسبه : استدعاء هذا المعنى من وجه المصلحة هذا الحكم ، واقتضاؤه له • فان العقل ملاك أمور الدين والدنيا • فيقاؤه مقصود ، وتفويته مفسدة • فحرم لما فيه : من الافضاء الى الفسدة •

وهذا كلام جليّ معقول يمكن اثباته على الخصم • فإين هذا من قول<sup>(١)</sup> أبى زيد : انه يرجع الى قبول القلب ، وطمأنينة النفس ؟ • ولا تشك في تمييز هذا عن قول القائل : انه<sup>(٢)</sup> حرم لرائحته الفائحة المخصوصة ، أو لحميته<sup>(٣)</sup> ، اذ لا تناسب الحمرة التحريم ، ولا تستدعيه ، ولا تتقاضاه عقلا • وهذا يتقاضى التحريم لما ذكرناه ؛ فتمييز عن الطرد بالناسبة العقلية بين المعنى وبين الحكم •

وتمييزه عن المؤثر ، بأن يقال : لم يُعهد قط في الشرع ، في موضع آخر - لا بالنص ، ولا بالأجماع - كون الاسكار مؤثرا في التحريم ، حتى يكون التعليل به تعليلا [ بمعنى ]<sup>(٣)</sup> عرف تأثيره ، ولتقدر عدم انباء النص عن التعايل بهذه العلة ، حتى يستد<sup>(٤)</sup> التمثيل ، وينقطع عن المؤثر ، فان المستدل بالناسبة يدعى الاستغناء عن النص وايمائه ودلالة الاجماع على كونه مؤثرا ؛ ويزعم : أن المناسبة كافية في التعريف ، على ما سذكر وجه حصول المعرفة بها •

وكذلك اذا قلنا : ان الجماعة قتلوا<sup>(٥)</sup> بالواحد ، كيلا يتخذ الظلمة

---

(١) في هـ : « كلام » •

(٢) في هـ : « انها حرمت لرائحتها ... أو لحميتها » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) صحف في ل ، بلفظ : « يستد » •

(٥) في ز : « يقتلون » •

الاستعانة ذريعةً الى قتل الأعداء - كان ذلك تعليلاً بمخيل مناسب ظهر<sup>(١)</sup> وجه استدعائه للحكم ، واقتضائه له في العقل<sup>(٢)</sup> . ولم يدل دليل على تأثيره : لا من جهة النص ؛ ولا من جهة الاجماع . بخلاف التعليل بالصغر<sup>(٣)</sup> ؛ فانه - مع المناسبة المعقولة - ظهر تأثيره في الولاية المالية ، وولاية التزويج - في حق الابن ، بالاتفاق .

وكذلك اذا قلنا : حط<sup>(٤)</sup> قضاء الصلوات عن الحائض ، لما فيه : من الحرج والمشقة وانكسفة مع تكرار الصلاة مرارا في اليوم واليلة ؛ بخلاف قضاء الصوم - كان [ هذا ]<sup>(٥)</sup> الكلام مناسباً [ ٢٦ - ب ] مخيلاً ، متميزاً عن تعليله : بأن الصوم يقضى لأنه لا تجب فيه الطهارة مثلاً ، بخلاف الصلاة . فان هذا الفرق لا يناسب ، ولا ينسب عن<sup>(٦)</sup> الحكم في قضية العقل بحال .

فهذا<sup>(٧)</sup> بيان المناسب . وليس يتميز عن المؤثر بذاته ، وانما يتميز عن المؤثر بأن ليس<sup>(٨)</sup> من جهة النص والاجماع دلالة على كونه علة ، بل لا دلالة عليه سوى مناسبه . وما دل الاجماع على كونه علة [ وسبباً ]<sup>(٩)</sup> ، قد يناسب<sup>(١٠)</sup> : كالصغر يناسب الولاية ، ومزيد

(١) في هـ ، ل ، ز : « يظهر » .

(٢) صحف في ز ، بلفظ : « الحكم » .

(٣) في ل : « في الصغر » .

(٤) في هـ : « يحط » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في هـ : « على » وهو تصحيف .

(٧) في د : « وهذا » .

(٨) في هـ ، ل : « فقد » .

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ .

(١٠) في هـ - بعد ذلك - زيادة : « وقد لا يناسب » ، وهي من

الناسخ .

الاختصاص في القرابة يناسب الترجيح وانتقديم ، الى غير ذلك مما تقدم :  
من الأمثلة • وقد لا يناسب : كخروج النطفة الطاهرة ، جعل سببا للفصل  
ولا يناسبه<sup>(١)</sup> ، وكذلك مس الذكر : يبعد تخيل المناسبة فيه •

هذا وجه تمييز المناسب عن المؤثر والطرود •

أما تمييزه عن الملائم ، فوجهه : أن المناسب ينقسم الى ما يلائم  
معاني الشرع ، ويجانس تصرفاته<sup>(٢)</sup> في ملاحظة<sup>(٣)</sup> المعاني • والى ما يكون  
غريبا : لا يلفى له جنس •

فالذي<sup>(٤)</sup> ذهب اليه الجماهير : أن المناسب لا يكون علة الا بشرط  
الملائمة [ كما سنذكره • ومنهم من اكتفى بمجرد المناسبة ولم يشترط  
الملائمة ]<sup>(٥)</sup> ، فكل مناسب عهد جنسه في تصرفات الشرع : فهو ملائم ؛  
وما لم يعهد جنسه : فهو المناسب الغريب الذي لا نظير له<sup>(٦)</sup> في تصرفات  
الشرع •

وهذا [ الآن ]<sup>(٧)</sup> مزلة قدم ؛ فقد يشتبه على الناظر الفرق بين  
الملائم والمؤثر ، فيقول : المؤثر هو : الذي عهد في الشرع معتبرا كما في  
الصغر ؛ والملائم أيضا كذلك • فما الفرق بين من شرط التأثير ، وبين  
من شرط الملائمة مع المناسبة ؟

فقول : الفرق بينهما : أن المؤثر هو : الذي ظهر تأثير عينه في عين

---

(١) في هـ : « ولا يناسبها » •

(٢) في د ، ل ، ز : « تصرفات الشارع » •

(٣) في د : « ملاحظات » ، وفي هـ : « ملاحظته » •

(٤) في د ، ز : « والذي » •

(٥) سقطت الزيادة من د ، ل ، هـ •

(٦) في هـ : « الذي لا يظهر » وهي صحيحة أيضا •

(٧) لم ترد الزيادة في هـ •



الحكم المتنازع فيه - بالأجماع أو النص ، في محل النزاع ، أو غير محل النزاع • كقول الحنفي<sup>(١)</sup> : ان الثيب الصغيرة تزوج لصفرها ؛ ويبين أن عين الصفرة ظهر تأثيره بالأجماع في الولاية في حق الابن ، وفي ولاية المال • فقد ظهر تأثير عين هذا المعنى في عين<sup>(٢)</sup> هذا الحكم ، في محل آخر غير محل النزاع ؛ فعدى ذلك الحكم بعينه ، وهو : الولاية ، بتلك العلة بعينها ، وهي : الصفرة - الى محل النزاع ، وهو : الثيب الصغيرة • وأما الملائم ، فمعنى به : أنه عهد جنسه مؤثرا في جنس ذلك الحكم ، وان لم يعهد عينه مؤثرا في عين ذلك الحكم - في محل آخر • مثاله<sup>(٣)</sup> : أن سقوط قضاء الصلاة إذا علل بالخرج والكلفة ، يعلم أنه من جنس معاني الشرع وملائم له ، إذ<sup>(٤)</sup> ظهر - على الجملة - إسقاط [ الشرع ]<sup>(٥)</sup> جملة من التكاليف بأنواع [ من ]<sup>(٦)</sup> الكلفة : كما في السفر والمرض وغيره ؛ ولم يظهر تأثيره عين المعنى في عين الحكم ، وإنما وزان المؤثر من [ مثل ]<sup>(٧)</sup> هذا الأصل : أن يأمر النبي عليه السلام

(١) راجع أيضا المستصفى (٢٩٧/٢) والتقارير والتجوير (١٤٧/٣) • وقد اعتبر المحلى هذا مثالا للملائم لا للمؤثر ومثل للمؤثر بقول الرسول عليه السلام : « من مس ذكره فليتوضأ » فيقاس عليه ذكر غيره • انظر جمع الجوامع (٢٨٣/٢) •

(٢) صحف في د ، ل ، هـ - بلفظ : « غير » •

(٣) في ز : « ومثاله » • وراجع المستصفى (٢٩٧/٢) وفي المستصفى (٣١٩/٢ - ٣٢٠) عرف الملائم بأنه ما أثر جنسه في عين الحكم ، كإسقاط قضاء الصلاة عن الحائض ، تعليلا بالخرج والمشقة ، فانه ظهر تأثير جنس الحرج في إسقاط قضاء الصلاة كتأثير مشقة السفر في إسقاط قضاء الركعتين الساقطتين بالقصر •

(٤) صحف في د ، بلفظ : « إذا » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ز •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، هـ •

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز •

— مثلاً — عائشة<sup>(١)</sup> رضى الله عنها بقضاء الصوم الفائت في أيام الحيض ،  
وبترك القضاء في الصلوات<sup>(٢)</sup> . فيقاس عليها<sup>(٣)</sup> سائر النساء . أو يحكم  
به في الحرية ، فيقاس عليها الرقيقة<sup>(٤)</sup> . فينقذح أن يقال : ظهر تأثير  
الحيض في إسقاط الصلاة في حق الحرية ، فيُعدَّى عين هذا الحكم  
لعين<sup>(٥)</sup> هذه العلة ، الى الرقيقة .

وكذلك<sup>(٦)</sup> : اذا عللنا انقطاع الولاية عن الثيب بالممارسة الحاصلة  
لها ، وما تستفيد المرأة : من الاختبار والتمييز والاهتداء الى المقاصد ؛  
وعديناه<sup>(٧)</sup> الى الثيب الصغيرة — كان هذا مناسباً ولكنه غريب . اذ يقال :  
ليس هذا من جنس تصرفات الشرع في اثبات الولاية<sup>(٨)</sup> وقطعها ، فنقول :  
هو من جنسه ؛ اذ قال عز وجل : « وابتلُوا [ ٢٧ — أ ] اليتامى حتى  
اذا بلغُوا النكاحَ ، فان آنستم منهم رشداً فادفعُوا اليهم  
أموالهم »<sup>(٩)</sup> . فجعل ممارسة اليتيم<sup>(١٠)</sup> في المال سبباً ، فيصير ملائماً .  
وهذه المناسبة مع الملاءمة في نهاية الضعف ، وليس من غرضنا عين هذه

---

(١) هي : أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق ، المولودة بعد البعثة  
بأربع سنين أو خمس ، والمتوفاة : سنة ٥٦ أو ٥٧ أو ٥٨ هـ . راجع  
الاصابة (٣٤٨/٤) .

(٢) في هـ : « الصلاة » .

(٣) في د : « عليه » .

(٤) في هـ : « الأمة » .

(٥) في هـ : ل ، ز : « بعين » .

(٦) في د : « فكذلك » .

(٧) سقطت « الواو » من د ، ز .

(٨) في هـ ، ل ، ز : « الولايات » .

(٩) سورة النساء (٦) .

(١٠) في هـ : « بالتصرف » .

المسئلة ؟ وانما المقصود التمثيل لتعريف الجنس •

وكذلك اذا قلنا : قيد الشرع بيع الأشياء الأربعة<sup>(١)</sup> في الربا بثلاث<sup>(٢)</sup> شرائط ، فكان ذلك معللا بالطعم النبىء عن الحرمة والعزة ، فان ما يعزى ويحترم<sup>(٣)</sup> يضيق طريق تجصيله ، وما يستهين به يتسع الأمر فيه ، ويتساهل في أمره ؟ فلا يضيق طريقه ؟ لأن المضمون به عقلا وشرعا : ما ظهرت<sup>(٤)</sup> الحاجة اليه ، وعظمت حرمة بسببه<sup>(٥)</sup> ، والتقيد بالشرائط سد لبعض المسالك ؛ وسد بعض الطرق الى شيء<sup>(٥)</sup> ضنه به •

فهذا نوع من الكلام : فيه ضرب مناسبة ، ولكنه غريب يزعم [الحصم]<sup>(٦)</sup> انه لا يلائم تصرفات الشرع ، فنقول ، [لا]<sup>(٧)</sup> بل قيد الشرع استحلال البضع بشروط : كالموض والولى والشهادة ؛ ويميزه عن الأموال ؛ فكان ذلك اظهارا لشرف البضع ، وتخصيصا له بميزة<sup>(٨)</sup> الاعتناء ، وكشفا عن خطره<sup>(٩)</sup> وحرمة ، وإشارة الى أن المال مبتذل بالاضافة اليه ، وأنه مضمون مضمون<sup>(٩)</sup> به بالاضافة الى المال<sup>(١٠)</sup> • فقد التحق بما عهد جنسه في الشرع ، نصار<sup>(١١)</sup> ملائما لتصرفاته •

---

(١) في د ، ل ، ز : « الأربع » •

(٢) في ل : « بثلاثة » وهي صحيحة •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « ويحريم »

(٤) في هـ : « دعت .. بسببها » •

(٥) في ل ، ز : « الشيء » •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في د ، ل : « بمزية الاعتبار » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « حظره ... مضمون » •

(١٠) صحف في ز ، بلفظ : « البيع » •

(١١) في هـ ، ز : « وصار » •



وطريق المعترض : أن يبين أن تقييد النكاح [ بهذه الشروط ]<sup>(١)</sup> لم يكن بهذا<sup>(٢)</sup> الطريق ، بل كان حاجة البضع في الصون الى هذه الشروط<sup>(٣)</sup> ؛ ولا حاجة في<sup>(٤)</sup> صون الأطعمة الى هذه الشروط ، فيُعترض بهذا الجنس ، ويجاب<sup>(٥)</sup> عنه بطريقة • وغرضنا التمثيل •

وكذلك اذا قلنا : القليل الذي لا يسكر - من الأنبذة - محرم قياسا على قليل الخمر ؛ وعللنا تحريم قليل الخمر : بأنه داع الى الكثير ؛ وأن<sup>(٦)</sup> الطباع تختلف ، والتقدر الذي يسكر كل شخص في كل حال لا ينضبط ؛ فيُحسب الباب بحكم المصلحة - كان هذا كلاما مناسبا : يستوى<sup>(٧)</sup> فيه النبيذ والخمر ، وتظهر ملائمة لتصرفات الشرع : بتحريم السارعة الخلوة بالأجنبية<sup>(٨)</sup> والنظر اليها ، لأنه داع الى الزنا ؛ وما يجري مجراه : من تعميم<sup>(٩)</sup> الشرع [ التحريم ] على مقدمات المحظورات ودواعيها ؛ فيكون ملائما ، ولا يكون مؤثرا للتأثير الذي عيناه فيما سبق ؛ اذ<sup>(١٠)</sup> لم يظهر تأثير عين انبعاث داعية الشرب ، في<sup>(١١)</sup> تحريم الشرب • ولا ظهر في مسألة الربا تأثير عين الطعم وحرمة في اشتراط المماثلة والتقابض

---

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٢) في د ، ز : « لهذا » •

(٣) في ه : « الشرائط » •

(٤) صحف في ه ، بلفظ : « الى » •

(٥) في ه : « فيجاب » •

(٦) في ه : « فان » •

(٧) في ه : « ويستوى » •

(٨) في د ، ل ، ز : « مع الأجنبية » •

(٩) في د : « تحريم » ، وقد سقطت منها الزيادة التالية •

(١٠) صحف في ز بلفظ : « اذا » •

(١١) في د ، ل ، ز : « الى » •

والحلول ؛ بل ظهر اعتبار جنس الحرمة ، في جنس التقييد بالشروط •  
 فان قيل <sup>(١)</sup> : فما مثال المناسب [ الغريب ] <sup>(٢)</sup> الذي لا يلائم ؟  
 قلنا : قل ما يتفق في المسائل أمثله ، فان المعاني اذا ظهرت  
 مناسبتها ؛ فلا تنفك عن التفات الشرع الى جنسها في غالب الأمر <sup>(٣)</sup> ؛  
 والذي يظهر لنا الآن من أمثلتها أربعة <sup>(٤)</sup> :

المثال الأول : ما ذكرناه : من تعليل سقوط الاجبار عن الشيب  
 بالممارسة • فهذا وان عددناه في قسم الملائم ، فهو - عندنا - من المناسب  
 الغريب الذي لا نظير له •

وأما ابتلاء اليتيم في التصرف ، فليس <sup>(٥)</sup> من هذا القليل ، وانما  
 مثاله : وطء الابن زوجته ؛ وذلك لا يوجب قطع الاجبار عنه : اذا كان  
 صغيرا • أو وزانه من الأموال : ما اذا تناول جنسا من الطعام وذاقه  
 واستطابه أو استكرمه • وكل ذلك ساقط الأثر في قطع الاجبار ، واسقاط  
 الولاية • وابتلاء اليتيم : لتعرف هدايته الى المصالح ، وانفكاكه عن داعية  
 السفه والتبذير وغباوة الاسراف ، والتصاون عن الغبن والخداع ؛ حتى  
 اذا عرف ذلك بامتحانه بالبيع والشراء ، رُدَّ المال اليه بعد [ ٢٧ - ب ]  
 جريان البلوغ : الذي هو السبب الظاهر في قطع الولاية • فوزانه : أن  
 تُمتحن المرأة بانتقاء زوج من الأزواج للنكاح ، وتُراقب أحوالها في  
 اقتراحات مصالح النكاح وما تقترح عليها ؛ فننقاد [ الى ] <sup>(٦)</sup> الاجابة الى

(١) في هـ ، ل : « قال قائل » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) في هـ : « الأمور » •

(٤) في د ، هـ - بعد ذلك - زيادة : « أمثال » وفي ز : « أمثلة » •

(٥) في هـ : ز : « ليس » •

(٦) سقطت الزيادة من د • وعبارة ز ، ل : « للاجابة » •

ما تقتضيه المصلحة ، ونستصي فيما ينافي الغبطة • ومثل ذلك لا عهد به في النكاح<sup>(١)</sup> ؛ والمأم' الزوج بها ليس من هذا الجنس بحال ؛ وانما وزانه : تناول الطعام وذوقه ، ولبس الثوب ، وركوب الدابة • فيبقى هذا نوعا غريبا من الكلام ، [ وهو - مع كونه غريبا - ]<sup>(٢)</sup> ضعيف في نفسه • وكذلك تتفق المعاني الغريبة ؛ فان ما يظهر ويقوى لا يُعدم التفات الشرع الى جنسه ، في غالب الأمر •

المثال الثاني : تعليل الربا في المطعومات بعلّة الطعم ؛ فهو - أيضا - من المعاني الغريبة التي لا تلائم معاني الشرع • وما ذكرناه - من اظهار الملامة بأمر<sup>(٣)</sup> البضع - ضعيف ؛ لأن الخصم لا يسلم اشتراط الولي • نعم : قيّد بالشهادة اما صوّنا له من الفوات<sup>(٤)</sup> بالجحود ، أو تميزا [ له ]<sup>(٥)</sup> عن السفاح الذي هو فاحشة • وليس في حسم طريق بيع البر بالبر متفاضلا ، أو نسيئة ، أو دون التقابض في المجلس - ما يصونه عن فوات هو متعرّض له ، أو يُميّزه<sup>(٦)</sup> [ عن فاحشة ] هو يصدد الاشتباه بها ؛ فلا مجانسة بينهما •

فيبقى ذلك معنى - ان سلم مناسبته - غريبا لا نظير له في الشرع • والاعتماد في مسألة الثيب الصغيرة ، واثبات الثيابة علة - على الاضافة اللفظية ، الاستفادة من قوله عليه السلام : « الثيب أحق بنفسها من وليها » • وفي مسألة الربا ، واثبات الطعم علة - على قوله عليه السلام : « لا تبعوا

(١) لفظ هـ : « الشرع » •

(٢) عبارة هـ : « ومع كونه غريبا ، فهو » •

(٣) لفظ هـ : « فيه » •

(٤) لفظ د ، ل ، ز : « الفوات » •

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٦) عبارة ز : « تميزه » ، وقد سقطت منها الزيادة التالية •



الطعام بالطعام»<sup>(١)</sup> ، على ما قررناه في كتاب « مأخذ الخلاف »<sup>(٢)</sup> ، وكتاب « تحصين المآخذ »<sup>(٣)</sup> [ وقد نبهنا على هذا المسلك الضعيف وطريق تقريره ، في هذه الكتب ]<sup>(٤)</sup> .

المثال الثالث : تعذيل بعض العلماء ، حرمان القاتل عن الميراث ، بمعارضته بنقيض قصده : في استعجال الحق قبل أوانه .

وهذا ان لم<sup>(٥)</sup> يستعمل في معرض العقاب على عدوانه ، يكون فساداً غريباً من المعنى : لا يُلْفَى له نظير .

واذا<sup>(٦)</sup> قيل : القتل جناية ، والحرمان عقوبة ؛ فكان منوطاً به لكونه جناية ، وقطع عنه الصبي والمجنون - كان ذلك من قبيل التعذيل بالمعنى الملائم ؛ فان تأثير الجنايات في العقوبات والتغليظات ، معهود<sup>(٧)</sup> من دأب الشرع .

---

(١) حديث : « لا تبيعوا الطعام بالطعام الا كيلا بكيل » أخرجه ابن ماجه (١٥/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٣١٥/٥ - ٣١٦) ورواه مسلم بلفظ : الطعام بالطعام مثلاً بمثل . (١/٦٩٤ - ٦٩٥) وانظر مسند أحمد (١٣١/٤ ، ٢/٥ : ع) والمشكاة (٨٧/٢) ونصب الراية (٣٧/٤) ونيل الأوطار (١٦٢/٥ و ١٦٤ و ٣١٥ - ٣١٦) والسنن الكبرى (٢٨٣/٥ و ٢٨٥) والمنتهى (٢/٣٢٥ و ٣٣٩) والروض النضير (٣/٢٢٧) .

(٢) ذكر هذا الكتاب ابن السبكي ، وصاحب الشذرات ، والسيد مرتضى الزبيدي في شرح الاحياء ، وصاحباً مفتاح السعادة وكشف الظنون . ولم يعثر عليه في احدى المكتبات .

(٣) قد نقل عن هذا الكتاب ابن السبكي في الطبقات (١٤٣/٤) ، وذكرته الكتب التي ترجمت للامام الغزالي ضمن مؤلفاته . ولم يعثر عليه ايضاً .

(٤) في ز : « وان نبهنا على هذا المسلك ، وطريق هذا الكتاب » .

(٥) في د : « وان يستعمل » وفيها زيادة ونقص من الناسخ .

(٦) في د : « وان » .

(٧) في د : « معهود » وهي مصحفة .

ولو ثبت معنى المعارضة بنقيض القصد للاستعجال ، لكان<sup>(١)</sup> تعليل  
 [ بعض ]<sup>(٢)</sup> أصحابنا في تحريم الخل الحاصل من التخليل ، بمعارضته  
 بنقيض قصده في استعجاله - من جنس الملائم ؛ اذ يصير معهود النظر في  
 القتل ، ولكن هذا المعنى - في القتل - غير ثابت ولا مستقيم على السبر  
 والبحث ولا يسلم عن النقص . وغرضنا ضرب الأمثلة ، لا أعيان<sup>(٣)</sup>  
 هذه المسائل .

المثال الرابع للمناسب الغريب : تخصيص الوضوء في ترتيبه : بتقديم  
 الوجه على اليدين ، وذكر مسح بين مفسولين ؛ حتى قال الشافعي رحمه  
 الله ؛ هذا تنبيه على كون الترتيب على هذا الوجه مقصودا<sup>(٤)</sup> ؛ اذ لو لم يكن  
 مقصودا : لم يكن هذا الترتيب . وتخصيصه بالذكر - مع ايقاع مسح  
 بين مفسولين - أولى من جريانه<sup>(٥)</sup> على ترتيب الخلق : من البداية  
 بالرأس ، والانحدار الى الوجه ، والختم بالرجل . الى غير ذلك : من  
 وجوه الترتيب .

(١) في د ، ل : « كان » .

(٢) سقطت الزيادة من هـ ، ل ، ز .

(٣) صحف في د ، بلفظ « لأعيان » .

(٤) قد اتفق الفقهاء على أن الترتيب والموالة في الوضوء مشروع ؛ ثم  
 اختلفوا في وجوبهما ؛ فقال أبو حنيفة : لا يجبان . وقال مالك : الموالة  
 واجبة ، دون الترتيب . وقال الشافعي : الترتيب واجب ؛ وله في الموالة  
 قولان : القديم : أنها واجبة ، والجديد : أنها ليست بواجبة . والمشهور  
 عن أحمد : أنهما واجبان ؛ وعنه في الموالة رواية : أنها لا تجب . فراجع :  
 المهذب (١٧/١ - ١٨) والهداية (١/٥) والافصاح (٩) والاشراف (١/١١)  
 والبداية (١/١٤ - ١٥) وراجع في مسألة الترتيب خاصة : آداب الشافعي  
 وهامشه (١١٢ - ١١٣) .

(٥) في د : « جريان » .

فَيُمنَعُ الشَّافِعِيُّ عَنْ هَذَا الاستدلال ، بأن يقال : سبب هذا الترتيب : تقديم الوجه [ ٢٨ - أ ] لأنه أهم الأعضاء بتحصيل النظافة فيه ؛ وتأخير الرجل : لأنه أحرى الأعضاء بالبعد من النظافة ، لمخالطة التراب في نقل الأقدام ، ومماسة الخُفِّ إلى غير ذلك ؛ فتبقى<sup>(١)</sup> اليد والرأس ، فكان تقديم اليد أولى : اذ هو<sup>(٢)</sup> آنة التناول ويقع مكشوفاً غالباً ؛ والرأس في الغالب مستور بكور العمامة ؛ ولذلك خفَّتْ وظيفته وهو : المسح •

فهذا فنٌّ من الكلام مناسب ، يتميز عن قول القائل : قدم الوجه لأنه على شكل الاستدارة مثلاً ؛ إلى غير ذلك : من صفات خِلْقِيَّةٍ تنبؤ عن الحكم •

الا أن مثل هذه المعاني - وإن كانت مناسبة - فغير موثوق بها ؛ اذ لم يثبت من [ جهة ]<sup>(٣)</sup> الشرع ملاحظة جنسها ، ويتسع التقدير<sup>(٤)</sup> في أمثالها ، ولا يضيق طريقها على أي وجه كان ، فانه لو ذكر الترتيب على عكس المعهود : لأمكن أن يعكس هذا المعنى ، ولكان<sup>(٥)</sup> يقال : الوضوء للصلاة ، والصلاة تقع بعده ؛ فأخَّر<sup>(٦)</sup> غسل الوجه : لأنه أهم الأعضاء بالنظافة ، ليكون العهد به - عند الاشتغال بالصلاة - أقرب ؛ ولو ابتداءً بالرأس ، ثم بالوجه ، ثم باليد ، ثم<sup>(٧)</sup> بالرجل : لأمكن أن يقال : سببه

(١) في د : « تبقى » •

(٢) في د : « هي » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في ل : « الطريق » •

(٥) سرف في هـ ، ل - بلفظ « ولكن » •

(٦) في د : « وآخر » •

(٧) في د ، ز : « ثم اليد ثم الرجل » •



ترتيب الخلقة ؛ ولو قدم اليد لأمكن أن يقال : سببه تنظيف الآلة أولا حتى ينظف بها غيرها •

وأمثال هذه الخيالات يتسع طريقها ، ولا يوتق بها •

نعم: هي صالحة في هذا المقام لدفع الاستدلال بالآية؛ فان الآية ليس فيها صيغة تدل على وجوب الترتيب ؛ وانما يستدل المستدل فيها الى تخصيص البعض بالتقديم والتأخير ، ويقول : اذا لم يكن له سبب ، فسيبه وجوب التقديم • فيقال : هذا امكان تعلقت به ، وهذه الامكانات تعارضه ؛ فتطرق اليه<sup>(١)</sup> الاحتمال •

فهذا ما يعن<sup>(٢)</sup> من أمثلة المناسب الغريب ، وقد يتطرق نظر الى بعض هذه الأمثلة في إلحاقها بأجناسها • وغرضنا حاصل من تعريف الأجناس ، ولا غرض في أعيان الأمثلة •

فتحصّل ان المعاني المناسبة تنقسم : الى [ مؤثرة ، وهي : التي ظهر اعتبار عنها ]<sup>(٣)</sup> في عين الحكم المنظور فيه ، والى ملائمة ليست مؤثرة ، وهي : التي ظهر اعتبار جنسها في جنس ذلك الحكم ، والى غريبة : لم يظهر [ في الشرع ]<sup>(٤)</sup> اعتبار عنها ، ولا اعتبار جنسها ، وهي - مع ذلك - تناسب نوعا من المناسبة : تتميز به عن الطرد الذي ينبو عن الحكم نبوة : لا يتقاضاه ، ولا يتعلق به • فهذا بيان تمييز الأجناس<sup>(٥)</sup> • فان قال قائل : ما ذكرتموه بيان انقسام المناسب - بالاضافة الى ما يدل

---

(١) في د ، ل ، هـ : « اليها » •

(٢) في هـ : « يعنى » أي : يقصد •

(٣) في د : « مؤثر ، وهو الذي ... عينه » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) ورد في د ، بعد ذلك - زيادة : « معنى المناسب » وهو عنوان

زاده الناسخ •

على اعتباره<sup>(١)</sup> من تأثير ، أو ملاءمة ، أو فقد التأثير والملاءمة • فما حد  
المناسب وحقيقته [ وإلى ماذا يرجع حاصله ]<sup>(٢)</sup> وما المعيار الذي يعرف به  
كون المعنى مناسبا : إذا وقع فيه الشك للناظر ، أو التنازع<sup>(٣)</sup> للمناظر ؟  
قلنا : المعاني المناسبة : ما تشير إلى وجوه المصالح وأماراتها • وفي  
إطلاق لفظ المصلحة [ أيضا ]<sup>(٤)</sup> نوع اجمال<sup>(٥)</sup> ؛ والمصلحة ترجع إلى  
جلب منفعة أو دفع مضرة • والعبارة الحاوية لها : ان المناسبة<sup>(٦)</sup> ترجع  
إلى رعاية أمر مقصود •

أما المقصود ، فينقسم : إلى ديني ، وإلى دنيوي • وكل واحد<sup>(٧)</sup>  
ينقسم : إلى تحصيل ، وإبقاء • وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة • وقد  
يعبر عن الإبقاء : بدفع المضرة • يعنى : [ أن ]<sup>(٨)</sup> ما قصد بقاءه : فانقطاعه  
مضرة ، وإبقاؤه دفع للمضرة • فرعاية المقاصد عبارة حاوية للإبقاء ودفع  
القواطع ، وللتحصيل<sup>(٩)</sup> على سبيل الابتداء • وجميع أنواع المناسبات  
ترجع إلى رعاية المقاصد • وما انفك عن رعاية أمر مقصود ، فليس  
مناسبا • وما أشار إلى رعاية أمر مقصود ، فهو : المناسب •

(١) في د ، ل ، ز : « اعتبارها » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في هـ ، ل : « النزاع » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٥) في د : « احتمال » •

(٦) في د : « المناسب » •

(٧) في د - بعد ذلك - زيادة : « من » وهي من الناسخ •

(٨) في هـ : « به » ولعلها مصحفة •

(٩) في هـ ، ل ، ز : « والتحصيل » •

ثم الشيء ينبغي أن يكون مقصودا للشارع<sup>(١)</sup> ، حتى تكون رعايته مناسبة<sup>(٢)</sup> في أقيسة الشرع . فقد علم - على القطع [ ٢٨ - ب ] أن حفظ النفس والعقل والبضع والمال ، مقصود في الشرع .  
فجعل انقتل سببا لايجاب القصاص ، لمعنى معقول مناسب ، وهو : حفظ النفوس والأرواح المقصود<sup>(٣)</sup> بقاؤها في الشرع ، وعرف<sup>(٤)</sup> كونها مقصودة على القطع .

وحرّم الشرع شرب الخمر : لأنه يزيل العقل ؛ وبقاء العقل مقصود للشرع ، لأنه آلة الفهم وحامل الأمانة ، ومحل الخطاب والتكليف .

والبضع مقصود بالحفظ<sup>(٥)</sup> ، لأن في التزاحم عليه<sup>(٦)</sup> اختلاط الأنساب ، وتلطيف الفراش ، وانقطاع التعمّد عن الأولاد : لاستبهام<sup>(٧)</sup> الآباء ؛ وفيه التوثب على الفروج بالتشهي [ والتغلب ]<sup>(٨)</sup> وهي مجلبة<sup>(٩)</sup> الفساد والتقاتل .

والأموال مقصودة بالحفظ على ملاكها ؛ عرف ذلك بالمنع من التعدي على حق الغير ، وإيجاب الضمان ، ومعاقبة السارق<sup>(١٠)</sup> بالقطع .

(١) في هـ ، ل ، ز « للشرع » .

(٢) في د ، ل ، هـ : « مناسبة » .

(٣) في هـ ، ل : « المقصودة » .

(٤) لم ترد « الواو » في د .

(٥) في هـ ، ز : « بالحفظ » .

(٦) في د ، ل ، هـ : « عليها » .

(٧) في د : « عن استبهام » وهي صحيحة .

(٨) لم ترد الزيادة في د .

(٩) في ل ، د : « مخيلة » .

(١٠) في هـ : « السراق » .



وقد نبّه الرب تعالى على مقصود القصاص ، بقوله : « ولكم في القصاص حياة »<sup>(١)</sup> ، ونبه على فساد الخمر ، بقوله : « أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر »<sup>(٢)</sup> . وهي من المضار والمحذورات في أمور الدنيا ؟ وقد يقرن به أيضا مفسدة الدين .

و [ قد ]<sup>(٣)</sup> به على مصالح [ الدين ]<sup>(٤)</sup> في قوله في الصلاة : « ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر »<sup>(٥)</sup> . [ وما يكف عن الفحشاء ]<sup>(٦)</sup> فهو جامع لمصالح الدين ، وقد تقرن به مصلحة الدنيا أيضا .

فجميع المناسبات<sup>(٧)</sup> ترجع الى رعاية المقاصد . الا أن المقاصد تنقسم مراتبها :

فمنها : ما يقع في محلّ انضروقات ؛ ويلتحق بأذيالها ما هو تنمة وتكملة<sup>(٨)</sup> لها .

ومنها : ما يقع في رتبة الحاجات ؛ ويلتحق بأذيالها ما هو كالتنمة والتكملة لها .

ومنها : ما يقع في رتبة التوسعة والتيسير الذي لا ترهق اليه ضرورة ، ولا تمس اليه حاجة ؛ ولكن تستفاد به رفاهة وسعة وسهولة ؛

(١) سورة البقرة (١٧٩) .

(٢) سورة المائدة (٩١) .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .

(٥) سورة العنكبوت (٤٥) .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) في د : « المناسب » .

(٨) في د : « كالسمة والتكملة » وهي مصحفة عن عبارة : « كالتنمة والتكملة » .

فيكون<sup>(١)</sup> ذلك - أيضا - مقصودا في [ هذه ]<sup>(٢)</sup> الشريعة السمحة السهلة  
الحنيفية • ويتعلق بأذيالها ولواحقها ما هو في حكم التحسين والتتمة لها •  
فتصير الرفاهية مهياة بتكميلاتها •

وتختلف مراتب المناسبات<sup>(٣)</sup> في الظهور ، باختلاف هذه المراتب :

فأعلاها ما يقع في مراتب الضرورات ؛ كحفظ النفوس ، [ فانه  
مقصود الشارع ، وهو ]<sup>(٤)</sup> من ضرورة الخلق ، والعقول مشيرة اليه  
وقاضية به - لولا ورود الشرائع ؛ وهو انذني لا يجوز انفكاك شرع عنه :  
عند من يقول بتحسين العقل وتقييحه • ونحن وان قلنا : ان لله سبحانه  
وتعالى أن يفعل ما يشاء بعباده<sup>(٥)</sup> ، وانه لا يجب عليه [ رعاية ]  
الصالح - فلا تنكر اشارة العقول الى جهة المصالح والمفاسد ، وتحذيرها  
المهلك ، وترغيبها في جلب المنافع [ والمقاصد ]<sup>(٦)</sup> ولا تنكر أن الرسل  
عليهم السلام بعثوا لمصالح<sup>(٧)</sup> الخلق في الدين والدنيا : رحمة من الله  
على الخلق وفضلا ؛ لا حتما ووجوبا عليه • قال الله تعالى : « وما أرسلناك  
الا رحمة للعالمين »<sup>(٨)</sup> ، الى غير ذلك : من الآيات الدالة عليه<sup>(٩)</sup> •

---

(١) في د ، ل ، ز : « ويكون » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ز وفي هـ : « في هذه الشريعة السمحة » •

(٣) في د ، ز : « المناسب » •

(٤) في د ، ل : « فانها مقصودة الشارع ، وهي » •

(٥) في د : « لعباده » وهي مصحفة • وقد سقطت منها الزيادة  
الآتية •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٧) في د ، ل : « بمصالح » ولعلها مصحفة •

(٨) سورة الانبياء (١٠٧) •

(٩) في هـ : « عليها » •

وانما نبهنا على هذا القدر ، كي لا تنسب الى اعتقاد الاعتزال ، ولا  
ينفر طبع المسترشد عن هذا الكلام : خيفة التضمُّن بعقيدة مهجورة ،  
يرسخ في نفوس أهل السنة تهجينها •

فليعتقد - على هذا التأويل - أن العقول ترشد الى الزجر عن القتل  
بالتقصاص •

فكل مناسبة يرجع حاصلها الى رعاية مقصود - يقع ذلك المقصود  
في رتبة يشير العقل الى حفظها ، ولا يستغنى العقلاء عنها - فهو<sup>(١)</sup> واقع  
في الرتبة<sup>(٢)</sup> القصوى في الظهور •

مثاله : ايجابنا<sup>(٣)</sup> القصاص بالمثل محافضة على قاعدة الزجر  
[ والردع ]<sup>(٤)</sup> والحاقا للمثقل بالجراح •

ومن قبيله قولنا : الأيدي تقطع باليد الواحدة ، كما تقتل النفوس  
بالنفس ، حسما لذريعة التوصل الى الاهدار [ ٢٩ - أ ] بالتعاون [ السير  
الهيئ على أخذان الفساد وأقران سوء ]<sup>(٥)</sup> فهذا فن واقع في الرتبة العليا

---

(١) في د ، ز : « فهذا » •

(٢) في د ، ل ، ز : « المرتبة » •

(٣) في ز : « ايجاب » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز • وقد ذهب الجمهور : الى ايجاب  
القصاص بالمثل • وقال أبو حنيفة : لا يجب القصاص الا بالمحدد وما عمل  
عمله في الجراح • فراجع : الأم (٥/٦) ، والمهذب (١٨٨/٢) والاشراف  
(١٨٢/٢) والافصاح (٣٢٢) والهداية (١٢١/٢) •

(٥) لم ترد الزيادة : في د • وقد ذهب مالك والشافعي واحمد : الى  
قطع الأيدي باليد • وذهب أبو حنيفة : الى أنها لا تقطع بها ، وأنه تؤخذ  
دية اليد من القاطعين بالسواء • فراجع : الأم (١٩/٦) والهداية (١٢٥/٤)  
والاشراف (١٨٢/٢) والافصاح (٣٢٢) والبداية (٣٤٤/٢) •



لا غبار على مناسبتها ؟ فان<sup>(١)</sup> كان يعترض عليها : فمن طريق آخر لا من طريق المناسبة ، وغرضنا ضرب [ المثال ]<sup>(٢)</sup> لبيان مراتب المناسبات<sup>(٣)</sup> .  
ومن هذا الفن : تعليلنا تحريم شرب الخمر ، بكونه مفسدا للعقل الذي هو ملاك أمور الدنيا والدين . فهذا - أيضا - مما<sup>(٤)</sup> لا يجوز أن تفك عنه عقول العقلاء ، ولا أن يخلو عنه شرع مهّد بساطه<sup>(٥)</sup> لرعاية مصلحة الخلق في الدين والدنيا ؟ فلم<sup>(٦)</sup> تشتمل ملّة<sup>(٥)</sup> قط على تحليل مسكر ، وان اشتملت<sup>(٦)</sup> على تحليل القدر الذي لا يسكر من جنس المنسكر .

وكذلك القول في مقصود البضع [ والمال ]<sup>(٧)</sup> وما يقع على هذه الرتبة .

وأمثال اللواحق بهذه المراتب والتمة لها ، كقولنا : ان المماثلة مرعية في استيفاء القصاص ؟ اذ عقل أن الزجر وتشفّي الغيظ مقصود في<sup>(٨)</sup> أصل القتل مراعاته<sup>(٩)</sup> ، وتماّمه : في رعاية المماثلة في التشكيل بالقاتل المتعدى كما فعل ، والاحراق اذا أحرق<sup>(١٠)</sup> ، والتغريق اذا غرق [ وما يجري مجراه ]<sup>(١١)</sup> .

(١) في د ، ل ، ز : « وان » .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في د ، ل ، ز : « المناسبة » .

(٤) في د ، ل ، ز : « ما » .

(٥) في د : « بساطها .. فلن .. مثله » .

(٦) في هـ : « اشتمل » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٨) في د ، هـ ، ل : « وفي » والزيادة من الناسخ .

(٩) في د : « ومراعاته » والزيادة من الناسخ .

(١٠) لفظ د : « حرق » بالتشديد .

(١١) في د : « ونحوه » .

ومثاله أيضا في الخمر<sup>(١)</sup> : تحريم السير لكونه داعيا الى الكثير ،  
ومحركا لعطش الشرب ، وباعثا على الترقى الى الحالة المطلوبة للنفس :  
من الطرب والهمزة ؛ وتعديتنا<sup>(٢)</sup> ذلك الى القليل من سائر  
المسكرات<sup>(٣)</sup> . فأصل<sup>(٤)</sup> المعنى فيه<sup>(٥)</sup> جلى ، وهذا - لاتصاله به ، ووقوعه  
موقع التضييب<sup>(٦)</sup> والتسمير لذلك الأمر المهم المقصود - وقع ظاهرا<sup>(٧)</sup>  
لا سبيل الى انكار مناسبه . [ ورجع حاصل ]<sup>(٨)</sup> هذه المناسبات الى رعاية  
المقاصد .

أما مثال [ المرتبة الثانية فان ]<sup>(٩)</sup> الواقع<sup>(١٠)</sup> في محل الحاجة :  
تسليط الولي على تزويج [ الصغير والتزويج من الصغيرة ]<sup>(١١)</sup> ، فان<sup>(١٢)</sup>  
نَصَبَ القوَّام على الطفل - لحضاته وصيَّاته ، وانفاق ماله عليه ،

(١) ورد في ل ، ز - بعد ذلك - زيادة : « تعليل » .

(٢) في هـ : « وعدينا » .

(٣) قد اتفق الفقهاء على أن الخمر - وهي : المتخذة من عصير العنب -  
يحرم قليلها وكثيرها ثم اختلفوا في الأنبذة ؛ فذهب الجمهور : الى ان  
حكمها حكم الخمر . وذهب النخعي والثوري وأبو حنيفة : الى ان المحرم  
منها ما أسكر . فراجع : الكشف على البزدوى (٣٥٢/٤) والمهذب (٢/  
٣٠٣) والهداية (٨١/٤ - ٨٤) والبدائع (١١٣/٥ - ١١٨) والاشراف  
(٢٥٩/٢) والافصاح (٣٧٢) والبداية (٤٠٣/١) .

(٤) في د : « وأصل » .

(٥) في هـ : « منه » .

(٦) في د : « التضميم » و ز : « التتميم » ولعلهما مصحفان .

(٧) في د : « ظاهر » .

(٨) في هـ : « وترجع » .

(٩) القطت الزيادة من هـ : ل .

(١٠) في د : « الواقعة » .

(١١) في هـ ، ز : « الصغيرة ، والتزويج من الصغير » .

(١٢) في د : « وان » .

[ وشراء الطعام له ، واستئجار من يقوم بمصلحته ]<sup>(١)</sup> - وافع في محل  
الضرورة<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الحاجة الى النفقة والحضانة [ طبيعية ]<sup>(٣)</sup> جبيلية في  
حال الصغر ؛ وفي الاعراض عنها [ سعى في هلاك الصبيان كلهم ، وفيه  
هلاك النفوس وانقطاع الجنس ، فهذا يقع موقع الضرورة ]<sup>(٤)</sup> ، فأما<sup>(٥)</sup>  
تزويج الصغير ، والتزويج منه - فلا ترهق اليه ضرورة ، ولا تمس اليه  
حاجة ناجزة : من شهوة وتوكان ؛ ولكن مصلحة المعيشة في العمر<sup>(٦)</sup>  
تنظم بأمر النكاح ، والاتصال بالعشائر ، والتكثر بالأصهار ؛ والخاطب<sup>(٧)</sup>  
السكف والكريمة المرموقة اذا ظهر<sup>(٨)</sup> : فالمصلحة في تقيده قبل أن  
يفوت ولا يتفق الظفر<sup>(٩)</sup> بمثله ، فيقع ذلك في محل الحاجة • فصارت  
غبطة الصبي ومصلحته المستغنى عنها مقصودا من جهة الشرع ، كضرورته  
التي لا غنية له<sup>(١١)</sup> عنها ؛ وصار رعاية هذا المقصود مناسبا ، كرعاية  
المقصود<sup>(١٢)</sup> الضروري [ وما<sup>(١٣)</sup> يجرى مجرى الضروري ] ؛ والتحق  
بتلك الرتبة •

- 
- (١) سقطت الزيادة من د •  
(٢) في ل ، ز : « الحاجة » • وورد في ل ، هـ - بعد ذلك - زيادة :  
« التي لا غنية عنه » •  
(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •  
(٤) ورد بدل هذه الزيادة كلها ، في د ، عبارة « اهلاك الجنس » •  
(٥) في د : « وأما » •  
(٦) في د ، ز : « الأمور » •  
(٧) في د ، ل : « فالخاطب » •  
(٨) كذا بالأصول ، يعنى : ظهر أحدهما •  
(٩) صحف في د ، بلفظ : « النظر » •  
(١٠) في د ، ل ، هـ : « به » •  
(١١) في د : « مقصود » •  
(١٢) في د : « ومما » وقد سقط ما بين القوسين من ل ، هـ •



ثم ما يجرى مجرى التمة لهذا الغبطة : كمرعاة الكفاءة ، والمحافظة على مهر المثل - على ما اختلف العلماء في وجوبه<sup>(١)</sup> - يلتحق في المناسبة بالأصل ؛ لأنه كالتكملة والتمة لرعاية هذه الغبطة<sup>(٢)</sup> ، وان كان الأصل الكلي من مقصود النكاح لا يفوت به .

فنحن نستعمل هذا المعنى في منع الولي من النقصان عن مهر المثل ، وفي منعه من التزويج من غير<sup>(٣)</sup> كف .

وأبو حنيفة وان صحح النكاح من الأب من غير كف ، فليس يصححه لانكار هذا المعنى . بل يقول : تفويض الأمر الى رأي الأب - وهو غير متهم : لشفقته وأبوته - أولى ؛ فلعله يتفطن لغبطة خفية ؛ توازي غبطة الكفاءة وتزيد عليها .

فأصل المعنى لا سبل الى جرده ، وهو يستعمل<sup>(٤)</sup> أصل المعنى في الثيب الصغيرة ، ويقول : تزويجها من مصلحة المعيشة ، فلا يُعطَّل ، وكذلك في اليتيمة التي ليس لها أب ولا جد ، كما في غير اليتيمة ، وكما في البكر ؛ ويعلل بالصغر<sup>(٥)</sup> ، ويبدى فيه وجه المناسبة [ ٢٩ - ب ] كما ذكرناه .

---

(١) قد ذهب مالك والشافعي وأحمد : الى أنه ليس للأولياء اعتراض على المرأة اذا رضيت بأقل من صداق مثلها . وذهب الحنفية : الى أن لهم الاعتراض على ذلك .

أما اشتراط الكفاءة ، فقد ذهب الحنابلة : الى أن فقدانها يبطل النكاح ، وذهب الحنفية ومالك والشافعي - في الجديد - : الى أنه لا يبطله ، غير أن الحنفية قالوا : انه يوجب للأولياء حق الاعتراض . فراجع المذهب (٢/ ٤٠ و ٥٩) ، والهداية (١/ ١٤٥ - ١٤٦) والافصاح (١٧٨) والاشراف (٢/ ٩٦ - ٩٧) .

(٢) في ل : « المقاصد » .

(٣) في د ، ل ، ز : « لغير » .

(٤) في ل : « مستعمل » .

(٥) في د : « الصغر » .

وهو بين لا يعترض عليه من حيث القدرح في هذه المناسبة ؛ بل يعترض  
من وجه آخر • ويرجع منشأ النزاع الى التردد في محل استعمال هذه  
المعاني ، على ما نذكره في هذه المسائل •

ثم للشرع - في هذا الجنس - نوع تصرف - فلا ينبغي أن تغفل  
عنه - وهو : ادارة الحكم على أمانة المصلحة من غير تتبع وجه المصلحة ؛  
فان مصلحة النصبي لحاجته الى قوام ، وحاجته لصغره<sup>(١)</sup> وضعف عقله ؛  
وقد يقوى عقله عند مراعاة انبلوغ ؛ ولكن يقطع الشرع غُمَّة<sup>(٢)</sup>  
الاشكال عن أطراف الأحوال ، باتباع الصغر الذي هو أمانة المصلحة  
[ غالبا ؛ فيدار الحكم مرة على عين المصلحة ، وأخرى على أمانة  
المصلحة ]<sup>(٣)</sup> • وكل<sup>(٤)</sup> ذلك من نظر الشرع • وفي اتباع الأمانة  
- أيضا - نوع مناسبة ، وهو : عسر الوقوف على عين الحاجة ؛ كما  
[ أدير الترخيص ]<sup>(٥)</sup> على السفر لا على عين المشقة ، وأدير التولية  
على القرابة لا على الشفقة ؛ فانها لا يوقف<sup>(٦)</sup> عليها • وانما الغرض  
التيه على مراتب المناسب ، وأن حاصل<sup>(٧)</sup> جملتها يرجع الى رعاية  
المقاصد ؛ وأن المتصود قد يقع في محل الحاجة ، وقد يقع في محل  
الضرورة ؛ وقد يعلم كونها مقصودا من جهة الشرع على القطع ، وقد  
يظن ذلك • [ وكل ذلك ]<sup>(٨)</sup> من طرق المناسبات •

---

(١) حرف في د ، بلفظ : « لصغيره » •

(٢) في د ، ز : « جهة » •

(٣) سقطت الزيادة من ز •

(٤) سقطت « الواو » من د •

(٥) في د ، ل : « أدير الترخيص » •

(٦) في هـ : « بتوقف » •

(٧) في د : « فايث » •

(٨) سقطت الزيادة من هـ •

المرتبة الثالثة : ما لا يرجع الى ضرورة ، ولا الى حاجة ؛ ولكن يقع موقع التحسين والتزيين ، والتوسعة والتيسير ؛ للمزايا والمراتب<sup>(١)</sup> ، ورعاية أحسن المناهج في العبادات والمعاملات ، والحمل على مكارم الأخلاق ، ومحاسن العادات •

ومثال ذلك : حكم الشرع بسلب العبد أهلية الشهادة<sup>(٢)</sup> ، وليس الى سلب أهليته حاجة ولا ضرورة • ولو<sup>(٣)</sup> قبلت شهادته في حال العدالة : [ لكان ذلك ] كقبول<sup>(٤)</sup> فتواه وروايته ؛ ولكن : لما كان الرقيق نازل القدرة والمرتبة ، ضعيف الحال والمنزلة ؛ بآثبات يد الاستيلاء [ عليه ]<sup>(٥)</sup> والتسخير ؛ وكانت الشهادة ونفوذها على الغير منصبا عليا<sup>(٦)</sup> ومقاما سنيا - لم يكن ذلك لائقا بحاله<sup>(٧)</sup> •

فيفهم مقصود الشرع - في سلبه الأهلية - على هذا الوجه ؛ ففيه نوع مناسبة تتميز عن قول القائل : انه لا تقبل شهادته ، لأنه لا تجب عليه الجمعة مثلا كالصبي ؛ فإن سقوط التكليف بالجمعة لا ينبىء بحال عن سقوط أهلية الشهادة ؛ بخلاف ما ذكرناه •

(١) صحف في ه ، ل - بلفظ « المزاييد » وفي ز بلفظ : « المراقد » •

(٢) في د : « شهادة » •

(٣) سقطت الواو والزيادة التالية ، من د •

(٤) في د : « كما تقبل » •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٦) في ه : « عاليا » •

(٧) قد اتفق الفقهاء على أن شهادة العبيد لا تصح في الحدود والقصاص • ثم ذهب جمهورهم : الى أنها لا تصح أيضا فيما عدا ذلك • وعن أحمد في ذلك روايتان ، أشهرهما : الصحة • فراجع : المهذب (٣٤٣/٢) والهداية (٨٩/٢) والاشراف (٢٩٠/٢) والافصاح (٤٣٤) وأنظر : أحكام القرآن للشافعي (١٤١/٢ - ١٤٢) وهامشه •



ولو قال قائل<sup>(١)</sup> ، هي<sup>(٢)</sup> ولاية : فلم يكن من أهلها<sup>(٣)</sup> ، كأنولايات  
 - قيل : ولم لم يكن من أهل الولايات ، ولا ينسب لها<sup>(٤)</sup> ؟ إلا أن تكفل<sup>(٥)</sup>  
 شغل الخلق بولاية القضاء ، وتكفل شغل الأولاد بأنواع التفقّد<sup>(٥)</sup> -  
 شغل<sup>(٦)</sup> شاغل : يستدعى فراغا واهتماما مصروفا إليه ؛ وانعبد مستغرق  
 الأوقات بوظائف الخدمة . وهذا المعنى لا يطرد في الشهادة : فانها كالرواية ؛  
 إذ يرجع<sup>(٦)</sup> حاصلها الى الاخبار عن المعلوم . ولو استقام التعليل بهذا  
 النوع : لالتحق بالرتبة السابقة ، كتعليل سلب الولاية [ به ]<sup>(٧)</sup> .  
 وكذلك قيد الشرع صحة النكاح [ بشرط ] الشهادة<sup>(٨)</sup> ؛ ولو  
 صح<sup>(٩)</sup> على السبر تخيل مقصود الاثبات عند الجحود<sup>(١٠)</sup> : لالتحق  
 بالرتبة الثانية ، ولو وقع<sup>(١١)</sup> في مظان الحاجة ، ولكن<sup>(١٢)</sup> : ليس يستقيم  
 الاستغناء<sup>(١٣)</sup> عن الاشهاد على رضا<sup>(١٤)</sup> المرأة ، مع أن النكاح لا يثبت الا

- 
- (١) في د : « القائل » .  
 (٢) في هـ ، ل : « هو ... أهله » .  
 (٣) في هـ ، ل : « ولا سبب له » .  
 (٤) في ز : « تكليف » ولعله تصحيف .  
 (٥) في هـ ، ل : « النفقة » وهو صحيح أيضا .  
 (٦) في د ، ز : « ويرجع » .  
 (٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ .  
 (٨) في د ، هـ ، ل : « بالشهادة » ، وقد سقطت الزيادة السابقة  
 منها .  
 (٩) صحف في د ، ز ، هـ - بلفظ : « صير » .  
 (١٠) صحف في ل ، بلفظ : « الشهود » .  
 (١١) في هـ ، ل : « ولو وقع » ، وفيها زيادة ناسخ .  
 (١٢) في د ، ز : « ولكنه » .  
 (١٣) في هـ : « للاستغناء » وفي ز : « بالاغناء » .  
 (١٤) في هـ : « رضى » وهو مقصور ما أثبتناه .

عليها ؛ فيُتخيَّل [ اذن ]<sup>(١)</sup> أن المقصود من حضور الشهود : تمييز النكاح بالاعلان [ والاطهار ]<sup>(١)</sup> عن السفاح .

ثم مراتب الظهور تضطرب ؛ فضبط الشرع ما فيه - من الحيَـط - بشهادة شخصين لهما أهلية الشهادة ، حتى يكون للاظهار عليهما وقع . فهذا أمر لا حاجة اليه ، وانما يجري مجرى التحسين للأمر . وكذلك قيد النكاح بالولي ؛ ولو أمكن تعليله بكون المرأة في منظمة انعباوة - [ لقصور العقل والنظر ]<sup>(٢)</sup> ووفور<sup>(٣)</sup> الشهوة ، والمبادرة الى سوء الاختيار ، بأنواع الخداع والاغترار لوقع هذا [ ٣٠ - أ ] المناسب في الرتبة السابقة ، ولكن : لا يستتب ذلك في [ سلب ]<sup>(٤)</sup> عبارتها ولا في التزويج من الكفاء ، فيقال في تعليله : لو ثبت ذلك بنص مثلا : [ لكان ]<sup>(٥)</sup> اللائق<sup>(٦)</sup> بذوات المروءات الحياء والانزواء عن مباشرة النكاح ، ففيه اظهار الشبق<sup>(٧)</sup> ، والمجاهرة بالتشوف الى الرجال ؛ والشرع يحتمل على محاسن الأخلاق ؛ وفي مباشرتها النكاح بنفسها ما يناقض ذلك ، فنقدّر محاسن الأخلاق مقصودا من جهة الشرع ، ونقدر الاستقلال مناقضا له ، فيتراآى منه نوع من المناسبة .

---

(١) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز . هذا وقد اتفق الفقهاء على ان الشهادة من شروط النكاح . ولكنهم اختلفوا ، هل هي شرط تمام يؤمر به عند الدخول ، أو شرط صحة يؤمر به عند العقد . فالى الاول ذهب المالكية . والى الثاني ذهب الجمهور . فراجع المذهب (٤٢/٢) والهداية (١٣٨/١) والاشراف (٩٣/٢) والافصاح (٢٧٤) والبداية (١٥/٢) .

(٢) في ه ، ل : « لفتور العقل ، وقصور النظر » .

(٣) في د : « وفوت » .

(٤) لم ترد الزيادة في : د .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ه .

(٦) في د : « للائق » وهي محرفة .

(٧) في د : « التسبق » .

فهذا وأمثاله أمثلة المناسبات الواقعة في الرتبة الأخيرة ؛ فانها من أضعف درجات المناسبات • وسنذكر المحلّ الذي يجوز الاعتماد فيه على [ مثل هذا المعنى ]<sup>(١)</sup> ، والموضع الذي لا يعتمد فيه على أمثال هذه المعاني •

ومن خاصية هذه الرتبة [ أن تغلب فيها المناسبات ]<sup>(٢)</sup> الخيالية الاقناعية •

وعلى الجملة ، المناسب ينقسم : الى حقيقي عقلي ، وإلى خيالي اقناعي •

فأما<sup>(٣)</sup> الحقيقي العقلي ، فما ي بناء في الربتين السابقتين ، وهو الذي لا يزال يزداد - على البحث [ والتنقيح ]<sup>(٤)</sup> والسبر - وضوحا ، ويرتقى - بمزيد التأمل - الى شكل العقليات •

وأما الخياليّ الاقناعي ، فهو : الذي يخيّل في الابتداء مناسبه ، فيقطع<sup>(٥)</sup> عن الطرد الذي ينبو عن المخل<sup>(٦)</sup> ؛ واذا سلّط عليه البحث ، وسدد<sup>(٧)</sup> اليه النظر - ينحلّ حاصله ، وينكشف عن غير طائل •

مثاله : تعليل الشافعي في تحريم بيع الخمر والميتة والعذرة بنجاستها<sup>(٨)</sup> ، وقياس الكلب والسرّقين<sup>(٩)</sup> وسائر النجاسات العينية عليه ،

---

(١) في هـ : « أمثال هذه المعاني » •

(٢) في د ، ز : « ... فيه المناسبة » وفي ل : « أنه ... » •

(٣) في هـ : « أما » •

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، هـ •

(٥) في ز : « فينقطع » •

(٦) صحف في د ، ل ، ز : بلفظ : « المحل » •

(٧) في د ، ز : « وجرد » وهي صحيحة أيضا •

(٨) في هـ : « لنجاستها » •

(٩) في هـ : « والسرّجين » ، وهما واحد على ما في المصباح :

( سرج ) •



ووجه المناسبة في النجاسة : أن حكم الشرع بنجاسته أمر باجتنابه ، وإشارة إلى استقذاره ، والتجنب عن مخالطته ؛ ففي الإقدام على بيعه ، ومقابلته بالمال ، وإيجاب الضمان على مُتْلِفِهِ - إقامة وزن له يناقض ما علم<sup>(١)</sup> : من<sup>(٢)</sup> خسته بتنجيس الشرع إياه<sup>(٣)</sup> .

فهذا الفن واقع في الرتبة الأخيرة ؛ إذ لا يتعلق بالمنع من<sup>(٤)</sup> بيعه حاجة ولا ضرورة ؛ ولكن : يُقَدَّرُ أن في الإقدام على بيعه - بعد تنجيس الشرع إياه - ما يناقض محاسن العادات ، وتستوى في هذه القضية سائر النجاسات .

والمعنى<sup>٥</sup> بكونه خيانا اقديا ، أن الحاذق يسلط البحث على هذا الكلام ، فيقول : هذه ألفاظ جمالية<sup>(٥)</sup> ركبت وخيّل من مجموعها مناسبة ؛ وإذا جرّد النظر إلى المعنى في حقيقته وإلى الحكم ، انتفت المناسبة . إذ معنى نجاسته : أن الصلاة لا تصح معه<sup>(٦)</sup> لا المنع من استعماله [ لنجاسته ]<sup>(٧)</sup> و [ انكف عن ]<sup>(٦)</sup> مخامرته ؛ فالانتفاع بالنجاسات جائز بالاتفاق ؛ ومعنى البيع : نقل الاختصاص ببدل . ولا مناسبة بين بطلان الصلاة باستصحابه ،

---

(١) في هـ ، ل : « عرف » .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « ما » .

(٣) اجمع الفقهاء على تحريم بيع الخمر والميتة . ثم اختلفوا في بيع العذرة والسرقين ، فذهب الشافعية والحنابلة : إلى منعه مطلقا . وفرق المالكية والحنفية : فأجازوا بيع السرقين ، ومنعوا بيع العذرة . فراجع المذهب (٢٥٩/١) والهداية (٣٢/٣ و ٦٧) والافصاح (١٦٠) والبداية (١١٠/٢) . ونقل عن أبي حنيفة أنه يجوز بيع العذرة أيضا . البحر الرائق (٢٢٦/٨) .

(٤) في هـ : « عن » .

(٥) في ل : « جملة » .

(٦) في ل : « معها » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

وبين المنع من بيعه • فهذا ينكشف الغطاء ، وتنقطع المناسبة • ولا تزال  
تزداد المناسبة خفاء واندراسا بالبحث • ولكن على الجملة : ليس يبعد - في  
نظر الشرع - أن يمنع من بيعه : تأكيدا لتجيسه والكف<sup>(١)</sup> عن  
مخامرته •

ومثال<sup>(٢)</sup> هذه الاقناعات قد<sup>(٣)</sup> يوجد في الشرع معتبرا<sup>(٤)</sup> ، ولكن  
يعتقد اعتباره : اذا دل عليه مسلك نقلي<sup>(٥)</sup> ، أما مجرد هذه المناسبة ، فربما  
[ لا يجرى على دعوى التعليل •

وكذلك اذا قلنا : تحريم الربا في الأشياء الأربعة سببه : الطعم<sup>(٦)</sup>  
وحرمة ، تضيقا لطريق التحصيل فيما عَزَّ في نفسه ؛ فان ما<sup>(٧)</sup> يعز  
لا ينال الا بنوع تكلف ، وتجشُّم شروط ومضائق ؛ وما سقط حرمة  
لم<sup>(٨)</sup> يُضَيَّقُ طريقه ، بل سهل مثاله - كان هذا كلاما اقناعيا ضعيفا ،  
ينكشف - بالبحث - عن غير طائل<sup>(٩)</sup> ، اذ يقال : العزيز المحترم يُصان  
عن الاتلاف بالاسراف<sup>(١٠)</sup> والتضييع ؛ فأما أن يصان عن التحصيل بطريق  
التملك - فلا ؛ بل يُمهَّد إليه طريق التملك<sup>(١١)</sup> ، ويوسَّع مسلكه  
لشدة الحاجة اليه •

(١) في ل : « ومنعنا » •

(٢) في هـ : « فامثال » •

(٣) في هـ : « لا » وهو خطأ •

(٤) في د ، ز : « معتبرة » •

(٥) في ل ، د : « بالطعم » وسقطت منهما كلمة : « سببه » •

(٦) سقطت الزيادة كلها من ز •

(٧) في د ، ل : « لا يتضيق » •

(٨) في د ، ل ، ز : « حاصل » •

(٩) في د ، ل ، ز : « والاسراف » •

(١٠) في د ، ل ، ز : « التملك » •

وكذلك اذا قلنا : ان العبد لا يلي أمر ولده ، لأنه مَوْلِيٌّ عليه ، ويتناقض <sup>(١)</sup> [ أن ] <sup>(٢)</sup> يكون الشخص الواحد وليا [ و ] <sup>(٣)</sup> موليا عليه - خيَّلَ هذا الكلام في مبدأ الأمر مناسبة <sup>(٣)</sup> ، ولكن ينحل تعقيدُه [ ٣٠ - ب ] بأن يقال : المتناقض أن يكون وليا فيما هو مَوْلِيٌّ عليه <sup>(٤)</sup> ، فأما أن يكون وليا من وجه مولياً عليه من وجه آخر - فلا ؛ كالمرأة : فإنها تلي أموراً ويولّي عليها في عقد النكاح . فيرجع <sup>(٥)</sup> حاصله الى أنه اذا سلب <sup>(٦)</sup> ولايته عن أمر نفسه - بعد أن يسلط على غيره ، فيبدأ المرء بنفسه ثم بمن يعول ، وهو ليس متفرغاً <sup>(٧)</sup> لنفسه ، فكيف يلي غيره . فيرجع الى أمر اقناعي : ما لم يُذكر وجهُ تضرر المَوْلِيِّ بسبب اشتغال العبد ، واستغراقه الأوقات بوظائف خدمة السيد .

فهذه أمثلة هذه المناسبات على تفاوت الدرجات .

وطريق تركيب <sup>(٨)</sup> الاقناعات [ هو ] <sup>(٩)</sup> اقتباس قضايا جُمليّة من أسباب معينة ، وبناء الغرض عليها ، فنقبس من النجاسات <sup>(١٠)</sup> قضية

(١) في هـ : « فيتناقض » .

(٢) لم ترد الزيادة في : د .

(٣) في ز : « مناسبة » .

(٤) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « فيه » .

(٥) في د ، ز : « فرجع » .

(٦) في د ، ز : « سلبت » .

(٧) في د ، ز : « متصرفاً » .

(٨) صحف في د بلفظ : « تنكيب » وفي ز بلفظ : « تذكير » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(١٠) في هـ ، ل : « النجاسة » .



جميلة ، وهي : الحقارة والخصاسة • ونقتبس - من الاقدام على البيع ، والمقابلة بالمال - قضية جمالية ، وهي : شريف ، وإقامة وزن ، وإثبات قدر • ثم ينشأ التنافي من <sup>(١)</sup> القضيتين الجميلتين •

وكذلك نقتبس من وصف الطعم حرمة تنبىء عن عزة ومزية ، وهي قضية جمالية • ونقتبس من التحصيل بجميع الطرق ، من غير تضيق ومزيد اعتناء - قضية جمالية ، وهي : التساهل والتهاون به ؛ وتتخيل تنافيا بين التخصيتين : فتتظم منه المناسبة ، وهي : المحافظة على القضية المقصودة الثانية ، بنفى ما يناقضها •

وكذلك نقتبس من رق العبد نوع ذلة وصغار <sup>(٢)</sup> ومهانة ؛ ومن قبول الشهادة علو منصب وارتفاع قدر • وتتخيل <sup>(٣)</sup> بينهما تنافيا • فلو <sup>(٤)</sup> رفعت هذه القضايا الجمالية التي استثمرت من القضايا المعينة الخاصة ، ونُسبت القضايا الخاصة بعضها الى بعض - لم تناسب ، وهي <sup>(٥)</sup> قول القائل : لا تصح الصلاة معه فيبطل بيعه ؛ وهو مطعوم يحتاج <sup>(٦)</sup> اليه فيجب فيه القبض في المجلس ، ويحرم [ فيه ] <sup>(٧)</sup> النساء والفضل ؛ ومملوك فلا يصدق في قوله مع العدالة •

وهذه الأمور لا تناسب بأنفسها ، وتناسب بقضاياها الجمالية •  
فسيحل حل هذه التعقيدات تفصيل ما أجمله المخيل : من القضايا ،

---

(١) في ز : « بين » •

(٢) في د ، ل : « صغر » •

(٣) صحف في الأصول بلفظ : « وتخيل » •

(٤) في د ، ز : « ولو » •

(٥) صحف في هـ ، ل - بلفظ : « ونفى » •

(٦) في هـ ، ز : « محتاج » •

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ •

وتبيّن أنها لا تزيد على المعنى [ الخاص ]<sup>(١)</sup> الذي قدره موجبا له ، فإذا لم يَزِدْ عليه : انقطعت المناسبة .

فهذا بيان مراتب المناسبات وطرقها ، ودرجاتها وأمثلتها<sup>(٢)</sup> .  
فان قيل<sup>(٣)</sup> : [ قد ]<sup>(٤)</sup> ذكرتم حقيقة المناسب وأجناسه وأنواعه ؟  
فما الدليل على كونه طريقا الى التعليل ومعرفّا ؟

قلنا : هذا هو المقصود بالكلام ؛ ولكننا قدمنا الأمثلة : اذ لا يعرف وجه دلالة الدليل من<sup>(٥)</sup> لم يعرف الدليل بنفسه ؛ ومناسبة<sup>(٦)</sup> المعنى دليل على كون الحكم ثابتا به ومعلّقا عليه .

فنقول أولا : لسنا نعرف خلافا - بين الفقهاء القائسين<sup>(٧)</sup> - في قبول المناسب على التفسير الذي ذكرناه ؛ والمعنى بالمخيل هو المناسب .

وما ذكره أبو زيد : من أن الإخالة لا يمكن الدلالة عليها مع الخصم ؛ فالظن به أنه عنى بذلك ما يرجع الى شهادة القلب ، ووقوع في النفس : يجرى مجرى الإلهام الذي يضيق نطاق العبارة عنه .

وما ذكرناه - من المناسب - خارج عن الفن الذي ذكره ؛ وهو الذي نَعْنِيهِ بالمخيل أيضا : اذا أطلقناه . ودليل قبوله ما هو الدليل على قبول القياس المؤثر الذي قدمناه ؛ ودليل قبولهما جميعا دليل أصل القياس ، وهو : اجماع الصحابة .

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٢) ورد بعد هذا في د ، زيادة : « الدليل على استعمال المناسبة » وهو عنوان زاده الناسخ .

« ٣ » في هـ ، ل : « قال قائل » .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ز .

(٥) في د ، ل ، ز : « ما » .

(٦) في د ، ز : « ومناسبتة » .

(٧) في هـ ، ز : « القياسيين » .

والظنُّ بأبي زيد أنه أراد بالمؤثر : المناسب الملائم ؛ ولم يشترط التأثير على التمثيل الذي قدمناه<sup>(١)</sup> ، بل اكتفى بالمناسبة مع الملاءمة •

ويشهد لذلك ما ضربه : من الأمثلة للقياس المؤثر ؛ اذ قال :  
[ قال ]<sup>(٢)</sup> النبي عليه السلام : « انها من الطوافين عليكم والطوافات » ،  
علل إسقوط النجاسة : بضرورة [ الطَّوْفِ علينا ]<sup>(٣)</sup> ؛ وللضرورات  
تأثير<sup>(٤)</sup> في إسقاط حكم الخطاب<sup>(٥)</sup> • وهذا ما نغنيه بالمناسبة ؛ فان الحاجة  
داعية الى المخالطة ، فوقع ذلك على الرتبة الثانية من المناسبات التي  
ذكرناها • وهذا ملائم " مجانس " لتصرفات الشرع<sup>(٦)</sup> في توسيع<sup>(٧)</sup> الأمر ،  
في مظان الحاجات •

ومن أمثله قوله في مسح الرأس : انه مسح ، فلا يُسنُّ تثليثه<sup>(٨)</sup>  
كمسح الخف<sup>(٩)</sup> •

---

(١) في هـ : « ذكرناه » •

(٢) سقطت الزيادة من ل •

(٣) ورد ما بين القوسين في د ، ز — بلفظ : « الطواف » فقط •

و « الطوف » و « الطواف » معناهما واحد ، على ما في المصباح : ( طوف ) •

(٤) في د ، ل : « أثر » •

(٥) راجع : تقويم الأدلة : (٦٣٣) •

(٦) في هـ : « الشريعة » •

(٧) في د ، ز : « توسع » •

(٨) في د : « ثلاثة » ولعله تصحيف •

(٩) قد اتفق الفقهاء على أن التكرار في غسل الأعضاء مندوب ؛  
واختلفوا في تكرار مسح الرأس فذهب الشافعية : الى أنه فضيلة • وذهب  
الأكثر : الى أنه لا فضيلة فيه • أما مسح الخف ، فقد اتفقوا على أن  
تكراره غير مندوب • فراجع الأم (٢٧/١) والمهذب (١٧/١) والتهذيب  
(٤/١ و ٥ و ١٦) والوجيز (٢٤/١) والبداية (١١/١) •



فهذا<sup>(١)</sup> سماء مؤثرا ؛ وهو<sup>(٢)</sup> واقع في الرتبة الأخيرة من المناسبات التي [ ذكرنا أمثلتها ]<sup>(٣)</sup> . ويكاد [ ٣١ - أ ] يلتحق - عند تمام البحث - بشبه<sup>(٤)</sup> مجرد ، أو بمناسبة اقناعية ضعيفة .

وبيانه [ هو أن يقال له ]<sup>(٥)</sup> : ولم عللت سقوط التكرار في الأصل بكونه مسحا ؟ ويطالب<sup>(٦)</sup> بإبداء أثره .

فان قال : لأن المسح في ذاته أخف من الغسل ، ويلحق الناس في الغسل - من المشقة - ما لا يلحقهم في المسح ؛ ولأن صفة المسح قد أثرت في ايجاب تخفيف هذا الركن ، متى قوبل بالغسل<sup>(٧)</sup> في حـق استيعاب محله . هذا ما ذكره أبو زيد في ابداء تأثيره<sup>(٨)</sup> .

ففيه<sup>(٩)</sup> نظر<sup>(١٠)</sup> : اذ نسلم أن المسح في ذاته أخف [ من الغسل ]<sup>(١١)</sup> ولكن : لم يتمتع تكريره ؟ وما وجه المناسبة ؟ وأين<sup>(١٢)</sup> ظهر في الشرع - ليخفّة الذات - تأثير في منع التكرار ؟

---

(١) في هـ : « هذا » .

(٢) في هـ ، ل ، ز : « وأنه » .

(٣) في ز : « ذكرناها وأمثلتها » .

(٤) في د ، ل ، ز : « بتشبيهه » .

(٥) في ل : « أنه يقال له » ، وفي هـ : « أنه يقال » .

(٦) في هـ ، ل : « فيطالب » .

(٧) صحف في د بلفظ : « بالمسح » .

(٨) راجع : تقويم الأدلة ( ٦٣٤ - ٦٣٥ ) .

(٩) هذا جواب قوله : « فان قال » . وورد في الاصل بلفظ :

« وفيه » .

(١٠) صحف في د بلفظ : « يطرد » .

(١١) سقطت الزيادة من د ، ل .

(١٢) في هـ : « فإين » .

يبقى قوله : انه ظهر تأثيره في التخفيف حيث لم يجب استيعاب محله ؛ وهذا<sup>(١)</sup> تشوُّفٌ الى اظهار [ أثر ]<sup>(٢)</sup> عين العلة في جنس الحكم المتنازع فيه ، وهو : التخفيف ، فيقول : اذا عهد المسح مؤثرا في التخفيف من هذا الوجه - : ظهر كونه مؤثرا في الوجه الآخر من التخفيف .

فيقال : ومن<sup>(٣)</sup> سلّم أن ذلك من أثر كونه مسحاً ؟ وبم عرفت ذلك : ولم يظهر<sup>(٤)</sup> الا حكم مقرون بوصف ؟ فلم جعلته معللاً بذلك الوصف : وليس فيه نص ولا اجماع ؟ وبم تنكر<sup>(٥)</sup> على من يقول : المسح على الرأس اكتفي فيه بالأقل : مما ينطلق عليه الاسم ، لأنه واقع على الرأس ؟ فهذا علته ؟ .

فإن قال : يبطلُ بالمسح على الخف ، فانه يساويه في الحكم ، وليس واقعا على الرأس .

قل : هذا عكس ، وليس بنقض ؛ والعلة فيه : كونه على الخف ؛ ويجوز اثبات الحكم في محلّين بعائين .

فإن قال<sup>(٦)</sup> : وأيُّ مناسبة - لكونه على الرأس ، أو على الخف - في الاقتصار [ على البعض ]<sup>(٧)</sup> ؟ قلنا : فهذا اعتراف بأن طريق المعرفة : المناسبة . فاذا ظهر مناسبة المسح للحكم ، ولم تظهر مناسبة هذه الأوصاف ، وجب التعليل بالمتناسب ؛ والا : فمن يتمكن من ابداء نص<sup>(٨)</sup> أو اجماع في

(١) في د : « وهو » .

(٢) لم ترد الزيادة في هـ .

(٣) لم ترد « الواو » في د ، ز .

(٤) في د ، ل ، ز : « ولم نظفر الا بحكم » .

(٥) في د : « تنكرون » .

(٦) في هـ - بعد ذلك - زيادة : « قائل » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٨) في هـ : « النص أو الاجماع » .

تعليل الحكم بكونه مسحا ؟! • وانما الطريق هي<sup>(١)</sup> : المناسبة ؛ فطلب التأثير ، وطلب المناسبة واحد ؛ وهما عبارتان عن معنى<sup>(٢)</sup> واحد • فأما الاقتصار ، في<sup>(٣)</sup> الاستدلال ، على اثبات العلة بالاجماع أو بالنص - فلا وجه له •

وهذه العبارة تداولها المتلقفون من<sup>(٤)</sup> أبي زيد ، وهو أن العلة : ما ظهر تأثيره<sup>(٥)</sup> بالنص أو الاجماع • وهذه الأمثلة لا تصير على هذه الترجمة ، بل يُضطرون الى تفسير التأثير : بالمناسبة ؛ ثم يكتفون بمناسبة ضعيفة ؛ ومناسبة المسح للتخفيف<sup>(٦)</sup> في غاية الضعف ، وحاصله يرجع الى انه خفيف بذاته ، فينبغي أن يَخِفَّ حكمه ؛ وهذا<sup>(٧)</sup> تحكم محض ، يكاد يلتحق [ بأنواع الاقناعيات<sup>(٨)</sup> من ] المناسبات ، ويتقاعد عنه<sup>(٩)</sup> ، وأي بعد في أن يقال : الاقتصار على الأقل نوع ' تخفيف لا تعقل علته ، وليس ذلك لكونه مسحا ؟

وان أرادوا الانصاف ، فسيبه : أن المسح من المصادر التي لا تقتضي الاستيعاب في اللسان ، بخلاف الغسل ، فهذا مستنده •

وليس من غرضنا عين تلك المسئلة ؛ وانما غرضنا اضطراره - بهذا المثال - الى القول بالمخيل المناسب ، والمنع من الاقتصار - في اثبات العلة -

(١) في هـ ، ل : « هو » •

(٢) في هـ : « معبر » •

(٣) في هـ ، ل : « على » ، وهو تصحيف •

(٤) في هـ : « عن » •

(٥) في د ، هـ ، ز : « تأثيرها » •

(٦) في د : « التخفيف » •

(٧) في هـ : « وهو » •

(٨) ورد ما بين القوسين في د ، ل ، ز : بلفظ : « باقناعيات » فقط •

(٩) في ز : « عنها » •



على الاستدلال بالنص أو الاجماع ؛ فان ذلك يعزُّ وجوده في المسائل  
القياسية •

مثاله الآخر [ قوله ] <sup>(١)</sup> : انا متى قلنا : نكاح الأمة - مع طَوَّل  
الحرَّة - يجوز : لأنه معنى يجوز معه هذا النكاح للعبد ؛ فيجوز للحرَّة ؛  
قياسا على [ الجهل بالغنا ] <sup>(٢)</sup> ووجود <sup>(٣)</sup> حرة رضىت بغير مهر <sup>(٤)</sup> •

سمي هذا مؤثرا ، وأورده في أمثلة المؤثرات ، وأين يتصور  
ها هنا اثبات العلة [ وتأثيرها ] <sup>(٥)</sup> بنص أو باجماع ؟

والمطالبة عليه أن يقال : ولم قلت : ان ما لا يمنع العبد <sup>(٦)</sup> لا يصلح  
أن يكون مانعا في حق الحر ؟ ومن سلم أن [ الجهل بالغنا ] <sup>(٧)</sup> لا <sup>(٨)</sup>  
يمنع الحر لأنه لم يمنع العبد ؟ [ بل لم ] <sup>(٩)</sup> يمنع العبد : لأنه لم يمنع  
الحرَّ ، [ بل ] <sup>(١٠)</sup> لم يمنع كل واحد منهما [ لدليل ] <sup>(١١)</sup> دل [ عليهما على  
وجه واحد • وهو الانصاف •

---

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) في هـ : « الجب والعنة » ، ول : « الجهل والعنة » وكلتاهما  
مصحفة •

(٣) في هـ : « وجوده » •

(٤) راجع : تقويم الادلة (٦٣٧ - ٦٣٩) •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، هـ ، ز •

(٦) في هـ : « للعبد » •

(٧) في كل من : هـ ، ل هنا نظير ما سبق عنهما قريبا (رقم ٢) •

(٨) في هـ : « لم »

(٩) في هـ : « لا ، بل لا » •

(١٠) في هـ ، ز : « لا ، بل » •

(١١) في ز : « لقيام الدليل » •

فان قال : لأن الشرع بنى<sup>(١)</sup> جواز النكاح على الحل<sup>(٢)</sup> ، ونصف<sup>(٣)</sup> حكمه بالرق ، وجوز [ ٣٢ - ب ] للحر أربع نساء<sup>(٤)</sup> ، وللعبد اثنتين ؛ فبقى العبد في النصف<sup>(٥)</sup> ، على ما عليه الحر في الكل ؛ فلا يفرقان الا في هذا القدر ، ويستويان فيما بقي . هذا ما ذكره أبو زيد من تأثيره<sup>(٦)</sup> .

فهو<sup>(٦)</sup> تحكم . اما الفرق في العدد ، فمسلم .  
واما قوله : بقي في الباقي مساويا<sup>(٧)</sup> للعبد ؛ فتحكم في محل النزاع ، وليس ذلك مسلما ، وعليه اقامة الدليل .

فان قال<sup>(٨)</sup> : استويا في [ الجهل بانغنا ]<sup>(٩)</sup> ، فليستويا في القدرة . قلنا : لم قلت ذلك ، ولم يبعد أن يستويا من وجه ويفترقا من وجه ، كما في العدد وغيره ؟ وانما استويا - فيما استويا فيه - لاقتضاء الدليل التسوية ، لا لاستوائهما في حكم آخر . فما الدليل المقتضى التسوية<sup>(١٠)</sup> ها هنا ؟

فالمطالبة لا تنقطع عن هذا الكلام أبد الدهر ، لأنه حاول تعليل

---

(١) في د ، ل : « بين » وهو تصحيف .

(٢) صحف في ز بلفظ « الحر » .

(٣) في ز : « نسوة » .

(٤) في ه ، د : « بالنصف » .

(٥) في ه : « التأثير » .

(٦) هذا جواب قوله : « فان قال » . وورد في الأصول بلفظ :

« وهو » .

(٧) في د : « مساو » .

(٨) في د ، ز : « فان قالوا » .

(٩) في كل من ه ، ل هنا نظير ما سبق عنهما في الموضعين

المتقدمين .

(١٠) في ه ، ز : « للتسوية » .

النفي الأصلي<sup>(١)</sup> بعلّة مؤثرة موجبة ؛ وذلك محال كما سنشرحه من بعد .  
وانما النافي يستدل اما بعموم أو بدلالة ، أو [ بسبر حاصر لمدارك ]<sup>(٢)</sup>  
الاثبات ونفيه . فان الشافعي يجعل القدرة على الطول مانعا ؛ فهو المدعى ،  
وكونه مانعا يفتقر الى موجب ومقتضى<sup>(٣)</sup> ؛ فأما عدم كونه مانعا - وهو<sup>(٤)</sup> ،  
البقاء على الأصل - فلا يقتضى موجبا ، بل يكفي فيه بانتفاء الدليل المغيّر<sup>(٥)</sup> ،  
وانما<sup>(٦)</sup> يُستدل - في هذا الجنس - بعموم ، كقوله تعالى « وَأَنكِحُوا  
الْأَيَامَىٰ مِنكُم »<sup>(٧)</sup> مثلا ؛ الى أن يبيّن المدعى أن هذا مخصوص  
بالموانع ، وأن القدرة من [ جملة ]<sup>(٨)</sup> الموانع . فيذكر مأخذه ، أو يستدل  
بطريق الدلالة [ عليه ]<sup>(٩)</sup> فيقول : لو منع الحرّ لمنع العبد ؛ فاذا<sup>(١٠)</sup>  
لم يمنع العبد : دل على انه غير مانع في حق الحر . فهذا الجنس<sup>(١١)</sup> من  
الدليل جار في النفي ، ولكنه<sup>(١٢)</sup> - في هذا المقام لا ينفك عن المطالبة .  
أو يستدل بالسبر - وهو الطريق الجارى في جميع هذه الأجناس -

(١) في د ، ز : « في الأصل » .

(٢) وردت هذه العبارة في د ، ل بدون كلمة : « حاصر » . ووردت في  
ه بلفظ « يشير الى مدارك » .

(٣) في ز : « ومقتضى » .

(٤) لم ترد « الواو » في جميع الأصول .

(٥) ورد في د ، ل - بلفظ : « المعتبر » .

(٦) في د ، ل ، ز : « وانما » .

(٧) سورة النور (٣٢) .

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٩) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(١٠) في ه : « واذا » .

(١١) في ه ، ل ، ز : « الشكل » .

(١٢) لم ترد « الواو » في ه .



فيقول : كونه مانعا انما يُتلقَى من السمع ، أو من القياس ، ووجهه في القياس : افضاؤه الى الارقاق ، أو اقتباسه من منع الحرية تحته نكاح أمة<sup>(١)</sup> . وهذه الطرق<sup>(١)</sup> باطلة<sup>(٢)</sup> . واذا اتفق دليل على تأثيره في المنع ، لم<sup>(٣)</sup> يؤثر .

فهذا هو الطريق<sup>(٤)</sup> في أجناس ذلك ، كما سنذكره . وغرضنا الآن أن نقول : من اجتزا<sup>(٥)</sup> بمثل هذا الكلام ، فكيف<sup>(٦)</sup> يحسن منه أن يترجم مذهبه في العلل ، بأن العلة : ما دل النص أو الاجماع على كونه علة . فدل أنه في جميع ذلك يتشوف الى المناسبة ، وقد يشترط معها<sup>(٧)</sup> الملائمة . فكلامه - في هذه الأمثلة - يرجع الى اظهار الملائمة ، وهو مراده بالتأثير . ولذلك<sup>(٨)</sup> أورده في أمثله عن الشافعي : أن النكاح ليس بمال ، فلا يثبت بشهادة النساء<sup>(٩)</sup> وقال : هذا [ مؤثر ]<sup>(١٠)</sup> ، لأن المال خُلِقَ بِذَلَّةٍ ،

(١) في ز : « الأمة ... الطريقة » .

(٢) في ل : « بالجملة » .

(٣) في ل : « لو » وهو تصحيف .

(٤) في هـ ، ل ، د : « الطرق » .

(٥) في د : « اجتزى » على التسهيل . راجع في ذلك المصباح : ( جزى ) .

(٦) في هـ ، ل : « كيف » .

(٧) في د : « معه » ولفظ هـ : « مع المناسبة » .

(٨) في هـ ، ل : « وكذلك » .

(٩) قد ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة : الى أن النكاح لا يثبت بشهادة النساء . وذهب الحنفية : الى أنه يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداعي . فراجع المذهب (٤٢/٢) والهداية (١٣٧/١ - ١٣٨) والافصاح (٢٧٥) والاشراف (٢٨٧/٢) والبداية (٣٩٩/٢) .

(١٠) سقطت الزيادة من ز .

فتكثر<sup>(١)</sup> فيه [ وجوه ]<sup>(٢)</sup> المعاملة ؛ وفي تقييد الأمر فيه بالرجال نوع حرج ، وهذا ما نغنيه بالناسب [ الملائم ] . وكذلك قال الشافعي : الزنا فعل يَرجم عليه ، فلا يساوى النكاح الذي يحمده عليه : في حرمة المصاهرة<sup>(٣)</sup> وقال : هذا مؤثر<sup>(٤)</sup> ، وهو الذي نغنيه بالناسب<sup>(٥)</sup> [ ] ، كما تقدم .

وأما ما نقله - من أمثلة<sup>(٦)</sup> المؤثر ، عن أبي حنيفة ، أنه قال : المحجور [ عليه ]<sup>(٧)</sup> إذا استودع فاستهلك الوديعة - لا يضمن ، لأنه لما أودعه : فقد سلطه عليه<sup>(٨)</sup> . وزعم أن<sup>(٩)</sup> هذا مؤثر - فالأمر<sup>(١٠)</sup> على ما قال ؛ ولكنه ليس من قيل اثبات وصف علة الأصل ، فان هذا الكلام لا يفتقر الى أصل لو ثبت ؛ فليس<sup>(١١)</sup> هو على شكل هذا القياس [ الذي حددناه : بالجمع بين الأصل والفرع برابطة ]<sup>(١٢)</sup> [ ٣٢ - أ ] وإنما هو

(١) في هـ ، ل ، ز « تكثر » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) قد ذهب الشافعي ومالك في أشهر الروايتين عنه : الى أن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة . وذهب الحنفية والحنابلة ومالك في الرواية الأخرى : الى أنه يثبتها . فراجع : الأم (٢٣٤/٥) والهداية (١٣٩/١) والافصاح (٢٨١) والمهذب (٤٥/٢) والبداية (٣٠/٢) .

(٤) راجع : تقويم الأدلة (٦٤١) .

(٥) سقطت الزيادة من هـ .

(٦) في هـ : « الأمثلة المؤثرة » .

(٧) سقطت الزيادة من هـ ، ل .

(٨) وقد ذهب الى هذا الشافعية أيضا ، على ما في المهذب (٣٦١/١)

والوجيز (٢٨٤/١) وراجع : تقويم الأدلة (٦٤٠) .

(٩) في هـ : « أنه مؤثر » .

(١٠) هذا جواب : « أما » وورد في الاصول بلفظ : « والأمر » .

(١١) في د ، ز : « وليس » .

(١٢) سقطت الزيادة من هـ .

من قيل دخول التفصيل تحت الجملة .

وسنذكر جنس هذا الدليل ؛ وحاصله يرجع الى أن التسليطَ مُسْقَطٌ ، والايداعُ ها هنا تسليطٌ : فكان مسقطا ؛ فهما مقدمتان ونتيجة ، لا يتصورُ الخلاف في النتيجة مع تسليم المقدمات ، وهو كقولنا : كل حيوان نام<sup>(١)</sup> وكل انسان حيوان : فكل انسان نام<sup>(١)</sup> . ومثاله من الفقه : كل منصوب مضمون ، والعقار منصوب ، فكان مضمونا .

فليس هذا على شكل القياس الذي نحن فيه ؛ وانما محل النظر اثبات الغصب في العقار ؛ ومأخذه طلب حد الغصب ؛ وذلك لا يعرف من القياس ؛ ومحل النظر في الايداع بيان [ أن ]<sup>(٢)</sup> الايداع [ تسليط ]<sup>(٢)</sup> ، ومأخذه طلب حد التسليط ؛ ولا يؤخذ ذلك من القياس .

ومن هذا القبيل ، ما أورده من قول أبي حنيفة : اذا اشترى نصف أبيه لم يغرم للبائع ؛ لأنه أعتق برضاه<sup>(٣)</sup> .

وكذلك ما أورده [ عن محمد بن الحسن ] ، من قوله [ (٤) ] ، اذا قال لزوجته : اذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ، ثم طلقها ثلاثا ، ثم عادت اليه ، ثم دخلت [ الدار ]<sup>(٥)</sup> لا تطلق ، لأنه حين طلقها ثلاثا فقد

---

(١) في هـ : « نامى » وهو صحيح أيضا .

(٢) سقطت الزيادة من د ، ل .

(٣) راجع تقويم الأدلة (٦٤٠) .

(٤) لفظ د ، ز : « من قول : ... في ... » . ومحمد بن الحسن هو : أبو عبدالله الشيباني الكوفي البغدادي صاحب أبي حنيفة ومدون مذهبه . المتوفى بالرى : سنة ١٨٩ ، أو ١٨٧ هـ . راجع : الجواهر المضية (٤٢/٢) ، وتاريخ الأدب لبروكلمان (٢٤٦/٣) وانظر : هامش آداب الشافعي (٣٢ - ٣٣) .

(٥) لم ترد الزيادة : في : هـ ، ل .



ذهب طلاق ذلك الملك [كله] <sup>(١)</sup> ، لأن <sup>(٢)</sup> حاصله ان اليمين لم يتناول  
الا طلاق ذلك الملك ، ولم يبق : فلا يقع <sup>(٣)</sup> .

ومن سلم هذه المقدمات ، لا يتصور خلافه في النتيجة ، نعم : قد  
ينازع في المقدمات ثم ينجرُّ الكلام - في اثباتها - الى كلام هو على شكل  
القياس الذي نحن فيه .

وقد بان - على الجملة - أن المناسب الملائم مقول به باتفاق القائسين ؛  
وانما اختلاف القائسين في المناسب الغريب : الذي لا يلائم ؛ أو المناسب <sup>(٤)</sup>  
الملائم : الذي لم يشهد له أصل معين . وهو الذي يلتبُّ - في لسان  
الفقهاء - بالاستدلال المرسل ؛ يُعْنَى به الاعتماد على المعنى المناسب  
المصلحي [الذي] <sup>(٥)</sup> يظهر في الفرع ، من غير استشهاد بأصل معين .  
ومذهب مالك يشير <sup>(٦)</sup> الى اتباع المصالح المرسلة ؛ والمشافعي فيه  
تردد رأى .

فأما المناسب الغريب - الذي لا يلائم ، ولا يشهد له أصل معين -  
فهو مردود : لا يعرف <sup>(٧)</sup> فيه خلاف <sup>(٧)</sup> . فينحلُّ منه : أن ما لا يناسب

---

(١) لم ترد الزيادة : في ه .

(٢) لفظ ه ، ل : « فان » .

(٣) أما ان قال لها : « ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ، فطلقها  
ثنتين ، ثم عادت اليه ودخلت الدار - فانها تطلق ثلاثا : سواء أتزوجت  
بآخر أم لم تتزوج . فراجع الهداية (١/١٨٤) . ثم راجع كلام أبي زيد :  
في تقويم الأدلة ( ٦٣٩ - ٦٤٠ ) .

(٤) في د ، ز ، « والمناسب » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في د : « مشير » .

(٧) في ز : « نعرف ... خلافا » .

لا يجوز نصبه علة بالرأى ؛ وإنما يعرف نصبه علة بدلالة النص أو الإيحاء أو الإجماع<sup>(١)</sup> .

فأما ما يناسب ، فأربعة أقسام : مناسب جمع شهادة الأصل والملاءمة ، فهو حُجَّةٌ باتفاق القائسين • ومناسب عديم الملاءمة وشهادة الأصل ، فليس حجة بالاتفاق • ومناسب شهد له أصل معين ، ولكنه غريب لا يلائم • ونعني بشهادة أصل معين : أنه مستبطن منه من حيث أن الحكم ثبت<sup>(٢)</sup> شرعاً على وفقه • ومناسب ملائم<sup>(٣)</sup> [ لا ] يشهد له أصل معين • وسنذكر أمثلة ذلك في المصالح المرسلة •

أما المناسب الغريب الذي لا يشهد له أصل معين ، فمثاله<sup>(٤)</sup> ما [ ذكرناه : من المناسبات ]<sup>(٥)</sup> الغريبة ، لو<sup>(٦)</sup> قدر ابتدائها لإثبات الحكم ، لا لتعليل الحكم الوارد • كما لو لم يرد قوله : « القاتل لا يرث » ، [ فقال قاتل ]<sup>(٧)</sup> : لا نورثه ، معارضة له<sup>(٨)</sup> بتقيض قصده في الاستعجال للميراث قبل أوانه • ويزعم أنه مناسب ، ويريد إثبات الحكم به • فهذا لا وجه له •

والآن ، فلا بد وأن<sup>(٩)</sup> نفصل القول في المناسب الغريب المستبطن

- 
- (١) في د : « أو للإجماع » •
  - (٢) في د ، ل ، ز : « يثبت » •
  - (٣) في د : « وملائم » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها •
  - (٤) في هـ : « فمثال » •
  - (٥) في ل : « ذكرنا والمناسبات » وهي غامضة •
  - (٦) في د : « ولو » والزيادة من الناسخ •
  - (٧) في د ، ز : « فيقال : قاتل » وهي صحيحة أيضاً •
  - (٨) محذوف في د بلفظ : « لا » •
  - (٩) لم ترد « الواو » في هـ •

من محل النص ، وفي المناسب الملائم المرسل الذي لا يشهد له أصل  
[ معين ]<sup>(١)</sup> .

أما المناسب الغريب ، فالاعتماد عليه في محل الاجتهاد . وينقدح  
لمنكره التمسك بأمرين :

أحدهما : أن مستند القول بالقياس [ ٣٢ - ب ] اجماع الصحابة ؛  
والمنقول عنهم : التعليل بالمعاني الملائمة ، دون المناسبات الغريبة التي لا نظير  
لها في الشرع .

والثاني : أن نكشف عن مستند المستند ، فنقول : حكم الصحابة  
بالرأي والقياس لا من [ تلقاء ]<sup>(٢)</sup> أنفسهم ، بل فهموا - من مصادر  
الشرع وموارده ، ومداخل أحكامه ومخارجه ومجاريه ومبائعه - : أنه  
عليه السلام كان يتبع المعاني ، ويتبع الأحكام الأسباب المتقاضية لها :  
من<sup>(٣)</sup> وجوه المصالح ؛ فلم<sup>(٤)</sup> يعولوا على المعاني الا لذلك<sup>(٥)</sup> ، ثم فهموا :  
أن الشارع جواز لهم بناء الأحكام على المعاني التي فهموها من شرعه ؛  
لقوله - عليه السلام - لمعاذ<sup>(٥)</sup> : بم تحكم<sup>(٦)</sup> ؟ وتقريره على قوله :

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د : « على وجه ... فلا » .

(٤) صحف في ه بلفظ : « كذلك » .

(٥) هو : معاذ بن جبل أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المتوفى  
بالنمام في طاعون عمواس : سنة ١٧ هـ على المشهور . راجع : الاصابة  
(٤٠٦/٣ - ٤٠٧) .

(٦) هذا الحديث رواه الترمذي (٢٤٩/١) وأبو داود (٣٠٣/٣)  
والدارمي (٦٠/١) ، وانظر السنن الكبرى (١١٤/١٠) ومسند أحمد  
(٢٣٠/٥ و ٢٣٦ و ٢٤٢ : ح) ونصب الراية (٦٣/٤) والمشكاة (٣٣٤/٢)  
واعلام الموقعين (٢٤٣/١) وطبقات ابن سعد (٥٨٤/٣) .



أجتهِد رأيي • ولقوله<sup>(١)</sup> لعمر : « أَرَأَيْتَ لو تَمَضَضْتُ ، ؟ ولقوله<sup>(١)</sup> للثَّعَمِيَّة : « أَرَأَيْتَ لو كان على أَيْكَ دين ؟ » ولقوله<sup>(١)</sup> : « انْهَ مِنْ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ » • كل ذلك تنبيه<sup>(٢)</sup> على الحكم بالنظائر ، والتسوية بينهما عند الاجتماع في المعاني المعقولة منها • فهذا مستندهم ؟ ثم هو واضح فيما نَبَّه على<sup>(٣)</sup> المعنى فيه تصريحاً أو تعريضاً ، نطقاً أو إيحاءً •

فأما ما ذكره<sup>(٤)</sup> ولم يذكر علته ، فطريق التفتُّن لعلته : ملاحظة<sup>(٥)</sup> عاداته المألوفة في إثبات الأحكام ونفيها • كالواحد منا إذا قال لغلامه : اضرب فلانا لأنه سرق مالي ؟ فهم سيبه بنصبه<sup>(٦)</sup> • فلو<sup>(٧)</sup> قال : اضرب فلانا ؟ واقتصر ولم يذكر سيبه ، ولكن علم الحاضرون أنه [ قد ]<sup>(٨)</sup> شتمه - غلب على ظنونهم<sup>(٩)</sup> أن الداعي له إلى [ الأمر ]<sup>(١٠)</sup> بالضرب ، شتمه • هنا : إذا عرف من دأبه وعاداته مقابلة الإساءة بمثليها ، على طريق العقاب والزجر والانتقام والتشفي • فأما الرجل الذي<sup>(١١)</sup> عرف من دأبه - على الطرد - مقابلة الإساءة بالإحسان ، أو الإغضاء والتجاوز -

(١) في د ، ز : « وبقوله » •

(٢) في هـ : « تنبيهها » •

(٣) في ، ز : « عليه » •

(٤) في د ، ل ، ز : « ذكر » •

(٥) في هـ ، ز : « بملاحظة » •

(٦) حرف في د ، بلفظ : « بنصبه » •

(٧) في هـ : « ولو » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٩) في هـ : « ظنهم » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في هـ •

(١١) في هـ : « إذا » وهو صحيح أيضاً •

فاذا قال : اضرب فلانا ؛ وكنا قد علمنا شتمه ، لا يتبين لنا أن ضربه للشم<sup>(١)</sup> : فان الدواعي والصوارف تختلف بانطباع والعادات ، فالرجل المنعم المتقى<sup>(٢)</sup> اذا تواضع له رجل : احتَمَل ذلك أن يكون تبركا منه بتقواه ، واحتَمَل أن يكون طمعا منه في نُعماءه ، ودنياه . ولا يعرف ذلك الا بعادة المتواضع . فان عرف بالتكدي والسؤال وجمع المال ، فهذا الطريق ظهر أن سبب تواضعه ذلك . . وان عرف من دأبه الزهد في الدنيا والاعراض عنها ، والترفع عن التضمُّخ برذيلة السؤال - وهو مع ذلك ملازم سَمَتِ التقوى والسداد - ظهر أنه تواضع : لتقواه ، لا لغناه [ ودنياه ]<sup>(٣)</sup> . وان لم يُعرف من عادة المتواضع شيء من ذلك ، بقى الأمر محتملا<sup>(٤)</sup> .

وكذلك معاني الأحكام ؛ تعقل بمثل هذا الطريق ؛ وكل ذلك يُستمد<sup>(٥)</sup> من موافقته معاني الشرع وملحوظاته : من المصالح . لأنه<sup>(٦)</sup> كما<sup>(٧)</sup> راعى ضروبا من المصالح ، أعرض عن أنواع من المصالح .

فهذه المصلحة المناسبة : اذا ظهرت أمكن أن يكون ملحوظا ، و [ أمكن ]<sup>(٨)</sup> أن لا يكون هو الملحوظ ، وانما [ وقع ]<sup>(٩)</sup> ذلك مقرونا

(١) في ز : « بالشم » .

(٢) في هـ : « التقى » .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٤) في د ، ل ، ز : « مجملا » .

(٥) في هـ : « يستمد » .

(٦) في هـ ، ل : « فانه » .

(٧) في د ، هـ : « كلما » .

(٨) لم ترد الزيادة في هـ .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

بالحكم وفاقا كسائر الأوصاف • فما الذي رجَّح جانب<sup>(١)</sup> الاعتبار ، على جانب<sup>(١)</sup> الأخلاق ؟

والى مثل هذا ، ترجع تصرفات الصحابة - رضى الله عنهم - : اذا سبَّرت مسائلهم •

فقد تكلموا<sup>(٢)</sup> في مسألة الجَد مع الأخ ، وليس فيها نص ؛ واحتمل التقديم ، واحتمل التشريك • فعلموا أن الشارع - في الترجيح والتسوية - يلاحظ مراتب القُرب ، فقالوا : [ الجَد ]<sup>(٣)</sup> أب [ الأب ]<sup>(٣)</sup> ، والأخ<sup>(٤)</sup> ابن الأب ؛ فكل واحد يُدلى بواسطة واحدة ، والواسطة هو الأب ؛ فاستويا : فيشركان •

وقال آخرون : كما عُرِف من دأب الشرع ملاحظة القرب ، عرف ملاحظة القوة في الترجيح • ولذلك قدم من تقوَّت [ ٣٣ - أ ] نسبه<sup>(٥)</sup> بالعصوبة ، وقدَّم ابن<sup>(٦)</sup> العم - وان سفل - على ابن الأخت وان قَرُب وللجدودة قوة في افادة الولاية ليس ذلك للأخوة<sup>(٧)</sup> ، والجَد<sup>(٨)</sup> أب عند فقد الأب ، وليس الأخ أبا ؛ فيقدم •

وأجيب<sup>(٩)</sup> عنه : بأن البنوَّة أقوى من الأبوة ؛ ولذلك فضَّل الابن

(١) في هـ : « جهة » •

(٢) في هـ : « حكموا » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « والأب » وهي من الناسخ •

(٥) في د : « تقرب سببه » وهي صحيحة •

(٦) ورد في هـ ، ز - بعد ذلك - زيادة : « ابن » وهي من الناسخ •

(٧) في ل : « في الأخوة » •

(٨) في د ، ل ، ز : « فالجد » •

(٩) في د ، ل ، ز : « فأجيب » •



على الأب في الميراث • والأخ يدلى بنوة الأب ، والجَدُّ بأبوتته ؛ فتعادت القوة<sup>(١)</sup> •

وهلم جَرَّاً الى جميع نظائره • وكل ذلك عرف من عادة الشرع اعتبارها ، وملاحظة جنسها • وانما ترجح جهة الاعتبار على جهة [ التعطيل و ]<sup>(٢)</sup> الاهمال ، بملاحظة العادة المألوفة ؛ وليس ذلك الا بالملاءمة •

هذا طريق تقرير هذا الجانب ، والذي نراد - والعلم عند الله تعالى - جوازُ التعطيل بهذا المناسِب ، وان لم يكن ملائماً ، ولست أقول : ان المسئلة قطعية ، ولكنها اجتهادية • وانما المقطوع به - في الشرع - أصل القياس • أما الحكم<sup>(٣)</sup> بهذا النوع من القياس ، فهو في محل الاجتهاد • والظاهر عندي : جواز التعويل<sup>(٤)</sup> عليه ، وأنه ملتحق بالمناسِب الملائم وان كان دونه في الظهور ، ولكن للمعاني مراتب ودرجات ، يظهر أثر تفاوتها عند التوارد ، والتزاحم ، والترجيح •

فالمؤثر<sup>(٥)</sup> الذي قدمناه ، على التفصيل الذي حددنا [ القياس ]<sup>(٦)</sup> المؤثرَ به ، - وهو : ما دل مسلك نقلي على اعتبار عينه - مقدم على المناسِب الملائم •

---

(١) ولقد ذهب الجمهور : الى أن الجد لا يسقط الاخوة ؛ وذهب أبو حنيفة والمزني : الى أنه يسقطهم كالأب • راجع : الأم (١١/٤) والمهذب (٣٤/٢) والافصاح (٢٥٦) والاشراف (٣٣٢/٢) والبداية (٢٩٨/٢) •

(٢) لم ترد الزيادة في هـ •

(٣) صحت في د بلفظ : « بحكم » •

(٤) في ل : « التعطيل به » •

(٥) في د : « بالمؤثر » •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

والملائم مقدم على الغريب • ولكن المناسب الغريب - أيضا - حجة ؛  
ويتَّضح<sup>(١)</sup> وجهه بالانفصال عما نصرنا به الجانب الآخر • فأما التمسك  
باجتماع الصحابة ، وأنه لم ينقل عنهم هذا الفن - فلا حجة فيه • ولا يستين  
ذلك الا بسبر جميع مسائلهم •

وعلى الجملة : المفهوم من الصحابة اتباع المعاني ، والاقتصار في درك  
المعاني على الرأى الغالب ، دون اشتراط دَرَك اليقين ؛ فانهم حكموا في  
مسائل مختلفة ، بمسالك متفاوتة الطرق ومتباينة المناهج ؛ لا يجمع  
جميعها الا بالحكم بالرأى الأغلب الأرجح ؛ وهو المراد بالاجتهاد الذي  
قرر النبي - عليه السلام - معاذًا عليه • فعلينا أن نبين [ أن ]<sup>(٢)</sup> هذا يفيد  
غلبة الرأى •

وأما<sup>(٣)</sup> ما ذكرناه - : من أن الدواعي انما تعرف بالعادة المألوفة ، وأن  
من عرف منه مقابلة الاساءة بالاحسان ، لا يعلِّل أمره بالضرب ، بالشم  
المعلوم - قلنا : نعم ؛ وما عرف - أيضا - من عادة الشرع<sup>(٤)</sup> نقيضه ،  
فلا يجوز التعليل به • ولكن في هذا المقام ثلاث مراتب ، لابد من التنبيه<sup>(٥)</sup>  
لتقاطعها :

أحدها : أن يُعرف من عادته بالضرب والعقاب بجنسه ، فيظهر  
التعليل بالشم •

---

(١) في هـ : « ويتجه » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) في هـ : « وأن ما » وما أثبتناه من الظاهر • والفاء - فيما سيأتى  
من الجواب - مقدرة •

(٤) في هـ : « الشارع » •

(٥) في هـ : « التنبيه » •

والثاني<sup>(١)</sup> : أن يعرف من عادته مقابلة' الاساءة بالأحسان ، فيظهر  
- مع معرفة هذه العادة - بطلان التعليل •

والثالث : [ أن ]<sup>(٢)</sup> لا تعرف له عادة بنفى ولا اثبات ؛ فإذا أمره  
بالضرب ، وقد عرف الشتم - : غلب على الظن أنه الداعي إليه •

وكذلك عادة الملوك في معاملة الجاسوس منقسم ؛ فمنهم : من يقتل  
الجاسوس للزجر ، ومنهم : من [ يعرض عنه ]<sup>(٣)</sup> لاطهار الاستهانة  
بالخصم ، أو يستميل ليستكشف تورات<sup>(٤)</sup> العدو منه •

فلو فرضنا ملكا حديث العهد بالملك ، عثر على جاسوس ، فقتله -  
لم نسترب في أنه قصد [ به مقصد ]<sup>(٥)</sup> العقاب على تجسسه ، ولو أعرض  
[ عنه ]<sup>(٦)</sup> - مع العلم والقدرة على العقاب - واستمال ، لم نسترب في أنه  
قصد به مقصد الاستمالة : للاستكشاف ، ويتنبه العقل لداعيه<sup>(٧)</sup> تنبها<sup>(٨)</sup>  
ظنيا ، [ ان ]<sup>(٩)</sup> لم يكن قطعا •

فان قيل : انما يعرف ذلك بملاحظة سائر الملوك ، وأن الغالب : أن  
مسالكهم تتفق في ذلك ، [ وكذلك ] الأمر بالضرب للشاتم ، يعرف<sup>(١٠)</sup> أن

---

(١) في هـ ، ل ، ز : « والآخر » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في هـ : « لا يتعرض له » •

(٤) في د : « عورة » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٧) في هـ : « لداعيته » وفي د : « الداعية » وهو تصحيف •

(٨) في د ، ل ، هـ : « تنبيها » •

(٩) سقطت الزيادة من د •

(١٠) في هـ : « فعرف » وسقطت الزيادة السابقة منها •



داعيته : جريمة الشتم ، ملاحظة [ لغالب « ٣٣ - ب » ، عادة الخلق ]<sup>(١)</sup> ؛  
فان الغالب : أن الناس - في ارادة التشفى والانتقام - لا يتفاوتون ، فان ذلك  
قضية جبلية [ طبيعية ]<sup>(٢)</sup> . فلم نستغن في فهم ذلك عن ملاحظة عادة  
[ الناس ]<sup>(٣)</sup> وملاءمة الفعل له .

قلنا : الملك الواحد : اذا عهد منه مرة قتل جاسوس ، وعُهد أخرى  
استمالته ؛ فاتفق ثالث فقتله - نعلم أنه سلك مسلك العقاب ؛ وان<sup>(٤)</sup> كانت  
عاداته متعارضة ، وعادات غيره من الملوك متعارضة . ولكن : اذا أثبت<sup>(٥)</sup>  
الحكم على وفقه ، تيقنا<sup>(٦)</sup> أنه أجاب تلك الداعية المعينة .

فكذلك الشارع : اذا أثبت حكما على وفق معنى يتقاضى ذلك الحكم  
ويستدعيه ويناسبه ، غلب على النظر أنه [ ملحوظه و ]<sup>(٧)</sup> مقصوده ، وأنه  
بحكمه<sup>(٨)</sup> مجيب تلك المناسبة الداعية المتقاضية .

فاذا فرض ميراث بين الأخ من الأب والأم والأخ من الأب : احتمال  
في منهاج النظر - لرعاية النصف والمعدلة بين الجوانب - ثلاثة<sup>(٩)</sup>  
احتمالات كلها مناسبة :

أحدها [ أن ]<sup>(١٠)</sup> تقديم الأخ من الأب والأم ، لاختصاصه بنزید

---

(١) في هـ : « عادة غالب الخلق » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٤) في د : « فان » .

(٥) في ل : « ثبت » .

(٦) في د ، ل ، ز : « تنبينا على » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٨) سقط في ز ابتداء من هذه الكلمة نحو صفحتين .

(٩) في د هـ : « ثلاث » وكلاهما صحيح .

(١٠) سقطت الزيادة من د .

القوة<sup>(١)</sup> ، وترادف جهة القرابة عليه •

واحتمل أن يقال : لا يُحَرِّم الأخ من الأب ؛ فإن فيه الحاقه بالأجانب ؛ وهو يختص<sup>(٢)</sup> بقرابة لا ينبغي أن تعطل • [ فيفصل القسم على تفاوت الأثلاث مثلا ]<sup>(٣)</sup> •

واحتمل أن يقال : إذا استويا في الدرجة من جهة الأبوة ، وهي الجهة الأقوى في العصوبة ؛ والأمومة لا مدخل لها في العصوبة - : فليستويا<sup>(٤)</sup> • فإذا جاء الشرع بالتقديم : عقل [ به ]<sup>(٥)</sup> أنه سلك به ذلك المسلك ؛ وإذا جاء بالتسوية : عقل أنه أسقط ملاحظة الأمومة ؛ وإذا جاء بالقسمة مع التفاوت : عقل أنه سلك به المسلك الثالث<sup>(٦)</sup> ، فالاحتمالات كلها مناسبة صالحة لأن تكون داعية ، وإثبات الحكم على وفقها أمانة على ملاحظة الداعية المتقاضية [ له ]<sup>(٧)</sup> •

فان قيل : لأن هذا حكم بموجب المصلحة ، وقد عرف من [ عادة ]<sup>(٨)</sup> الشرع ملاحظة المصالح •

قلنا : فهذا<sup>(٩)</sup> هو الحجة ؛ إذ عرف من دأب الشرع اتباع المعاني

---

(١) في هـ ، « قرابة الأمومة » •

(٢) في هـ : « مختص » •

(٣) في ل : « فيفصل ويقسم » • ولم يرد في هـ إلا هذه العبارة هكذا : « إلا باب مثلا » وهي مصحفة •

(٤) في د : « فيسوا » ولفظ ل « فيستوى » وهو مصحف •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٦) قد اتفق الفقهاء على تقديم الأخ الشقيق على الأخ من الأب •  
فراجع : المهذب (٣١/٢) والافصاح (٢٥٦) والبداية (٢٩٧/٢) •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) لم ترد الزيادة في هـ •

(٩) في د : « هذا » •

المناسبة ، دون التحكيمات الجامدة ، وهذا غالب عادة الشرع • يدل (١) عليه : أن المصالح المتناقضة في توريث الأخوين ، لم تعرف جميعها (٢) من عادة الشرع • ثم ما من حكم الا واو ورد الشرع به : لعقل أنه اتباع للمناسبة المتقاضية له • كيف : ولو بعث نبي مثلاً ، ولم ينقل عنه سوى هذه الواقعة الواحدة ، فحكم فيها - فهم : أنه انقاد للمناسبة المتقاضية لها ؛ قبل أن تُعرف عادته ، حتى انه لو اخترمته المنية ، ولم يتفق (٣) له حكم سواء - لبقى هذا الظن مستمرا لا محالة •

والذي يوضح وجه غلبة الرأي في هذا المقام ، هو : أنه اذا ورد [ حكم ] (٤) احتمل أن يقال : انه تحكم لا سبب [ له ] (٥) ، ولا مصلحة فيه ، ولا لطف • واحتمل أن يقال : انه معلل بسبب خفي يستأثر بدركه الشارع عليه السلام ، ولا يُطلع عليه ، والآخر أن يقال : انه معلل [ بالمعنى ] (٦) المناسب الغريب الذي ظهر •

وأغلب (٧) هذه الظنون هو الأخير • اذ حمل تصرفات الشارع (٨) على التحكم ، أو على المجهول الذي لا يعرف - نوع ضرورة يرجع (٩) اليها

(١) في ل ، هـ : « الدليل » •

(٢) في د : « جميعا » •

(٣) في هـ : « يبق » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٥) لم ترد الزيادة في د •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) في هـ : « فأغلب » •

(٨) في ل ، د : « الشرع » •

(٩) في هـ ، ل : « ندفع » ( بضم أوله ) • ولغظ د : « توضح »

وهو « تصحيف » •



عند العجز • فأما مع ظهور المعنى المناسب ، فلا يتحقق العجز ؛ فيغلب على الظن أنه اتبع المعنى الذي ظهر •

فإن قيل : من <sup>(١)</sup> تصرفات الشرع ، ما لم يعقل معناه ، ولم يطلع عليه ، فيحتمل أن يكون هذا التصرف من جملة ؛ ويكون المناسب قد اقترن به وفاقا غير مقصود •

قلنا : هذا كلام من ينكر أصل القياس ؛ فإن هذا السؤال يتطرق الى الملائم ، فعمله وقع وفاقا وملحوظ الشرع معنى آخر خفى لم <sup>(٢)</sup> يطلع عليه ، أو <sup>(٣)</sup> هو تحكم لا سبب له ، وقد <sup>(٤)</sup> عضدوا هذا [ ٣٤ - أ ] بأن قالوا : عرف [ من ] <sup>(٥)</sup> الشارع أن [ من ] <sup>(٦)</sup> تصرفاته تحكمات لا تعقل معانيها ؛ إذ سوى بين مختلفات <sup>(٧)</sup> ، وفرق بين متماثلات ؛ كحكمه بجواز النظر الى شعر الأمة ، وتحريم النظر الى شعر الحرة <sup>(٨)</sup> ، ولو لم ينص على تجويز النظر الى شعر الأمة لقال الفقهاء : الأمة في معنى الحرة ، والمعنى [ المقتضى ] <sup>(٩)</sup> للتحريم : خوف الفتنة ، وهما سيّان •

وقال بفصل الثوب من بول الصبية ، وبرش [ الماء ] <sup>(١٠)</sup> على بول الغلام <sup>(١١)</sup> ، ولو ذكر أحدهما ، واقتصر عليه - لألحق القائسون الجانب

(١) في ل ، د : « ومن » •

(٢) في د ، ل : « لا ... إذ » •

(٣) في ه ، ل : « وهم قد » •

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٥) في د : « المختلفات » •

(٦) وهذا ثابت بالاتفاق ، على ما في المذهب (١/٦٤) والاشراف

(١/٦٠) والافصاح (٣٨) والهداية (١/٢٨) •

(٧) ثم ترد الزيادة : في د ، ل •

(٨) لفظ ه ، ل : « الصبي » وورد هذا الحديث بطرق عدة

وصيغ شتى ، فأنظر مسند أحمد (٢/١٨ و ١١١ و ٢٦٧ : ع) وسنن أبي

داود (١/١٠٢) والترمذي (١/١١٩) والبيهقي (٢/٤١٤-٤١٦) والمستدرك =

الآخر به .

الى أمثال لذلك ضربوها ، وهو وارد على جميع القياسين<sup>(١)</sup> .

ووجه الانفصال ؛ أن ذلك يجرى من تصرفات الشرع مجرى  
[ الشاذ ]<sup>(٢)</sup> النادر . والغالب من عاداته في التصرفات اتباع المعاني ؛ والواقعة  
النادرة لا تقطع الغالب<sup>(٣)</sup> المستفاد من العادة المتكررة . كما أن من عرف  
من عاداته المعاقبة على الاساءة ، ففعل<sup>(٤)</sup> الاحسان منه مرة لا يقطع ظن  
الظان سلوكه مسلك الانتقام عند العود . وكذلك من رأى مركب الرئيس  
على<sup>(٥)</sup> باب السلطان ، غلب على ظنه أنه في دار السلطان ؛ وإن أمكن أن  
يكون المركب قد استعاره انسان أو باعه بجميع آله<sup>(٦)</sup> ، أو أمسكه الركابي<sup>(٧)</sup>  
لغرض له وهو في دار أخرى . ولا يشوش<sup>(٨)</sup> هذا الظن عليه رؤيته ذلك  
مستعاراً مرة نادرة<sup>(٨)</sup> .

---

(١/١٦٥) وراجع الكلام عليه في نيل الأوطان (١/٤٠) ونصب الراية  
(١/١٢٦ - ١٢٨) وأنظر ذخائر المواريث (٣/١٧) . ولم يرد الحديث  
بلفظ الصبية وإن ورد في فتح العزيز كما صرح به الحافظ وبينه في  
التلخيص (١٢ - ١٤) .

وقد خالف الحنفية في هذا ، فقالوا : باستواء بول الصبي وبول  
غيره ، في أنه لا يظهر الا بالغسل . فراجع : المذهب (١/٤٩) والوجيز  
(٩/١) ، وبدائع الصنائع (١/٨٨) والبداية (١/٦٨) .

(١) في د ، ل : « القياس » وهو تحريف .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د ، ز : « غالب الرأي » .

(٤) في د ، « فنقل » .

(٥) ورد في هـ - بعد هذا - زيادة : « فناء » .

(٦) في هـ : « الآلة » .

(٧) هذه الكلمة آخر الصحيفتين الساقطتين من ز .

(٨) في هـ : « نادرا » .

وكذلك : الغيم الرّكَم<sup>(١)</sup> الكدِر في صميم الشتاء ، يغلب على الظن استعقابَ المطر ؛ وإن كان الناظر قد عهد [ في عمره ]<sup>(٢)</sup> مرة أو مرتين الغيمَ الخالي عن المطر ، على سبيل الدور •

وكذلك : إذا عرف أن عزيزا من أعزة بيت قد أشرف على الموت • فسُمع عند الاجتياز باب الدار الصباح والصراخ [ على الدأب المعتاد عند وفاة المحتضر ]<sup>(٣)</sup> - غلب على الظن [ أنه قد مات ]<sup>(٤)</sup> وإن أمكن أن يكون سببه موتٌ غيره فجاءة من غير مرض • وقد عهدت<sup>(٥)</sup> الفجاءة على الدور بالاضافة الى المرض •

فإن أن الظن مع ما ذكرناه حاصل ؛ وقد ثبت باجماع الصحابة اتباعُ الظن الغالب ، ودلت<sup>(٦)</sup> عليه الأحاديث ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر : « رأيت لو تميمضت [ بماء ] ... »<sup>(٧)</sup> ؟ معناه : هَلَا عرفتَ هذا بنظيره ؟ • فلو قال له : ومن عادتكَ الفرق بين النظيرين<sup>(٨)</sup> ، كما في شعر الأمة وانحرة ، وبولِ الصبي والصبية ؛ لكان<sup>(٩)</sup> ذلك مستكرا •

وكذلك قوله عليه السلام : رأيت لو كان على أبك دين ؟ • فعلم

---

(١) في ه ، ل : « الرطب » ، وقد مر نحوه فيما سبق •

(٢) لم ترد الزيادة في : د ، ز •

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٤) في د ، ز : « موته » •

(٥) في د ، ل ، ز : « عهد في » ، وليست واضحة •

(٦) في ه ، ل : « ودل » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٨) في ه : « النظير » •

(٩) في ه ، ل ، ز : « كان » •



أنه عرفهم تعرف الأحكام بالنظائر ، والتناظر ؛ والتساوى يعرف بالتناظر في المعنى لا بالصورة ، فلا مضاهاة بين القبلة والمضمضة في الصورة ، وإنما اشتراكهما في المعنى ، وهو : أن كل واحد [ منهما ] <sup>(١)</sup> مقدمة قضاء الشهوة ، وليس فيه قضاء الشهوة .

فقد بان <sup>(٢)</sup> بطلان هذا المسلك على منكرى القياس [ ولاخفاء بطلان هذا السؤال من القائلين بالقياس ] <sup>(٣)</sup> ؛ إذ ينعكس عليهم في الملائم والمؤثر ، ويقال لهم : هم يتكرون على من يقول : لعل الشارع خصص اعتبارهما <sup>(٤)</sup> بمحل النص تحكما : فلا تجوز نعيته ؛ أو لعل المعنى وقع وفاقا ، والحكم تحكم أو له سبب آخر لا يعرف .

فإن قيل : التحكمات - التي لا تعقل معانيها - ليست نادرة ، وأنتم بنيتم ما ذكرتموه على ندور التحكم <sup>(٥)</sup> ، بالإضافة إلى المعاني واتباعها .

قلنا : ما يتعلق من الأحكام بمصالح الخلق - : من المناكحات والمعاملات ، والجنايات والضمانات ؛ وما عدا العبادات - فالتحكم فيها نادر ؛ وأما <sup>(٦)</sup> العبادات والمقدرات ، فالتحكمات فيها غالبية ، واتباع المعنى نادر . لا جرم رأى الشافعي [ فيه ] <sup>(٧)</sup> الكف عن القياس في العبادات ، إلا إذا ظهر المعنى ظهورا : لا يبقى معه ريب <sup>(٨)</sup> ؛ ولذلك لم يقس على التكبير

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٢) في د ، ل ، ز : « فبان » .

(٣) في د ، ز : « وعلى القائمين أيضا » ، وهي صحيحة كذلك .

(٤) في د ، ل ، ز : « إعتبارها » .

(٥) في ل : « الحكم » .

(٦) في ه ، ز : « فاما » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٨) في ه ، ل : « مرية » .

والتسليم والفاتحة وانركوع والسجود - غيرها ؛ بل لم يقس على الماء في الطهارات غيره<sup>(١)</sup> ، ولم يقس الأبدال والقييم في الزكوات على المنصوصات ، ولم يقس في مسألة الأصناف . ومال في جميع مسائلها الى الكف عن القياس ، ورعاية الاحتياط . لأن مبنى العبادات على الاحتكامات<sup>(٢)</sup> ، ونعني بالاحتكام : ما خفى علينا وجه اللطف فيه [ ٣٤ - ب ] ؛ لأننا نعتقد أن لتقدير<sup>(٣)</sup> الصبح بركتين ، والمغرب بثلاث ، والعصر بأربع - سرا ، وفيه نوع لطف وصلاح للمخلق ، استأثر<sup>(٤)</sup> الله سبحانه وتعالى بعلمه ، ولم نطلع عليه . فلم نستعمله ، واتبعنا فيه الموارد .

ولسنا نقول ذلك : لأننا نرى رعاية الصلاح واجبا على الله تعالى ، ولكنا عرفنا من أدلة الشرع أن الله تعالى - [ بعثه الرسل ، وتمهيد ]<sup>(٥)</sup> بساط الشرع - أراد صلاح أمر المخلق في دينهم ودنياهم ؛ والله [ سبحانه وتعالى منزله ]<sup>(٦)</sup> عن التأثير بالأغراض ، والتغير بالدواعي والصوارف ، ولكنها شرعت لمصالح المخلق ، نعقل<sup>(٧)</sup> ذلك من الشرع لا من العقل ؛ كيلا يظن بنا ظان استمدادنا<sup>(٨)</sup> - في هذه التصرفات - من معتقدات أرباب الضلال ،

(١) في د ، ل : « غيرها » .

(٢) راجع في هذا الرسالة ( ٥٤٥ ، ٥٩٨ ) والمعتمد ( ٧٢٣ / ٢ ) و ٧٩٤ - ( ٧٩٦ ) والاحكام ( ٨٩٦ / ٣ ) والاسنوي على المنهاج ( ٣٥ / ٤ - ٤٢ ) وأنظر ما كتبناه في بحثنا في التعليل ( ٢٢ ) .

(٣) في هـ : « التقدير للصبح » .

(٤) في د : « واستأثر » .

(٥) في هـ : « لما بعث ... ومهد » وهي صحيحة أيضا .

(٦) مكان ما بين القوسين في د ، ز ، ل - عبارة : « يتعالى » .

(٧) في د ، ز : « فعقل » .

(٨) في د ، ز : « استمدارنا » وهو تصحيف .

وطبقات<sup>(١)</sup> الاعتزال •

فان قال<sup>(٢)</sup> قائل : فما قولكم في الاقناعات من المناسب ؟

قلنا : ذلك - أيضا - من المقتررات في اثبات الأحكام ؛ لان جميع  
المناسبات - عند البحث - لا ترجع الى اقتضاء المعاني الموجبات بذاتها<sup>(٣)</sup> ،  
وانما هو نوع من المناسبة<sup>(٤)</sup> يستدعي الحكم بالعادات المطردة ؛ ولا يرجع  
ذلك الى الذوات ، مثل العلل في المعقولات<sup>(٥)</sup> ، وللعادات التفتت الى المعاني  
الخطابية الاقناعية ؛ وللشرع ملاحظة لجنسه<sup>(٦)</sup> ؛ وهو من الدواعي المتقاضية  
بالعادة أيضا ، فاحالة الحكم عليه أغلب على الظن من اعتقاد التحكم الجامد  
الذي لا معنى له ولا سبب ؛ وكأن العقول مشيرة الى احالة كل حكم على  
معنى ؛ والاعتراف بالتحكم ضرورة العجز ؛ فاذا فقد<sup>(٧)</sup> وجه سوى الوجوه  
الخفية الضعيفة ، وجب التعليل بها • الا أن الاقناعات لا ينتفع بها غالبا في  
تعدية الأحكام ؛ اذ يمكن أن يذكر لاختصاصها بمحل<sup>(٨)</sup> النص ، معنى على  
ذلك المذاق : يخصها<sup>(٩)</sup> ، ويمنعها من التعدى •

---

(١) في هـ : « طبقة » •

(٢) في هـ ، ل : « قيل » •

(٣) في ز : « لذاتها » •

(٤) في د ز ، : « المناسبات » •

(٥) في هـ : « العلولات » •

(٦) في د ، ز : « الى جنسه » •

(٧) في ز : « وجد » وهو مصحف عما أثبتناه - وفي د ، ل :  
« قصد وجهها » وفي أولها تصحيف وفي د : « فقد ( أي المبال ) وجهها »  
وهي صحيحة •

(٨) لفظ : ز « بموضع » • ولفظ د ، ل : « بمعنى » وهو  
تصحيف •

(٩) في د : « ويخصها » •



بيانه : أن من علل تحريم بيع الخمر مثلاً بنجاسته ، بالطريق الذي قدمناه ؛ وعدّاه الى السرقين وسائر النجاسات - أمكن أن يقال في معارضته : ان [ للشرع <sup>(١)</sup> اعتناء ] بنوع خسة أثبتها للخمر وخصصها بها <sup>(٢)</sup> : تنيها على فسادها ، وتحريضا على استقذارها واجتنابها ؛ فتحريم البيع يختص بها ولا يتعدى الى السرقين : لاختصاصها بهذا المعنى •

وكذلك لو علل تحريم بيع الكلب بنجاسته ، بالطريق الذي قلنا <sup>(٣)</sup> - أمكن أن يقال في معارضته : انه معلل <sup>(٤)</sup> بنوع خسة وردالة تختص بالكلب في العادة ؛ ولذلك <sup>(٥)</sup> يشبه الخسيس - من سائر الحيوانات - به : كما يشبه الشجاع بالأسد ، والمنافق بالثعلب •

فيقابل الاحتمال بهذا القدر ، لأن أمثال هذه المعاني لا يصفو عن التخيلات مذاقها ، فيتسع <sup>(٦)</sup> نطاقها ، ولا <sup>(٧)</sup> تحصل الثقة بها ؛ فان حصل به الثقة ، وسلم عن المقابلة بمثله <sup>(٨)</sup> - جاز للمجتهد التعويل عليه <sup>(٩)</sup> : ان رآه ؛ فانا <sup>(٩)</sup> رأينا هذا الجنس في محل الاجتهاد ، ويختلف ذلك بأحاد المسائل ؛ فيجوز للمناظر الاحتجاج به : ان قدر على ابراده في قالب المناسبة وشكله •

---

(١) في هـ : « الشرع اعتنى » •

(٢) في هـ : « به » •

(٣) في هـ ، ل : « ذكرناه » •

(٤) في ز : « مبارضى » ولعله تحريف •

(٥) في د : « وكذلك » •

(٦) في ز : « ويتسع » •

(٧) في ز ، ل ، هـ : « فلا » •

(٨) في د : « بدليلها » عليها •

(٩) في د ، ل ، ز : « فان » ولعله تحريف •

هذا<sup>(١)</sup> ما أردنا أن نذكره في المناسبات المستنبطة من الأصول المنصوصة ، ولم نتعرض فيه لأدلة اثبات القياس على منكريه ، مقصودا<sup>(٢)</sup> لغرضين .

أحدهما : أن اعتناءنا في هذا الكتاب بما تمس [ إليه حاجة ]<sup>(٣)</sup> القائسين المتناظرين ؛ وقبول أصل القياس - فيما بينهم - كالمفروغ منه<sup>(٤)</sup> . والآخر : أن كلامنا - في هذه الترديدات والمرادات - اشتمل على الباب<sup>(٥)</sup> من أدلة [ اثبات ]<sup>(٦)</sup> القياس ، فلم يَسْتَرِبْ من تأمل في مجاري هذه الكلمات - في مأخذ أصل القياس ، وكونه حجة في الشرع . وقد تم غرضنا من بيان المناسبات الملائم والغريب : إذا ثبت حكم على وفقه .

أما المناسب المرسل : إذا ظهر في نفس المسئلة على مذاق المصالح - وهو الذي يعبر عنه الفقهاء : بالاستدلال المرسل ؛ وهو : التعلق بسجرد المصلحة من غير استشهاد بأصل معين ، - فهذا ما اختلف فيه رأي العلماء . فالمنقول عن مالك - رحمه الله - : الحكم بالمصالح المرسلة ، ونقل عن الشافعي [ فيه ]<sup>(٧)</sup> تردد . وفي كلام الأصوليين [ ٣٥ - أ ] - أيضا - نوع

(١) في د ، ز : « وهذا » .

(٢) ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « مرتبا » .

(٣) في ه : « الحاجة إليه عند » .

(٤) في د ، ه ، ل : « عنه » .

(٥) في ه : « لباب » ولعله تحريف .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه . ولعل المقصود من التردد حالة ما إذا

حصل تعارض بين مقصودين أو مصلحتين واستغلق طريق الترجيح بينهما . أما إذا توفرت مصلحة يترتب عليها المحافظة على مقصود الشارح ، فانه - كما يرى الامام الغزالي - لا وجه للخلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة . أنظر المستصفى (٣١١/١) وشرح تنقيح الفصول (١٧٧ و ١٩٩ و ٢٠٠) .

اضطراب فيه • ومعظم الغموض في هذه القواعد منشؤه : الاكتفاء بالتراجم  
والمعاقد ، دون التهذيب بالأمثلة<sup>(١)</sup> •

ونحن نمهد - في مبدأ<sup>(٢)</sup> [ هذا ]<sup>(٣)</sup> الكلام - قاعدة ، ثم نهذبها  
بالأمثلة • فنقول :

قد رتبنا المناسب<sup>(٤)</sup> [ فيما تقدم ] على ثلاث مراتب ، وذكرنا أن منها :  
ما يقع في رتبة [ الضرورات ، ومنها : ما يقع في رتبة الحاجات ، ومنها :  
ما يقع في رتبة ]<sup>(٥)</sup> التحسينات والتزيينات •

فالواقع منها في هذه الرتبة الأخيرة ، لا يجوز الاستمسك بها : ما لم  
يعتضد بأصل معين ورد من<sup>(٦)</sup> الشرع الحكم فيه على وفق المناسبة ؛ ثم اذا  
اتفق ذلك ، فنحه منه<sup>(٧)</sup> على علالة كما قدمناه ، فأما اذا<sup>(٨)</sup> لم يرد من  
الشرع حكم على وفقه ، فاتباعه وضع للشرع<sup>(٩)</sup> بالرأى والاستحسان ؛ وهو  
منصب الشارعين ، لا منصب المتصرفين في الشرع ، وانما لنا التصرف في

---

(١) راجع في هذا المستقصى (٢٨٤/١ - ٣١٤) وروضة الناظر  
(٤١١/١) والاحكام (٢١٥/٤) ومختصر ابن الحاجب (٣٩٧/٢ و ٤٦٠)  
وشرح الأسنوى (٣٨٥/٤) وجمع الجوامع (٢٩٨/٢) وتنقيح الفصول  
(١٧٠ ، ١٩٩) ونبراس العقول (٣١٨) •

(٢) في د ، « مثل » •

(٣) لم ترد الزيادة في : ه •

(٤) في د ، ز : « المناسبات » ولم ترد الزيادة التالية فيها •

(٥) سقطت الزيادة من ه •

(٦) في د ، ل ، ز : « في » •

(٧) في ه : « فيه » •

(٨) في د ، ز : « فاذا » •

(٩) في د : « الشرع » وفي ه : « الرأي » •



[ هذا ] <sup>(١)</sup> الشرع الموضوع ؛ فأما ابتداء الوضع : فليس لأحد <sup>(٢)</sup> من الخلق التجاسر عليه .

ومثال هذا الجنس : الحكم بأن ما حكم الشرع بنجاسته مثلاً [ فنحن نحرم ] <sup>(٣)</sup> بيعه ، ونقدر عدم وقوع الاتفاق على تحريم بيع بعض النجاسات . وكذلك القول في الأمثلة التي ضربناها <sup>(٤)</sup> لهذه المناسبات : إذا قدر الابتداء بها في الفرع دون الاعتضاد بأصل ، أو قدر عدم وجود الأصل .

فكل ذلك مثال لهذا الفن . ولا يخفى سقوط التمسك به ، فإننا <sup>(٥)</sup> - بأنواع من التكليف - توصلنا بآثبات الحكم <sup>(٦)</sup> على وفقه ، إلى إثباته ؛ وقد رنا الحكم شاهداً له ، فإذا انقطعت <sup>(٧)</sup> الشهادة : لم يبق إلا الاستحسان والوضع بالرأى ؛ وذلك باطل على القطع .

أما الواقع من المناسبات في رتبة الضرورات أو الحاجات ، كما فصلناها - فالذي نراه فيها : أنه يجوز الاستمسك بها ، إن كان ملائماً لتصرفات الشرع . ولا يجوز الاستمسك بها : إن كان غريباً لا يلزم القواعد <sup>(٨)</sup> . ونقسمها نوعاً آخر من التقسيم ، فنقول : هي تنقسم إلى

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٢) في د ، ل ، ز : « إلى أحد » .

(٣) في هـ : « فنحرم » .

(٤) في د : « ضربنا » .

(٥) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « صححنا » ولا معنى لها .

(٦) في هـ : « الشرع » .

(٧) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « له » .

(٨) لقد ذهب الامام الغزالي في المستصفى إلى أن الواقع في رتبة الحاجيات والتحسينات لا يجوز الحكم بمجردة ، إن لم يعتضد بشهادة أصل . انظر (٢٩٣/١) .

ما يلغى في الشرع ملاحظة جنسها ، فهو المعتبر • وإلى ما يصادم في محل  
نصا للشرع ، يتضمن اعتباره<sup>(١)</sup> تغير الشرع ؛ فهو باطل عندنا • وإلى  
ما تسكت شواهد الشرع ونصوصه عنه - فلا يناقضه نص ، ولا يشهد لجنسه  
شرع - فهي : المصلحة الغريبة التي<sup>(٢)</sup> يتضمن اتباعها أحداث<sup>(٣)</sup> أمر بديع  
لا عهد بمثله في الشرع •

هذا وجه انقسامها : من حيث الاضافة الى شواهد الشرع •

وتنقسم<sup>(٤)</sup> قسمة أخرى : [ بالاضافة ] الى مراتبها في الوضوح  
والخفاء • فمنها : ما يتعلق بمصلحة عامة ، في حق الخلق كافة • ومنها :  
ما يتعلق بمصلحة الأغلب • ومنها : ما يتعلق بمصلحة شخص معين في واقعة  
نادرة •

وتتفاوت هذه المراتب [ بتفاوت مصالحها في الظهور ]<sup>(٥)</sup> • وكل ذلك  
حجة : بشرط أن لا يكون غريبا بعيدا<sup>(٦)</sup> ، وبشرط<sup>(٧)</sup> أن لا يصادم نصا ،

---

بينما اعتبر الحاجي هنا مع الضروري ، ولم يشترط له الا الملازمة  
- التي هي عموم كونه وصفا مصلحيا - •

ونحن نرجح ما ذهب اليه هنا : لأنه اشترط في المناسب المرسل  
العموم ، ومعلوم أن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة • وراجع أيضا  
الاعتصام (١١٢/٢) •

(١) في هـ ، ل ، ز : « أتباعه » •

(٢) في د ، ز : « الذي » •

(٣) في حـ : « اختراع » •

(٤) في هـ : « وتنقسم » ، ولم ترد فيها الزيادة الآتية •

(٥) سقطت الزيادة من ز • ووردت في د بلفظ : « بتفاوت في

الظهور » وفي ل بلفظ : « بتفاوت هذه المراتب .... » •

(٦) في د ، ل ، ز : « بديعا » •

(٧) اللفظ الوارد في سائر الاصول : « ويشترط » وانظahr أنه

مصحف عما أثبتناه •

ولا يتعرض له بالتغير •

وهذه التقسيمات تتخيل مجملة<sup>(١)</sup> الى الناظر ، [ ونحن ]<sup>(٢)</sup> - أيضا - نهذبها بالتمثيل<sup>(٣)</sup> والتفصيل<sup>(٤)</sup> • وقل ما تلقى هذه [ القاعدة في كتب الأصوليين مفصلة ممثلة ]<sup>(٥)</sup> ونحن<sup>(٦)</sup> نشسفي [ فيها ] الغليل ونكشف الغطاء عن محل الغموض ، ونستقصي<sup>(٧)</sup> ذلك على وجه ينكشف به المقصود ، ان شاء الله • ونرى<sup>(٨)</sup> أن نورد أمثلة القاعدة<sup>(٩)</sup> في معرض الأسئلة ، وتكلم عليها في معرض الانفصال ، وننبه على ما يشتمل عليه كل مثال •

فان قال قائل : لم<sup>(١٠)</sup> قلتم : ان هذا الجنس حجة ؟ • وما وجه التمسك به ؟ وما الدليل عليه ؟ : وقد اضطربت<sup>(١١)</sup> فيه مسالك العلماء ، وقد قطعتم القول بقبوله ؟

قلنا انما دلنا عليه ما دلنا على قبول أصل القياس ؟ فانا بينا أن حاصل ذلك كله راجع الى [ القول بالرأى الأغلب في ]<sup>(١٢)</sup> فهم مقاصد الشرع •

(١) في هـ : « مجملها » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « التمثيل » •

(٤) في ز : « والتفسير » •

(٥) في د : « القواعد • • الاصول مفصلا ممثلا » •

(٦) في هـ ، ل « بحيث » ولم ترد الزيادة الآتية فيهما •

(٧) في هـ ، ل : « ونحن نستقصي » •

(٨) في د ، ل ، ز : « فترى » •

(٩) في هـ : « القواعد » •

(١٠) في هـ : « فلم » •

(١١) في د : « اضطرب » •

(١٢) سقطت الزيادة من د •



والى هذا يرجع ما يجوز التمسك به ؛ وكل مثال نذكره ففيه دليل على قبوله : اذا أظهرنا وجه الرأى فيه • ويشهد على جنس ذلك أمر كلي ، [ وهو مثال منقول عن الصحابة : اشتهر بين أئمتهم ، وتطابقوا عليه ]<sup>(١)</sup> • وذلك [ ما روى ]<sup>(١)</sup> : أن الناس لما تابَعوا في شرب الخمر ، واستحقروا الحد المشرع فيه - جمع عمر - رضى الله عنه - الصحابة ، واستشارهم [ واستطلع آرائهم ]<sup>(١)</sup> ، فضربوا فيه بسهام الرأى ؛ حتى قال علي<sup>(٢)</sup> - رضى الله عنه - : « من شرب سكر ، ومن سكر هذى ، ومن هذى افتري ؛ فأرى عليه حد المفتري » • فأخذوا بقوله واستصوبوه واستمروا عليه<sup>(٣)</sup> • وهذه هي المصلحة المرسله التي يجوز اتباع مثلها •

(١) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٢) هو : أبو الحسن ، زوج الزهراء ، وابن عم أبيها صلى الله عليه وسلم • رابع الخلفاء الراشدين ، المقتول غدرا : سنة ٤٠ هـ • راجع : الاصابة (٣٥٣/١) وتهذيب الاسماء (١٦٨/١) وأنظر هامش آداب الشافعي (٥٢) •

(٣) والى هذا ، ذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وهو رواية عن أحمد : مستندين الى اجماع الصحابة هذا • وخالف في هذا الشافعي وأهل الظاهر وهو رواية عن أحمد ، فذهبوا الى أن الحد أربعين وللإمام أن يبلغ به الثمانين تعزيرا محتجgin برواية أنس أن النبي عليه السلام كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين... •

فراجع : الأحكام السلطانية للماوردي (٢١٦) والمهذب (٣٠٤/٢) والاشراف (٣٧٣/٢) والهداية (٨٣/٢) والبداية (٣٨١/٢) والمغنى (١٤١/٩) •

وأنظر استشارة عمر في حد الخمر وما أثر عن علي فيه ، في مسند الشافعي (٩٦) ، وأحمد (٤٩/٢ و ٢٧٩ و ٢٩٤ : ع) وصحيح البخارى (١٥٨/٨) ومسلم (٥٦/٢) والموطأ (٥٥/٣) وفتح الباري (٥٠/١٢ - ٥٦) والمستدرک (٣٧٥/٤) وكتب السنن اجمع ، والمشكاة (٣٠٦/١) • وذخائر المواريث (٢٩/٣) • ونصب الراية (٣٥١/٣) واعلام الموقعين (٢٥٤/١) ونيل الأوطار (١١٦/٧) •

فان قيل : شرطتم في المصالح أن تكون ملائمة ؛ وليست هذه ملائمة : فالشرب جناية متميزة عن القذف ، وليست كل من يسكر يقذف ؛ فإيجاب حد جريمة على من [ لم يجترمها ]<sup>(١)</sup> أمر غريب [ في الشرع ]<sup>(٢)</sup> ، ولا يشهد له نظير ، ولا تلائمه قاعدة •

قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ فانهم أبوا أولا أن يعاقبوه بعقوبة لم تعهد مشروعة من جهة الشرع ؛ ولو كانوا يسوِّغون ذلك : لما افتقروا الى التشبيه بحد مشروع وَلَوْ كِلَ ذلك الى رأى الولاية<sup>(٣)</sup> حتى يفعل [ كل وال ]<sup>(٤)</sup> في كل شخص ما يراه زاجرا في حقه ، لاثقا بحاله ، جامعا لمصلحته ؛ فطلبوا أولا حدا مشروعا ، وتشوفوا فيه الى أحط الدرجات في الحدود : اكتفاء بالأقل ما أمكن • ففي شرع العقوبات نوع من الخطر ، وألْفَوْا أقل الحدود : حد القذف والافتراء ، ثم لم يجوزوا أن يوجبوا حد جريمة على من لم [ يجترمها ]<sup>(٥)</sup> : ما لم يطلبوا مناسبة بين جريمته وبين تلك الجريمة ؛ فان ذلك يؤدي الى ابداع أمر غريب لا يلائم [ نظائر ]<sup>(٦)</sup> الشرع ، فطلبوا المناسبة ، بأن قالوا : من سكر هذى ، ومن هذى افترى ؛ فعليه حد المفتري : من حيث ان اسكر مظنة الهذيان والافتراء واطلاق اللسان بالسخف • وقد عهد في الشرع اقامة مظان الأمور مقام الأمور المقصودة : في افادة الأحكام ؛ فأقيم النوم - الذي هو مظنة خروج الحدث - مقام الحدث ،

(١) في ه ، ل : « لا يجترم تلك الجريمة » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) في د : « الولاية » ، وهو تحريف •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٥) في ه ، ل : « يجترم تلك الجريمة » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ز •

و « العيان وكاء السّه »<sup>(١)</sup> فإذا نامت العيان : استطلق الهواء ، ثم - سواء استطلق [الوكاء]<sup>(٢)</sup> أو لم يستطلق - ثبت حكم الحدث ، ووجب الوضوء . وكذلك تغييب الحشفة مظنة نزول الماء ، فعلق به وجوب الغسل وان لم ينزل مع قوله السلام : « الماء من الماء »<sup>(٣)</sup> فكان وجوبه من مظنة الماء ، كوجوبه من الماء ، فكان مساقه : أن من غيب الحشفة أنزل ، ومن أنزل اغتسل ؛ فمن غيب اغتسل . وأن من نام أحدث ، ومن أحدث توضأ ؛ فمن نام توضأ . [ كقوله بعينه ]<sup>(٤)</sup> : من سكر هذى ، ومن هذى افتري .

وكذلك القول في اقامة مظنة العقل مقال العقل ، وهو : البلوغ ، واقامة مظنة شغل الرحم مقام شغل الرحم : في ايجاب العدة ، وهو<sup>(٥)</sup> الوطء .

[ ولو ذهبنا نستقصي نظائر ذلك لسوّدنا به أوراقا ، ولم نذكر منه الا أطرافا وآحادا ] .

(١) من حديث أخرجه الامام أحمد وأصحاب السنن ، فانظر مستند أحمد (١٦٧/٢ : ع) وسنن أبي داود (٥٢/١) وابن ماجه (٩١/١) والدارمي (١٨٤/١) والدار قطني (٥٨) والسنن الكبرى (١١٨/١) معالم السنن (٧٢/١) والمشكاة (١٠٣/١) وذخائر المواريث (٢١/٢) ونصب الراية (٤٦/١) ونيل الأوطار (١٦٨/١) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٣٦/٣ ، ١١٦/٥ و ٤١٦ و ٤٢١ : ح) وأبو داود (٥٥/١) والدارمي (١٩٤/١) وأخرجه مسلم بلفظ : « انما ... » (١٥٢/١) وراجع أقوال العلماء في نسخ الحديث أو الجمع بين الروايات بحمل الحديث على صور مخصوصة في صحيح البخاري (٦١/١ ، ٢٩/٨) وفتح الباري (٤١٣/١) ، وسنن أبي داود (٦١/١) والبيهقي (١٦٦/١) ونصب الراية (٨٠/١) ونيل الأوطار (١٩٤/١) وفيض القدير (٥٦١/٢) والام (٣٨/١ و ٣٩) .

(٤) في هـ : « كقول علي - رضي الله عنه - : من شرب سكر ، و » .

(٥) في د : « وهي » . وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن ز .



فطلبهم هذه<sup>(١)</sup> المناسبة هي الدلالة [ الظاهرة ] على أنهم لم يروا  
الاختراع<sup>(٢)</sup> للمصانع ؛ بل تشوفوا الى التصرف في موارد الشرع ، بضروب  
من التقريب والمناسبة .

فان قيل : ومن سكر اقتحم جميع الفواحش ؛ فلم خصص القذف  
بالاعتبار ؟

قلنا : لمعنيين ، أحدهما : التشوف الى الأقل ؛ والثاني : أن خاصية  
السكر الهذيان وانطلاق اللسان ؛ فانه الفاحشة اللازمة لذات السكران ،  
التي تستب<sup>(٣)</sup> من غير أداة منفصلة ، وآلة زائدة عليه . فالزنا والسرقة  
والقتل ، كل ذلك : يتعلق بالغير ، ولا يستب الا بأنواع من الحيل عمادها  
الحزم والعقل . ولا ينتظم ذلك من السكران . فأما الهذيان ، فهو الذي  
يغلب على السكران . فاختلال<sup>(٤)</sup> العقل لا يمنع انطلاق اللسان ؛ [ وأخص  
الفواحش بالسكر : الهذيان ، والجناية المخصوصة باللسان ]<sup>(٥)</sup> ؛ فكان  
مظنة له بهذا الطريق .

فان قيل : فالردة<sup>(٦)</sup> من فواحش اللسان ، ومن جملة الهذيان ؛ وقل  
ما ينفك عن اللهج به من غلبة السكر .

قلنا : لم يجعل مظنة له من وجهين :  
أحدهما : ان الواجب بها<sup>(٧)</sup> القتل ، وهو أعلى العقوبات ، وشرع

---

(١) في ز : « من هذه » ، ولم ترد الزيادة الآتية فيها ولا في د .

(٢) في د : « الاختلاع » وهو تصحيف .

(٣) في ل : « سيقى » وهو تحريف .

(٤) في د ، ل ، هـ : « فاختلاف » .

(٥) سقطت الزيادة من ل .

(٦) في د ، ز : « والردة » .

(٧) في د ، ز : « بهذا » .

القتل خطر عظيم ؟ ووقع جناية السكر في الشرع ، دون وقع الردة بدرجات ، ولا هجوم على سفك الدم [ ٣٦ - أ ] لمقصود<sup>(١)</sup> الزجر ، مع العلم بحصول الزجر - غالبا - بما دون القتل •

والآخر : أن عقوبة الردة تسقط بالتوبة ؛ والسكران يعاقب بعد الافاقة ؛ وهو<sup>(٢)</sup> في الحال ليس مرتدا ، ومن ليس بمرتد لا<sup>(٣)</sup> يُقتل وإن سبقت منه الردة ، فكيف يقتل : إذا سبقت منه مظنتها ؟ ، وبه يتبين أن عقوبة الردة ليست حدا بازاء الجريمة<sup>(٤)</sup> ؛ وإنما هو ارهاق الى العود الى الاسلام ؛ فإن<sup>(٥)</sup> عاد : خلّى سبيله • فلا بد من طلب المناسبة مع حد يجب [ عليه ]<sup>(٦)</sup> عقوبة •

فان قيل : قد<sup>(٧)</sup> شرطتم في المصلحة المرسلة أن لا تتضمن تغير النص ؛ ولقد كان حد الشرب في الشرع أربعين ، فزادوا عليه بالمصلحة ، فكان ذلك تغيرا للنص •

قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ فلم يكن حد الشرب مقدرا في الشرع ، بل « أتى النبي عليه السلام بشارب ، فأمر حتى ضرب بالنعال وأطراف الثياب وحشي عليه التراب »<sup>(٨)</sup> • ولما آل الأمر الى أبي

---

(١) في د ، ز : « بمقصود » •

(٢) في د ، ز : « ففى » •

(٣) في د : « ليس » •

(٤) في ل : « انجناية » •

(٥) في ه ، ل : « فاذا » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ل •

(٧) في ه ، ل : « لقد » •

(٨) ورد الحديث من طرق عدة وبصياغ شتى ، فانظر مسند الشافعي

(٩٧) وأحمد (١٥/١٤١ ح) وصحيح البخاري (٨/١٥٨) ومسلم (٢/٥٦)

والمستدرک (٤/٢٧٥) وسنن أبي داود (٤/١٦٢ و ١٦٥) والترمذي =

بكر<sup>(١)</sup> - رضى الله عنه - : قدر ذلك بأربعين ؛ وراه قريبا مما كان يأمر به النبي عليه السلام ، وحكم بذلك<sup>(٢)</sup> عمر مدة ؛ ثم توالى عليه الكتب من أطراف البلاد ، بتابع الناس<sup>(٣)</sup> في الفساد وشرب الخمر ، واستحقار هذا القدر من الزجر ، فجرى ما جرى في معرض الاستصلاح : تحقيقا لزجر الفاسق<sup>(٤)</sup> .

فان قيل : فما<sup>(٥)</sup> ذكرتموه - : من أمثلة الشرع في إقامة المظنة مقام الشيء - أصول لهذا القياس ؛ فيرجع النظر الى رد فرع الى أصل ، بمعنى مناسب جامع ، وليس ذلك استدلالا مرسلا .

قلنا : كل مصلحة ملائمة ، فيتصور إيرادها في قالب قياس بجمع متكلف<sup>(٥)</sup> : يعتمد التسوية في قضية عامة لا تتعرض لعين الحكم ؛ فان أراد السائل بما ذكره - من رد الفرع الى الأصل ، بمعنى مناسب - هذا المقدر ، فهو الذي نريده بالاستدلال المرسل . وكيف لا يتنظم هذا الشكل : وما من مسألة الا ويمكن أن يقال : هذه مصلحة على وجه كذا ، فينبغي أن تراعى قياسا على مسألة كذا ؛ والمصلحة عبارة تشتمل قضايا مختلفة ؛ فيندرج تحتها المتباعدات ، وتنظم بالتحجير فيها صورة القياس .

---

(١/٢٧٢) والسنن الكبرى (٨/٣١٩ - ٣٢١) والمشكاة (٢/٣٠٤ و ٣٠٥) ونيل الاوطار (٧/١١٦) .

(١) هو : عبدالله بن عثمان أبو بكر الصديق التيمي ، أول الخلفاء ، وأفضل الصحابة . المتوفى : سنة ١٣ هـ . راجع أسد الغابة (٣/٢٠٥) والاصابة (٢/٢٣٤) وأنظرها مش آداب الشافعي ١٤٨ .

(٢) في هـ ، ل : « على ذلك ... الخلق » .

(٣) في د : « الفاسق » .

(٤) في د ، ل ، ز : « ما » .

(٥) في د : « يتكلف » .



وهذا غير منكر جريانه في الاستدلال المرسل • وانما نغني<sup>(١)</sup> بالقياس  
تعديّة حكم بعينه من محل النص ، الى غير محل النص - بعلّة هي الموجبة  
[ للحكم ]<sup>(٢)</sup> في محل النص • وهذا لا يساعد في [ مثل ]<sup>(٣)</sup> هذه  
الأمثلة ، ولا يتمتع<sup>(٤)</sup> - بعدم مساعدتها - الاستدلال • فهذا هو المراد •  
ووجهه في مسئلتنا ؛ أن الحكم المنظور فيه : [ وجوب ]<sup>(٥)</sup> ثمانين  
جلدة ؛ ومحل النص فيه القذف ، وشكل القياس ان يقال<sup>(٦)</sup> : وجب  
ثمانون جلدة في القذف لعلّة<sup>(٧)</sup> كذا ، وتلك العلّة بعينها موجودة في شرب  
الخمير ؛ فتجب تلك الجلدات •

ولن يستتب ذلك ؛ فان موجب الثمانين القذف : لكونه جناية على  
عرض الغير ؛ وليس في شرب الخمر [ وايجاره في الحلق واجرائه الى  
المعدة ]<sup>(٨)</sup> ، تعرض لعرض الغير : [ بالجناية ]<sup>(٩)</sup> • فعلة محل الاتفاق  
- في هذا الحكم - لا تشهد لهذا الحكم في محل النظر ، وهو : الفرع ،  
فهذا ما أردناه [ وقد لاح الغرض ، و [ بان ]<sup>(١٠)</sup> المراد بالجمع بين شرط  
الملاءمة ، وابقاء الاستدلال مرسلا من غير أصل معين يشهد [ بعلته  
للكم ]<sup>(١١)</sup> المعين •

وعلى الجملة : ليس من غرضنا تقرير عين هذه المسئلة ؛ وانما

- 
- (١) في ه ل : « الذي نغنيه » •
  - (٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •
  - (٣) في د ، ز : « يمنع لعدم » •
  - (٤) سقطت الزيادة من ل •
  - (٥) في ه ، ل : « نقول » •
  - (٦) في د ، ز : « بعلّة » •
  - (٧) سقطت الزيادة من د ، ز •
  - (٨) سقطت الزيادة من ل ، د ، ز •
  - (٩) في د : « فبان » ، وقد سقطت الزيادة السابقة منها •
  - (١٠) في ه : « لعلّة الحكم » ، وفي د : « على الحكم » •

نورد [ هذه ] <sup>(١)</sup> الأمثلة : للكشف عن مقاصد القاعدة ، وشروطها ، وحدودها •

مثال آخر : فان قال قائل : نقل : « ان بعض أكابر العلماء <sup>(٢)</sup> دخل على بعض السلاطين ، فسأله عن الوقاع في نهار رمضان ، فقال : عليك صوم شهرين متتابعين ؟ فلما خرج راجعه بعض الفقهاء ، وقال : القادر على اعتاق رقبة كيف يعدل الى صوم شهرين <sup>(٣)</sup> ، والصوم وظيفة المعسرين ؟ وهذا الملك يملك عيدا غير محصورين ؟ فقال : لو قلت له : عليك اعتاق رقبة ، لاستحقر ذلك ، ولأعتق <sup>(٤)</sup> عيدا ، وواقع مرارا ؛ [ فلا يزرجه اعتاق الرقبة ، ويزجره صوم شهرين متتابعين ] ، <sup>(٥)</sup> • فما قولكم في اتباع مثل هذه المصلحة ، مع العلم بأن الكفارة مقصودها الزجر ؛ [ وانما يزرجر الملك بالصوم لا بالعتق ] <sup>(٦)</sup> ؟ [ ٣٦ - ب ] •

قلنا : هذا [ عندنا ] <sup>(٧)</sup> خروج عن الشرع [ بالكلية ] <sup>(٨)</sup> وانسلاخ عن رتبة <sup>(٩)</sup> الدين ، وهو متداع الى هدم قواعد الشرع وتحريف

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) هو : يحيى بن يحيى الأندلسي ، تلميذ مالك وناشر مذهبه في الأندلس المتوفى بقرطبة سنة ٢٣٤هـ • أنظر الديباج (٣٥٠) وجذوة المقتبس (٣٨٢) ونفح الطيب (٢١٧/٢) وقد ذكرت هذه الفتوى في نفح الطيب (٢١٨/٢) والعطار على جمع الجوامع (٢٩٨/٢) وشرح المسلم (٢٦٦/٢) والفكر السامي (٧٢/١) والمراد بالسلطان : هو عبدالرحمن بن الحكم بن هشام • رابع ملوك بني أمية بالأندلس المتوفى بقرطبة سنة ٢٣٨هـ • أنظر نفح الطيب (٣٢٣/١) وجذوة المقتبس (١٠) •

(٣) في ه ، ل : « الصوم » •

(٤) في د ، « أعتق عبدا » •

(٥) في د : « وانما يزرجه الصوم لا العتق » •

(٦) في ه ، ل : « وان الملك لا يزرجه اعتاق الرقبة ، ويزجره

الصوم » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٨) في ه ، ل : « قالب » •

حدودها وقيودها ، وتغير ذلك بالأشخاص والأزمنة والأحوال ؛ والحكم في جميعها على مختلفه النص بموجب الاستصلاح ؛ [ وذلك أمر باطل على القطع ]<sup>(١)</sup> . وهذا ما عنياء بقولنا : « ان اتباع المصالح على مناقضة النص باطل » ، وهذا من ذلك الفن . وانما تطلب الأحكام من مصالح تجانس مصالح الشرع : اذا فقدنا تنصيب الشرع على الحكم ، فأما اذا صادفناه ، فالاستصلاحات وتصرفات الخواطر معزولة مع النصوص ، فاذا نص الشارع على امر : وجب مراعاته ، فان فقد النص : تشوفنا الى درك علة المنصوص ، واثبات الحكم بها . فان عجزنا : تشوفنا الى مصالح تضاهي جنس مصالح الشرع .

فأما<sup>(٢)</sup> ما تخيله هذا المفتى - من الزجر - ففاسد ، وطريق زجر مثله : أن نين له أن الكفارات [ ليست ]<sup>(٣)</sup> ممحقات<sup>(٤)</sup> للذنوب ، فان<sup>(٥)</sup> تراب الأرض [ لو انقلب ]<sup>(٦)</sup> ذهباً ، لو أنفق : لم يقابل جريمته في هتك حرمة شهر الله تعالى المعظم ، وهلم جرا ، الى بيان ما يتعرض له : من سخط الله تعالى ولائمه .

ولو ذهبنا [ نكذب المملوك ]<sup>(٧)</sup> على حسب استصلاحهم : ارتقابا لعلاجهم ؛ لشوشنا الشريعة ، ولم نثق بتحصيل النجح منهم ، ولانتبذ الى

(١) في د ، ز : « وهو باطل قلعاً » .

(٢) في هـ : « وأما » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ل ، هـ : « ممحقات » وهو تصحيف .

(٥) في هـ ، ل : « وإن » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٧) في هـ : « نهذب المملوك » .



أسماعهم : أن علماء الشرع يحرفون الفتاوى لأجلهم ؛ وسقطت الثقة بقولهم • فلا بد من المحافظة على حدود الشريعة والاعراض عن المصالح ؛ فإن الفتوى بالمصلحة اجتهد ، وقد<sup>(١)</sup> قال معاذ : رضى الله عنه : أحكم بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله - عليه السلام - فإن لم أجد : أجتهد رأيي • فكيف تصادم النصوص بالمجتهادات • فهذا<sup>(٢)</sup> مثال المصلحة المناقضة للنص •

مثال آخر : فإن قال<sup>(٣)</sup> قائل : فما قولكم في الزنديق المستتر<sup>(٤)</sup> إذا تاب ؟ هل تقولون : انه يقتل للمصلحة ولا تقبل توبته ؟ فإن من دينه الاستسار والتماسك عن الاظهار تقية عند الحاجة ، ولو كفنا عنه بمجرد التوبة ، لم يعجز عن مثلها عند المعاودة ؛ وذلك من نفس عقيدته ؟ [ أم هل تقولون ]<sup>(٥)</sup> : ان قتله - بحكم هذه المصلحة - على خلاف نص الشرع في قوله : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله »<sup>(٦)</sup> •

قلنا : هذه مسألة مجتهد فيها ؛ ولنا نقطع بطلان أحد المذهبين ، بخلاف ما ذكرناه في المثال السابق ؛ ووجه الانكفاف<sup>(٧)</sup> عن قتله بين من

(١) في د ، ز : « وقال » •

(٢) في هـ : « وهذا » •

(٣) في د ، ل ، ز : « قيل » •

(٤) في ل : « المستتر » ، وهو صحيح ايضا •

(٥) في ل : « ثم ... » وفي د : « أتقولون » •

(٦) من حديث صحيح رواه الجماعة ، فانظر : مستند الشافعي (٥٨ و ٦٨ و ٧٢) وأحمد (١٨١/١ و ٢٠٦ و ٣٠٠ : ع) وصحيح البخاري (١٠/١ و ٨٣ ، ١٠٥/٢ ، ٤٨/٤ ، ١٥/٩ و ٩٣ و ١١٣) ومسلم (٣٩/١) وكتب السنن اجمع ، وراجع المشكاة (١١/١ و ٥٦٣) ونصب الراية (٣/ ٣٧٩ و ٣٢٤/٤) ونيل الاوطار (١٠٢/٤ و ٩/٨ - ١٠) ، وذخائر المواريث (٧٤/١) •

(٧) في د : « الانفكاف » ، ولعله تصحيف •

حيث عموم النص ، ومن <sup>(١)</sup> حيث الاعتبار بكل صنف من أصناف الكفار  
والمرتدين : اذا تابوا •

ووجه قتله : أن المعلوم من الشرع أن الكافر مقتول ؛ ونحن نكف  
عن قتله بتوبته ، والمعنى بتوبته : تركه الدين الباطل ؛ والزنديق  
- بالنطق بكلمة الشهادة - ليس تاركا لدينه <sup>(٢)</sup> الباطل ؛ بل هو حكم  
من أحكام دينه • واليهودي والنصراني وكل ملّئ - يعتقد النطق  
بكلمتي الشهادة كفرا في دينه وتركاه له ؛ فاذا أسلم : فموجب دينه أنه  
تارك لدينه <sup>(٣)</sup> ، وموجب دين الزنديق - عند شهادته - أنه مستعمل دينه

فهذا وجه التأويل والنظر ؛ وليس فيه ايجاب عقوبة بمصلحة <sup>(٤)</sup> ،  
بل هو قتل بالكفر في حق من نعتقه كافرا مستمرا على كفره • وانما  
النظر : في بيان أن شهادته ليس في معنى شهادة الكفار <sup>(٥)</sup> وتوبة المرتدين  
المتحلين لبعض الأديان ؛ لأن ذلك ترك <sup>(٦)</sup> في دينهم ، وهذا استمرار في  
دينه ، فليس هذا من قيل شرع العقوبة بالمصلحة المجردة <sup>(٧)</sup> •

---

(١) في ه : « أو من » •

(٢) في ه : « دينه » •

(٣) في ه ، ل : « دينه » •

(٤) في ز : « لمصلحة » •

(٥) في د : ، ز : « الكافر » •

(٦) في د ، ه : « تركا » وهو تصحيف •

(٧) لقد اتفق الفقهاء على أن الزنديق الذي يسر الكفر ويظهر الاسلام  
يقتل • ثم اختلفوا فيما اذا تاب ، اتقبل توبته كالمرتد أم لا ؟ فذهب أبو  
حنيفة وأحمد • في اظهر الروايتين عنهما ، الى أنه لا تقبل توبته ، وهو  
مذهب مالك •

وذهب الشافعي الى أنها تقبل • وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد •

فراجع الام (١٥٥/٦-١٥٦) والمختصر (١٦٥/٥) والاشراف (٢/٢) =

وينقدح في مقابلة هذا النظر ، أن يقال : أعرض النبي عليه السلام - على المنافقين<sup>(١)</sup> ، مع تواتر الوحي بنفاقهم ، وعلمه بهم ، وظهور المخايل منهم ، وأنكر بناء الأمر على الباطن ، وقال : « هلا شقت عن قلبه » ، في الحديث المشهور<sup>(٢)</sup> . فإذا ألم المسلمون ببلد من ديار الكفار ، فأسلم سكانها : وقد أظلتهم السيوف [ ٣٧ - أ ] وغلبهم قهر المسلمين وسطوتهم ، وتناطقوا بكلمة الشهادة - كفنا عنهم سيوفنا ، ورددناها عن<sup>(٣)</sup> الرقاب ، إلى القرب ، ونعلم قطعاً أنهم لم يلهموا الهداية للدين ، ولم تشرح صدورهم لليقين ؛ ولكن أقيمت<sup>(٤)</sup> كلمة الشهادة - وهو السبب الظاهر - مقام العقيدة الباطنة التي لا نطلع عليها ، كدأب الشرع في نظائره .

ويمكن أن يجاب : بأن العوام والمقلدة يبنون الدين على المصلحة ،

٢٠٣) والمهذب (٢٣٩/٢) والوجيز (١٦٦/٢) والافصاح (٣٤٨) وفي حاشية ابن عابدين (٤٠٨/٣) أنه ان أخذ بالزندقة قبل التوبة ثم تاب - لم تقبل توبته . أما اذا تاب قبل أن يؤخذ ، فان توبته مقبولة . وراجع هامش أحكام القرآن (٢٨٩/١) والقوانين الفقهية : ٣٦٥ . وابن عابدين على الدر (٣٠٥ و ٣٠٦) وقلوبى وعميرة على المحلى (١٧٧/٤) .

(١) أي : عن قتلهم « وانظر الحديث في مسند الشافعي (١٠٧) وأحكام القرآن للشافعي : (٢٩٤/١ - ٣٠٠ وهامشه) ومسند أحمد (٤/٣) و١٧٤ و ٣٥٤ و ٨/٤ : ح) وسنن الترمذي (٢٣٠/٢) والنسائي (٧٩/٧) والسنن الكبرى (١٩٦/٨ ، ١٢٤/١٠) والمنتقى (٩٤١/٢) ونيل الاوطار (٢٣٩/٨) .

(٢) من حديث أسامة بن زيد حينما بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى أناس من جهينة ، فانظر مسند أحمد (٣٢٠/٣ : ع) وصحيح البخاري (١٤٤/٥) ومسلم (٥٤/١) والسنن الكبرى (١٩٦/٨) وسنن أبي داود (٤٤/٣) وابن ماجه (٢٣٩/٢) ومعالم السنن (٢٦٩/٢) والمشتكاة (٢٥٩/٢) وذخائر المواريث (١٢/١) وفيض القديين (١٧/٣) .

(٣) في هـ ، ل : « من » .

(٤) في هـ : « أقيم » .



فيتلبسون<sup>(١)</sup> بها مختارين ، وينتزعون عنها كذلك ، وهم في كلا حالتهم يعتقدون التحول من دين الى دين • وكذلك يعتقدون الالتزام باللسان مع القهر تركا للدين ؛ ولأجله يستع المصرون المصممون في العقائد عن النطق به • وأما المنافقون ، فكان يظهر كفرهم [ على النفاق ]<sup>(٢)</sup> بالمخايل لا بالتصريح ، ولا يجوز بناء الأمر على المخايل • وأما الزنديق ، فقد جاهر بالالحاد ، ثم حاول ستره بتقييه هي من صلب دينه •

فهذا مجرى النظر ، وعلى الأحوال ، لا تصلح المسئلة للتمثيل لما<sup>(٣)</sup> نحن فيه - بحال •

مثال آخر : فان قال<sup>(٤)</sup> قائل : اذا نبغ بين أظهر العوام نابغة من المبتدعة ، وكان يدعوهم الى الضلالات والأهواء الباطلة ، والبدع التي<sup>(٥)</sup> لا يكفر بمثلها ؛ وكان لا يرعوى بالزجر ، ولا يندفع شره الا بالقتل - فهل ترون حسم مادة فساد بقتله ، اتباعاً للمصلحة ؟

قلنا : لا سبيل الى قتله بحال ؛ فانه لم يجر موجب للقتل<sup>(٦)</sup> ، ولا مصلحة تقتضيه ، وقد شرع الشرع<sup>(٧)</sup> - في أمثال هذه الجنايات - التعزيرات ، وفوضها الى آراء الولاة ؛ وناطها باستصوابهم ؛ واليهم زمام الأمر في الاقامة مرة والصفح أخرى ، ولا يبنى ذلك على التشهي ، بل يبنى على ما يلوح لهم : من المصلحة في حال الجاني ، فرب انسان تتفق

(١) في د : « فيعلنون » •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٣) في د ، ه : « بما » •

(٤) في د ، ل ، ز : « قيل » •

(٥) في د : « الذي » •

(٦) ورد في د - بسند ذلك - زيادة : « بحال » •

(٧) في ه : « الشارع » •

له هفوة ، وفي اقالته<sup>(١)</sup> اياها ، ما يكفه عن معاودتها ، ورب لئيم لا يزيد  
الصفح والتجاوز الا تماديا في الغي ، وتابعا في الفساد .

والنظر في كل ذلك يرجع الى استصلاح الولاية . [ و ]<sup>(٢)</sup> المختلفون  
من العلماء في اتباع المصالح ، لم يختلفوا في اتباع الولاية للمصالح<sup>(٣)</sup> في  
أمثال ذلك ؛ وقد نيطت بهم<sup>(٤)</sup> نصا واجماعا ، وحكم في تفصيلها  
اجتهادهم .

وغرضا أن نين : أن ما يجرى الكلام فيه - من اثبات الأحكام  
بالمصالح - ليس من هذا الطريق ، ولا داخلا في هذا الجنس ، وانما  
الوظيفة على الولاية : أن لا يزيدوا في التّعزيرات على الحدود ، وأن  
يحطوها عنها ؛ واليهم الرأي في تعيين المقادير دونها<sup>(٥)</sup> .

فلو قال قائل : رب جان لا يرعوى بالتّعزير المحطوط عن الحد ،  
فتقتضى المصلحة الزيادة عليه ، وقد رأى مالك الزيادة على الحدود في  
التّعزيرات ، ولا يستقيم ضبط الأمر الا بأنواع من السياسة هذا مقادها .  
وكذلك المبتدع الذي فرضناه<sup>(٦)</sup> ؛ ربما لا يرعوى بالتّعزير ، وانما  
طريق تطفئة نائرتة : تطهير وجه الأرض عنه .

---

(١) في د ، ل ، هـ : « اقالتها اياه » .

(٢) لم ترد الزيادة في د .

(٣) في د ، ز : « المصالح » .

(٤) في د ، ل : « به » .

(٥) قد اختلف الفقهاء في أنه هل يجوز أن يبلغ بالتعزير قدر  
الحد ؟ فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد : الى عدم الجواز . وذهب  
مالك : الى جوازه وان ذلك متروك لرأي الامام . فراجع : أحكام الماوردي  
(٢٢٤) وأحكام أبي يعلى (٢٦٥) والمهذب (٣٠٦/٢) والافصاح (٣٥٩)  
والهداية (٨٧/٢) .

(٦) في د ، ز : « قدمناه » .

فيقال له : ليس الأمر كما ظننت ؛ فالحدود مقادير مقدرة من جهة الشرع ، والزيادة عليها تحريف للنصوص ، [ ثم لا جواز لذلك بالمصلحة ]<sup>(١)</sup> • ولو فتحنا هذا الباب ، وجلدنا غير الزاني : اذا بدت منه مقدمات المراودات ، ومبادئ فاحشة الزنا - لرجمنا الزاني الذي ليس بمحصن للمصلحة ، ولتعدينا ذلك الى جميع الحدود ؛ ولاتخذنا دأب الأكاسرة وعادة الملوك الغابرة ، قدوتنا في الايالات : تشوفا<sup>(٢)</sup> الى رعاية المصلحة<sup>(٣)</sup> ، ولا نأخذ كل من له مسكة من العقل ، ودربة في النظر [ والفكر ]<sup>(٤)</sup> - عقله : دستوره وأسوته ؛ ولانقلب<sup>(٥)</sup> الشرع ظهراً لبطن ، حتى لا تبقى له قاعدة مرعية • وهو باطل على القطع ، من وضع الشرع • فالأولون<sup>(٦)</sup> والتابعون ومن بعدهم ، اتفقوا على أن التحريف للمقادير مهجور ، وأن ذلك خارج عن الدين ؛ والجنايات - التي ليست فيها عقوبات مقدرة - تجرى من الكبائر ، انتي شرعت الحدود فيها ، مجرى الأجزاء من الكل : فلا يساوى الجزء الكل ، ولا يزيد عليه ، وهي نازلة منزلة الحكومات [ ٣٧ - ب ] : بالنسبة الى الأروش المقدرة • والمصير الى أن حكومة جناية على اصبع تزيد على دية الاصبع ، مصادمة للتقدير • وهو<sup>(٧)</sup> باطل •

وعلى هذا يخرج المنع من قتل المبتدع ؛ فان البدع تجرى كلها من

(١) في هـ : « ولا تجوز تلك المصلحة » •

(٢) في د : « تشوفنا » •

(٣) في هـ ، ل : « المصالح » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) لم ترد « الواو » في ز •

(٦) في هـ : « في الاولين والتابعين » •

(٧) في د ، ل ، ز : « فهو » •



الكفر مجرى الأجزاء من النكل<sup>(١)</sup> ؛ فلا تبلغ مبلغها في العقوبة • كيف :  
وانما شرع القتل لمصلحة ؛ والمصلحة : في الحاجة الى القتل ؛ والحاجة  
اليه : اذا لم يحصل الغرض بما دونه ؛ ومقصود الزجر حاصل  
بالتعزيرات المشروعة : اذا أحسن الولاية في وضعها مواضعها ؛ وذلك :  
بنصب المراقبين في الخفية على المتباعد ، بعد زجره بجلدات النكال ،  
وصب سياط التعزير عليه • فان عاود دعوته وبدعته : عاود الامام  
عقوبته ؛ ولا يزال يفعل كذلك : فتزيد مجموع الضربات - الواقعة في  
كرّات - على مبالغ الحدود ؛ وذلك لا منع منه<sup>(٢)</sup> ، فان عسر عليه ذلك :  
فالحبس نوع من التعزير - فيه متسع ولا منتهى له ؛ وفيه الكف عن كل  
فساد وعادية في المستقبل - الى<sup>(٣)</sup> أن تتبين مخايل الرشد<sup>(٤)</sup> •

ففي موضوعات الشرع - فيما تعرضت له النصوص - غنية ومندوحة  
عن كل وجه مخترع بالمصالح ؛ وانما يظن الحاجة الى غير المشروع [ من  
لم يطلع على وجوه لطف الشرع ومحاسنه ، فالتعزير مشروع ]<sup>(٥)</sup>  
والحبس الى غير منتهى في التعزير مشروع ، وفي الحبس الدائم ، ومعاودة  
التعزيرات حالا بعد حال - ما يتضمن الزجر عن كل خبال وضلال •

(١) في هـ : ل : « الجمل » •

(٢) في هـ : « عنه » •

(٣) في ز : « الا » وهو صحيح أيضا •

(٤) ان التعزير انما يكون من كل ما يعصى به العبد ربه : من  
جناية على حق الله أو حق الآدمي وهو متروك الى رأي الامام : فقديري  
المصلحة في العفو والاقتصار على التوبيخ ، كما أن له أن يضم الحبس الى  
الضرب ، وما الى ذلك • فراجع : المهذب (٣٠٦/٢) والوجيز (١٨٢/٢)  
والافصاح (٣٥٨) ، والهداية (٨٧/٢) •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

فتين بهذا المثال : أنا<sup>(١)</sup> ما دنا نجد في المشروعات غنية ، نكتفى بها ، وندور<sup>(٢)</sup> عليها ؛ فلا<sup>(٣)</sup> تعداها بالمصلحة المتخيلة الى ما عداها • بل نعلم أن مراسم الشرع - فيما أحاطت به - حاوية<sup>(٤)</sup> لجميع المصالح ومغزاها •

مثال آخر : فان قال قائل : المصلحة داعية<sup>(٥)</sup> الى الضرب بانهم في السرقة والقتل وما يجرى خفية وغيلة ؛ فان الجاني لا يقر على نفسه مختارا ؛ واقامة الحجج والبيانات على الاختزال<sup>(٥)</sup> الجاري في ظلام الليل - ممتنع ، وتعطيل الحقوق لا سبل اليه • وقد رأى مالك ذلك<sup>(٦)</sup> ، فما

(١) في هـ : « أن » •

(٢) في ز : « فندور ... ولا » •

(٣) في د ، ز : « جارية بجميع » •

(٤) في د ، هـ ، ز : « الداعية » •

(٥) في ل : « الاختزالي » وهو تحريف •

(٦) لنا ملاحظات على هذه النسبة نوردتها فيما يلي :-

أ - لم نجد فيما اطلعنا عليه من كتب المالكية ما يدل على أن الامام مالكا أفتى بجواز الضرب بالتهمة ، بل وجدناه - رحمه الله - لا يرتب أي آثار على اقرار منتزع بالضرب أو التهديد فقد جاء في المدونة (٤/٢٢٦) : قال سحنون : قلت : أرأيت ان أقر بشيء من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو السجن أو الضرب ، أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك ؟ قال : - أي ابن القاسم - قال مالك : من أقر بعد التهديد أقيل ؛ فالوعيد والقيد والسجن والضرب ، تهديد كله وأرى أن يقال ؟ وراجع أيضا الاحكام السلطانية للماوردي ص (٢٢٠) •

فرأى الامام مالك واضح في أنه لا يقبل الاقرار المنتزع بالضرب والتهديد ، فهو اذاً لا يقول بضرب المتهم وتهديده ، ما لم تقم عليه البينة أو يقر •

لكنني وجدت في الشرح الكبير لابي البركات الدردير على المختصر (٤/٣٤٥) نسبة هذا الرأي الى سحنون • قال : وقال سحنون : يعمل =

رأيكم فيه : ولا مصلحة أظهر<sup>(١)</sup> من هذه ؟ ان كان لكم رأي في اتباع المصالح ، فتوافقونه عليه - وهو خلاف رأي الشافعي ، أو تخالفونه ، وفي المخالفة ابطال القاعدة التي مهدتموها في جواز اتباع المصالح ؟ •

قلنا : هذه المصلحة غير معمول بها [ عندنا ، وليس لآنا ]<sup>(٢)</sup> لا نرى اتباع المصالح ؟ ولكن : لأنها لم تسلم عن المعارضة بمصلحة تقابلها ؟ فان الأموال والنفوس معصومة ؟ وعصمتها تقتضي الصون عن الضياع ؟ وان من عصمة النفوس أن لا يعاقب الا جان ؟ وان الجناية تثبت بالحجة ؟ واذا انتفت الحجة : انتفت الجناية ؟ واذا انتفت الجناية : استحالت العقوبة • فكان - في المصير اليه - نوع آخر من الفساد : فان المأخوذ بالسرقه قد يكون بريئا عن الجناية ، فالهجوم على ضربه تفويت "لحق عصمته من

---

باقرار المتهم باكراهه ، وبه الحكم ؛ أي ان ثبت عند الحاكم أنه من أهل التهم ، فيجوز سجنه وضربه ، ويعمل باقراره » • وقد ذكر الدسوقي (٣٤٥/٤) أن بعض العلماء نسب هذا الرأي للامام مالك • وبهذا يتضح أن سحنونا هو صاحب هذا الرأي • أما من عداه من أئمة المذهب فانهم ذهبوا الى القول بعدم صحة الاقرار المنبثق عن تهديد ونحوه • وأنظر أيضا القوانين الفقهية لابن جزی ص (٣٦١) •

ب - اننا لو سلمنا ما ذهب اليه سحنون ، فانا نقول : ان القائلين بهذا لم يستندوا في ذلك الى المصلحة المرسله ، وانما استندوا الى ما روى أن النبي عليه السلام أمر الزبير أن يقرر عم حَيي بن أخطب بالعذاب على اخراج المال الذي غيبه وادعى نفاذه ، فقال له : العهد قريب والمال أكثر من ذلك » • الطرق الحكمية لابن القيم (٨ - ٩) فاعتمدوا على هذا الاثر في قولهم بجواز عقوبة أهل التهم على أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن هذه الحادثة وقعت مع اليهود وفي ظروف الحرب ، فلا تصلح شاهدا على ما نحن فيه وكأن هذا الاضطراب قد لاح للامام الغزالي في هذا المثال ، فلم يقطع فيه برأى • بل قال : هذه المسألة في محل الاجتهاد » •

(١) في د ، ز : « أصلح » •

(٢) في ه ، ل ، ز : « لا ، لأن » •



نفسه ناجزا<sup>(١)</sup> ، لأمر موهوم : يرجع حاصله الى التشوف الى تأكيد عصمة المال . فان كانت مصلحة ذي<sup>(٢)</sup> المال في ضربه ، رجاء أن يكون هو الجاني فيقر ، فمصلحة المأخوذ : في الكف [ عنه ]<sup>(٣)</sup> وترك الاضرار به ؛ وليس أحدهما - برعاية مصلحته - أولى<sup>(٤)</sup> من الآخر ، فوجب الوقوف على جادة الشرع ؛ في أن لا عقوبة الا بجناية ، ولا تظهر الجناية [ في حقه ]<sup>(٥)</sup> [ مع الخفاء ]<sup>(٦)</sup> الا بينة ، كيف : وفيه مادة الفساد ، وفتح لباب الدعوى على كل من يضر المرء عليه حقدا<sup>(٧)</sup> . « ولو أعطى الناس بدعوايهم : لادعى [ قوم دماء قوم وأموالهم ] كما قال النبي عليه السلام »<sup>(٨)</sup> ؟

ولو قيل : ان من ظهرت عدالته لا يعاقب ، وانما [ يعاقب متهم ]<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) في ز : « بآخر » .  
(٢) في د ، ز : « ذوى » .  
(٣) لم ترد الزيادة : في د .  
(٤) في د ، ل : « بأولى » .  
(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز .  
(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .  
(٧) في ه ، ل ، ز : « حتفا » وهو صحيح أيضا .  
(٨) ورد في ه ، ل - بدل هذه الزيادة عبارة : « بعضهم دماء بعض » . وهذا معنى الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه « فأنظر صحيح البخارى (٣٥/٦) ومسلم (٥٩/٢) وسنن ابن ماجه (٢٨/٢) والنسائي (٢٤٨/٨) والسنن الكبرى (٢٥٢/١٠) وقد ورد فيها زيادة : « لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر » . وأنظر المشكاة (٣٤١/٢) ونصب الراية (٩٥/٤) ونيل الاوطار (٢٥٤/٨) .  
(٩) في د : « نعاقب متهما » .

بأمثال ذلك •

لقليل<sup>(١)</sup> : وبم تعرف وجه التهمة ، ولا سبيل الى تصديق صاحب الحق فيه [ ٣٨ - أ ] : فانه في الدعوى متَّهم أيضا ، والأغراض متطرفة اليه ؟

فان قيل : [ ان ]<sup>(٢)</sup> التهمة تثبت بكونه معروفا بالسرقه ، وبمسا يعرف<sup>(٣)</sup> من حاله في الترداد على الموضع الذي جرت فيه السرقه ، قبل ذلك الوقت أو بعده ؛ أو ما يجري مجراه : من المخايل •

فنقول : يستحيل الهجوم على عقوبته بالسرقه السابقة : التي عرف بها ، وعوقب عليها • ويستحيل أن يعاقب بما يتوهم عليه : من هذه السرقه المدعاة ، فليس من ضرورة كل من سرق شيئا ، أنه يسرق أمثاله • وان كان من ضرورته : فالزجر بالقطع عن السرقه ، شرع : كي لا يسرق ثانيا بعد ما قطعت يمينه ، ففية أكمل مقنع في الزجر •

فالهجوم على عقوبته تعرض لحقه الناجز ، بالتفويت لأمر هو موهوم •

ويعتضد هنا بأمر ، وهو : أن الجنايات<sup>(٤)</sup> قد كثرت في عهد الصحابة : من السرقه وغيرها ؛ ولم ينقل عنهم قط الا الحكم بالاقرار أو بالحجة<sup>(٥)</sup> أو باليمين • فأما العقوبة بالتهمة ، فلم يصير اليه منهم صائر ، مع كثرة الوقوع • وذلك يدل على أنهم فهموا - من موارد الشرع ومصادره - أن لله تعالى سرا في تضيق طريق الكشف عن الفواحش ؛

(١) في ز ، ل ، هـ : « قلنا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٣) في ل : « يظهر » •

(٤) في د ، ز : « الجناية » •

(٥) في د ، ز : « أو البينة » •

فقد قال عليه السلام : « من ارتكبَ شَيْئاً من هذه القاذورات ، فليستتر<sup>ه</sup> بستر الله »<sup>(١)</sup> وقال عليه السلام - لمن كان يسأله عن السرقة - : « اسرقت ؟ قل لا »<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : « ان الذين يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ »<sup>(٣)</sup> وقضى الشرع : بأن الزنا لا يثبت الا بأربعة عدول ، يشهدون : انهم رأوا ذلك منه فسي ذلك منها كالمروود في المكحلة<sup>(٤)</sup> ، وكيف يتصور أن يحضر أربعة من المزكين مشهدا تجرى فيه الفاحشة ، ويحدقون النظر الى ملتقى الألتين ؟! وهل هذا الا سد لباب الالبات ، أو تضيق له ، مع تعظيم أمر انجناية ، بشرع العقوبة المتفاقمة فيها : كي ينزجر المتعبد<sup>(٥)</sup> عنها ؛ مع ارسال الستر :

(١) من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاله بعد أمره بجلد من اعترف بالزنا فانظر الأم (٤١/٤) والموطأ (٣٩/٣ و ٤٣) والتلخيص الحبير (٣٥٢) وسنن الترمذي (٢٧١/١ ، ١٠٤/٢) والنسائي (١٤٢/٧) والسنن الكبرى (٣٣٠/٨) والاحكام السلطانية للماوردي (٢٥٢) ولأبى يعلى (٢٧٩) .

(٢) حديث تلقين السارق الذي اعترف ولم يوجد معه متاع : من طريق أبى أمية المخزومي ورواه أبو داود (١٣٥/٢) والنسائي (٦٧/٨) وابن ماجه (٨٦٦/٢ : ح) وأنظر : نصب الراية (٧٨/٤) والتلخيص (٢/٣٥٦) والمشكاة (٣٠٣/٢) .

(٣) سورة النور : (١٩) .

(٤) لقد ذهب الفقهاء الى أن الزنا يثبت بالاقرار أو بشهادة أربعة عدول . فانظر : المهذب (٣٥٠/٢) والوجيز (١٦٩/٢) والافصاح (٣٥٢) والهداية (٨٥/٣) ، والاشراف (٢١٣/٢) وأنظر ما أثر عن عمر - رضى الله عنه - في حادثة المغيرة : في المستدرک (٤٤٨/٣) والسنن الكبرى (٨/٢٣٠ و ٢٣٧ ، ١٤٧/١٠) ونصب الراية (٣٤٤/٣ - ٣٤٦) واعلام الموقعين (١٤٧/١ و ٢٦٠) وتاريخ الطبري ٢٠٦/٤ .

(٥) في ز : « المتعدى » وهو صحيح أيضا .



بتضييق الأمر [ عليه ]<sup>(١)</sup> في الإثبات على فاحشة •

وكيف لا يفهم هذا من الشرع : ولما شهد أبو بكر<sup>(٢)</sup> مع عدلين على زنا المغيرة<sup>(٣)</sup> ، وانتهى الأمر الى الرابع ، وكاد<sup>(٤)</sup> يصرح بالشهادة - استماله عمر - رضى الله عنه - بالقول اللين اللطيف ، واستدرجه بحسن المنطق - حتى طرّق اليه شبهة - وقال : « أرى وجهها وسيما ، وأتوسم سيماء الخير فيك ؟ فما أراك تفضح رجلا من أصحاب النبي عليه السلام » ؟ حتى قال : « رأيتك مستلقيا على بطنها ، ورجلاها تختلج<sup>(٥)</sup> كأنهما قضيبا خيزران ، وحكى جميع ما شاهد من الحركات في وقت المباشرة ، فاستبشر [ به ]<sup>(٦)</sup> عمر ، وأقام الحد على الشهود الثلاثة<sup>(٧)</sup> •

فعلم أنهم امتنعوا عن المؤاخذه بالتهم ، التفاتا الى المصلحة التي ذكرناها ؛ وعلمنا بأن الشرع ينهى عن تحسس الفواحش ، والسعى بالاستتطاق بها بالحيل •

---

(١) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٢) هو : نفيع بن الحارث ، أو ابن مسروح • وهو ممن اشتهر بكنيته • وقد كان من فضلاء الصحابة ، ممن سكن بالبصرة منهم • راجع : الاصابة (٥٤٢/٣) •

(٣) هو : المغيرة بن شعبة أبو عيسى ، أو أبو محمد ، أو أبو عبدالله الثقفي • الملقب بمغيرة الرأي ، وأحد دهاة العرب ، وأحد الذين شهدوا اليمامة وفتوح الشام والعراق • وقد ولاء عمر البصرة ، ثم عزله بسبب هذه الحادثة • وقد توفي : سنة ٥٠ أو ٤٩ أو ٥١ هـ • راجع الاصابة : (٤٣٢/٣) •

(٤) صحف في هـ ، بلفظ : « وكان » •

(٥) في هـ : « تحته » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٧) في هـ : « الثلاث » وكلاهما صحيح •

فهذا ما منعنا من اتباع هذه المصلحة • فالمانع في المثال الذي قبل هذا :  
أن لا حاجة الى العقوبة بالقتل ، وفي التعزير حصول المصلحة ، والمانع  
في <sup>(١)</sup> هذا المثال : تقابل المصلحة من الجانبين مع الاعتضاد <sup>(٢)</sup> بستر  
الصحابة ، والمخايل الشاهدة <sup>(٣)</sup> لاخفاء <sup>(٤)</sup> الفواحش •

وعلى الجملة : هذه المسئلة في محل الاجتهاد ؛ ولنا نحكم بطلان  
مذهب مالك - رحمه الله - على انقطع ، فاذا وقع النظر في تعارض المصالح :  
كان ذلك قريبا من النظر في تعارض الأقيسة المؤثرة التي ذكرناها •

مثال آخر : فان قال قائل : توظيف الخراج على الأراضي ووجوه  
الارتفاقات <sup>(٥)</sup> مصلحة ظاهرة ، لا <sup>(٦)</sup> تنظم أمور الولاية - في رعاية الجنود ،  
والاستظهار بكثرتهم ، وتحصيل <sup>(٧)</sup> شوكة الاسلام - الا به • ولذلك لم  
يلف عصر خال عنه • فالملوك - على تفاوت سيرهم ، واختلاف أخلاقهم -  
تطابقوا عليه ، ولم يستغنوا عنه ؛ فلا تنظم مصلحة الدين والدنيا الا بامام  
مطاع ، ووال متبع ؛ يجمع شتات الآراء ، ويحمي حوزة الدين وبيضة  
الاسلام ، ويرعى مصلحة المسلمين وغبطة الأنام ، وليس يستتب ذلك له  
الا بنجدته وشوكته ، وجنده وعدته ؛ فبهم مجاهدة الكفار ، وحمايسة  
الثغور ، وكف أيدي الطغاة والمارقين وذبتهم عن مد الأيدي الى الأموال  
والحرم والأرواح ؛ فهم [ ٣٨ - ب ] الحراس للدين عن أن تنحل

---

(١) في د : « من » •

(٢) في د ، ز : « الاعتقاد بستر » وهي مصحفة •

(٣) في هـ ، ل : « المشاهدة » •

(٤) في د ، ز : « باخفاء » •

(٥) في ز : « الانتفاعات » •

(٦) في د : « ولا » •

(٧) في د ، ز : « وتحصين » ولعله تصحيف •

دعائمه ، وتتخاذل قواه بتوغل الكفار بلاد الاسلام ؛ وهم الحماية للدنيا عن أن يختل<sup>(١)</sup> نظامها : بالتغالب ، والتسالب ، والتوثب من طغام الناس ، بفضل العرامة<sup>(٢)</sup> [ والبأس ولا يخفى ]<sup>(٣)</sup> كثرة مؤنهم ، وانشعاب<sup>(٤)</sup> حاجاتهم : في أنفسهم وذرياتهم ؛ والمرصد لهم : خمس [ الخمس من المغنم ]<sup>(٥)</sup> والفى ؛ وذلك مما يضيق - في غالب الأمر - عن الوفاء باخراجاتهم ، والكفاية لحاجاتهم ، وليس يتم ذلك الا بتوظيف الخراج على الأغنياء . فان كنتم تتبعون المصالح ، فلا بد من الترخيص في ذلك مع ظهور وجهه المصلحة .

قلنا : الذي نراه جواز ذلك عند ظهور [ وجه ]<sup>(٦)</sup> المصلحة ؛ وانما النظر في بيان وجه المصلحة .

فبقول أولا : توظيف الخراج - في عصرنا هذا ، وكل عصر هذا مزاجه ومنهاجه - ظلم محض لا رخصة فيه ؛ فان آحاد الجند لو استوفيت جراياتهم ، ووزعت على الكافة<sup>(٧)</sup> : لكفاهم برهة من الدهر<sup>(٨)</sup> ، وقدرا صالحا من الوقت . وقد تشحوا<sup>(٩)</sup> : بتنعيمهم وترفهم في العيش ، وتبذيرهم في افاضة الأموال على العمارات ، ووجوه التجميل على سنن الأكاسرة ؛

(١) في هـ : « ينحل » وهو صحيح أيضا .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « العراقة » .

(٣) في هـ : « والناس لا تخفى » .

(٤) في د : « واستيعاب » وفي ز : « وانبعث » . وكلاهما تصحيف .

(٥) في هـ ، ل ، « خمس الغنائم » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٧) في ز : « الكفالة » وهو صحيح أيضا كما لا يخفى .

(٨) في هـ : « الزمان » .

(٩) في د ، ز : « تشمخوا » .

فكيف نقدر احتياجهم الى توظيف خراج لامدادهم وارفاقهم ، وكافة  
أغنياء الدهر فقراء بالاضافة اليهم ؟ •

فأما لو قدرنا اماما مطاعا ، مفتقرا الى تكثير الجنود : لسد الثغور ،  
وحماية الملك <sup>(١)</sup> : بعد اتساع رقعته ، وانبساط خطته ؛ وخلا بيت المال عن  
المال ، وأرهقت حاجات الجند الى ما يكفيهم ، وختل عن مقدار كفايتهم  
أيديهم ، فللامام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال ، الى أن  
يظهر مال في بيت المال ؛ ثم اليه النظر في توظيف ذلك على وجوه انغلات  
والثمار ؛ كي لا يؤدي تخصيص بعض الناس به ، الى ايغار الصدور ،  
وايحاش القلوب • ويقع ذلك قليلا <sup>(٢)</sup> من كثير : لا يجحف بهم ، ويحصل  
به الغرض <sup>(٣)</sup> •

فان قيل : فهذه مصلحة غريبة لا عهد بها في الشرع ولا بمثلها ؛  
وحاصلها يرجع الى مصادرة الخلق في <sup>(٤)</sup> أموالهم ؛ وهو محظور : نعلم  
حظره من وضع الشرع ؛ ولذلك لم ينقل [ قط ] <sup>(٥)</sup> عن الخلفاء  
الراشدين : قبل أن صارت الخلافة ملكا عضوضا <sup>(٦)</sup> ، وانما أبدعها الملوك  
المترفون <sup>(٧)</sup> ، المائلون عن سمت الشرع •

---

(١) في ل : « المسلك » وهو صحيح أيضا •

(٢) في د ، ز : « قليل » وهو خطأ وتصحيف •

(٣) قد ذكر القرافي في كتاب : « نفائس الاصول » (ج ٣ ص ٢٠٣) :  
« أن امام الحرمين يرى : أنه اذا ضاق بيت المال يجوز أن يجعل على الزرع  
والثمار مال دار مستقر : يجبي على الدوام ، يستعين به الامام على حماية  
الاسلام - من غير أن يتوسع فيه » اه •

(٤) في د ، ل ، هـ : « على » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « عموما » •

(٧) في د ، هـ ، ز : « المترفهون » •



قلنا : انما لم ينقل عن الأولين ذلك ، لاشتمال بيت المال في زمانهم ،  
واتساع وجوه الرزق<sup>(١)</sup> على أعوانهم ، وقد نقل عن عمر - رضى الله عنه -  
ضرب الخراج على أراضي العراق • فأصل الضرب ثابت بالاتفاق<sup>(٢)</sup> ؛ وانما  
اختلاف العلماء في طريقه •

ثم الكلام الشافي للغيل ، هو : أن السائل ان أنكر وجه المصلحة  
فيما ذكرناه [ أبديناه وأريناه ، وقلنا : ان لم يفعل الامام ذلك ]<sup>(٣)</sup> :  
تبدد الجند ، وانحل النظام ، وبطلت شوكة الامام ، وسقطت أبهة الاسلام ،  
وتعرض ديارنا لهجوم الكفار واستيلائهم ؛ ولو ترك الأمر كذلك :  
فلا ينقضى الا قدر يسير ، وتصير أموال المسلمين طعمة للفكر ، وأجسادهم  
دُرْبَةً للرماح وهدفا للنبال ، ويشور بين الخلق - من التغالب وانتوالب -  
ما تضع بها الأموال ، وتعطل معها النفوس ، وتتهك فيها الحرم • ونظام  
ذلك شوكة الامام بعده ، وما يحذر المامه - من الدواهي - بالمسلمين :  
لو انقطعت عنهم شوكة الجند ، التي تستحق - بالاضافة اليها - أموالهم •  
فاذا أرددنا<sup>(٤)</sup> بين احتمال هذا الضرر العظيم ، وبين تكليف الخلق حماية  
أنفسهم بفضلات أموالهم ، فلا تمارى في تعيين هذا الجانب • وهذا مما يعلم  
قطعا من كلى مقصود الشرع : في حماية الدين والدنيا ، قبل أن نلتفت الى  
الشواهد المعينة من أصول الشرع •

---

(١) في ل : « الرفق » •

(٢) راجع في ذلك : الاموال لابي عبيد (٥٧ وما بعدها) والخراج  
لابي يوسف (٢٣ وما بعدها) •

(٣) في د : « وأبديناه وأريناه • قلنا : محال ، لان الامام ان لم  
يفعل ذلك » •

(٤) حرف في د ، بلفظ : « أرددنا » •

على أنا ان<sup>(١)</sup> حاولنا اظهار هذا من شواهد الشرع ، وكشفنا عن  
 ملاءمته لنظيره<sup>(٢)</sup> وجدنا في ذلك مضطربا ؛ ولكن الحاجة الى الاعتضاد  
 بالشواهد والملاءمة في اتباع مصلحة مظنونة - يتصور مخالفتها ؛ وهذه  
 مصلحة في الصورة التي فرضناها<sup>(٣)</sup> - ان تصورت - قطعية من وضع  
 الشرع : [ لا ]<sup>(٤)</sup> تفتقر الى شاهد من الأصول يصدقها ، وينزل [ مثل ]<sup>(٥)</sup>  
 هذه المصلحة - من المصالح المظنونة - منزلة المعلومات بالعيان [ ٣٩ - أ ]  
 أو<sup>(٦)</sup> بأخبار التواتر من المعلومات بأقوال الآحاد ؛ وانما<sup>(٧)</sup> نشترط في  
 الآحاد العدالة لترجيح جهة الصدق على جهة الكذب ، وما علم عيانا أو  
 تواترا ، وانقطع التردد عنه - استغنى عن الترجيح .

ثم خاصية مثل هذه المصالح القطعية : أنها لا تعدم قط شواهد من  
 الشرع كثيرة .

فأبعدها عن الشهادة ظاهرا - وهي أقربها تحقيقا - هو : أن الأب في  
 حق طفله مأمور برعاية الأحسن ؛ وانه ليصرف ماله الى وجوه من النفقات  
 والمؤن في [ الغرامات و ]<sup>(٨)</sup> العمارات ، وإخراج الماء من القنوات ، وهو  
 - في كل ذلك - ينظر له في ماله ، لا في حاله ، فكل ما يراه سببا لزيادة  
 ماله [ في الحال ]<sup>(٩)</sup> ، أو لحراسته في المال - جاز له بذل المال في تحصيله .

(١) في د : « وان » .

(٢) في هـ : « لنظيره » ، وهو تحريف .

(٣) في د : « ذكرناها » .

(٤) سقطت الزيادة من ل .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٦) في د ، ل : « وبأخبار » .

(٧) في د ، ل ، ز : « فانا » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٩) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .

ومصلحة خطة الاسلام وكافة المسلمين ، لا تقتصر<sup>(١)</sup> عن مصلحة طفل [واحد]<sup>(٢)</sup> . ولا نظر للامام - الذي هو خليفة الله في أرضه - يتقاعد عن نظر واحد من الآحاد في حق طفله ، فكيف يستجيز منصف انكار ذلك [المعنى]<sup>(٣)</sup> ، مع الاعتراف بظهور هذه المصلحة ؟ وان أنكر منكر وجه المصلحة : فعلى تصويرها ، والحكم بالتحريم عند انتفاء المصلحة .

وأما الشواهد الظاهرة القريبة من هذا الجنس ، [فمنها]<sup>(٤)</sup> أن الكفار لو وطئوا أطراف بلاد<sup>(٥)</sup> الاسلام ، يجب على كافة [المسلمين و]<sup>(٦)</sup> الرعايا أن يطيروا اليهم بأجنحة الجذ ؛ فاذا دعاهم الى ذلك الامام : ونجب عليهم الاجابة ، وفيه اتعاب النفوس وانفاق المال ؛ وليس ذلك الا لحماية الدين ، ورعاية مصلحة المسلمين . فهذا - في هذه الصورة - قطعي<sup>(٧)</sup> .

وان نزلنا في التصوير ، وقدرنا ما اذا لم يهجم الكفار ، ولكن كنا نحذر هجومهم ، ونتوقع انبعاثهم ؛ فلو استشعر<sup>(٨)</sup> الامام من شوكة الاسلام وهنا وضعفا وتفرقا : لوجب على كافة الخلق امدادهم ؛ كيف : ولو لم

(١) في د ، ل : « تتضاءل » .

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٤) لم ترد الزيادة : في سائر الاصول .

(٥) في ل ، ه : « دار » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٧) لفظ د ، ل ، ه : « قطعية » ولعله تحريف . هذا وقد اتفق الفقهاء على أن الجهاد فرض على الكفاية ، الا أن يصير النفير عاما ، فحينئذ يصير من فروض الاعيان فراجع في هذا المذهب (٢/٢٤٣) والهداية (٢/١٠) والافصاح (٣٧٦) .

(٨) لفظ د ، ل : « واستشعر » .

ينبث<sup>(١)</sup> جنود المسلمين في ديار الكفار : انبثوا في ديارنا [ على قرب ]<sup>(٢)</sup> .  
ولطالما قيل : « الروم اذا لم تغز غزّت » . ومهما سقطت شوكة  
الاسلام ، كان ذلك متوقعا على قرب من الأيام<sup>(٣)</sup> ؛ كيف : والجهاد في كل  
سنة واجب على الكفاية ، على كافة الخلق ، وانما سقوطه<sup>(٤)</sup> باستقلال أقوام  
من المرتزقة<sup>(٥)</sup> به<sup>(٦)</sup> ، فكيف يتمارى في وجوب بذل المال في مثل ذلك ؟  
وان نزلنا في التصوير ، وقدرنا - ضربا للمثل - انبساط أطراف ظل  
الاسلام على [ أقاصى ]<sup>(٧)</sup> الغرب والشرق ، واطباق الدين الأرض ذات  
الطول والعرض ؛ حتى لم يبق من الكفار نافخ نار ، ولا طالب نار - :  
فلا يؤمن هيجان الفتن بين المسلمين ، ونوران<sup>(٨)</sup> المحن من نزعات المارقين ؛  
وهو الداء العضال ، وفيه تستهلك النفوس والأموال ولا كاف<sup>(٩)</sup> لأمثالها  
الا سطوة الامام ، ولا كاف عن فسادها الا قهر الوالى المستظهر بجند  
الاسلام . ولو اتفق شئ من ذلك : لافتقر أهل الدنيا الى نصب حراس ،  
ونفض أكياس على أجرهم ؛ ثم لا يغيثهم ذلك . فهذه<sup>(١٠)</sup> مصلحة<sup>(١١)</sup>  
ملائمة قطعية ، لا يتمارى منصف في وجوب اتباعها .

- 
- (١) في هـ : « يبنث » .  
(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .  
(٣) في د ، : « الاسلام » وهو تصحيف .  
(٤) في هـ ، ل : « سقوطها » .  
(٥) في د : « المرتزقة » .  
(٦) في هـ ، ل : « بها » .  
(٧) لم ترد الزيادة : في د .  
(٨) في د : « ونوازل » .  
(٩) في ل ، د : « كافى » ويمكن تصحيحه .  
(١٠) في هـ : « وهذه » .  
(١١) في ل ، هـ « مصالح » .



فان قيل : في الاستقراض غنية عن المصادرة واستهلاك الأموال ، فقد كان<sup>(١)</sup> النبي عليه السلام - يستقرض : اذا جهز جيشا ، واقتقر الى مال<sup>(٢)</sup> .

قلنا : نقل الاستقراض من النبي عليه السلام ، ونقل - أيضا - أنه كان يشير الى مياسير أصحابه : بأن يخرجوا شيئاً من فضلات أموالهم<sup>(٣)</sup> ؛ الا<sup>(٤)</sup> انهم كانوا يبادرون - عند ايمائه - الى الامثال ، مبادرة العطشان الى الماء الزلال .

ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه ، اذا دعت

---

(١) في ه ، ز : « وكان » .

(٢) كما في حديث عبدالله بن عمرو - رضى الله عنهما - : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - أمره أن يجهز جيشا ، فنفدت الابل ( قال ) : فأمرني رسول الله أن آخذ من قلائص الصدقة فكنت آخذ البعير بالبعيرين » المروى مختصرا ومطولا : في مسند أحمد ( ١٣٠ / ١٠ ) ، ١١ / ٢١٧ ) والمستدرک ( ٥٧ / ٢ ) وسنن أبى داود ( ٢٥٠ / ٣ ) والدارقطني ( ٣١٨ ) والبيهقي ( ٢٨٧ / ٥ ) والتلخيص ( ٢٣٥ و ٢٤٤ و ٢٤٥ ) .

(٣) كأمره - صلى الله عليه وسلم أصحابه - عند جهازهم في غزوة تبوك - : أن يجمعوا صدقة أموالهم ليجهز بها من لا يجد ثباتا . كما في مغازى الواقدي ( ٣٤٠ ) وكما في حديث عثمان - رضى الله عنه - : « ... أتعلمون أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين جهز جيش العسرة قال : من ينفق نفقة متقبلة ؟ أو : من جهز جيش العسرة فله الجنة . » والناس مجهودون معسرون ، فجهزت ثلث ذلك الجيش » والمروى بالفاظ عدة : في مسند أحمد ( ٣٤٠ / ١ - ٣٤١ ) والطيالسي ( ١٤ و ١٦٤ ) وسنن الدارقطني ( ٥٠٩ ) وتأريخ ابن كثير ( ٤ / ٥ ) وغير ذلك من أحاديث عامة صريحة في الحث على الانفاق في سبيل الله مما لا يتسع المجال لذكرها تتبعها .

(٤) في د : « الا وأنهم » وزيادة « الواو » من النسخ .

المصلحة اليه ، ولكن : اذا كان الامام لا يرتجى انصباب<sup>(١)</sup> مال الى يسـ  
المال ، يزيد على مؤن العسكر ونفقات المرتزقة<sup>(٢)</sup> في الاستقبال ؛ فعلى ماذا  
الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال ، وانقطاع الأمل في المال ؟

نعم : لو كان له مال غائب ، أو جهة معلومة تجرى مجرى الكائن  
الموثوق به ، فالاستقراض أولى • وينزل [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> منزلة المسلم الواحد :  
اذا اضطر - في مخصصة - الى الهلاك ، فعلى الغنى أن يسد رمقه ، ويبدل  
من ماله ما يتدارك به حشاشته ؛ فان كان له مال غائب أو حاضر : لم يلزمه  
[ ٣٩ - ب ] التبرع ، ولزمه الاقراض ؛ وان كان فقيرا : لا يملك تقيرا  
ولا قطميرا ، فلا نعرف خلافا في وجوب سد مجاعته ، من غير اقراض<sup>(٤)</sup> •

وكذلك : اذا أصاب المسلمين قحط وجذب ، وأتسرف على الهلاك  
جمع ؛ فعلى الاغنياء سد مجاعتهم ، ويكون ذلك فرضا على الكفاية ؛ يخرج  
بتركه الجميع ، ويسقط بقيام البعض به التكليف ؛ وذلك ليس على سبيل  
الاقراض<sup>(٥)</sup> ؛ فان الفقراء عالة [ على ]<sup>(٦)</sup> الأغنياء ، ينزلون منهم منزلة  
الأولاد من الآباء ؛ ولا يجوز للقريب أن ينفق على قريبه بالاقراض ، الا اذا

---

(١) في ل : « ايصال » •

(٢) في د ، ز : « المسترزقة » •

(٣) لم ترد الزيادة في ه •

(٤) لقد ذهب المالكية والشافعية : الى أن المضطر له أن يأخذ طعام  
الغير بعوض في ذمته ان كان معسرا ، أما ان كان موسرا : فلا يحق له  
الاخذ الا بعد دفع الثمن • فان طلب المالك أكثر من ثمن المثل ، أو امتنع  
عن بذله - : فله أن يقاتل عليه • فراجع : المهذب (٢٤٩/١) والاشراف  
(٢٥٨/٢) •

(٥) في ه : « الاستقراض » •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

كان له مال غائب • فكذلك القول فيما نحن فيه •

فهذا وجه المصلحة ، وهو من القطعيات : التي لا مرية في اتباعها اذا ظهرت ، ولكن النظر في تصوير المصلحة ، على الوجه الذي قررناه • فأصل أخذ المال متفق عليه عند<sup>(١)</sup> العلماء ؛ وانما الاختلاف في وجوب تعيين الاستقراض • وفيما ذكرناه من التفصيل ، ما يشفى الغليل •

مثال آخر : فان قال<sup>(٢)</sup> قائل : اذا رأى الامام جمعا من الأغنياء يسرفون في الأموال ويبذرون ، ويصرفونها الى وجوه من الترفه والتتعم ، وضروب من الفساد ؛ فلو رأى المصلحة في معاقبتهم : بأخذ شيء من أموالهم ، ورده الى بيت المال ، وصرفه الى وجوه المصالح فهل له ذلك ؟

قلنا : لا وجه له ؛ فان ذلك عقوبة بتقيص الملك<sup>(٣)</sup> وأخذ المال ؛ والشرع لم يشرع المصادرة في الأموال<sup>(٤)</sup> عقوبة على جناية ، مع كثرة الجنايات والعقوبات ؛ وهذا ابداع [ أمر ]<sup>(٥)</sup> غريب [ لا عهد به ، وليست المصلحة فيه متعينة ؛ فان العقوبات والتعزيرات مشروعة بازاء الجنايات ]<sup>(٦)</sup> ، وفيها تمام الزجر ، فأما المعاقبة بالمصادرة ، فليس من الشرع • وليس هذا كالمثال السابق ، فان الأموال مأخوذة بطريق ايجاب الانفاق منهم على جند الاسلام لحماية مصلحة الدين والدنيا ، لا بطريق العقاب ؛ ومسالك الانفاق

---

(١) في هـ : ل : « بين » •

(٢) في ل : « قيل » •

(٣) في د ، ز : « المال » •

(٤) في هـ ، ل : « بالاموال » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

والارفاق مقيدة من الشرع ؛ أما المعاقبة بالمصادرة فليس مشروعاً ؛ والزجر حاصل بالطرق المشروعة ، فلا يعدل عنها مع امكان الوقوف عليها •

فان قيل روى : « أن عمر - رضي الله عنه - شاطر خالد بن الوليد<sup>(١)</sup> على ماله ، حتى أخذ رسوله فردة<sup>(٢)</sup> نعله ، وشطر عمامته<sup>(٣)</sup> » •

قلنا : المظنون<sup>(٤)</sup> بعمر - رضي الله عنه - : أنه لم يبدع العقاب بأخذ المال ، على خلاف المألوف من الشرع ، وانما ذلك : لعلمه باختلاط ماله بالأموال المستفادة من الولاية ؛ واحاطته بتوسعه<sup>(٥)</sup> فيه • ولقد كان عمر يراقب الولاية بعين كائلة ساهرة ؛ فلعله خمن الأمر ، فرأى شطر ماله من فوائد الولاية وثمراتها ؛ فيكون ذلك كالاسترجاع للحق بالرد الى نصابه ، فأما أخذ المال المستخلص للرجل عقاباً على جناية - شرع الشرع فيها عقوبات سوى أخذ المال - فهو مصلحة غريبة لا تلائم قواعد الشرع •

فتبين بهذا المثال<sup>(٦)</sup> : أن ابداع أمر في الشرع - لا عهد به - لا وجه

---

(١) هو : أبو سليمان القرشي المخزومي ، سيف الله ، وصاحب الفتوحات ، المتوفى بحمص أو بالمدينة : سنة ٢١ أو ٢٢ هـ • راجع : الاصابة (٤١٣/١) وأنظر هامش آداب الشافعي ٢٦٢ •

(٢) لفظ د ، ل ، ز : « فرد » •

(٣) راجع في هذا تاريخ الطبري (٢٠٥/٤ - ٢٠٦) وابن الاثير (٢٢٧/٢) وابن كثير (٨٠/٧ - ٨١) والاصابة (٤١٤/١) وسيرة عمر لابن الجوزي (١٣٥ - ١٣٦) •

(٤) في هـ : « الظن » •

(٥) في ل : « بالتوسع » • يؤيد هذا ما ذكره ابن سعد قال : كان عمر - رضي الله عنه - اذا بعث عاملاً على مدينة كتب ماله • وقد قاسم غير واحد منهم « الطبقات (٢٨٢/٣) والنظم الاسلامية للدكتور حسن ابراهيم ص (٢٢٥) » •

(٦) في د ، ز ، هـ : « المقال » •



له ؛ وأنا<sup>(١)</sup> - في اتباع المصالح - تتردد على ضوابط الشرع ومراسمه •  
وقد ذهب الى [ تجويز ]<sup>(٢)</sup> ذلك ذاهبون ، ولا وجه له •

مثال آخر • فان قال قائل : لو طبق الحرام طبقة الأرض أو خطة  
ناحية ، وعَسُر<sup>(٣)</sup> الانتقال منها ، وانحسمت<sup>(٤)</sup> وجوه المكاسب الطيبة على  
العباد ، ومست حاجتهم الى الزيادة على قدر سد الرmq من الحرام ؛ ودعت  
المصلحة اليه - فهل يسلطون على [ تناول قدر الحاجة ]<sup>(٥)</sup> من الحرام ،  
لأجل المصلحة ؟ فان أبيتم ذلك : خالفتم وجه المصلحة ، وان رأيتم ذلك :  
اخترعتم أمرا بدعا<sup>(٦)</sup> لا يلائم وضع الشرع •

قلنا : ان اتفق ذلك - ولعل مزاج العصر قريب مما صورده السائل -  
فيجوز لكل واحد أن يزيد على قدر الضرورة ، ويرقى الى قدر الحاجة  
في الأقوات والملابس والمساكن ؛ لأنهم لو اقتصروا على سد الرmq : تعطلت  
المكاسب ، وانبت<sup>(٧)</sup> النظام ، ولم يزل الخلق في مقاساة ذلك الى أن يهلكوا •  
وفيه خراب أمر الدين وسقوط شعائر الاسلام ، فلكل [ واحد ]<sup>(٨)</sup> أن  
يتناول مقدار الحاجة ، ولا ينتهى الى حد الترفه والتعم والشبع ، [ ٤٠ - أ ]

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « دلنا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د • •

(٣) سقطت « الواو » من ه •

(٤) في ه : « وانحسم » •

(٥) في ه : « تناول الحاجة » وفي د : « قدر تناول الحاجة » ،

وفيها تقديم • وراجع في هذا : الاشباه والنظائر للسيوطي (٨٤) •

(٦) في د : « بديعا » •

(٧) في ه ، ل : « وتبتتر » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل • وراجع الاشباه والنظائر للسيوطي

(٨٤) •

ولا يقتصرون على حد الضرورة •

وقول القائل : ان هذا غير ملائم للشرع ؛ فليس<sup>(١)</sup> الأمر كذلك :  
فان الشرع سلط على [ أكل ]<sup>(٢)</sup> لحم الخنزير ، - وهو أخبث المحرمات -  
عند الضرورة ؛ ولكن : اختلف العلماء في أنه [ هل ]<sup>(٣)</sup> يقتصر على سد  
الرمق ، أو يتناول قدر الاستقلال<sup>(٤)</sup> وتلافى القوة<sup>(٥)</sup> ؟ • والحاجة العامة  
- في حق كافة الخلق - تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق الشخص  
الواحد ؛ والحاجة عامة الى الزيادة على سد الرmq ، اذ<sup>(٦)</sup> في الاقتصار  
عليه وجوه من الضرر : تنقاد الى بتر النظام ، وانصراف الخلق عن اقامة  
شعائر الشرع ، ومصالح النفس • ومنتهى ذلك يقود الى أن يثبت المرض  
والسقام ، وتتوالى الآلام<sup>(٧)</sup> ، ويتداعى ذلك الى الهلاك • فهذه مصلحة  
ظاهرة بعمومها وملاءمتها لنظر الشرع ، لا مرية فيه •

مثال آخر • فان قال<sup>(٨)</sup> قائل : لو اجتمع جماعة في سفينة ، وأشرفت

---

(١) في د ، « وليس » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٣) لم ترد الزيادة في هـ د ل •

(٤) في د : « الاستقلال » ، وهو تصحيف •

(٥) قد ذهب كل من مالك والشافعي - في رواية عنه - : الى أن  
المضطر يتناول من المحرم الى حد الشبع • وذهب أبو حنيفة : الى أنه لا  
يتناول الا ما يسد الرmq • وهذا مروى أيضا عن مالك والشافعي • فراجع :  
المهذب (٢٤٨/١) والاشراف (٢٥٧/٢) ، والافصاح (٤٠٥) والبداية  
(٤٠٧/١) •

(٦) ورد في د - بعد ذلك - زيادة من النسخ ، هي : « لا » وعبرة  
هـ : « وفي » •

(٧) صحف في د : بلفظ : « الايام » •

(٨) في د ، ل ، ز : « قيل » •

على الفرق ؟ وعلم أنه لو ألقى أحدهم في البحر : لنجا الكل ؟ ولو امتنعوا من ذلك : لعلمهم الهلاك ، فلا شك [ في <sup>(١)</sup> اقتضاء ] المصلحة أن يلقي واحد <sup>(٢)</sup> في البحر بالقرعة ؟ لأن فيه استبقاء الباقيين ، وفي الامتناع عن <sup>(٣)</sup> ذلك اهلاك الجميع ؟ وإبقاء النفوس وتقليل الاهلاك واجب ، وقد نقل عن مالك - رضي الله عنه - : قتل ثلث الأمة لاستبقاء ثلثها ؟ من طريق المصالح <sup>(٤)</sup> ، فما رأيكم فيه ؟

قلنا : هذه بدعة لا يجوز القول بها ؛ والوجه : التوكل على الله تعالى ، وارتقاب نفوذ قضائه <sup>(٥)</sup> ، فأما الإقراع ، والتخصيص بالاهلاك [ به ] <sup>(٦)</sup> - فمحال ؛ لأن فيه قتل من ليس جانيا قصدا ؛ ولا عهد في الشرع بتجريد القصد الى قتل من ليس جانيا ، لمصلحة غيره ، فمصلحة القتل فانت ، ومصلحة غيره ليست أهم من مصلحته في حقه ، ولا تُغَيَّر مصلحة في حقه بالكثرة ، ففي قتله تفويت كل أمره ، [ وكيف لا ولو ] <sup>(٧)</sup> أكره ظالم

(١) في هـ ، ل : « في أن اقتضاء » ، وهو صحيحة أيضا .

(٢) في د : « نلقى واحدا » .

(٣) في د ، ز : « من » .

(٤) قد ذكر القرافي في « نفائس الاصول » (٢/٣٠٢) : « أن امام الحرمين قد نسب الى الامام مالك : أنه يجيز قتل ثلث الأمة لبقاء الثلثين ، بناء على مصلحة الاغلب » . ثم قال : « ان المالكية ينكرون ذلك انكارا شديدا ، وان هذه النسبة لم توجد في كتبهم ، انما هي في كتب المخالف لهم ، ينقله عنهم ، وهم لم يجدوه أصلا » اهـ . فيكون الغزالي قد اعتمد في النقل على ذكر شيخه في البرهان (٢/٣٣٦) .

(٥) في هـ ، ل : « قضاء الله تعالى » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٧) في د ، ز : « ألا ترى لو » وهي صحيحة أيضا .

شخصين على قتل شخص واحد ، لم يباح لهما القتل : لتكثير الأبقاء ؛ ولو أكره مسلم على قتل ذمي ، أو عالم تقى على قتل فاسق غبي - لم يحل له قتله : لمصلحة أحياء النفس وإبقائها<sup>(١)</sup> ؛ لا بطريق التقديم بالفضل ، ولا بطريق التقديم بالكثرة ؛ لأن المكره على قتله لا جناية من جهته ؛ وحقه مرعى من عصمته في نفسه<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز تفويته بالمصلحة .

فهذه مصلحة غريبة غير ملائمة لتصرف الشرع ؛ فليس في تصرفات انشرع قتل غير الجاني قصدا لمصلحة غيره . فهذا مثال المصلحة الغريبة .

فان قيل : موت هذا الذي يقتل<sup>(٣)</sup> بالقرعة لا بد منه على الأحوال كلها ، ولنا في الباقيين طريقتان ؛ أحدهما : التخليص<sup>(٤)</sup> ، والثاني<sup>(٥)</sup> : الإهلاك ، والإهلاك محظور ، والأبقاء مقصود ؛ وهو ممكن ، أما هذا الواحد ، فموته - قتل ، أو لم يقتل - لا بد منه .

قلنا : ما يتفق - من الموت بالآفات السماوية ، لا عن قصد - فجميع الخلق بصدده ؛ والأمر في التقديم<sup>(٦)</sup> والتأخير قريب ، وأما تجريد القصد الى الإهلاك ، جناية على الروح قصدا لمصلحة الغير - ففيه تفويت مصلحة القتل بالكلية .

---

(١) فمذهب الشافعية : أنه يجب القود على المكره ( الأمر ) قولا واحدا . وأما المكره ( المأمور ) : ففيه قولان المعتمد منهما : وجوب القود عليه أيضا . ومذهب الحنفية : الى أنه يجب القود على المكره دون المباشر . ومذهب المالكية والحنابلة : الى وجوب القود على كل منهما : فراجع : المذهب (١٨٩/٢) والافصاح (٣٢٣) والاشراف (١٨٢/٢) والبداية (٣٤٠/٢) .

(٢) في د ، ل ، هـ : « بنفسه » .

(٣) في هـ ، ل : « نقتله » .

(٤) في ز : « التخلص » .

(٥) في هـ ، ل : « والآخر » .

(٦) في د ، ل : « التقدم » .



ومن هذا الجنس ؟ ما اذا اضطروا في مخمصة ، وعلموا أنهم يهلكون جوعا لا محالة ، وأنهم لو قتلوا واحدا بالقرعة وأكلوه لتخلصوا - فهو محرم [ في الشرع ]<sup>(١)</sup> قطعا ، وعليهم الانقياد لقضاء الله تعالى ، فأما التخلص<sup>(٢)</sup> بالقتل : فباطل لا وجه له<sup>(٣)</sup> .

نعم : لو ورد [ حكم ]<sup>(٤)</sup> اشرع في صورة السفينة - مثلا - بالالقاء بالقرعة ، لكان ذلك تبيها على رعاية هذه المصلحة ، حتى نطردها في المضطرين في المخمصة ، وبه يتبين أن اثبات الحكم على وفق المناسبة ، تبيها على ملاحظته ؟ ولكن : اذا لم يرد الشرع بالحكم على وفقه ، ولا<sup>(٥)</sup> رأى ذلك ملائما لتصرفات الشرع - كان ذلك أمرا [ بدعا ]<sup>(٦)</sup> مستحدا في الشرع بمحض الرأي ، من غير انتفات الى قالب الشرع ، وهذا باطل كما قدمنا .

مثال آخر : فان قال<sup>(٧)</sup> قائل : رأيتم قطع الأيدي باليد [ الواحدة ]<sup>(٧)</sup> قياسا على قتل النفوس بالنفس [ الواحدة ]<sup>(٧)</sup> . فما مستدكم في قتل

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) في د ، ز : « التخصيص » .

(٣) قد أجمع الفقهاء على منع ذلك ، ثم اختلفوا فيما اذا كانت الميتة لحم آدمي ولم يجد المضطر غيرها ، فقال مالك وأحمد : لا يجوز الاكل . وقال الشافعي وأصحاب أبي حنيفة : يجوز . فراجع : المذهب (٢٤٩/١) والاشراف (٢٥٨/٢) والافصاح (٤٠٥) . هذا وللشافعي - في الام (٢/٢٢٥) واحكام القرآن (٩٠/٢ - ٩٢) كلام في هذا المقام لا نظير له فراجع .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ .

(٥) في د « ولم يرد » وهي تصحيف .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

(٧) لفظ د ، ل ، ز : « قيل » ولم ترد الزيادتان التاليتان في

جميعها .

النفوس بالنفس الواحدة ؟ أهو<sup>(١)</sup> المصلحة [ أم النص أم الاجماع ]<sup>(٢)</sup> ؟  
 فإن اتبعتم [ ٤٠ - ب ] المصلحة ، فما وجه كون هذه المصلحة ملائمة  
 لمصالح<sup>(٣)</sup> الشرع ، وفيه قتل من ليس قاتلاً على الكمال ، وهو مستبعد ؟!  
 قلنا : لم ينقل فيه نص عن<sup>(٤)</sup> انشارع ؛ وإنما المأثور عن عمر - رضي  
 الله عنه - في قتل قتله جماعة ، أنه قال : « لو تملاً عليه أهل صنعاء :  
 لقتلتهم به »<sup>(٥)</sup> فكيف يدعى فيه نص أو اجماع ، ومذهب مالك : أنه لا  
 يقتل من جملتهم الا واحد خرجت القرعة عليه ؟

(١) في ه ، ل : « أهى » .

(٢) في د ، ز : « أو الاجماع » فقط .

(٣) في ز : « لتصرفات » . وقد ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي :  
 الى قتل الجماعة بالواحد وهو احدى روايتين عن أحمد . وذهب في رواية :  
 الى وجوب الدية دون القود في هذه الصورة . وهو مذهب الظاهرية .  
 فراجع : الام (٩/٦) والمهذب (١٨٦/٢) ، والاشراف (١٨٢/٢) والافصاح  
 (٣٢٢) ، والهداية (١٢٤/٤) ، والبداية (٣٤٣/٢) .

(٤) في ه : « من » .

(٥) كما ورد في مسند الشافعي (٦٩) وصحيح البخاري (٨/٩)  
 والموطأ (٧٣/٣) وسنن الدار قطني (٣٧٣) والسنن الكبرى (٤١/٨) ونصب  
 الراية (٣٥٣/٤) وأعلام الموقعين (٢٥٧/١) والمشكاة (٢٦٥/٢) .  
 (٦) لم أجد في كتب المالكية ما يؤيد هذا النقل عن الامام مالك ، بل  
 وجدت الأمر على العكس من ذلك ، فقد جاء في المدونة (٤٩٦/٤) : قلت :  
 رأييت نفر اذا اجتمعوا على قتل امرأة ، أيقتلون بها في قول مالك ؟ قال :  
 نعم . قلت : فكذلك لو اجتمعوا على قتل صبي أو صبوية عمدا ، أيقتلون  
 بذلك ؟ قال : نعم . وراجع الخرخشي على المختصر (١٠/٨) والدسوقي  
 على الشرح الكبير (٢٤٥/٤) . وجاء في المنتقى على الموطأ (١١٦/٧) : أما قتل  
 الجماعة بالواحد يجتمعون في قتله ، فانهم يقتلون به ، وعليه جماعة  
 العلماء . وانظر الاشراف على مسائل الخلاف (١٨٢/٢) .

وبالملاحظ أن الامام الغزالي - مثل أكثر الأصوليين يرى أن قتل  
 الجماعة بالواحد ثابت بالمصلحة، ونسبه الى الامام الشافعي . وقد نسب =

الزنجاني هذا الرأي الى الامام الشافعي بناء على الأصل من أن الشافعي لا يحتج بقول الصحابي اذا انفرد برأى ، ولا يجب على من بعده تقليده .  
انظر تخريج الفروع على الأصول ( ١٧٠ - ١٧١ و ٨٢ ) .

غير أن ما في الرسالة لا يشهد لهذا الاتجاه : إذ ورد فيها ما يفيد أن  
الامام الشافعي يأخذ بقول الواحد من الصحابة إذا لم يعرف له مخالف .  
انظر الرسالة (٥٩٨) . ثم ان الشافعي في الواقع يبني قتل الجماعة بالواحد  
على المأثور عن - عمر رضی الله عنه - . ويشهد لهذا قوله - رضی الله عنه -  
بعد أن نقل رواية ابن المسيب عن عمر في قتل الجماعة بالواحد - « وقد  
بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول » . الأم (٢٢/٦) . وبهذا يتبين أن  
الامام الشافعي يحتج بهذا القول ويذهب الى هذا المذهب استنادا اليه لا الى  
المصلحة .

وقد خالف الظاهرية في هذه المسألة محتجين بقول الله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين » ( المائدة : ٤٥ ) وقوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى » ( البقرة : ١٧٨ ) .

والامام الشافعي ازال كل اشكال يرد حول الموضوع فقال : فان قال قائل : رأيت قول الله عز وجل : كتب عليكم القصاص في القتلى . الآية ، هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ، ولا رجل بامرأة ؟ .

قيل له : « لا نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل المرأة ، فإذا لم يختلف أحد في هذا ، ففيه دلالة على أن الآية خاصة » . ثم ذكر أن سبب النزول كان في حين من العرب اقتتلوا قبل الاسلام بقليل ، وكان لأحد الحيين فضل على الآخر ، فأقسموا ليقتلن بالأنثى الذكر وبالعبد منهم الحر . فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلموا . الأم ( ٢٤ / ٦ ) وأحكام القرآن للشافعي ( ١ / ٢٧١ ) .

وتفسير القرطبي ( ٢ / ٢٢٦ و ٢٣٢ ) .

فَالْآيَةُ إِذَا وَرَدَتْ لِسَبَبٍ خَاصٍّ ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ عَنْ حُكْمِ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ .

أما الآية : « وكتبنا عليهم » ، فإنها ليست نصا على عدم شرعية قتل الجماعة بالواحد ؛ لأن هذه الآية إنما هي اخبار عن شريعة قوم موسى ، والراجح أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا إذا لم يثبت في شرعنا ما يؤيده . راجع المستصفى (٢٠٥/١) . فإذا سقط مستند الظاهرية ، فإن مستند =



فدل أن كل واحد - من الشافعي ومالك - سلك مسلك المصلحة ؛  
وهو الذي رآه عمر رضى الله عنه • وذلك يدل على اتفاق مسالك العلماء  
المقاسين : في اتباع المصالح المرسله ؛ وإن لم يعتضد بشهادة أصل معين  
- مهما كان - من جنس مصانح الشرع ؛ ووجه المصلحة :  
أن القتل معصوم ، وقد قتل عمدا ؛ واهداره داع إلى خرم  
مقصود القصاص ، واتخاذ الظلمة الاستعانة ذريعة إلى [ بغيتهم في ]<sup>(١)</sup>  
سفك الدماء [ وقتل الأعداء ]<sup>(٢)</sup> • وهذا وجه في المصلحة ظاهر ، •

ولا يشهد له - بطريق الأصل<sup>(٢)</sup> - قتل المنفرد ، فإنه قاتل  
- تحقيقا - على الكمال • ومقابلة النفس بمثلها ، لا تدل على مقابلتها  
بأمثالها • ولكن المقصود - المعلوم على القطع من أصل القياس - يتقاضى

---

الجمهور الاستحسان عند من يقول به ، أو المصلحة ، عند الآخرين • وبهما  
استدل كثير من العلماء • انظر المبسوط للسرخسي (١٢٦/٢٦ - ١٢٧)  
وتخريج الفروع على الأصول (١٧٠ - ١٧٢) وراجع ضوابط المصلحة  
( ١٤٩ - ١٥٠ ) أو نقول : ان المستند هو ما أثر عن عمر رضى الله عنه في  
هذه المسألة ، كما صرح الامام الشافعي •

بقى أن نذكر ان القرطبي في تفسير آية البقرة (١٧٨) (٢٣٢/٢) نص  
على أن الامام أحمد بن حنبل استدل بالآية على قوله : لا تقتل الجماعة  
بالواحد ؛ وقد رد على الامام أحمد استدلاله هذا •

غير أن ابن هبيرة في كتابه الافصاح ( الاشراف ) ص : ٣٢٢ ، ذكر أن  
هناك عن أحمد روايتين • أحدهما : تقتل الجماعة بالواحد ، كمذهب  
الجماعة ؛ وهي التي اختارها الخرقى • والأخرى : لا تقتل الجماعة بالواحد ،  
وتجب الدية دون القود •

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) في د ، ل ، ز : « الأصلية » •



الحاق المشتركين بالمنفردين •  
وقول القائل : ان هذا أمر بدع في الشرع غريب ، وهو : قتل غير  
القاتل • قلنا : ليس كذلك •

أما أبو حنيفة ، فانه يزعم : ان كل واحد قاتل على الكمال ؛ مصيرا  
الى أن حد القتل جرح يتعقبه زهوق الروح •

ونحن لا نرى ذلك ، وانما تتبع المصلحة ، وإليه يشير مذهب مالك  
- رحمه الله - في المسئلة ، ولكننا - مع ذلك - لم نقتل غير القاتل ؛ فان  
القتل حاصل ، وهو مضاف الى التماثلين على الجرح ؛ فهم<sup>(١)</sup> القتاتلون ،  
ولم نقتل الا القاتلين • نعم : لا يسمى كل واحد منهم قاتلا على الكمال  
[ والتمام ]<sup>(٢)</sup> ؛ ولكننا نقول : جميعهم في حكم شخص واحد ، والقتل  
مضاف اليهم اضافته الى الشخص الواحد ؛ فاذا جمعهم رابطة الاستعانة ،  
فقد صاروا في حكم الشخص الواحد ، بالتعاقد على مقصد واحد ، ومن  
جرح انسانا : فقد قصد قتله ؛ فاذا جرحه غيره : فقد أيد قصده ، وعضد  
غرضه ؛ ولم يزاحمه عن مقصده ، بل ماله وعاونه عليه ، فحسُسُن  
تنزيلهم منزلة الشخص الواحد ، والقتل<sup>(٣)</sup> مضاف الى جميعهم تحقيقا ،  
فلم نقتل الا جمعا قاتلا ، وانما [ النظر ]<sup>(٤)</sup> : في تنزيل الأشخاص منزلة  
الشخص الواحد ؛ وقد دعت اليه [ الحاجة ]<sup>(٥)</sup> المصلحة ، وأشار اليه  
سر المشاركة ؛ فلم يكن ذلك مبتدعا<sup>(٦)</sup> •

---

(١) في د ، ل ، ز : « فانه » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) لفظ د : « العقل » ، وهو تصحيف •

(٤) في ز : « اللبس » وفي د : « اللسن » ، وهي مصحفة عنها ، وفي  
ل : « السر ، بل التعسر » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) في هـ : « مستبدعا » •

فان قيل : في مذهب مالك - رحمه الله - ما يحصل الزجر ؛ فان  
آحادهم اذا كانوا<sup>(١)</sup> على مخافة من خروج القرعة عليهم<sup>(٢)</sup> ، انتهض ذلك  
وازعا ، وتوقع خروج القرعة على الغير لا يكون سببا للجراءة<sup>(٣)</sup> على  
القتل ، كتوقع العفو من ولي الدم .

قلنا : لم ير الشافعي ذلك : من حيث ان الصارف عن قتل الكل  
اقتحام قتل من ليس قاتلا على الكمال ؛ وفي قتل الواحد منهم ارتكاب لهذا  
الأمر المحذور<sup>(٤)</sup> ؛ والقرعة لا تؤثر في تكميل جانيته وتخصيصه بالموجب  
عن غيره ؛ وانما تصلح<sup>(٥)</sup> القرعة : عند تعارض الأسباب الكاملة للتعين في  
حق الأشخاص ؛ كما اذا لم يملك الا ستة أعبد ، فأعتقهم في المرض :  
أقرع بينهم ، وأعتق اثنان<sup>(٦)</sup> ، لأن سبب العتق كامل في حق كل واحد ،  
وضاق المحل عن الوفاء ؛ فتوصلنا الى الترجيح والتعين ، بالقرعة .

وفي هذا المقام لم تتكامل الجناية من كل واحد ؛ فاذا جاز الاقدام  
على القتل : فلا فرق بين شخص<sup>(٧)</sup> وشخص . على أن مقصود الزجر  
غير حاصل به ؛ وكل<sup>٨</sup> يقدر انحراف القرعة عنه ، لا سيما اذا كانوا جمعا  
غفيرا ؛ وتوقع خروج القرعة عليه لا ينتهض وازعا ؛ وهو كتوقع الانسان

---

(١) في د : « كان » ، ولعله تصحيف .

(٢) في ل ، د : « عليه » .

(٣) حرف في د ، بلفظ : « للجرا » .

(٤) في هـ ، ل : « المحذور » .

(٥) في د ، ل ، ز : « تحسن » .

(٦) والى هذا ، ذهب مالك والشافعي وأحمد . أما أبو حنيفة ، فقد  
ذهب : الى أنه يعتق من كل واحد ثلثه ، ويستسعى في الباقي فراجع الأم  
(١٦/٧) وأحكام القرآن (١٦٢/٢) والوجيز (٢٧٧/٢) والمهذب (٦/٢)  
والبدائع (٩٩/٤) ، والاشرف (٣٠٤/٢) والافصاح (٤٤٣) .

(٧) في هـ : « شخصين وشخص واحد » .

الموت فجأة في كل حالة : فانه ما من شخص الا ويجوز - في كل وقت - أن يموت [ فيه ]<sup>(١)</sup> ؛ ولا أثر لذلك على قلبه • وليس ذلك كتوقع العفو من ولي الدم : فانه - بعد ايفار صدره ، واثارة الحقد والضغينة في [ ٤١ - آ ] باطنه - يعد الاتكال عليه •

وعلى الجملة : المسألة اجتهادية ؛ وانما هذا نظر : في تعيين الطريق في رعاية المصلحة ؛ مع الاتفاق على مراعاة المصلحة •

فان قيل : فاذا تعاون رجلان على السرقة ، فثقب أحدهما وأخرج الآخر المال - فهلا أوجبتم القطع : رعاية للمصلحة ، وحسما للباب ؟ اذ فيه تمهيد ذريعة - هيئة الدرك ، قربة المال - لسرق<sup>(٢)</sup> الأموال ، على اختلاف الأحوال ؛ وهو الغالب من عادات السراق ؟

قلنا : لأنه لم يبين لنا<sup>(٣)</sup> أن القطع مشروع لعصمة المال ، كما بان كون التقصاص مشروعاً لعصمة النفس • ودل عليه ثلاثة أمور :

أحدها : وجوب القطع مع رد المال بكماله ؛ وليس فيه تفويت وانلاف وحاجة الى جبر •

والآخر<sup>(٤)</sup> : أن النفس مثل النفس ، ولا مناسبة بين يد ديته<sup>(٥)</sup> خمسمائة دينار - وفيه تعريض الروح للهلاك - وبين ربع دينار •

والآخر : أن القطع لو وجب عصمة للمال ، لوجب لمستحق المال : حتى يسقط باسقاطه كالتقصاص ؛ فلاح [ بهذه الشواهد أن قطع اليد ]<sup>(٦)</sup>

(١) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٢) في ز : « لسراق » •

(٣) في ل : « له » •

(٤) لم ترد « الواو » : في د •

(٥) في د ، ل ، ز : « قميتها » •

(٦) في د ، ز : « أن إقطع » •

عقوبة وجبت لله تعالى ، بازاء فاحشة ارتكبها العبد - ؛ لتفاحش الجريمة ، وما فيه من هتك المرء حرمه نفسه بالتضمن بتلك الرذيلة • وانما الصورة المتفاحشة : السرقة ؛ والناقب لم يصدر منه الا تخريب جدار الغير ؛ وهذا وان كان محظوراً : فلا يتفاحش في العقل والعرف والشرع ، تفاحش السرقة ؛ وشريكه لم يصدر منه الا أخذ المال عن مضیعة ؛ وليس ذلك على مضاهاة السرقة : في التفاحش<sup>(١)</sup> • ومراتب القبح في الفواحش تختلف ، وتتفاوت بسببها العقوبات الواجبة بها ؛ ولا مناسبة بين هذه الصور •

---

(١) وهذا ما ذهب اليه الشافعي ، فقد نص على انه : لو نقب رجل البيت فاخرج المتاع من النقب كله قطع ، ولو وضعه في بعض النقب ، ثم أخذه رجل من خارج ، لم يقطع ، لان الداخل لم يخرج منه جميع حرزه ولا الخارج • الام ٦ : ١٤٩ • وانظر الزيلعي عن الكنز ٣ : ٢٢٣ •

والمالكية وافقوا على ذلك ، واشتراطوا لعدم القطع أن لا يكون بينهما اتفاق على ان ينقب احدهما ويأخذ الآخر • فان اتفقا على ذلك قطع المخرج على مذهب المدونة • ومقابل المدونة : انهما يقطعان عند الاتفاق ، وعليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب في المختصر الفقهي • أنظر الدسوقي على الشرح الكبير ٤ : ٣٤٤ •

وعن ابي يوسف ان على الداخل القطع على كل حال ، لان الهتك تم منه ، فصار المال مخرجا منه أو بمعاونته ، واما الخارج ، فان ادخل يده قطع • أنظر : الزيلعي على الكنز ٣ : ٢٢٣ •

وذهب أحمد الى قطع كل منهما مطلقا • الافصاح (٣٦٢) •

وذكر الشيرازي في المهذب ٢ : ٢٨٠ • انه ان ثقب رجلان حرزا ، فاخذ احدهما المال ووضعه على باب الثقب ، وأخذه الآخر ففيه قولان : احدهما : انه يجب عليهما القطع ، لانا لو لم نوجب القطع عليهما ، صار هذا طريقا الى اسقاط القطع • والثاني : انه لا يقطع واحد منهما ، وهو الصحيح ، لان كل واحد منهما لم يخرج المال من كمال الحرز • وراجع الوجيز (١٧٢/٢ و ١٧٥) والاشراف (٢٧١/٢) والهداية (٨٩/٢ و ٩٣) •



فان قيل : لو اشترك رجلان في النقب وسرقة المال ، بحيث لم يتميز  
فعل أحدهما عن الآخر - فما قولكم فيهما<sup>(١)</sup> ؟

قلنا<sup>(٢)</sup> : ان بلغ المال نصابين وجب القطع ؛ وان بلغ نصابا واحدا  
فلا : لأن كل واحد [ منهما ]<sup>(٣)</sup> لا يخصه نصاب<sup>(٤)</sup> واحد ، وما دون  
النصاب ليس في محل التشوف : لحقارته وخسته ؛ فلا يفتقر فيه الى  
[ شرع ]<sup>(٥)</sup> الزاجر ، كالمفرد بما دون النصاب .

فان قيل : فالقطرة الواحدة من النبيذ لا تشتهى ، والطباع لا تشوف  
اليها : لأن<sup>(٦)</sup> المقصود [ منها ]<sup>(٧)</sup> الطرب والهزة المستثمرة من استيفاء  
الأقداح ؛ فلم شرعتم فيها الحد ؟

قلنا : لم نقتبس ذلك من المصلحة ؛ ولكننا ألحقناه باليسير من الخمر ،  
وقد ثبت فيه التحريم نصا . وسببه : أن قليله داع الى كثيره ؛ ولا وازع  
من حيث الطبع : فالرجل يستخلى<sup>(٨)</sup> بنفسه في شرب الخمر ، ولا حامي  
ولا عاصم وراءه .

أما الأموال [ فأنها ]<sup>(٩)</sup> مصنونة محروسة بالأعين الكالئة ، محفوظة

---

(١) في هـ ، ل : « فيه » .

(٢) في د ، ز : « قيل » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) في ل : « الانصاب » ، وزيادة « الا » من الناسخ .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز . وقد ذكر الشيرازي أن أبا ثور  
يرى وجوب القطع على الشريكين : اذا سرقا نصابا واحدا ، كما لو اشترك  
رجلان في القتل . وقد نص على أن هذا خطأ : لأن كل واحد منهما لم يسرق  
نصابا ، ويخالف القصاص . « المذهب (٢٧٧/٢) » .

(٦) في هـ ، ل : « اذ » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ز .

(٨) في هـ . « يختلى » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

بالقلاع المشيدة [ العالية ]<sup>(١)</sup> وفي التسلق<sup>(٢)</sup> عليها : تغرير بالروح ،  
واقترام [ متن ]<sup>(٣)</sup> الخطر ، مع التردد في قضاء الوطر • فعزاة المال  
ونفاسته هي الداعية اليه ، ثم النظر الى الشرع في تقدير النفيس ، وتمييزه  
عن الخسيس •

وهذا وان كان مناسبا وتتقطع عنه السرقة ، فلسنا نراه على مذاق  
المصالح المستقلة ، دون شهادة الأصل • فلو لم يرد الشرع بتحريم قليل  
الخمر ، لما<sup>(٤)</sup> كنا بالذي يحرمه بهذا القدر من المناسبة • ولكن : اذا  
ورد الشرع بالحكم على وفقه ، شهد لملاحظته ؛ فنقيس به ما يقاربه وهو  
النبيذ ؛ ولا يستقل بآثبات الحكم ، دون شهادة الأصل ، وان كان ملائما •  
على ما سبق وجه ملاءمته ، ولكنه واقع في الرتبة الأخيرة من المناسبات<sup>(٥)</sup>  
الجارية مجرى التهمة والتكميلات للقواعد المبنية على الحاجات أو  
الضرورات ؛ على ما سبق تفصيل القول فيها •

فان قيل : فلم ألحقم الأيدي بالنفوس في حكم القصاص ، ووجه  
المصلحة في النفوس : عموم التعاون فيه على القتل غالبا ، لاستقلال الواحد  
بدفع الواحد في الأعم الأغلب ؛ والتعاون على قطع الأطراف على الوجه  
الذي يشترطه الشافعي - : من امتزاج الفعلين بحيث لا يتميز [ ٤١ - ب ]  
أحدهما عن الآخر - لا يعرض الا نادرا • فكيف<sup>(٦)</sup> يلحق به بطريق  
المصالح ؟

قلنا : اذا ثبت قاعدة على مصلحة ، لم تتبع آحاد الصور من

---

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) في د ، ل ، ز : « التسليط » ولعله تصحيف •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) في د ، ز : « ما » •

(٥) في د ، هـ : « المناسبة » •

(٦) في د : « كيف » •

المقاعد [ على هدمها ]<sup>(١)</sup> بل انسحب الحكم على جميع الأطراف ، مع التفاوت في مراتب الحاجة . وانشركة في النفوس أيضا قد تجرى وفاقا ولا تجرى تواطؤا ؛ وقد تجرى مع الأب والأقارب ، وهو نادر ، والحكم منسحب . والممكن [ فيه رعاية ]<sup>(٢)</sup> امكان الاستعانة ، لا رعاية الاستعانة وجودا ؛ والامكان جار في الأطراف ؛ ونحن نحذر انتصاب ذلك ذريعة الى الاهدار . واذا علم الناس أن ذلك مدعاة للقصاص : انتحوا ذلك قصدا ، وجردوا اليه العمد احتيالا وصمدا ، واتخذوا ذلك طريقا وصار عاما . كما صارت صورة مسألة العينة عامة بين الخلق : اذ عرفوا<sup>(٣)</sup> أن ذلك حيلة في الخلاص من الربا<sup>(٤)</sup> . وكل من قصد مقصدا ، وكان الطريق اليه محسوما ، وسنحت له حيلة في تسييرها - انتهض لها بأقصى الجهد والتشهير ؛ وصارت الحيلة الغريبة بصورتها عامة في الوقوع ، بذلك .

فهذا طريق الالحاق ، والغرض : بيان وجوه الترداد على المصالح

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٢) في د ، ل : « رعايته فيه » ، وفي ز : « رعاية » .

(٣) في ز : « اذ أعلموا » .

(٤) ان بيع العينة هو : أن يبيع الرجل متاعه الى أجل ، ثم يشتريه في المجلس بثمان حال . وقد ذهب أبو حنيفة : الى أن العقد الاول صحيح ، والثاني فاسد . وقال محمد بن الحسن : انه مذموم اختراعه أكلة الربا . وذهب مالك وأحمد : الى أنهما باطلان . وذهب الشافعي : الى إجازته ان لم يشترط الثاني في الاول ، وقال في ذلك : من باع سلعة الى أجل وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر ودين ونقد ، لانها بيعة غير البيعة الاولى . وهو مذهب أبي يوسف . فراجع : الأم (٣٣/٣) وحاشية ابن عابدين (٣٣٨/٤ و ٣٨٧) والافصح (١٨٥) والبداية (١٢٢/٢) .

المرسلة واتباعها ؛ فأما<sup>(١)</sup> أعيان هذه المسائل ، فالقول فيها في مظنة الاجتهاد ؛  
وكل مجتهد مثاب على ما يتحرراه من السداد والصواب •  
فان قيل : ايجاب القصاص بالمثل ، هل هو مبني<sup>(٢)</sup> على المصلحة  
وانتهاض ذلك ذريعة عامة ؟

قلنا : هذه مصلحة جارية فيه ظاهرة ؛ ولكن : انضم<sup>(٣)</sup> فيها  
الاستشهاد بأصل معين • فالحاق<sup>(٤)</sup> المثل [ بالجارج ]<sup>(٥)</sup> بالمعنى المفهوم  
من الجارج - جار على شكل الأقيسة المعتدة<sup>(٦)</sup> بالأصول الشاهدة المعينة ؛  
ولكن اتضح القياس وعلت رتبته : لاستمداده من هذه المصلحة ، التي لها  
رتبة الاستقلال [ لو قدر انفكاكها عن شهادة الأصل المعين • واذا اعتضد  
شكل القياس بمصلحة لها رتبة الاستقلال ]<sup>(٧)</sup> : وقع<sup>(٨)</sup> في الرتبة العليا من  
القوة والظهور •

وهذا ما أردنا أن نذكره : من الأمثلة للمصالح التي يعم جدواها ،  
و [ تشمل ]<sup>(٩)</sup> فائدتها ، ولا تخص الواحد المعين • ثم قد تكون أسبابها  
غالبة في الوقوع ، وقد تكون نادرة • ونحن نذكر أمثلة [ المصالح التي  
تظهر ]<sup>(١٠)</sup> بأسباب نادرة في حق [ آحاد ]<sup>(١١)</sup> الأشخاص •

(١) في د ، ز : « وأما » •

(٢) في د : « مشى » ، وهو صحيح أيضا •

(٣) في د ، ل ، ز : « انتظم » •

(٤) في د ، ز : « والحاق » •

(٥) سقطت الزيادة من ل •

(٦) لفظ هـ ، ز : « المقيدة » ، ولعله تصحيف لما أثبتناه •

(٧) سقطت الزيادة من هـ •

(٨) في هـ : « ووقعت » •

(٩) لم ترد الزيادة : في د •

(١٠) في د ل : ز : « لمصالح تظهر » •

(١١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •



مثال [ ذلك ]<sup>(١)</sup> : فان قال قائل : ما قولكم في المفقود زوجها اذا طالت غيبة الزوج عنها وانقطعت الأخبار ، واندرست الآثار ، وبقيت المرأة محبوسة في حبالة<sup>(٢)</sup> النكاح ، مع الفقر والاضاقة وانحسام طريق النفقة ، ولا تعرف من زوجها موتا ولا حياة ، ولا تسمع من حديثه همسا ؛ فهل تسلط [ المرأة ]<sup>(٣)</sup> على النكاح : تقديرا للموت في حق زوجها<sup>(٤)</sup> ، ورعاية لمصلحتها<sup>(٥)</sup> وتخليصا لها من هذه الضرورة التي لا تنتهي لها الى منقرض أجلها ؟

قلنا : اختلف العلماء [ في هذه المسألة ]<sup>(٦)</sup> ، فالذي رآه عمر - رضى الله عنه - أنها تنكح اذا طالت المدة ، واندرست الأخبار ، وظهرت آثار الوفاة • واليه ذهب الشافعي في القديم •

ونص - في الجديد - على أن لا طريق لها الا الاصطبار والانتظار : الى أن يتحقق الحال بظهور نبئه ، أو بانقضاء<sup>(٧)</sup> مدة يقطع فيها بتصرم عمر الزوج • وليس هذا من الشافعي امتناعا عن اتباع المصالح ، وانما هو رأى رآه في عين هذه المصلحة : من حيث ان في تسليطها على التزويج خطرا عظيماً ؛ ولا ندرس الأخبار أسباب سوى الوفاة : من تنائي المزار ، وتباعد الأقطار ، وانقطاع الرفاق ؛ لا سيما اذا<sup>(٨)</sup> كان الرجل خامل الذكر ، نازل

(١) في هـ : « آخر » ، ولم ترد الزيادة في ل •

(٢) ورد في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « في » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في د : « زوجته » •

(٥) في د ، ز : « المصلحة » •

(٦) في د ، ز : « فيها » •

(٧) في هـ : « وانقضاء » •

(٨) في د ، ل ، ز : « ان » •

التقدر ، وكيف الحال والأمر ؛ فتقاؤه في الأحياء ليس بعيدا ، وربما يعود يوما من الدهر : وقد سلمنا حليته الى فحل يتغشاها ويستولدها ، ويلطنح فراشه ؛ فيعظم فيه الخطب<sup>(١)</sup> ، ويتفاقم فيه الأمر ، ويستفحل الضرر والمرة على الزوج . ونحن بين أن نأمرها بالتربص [ على النكاح ]<sup>(٢)</sup> فنضرب بها ان كان زوجها - في علم الله تعالى - ميتا ، أو نسلطها على النكاح : فنضرب بالزوج ان كان في علم الله تعالى حيا . والضرر في تربص أيم وتعزبها أهون - وذلك معتاد شرعا وعرفا - من الضرر في تسليم زوجة منكوحة الى واطى .

فاستعظم الشافعي - في الجديد - الخطر في هذا الأمر ؛ وانضم اليه ندور [ هذه ]<sup>(٣)</sup> الواقعة ، واختصاص [ ٤٢ - أ ] المضرة بالشخص الواحد . فهذا وجه نظره .

وللقول<sup>(٤)</sup> القديم - الموافق لرأى عمر رضى الله عنه وجه<sup>(٥)</sup> لا يخفى تقريره<sup>(٦)</sup> .

(١) في هـ ، ل « الخطر » .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٤) في د « والقول . . » وفي هـ ، ل « وللقديم » .

(٥) في د : « وجهة » .

(٦) قد ذهب أبو حنيفة ، والشافعي في الجديد ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه : الى أن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى تمضى المدة التي يعيش في مثلها غالبا . وذهب مالك ، والشافعي في القديم ، وأحمد في الرواية الأخرى : الى أنها تتربص أربع سنين ، وهي أعلى مدة الحمل ، وأربعة أشهر وعشرا ، وهي عدة الوفاة . ثم تحل للأزواج بعد ذلك : اعتبارا بصنيع عمر رضى الله عنه . فراجع : مختصر المزنى (٤٠/٥) والام (٢٢١/٥) والمهذب (١٥٦/٢) والاشراف (١٧٢/٢) والافصاح (٣١٢) .

مثال آخر : اذا كان للمرأة وليان ، فأذنت<sup>(١)</sup> لهما في تزويجها<sup>(٢)</sup> ؛ فزوجهما كل واحد منهما من انسان واستبهم السابق [ واللاحق ]<sup>(٣)</sup> ، مع العلم بجريان العقدين<sup>(٤)</sup> على التعاقب ؛ وانحسم طريق الكشف والتذكر ، ووقع الاعتراف بالاشكال - بقيت<sup>(٥)</sup> هذه المرأة محبوسة بين الزوجين مترددة<sup>(٦)</sup> ولا<sup>(٧)</sup> طريق لأحدهما اليها : فلا سبل لها الى النكاح ، وقد جرى على القطع عقد صحيح • فالمصلحة<sup>(٨)</sup> داعية الى فسخ العقد الذي جرى في علم الله تعالى ، وتسليطها على النكاح ، وتخليصها عن هذه الحالة المزمنة طول العمر •

وقد اختلف فيها قول الشافعي ، وهو دليل ميله الى المصالح ورعايتها ؛ اذ هذه المسألة لا نظير لها : فالعسر الحاصل بالنسيان لم يُرَقَط في الشرع معتبرا في فسخ العقد ؛ ولكنه - على الجملة - ملائم لجنس تصرفات الشرع ؛ فان الشرع يرى فسخ العقود<sup>(٩)</sup> : اذا تعذر امضاؤها ، وامتنع استيفاؤها<sup>(١٠)</sup> ؛ فاذا<sup>(١١)</sup> وقع اليأس عن الكشف ، فلا شك في اقتضاء المصلحة الفسخ ؛ وقد جاز الفسخ بالجب والعنة ، دفعا للضرار عنها ؛ اذ فيه فوائد التحصين ؛ وذلك جار فيما نحن فيه ؛ الا أن شهادة هذه المسائل ضعيفة : لأن الضرر

(١) في ل : « فأذن » •

(٢) في د ، ل ، ز : « التزويج » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) في د : « العقد » •

(٥) في هـ : « وبقيت » •

(٦) في د : « مرددة » •

(٧) في هـ : « فلا » •

(٨) في هـ : « والمصلحة » •

(٩) في هـ : « العقد ... امضاؤه ... استيفاؤه » •

(١٠) في د : « واذا » •

فيها ينشأ من عيوب وأسباب جبلية ، لا تقصير فيها من انعاقدين ، وأما العسر على هذا الوجه بالنسيان [ ف ]<sup>(١)</sup> نادر ؛ وسببه : تقصير وترك تحفظ ، ومساهلة في احتياط [ لا محالة ]<sup>(٢)</sup> . فالحاقه بهذه الأسباب ليس سديدا ؛ وانما المعول عليه ، المصلحة ؛ وهو في محل الاجتهاد والتردد ، كما ردد الشافعي قوله هذا فيه : اذا لم يتعين السابق .

فلو تعين أولا ، ثم نسي - فطريقان : منهم من قطع بأنه لا سبيل الى الفسخ ، ومنهم من طرد القولين : لاستواء المصلحة . وظاهر المذهب - من حيث النقل - : الفرق . وسببه : ظهور التقصير عند النسيان بعد العلم ، وبعده عن ملائمة الأسباب الموجبة للفسخ<sup>(٣)</sup> .

مثال آخر : اذا طلقت المرأة الشابة بعد الميس ، ولزمتها العدة ، وترجست الأقراء : فتباعدت حيضتها سنين - فقد قال العلماء : يلزمها التربص الى سن اليأس ، ولا يغنيها الاعتداد بالأشهر . وهذا ضرر عظيم ظاهر ، وفيه تعطيل عمرها وشبابها ، ومنعها من النكاح . ولكننا نرى هذه المسألة مجمعا عليها ، وتكاد تهدم اتباع المصالح<sup>(٤)</sup> في المثالين السابقين : فانها قريبة منهما ، ولكن : وجه الرأي فيه - والعلم عند الله - أن الله تعالى قال :

---

(١) لم ترد « الفاء » في سائر الاصول .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل .

(٣) اذا كان للمرأة وليان فأذنت لهما في التزويج ، فزوجها كل واحد منهما من انسان ، واستبهم السابق - : فان كان العقدان في وقت واحد ، أو لم يعلم وقتها أو علم أن احدهما قبل الآخر ولكن لم يعلم حين السابق منهما - بطل العقدان : لانه لا مزية لاحدهما على الآخر . وان علم السابق ، ثم نسي : وقف الأمر . فراجع : الأم (١٤/٥) والمهذب (٤١/٢) والوجيز (٨/٢ - ٩) .

(٤) في ل ، ز : « المصلحة » .



« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »<sup>(١)</sup> ؛ والتربص واجب على كل من تحيض ؛ ولنا نغني [ بقولنا ]<sup>(٢)</sup> : تحيض ، وجود الحيض عند الطلاق ؛ فالطاهرة تطلق ويقال : إنها ممن تحيض ، فتربص الحيض . فالمعنى : إمكان الحيض ، أما من لا<sup>(٣)</sup> يمكن في حقها الحيض جيلة : كالصغيرة والمعجوز الهرمة ؛ فلها العدول الى الأشهر . وما<sup>(٤)</sup> دامت المرأة جارية - في وسط العمر - بين طرفي الوجسود : فإمكان الحيض جار في حقها ، وقد أمر الشرع بتربص الطاهرة للحيض ؛ فعليها أن تنتظر الحيض ، وما من لحظة تنقضي الا وهي على رجاء من هجوم الحيض . نعم : لو علمنا أنها ليست تحيض الى منتهى الهرم ، لكننا نعدل بها الى الأشهر . ولكن ذلك ان كان : فهو في علم الله تعالى ، وهي - في كل ساعة تبغي الشروع في العدة بالأشهر - يتوقع الحيض لها حالا على حال . فان<sup>(٥)</sup> مضت سنة أو سنتان : لم ينقطع هذا الرجاء ؛ فرب امرأة لا تحيض سنين ثم يعاودها الحيض ؛ ومن لها الى الانتظار سبيل : فليس لها في الشرع الا التربص . وانما الضرر ينتظم تقديره بتمادي الطهر سنين كثيرة . ونحن - في الحال - لا نعلم تراخيها سنين ؛ وانما ندرك ذلك بعد مضيها ، ولا سبيل الى تلافيها . وطريق الرجاء والأمل متسع في المستقبل . فهذا هو السبب والعلم عند

(١) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في هـ : « لم » .

(٤) في هـ : « فما » .

(٥) في د ، ل ، ز : « وان » .

الله تعالى<sup>(١)</sup> ، بخلاف المثال<sup>(٢)</sup> السابق : فان انشيء اذا نسي على قرب عهد به ، استحال في العرف - تجدد علم به ، بعد طول العهد بالآمارات •  
 فان قيل : عقل<sup>(٣)</sup> قطعاً أن مقصود العدة براءة الرحم ؛ وقد حصل بمضي أربع سنين : فان مدة الحمل لا تزيد عليها • فهلا اكتفيت بها<sup>(٤)</sup> ؟  
 قلنا : علم أن البراءة مقصودة من العدة [ ٤٢ - ب ] ، ولم<sup>(٥)</sup> يعلم أنها المقصود فقط ، بل علم أن للشرع وراءها تعبداً في العدة ؛ فانه لو قال لزوجه : اذا استيقنت براءة رحمك فأنت طالق ؛ فاذا استيقنت : طلقت ولزمتها العدة<sup>(٦)</sup> • فلم يمكن تجريد النظر الى معنى البراءة •  
 هذا ما أردنا أن نذكره : من أمثلة المصالح ؛ وفيه الكفاية لصاحب الهداية ؛ ان شاء الله تعالى [ والله الحمد ، وبه التوفيق ]<sup>(٧)</sup> •

### القول في الطرد والعكس

المسلك الخامس : في اثبات كون الوصف علّة بالاطراد<sup>(٨)</sup> والانعكاس ؛ وهو : أن يوجد الحكم بوجوده ، ويعدم بعدمه ، فيعلم<sup>(٩)</sup> به

(١) قد ذهب الشافعي في القديم : الى انها تمكث حتى تعلم براءة رحمها ، ثم تعتد عدة الآيسة • وهو مذهب مالك • وذهب الشافعي في الجديد : الى انها تمكث حتى تئأس من الحيض ، ثم تعتد عدة الآيسة • وهو مذهب أبي حنيفة • فراجع : الآم (١٩٦/٥ - ١٩٧) والمهذب (١٥٣/٢) ، والوجيز (٩٤/٢) ، والاشراف (١٦٦/٢) •

(٢) في د : « السبب » •

(٣) في ز : « علم » •

(٤) في هـ ، ل : « به » •

(٥) في د : « ولا » •

(٦) راجع في هذه المسئلة : الآم (١٩٨/٥) والهداية (٢٣/٢)

والوجيز (٩٣/٢) والاشراف (١٦٨/٢) •

(٧) ثم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٨) في هـ ، ل : « الاطراد » ، على انها الخبر •

(٩) في ل ، ز : « فيعرف » •

أنه مؤثر فيه ، وموجب له ؛ وأن وجوده بالإضافة الى الحكم ، ليس كعدمه<sup>(١)</sup> .

وهذا قد اختلف فيه الأصوليون اختلافا ظاهرا ؛ [ فالذي اختاره القاضي أبو بكر : أن ذلك ]<sup>(٢)</sup> لا حجة فيه ؛ من حيث ان الطرد [ المجرد ليس بحجة ]<sup>(٣)</sup> ، والعكس ليس بشرط في العلل الفقهية : فلا تأثير لوجوده ؛ ولأن انتفاء الحكم بانتفاء الوصف مسألة<sup>(٤)</sup> ، والثبوت عند الثبوت مسألة أخرى منفصلة عنه ؛ فكيف يعتضد أحدهما بالآخر . الى كلمات مشهورة قررناها في كتاب « المنحول من الأصول »<sup>(٥)</sup> .

وليس يحصل - في هذه القاعدة - شفاء الغليل ، الا بالتمثيل والتفصيل .

فأقول - وبالله التوفيق :

الطرد والعكس يذكر من وجهين : أحدهما سديد ، والآخر فاسد .

---

(١) راجع كلام الأصوليين عن هذا المسلك : في المعتمد (٧٨٤/٢) والمستصفى (٣٠٧/٢) وروضة الناظر (٢٨٦/٢) والاحكام (٤٣٠/٣) وتنقيح الفصول (١٧٢) والكشف على البزدوى (٣٦٥/٣) والتيسير (٤٩/٤) وشرح المسلم (٣٠٢/٢) ونزهة المشتاق (٧١٢) ، ونبراس العقول (٣٥٥) والكاشف عن المحصول (٢٦٣/٣) وشرح المختصر (٤٠١/٢) .

(٢) في د ، ل ، ز : « فاختار القاضي أبو بكر أنه » : وهو محمد بن الطيب ، من كبار علماء الكلام ، ومن رؤساء المذهب المالكي ، وانتمت اليه الرياسة في مذهب الاشاعرة ، ولد بالبصرة وسكن ببغداد ، وتوفي بها سنة ٤٠٣ هـ . انظر تاريخ بغداد (٣٧٩/٥) والوفيات ٤٨١/١ . والديباج المذهب ٢٦٧ .

(٣) في د ، ز : « بمجرده ، لا حجة فيه » .

(٤) ورد في هـ . - بعد ذلك - زيادة : « أخرى » .

(٥) راجع : المنحول ، عن ١٢٨ : مخطوطة دار الكتب المصرية ، رقم

١٨٨ أصول ) وانظر الاسنوي على المنهاج (٧٠/٣) .

فأما<sup>(١)</sup> الفاسد ، فهو : اظهار وجود الحكم عند وجود وصف في محل ، واظهار عدمه عند عدم ذلك الوصف في محل آخر ، كما يقول الحنفي مثلاً : انجس مكيل ، فيجرى فيه الربا كالبر ، فيقال له : ولم قلت : ان العلة في البر هي الكيل ؟ فيقول : لأن البر مع الأشياء الثلاثة ، لما كان مكيلاً مقدراً : جرى فيه الربا ؟ والياب والعيذ [ لما لم تكن ]<sup>(٢)</sup> مكيلاً مقدراً<sup>(٣)</sup> : لم يجر فيها الربا • فوجد هذا الوصف مع وجود الحكم ، وعدم مع عدمه •

فهذا وأمثاله<sup>(٤)</sup> فاسد : لأن الحكم يوجد مع أوصاف وفاقية يقارنها ، وينعدم عند انعدام أوصاف وفاقية ، فلم يستمكن هذا المستدل من أن يقول : وجد الحكم بوجوده وعدم بعده ؟ بل قال<sup>(٥)</sup> : وجد مع وجوده في موضع ، وعدم مع عدمه • وهذا وان سلم سلامته عن النقض في الطرد والعكس ، فلا خير فيه من طريق الاطراد والانعكاس • وقد يمكن التعلق به بطريق التشبه ، كما سنذكر وجهه وكيفيته [ ان شاء الله تعالى ]<sup>(٦)</sup> • هذا وجه في الطرد والعكس •

والوجه الثاني : أن يستمكن المستدل من ادعاء وجوده بوجوده ، وعدمه بعدمه •

وذلك : اذا استقام [ فهو ]<sup>(٧)</sup> دليل على كون الوصف علة عندنا •

(١) في ز : « أما » •

(٢) في د ، ز : « لما كان ليس » •

(٣) في هـ ، ل : « ومقدراً » •

(٤) في د : « ومثاله » •

(٥) في د ، ل ، ز : « يقول » •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ • وانظر ما سيأتي : (مس ٤٧ ب) •

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •



بل نزيد فنقول : اذا سلم قوله : انه وجد بوجوده ؛ كفاء ذلك ، ولم يشترط أن يبين انعدامه بعدمه ، بعد<sup>(١)</sup> الوجود ؛ اذ في الوجود بوجوده ، بيان الانعدام بعدمه ؛ اذ كان قبول الوجود منعما ، وكان انعدامه بانعدام ما وجد بوجوده . فهذا القدر كاف .

ونحن نضرب لذلك ثلاثة أمثلة ، ونرتب الدليل على تقرير وجه الأمثلة :

[ المثال<sup>(٢)</sup> الأول ، هو أن نقول : العلة في تحريم الخمر : الشدة والاسكار ؛ لأنه يوجد بوجودها ، اذ كان منعما : حيث كان عصيرا ، فلم يتجدد الا الشدة فتجدد التحريم<sup>(٣)</sup> ثم صار خلا ، فصار حلالا : فانعدم<sup>(٤)</sup> بعدمه .

وهذه زيادة لا حاجة اليها ؛ اذ في تجدد التحريم ، بتجدد الشدة - ما يدل على أن الشدة هي العلة فنقيس بهذه الرابطة سائر الأنبة ، على الخمر .

المثال الثاني : [ هو<sup>(٥)</sup> أن يقول الحنفي في الصبي العاقل : انه تعتد بعبارة العقود ، لأنه عاقل : فتعتد السقود بعبارة ، كالبالغ .  
ف قيل [ له<sup>(٦)</sup> : وما الدليل على أن العقل - في حق البالغ - هو المناط لصحة العبارة ؟

فيقول : انه عدم بعدمه ، فانه اذا جنَّ : لم يعدم الا العقل ؛ فاذا

---

(١) في د ، ل ، هـ : « بعلة الوجود » ، وهي مصحفة .

(٢) لم ترد الزيادة : في سائر الاصول .

(٣) في هـ : « الحكم » .

(٤) في د : « وانعدم » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٦) لم ترد الزيادة : في د .

أفاق : لم يتجدد الا العقل • فقد وجد بوجوده ، وعدم بعده •  
المثال الثالث [ هو ] <sup>(١)</sup> أن نقول في العبد : انه رقيق ، فيشطر حد  
الزنا في حقه كالأمة ، ونقيس على الأمة : لأن النص وارد في حق الأمة ؛  
اذ قال تعالى : « فاذا أحصنَّ فان آتَيْنَ بفاحشة فعليهن نصف ما على  
المحصنات من العذاب » <sup>(٢)</sup> •

فيقال : وما الدليل على أن الرق علة ؟ •  
قلنا : [ هو أن ] <sup>(٣)</sup> التشطير يعدم بعده ؛ فانها لو عتقت <sup>(٤)</sup> : لم  
يشطر حدما •

ففي <sup>(٤)</sup> هذه الصور <sup>(٥)</sup> : اذا ظهر الوجود بوجود الوصف ، كما في  
الطرف الأول : من شدة الخمر وخلولها ؛ [ أو ] <sup>(٦)</sup> أظهرنا العدم بعدم  
الوصف ، كما في انعدام التشطير بعدم الرق ، وانعدام العبارة بعدم العقل  
عند طريان الجنون - فقد استقل الدليل على كونه علة الى <sup>(٧)</sup> ان [ ٤٣ - أ ]  
يبين الخصم في المناظرة ، أو يتبين للناظر بنظر آخر : أن الحكم لم يحدث  
بحدوثه ، بل حدث بحدوث معنى [ آخر ] <sup>(٨)</sup> يتضمنه الحادث ، أو معنى  
يجاور الحادث ؛ أو حدث به مع وصف آخر سابق عليه في الوجود ،  
أو حدث عنده بعلة أخرى متقدمة في الوجود عليه • وكل هذه الاحتمالات

- 
- (١) لم ترد الزيادة : في د ، ل •  
(٢) سورة النساء (٢٥) •  
(٣) لفظ د : « فوات ... أعتقت » •  
(٤) في د : « وهي » •  
(٥) في د ، ل ، ز : « الصورة » •  
(٦) هذا هو الصحيح المتعين • والوارد في هـ ، د ، ل : « اذ » ،  
وفي ز : « اذا » •  
(٧) في د ، ز : « الا » •  
(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

متطرفة اليه ؛ ولكن لا تدراً دعوى التعليل في مبادئ النظر • وعلى من يدعى شيئاً من هذه الاحتمالات ، إقامة الدليل ، وإظهار المناسبة •

فان قيل : كيف تنفعكم هذه الأمثلة ، وانما نسلم فيها<sup>(١)</sup> دعوى التأثير بالمناسبة لا بالأطراد والأنعكاس ؟ • فان وجود العقل وعدمه يناسب اطلاق التصرف وحجبه ، ووجود الاسكار يناسب تحريم الشرب ، وضعف حال الرقيق يناسب تخفيف العقوبة • فكان الاعتماد على المناسبة • واذا سلمت المناسبة : سلم بالاتفاق دعوى التعليل ؛ فأين تأثير الطرد والعكس ؟ قلنا : المناسبة جارية في هذه الأمثلة ، ولكن : قبل أن يطلع الناظر [ على وجه المناسبة يفهم أن الحكم إنما حدث بحدوث وصف مرتباً عليه ؛ فذلك ]<sup>(٢)</sup> الوصف هو المؤثر فيه ، وهو الموجب لحصوله • هذا ظاهر الظن في أول<sup>(٣)</sup> النظر ؛ فان اعتضد هذا النظر بالمناسبة : ازداد وضوحاً ، وهو حاصل قبل المناسبة ، والدليل عليه ما قدمناه في مسائل الأيمان : أن كل حكم رتب على سبب بقاء التعقيب ، أو بصيغة الشرط والجزاء - أشعر بكونه سبباً • كقوله : « من جامع في نهار رمضان فلي كفر » لو ورد هذا اللفظ • وكقوله الوارد : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »<sup>(٤)</sup> • وليس يفهم سببه من المناسبة ؛ بل يفهم من الإضافة اللفظية ، بدليل أنه لو قال : « من من ذكره فليتوضأ » ، [ يفهم كونه سبباً وان لم يناسب • ولو قال مثلاً :

(١) في هـ : « فيه » •

(٢) ورد مكان هذه الزيادة ، في د ، العبارة الآتية : « عليها دل أن » •

(٣) في د ، ل ، ز : « وأول » • وراجع الاستنوى على المنهاج (٦٩/٣) •

(٤) حديث صحيح روى من طرق عدة ، فانظر : مسند الشافعي (١٠٧) والموطأ (٢١١/٢) ومسند أحمد (٣/٢٦٥: ع) وصحيح البخاري (٤/١٦ ، ١٥/٩ و ١١٣) وسنن أبي داود (٤/١٢٦) والترمذي (١/٢٧٥) والسنن الكبرى (٨/١٩٥ و ٢٠٢) ونصب الراية (٣/٤٥٦) وفيض القدير (٦/٩٥) وتخريج الفروع (١٧٩) والمشكاة (٢/٢٨١) •

من مس الجدار فليتوضأ<sup>(١)</sup> ، لفهم أنه جعل مس الجدار سببا ؛ ثم زدنا عليه ، وقلنا : اذا حكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بحكم ، عقيب واقعة ذكرت له : فالواقعة سبب للحكم ، كما قال الأعرابي : [ اني ]<sup>(٢)</sup> جامعة أهلي في نهار رمضان ، فقال : « أعتق رقبة » ، ففهم<sup>(٣)</sup> [ منه ] أن الجماع علة الاعتاق ؛ ولم يفهم من [ طريق ] المناسبة : فانه لا مناسبة • ولو [ قدرنا حكاية ]<sup>(٤)</sup> أمر لا يناسب ، كقول القائل مثلا : رأيت في المنام البارحة أنني كنت أشرب ماء في كوز ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أعتق رقبة ؛ لفهم أن رؤياه سبب ، ولقضت العقول من سماعه العجب ، [ وبأية حكمة جعل ]<sup>(٥)</sup> سببا ولا مناسبة ؟ وانما التعجب لفهم<sup>(٦)</sup> جعله سببا •

وهذا كله قدمناه ؛ ومستند الفهم فيه : حدوث الحكم عند حدوث الواقعة مرتبا عليه ؛ وهو عين الطرد والعكس الذي ندعيه ، وانما المتغير العبارة • فانا نقول : كان الأعرابي برىء الذمة من<sup>(٧)</sup> الكفارة ؛ علم ذلك شرعا ، ولم<sup>(٨)</sup> يتجدد منه الا الجماع ، فتجدد لزوم الكفارة ، فقد وجد بوجوده ؛ وفي<sup>(٩)</sup> ضمنه أنه كان منعما قبل ذلك بعدمه ، فهذا طريق يعرفنا كون الجماع سببا وعلة ، حتى تتبع السبب ونقول : ورد ذلك في

- 
- (١) سقطت الزيادة من ز •
  - (٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •
  - (٣) في د : « فهم » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •
  - (٤) في د : « قدر مكانه » ، وفي ه ، ل : « قدر حكاية » •
  - (٥) في ل : « وأنه بأي حكمة جعله » ، وفي ز : « ولاية ... » ، وفي ه : « وبأي ... » •
  - (٦) في ز : « بحكم » ، وهو صحيح أيضا •
  - (٧) في ز : « عن » •
  - (٨) في ل ، ه ، ز : « فلم » •
  - (٩) لم ترد « الواو » : في ه •



الأعرابي ، [ فليحق به كافة الخلق ، أو : ورد في حق حر ، فليحق<sup>(١)</sup> به العبد ، أو : ورد في حق رجل ] : فليحق به المرأة ، على الرأي الأظهر ، أو : ورد في جماع الأهل ، فليحق به جماع الأمة والأجنبية .  
ومستند ذلك كله ، فهمنا أن الحكم حدث بحدوث الجماع . وليس يستند ذلك الى المناسبة : إذ هذا الفهم ، وهذه التصرفات بعينها والالحاقات تجري في مثل<sup>(٢)</sup> الرؤيا التي أبعدنا [ النجعة في تصويرها ]<sup>(٣)</sup> ، [ لنبعد عن تقدير ]<sup>(٤)</sup> المناسبة .

وكما عرف هذا في الواقعة المرفوعة الى النبي عليه السلام ، فهو بعينه مفهوم في حدوث الوصف على المحل الخالي عن الحكم . فالمعصير لا تحريم في شربه ، ولم تتجدد الا الشدة ، فتجدد التحريم . فعلم أنه حدث بحدوثه .

وكذلك : البائع : اذا جن امتنعت<sup>(٥)</sup> عبارته ، ولم يعدم الا عقله : فان البلوغ لم يعدم به . فعلم - لما انعدم بعدمه - أنه كان قائما بوجوده ، وأنه السبب فيه ؛ فأبي فرق بين أن [ يقال للرسول عليه السلام : اشتد المعصير ، فيقول : حرم ]<sup>(٦)</sup> شربه ؟ فيفهم كون الشدة سببا ، وبين أن نعرف من الشرع والاجماع أنه مهما اشتد [ المعصير ]<sup>(٧)</sup> حرم ؟ . فاذا كانت الحرمة مقرونة [ ٤٣ - ب ] بالشدة وحادثة معها ، علم أنها موجبة لها ،

(١) في هـ : « ويلحق » ، وقد سقطت الزيادة من ، ز .

(٢) في ل ، ز : « مثال » .

(٣) في هـ : « نجعة بتصويره » ، ول ل : « . . . بتصويرها » .

(٤) في ز : « لبعيد عن تقدم » .

(٥) في د : « امتنع » .

(٦) عبارة د ، ز : « يقول الرسول عليه السلام : اذا اشتد المعصير

حرم » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

وعلاوة عليها •

وكذلك : لو سئل انبي - عليه السلام - [ مثلا ]<sup>(١)</sup> عن شاة ماتت :  
أتباع ؟ فقال : لا ؛ لاعتقد أن الموت سبب تحريم البيع : اذ كان عرف جواز  
البيع قبل الموت ولم يتجدد الا الموت ، فتجدد حرمة البيع ، فعرف أنه  
تجدد بسببه ؛ ولو عرف شرعا أن الشاة اذا ماتت حرم بيعها ، لحكم بأن  
الموت هو السبب - كما في صورة السؤال وترتيب الجواب عليه - وهذا  
دون أن تعرف مناسبة الموت ؛ بل لا تعرف له مناسبة • وآية فهم كونه علة :  
تعديته الى الابل والبقر وسائر الحيوانات ، قبل البحث عن<sup>(٢)</sup> مناسبة ،  
وقبل الوقوف عليه •

نعم ، لو قال باحث : ليس معللا بالموت ، وانما هو معلل بخروجه  
عن المالية ؛ فان المال : ما يتففع به ، وهذا لا منفعة له - فهذا كلام مناسب  
معقول ؛ وبه نتين أن الموت ليس سببا لعينه ، وانما هو سبب لمعنى يتضمنه ،  
وهو : تفويت المنافع ، وإبطال المالية ، فيكون<sup>(٣)</sup> مضاهيا لقولنا : ان قوله  
عليه السلام : « لا يقض القاضي وهو غضبان » ، مشير<sup>(٤)</sup> الى التعليل  
بالغضب في أول النظر ؛ ويعرف بالنظر الثاني : أن الغضب ليس سببا لعينه ،  
بل هو سبب لما يتضمنه : من ضعف العقل ودهشته • وضررنا أمثلة ذلك  
في<sup>(٥)</sup> الأوصاف التي أضيفت [ الأحكام اليها ]<sup>(٦)</sup> ؛ فهذا يجسرى

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) في ز : « على » •

(٣) في هـ : « ويكون » •

(٤) حرف في سائر الأصول ، بلفظ : « مشيرا » •

(٥) في ز : « بالوصاف » •

(٦) في ز : « للاحكام » •

هذا المجرى •

ثم للمعلل بالموت ، أن يبطل هذا المعنى ويقول : لم تبطل منفعته ؟ فان جلده ينتفع به بعد الدباغ ، ولحمه يجعل طعمة للجوارح والكلاب • وهو غرض مقصود ؟ وقضم الدواب مال لغرض اعلاف الدواب ؟ فكذلك طعمة الجوارح ؟ فيبطل هذا المعنى ، ويرجع [ هذا ] <sup>(١)</sup> التعليل الى عين الموت • ولناظر آخر ، أن يقول : سببه ما يتضمنه الموت : من النجاسة ؟ فيتعدى الى كل نجس ، ولا يتعدى الى حيوان مات ولم ينجس : لو تصور ذلك •

وهذا [ يسلم أن لو كانت ] <sup>(٢)</sup> النجاسة مناسبة <sup>(٣)</sup> تحريم البيع ؟ فان لم تكن : عدنا الى التعلق بعين الموت •

فان قيل : رجع الاستدلال الى أنه حدث بحدوثه ؟ ومن يسلم ذلك ؟ وانما المسلم : حدوثه مع حدوثه أو عند حدوثه ، فيلحق هذا بالتوجه الآخر الذي رفضتموه <sup>(٤)</sup> ، وجعلتم فيه وجود الوصف وفاقيا <sup>(٥)</sup> • قلنا : هذا حكم حادث بحدوث أمر ، فوجب اضافته الى أمر حادث • ولا حادث الا ما ذكرناه ؟ فتعينت الاضافة اليه ؟ فنشأ <sup>(٦)</sup> الدليل من أمرين ؟ أحدهما : وجوب التعليل بأمر حادث ، والآخر : أنه لا حادث الا ما ذكرناه •

فان قيل : ومن سلم أنه لا حادث الا ما ذكرتموه ؟ فقلعه حدث - مع

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في د ، ل ، ز : « مسلم ان كانت » •

(٣) في د ، ز : « تناسب » •

(٤) في هـ : « زيفتموه » •

(٥) في د ، هـ : « وفاقا » •

(٦) في د ، ل ، ز : « ونشأ » •

هذا - معنى<sup>(١)</sup> آخر خفى عليكم ؟ [ وذلك ]<sup>(٢)</sup> هو السبب ؟ وهذا الظاهر جرى وفاقا •

قلنا : نحن نجوز ذلك ، وعلى مدعيه أن يديه ؟ وتجويننا<sup>(٣)</sup> ذلك لا يقطع دعوى الإضافة اليه ؟ كما أنه لو كان مناسبا : لم ينقطع هذا الامكان ، بل احتمال حدوث وصف<sup>(٤)</sup> خفى أظهر مناسبة مما ظهر ؟ فيكون هذا هو العلة والآخر ساقطا<sup>(٥)</sup> ، ولكن الظاهر هو الأسبق الى الظن ، فهو متعلق به الى أن يظهر الأخرى بدقيق النظر ؟ وكذلك الحادث الظاهر : يضاف [ اليه في ]<sup>(٦)</sup> أول النظر ؟ وهذا النظر بعرضة الفساد بما<sup>(٧)</sup> يظهر - : من معنى آخر خفى - بالنظر الدقيق • ولكن قبل ظهوره هو متعلق به ؟ فهو مرتبة في النظر يستقل به قدم المعلن ؟ وشرط اتمامه : أن لا يظهر غيره ، أو يفسد ما يظهر سواء • كما في المناسب ، وكما في الإضافة اللفظية : الى الغضب في تحريم القضاء ، والى القتل في حرمان الميراث ، والأمثلة السابقة •

فان قيل : المستند - في تلك الأمثلة - : الإضافة<sup>(٨)</sup> اللفظية ؟ وفي الأوصاف المخيلة : المناسبة ، فهو الذي يقرر أول قدم المعلن ، الى أن يستنزل عنه بنظر وراء<sup>(٩)</sup> [ فما الذي يستقر به قدم المعلن في هذا المقام ،

(١) في ز : « الأمر » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) في د : « وتجويننا » •

(٤) في ز : « أمر » •

(٥) في د ، ز : « ساقط » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) في د : « لم ؟ » •

(٨) في د : « الإضافة » ، وهو تحريف •

(٩) في ل : « ورده » ، وهي مصحفة •



حتى يفتقر المعترض الى استزاله عنه بنظر وراءه [ <sup>(١)</sup> ] يسديه في معارضته ؟ .

قلنا : المستند في هذا المقام : حدوثه مرتبا عليه وعقيب <sup>(٢)</sup> حدوثه ؛ كما في حكم النبي - عليه السلام - عند وقوع واقعة : ناسبت الواقعة أو لم تناسب ؛ فالظاهر أن الواقعة بصورتها <sup>(٣)</sup> هي <sup>(٤)</sup> السبب ، الى أن يتبين أنها سبب : لما تتضمن من المعنى ، لا بعينها ونفسها . فهذا الظن لا ينقطع الا بتقدير [ ٤٤ - أ ] معنى <sup>(٥)</sup> آخر وراء ما ظهر ؛ وامكان ذلك لا يقطع الظن ؛ [ فان امكان مناسب آخر أظهر ، ممكن في الأوصاف المناسبة ؛ فلم ينقطع الظن ] بإمكانها وتجويزها <sup>(٦)</sup> ، وان كان ينقطع بظهورها : اذا ظهرت <sup>(٧)</sup> .

ألا ترى أن ظن أبي حنيفة ظاهر في قوله : ان [ علة ] <sup>(٨)</sup> أهلية العبادة العقل دون البلوغ ؛ لأنه لم يعدم البلوغ بالجنون ، وانما انعدم به العقل ؛ الى أن يقال [ له ] <sup>(٩)</sup> : لا ، بل انعدم شيء سوى العقل ، وهو : التكليف . فالصبي العاقل غير مكلف ؛ فهذا ينقطع الظن الأول ، ويجب رد النظر الى أن التكليف أصلح لأن يكون <sup>(١٠)</sup> مناطا ، أو العقل ؛ فان

---

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في د : « ووجد عقيب » .

(٣) في ل : « تصويرها » .

(٤) في د ، ل ، م : « هو » .

(٥) في ز : « أمر » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها .

(٦) في د : « وتجويزها » .

(٧) في م : « ظهر » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٩) لم ترد الزيادة في د .

(١٠) في د ، ل ، ز : « تكونه » .

انتكليف انعدم مع انعدام العقل<sup>(١)</sup> .

وكذلك : لو أظهر المقترض أنه حدث شيء [ آخر ]<sup>(٢)</sup> سوى الموت ، في امثال الذي ضربناه - وجب علينا النظر فيه ، وترجيح الموت عليه أو ترك التعليل بالموت .

فان قيل : فهل تجوزون<sup>(٣)</sup> التعليل بتحريم الخمر بالرائحة الفاتحة المخصوصة بالخمر ، فانها حدثت مع الشدة ؟ فلو قال قائل : انتحريم معلل بالرائحة الفاتحة [ المخصوصة ]<sup>(٤)</sup> فانها حدثت : فحدث الحكم معها<sup>(٥)</sup> .

قلنا : لو تصور أن يخفى على ناظر حدوث شيء آخر سوى الرائحة ، لكان<sup>(٦)</sup> هذا أول نظره ، الى أن يتبين أنه حدث ما هو مناسب - وهو : الاسكار - فكان أولى منه ؛ ولكن هذا ضعيف : لأنه ساووقه معنى [ آخر ]<sup>(٧)</sup> : أصلح للتعليل ، وأظهر للنظر ، وأسبق الى العلم والاحاطة . ونحن نسلم بطلان هذه الاضافة مهما ظهر ما هو أولى منه ؛ وذلك لا يدل على أن أول الاضافة ليس على مرتبة في النظر يستقر به القدم ؛ كما أن

---

(١) لقد قسم الحنفية تصرفات الصبي العاقل فيما لم يكن من حقوق الله تعالى الى ثلاثة أقسام ، الاول : ما هو نفع محض ، فيصح منه مباشرة . الثاني : ما هو ضرر محض ، فليس بمشروع في حقه . الثالث : ما يتردد بينهما ، فله مباشرة باذن الولي . أنظر الكشف على البزدوى (٢٥٣/٤ - ٢٥٧) . أما الشافعية فلم يجيزوا تصرف الصبي قبل البلوغ مطلقا . فراجع : المهذب (٣٣١/١) .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٣) في د : « يجوز » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٥) جواب « لو » محذوف للعلم به ، وتقديره : فماذا تقولون ؟ .

(٦) في د : « كان » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

المناسب الأظهر : اذا ظهر ، بطل المناسب الأخفي ؛ ونعنى [ بالمناسب الأظهر ]<sup>(١)</sup> : الأقوى الذي يظهر ثانيا ؛ وبالأخفي : الأضعف الذي يظهر أولا •

فان قيل : لو أظهر المعارض [ حدوث ]<sup>(٢)</sup> معنى آخر لا يناسب فهل يبطل به النظر الأول ؟

قلنا : ان كان الأول لا يناسب : اعتدلا ؛ ولم يكن أحدهما أولى من الآخر ، فعلى المعلن الترجيح والانفصال ؛ وان كان الثاني مناسبا : صار - بمجرد مناسبه - مقدما على الأول الظاهر الذي لم يناسب ؛ وان كان الأول مناسبا ، والثاني غير مناسب : لم يقابله ؛ وان كان مناسبا مثل مناسبه : اعتدلا ، فعلى المعلن الترجيح ؛ وان كان أقوى من الأول : ترجح عليه بقوته ، فغير المناسب يعادل - في هذا المقام - غير المناسب - كما أن المناسب يعادل المناسب •

وفي هذا المقام<sup>(٣)</sup> يفارق ما نحن فيه - : من الوجود بحدوث الوصف - الاضافة اللفظية ؛ فانه لو قال القائل : ليس الغضب علة لعينه وانما هو لمعنى يتضمنه أو يجاوره ؛ وذلك المعنى أيضا لا يناسب : كالغضب مثلا - فهو ساقط ، وتعلق<sup>(٤)</sup> بالوصف المنطوق به : لأن النطق به حجة •

أما<sup>(٥)</sup> ها هنا : فلا<sup>(٦)</sup> نطق ؛ وانما المستند : حدوث الحكم بحدوثه ؛ وقد حدث وصفان : فالاضافة الى أحدهما تحكم • نعم ، كأن

---

(١) في ل ، ه ، ز : « بالأظهر » •

(٢) لم ترد الزيادة في ل •

(٣) في ه ، ل : « الموضع » •

(٤) في ه : ل : « فتتعلق » •

(٥) في ه : « وأما » •

(٦) في ل ، ه ، ز : « لا » •

يضاف الى واحد : فانه المظاهر فقط ؟ فاذا نبه الخصم على الوصف الثاني : بطل النظم<sup>(١)</sup> الأول ، واحتيج الى الترجيح ، ولا ترجيح بالحدوث ، ولا ترجيح بأن الأولى<sup>(٢)</sup> هو اندي ظهر أولا : فان التقدم والتأخر في المظهر ، يختلف بالأشخاص ووجوه البحث . وذلك لا يرجع الى قوة المعنى . فالظاهر ثانيا - بعد ظهوره - يساوي المظاهر أولا .

فصورة<sup>(٣)</sup> [ سؤال الشارع - في هذه القضية - تلتحق ]<sup>(٤)</sup> بالاضافة اللفظية ، لا بالاضافة الوجودية التي نحن فيها ؛ لأن ترتيب الحكم على منطوق السائل ، كترتيبه على كلام نفسه ، فلا فرق - بين أن يقول السائل : اشتد العصير ، فيقول الشارع : حَرُمَ وبين قوله : اذا اشتد العصير حرم - في أن المظاهر : كون الشدة سببا وان لم تناسبه . ولا يقاومه<sup>(٥)</sup> معنى آخر : [ لا ]<sup>(٦)</sup> يجاوره ولا يناسب ؛ لأنه لم يقع منطوقا به .

فان قيل : يحتمل أن يكون السبب هو الوصف الحادث مع وصف آخر هو مستمر في هذه العين ؛ والحكم المنوط بوصفين : يوجد بطريقتين أحدهما بعد سبق الأول وينعدم بعده ؛ ثم لا يتبع<sup>(٧)</sup> ذلك الوصف الفرد ، دون انضمام الوصف الآخر [ اليه ]<sup>(٨)</sup> . ومثاله : أنه لو صرح الشارع بأن العلة شدة عصير العنب لكان<sup>(٩)</sup> الحكم [ ٤٤ - ب ] يوجد بوجود

- 
- (١) قد صحف في ز ، بلفظ : « الوصف » .  
(٢) في ل : « الأول » ، وهو تصحيف .  
(٣) في هـ ، ل ، ز : « وصورة » .  
(٤) في هـ ، ل : « السؤال عن ... ملحق » .  
(٥) في د : « ولا يقاربه » .  
(٦) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .  
(٧) في د ، ل : « يتفجع » .  
(٨) لم ترد الزيادة : في ل .  
(٩) في د : « كان » .



الشدة وينعدم لعدمها<sup>(١)</sup> ؛ ثم لا تتبع<sup>(٢)</sup> الشدة في غير عصير العنب ، لأن كونه عصير العنب وصف ذاتي له مستمر ، [ والآخر عارض يطرأ ويزول ]<sup>(٣)</sup> ؛ والحكم موقوف على الوصف العارض • وأحد الوصفين اذا كان مستمرا ، والآخر عارضا : يطرأ ويزول ، فالحكم يدور<sup>(٤)</sup> مع العارض ويزول بزواله ؛ فانه منوط بمجموع الوصفين ، وفي حدوثه الاجتماع ، وفي زواله زوال الاجتماع •

قلنا : هذا مسلم لا ننكره ؛ ولكن ليس في تجويزه ما يقطع الظن عن اتباع الوصف الحادث ؛ فان المعنى المناسب - أيضا - لا يمنع أن يكون معه وصف آخر يزيد في<sup>(٥)</sup> المناسبة<sup>(٦)</sup> ، ويكون الحكم مرتبا على مجموع الوصفين • ولكن : اذا [ ظهر واحد مناسب ]<sup>(٧)</sup> انقطعت المطابقة عنه ، وعلى الخصم تسيهه على الزائد المضموم اليه ، حتى ينفصل عنه •

نعم ، ان كان مجتهدا : فينبغي أن يبحث ؛ فان [ تعذر ابداء وصف ثان ]<sup>(٨)</sup> : اقتصر على الأول ؛ وان كان معللا : ذكر ما ظهر ، واستقر قدمه في النظر الأول • وعلى الخصم أن يبينه على الوصف الثاني ، حتى يتكلم عليه •

(١) في هـ : « بعدمه » •

(٢) في د ، ز : « تنفع » •

(٣) سقطت الزيادة من هـ ، ل •

(٤) في ز : « يتقرر » ، وهو صحيح أيضا •

(٥) في ز : « على » •

(٦) في د ، ل ، ز : « مناسبة » •

(٧) في ل : « أظهر واحد مناسبا » وهي صحيحة أيضا •

(٨) في هـ : « فقد زائدا » ، وفي ز : « تعذر زائدا » ، وفيها

تصحيف • وفي ل : « تعذر ابداء » •

وكذلك المجتهد في مسئلتنا : يبحث ويتأمل ، فلعله يعثر على وصف آخر ، فان لم يعثر : اعتمد على الوصف الحادث ؛ وان كان معللا : كفاه ذلك<sup>(١)</sup> انوصف الحادث ؛ وعلى المعترض ان يقول : ما الذي يؤمنك من كون الوصف الفلاني مضموما الى وصفك ؟ واذا ذكر هذا القدر : لزمه الانفصال ، واذا لم يذكر ، وقال : لعل وصفا آخر خفى عليك ، هو كامن<sup>(٢)</sup> مضموم<sup>(٣)</sup> الى وصفك ، فما الذي يؤمنك منه ؟ فهذا لا يلزمه<sup>(٤)</sup> الجواب عنه ، كما في المناسب .

فان قيل : الحكم يظهر بحدوث الشرط عند تقدم العلة ، كما يظهر بحدوث العلة ؛ فمن اشترى قريبه : عتق عليه ؛ وقد حدث العتق بحدوث الشراء والمملك [ جميعا ]<sup>(٥)</sup> ؛ وليس الملك علة العتق ، وانما [ العلة ]<sup>(٦)</sup> القرابة ، ولكن القرابة وصف ذاتي مستمر : لا يطرأ ولا يزول ؛ والمملك يطرأ ويزول ، فظهر انحكم بظهور الشرط ، وهو محل العلة لا نفس العلة .

قلنا<sup>(٧)</sup> : هذا من قيل السؤال السابق ؛ فان المجتهد يجب عليه أن

(١) في ل ، ز : « ذكر » .

(٢) في ل : « كائن » .

(٣) في هـ : « مضموما » ، وهو صحيح أيضا .

(٤) في د ، ل ، ز : « لا يلزم » .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .

(٦) عبارة هـ : « العتق علقته » . وقد ذهب جمهور الفقهاء : الى أن من ملك أحدا من أصوله أو فروعه ، عتق . وعلى هذا اقتصر الامام الشافعي . وزاد الامام مالك : الفروع المشاركة في الأصل القريب ، وهم : الاخوة . أما أبو حنيفة : فأوجب العتق لكل ذي رحم محرم بالنسب . فراجع : المذهب (٤/٢) والبداية (٣١٨/٢) والاشراف (٣١٥/٢) :

(٧) في د ، ز : « قيل » .

يبحث عن الأوصاف الكامنة<sup>(١)</sup> سوى الوصف الحادث ؛ فإن ظهر وصف  
[ ما ]<sup>(٢)</sup> يساوي الحادث : جعل العلة مركبة من الوصفين ؛ وإن ظهر  
وصف مناسب : جعله علة ، وجعل الحادث شرطا . كما في شراء القريب ،  
وإن لم يظهر : جعل الوصف الحادث مناطا للحكم وعلماء له ، وأضاف  
الحكم اليه .

وعلى الأحوال ، لا يجوز تعطيل الوصف الحادث الذي ظهر الحكم  
به : إما أن يعتبر وصف<sup>(٣)</sup> علة ، أو شرط علة ، أو علة ؛ والنظر<sup>(٤)</sup>  
الأول يقتضي الاحالة عليه ، وتقدير الاستقلال له بإفادة الحكم ، فإن سلم  
هذا النظر - في المرتبة الثانية ، والثالثة - من النظر عما ينقضه : سلم ؛  
والأ : حكم<sup>(٥)</sup> بما ظهر ثانيا .

والغرض أن المعلل تنقطع عنه المطالبة ، ولا تتوجه عليه : ما لم ينبّه  
المقترض على وصف آخر مضموم<sup>(٦)</sup> اليه : يقدره وصفاً أو علة مستقلة ؛  
أو يقدر ذلك الوصف الآخر أصلا مستقلا ، والحادث مجاورا وفاقا<sup>(٧)</sup> .  
فما لم ينبّه على شيء من ذلك : لا تتوجه مطالبته<sup>(٨)</sup> . فهذا هو الغرض .  
فإنه إن سلم في المرتبة الثانية من<sup>(٩)</sup> النظر ، ولم يظهر غيره - جاز للمجتهد

(١) في هـ ، ل ، ز : « الكائنة » .

(٢) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .

(٣) كذا في د ، ز ، ل . أي : أمانة علة . وفي هـ : « نصف » ،  
ولعله تصحيف على ما سيأتي قريبا .

(٤) في د : « فالنظر » .

(٥) في ل : « حكمه » .

(٦) في هـ : « مضموما » ، وهو صحيح أيضا .

(٧) في هـ ، ل ، ز : « وفاقيا » .

(٨) في د ، ز : « المطالبة » .

(٩) في هـ : « في » .

ان يجعل الوصف الحادث علما على الحكم متبعا ، كما في ترتيب الجواب<sup>(١)</sup> من انشارع على الواقعة ، وكما في الترتيب اللفظي بفاء التعقيب ، فان الاضافة الى الشرط [ لفظا ]<sup>(٢)</sup> جائز ، كما يجوز الى العلة ، ولكن الأصل : أن المضاف اليه هو الموجب ، الى أن يظهر وصف هو أولى بالإيجاب منه ، فكذا ما نحن فيه .

فان قيل : اذا جوزتم أن يعلل بانوصف الحادث وان كان لا يناسب ، فبم ينكر المعلل على المعترض اذا قال له : سلمت لك أنه سبب ، ولكنه سبب في هذا المحل على الخصوص ، كقوله : سلمت [ لك ]<sup>(٣)</sup> أن الشدة سبب ، ولكن السبب شدة عصير العنب ، [ فبم تكرر عليه ]<sup>(٤)</sup> : وغايتك أن تقول : هذا تخصيص بوصف أو بمحل لا مدخل له ولا تأثير له في ايجاب الحكم ؛ على معنى أنه لا يناسب ، فأصل الوصف - أيضا - غير [ ٤٥ - أ ] مناسب ، واطافة الحكم اليه على مذاق التحكمات التي لا تعقل ، ولا فرق بينه وبين التخصيص بهذا المحل . وفيه ما يسع الانتفاع بجنس هذا التعليل ، ويقصر الحكم على محل النص والاجماع ؟

وهذا هو السؤال الأعظم على هذه القاعدة ، [ و ]<sup>(٥)</sup> في دفعه تمهيد هذا الأصل وتقريره .

قلنا : نتكلم على هذا السؤال ، من وجهين :  
أحدهما : هو أن يقال : يجب على المعلل أن يبين أن هذا الحكم ليس

---

(١) صحف في هـ ، د - بلفظ : « الجواز » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٥) لم ترد ( الواو ) في : د .



مخصوصا بالمحل ومقتصرا على الذات [ التي فيها ]<sup>(١)</sup> الاجماع ؛ واذا بطل ذلك : وجبت الاضافة الى صفة متعدية • فبطل به الاختصاص • وهذا كقولنا : صوم مفروض ، فيفتقر الى التبييت كالتقضاء • فيقول الخصم : لا مناسبة لكونه مفروضا ؛ فلم قلت : ان علة وجوب التبييت في القضاء كونه مفروضا ، وهو لا يناسب ؟ [ لا ]<sup>(٢)</sup> ، بل العلة فيه كونه قضاء ، حتى يقتصر عليه • فيقال : وبالاجماع التبييت ليس مخصوصا بوصف كونه قضاء ، فان النذر والكفارة وسائر الصيام يشترط فيه التبييت ؛ فبطل التخصيص بالمحل والذات ، ووجب التعليل بوصف يتعدى<sup>(٣)</sup> •

وكذلك اذا قلنا : ان المستعير يضمن ، لأنه أثبت يده على مال غيره<sup>(٤)</sup> لغرض نفسه ، من غير استحقاق ؛ فيضمن<sup>(٥)</sup> كالمتام • فقل لنا : هذا الوصف

(١) في هـ ، ل : « الذي فيه » وفي ز : « التي فيه » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) قد اتفق الفقهاء على وجوب النية في صوم رمضان والنذور والكفارات والتطوعات • ثم اختلفوا في وجوب تعيين المنوى في صوم رمضان وفي النذر المعين ، فذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه : الى أنه لابد من التعيين ، فان نوى صوما مطلقا لم يجزه • وذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية أخرى عنه : الى أنه اذا نوى صوما مطلقا أو صوم تطوع أجزاء • واختلفوا كذلك في وقت النية ، فذهب الجمهور : الى أنه لا تصح الا أن تقع قبل طلوع الفجر الثاني • وذهب أبو حنيفة : الى أن النية كما تجوز من الليل فانها تكفى اذا وقعت فيما بين طلوع الشمس والزوال •

أما ما يثبت بالذمة - كقضاء رمضان والنذور والكفارات - : فلا يجوز الا بنية معينة من الليل ، بالاتفاق •

أما صوم النفل ، فذهب الجمهور الى صحته بنية في النهار قبل الزوال • وذهب مالك : الى أنه لا يصح الا بنية قبل الفجر •

فراجع في ذلك كله : المهذب (١/١٨٠) والهداية (١/٨٤ - ٨٥) والاشراف (١/١٩٤ - ١٩٥) والافصاح (١٠٩) •

(٤) في ز : « الغير » •

(٥) في د ، ل ، ز : « فضمن » •

ليس علة في المستام ؛ لانه لا يناسب ، فينبغي أن يقال : انه غير معقول ،  
ليس علة في السنسام ؛ لانه لا يناسب ، فينبغي أن يقال : أنه غير معقول ،  
أو هو مخصوص بمحله وصورته ، وهو : يد السوم ، فيقال : وبالأجماع  
ضمان الأيدي غير مقصور على يد السوم ؛ اذ هو جار في يد الشراء ، ويد  
المستعير من الغاصب ، ويد المودع اذا جحد ، ويد الغاصب وغيره ، فاجتمع  
أمران ، أحدهما : وجوب التعليل ؛ [ والآخر ]<sup>(١)</sup> الاضافة الى الوصف  
الحادث : لأن الحكم حدث بحدوث وصف ، وهذا مما<sup>(٢)</sup> يجب تعليله ؛  
فقد<sup>(٣)</sup> كان الرجل برىء الذمة ، فضمن بالأخذ ؛ فأضيف الى الأخذ ،  
ووجب سبر صفاته ؛ وامتنع تخصيصه بمحله بالأجماع . لذلك فلم يبطل  
تعليلنا به : لأن ذلك منقوض بالأجماع ؛ وكل وصف انتقض بالأجماع  
فقد بان بالأجماع أنه ليس مناطا للحكم ؛ حتى [ لو ]<sup>(٤)</sup> عللنا الضمان في  
يد السوم : بأنه اثبات يد على مال الغير ؛ وتركنا خصوص جهة السوم -  
لبطل بيد الوديعة ؛ فلا بد أن نزيد ، فنقول : أثبت اليد لغرض نفسه ؛  
احترازا عن الوديعة . وهو أيضا منقوض بيد الاجارة ؛ فلا بد وأن نزيد  
قولنا : من غير استحقاق ؛ فاستقام<sup>(٥)</sup> التعليل بهذا القدر - وان كان  
لا يناسب - : من حيث ان الحكم [ حدث ]<sup>(٦)</sup> مع حدوث سبب نعرف<sup>(٧)</sup>

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ه ، ز .

(٢) في ل : « ما » .

(٣) في د ، ز : « وقد » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في ه : « واستقام » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ل .

(٧) في ه : « فيعرف » .

ارتباطه [ به ]<sup>(١)</sup> . فنظرنا في تنقيح المناط وتهذيبه وتحديد<sup>(٢)</sup> ، فاستقام ما ذكرناه بعد وجوب التعدية من محل الاجماع - وهو [ جهة ]<sup>(٣)</sup> السوم - بطريق المناقضة التي ذكرناها .

نعم : لو اقتبس الخصم من يد السوم وصفا آخر : يطرد له أيضا ، ولا ينتقض ، ولا يتعدى الى العارية - كان مقاوما معارضا لكلامنا ، وعلينا الترجيح .

وهذا كقوله : ان المستام انما ضمن : لأنه أخذ بجهة الشراء<sup>(٤)</sup> ، والشراء جهة ضمان<sup>(٥)</sup> ؛ والمأخوذ على جهة الشيء : كالمأخوذ على حقيقة ؛ وتعدى هذا الى يد الرهن<sup>(٦)</sup> ، وتقطع عنه يد العارية . فهذا<sup>(٧)</sup> يقاوم كلامنا الى أن نرجح جانبنا بطريقه . وعلى المجتهد البحث عن هذه المعارضات وتعيين واحد منها بالترجيح ؛ وليس على المعلن ذلك ، بل كفاء أن يذكر وصفا يدعى ظهوره [ له ]<sup>(٨)</sup> الى أن يقابل بغيره : فيتكلم عليه .

ولا ينبغي أن يتخيل الناظر [ ان النظر ]<sup>(٩)</sup> في هذا المثال ، استقام : لكون<sup>(٩)</sup> الأوصاف فيها مناسبة ؛ اذ لا مناسبة لها ؛ وان ظن ظان أن فيها مناسبة ، فهذا المنهاج جار قبل العثور على وجه المناسبة ؛ فليقدر عدم المناسبة

---

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) في هـ : « وتجريده » وهي مصحفة .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٤) في د : « المشتري » وهو مصحف عن « الشرى » .

(٥) في د ، ز : « الضمان » .

(٦) في د ، ز ، هـ : « الرهن » .

(٧) في ز ، د : « وهذا » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في د ، ز : « بكون » .

التي يتخيلها<sup>(١)</sup> : فان غرضنا المثال •

وكذلك : قاس الشافعي - رضى الله عنه - تعذر الثمن بافلاس المشتري ، على تعذر العبد الميع<sup>(٢)</sup> بالاباق ؛ وهذا<sup>(٣)</sup> حكم واجب التعليل والاضافة : فان الخيار حدث بحدوث الاباق ، فدل أنه السبب بعينه أو بما يتضمنه ، فلم يختص باباق العبد في البيع - وهو أخص [ ٤٥ - ب ] الصفات - اذ هو جار في اباق الجارية ، وجار في نفاذ الدابة وطيران الطير ؛ بل هو جار في غصب المنقولات ؛ فوجب التعدية<sup>(٤)</sup> ، فقل : الشامل لجميع هذه الصور : تعذر العوض • فكان الاباق علة بهذا الاعتبار ؛ وقد تعذر الثمن بالافلاس •

ثم هذا القدر يبطل بتعذر استيفاء الصداق : فانه لا يثبت الخيار في النكاح ؛ وتعذر استيفاء البضع بالاباق لا يوجب الفسخ<sup>(٥)</sup> • فوجب أن نزيد ،

---

(١) في د: « قبلها » • وراجع في ضمان اليد من الغاصب والمشتري والمستعير : المهذب (٣١٩/١ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٠ و ٤١٣) وحاشية ابن عابدين (٦٨/٤) والاشراف (٧/٢ و ٣٩ و ٤١ و ٤٤ و ٦٨) والافصاح (٢٠٢) •

(٢) في ل : « الممتنع » • (٣) في هـ ، ل : « وهو » • (٤) والى هذا ، ذهب مالك والشافعي واحمد • وذهب الحنفية : الى أنه لا خيار ، بل البائع مساو لغيره من الغرماء • فراجع : الأم (١٧٦/٣) والمهذب (٢٦١/١ و ٢٩٤ و ٣٢٤) ، والوجيز (١٧٢/١) والافصاح (١٩٤) والهداية (٢٠٩/٣) •

(٥) قد ذكر الشيخ أبو اسحاق الشيرازي : أنه اذا أعسر الرجل بالمهر ففيه طريقان ، فمن الأصحاب من قال : ان كان قبل الدخول ثبت للمرأة الخيار في الفسخ • وان كان بعد الدخول فلا يثبت • ومنهم من قال : ان كان قبل الدخول ثبت الفسخ ، وان كان بعده ففيه قولان ، احدهما : لا يثبت • والآخر : يثبت ، وهو الصحيح • وذهب المالكية والحنابلة : الى أن لها الخيار مطلقا • أما الحنفية : فانهم لم يذهبوا الى الخيار ، بل ذهبوا : الى أن للمرأة أن تمنح نفسها حتى تأخذ المهر • وهو المختار عند الغزالي • فراجع : المهذب : (٦٥/٢) والوجيز (١٧٣/١) والافصاح (٣١٧) والهداية (١٥٣/٢) والبداية (١٤٥/٢) •



فنقول<sup>(١)</sup> : تذر عوض في عقد بيع ، فيبطل الخصم بالاجماع ، ويجب التعليل للحدوث بحدوث الوصف ، فيه<sup>(٢)</sup> يدفع<sup>(٣)</sup> السؤال •

ثم الخصم أن يعيد هذا الوصف بقيد آخر : يتعدى محل النص ، ولكن لا يتعدى الى محل<sup>(٤)</sup> النزاع ، وهو أن يقول : تذر في عين ، فلا يتعدى الى الثمن وهو دين ؟ وعليه أن نتكلم عليه بالابطال أو الترجيح ، فنقول : ليس مخصوصا بالعين ؟ اذ يتعدى<sup>(٥)</sup> الى المسلم فيه : اذا انقطع جنسه ، وهو دين ؟ فيقول : تذر في عوض مقصود هو محل العقد ، والثمن ليس محلا للعقد ؟ فننكر ذلك ، فنقول<sup>(٦)</sup> : بل هو محل العقد ؟ فالثمن<sup>(٧)</sup> والمثمن عوضان يتعادلان عندنا ، فنذهب في الاستدلال بالشواهد على كونه محل العقد ، ويذهب في معارضته •

وقد يغير العبارة ، ويقول : العلة تذر في مقصود قبل القبض تعيين فيه القبض ؟ وبمخرج عليه المسلم فيه ؟ وتنعكس العلة في الثمن : فانه لا يتعين فيه القبض ؟ اذ يجوز الاعتياض عنه • فتكلم عليه بالمنع أو بالابطال أو بالترجيح •

هكذا تقوم مراتب النظر بين المتناظرين في الأحكام الحادثة بحدوث الأوصاف ؛ وهي : التي وجب<sup>(٨)</sup> اضافتها الى الحادث ، ورجع النظر الى

---

(١) في ه : ل : « ونقول » •

(٢) في د : « وفيه » •

(٣) في ز : « فيندفع » •

(٤) في د ، ل ، ز : « صورة » •

(٥) في د ، ل ، ز : « تعدى » •

(٦) في ه ، ل : « ونقول » •

(٧) في ه : « والثمن » •

(٨) في د : « نوجب » •

تعيين وصف من الحادث ، أو الى تنقيح جملته : بالغاء بعض ، وإبقاء بعض . فكل ذلك جار دون المناسبة ، وقبل العثور على المناسبة ؛ ومعظم الأحكام القياسية من هذا القبيل : فانها أحكام حدثت بحدوث أسباب موجبة وقع النظر : في تعيين الأوصاف من الموجبات الحادثة ، أو في تنقيحها . وقد رجع حاصل هذا الجواب ، الى أن السؤال الداعي الى تخصيص الحكم بالمحل لازم ، ولكن<sup>(١)</sup> تبين سقوطه بالاجماع ، وهو كعارضضة أخرى تقاوم الوصف المذكور : في أنه [ لا ]<sup>(٢)</sup> يناسب ؛ فانه يندفع بالنقض : بالاجماع ، أو بمسلك من الترجيح ، وذلك جار<sup>(٣)</sup> بين الوصف المتعدى وبين الوصف القاصر .

وقد قال قائلون : المتعدى أولى من القاصر في العلل ، والمتعدى الى فروع أولى من المتعدى الى فرع واحد ؛ وعلى هذا المذهب ، يحصل الترجيح بمجرد التعدية .

والجواب الثاني - وهو المختار : أنه اذا اتفق شيء مما ذكرناه في الجواب الأول : من دلالة الاجماع على بطلان التخصيص ؛ فهو ظاهر جلي لا شك فيه ، ولكن ليس ذلك مشروطا .

وقد شرطه فريق ؛ اذ قد نقل عن بشر المريسي<sup>(٤)</sup> وجماعة ، أنهم قالوا : لا يجوز القياس على أصل ، بمجرد قيام الدليل على أصل تجويز

---

(٨) لم ترد « الواو » في هـ .

(٢) سقطت الزيادة من ز .

(٣) صحف في ز ، بلفظ : « جائز » .

(٤) هو : أبو عبدالرحمن الفقيه الحنفي المعتزلي ، صاحب أبي يوسف ورأس الطائفة المريسية . المتوفى : سنة ٢١٨ هـ . و « المريسي » نسبة الى « مريسة » ( بالفتح فالتشديد ) : قرية بمصر او الى « مريس » ( كامير ) : من بلاد النوبة . انظر : الجواهر المضية ( ١/١٦٤ ) ، والنجوم الزاهرة ( ٢/٢٢٨ ) وهامش آداب الشافعي ( ١٧٥ ) .

القياس ، بل لابد وأن يدل دليل خاص على أن الأصل - الذي عليه القياس - معلول بعلة ، فانا<sup>(١)</sup> - [ مع <sup>(٢)</sup> ] ورود الدليل على أصل القياس - نُجَوِّزُ أن يكون من جملتها أصل لا يعلل ، بل يخصص بمورده ، فلا بد من دليل على كون الأصل معللاً<sup>(٣)</sup> .

ولست<sup>(٤)</sup> أعرف لهذا المذهب وجهاً إلا ما ذكرته<sup>(٥)</sup> ، فإن الوصف المخصص إذا عادل الوصف المتعدى : في الانفكاك عن المناسبة ، تقاوما . فلا بد من دليل على التعدية .

فإن خصص صاحب هذا المذهب مذهبه بهذا الجنس : من التعليل الخالي عن المناسبة ؟ فله وجه . ووجهه بين كما ذكرناه .

وإن طرده فيما ظهرت فيه المعاني المناسبة ، وقال : يجوز أن يلحظ الشرع المناسب في محل مخصوص ؛ فلا بد من دليل التعدية ؟ أو قال : يجوز أن يقدر وقوع هذا المناسب وفاقاً - فهو في هذا الطرف أضعف ، واستمداده من القول بانكار أصل القياس . وإليه أشار نفاة القياس : في وجوب الاقتصار .

[ وعلى<sup>(٦)</sup> الجملة : هذا ] المذهب غير سديد<sup>(٧)</sup> في جميع الصور ؛ فلا تشترط دلالة الاجماع على التعدية ؛ ولو اتفقت : فهو الأعلى<sup>(٨)</sup>

(١) في د ، ز : « فاما » .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل .

(٣) راجع في هذه المسئلة : المعتمد (٧٦١/٢) والمستصفي (٣٢٦/٢) وما سيأتى (٨٢ ب) والاحكام (٢٨٧/٣) وشرح الاسنوى (٣٢٣/٤) .

(٤) في د ، ز : « ولا » .

(٥) في هـ : « ذكرناه » .

(٦) في هـ : « على الجملة » وهذا .

(٧) قد ورد في هـ ، ل - بعد ذلك - زيادة : « على الجملة » .

(٨) في هـ ، ل : « الأجل » .

والأوضح هـ ولكننا نقول : اذا حدث وصف ، وحدث عقيب حكم [٤٦] - أ] دل<sup>(١)</sup> حدوثه عقيب حدوثه ، على أن الوصف الحادث : مناطه ؟ وأن الحكم يتبع الوصف دون المحل • ثم ان كان الوصف مناسبا : ظهر تسميته علة ، وان لم يكن مناسبا : فالظاهر أن الحكم مضاف اليه ؛ ويحتمل أن لا يسميه علة من يفهم من العلة المناسبة ؛ ويحتمل أن يسميه علة من يفهم من العلة العلامة ؛ ويحتمل أن يجعل اسم العلة له مجازا ولمناسب<sup>(٢)</sup> حقيقة ؛ فان المناسب عرف وجه تأثيره في الحكم ، وهذا لم يعرف وجهه تأثيره ، ولكننا نظن أنه متضمن للمعنى المناسب المصلحي الذي لم نطلع عليه ، فهذا الوصف أمانة تلك المصلحة التي غابت عنا وعلامتها ، ونظن أنه لا تنفك عنه<sup>(٣)</sup> في غالب الأحوال ، وتنزل<sup>(٤)</sup> منزلة الثالب والنظر ، فتسميته علة : بطريق تضمنته للعلة<sup>(٥)</sup> - على طريق المجاز - ليس بعيدا •

وهذا<sup>(٦)</sup> الاختلاف يرجع الى التسمية ، وقد صرح الأصوليون بهذا الاختلاف ؛ ولا خير فيه ، فان العلامات المنصوبة من جهة الشرع متبعة : سواء ناسبت ما هي علامة عليه ، أو لم تناسب ؛ فلا ينبغي أن تسوى القواعد على [ الألفاظ ؛ بل ينبغي أن تسوى الألفاظ ]<sup>(٧)</sup> على المعاني •

(١) قد ورد في هـ ، ل - بعد ذلك - زيادة : « على » وهي من الناسخ •

(٢) في هـ : « والمناسب » •

(٣) في د ، هـ : « منه » •

(٤) في هـ : « فتتزل » •

(٥) في د ، ز : « العلة » وهو صحيح أيضا •

(٦) في هـ : « وهو اختلاف » •

(٧) ورد في ز - بدل ما بين القوسين - عبارة : « ألفاظ » فقط •



فإذا<sup>(١)</sup> رجع حاصل النظر الى أن العلم على الحكم الحادث هو الوصف الحادث : الذي ظهر في أول النظر حدوثه ؛ وأن الحكم يتبع الوصف دون المحل ، فالإضافة<sup>(٢)</sup> الى المحل ساقطة : عند ظهور العلامة<sup>(٣)</sup> ، كما أنها ساقطة عند ظهور المناسبة<sup>(٣)</sup> .

فإن قال<sup>(٤)</sup> قائل : فهذا<sup>(٥)</sup> حكاية المذهب ، فماذا دليلكم<sup>(٦)</sup> عليه ؟ قلنا : اشتمل المذهب على دعويين • ففي ماذا النزاع ؟ - أحدهما : أن الوصف الطائر حدوثه علامة ؛ والآخرى<sup>(٧)</sup> : أن الحكم يتبع العلامة ، دون المحل الذي العلامة ظهرت فيه •

فإن نوزعنا في قولنا : ان الوصف الحادث علامة ، فدليله ما سبق : من أن حدوثه بحدوثه [ دل عليه ]<sup>(٨)</sup> كما في الإضافة اللفظية ، وكما في حكم الرسول - عليه السلام - عند وقوع واقعة جديدة ، بحكم جديد • والدليل عليه : أنه لو علم مثلا أن لا حادث الا الوصف السذي ذكرناه ، لوجبته الإضافة اليه • فإن أصل التعليل والإضافة واجب قطعا بحدوثه بعد أن لم يكن ؛ فافتقر الى محدث : يتميز به عما قبل الأحداث ، فلو لم يعلى ، لبطل قولنا : ان الإضافة واجبة • وهو معقول ، ولو لم يعال بهذا الحادث ، لبطل قولنا : أن لا حادث سواء • هذا : إذ علم - بسبر قطعي - أن لا حادث سواء •

(١) في د : « وإذا » •

(٢) في د : « والإضافة » •

(٣) في هـ ، ل : « العلامات ... المناسبات » •

(٤) في د ، ل ، ز : « قيل » •

(٥) في د ، هـ : « فهذا » •

(٦) في د : « دليلك » •

(٧) في د : « والآخر » وهو تصحيف •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

فإن لم يعلم ، وكان ذلك مضمونا - كفى ذلك المجتهد<sup>(١)</sup> ؛ ويكفى من المعلن بأن يعين وصفا يزعم : أنه لم يظهر له سواه ؛ [ إلى أن ينبه على وصف آخر ظهر سواه ]<sup>(٢)</sup> : فيلزمه أن يتكلم عليه •

ولا تتوجه<sup>(٣)</sup> عليه المطالبة بأن يقال له : ولم قلت : أن لا حادث سوى ما ذكرت ، ونعله حدث وصف غاب عنك ؛ لأنه<sup>(٤)</sup> لو فتح هذا الباب في الجدل : لا نحسم طريق النظر ، وتتوجه ذلك على كل من يبدى المناسب ، ولقيل له : أتسلم<sup>(٥)</sup> بطلان علتك المناسبة لو ظهرت علته أخرى أظهر [ مناسبة ]<sup>(٦)</sup> مما تدعيه ؟ على ما تقرر<sup>(٧)</sup> : من استحالة تعليل الحكم بعلمين عرفنا بطريق المناسبة ؛ فإذا<sup>(٨)</sup> قال : نعم ، فيقال : وما الذي يؤمنك من وجود مناسب أظهر مما تدعيه وأقوى ، ولم تطلع عليه ؟ فهذا السؤال مدفوع في الجدل •

وقد قال القاضي أبو بكر : يجب السبر على المعلن ، وهو : أن ينصب علة ، ويبين انتفاء ما عداها • وطرّدَ هذا في المناسب أيضا •

وهو بعيد في حق المجادل ، متجه في [ حق ]<sup>(٩)</sup> المجتهد ؛ إذ على المجتهد تمام النظر : لتحل له الفتوى ؛ وليس على المعلن إلا ارتقاء مرتبة

---

(١) في هـ ، ل : « للمجتهد » وهو صحيح أيضا •

(٢) في ل : « إلى أن يظهر وصف آخر ، وينبه عليه » •

(٣) في ز : « تتجه » •

(٤) في د : « ولأنه » •

(٥) في هـ : « تسلم » •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز •

(٧) في هـ ، ل : « سنقرر » •

(٨) في هـ : « وإذا » •

(٩) سقطت الزيادة من د •

من مراتب النظر<sup>(١)</sup> ، الى أن يستزل عنها<sup>(٢)</sup> الى مرتبة أخرى ، بالمقاومة<sup>(٣)</sup> والمناظرة . فان المناظرة : معاونة على النظر . ولو ألزم المعلن ذلك : لألزم بيان السلامة عن المعارضة<sup>(٤)</sup> ، وللزومه السبر ، ولكان<sup>(٥)</sup> يجب أن لا يبقى للخصم كلاما ، فيقسم ويقول : [نعارضه بكذا]<sup>(٦)</sup> ، والكلام عليه لا يخلو اما أن يكون كَيْتَ وَكَيْتَ . فيأخذ في ابطاله ؛ [ثم أدلة ابطاله]<sup>(٧)</sup> ايضا - تفتقر الى أنواع من السبر ؛ ويتسلسل الى غير ضبط .

وقد كان - من عادة القاضي في المناظرة - ذلك : فكان يستقصي - في أول الأمر - كل ما [كان]<sup>(٨)</sup> يتوهم تعلق الخصم به - بطريق [٤٦ - ب] السبر - ويبطله : بحيث<sup>(٩)</sup> لا يبقى للخصم متعلقا .

وهذا بعيد عن مصلحة المناظرة ؛ اتفق المناظرون على خلافه . فاذا بطل هذا المسلك ، استقر<sup>(١٠)</sup> قدم المعلن في دعواه : أن الوصف الذي ظهر حدوثه ، هو العلامة على العلة أو [هو]<sup>(١١)</sup> العلة . وعلى الخصم أن يشير الى وصف آخر : ان كان عنده ، حتى يتكلم عليه . فهذا بيان احدي الدعويين ، وهو : أن الوصف الحادث علامة أو

(١) في ز : « الظن » وهو صحيح أيضا .

(٢) في ل ، ه : « عنه » .

(٣) في د : « بالمعاونة » وهو تصحيف .

(٤) في ه : ل : « المعارضات » .

(٥) في د ، « وكان » .

(٦) في ه : « في معارضة هذا » .

(٧) سقطت الزيادة من ل .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٩) في ه : ل - زيادة : « كان » .

(١٠) في ل : « استقل » .

(١١) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

علة ، وكلاهما<sup>(١)</sup> في الغرض واحد ، فيكتفى<sup>(٢)</sup> من العلل بأن يستدل على كونه علة : بحدوث الحكم عقيب حدوثه • ويبطل عليه مسلكه : بأن يبين [ أنه ]<sup>(٣)</sup> أنه حدث عقيب وصف آخر ، حدث مع هذا الوصف : [ مستقلا أو مضموما إليه ]<sup>(٤)</sup> ؛ فما الذي رجح أحدهما : [ على الآخر ]<sup>(٥)</sup> ؟ ، وعلى المجتهد البحث عن الأوصاف المقدرة الموهومة : التي تقدر حادثة مع هذا الوصف مستقلا أو<sup>(٦)</sup> مضموما إليه •

فأما الدعوى الثانية - وهي المقصود بالاثبات - : أنه إذا سلم كونه علامة أو علة ، فما الذي يمنع اختصاصه بذلك المحل ، فيقال : الشدة في ماء العنب علامة ، دون الشدة في غيره<sup>(٧)</sup> ؛ وغاية ما في الباب أن يقال : لا مناسبة لهذا التخصيص ؛ وأصل العلة - [ أيضا ]<sup>(٨)</sup> - لا مناسبة له • فكيف الخلاص ؟

ف نقول : إذا سلم أن الحدوث عقيب الوصف الحادث ، دلّ على أن<sup>(٩)</sup> الوصف الحادث علامة - فالعقول تشير الى اتباع العلامات ، والأعراض عن التخصيص بالمحال<sup>(١٠)</sup> • وهذا معلوم من تصرفات علماء<sup>(١١)</sup>

(١) في د ، ز : « وكلاهما » •

(٢) في د ، ز : « فليكتفى » وهو خطأ وتحريف ناسخ •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ه •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •

(٥) لم ترد الزيادة : في ، ز ، ل ، د •

(٦) في ل : « ومضموما » •

(٧) في ل ، د ، ز : « غيرها » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ه •

(٩) في ه : « كون » •

(١٠) في د : « بالمنحل » •

(١١) في ه ، ل ، ز : « عقلاء » •



الشرع ، وهو راسخ في عقولهم - على وجه : يُعَدّ انكاره عنادا وجهلا  
[ وغباوة ]<sup>(١)</sup> .

فان قيل : فلو أنكر منكر إشارة العقل الى هذا ، فليس يبقى بأيديكم  
الا التثبت والانكار ، مع المعجز عن اقامة دليل يهتدى به .

قلنا : المنكر - في هذا المقام - تضرب له الأمثلة ؛ حتى اذا أصغى  
واعترف : اهتدى<sup>(٢)</sup> . فان<sup>(٣)</sup> أبى وجحد : اختزى واعتزى الى مخالفة  
علماء الأمة [ ومناكرة من سلف ومضى ]<sup>(٤)</sup> ، ونحن نضرب ثلاثة أمثلة :  
مثالا مقدرا ، ومثالا من مذهب الشافعي ، ومثالا من مذهب أبى حنيفة :

أما المثال المقدر ، فهو<sup>(٥)</sup> ما قدمناه : من أنه لم يقل للنبي - عليه  
السلام - ماتت شاة ، فهل تباع ؟ فقال : لا ؛ لفهم [ منه ]<sup>(٦)</sup> أن الموت  
علامة لتحريم<sup>(٧)</sup> البيع . اذ كان يجوز بيعها قبل الموت ، ولم يحدث الآن  
غير حلول الموت ؛ فحكم بتحريم البيع . ففهم أن الموت علامة ؛ فلو ماتت  
بقرة أو ناقة : لحكم بمثل هذا الحكم ، وهذا لا سيل الى جحده ، ولم  
تعرف مناسبة الموت : اذ ما يتخيل فيه - : من تعطيل المنافع [ فقد ]<sup>(٨)</sup>  
أبطلناه ، وذكرنا أنه خيال . ولو قدر<sup>(٩)</sup> الاخبار عن وصف آخر حدث :

---

(١) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٢) في د ، ل : « وان » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) في هـ ، ل : « هو » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في د ، ل ، ز : « تحريم » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٨) في ز : « قدرنا » .

أبعد من هذا الوصف ؛ لكان<sup>(١)</sup> الحكم عند حدوث ذلك الوصف مفهوماً  
 إضافته الى ذلك الوصف ، وكون الوصف علامة عليه : حتى تقدر مشاركة  
 البقرة والناقة للشاة فيها ؛ وان أنكر منكر هذا ، كان مناكداً<sup>(٢)</sup> ، وان زعم  
 أنه من قبيل ما في معنى الأصل ؛ قلنا : هذه عبارة اشتهرت ، فلا بد من  
 البحث عنها . فان قنع<sup>(٣)</sup> بمثل هذه العبارة ، فنحن نقول : الشدة  
 [ المطربة ]<sup>(٤)</sup> لا تناسب - مثلاً - [ وهي ]<sup>(٥)</sup> علة أو علامة ، وشدة نيز  
 التمر كشدته وفي معناه . فلا نمجز عن اطلاق هذه العبارة في جميع  
 المواضع . ومعنى قولنا : في معناه ؛ أنه شاركه فيما عرف كونه علة أو  
 علامة ؛ وأنه انما فارقه فيما ليس له مدخل في العلامة ، وهو : كونه شاة ،  
 وكونه بقرة . وهذا لا مدخل له ؛ فكان يمكن أن يقال ، العلامة والعلّة  
 هو : الموت في الشاة ، كما يقول : هو الشدة في عصير العنب .

هذا هو المثال المقدّر ، وهو واضح . وفي تقرير أمثاله متسع ؛ وهو :  
 كل وصف حادث رتب الشارع<sup>(٦)</sup> عليه حكماً ، والوصف الحادث  
 لا يناسب الحكم .

المثال الثاني - من مذهب الشافعي - قوله : ان بيع العنب [ بالعنب  
 رطباً ]<sup>(٧)</sup> كيلاً بكيلاً باطل ؛ لأنه يتوقع نقصانه عند الجفاف : فصار

(١) في د : « كان » .

(٢) في ل : « مناكرا » والمعنى واحد .

(٣) في ل : « قبل » .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في د ، ز : « الشرع » .

(٧) سقطت الزيادة من د .

كالرطب<sup>(١)</sup> .

فقل<sup>(٢)</sup> : ولم قلت : ان توقع النقصان في ثاني الحال علة الإبطال ، مع حصول التماثل في الحال ؟ وهل هذا الا تعليل بما لا يناسب ؟

فقال<sup>(٣)</sup> : الدليل على اثبات الوصف في الأصل ، قوله - عليه السلام - للسائل : « أينقص الرطب اذا جف » ؟ فقال : نعم ، فقال<sup>(٤)</sup> : « فلا اذن » . فعلى<sup>(٥)</sup> بالنقصان عند الجفاف .

فلو قيل [ له ]<sup>(٦)</sup> : علل بنقصان الرطب عند الجفاف ، فلم عدت الى العنب ؟ - فلا يمكنه الانفصال باظهار المناسبة : اذلا مناسبة ، وانما فهم الحكم ، وفهم علامة الحكم ، وهو : توقع النقصان ؛ فكان الحكم - مع<sup>(٧)</sup> العلامة - غير مخصوص [ ٤٧ - أ ] بمحل العلامة . فمتى<sup>(٨)</sup> تُصَرَّف في اللبن واللحمان وجميع الأشياء الرطبة ، وقدر لجميعها حالة الكمال - اعتبر<sup>(٩)</sup> التماثل بالاضافة اليها .

---

(١) قد ذهب الشافعية ومحمد بن الحسن : الى أن علة المنع من بيع الرطب بالرطب هي توقع نقصانه عند الجفاف ، فقاموا عليه العنب وسائر الفواكه . وذهب الحنفية والمالكية والحنابلة : الى جواز بيع العنب وما اليه مثلا بمثل ، وهو مذهب المزني . فراجع : الام (٢١/٣) والمهذب (٢٧٢/١) والوجيز (٣١٣٧/١) والاشراف (٢٦٠/١) ، والافصاح (١٧٠) والهداية (٤٨/٣) والبحر الرائق (١٤٤/٦) والبداية (١٢١/٢) .

(٢) في د ، ز : « فيقال » .

(٣) في د : « فيقال » .

(٤) في د ، ل : « قال » .

(٥) في هـ ، ل : « علل » .

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٧) في هـ ، ل : « تبع » ، وهو صحيح أيضا .

(٨) في د ، ل ، هـ : « حتى ... واعتبر » .

(٩) في د ، ل : « واعتبر » .

ومن عرف مسالك المناسبة على ما قدمناه<sup>(١)</sup> ، عرف أنه لا مطمع في المناسبة في هذه المسئلة ؛ ولكن اتبع العلامة كما اتبع انعلة المناسبة • والعالل المناسبات - عند التحقيق - علامات : فانها لا توجب الأحكام<sup>(٢)</sup> لذواتها •  
فان قيل : ليس هذا وزان مسئلتكم ؛ فانه تلقى التعليل من الاضافة والايماء من جهة الشارع ، لا من جهة الحدوث •

[ قلنا ]<sup>(٣)</sup> : ولما نورد هذا المثال دليلا على أن الحدوث عقيب الوصف علامة التعليل ؛ وانما أوردناه دليلا على من سلم أنه عرف بالحدوث عقيب كونه علامة ، بالدليل الذي سبق ؛ [ ولكن ]<sup>(٤)</sup> قال : هو علامة في هذا المحل حتى لا يتعدى • ولا يستتكر هذا لعدم المناسبة في التخصيص ، كما لم يستتكر لعدم المناسبة في الأصل ، وفي هذا لا يختلف الأمر باختلاف طرق معرفة العلامة ؛ فنقصان عرف كونه علامة بالايماء ، وهو - بعد كونه علامة - لا يختص بالمحل ، فكذلك الوصف : اذا عرف كونه علامة بالحدوث عقيب ، لا يختص بالمحل وان لم يناسب •

على أن الشافعي كيف يتعلق في التعدية بالاضافة ، والاضافة الى نقصان الرطب ، اذ قال : أينقص الرطب اذا جف ، فنقصان العنب كيف صار علامة ؛ فدل أن العنب كالرطب<sup>(٥)</sup> محل العلامة ، والحكم يتبع العلامة ؛ وكذلك القول في الشدة التي لا تناسب مثلاً ، هي بالنسبة الى عصير الرطب ، كهى بالنسبة الى عصير العنب ، والموت بالنسبة الى انشاء ، كهو<sup>(٥)</sup> بالنسبة الى البقرة وسائر الحيوانات •

(١) في هـ ، ل : « قدمناها » •

(٢) في د ، ل ، ز : « الحكم » •

(٣) سقطت الزيادة من ز •

(٤) في هـ ، ل ، ز : « والرطب » •

(٥) في د : « كهى » •



وبهذا ، يتبين اتفاق العلماء على اتباع العلامات دون المحال<sup>(١)</sup> .

المثال الثالث : قول أبي حنيفة : الجص مكيل ، فيحرم فيه ربا الفضل كالببر ؟ فتوابع به ، فقال : ظهر تأثير الكيل في ربا الفضل . قلنا : وما معنى تأثيره ؟ قال : ظهور الحكم به ، ومظهر<sup>(٢)</sup> الحكم علة الحكم . وهذا [ منه ]<sup>(٣)</sup> دليل على تسمية العلامة علة : لأن العلامة تظهر كالعلة .

قال : ووجهه أن الفضل - الذي لا مقابل له - حرام في انبيع بالاتفاق ؟ وهو أن يقول : بعثك هذا العبد بهذا الثوب ، على أن تزيد<sup>(٤)</sup> درهما ؟ فأندهم فضل لا مقابل له ، فهو حرام ، وإنما صار فضلا : بأن صارت المقابلة بحكم الشرط والصيغة ، مقصورة على العبد والثوب .

وانشع شرط<sup>(٥)</sup> المائلة في مقابلة البر بالببر ؟ فكانت الزيادة فضلا على المثل : لا مقابل له<sup>(٦)</sup> بحكم الشرع . وإنما يصير فضلا على المثل ، بحصول المائلة . وإنما تحصل المائلة في القدر : بالكيل ؛ وفي المعنى : بالجنسية ، فالعلة مركبة منهما ؛ إذ بمجموعهما<sup>(٧)</sup> ظهر<sup>(٨)</sup> الفضل ، وبظهور الفضل ظهر التحريم . فسمي علة : لأنه مظهر [ يظهر ]<sup>(٩)</sup> الحكم . وهو الذي رددنا القول في تسمية جنسه علة أو علامة العلة . والغرض : وراء هذا ، وهو أن يقال له : هذه الأوصاف لا تناسب ، وهي

- 
- (١) في د ، ز : « المحل » .
  - (٢) في د : « ويظهر » ولعلها مصحفة .
  - (٣) لم ترد الزيادة : في هـ .
  - (٤) في د : « يزيد درهم » .
  - (٥) في هـ : « شرع » .
  - (٦) في د : « لها » .
  - (٧) في د ، ز : « بمجموعها » .
  - (٨) في ز : « ظهور » .
  - (٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

مظاهرات • فإن سلم لك أنها<sup>(١)</sup> العلامة ، فهي علامة في الأشياء الستة ؛ فلم عديتها الى غيرها : وأنت لا تطلع على وجه المناسبة فيها ؟ فيقول : اذا سلم [ لي ]<sup>(٢)</sup> أنها مظهرة ، فهي علامة بنفسها حيث وجدت ، ولا<sup>(٣)</sup> تخص بالمحال •

ومن سلم له كونه علامة لا يزارعه في الطرد ، وانما النزاع في طريق اثبات كونه علامة ؛ اذ يقال له : والبر المنتهى لحصول المماثلة فيه قدرا وجنسا ، لم شرط<sup>(٤)</sup> [ الشرع ] المماثلة الممكنة فيه ؟ وبم عرفت [ ان علامة الحكم ]<sup>(٥)</sup> الامكان<sup>(٦)</sup> ؟ والمقصود أنه عدى الكيل والجنس ، وهي علامة مظهرة ، وليست علامة مناسبة أصلا •

فقد تبين — بالأمثلة من مذاهب العلماء — أن العلامة التي لا تناسب [ متبعة ]<sup>(٧)</sup> ، لا يجوز تخصيصها بالمحل ، كالعلامة المناسبة • وأن<sup>(٨)</sup> المناسبة احدى الطرق التي يعرف بها كون الوصف علامة • وقد يعرف غيرها : كالنص ، والايماء ، واستعقاب الحكم عند الحدوث • فإن من اعترف بكونه علامة ، وعرف ذلك بطريق من هذه الطرق ، وجب عليه اتباع العلامة ، وقطع النظر عن المحال<sup>(٩)</sup> ، وقد حصل بذلك دفع هذا السؤال [ على أوضح وجه ، للفتن المتأمل ؛ ان شاء الله تعالى ]<sup>(١٠)</sup> •

(١) في هـ : « أنه » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « فلا » •

(٤) في هـ ، ز : « يشترط » ، ولم ترد الزيادة التالية : في هـ •

(٥) ورد في ز — بدل ما بين القوسين — لفظ : « علة » •

(٦) في د : « للامكان » ، وهو تصحيف •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

(٨) في د : « وانما » •

(٩) في هـ ، ل ، ز : « المحل » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في ، ز •

## القول في قياس الشبه

### وفيه تمام بيان الطرد [ ٤٧ - ب ] والعكس<sup>(١)</sup>

فان قيل : حاصل معتصمكم في التعلق<sup>(٢)</sup> بالطرد والعكس ، يرجع الى التعلق بأن لا متجدد الا الوصف الحادث ، وقد كان الحكم معدوما قبل ، ووجد الآن ؛ ولا فارق<sup>(٣)</sup> بين الحالتين المفترقتين<sup>(٤)</sup> في الحكم ، الا الوصف الحادث ، فكان الوصف الفارق<sup>(٥)</sup> مناطا للفرق بين الحالتين<sup>(٦)</sup> ، وعلامة على الحكم المتجدد ؛ وهذا في وصف يعترى على ذات واحدة ، فكان الوصف فارقا بين الحالتين •

ويلزمكم - على مساق القول به - الحكم بأن الفارق بين الذاتين ، المفترقتين في الحكم علامة الافتراق : اذا لم يظهر فارق سواء ، وان لم يكن مناسبا • فان ظهر فارق آخر : قابله ، الى أن يرجح عليه ، كما في الوصف الحادث الفارق بين حالتى الذات الواحدة •

وبيانه : أنه لو قدر الخمر المشتد مائعا بنفسه ، غير [ متصف بالعصير ]<sup>(٧)</sup> والخل ؛ بل كانت الشدة وصفا مساوقا لوجوده ؛ وورد

---

(١) راجع كلام الأصوليين عن الشبه : في المعتمد (٨٤٢/٢) والمستصفى (٣١٠/٢) ، وروضة الناظر (٢٩٥/٢) والاحكام (٤٢٣/٣) وشرح المختصر (٤٠٠/٢) وشرح الأسنوى (١٠٥/٤) وشرح جمع الجوامع (٣٠٢/٢) وتنقيح الفصول (١٧١) والتيسير (٥٣/٤) وشرح المسام (٣٠١/٢) ونبراس العقول (٣٣٠) •

(٢) في ، ز : « التعليل » وهو صحيح أيضا •

(٣) في د ، ز : « فرق » •

(٤) صحف في د ، ز - بلفظ : « المقرونتين » •

(٥) في ل : « الفرق » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « المقرونتين في الحكم الا الوصف

الحادث » وهي من الناسخ •

(٧) عبارة هـ ، ل ، ز : « محفوف بطرفى العصير » •

الشرع بتحريمه وتحليل الخل والعصير والأدهان ، لأمكن أن يقال :  
[ لا فارق ]<sup>(١)</sup> بينه وبين سائر المائعات الا الشدة ، فلتكن الشدة علامة ،  
حتى يتعدى الى مشتد آخر هو : نبيذ التمر مثلا ، فهذا مثال مقدر •

ونذكر<sup>(٢)</sup> مثلا واقعا ، وهو : أن التكرار مشروع في غسغ الأعضاء  
وفقا ، وغير مشروع في المسح على الخف وفقا ؛ فإذا نظر الناظر اليه : لم  
يتميز المسح عن الغسل الا بكونه مسحا ؛ والا فهو ركن في الطهارة ، وجار  
مجراه في كل قضية الا في كونه مسحا • فليكن كونه مسحا علامة ترك  
التكرار ، حتى يتعدى الى مسح الرأس ؛ وهو متنازع فيه • وإذا قيل  
بذلك ، يقابله أن الغسل شرع فيه التكرار ، وتميز عن المسح على الخف  
بكونه أصلا : لا مدخل للمبدل فيه ؛ فيتعدى الى مسح الرأس ، فتصح كل  
واحدة<sup>(٣)</sup> من العلتين ، الى أن يظهر الترجيح •

وكذلك يقول الحنفي ؛ لا ربا في الثياب والعبيد ، وجري في الأشياء  
الستة ؛ ولا تفارقها الا في كونها<sup>(٤)</sup> مقدرة • فهو<sup>(٥)</sup> العلامة ، وتتعدى الى  
المقدرات •

والمالكي يقول : [ بل ]<sup>(٦)</sup> خائف الأشياء الأربعة غيرها من العبيد  
والثياب ، في كونها قوتا ؛ فهو العلة والعلامة •

والشافعي يقول : لا ، بل فارق في كونها مطعوما •

---

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) في د : « فنذكر » •

(٣) في د ، ل ، ز : « واحد » •

(٤) في هـ ، ل : « كونه » •

(٥) في د ، ز : « فهي » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ •



وتقاوم هذه الأوصاف ؟ فيقتضى<sup>(١)</sup> بأن كل واحد صالح ، فلا بد من  
الترجيح والامتحان بالشواهد<sup>(٢)</sup> . ولو فتح هذا الباب : لاتسع النطاق في  
القياس ، ولأمكن التعليل بكل وصف مطرد غير منتقض .

فان قلتم بذلك : كنتم محدثين أمرا بدعا بين المحققين من العلماء ،  
وانقسمتم في غمار الحشوية من الطردية .

---

(١) في ز : « فيقتضى » .

(٢) في هذا الذي ذكره الامام الغزالي ، اشارة الى ما وقع بين  
الفقهاء : من تفاوت في وجهات النظر الى حديث رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - في الربا ، وفي أن حكم هذا الحديث معلل أم لا ؛ واذا كان معللا :  
فما هي العلة ؟ واذا عرفت العلة : فهل هي قاصرة أو متعدية ؟ فقد  
حكى عن طاوس وقتادة ومسروق والبتى وداود وسائر نفاة القياس : أنه  
لا ربا فيما عدا الاصناف الستة المنصوص عليها ، وأنه لا يجوز تخطيها  
الى ما سواها تمسكا بالنص ، واطراحا للمعاني . وذهب جمهور الفقهاء :  
الى أن الربا يتجاوز المنصوص عليه الى ما شاركه في معناه ، ولكنهم اختلفوا  
في هذا المعنى : ففي البر والشعير والتمر والملح ، مذاهب شتى . فذهب  
ابن سيرين : الى أن علة الربا الجنس ، فأجراه في سائر الاجناس ، ومنع  
التفاضل فيه حتى التراب بالتراب . وذهب أبو بكر الأصم : الى أن العلة  
المنفعة مطلقا . وذهب الحسن البصري : الى أنها المنفعة في الجنس ، وذهب  
سعيد بن جبير : الى أنها تقارب المنافع في الاجناس . وذهب ربيعة الرأي :  
الى أنها جنس تجب فيه الزكاة . وذهب مالك : الى أنها مقتات مدخر  
جنس . وذهب أبو حنيفة وأحمد : الى أنها مكمل جنس . وذهب سعيد بن  
المسيب : الى أنها مطعوم مقدر جنس ، ربه قال الشافعي في القديم . وذهب  
في الجديد : الى أنها مطعوم جنس . وفي الذهب والفضة ، ذهب أبو حنيفة  
وأحمد : الى أن العلة الوزن والجنس ، وأنها متعدية . وذهب الجمهور :  
الى أنها الثمنية وأنها قاصرة . فراجع في هذا كله وما يتعلق به من  
استدلالات ومناقشات الأم (١٢/٣) وما بعدها (١٦٠/٨) والهاوي (٤٥/٦ - ٥٦) ،  
والمجموع (٣٩٣/٩) وما بعدها ، وفتح العزيز (١٦٠/٨) والهداية (٤٥/٣)  
والبحر الرائق (١٣٦/٦) والاشراف (٢٥٢/١) والافصاح (١٦٨) والبداية  
( ١١٢/٢ ) .

وان أبيت ذلك : لم تجدوا فرقا وفصلا بين هذه الرتبة ، وبين الطرد والعكس الذي قدمتموه • فان ذلك [ يرجع حاصله الى اضافة الافتراق في الحكم ، الى وصف فارق بين حالتي ذات واحدة ، وهذا ]<sup>(١)</sup> يرجع حاصله الى اضافة الافتراق في الحكم ، الى وصف فارق بين ذاتين متعدتين ، ولا<sup>(٢)</sup> فرق بين المقيمين • وكيف<sup>(٣)</sup> يعتقد بينهما فرق مع تقاربهما<sup>(٤)</sup> ؟ وأي فرق بين أن نعلم أن الكلب محرم<sup>(٥)</sup> بعه مثلا ، فيقول قائل<sup>(٦)</sup> : بيع سائر الحيوانات دون الكلب جائز ؟ فكان السبب كونه كلبا : فانه<sup>(٧)</sup> الفارق • وكان هذا كما لو تصور أن يصير حيوان<sup>(٨)</sup> - ليس كلبا - بالانقلاب كلبا ، لكننا نقول : قبل الانقلاب يباع ، وبعده لا يباع ؟ ولسم يحدث الا وصف الكلية ، كما لم يحدث - في انقلاب العصير - الا وصف الخمرية والشدة • فلا مدرك للفرق بين المقيمين<sup>(٩)</sup> وفيه فتح باب الطرد والانسلال عن ضبط المعنى المناسب المؤثر ، وذلك لا وجه له ؟

[ قلنا ]<sup>(١٠)</sup> : هذا الزام للقول بالشبه ، وهو : الوصف الذي لا يناسب ، ويظن كونه علامة متضمنة للملة التي غابت عنا ؛ فيحكم بالاشتراك في الحكم ، عند الاشتراك فيه •

(١) سقطت الزيادة من ل

(٢) في د : « فلا »

(٣) في ل : « فكيف ... تفاوتتهما » ، وفيه تصحيف

(٤) في هـ : « يحرم ... القائل »

(٥) في د : « وانه ... حيونا » ، وفيه تصحيف

(٦) في د : « القدمين » ، ولعله تصحيف

(٧) سقطت الزيادة من ز

والقول<sup>(١)</sup> به تلو القول بالطرْد والعكس - كما سبق - الزامه  
 علة<sup>(٢)</sup> ؛ والقول بالطرْد والعكس هو [ تلو ]<sup>(٣)</sup> القول باضافة [ الأحكام  
 الى الأسباب ]<sup>(٤)</sup> الواقعة الحادثة ، [ التي يترتب ]<sup>(٥)</sup> جواب الشارع  
 عليها<sup>(٦)</sup> ؛ والقول به [ هو تلو ]<sup>(٧)</sup> القول باضافة الأحكام<sup>(٨)</sup> الى  
 الأسباب<sup>(٩)</sup> ، باللفظ : بقاء التعقيب ، وصيغة الشرط ، والصفة الفارقة •  
 كما ضربناه<sup>(١٠)</sup> : من الأمثلة في مسلك الايماء • والقول بجميع ذلك ،  
 تلو القول بالتصريح بالتعليل • والمناسبة غير مشروطة في شيء من هذه  
 المراتب •

ومن قال بالأول ، لزمه القول بما يليه : بحيث لا نجد بين الرتبتين  
 فرقا ، وينحط الى رتبة [ ٤٨ - أ ] الطرد : فيلزمه القول بالطرْد • ونعني  
 بالطرْد : الوصف الذي لا يناسب •

ومن<sup>(١١)</sup> أنكر الطرد : يلزمه انكار الشبه ، فانه عين الطرد كما  
 سنذكره ، ومن<sup>(١٢)</sup> أنكرهما : لزمه انكار الطرد والعكس ، والحدوث

- 
- (١) في د : « فالقول » •  
 (٢) في ل ، ز : « عليه » •  
 (٣) سقطت الزيادة من ه •  
 (٤) في د ، ه ، ل : « الحكم الى » •  
 (٥) في د : « الذي يندرج » ، وفي ه ، ل : « التي خرج » •  
 (٦) في ه ، ل : « اليها » •  
 (٧) سقطت الزيادة من ز •  
 (٨) في ه ، ل ، د : « الحكم » •  
 (٩) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « اللفظية » ، وهي من الناسخ •  
 (١٠) في ه ، ل : « ضربناها » •  
 (١١) في د ، ز : « فمن » •  
 (١٢) في ل : « واذا » •

عند حدوث الوصف ، وترتيب الحكم على جواب الواقعة ؛ وهلم جرّا الى المراتب التي قبلها ، حتى ينكر الدرجة العليا في الظهور ، وهو : صريح التعليل .

فاذا قال الشارع مثلاً : اقتلوا هذا لأنه أسود ؛ فيقول هذا القائل : لا يتبع السواد في شخص آخر ، بل يختص [ ذلك ] <sup>(١)</sup> بالحكم بذلك الشخص ؛ وقد انجر القول الى هذا الحد بمنكرى القياس ، وهو اللازم <sup>(٢)</sup> على مساق انكار [ القول بالطرد ] <sup>(٣)</sup> ، وانجر القول بالقائسين <sup>(٤)</sup> الى القول بالطرد ، وهو اللازم <sup>(٥)</sup> على مساق القول بالقياس .

والوقوف على مرتبة من المراتب تحكم محض ، مستند : قصور [ النظر عن الوقوف على ] <sup>(٦)</sup> [ وجه ] <sup>(٧)</sup> الزام رتبة على رتبة ، وكيفية ترتيب درجة على درجة ، وهذه هي المغاصة الكبرى ، والمحاورة العظمى ، لعقول المتصرفين ، وانما الرجل : من يرتقى من هذه المغاصة .

فان قال قائل : هذا <sup>(٨)</sup> قول منكم بتكافئ الأدلة ، ورد على جميع أهل الملة ؛ فانكم أبطلتم الوقوف على مرتبة : لاستحالة الفرق ؛ وأبطلتم انكار الطرد <sup>(٩)</sup> : فانه يتداعى الى انكار <sup>(١٠)</sup> صريح التعليل ؛ وأبطلتم

---

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٢) في د ، ل ، ز : « الالزام » .

(٣) في د : « القول بالقياس » وفي ه ، ل : « القياس » فقط .

(٤) في ه ، ل « بالقياس » ( بتشديد الياء ) .

(٥) في د : « الالزام » .

(٦) في د ، ل ، ز : « نظر الواقف على وجه » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه .

(٨) في د ، ز : « فهذا » .

(٩) في د ، ل ، ه : « القياس » .

(١٠) في د « ابطال » .



القياس : لأنه<sup>(١)</sup> ينجر الى القول بالطرد ، والقول بالطرد باطل ، وما يلزم عليه الباطل فهو باطل ، فما سبيل الترقى عن هذه المهواة ؟ ولا بد من كشف الضمير ، وإبداء المعتقد [ فيه ]<sup>(٢)</sup> .

قلنا : القول بالقياس حق ، عرف ذلك - قطعا - من الشرع ، وتحرف علماء الصحابة واجماعهم عليه ، فكرونا<sup>(٣)</sup> أصل القياس حقا مقطوع<sup>(٤)</sup> به ؟ وكل ما<sup>(٥)</sup> يدعو الى انكار القياس الحق فهو باطل ؛ وكل ما يلزم على القول بالقياس فهو حق ؛ لأن القياس حق في الشرع على القطع .

وعند هذا نبدي ما هو السر ؟ فنقول : قياس الطرد صحيح ، والمعنى به : التعليل بالوصف الذي لا يناسب ؛ على الحد الذي قدمناه في بيان المناسبات .

وعند هذا ، ربما تنفر طباع بني الزمان عن سماع [ مثل ]<sup>(٦)</sup> هذا الكلام ؛ لكثرة ما قرع مسامعهم<sup>(٧)</sup> : من التشنيعات على الطردية وأصحابها . فيعتقد [ به ]<sup>(٨)</sup> السامع أن هذا مذهب مبتدع خارج عن أقاويل أكابر العلماء ، وأنه لا دليل عليه .

ونحن نقيم الدليل عليه ، ونبين أنه مقول به عند أكابر العلماء : كالشافعي وأبي حنيفة ومالك رضي الله عنهم ، ونبين أن المشنعين على أرباب

---

(١) عبارة د : « لأنه لا ينجر » وزيادة « لا » من الناسخ .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٣) في د : « فيكون » مقطوعا .

(٤) في ز : « وما » .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٦) في هـ : « اسماعهم » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

الطرد - من علماء العصر القريب : كأبي زيد رحمه الله ، واستاذي امام الحرمين رضى الله عنه - من انقائلين به ؛ الا أن امام الحرمين كان يعبر عن الطرد الذي لا يناسب : بالشبه ؛ ويقول<sup>(١)</sup> : الطرد باطل ، والشبه صحيح • وأبو زيد يعبر [ عن الطرد : بالمخيل ، وعن الشبه : بالمؤثر ]<sup>(٢)</sup> ويقول : المخيل باطل ، والمؤثر صحيح ؛ وقد بنا بأمثلة : أنه [ أراد ]<sup>(٣)</sup> بالمؤثر ما أردناه بالمخيل<sup>(٤)</sup> •

وسنين بالأمثلة أن الذين قالوا بالشبه وأنكروا الطرد ، فقد أرادوا بالشبه ما أردناه بالطرد • وانما<sup>(٥)</sup> انقسام الوصف الى قسمين : مناسب كما ذكرناه وغير مناسب •

فالمناسب<sup>(٦)</sup> حجة وفاقا ، ومنهم من لقبه : بالمؤثر ، وأنكر المخيل • حتى ظن فريق وقوع الاختلاف<sup>(٧)</sup> بين الجنسين ؛ وانما المختلف : العبارة لا المعنى •

وغير المناسب - أيضا - حجة : اذا دل عليه الدليل ؛ وقد لقبه فريق : بالشبه ، حيث اضطروا الى القول به • حتى يتخيل متخيل ان الشبه غير الطرد ، والطرد غير الشبه ؛ ولو سئلوا عن الفرق : اعترفوا<sup>(٨)</sup> بأنهم لا يحسبون بينهما فرقا محققا<sup>(٩)</sup> ؛ وانما يرددون ألفاظا لا حاصل وراءها •

---

(١) في هـ : « فيقول » •

(٢) عبارة هـ ، ل ، ز : « عن الطرد والمخيل ، بالمؤثر » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في ز : « من المخيل » •

(٥) في ل : « وأما » •

(٦) في د : « والمناسب » •

(٧) في هـ ، ل : « اختلاف » •

(٨) في د : « واعترفوا بأنه » •

(٩) في هـ : « تحقيقا » •

ونحن نكشف الغطاء عن هذه العمايات ، ومُلْتَطَمٌ <sup>(١)</sup> هذه العبارات ؛ بضرب الأمثلة : حتى يطلع الناظر على غور هذا الفصل ، فلقد قل في [ هذا ] <sup>(٢)</sup> العصر من يستقل بفهم هذا الكلام ، فضلا عن درايته ، والاستبداد بتقريره الى نهايته • فنقول :

اختلفت المذاهب في الطرد والعكس وانثبه ؛ فمنهم : من قال بأحدهما دون الآخر ، ومنهم : من أنكرهما ، ومنهم : من قال بهما • ونحن نقول :

مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك - رضى الله عنهم - القول بهما ؛ فانهم <sup>(٣)</sup> قالوا : بالثبه ، وهو أضعف من القول بالطرد والعكس •

ونحن نذكر الدليل ، ثم [ نتقل الى ] <sup>(٤)</sup> الأمثلة ؛ وبتقرير الأمثلة يتبين الدليل ؛ فان الدليل على هذه الأمثلة : أن نبين أنها محصلة غلبة الظن ؛ وذلك يحصل بضرب <sup>(٥)</sup> المثال •

أما الدليل الجملي ، فما ذكرناه في الطرد والعكس ، وهو <sup>(٦)</sup> : تلوه ؛ لأننا قد بينا أن الوصف [ ٤٨ - ب ] - الفارق بين الحالتين في ذات واحدة - أوجب اضافة الافتراق في الحكم اليه ؛ لأن هذا افتراق واقع لم يكن : فافتقر الى علامة معرفة ، وليس ذلك الا الوصف الظاهر • وعماد هذا الكلام أن لا يظهر وصف [ آخر حادث ] <sup>(٧)</sup> سوى ما ذكر ،

---

(١) في ز : « ومتضمن » ، وفي د : « ومنتظم » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د ، ل : « فانهما قالا » وسمي مصحفة •

(٤) في هـ : « ننقل » فقط •

(٥) في هـ ، ز : « بتعيين » •

(٦) في هـ ، ل : « فهذا » •

(٧) سقطت الزيادة من ل •

وظهوره ممكن ، وعلى المجتهد البحث عنه ، وعلى المعلن الانتهاض لردّه :  
 اذا<sup>(١)</sup> ذكر ، ولا شيء عليه قبل أن يذكر<sup>(٢)</sup> . فكذلك<sup>(٣)</sup> الفارق بين  
 الذاتين : كالفارق بين الحاليتين في ذات واحدة .

فاذا<sup>(٤)</sup> قال الشارع : القاتل لا يرث ؛ فهمنا أن القتل علامة المحرمان ،  
 ناسبت أو لم تناسب ؛ فانه لو قال : الطويل لا يرث ، والأسود لا يرث ؛  
 لكننا نقول : الطول والسواد علامة ، وهما يتضمنان وجهها في المصلحة  
 لا نطلع عليه<sup>(٥)</sup> . ولو<sup>(٦)</sup> لم يرد هذا اللفظ ، ولكن<sup>(٧)</sup> عرف من الاجماع  
 أنه لا يرث ، أو حكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، في شخص<sup>(٨)</sup>  
 أخبر عن قتله ، بأنه لا يرث - لكننا نفهم كون القتل علامة للمفرق بين  
 الوارث وغير الوارث ، بإضافته الى شخص آخر : يساويه في القرابة ، اذ  
 يقال<sup>(٩)</sup> : لا يفارقه الا في كونه قاتلا ، فهو المناط - كما يقال : لا تفارق  
 حالة الشدة ما قبلها ، الا في الشدة - وان احتمل<sup>(١٠)</sup> أن يكون المناط معنى  
 يتضمن القتل ؛ ولكن ذلك لا يمنع جعل القتل علامة ، إلا<sup>(١١)</sup> أن يتبين  
 متضمن له أولى بالاعتبار منه .

- 
- (١) في د : « واذا » والزيادة من الناسخ .  
 (٢) في د : « يذكره » .  
 (٣) في ز : « وكذلك » .  
 (٤) في د : « واذا » .  
 (٥) في د : « عليها » .  
 (٦) في هـ ، ل ، ز : « وإن » .  
 (٧) في د : « ولكنه » .  
 (٨) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « آخر » .  
 (٩) في د : « قال » .  
 (١٠) في ز : « تخيل » .  
 (١١) في هـ ، ل : « الى » .



والغرض : أن اضافة الحكم<sup>(١)</sup> الى شخص ، كاضافة الحال الى حال<sup>(٢)</sup> : في قضاء العقل بحالة الافتراق على الوصف الظاهر المفرق [ أولا ؛ وتمة ]<sup>(٣)</sup> هذا النظر<sup>(٤)</sup> : ببيان أنه لا فارق سواء يجاور الوصف الظاهر ، أو يتضمنه الوصف الظاهر .

وكذلك : اذا عرف أن الأسود لا يرث ، فيعرف كون السواد علامة - بمقابلته بالأبيض ، كما يعرف ذلك بمقابلته بحالة<sup>(٥)</sup> سابقة - على ذلك الشخص بعينه - كان فيها أبيض .

وكذلك القول في الرق : يعرف كونه علامة الحرمان ، بتقدير الطريان مرة على شخص واحد ، وبتقدير الاضافة الى ذات حر<sup>(٦)</sup> .

فالفرق مطلوب بين الذاتين ، كالفرق بين الحالتين ، واذا لم يكن بد من الفارق - ولا<sup>(٧)</sup> فارق الا الوصف الذي ادعاء المعلل - : فهو مناط الفرق : ان<sup>(٨)</sup> سلم أنه لا فارق الا ذلك ؛ كما قررناه في الفارق بين الحالتين المتعاقبتين على ذات واحدة يجرى - في حق المجتهد والمجادل المعلل - على ذلك المذاق بعينه ؛ فانه [ هو هو ، ودليله دليله ]<sup>(٩)</sup> وانما يتضح وجه الدلالة ، بضرب الأمثلة .

وعلى الجملة : لا يجوز التحكم بجعل الوصف علة بالتشهي ، بل

---

(١) في د ، ل ، ز « الشخص » وهو تصحيف .

(٢) في د ، ل ، ز : « الحال » .

(٣) في هـ ، د : « الى أن يتم » .

(٤) في هـ : « الظن » .

(٥) في د : « بحال » .

(٦) في د : « اخرى » .

(٧) في هـ : « فلا » .

(٨) في د : « وان » .

(٩) في د ، ز : « هو دليله » .

أحوجنا المعلن الى دليل ، وهو : حدوث الافتراق بحدوثه في الطرد والعكس ، ووقوع الافتراق [ وكونه ]<sup>(١)</sup> بكونه : في صورة الشبه ، فكان الطرد والعكس [ أولى و ]<sup>(٢)</sup> أجلى • ونبين هذا بأمثلة :

المثال الأول • قال الشافعي : بيع العذرة أمتع لنجاستها ؟ فعداها الى السرقين وسائر النجاسات ؟ فاذا طوئ بالاثبات : لم يرجع فيه الى مناسبة ، فانا بينا أنه لا مناسبة فيه ، كما تقدم ، وانما الممكن [ فيه ]<sup>(٣)</sup> تخيل اقناعي تستقل [ به ]<sup>(٤)</sup> الدلالة ، دون العثور عليه • ووجهه أن يقول : كان الطعام قبل أن يتناوله الآدمي جائز البيع ؛ [ فالتناول لم يحدد فيه إلا استحالاته ]<sup>(٥)</sup> الى النجاسة ؛ فكان هو العلامة ، وتتعدى الى سائر الأرواث • فهذا ظن يظهر أولا ، وتماه بالسبر • وهو أن الخصم يقول : لا ، بل أمتع بيعه : لأنه خرج باستحالاته<sup>(٦)</sup> عن كونه متفعا به ؛ فبطلت ماليته • قلنا : لا ، بل هو متففع به لتسميد الأرض ، كما في السرقين بعينه : من غير فرق • فبطل هذا البخيل ، وصح الأول • فيقول الخصم : حدث أمر آخر ، وهو : الاستحالة ؛ فهو السبب دون النجاسة ، فيقال : الاستحالة لا تمنع البيع ؛ كما قاله الخصم في السرقين ، وكما قاله العلماء كافة في استحالة الخمر خلا ؛ فانه لما استحال الى الطهارة ، واستمر الانتفاع - جاز البيع • فيقول الخصم : حدث أمر آخر ، وهو : أنه صار جزءا من الآدمي ؛ والآدمي لا يباع ، فكذلك أجزاؤه •

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

(٥) عبارة هـ : « فبالتناول لم يتحدد إلا الاستحالة » •

(٦) في هـ ، ل : « بالاستحالة » •

وهذا معتد الخصم ؟ وعليه يخرج لبن الآدمية ، فيمنع<sup>(١)</sup> بيعه :  
وان كان طاهرا<sup>(٢)</sup> . وهو [ ان استقام ]<sup>(٣)</sup> أجلى من التعليل بالنجاسة .  
فينتهض<sup>(٤)</sup> الشافعي لابطاله ، ويقول : العذرة ليست<sup>(٥)</sup> جزءا من الآدمي  
بحال ؟ وانما هو [ طعام ]<sup>(٥)</sup> استحال في معدته وانفصل ، كما يستحيل  
الخمر في الدن ، والمرقة في القدر ؟ فلا يحدث له حكم [ في ]<sup>(٦)</sup> الجزئية .  
فيطل مسلكه بهذا الفرق<sup>(٧)</sup> ، وربما يرجع<sup>(٨)</sup> في هذا المقام جانب<sup>(٩)</sup> على  
جانب . والغرض أن ظن الشافعي - في الاحالة على النجاسة - قائم الى أن  
يظهر سبب آخر حادث يحال عليه .

ولو قيل للشافعي : النجاسة حكم شرعي ، فبم تنكر على من يقلب  
التعليل ، ويقول : انما نجس لأنه امتنع بيعه ؟ - فيقال : امتناع البيع  
مظنون ، والنجاسة معلومة ؟ والمعنوم لا يستفاد من المظنون [ ٤٩ - أ ] .  
ولأنه لو كان نجسا لامتناع بيعه ، لحكم بنجاسة<sup>(٩)</sup> الحر والمستولدة ،  
والموقوف والمرهون ، والمكاتب ، وكل ما امتنع بيعه ؟ فلم يصلح<sup>(١٠)</sup> التعليل

- 
- (١) في د ، ل ، ز : « فمنع » .  
(٢) الى هذا ذهب الحنفية . وقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة  
الى جواز بيع لبن الآدميات وشرائه . فراجع : الوجيز (١٣٤/١)  
والهداية (٣٤/٣) والاشراف (٢٦٠/١) والافصاح (١٧٠) .  
(٣) لم ترد الزيادة : في د .  
(٤) في د : « فلينتهض ... ليس » .  
(٥) لم ترد الزيادة : في د .  
(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .  
(٧) في ن ، ز : « لطريق » .  
(٨) في د ، ز : « نرجح ... جانبا » .  
(٩) حرف في د ، بلفظ : « بنجاسته » .  
(١٠) في د : « يصح التعليل » .

على هذا الوجه ، واصلح على الوجه [ الآخر ]<sup>(١)</sup> الذي ذكرناه .  
فهذا طريق إثارة الظن من التعليل بوصف لا يناسب ، تلقيا من  
الحدوث بحدوثه .

ولو قل قائل : فهم ذلك لأن النجاسة تناسب بطلان البيع .  
قلنا : أي مناسبة بين امتناع الاستصحاب في الصلاة ، وبين امتناع  
البيع ؟ • ولو قنع المنكرون بهذا القدر من الخيال الاقناعي الذي قدمناه في  
النجاسة ، فلا طرد - في عالم الله - الا ويقدر الفطن المشدق - الآنس<sup>(٢)</sup>  
بمسالك تخيل الشعراء ، وتلفيق الوعاظ - على تبشئة<sup>(٣)</sup> مناسبة من هذا  
الجنس منه • وقد لاح - على القطع - ظهور أول الظن ، بظهور هذا  
الوصف الحادث ؛ وتمايم هذا الظن : بانقطاع الخيالات المعارضة •  
وقد يستثار الظن من هذا الأصل بعينه ، بطريق المقابلة بذات أخرى ؛  
كما نقول : جاز بيع الجمادات : كالتراب والخبث وسائر الأموال ، وامتنع  
بيع العذرة • ولا تفارقها في المنفعة والمالية ؛ وإنما تفارقها في النجاسة ؛  
فبدل<sup>(٤)</sup> على أن النجاسة ساطة الفرق ؛ فيتعدى إلى الأرواث كلها ، فينشأ  
ظن أولي سابق من سياق هذه المقابلة بينها وبين سائر الأعيان ، كما ينشأ  
من سياق المقابلة بينها وبين الحالة المتقدمة عليها قبل الاستحالة •  
[ الا أن هذا الظن ]<sup>(٥)</sup> أضعف وأخفى وأدق ، وابطاله أهون ؛  
فيقال له : [ لا ]<sup>(٦)</sup> بل فارق سائر الأعيان : في الاستحالة ، أو في كونها<sup>(٧)</sup>

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في هـ : « السالك مسالك » •

(٣) في د ، هـ : « تنشئة » •

(٤) في د ، ل ، ز : « فدل » •

(٥) كرر فيء ما بين القوسين ، وهو من الناسخ •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٧) في هـ : « كونه » •



جزءاً من آدمي ، الى غير ذلك مما قدمناه . فيتكلم عليه كما يتكلم على تلك الطريقة ؛ فلا<sup>(١)</sup> فرقان بين المسلكين .

وهذا - من كلام الشافعي - يعرف تعليله بالوصف الذي لا يناسب وقد بنى عليه تحريم بيع سائر النجاسات ، وتحريم بيع الكلب وغيره .  
المثال الآخر<sup>(٢)</sup> : تعليل الفقهاء كافة - أعني : الشافعي وأبا حنيفة رحمهما الله - سقوط التكرار في مسح الخف ، وشرع التكرار في غسل الأعضاء .

فيقول أبو حنيفة في مسح الرأس : انه مسح ، فلا يتكرر كمسح الخف .

ويقول الشافعي : أصل في الطهارة ، فيكرر كالغسل .  
فإن قيل : تعليل أبي حنيفة [ تعليل بمؤثر ]<sup>(٣)</sup> ، لأنه يقول : المسح خفيف<sup>(٤)</sup> في ذاته ، فجاز أن يخف حكمه .

قلنا : إن كانت المناسبة عبارة عن تجانس<sup>(٥)</sup> الألفاظ ، فهذا مؤثر مناسب ؛ وإن كان المناسب ما قدمنا حدده ، فهذا طرد محض . ويقابله قول القائل : إن<sup>(٦)</sup> ما خف في ذاته أولى بأن<sup>(٦)</sup> يغلف حكمه ؛ ليقارب الغسل ، ويعتدل بينهما الأمر ، فإن ما غلف في ذاته ، لو غلف حكمه : لتراكم التغليف ، وكل ذلك تلفيقات لفظية : لا مناسبة لها .

وقول أبي زيد على ما قدمناه - : اني انما عللت بالمسح لظهور أثر

---

(١) في د ، ز : « بلا » .

(٢) في ز : « الثاني » .

(٣) في د ، ز : « مؤثر » .

(٤) في د ، ل ، ز : « خف » .

(٥) في ل ، هـ ، ز : « تجنيس » .

(٦) في هـ : « بأن ... أن » .

المسح في التخفيف ، وهو الاقتصار على ما ينطلق عليه الاسم .  
 قيل<sup>(١)</sup> له : ومن سلم لك أن ذلك من أثر كونه مسحاً ؟ فتضطره  
 المطالبة الى أن يعترف بعدم المناسبة ، لا بل هو من أثر كونه مجرى<sup>(٢)</sup> على  
 الشعر : لو وقع عليه . وهو طرد في مقابلة كلامه ؛ فأي مناسبة لكونه  
 مسحاً : في تجوير الاقتصار على ما يقع<sup>(٣)</sup> عليه الاسم ؟ وانما منتهى أن  
 يقول : اذا قوبل مسح الرأس بسائر الأعضاء ، فارقه في جواز الاقتصار  
 على أقل ما يسمى باسمه ، فلا يفارقه الا في كونه مسحاً ؛ فهو علامة الحكم ،  
 وهو عين ما ذكرنا : من طلب الفارق بين الذاتين ، بعد مقابلة احدهما  
 بالأخرى .

وكذلك يقول : مسح الخف اذا قوبل بسائر الأعضاء وبغسل  
 الرجل<sup>(٤)</sup> ، لم يفارقها<sup>(٥)</sup> الا في كونه مسحاً . فهو العلامة ، ويتعدى الى  
 مسح الرأس : في سقوط التكرار .

فيقول المجادل المعاند : [ لا ]<sup>(٦)</sup> بل فارقه في وقوعه على الخف .  
 فيقول : ليس مخصوصاً بالخف ، فان الميم - أيضا - يمسح على  
 الوجه بالتراب ولا يكرر ، ولا شركة بينهما الا في وصف كونه مسحاً .  
 وكذلك يرد عناد المعاند : أن الاقتصار على الأقل لاجرائه على الشعر  
 لو أجرى<sup>(٧)</sup> عليه ، بخلاف سائر الأعضاء ، ويقول<sup>(٨)</sup> : مسح الخف أيضا

(١) في هـ : « فليل » .

(٢) في د ، ل ، ز : « مجريا » .

(٣) في ز : « ينطلق » .

(٤) في ز : « الرجلين » .

(٥) في هـ ، ل : « يفارقه » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٧) في د ، ز ، هـ : « أدى » .

(٨) في د ، ل ، ز : « اذ يقول » .

يساويه<sup>(١)</sup> في الاختصار ، ولا شركة بينهما إلا في عموم وصف المسح •  
فكان التعليل بالوصف انجام المشترك - الضابط لجميع محال<sup>(٢)</sup> الحكم -  
أولى •

فيقول الشافعي - في مقابله - : لا ، بل فارق مسح الخف سائر  
الأعضاء : في كونه وظيفه بدلية ليست أصلية ؛ وإنما الأصل : الغسل على  
الرجل ، وبهذا يفارق المسح [ على الرأس ]<sup>(٣)</sup> : فانه أصل كالغسل في  
سائر الأعضاء ، وفي<sup>(٤)</sup> هذا يشارك التيمم ؛ فانه لما كان يؤدي بدلا<sup>(٥)</sup> ،  
لم يشرع فيه التكرار •

وعند هذا ، يتقابل المقامان • ولا بد من الترجيح ، وقد سلك كل  
[ ٤٩ - ب ] من الفريقين - من قدماء علماء المذهبين - مسلك الترجيح :  
فدل أنهم رأوا التعليل بالوصف الذي لا يناسب ، بطريق المقابلة ، وطلب  
الفارق بين المتقابلين • كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> في طلب الفارق بين حالتى الذات  
الواحدة •

فان قيل : ذكرنا هذا بطريق التشبيه •

قلنا : لا نضايقتهم في هذا التلقب ؛ وكل طارد يلقب طرده أيضا بلقب  
التشبيه ، واذا قال : أردت به تشبيها يغلب على الظن • ، فيقول : وتشبيهي  
هذا - الذي لقبته بالظرد - يغلب على الظن ؛ فكل مسلك يذكره يعارضه  
في طرده ؛ حتى يقول : المحكم فيه الذوق السليم ؛ فان هذا يغلب على

---

(١) في هـ : « ساواه » •

(٢) في د ، ل ، هـ : « محل » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في د ، هـ : « وهذا » •

(٥) في هـ ، ل : « ببدل » •

(٦) في د ، ز : « ذكرنا » •

الظن ، والطرْد لا يغلب • فيقول : وقد غلب هذا على ظني ، ولم <sup>(١)</sup> يغلب تشبيهِك <sup>(٢)</sup> على ظني ؟ وما <sup>(٣)</sup> الذي زكى ذوقك وعصمه من الغلط ؟ ويرجع الأمر الى حدس في الضمير : لا يصلح للمحاجة ، وتتقابل فيه <sup>(٤)</sup> الدعوى •

فان قال : تشبيهي يوهم الاجتماع في مخيّل <sup>(٥)</sup> هو مأخذ الحكم • فيقول : وجمعي - انّذي لقبته بالطرْد أيضا - يوهم ؟ فما الفارق ؟ وكل ما ينطق به لسان المُشَبَّه ، ينطق <sup>(٦)</sup> به لسان القائس الذي سمى طاردا <sup>(٧)</sup> • فلتحذف هذه الألفاظ جانباً ، وليقل : لا بد من تغليب ظن في كون انوصف علامة ، عن ظن أنه ليس بعلامة [ ولا بد ] <sup>(٨)</sup> لغلبة الظن من طريق ؟ وطريقه : طلب الفارق لوقوع الافتراق بين الذاتين • وهو الذي اعتمده العلماء في مسح الخف وتعليله •

فان قيل : عوّل الشافعي على مناسب <sup>(٩)</sup> وهو : أن الخف لا ينبغي تنظيفه ، والتكرار لتكملة النظافة ، والخف يتخرق بالتكرار ، فصين عنه لذلك •

قلنا : هذا خيال ؟ فان الخف كما لا يتخرق بأصل المسح فلا يتخرق بتكرار <sup>(١٠)</sup> امرار اليد الرطبة عليه •

---

(١) في د ، ز ، ل : « أولم ... شبيهك » •

(٢) في ه ، ل : « ومن » •

(٣) في د : « قيل » •

(٤) في د ، ز : « محل » وهو تحريف •

(٥) في ه ، ل : « ينطلق » •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « طارد » •

(٧) في ل : « وهو » •

(٨) في ز : « مناسبة » •

(٩) في ه : « بتكرير » •



وأما قوله : الخف لا ينبغي تنظيفه ، قلنا : فلم شرع أصل المسح ؟  
فليكن تكرار المسح للغرض الذي شرع له أصل المسح : تكميلاً له .  
فإن قيل : ليس<sup>(١)</sup> في المسح نظافة ، ولكنه وظيفة تعبدية ؛ حتى  
لا تعود اخلال [ هذا ]<sup>(٢)</sup> العضو : فركن الى الدعة في حالة الكشف ،  
ولا نفسه ؛ كما في التيمم : فانه شرع لمثل هذا المقصود ؛ وإلا فلا نظافة فيه .  
قلنا : ليكن تكرار المسح تأكيداً لهذه الوظيفة التعبدية وتكملة لها ،  
أو ليحكم<sup>(٣)</sup> بأن الرأس لما اكتفى فيه بالمسح : فلم<sup>(٤)</sup> يقصد تنظيفه حتى  
يكمل بالتكرار<sup>(٥)</sup> ؛ فأى نظافة في المسح على شعرة واحدة ؟ فليترك  
التكرار .

وهذه وساوس وخيالات في غاية الضعف [ والوهى ]<sup>(٦)</sup> ، لقبها بعض  
فقهاء العصر - وهم المتلقفون عن أبي زيد - بالمعاني المؤثرة المعقولة ؛ وذلك  
لظنهم أنه لا مدرك للدليل على كون الوصف مناطاً للحكم ، وعلامة عليه -  
سوى المناسبة . فصنعوا<sup>(٧)</sup> للطرديات صيغة المناسبات ؛ وأخرجوها في  
معارضتها ، فغلب على كلامهم [ الحكم ]<sup>(٨)</sup> الضعيفة الوعظية ، وهي - في  
اثارة الظنون - أبعد من المسالك التي ذكرناها .

المثال الآخر<sup>(٩)</sup> ، قول علمائنا<sup>(١٠)</sup> في مسألة التبييت والتعيين : إن

- 
- (١) في د « اليس » .
  - (٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .
  - (٣) في هـ : « أو يحكم » .
  - (٤) في ز : ل ، « ولم » .
  - (٥) في د : « بالتكرير » .
  - (٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .
  - (٧) في هـ : « فوضعوا » .
  - (٨) سقطت الزيادة من د .
  - (٩) في ز : « الثالث » .
  - (١٠) في د ، ز : « العلماء » .

صوم رمضان صوم مفروض ، فافتقر الى التبييت كالقضاء • وهم يقولون :  
انه صوم عين ، فلا يفتقر الى التبييت كالتطوع •

وقولهم : صوم عين فلا يفتقر الى التعيين ؛ من قيل المؤثر : لو سلم  
على السبر • أما استعماله في مسألة التبييت ، فهو<sup>(١)</sup> من قيل الطرد ، وأي  
مناسبة بين كونه فرضا وبين كونه مفتقرا الى التبييت ؟ والفرض والنفل  
استويا في النية ؟ [ وأي مناسبة بين كونه عينا ، وبين الاستغناء عن التبييت :  
اذا لم يَعْرِ<sup>(٢)</sup> عن أصل النية ] •

أما امامي - رضى الله عنه - فكان يقول بهذا القياس في مسألة  
التبييت<sup>(٣)</sup> ، ويقول : انه تشبيه ، وليس بطرد •

وأما المرازمة ، فانهم لما اثبت فيهم كلام أبى زيد : من طلب التأثير ؛  
ولم يحيطوا بأغوار ذلك الكلام ، وما فيه : من وجوه الالتباس - لم يجوزوا  
الاستشهاد بالأصول • ولقد ناظرت جمعا من أفاضلهم ، فكانوا يلقبون كل  
من يستشهد بأصل في كلامه : بأنه أحكامى لا يعرف الفقه • وأي ضلال  
- في عالم الله سبحانه وتعالى - يزيد على هذا ؟ فمعظم أحكام الشرع يثبت  
بالقياس ؛ وانما انتظم القياس : باستنباط المعاني والعلامات من موارد  
النصوص ، فكيف يستجيز التصرف في الشرع ، من يحسم باب الانتفات  
الى الشواهد والاستمداد من النصوص ؟ ويزعم : أن المعاني المعقولة المؤثرة  
هي التي تقبل دون الأحكام ؟ ولذلك انفتح عليهم باب من الهذيان ضلوا  
فيه ، وأخذوا يثبتون أحكام الشرع على حكم ضعيفة خيالية : يستر كُفها

---

(١) في د ، ل ، ز : « فمن » •

(٢) في ل : « يعرض » وسقطت الزيادة من ز •

(٣) لفظ : ل : « التعيين » •

أرذال الواعظين ؛ وهجروا [ ٥٠ - أ ] لأجلها<sup>(١)</sup> مسالك علماء السلف ،  
وما نقل عن<sup>(٢)</sup> الشافعي - صاحب المذهب - في مسائله • وكذلك يفعل الله  
تعالى بمن لم يؤيده بتوقيفه ، ولم يرشده الى طريقه •  
فراجع<sup>(٣)</sup> الآن الى المقصود ، ونقول :

قولنا : صوم مفروض فيفتقر الى التبييت ؛ طرد محض لا يناسب ،  
ولكن الظن حاصل منه ؛ وطريقه : - أنه تقابل أصلان : القضاء والتطوع ؛  
ودار صوم رمضان بينهما ، ففارق التطوع : في كونه فرضا ؛ وهو الوصف  
الذي سبق الى الفهم كونه فارقا ، فقدر ذلك علامة على الحكم : متضمنة  
للمناسبة المغيبة عنه ، وقد شاركه صوم رمضان في هذا الأصل : فالتحق به ،  
وانقطع عن التطوع •

وهذا يقابله قوله : لا ، بل يفارقه في كونه صوم عين ، وقد شاركه  
صوم رمضان التطوع في هذا الوصف ، ولا يعنى قولنا : لا مناسبة بين كونه  
صوم عين ، وبين الاستغناء عن التبييت • فانه لا مناسبة [ أيضا ]<sup>(٤)</sup> بين  
الفريضة وبين التبييت ؛ ولكننا نبين أن صوم التطوع ليس بصوم عين ، كما  
ذكرناه في تلك المسئلة •

ولو قال قائل : فارق القضاء التطوع : في كونه فرضا ، وفارقه -  
أيضا : في كونه قضاء ، وكل واحد لا يناسب ؛ فهلا جعلتموه مناطا وضابطا  
للحكم ؟

قلنا : لأن صوم الكفارات والنذور كلها يفتقر الى التعيين<sup>(٥)</sup> ، وليس

---

(١) في د : « لأجله » •

(٢) في هـ ، ل : « من » •

(٣) في هـ ، ل : « ونرجع » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) في ز : « التبييت » •

قضاء ؛ فالوصف الشامل الجامع هو<sup>(١)</sup> الفرسية ، ولم يفارقه الا التطوع •  
 افان قال<sup>(٢)</sup> : ويضاف الحكم في الكفارة الى كونه كفارة ، وفي النذر  
 الى كونه نذرا ؛ فاذا جاز<sup>(٣)</sup> التعليل بالطرد : فيجوز أيضا تعليل الحكم  
 بعلى •

قلنا : ولكن التعليل بالفرضية تشهد له جميع الأصول ؛ ولو علل  
 بالقضاء : لم تشهد له سائر الأصول ، فاذا علل ذلك بالكفارة : لم<sup>(٤)</sup>  
 يشهد له<sup>(٥)</sup> القضاء • فالوصف المشترك الجامع للحكم المشترك أخرى بأن  
 يكون علامة : متضمنة للمعنى المصلحي [ المغيّب عنا ]<sup>(٦)</sup> ؛ وهو أغلب على  
 انظن من التفريق<sup>(٧)</sup> بأمور متفرقة لا تتوارد عليه الشهادات •

فان قيل : فالحج<sup>(٨)</sup> أيضا مفروض ، ولا يفتقر الى التعين ؛ فبم  
 تجيئون عنه في مسألة اتعين ؟

قلنا : وهو مشكل على الخصم - أيضا - في مسألة التعين ؛ فان الحج  
 لا يتعين وقته ولكن بان لنا - بالدليل - أن الحج مخصوص بقضايا ، بعلامة  
 كونه حجا ؛ وأن ذلك لم يتمد : [ لا ]<sup>(٩)</sup> الى الصوم ، ولا الى الصلاة •  
 فتضمن قولنا : صوم ، احترازا عنه ؛ وحقيقته ترجع الى أن القضاء : اذا لم  
 ينجدب الى الحج ، فالأداء أيضا لا ينجدب اليه • ومناسبة الحج للقضاء ؛

(١) في د : « هذه » •

(٢) في ز : « قيل » •

(٣) في د : « واذا كان » •

(٤) في د ، هـ : « ولم » •

(٥) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « الا » وهي زيادة ناسخ •

(٦) في د ، ز : « المعين » •

(٧) في ز : « التعليل » •

(٨) في هـ ، ل : « والحج » •

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ •



كمناسبته<sup>(١)</sup> للاداء ، فقام<sup>(٢)</sup> الشبه بما ذكرناه<sup>(٣)</sup> .

ولنا في كل مثال غرضان ؛ أحدهما : بيان أنه مقول به من جهة الفريقين ، وقد ماء الأصحاب ومحدثيهم ، والثاني : ابانة كيفية اثاره الظن من هذا النوع من التعليل ، مع الانفكاك عن المناسبة ، وكيف لا يشور الظن . فاذا لم يبين معنى مناسب في التيسيت ، وعرف أصلان في التشرع متقابلان - فيجب<sup>(٤)</sup> أن يحكم بقضية في محل النزاع ، وهو دائر بين الأصلين ، وفارق التطوع : في كونه فرضا ، كما فارق القضاء ، وبان أنه ليس يشارك التطوع الا في كونه صوما ؛ وفي هذا شارك القضاء أيضا ، ونحن نقدر معنى مناسبة : لم نطلع عليه في القضاء وفي التطوع ، فيعلم قطعا<sup>(٥)</sup> ان الأغلب على الظن : أن المتعدى الى الأداء معنى القضاء ، لا معنى التطوع - قبل الاطلاع على ذلك المعنى ، وهذا معنى التشبيه .

وحاصله راجع الى طلب الفارق ، والتعليل بعلامة المصلحة المجهولة ، لا بعين المصلحة ، واثبات كون الوصف علامة - من بين سائر الأوصاف - بالمقابلة وطلب الفارق ، كما تقدم .

المثال الآخر ، قول الشافعي - رضى الله عنه - : طَهَّارَتَانِ ، فكيف تفترقان ؟ وهو التبيه على قول أصحابنا : طهارة عن حدث ، [ وطهارة حكسية ] ، وطهارة : موجبتها في غير محل موجبها ، فأشبهت<sup>(٦)</sup> التيمم . وقد تقابل ها هنا أصلان : ازالة النجاسة ، والتيمم ، فأردنا أن نطلب مناطا

(١) في د ، ل ، ز : « كمنااسبة الاداء » .

(٢) في هـ ، ل : « فيقام » .

(٣) لم أعلم مخالفا : في أن الحج لا يفتقر الى التعيين ، فراجع : الام (١٠٨/٢) والمهذب (٢٠٥/١) والافصاح (١٤٠) .

(٤) في هـ : « فوجب » وفي ل ، ز : « ووجب » .

(٥) في هـ : « على القطع » .

(٦) في هـ ، ل : « فأشبهه » . وقد سقطت منهما الزيادة السابقة .

للفرق بينهما من أوصاف التيمم ؟ فكان - من الأوصاف العامة - أنه<sup>(١)</sup> طهارة : فيبطل بازالة النجاسة ، وأعم منه أنه شرط الصلاة : فيبطل بستر العورة ، واستقبال القبلة ، وأخص من الطهارة أنه طهارة بجماد : فيبطل بالاستنجاء • فكان الأخص والأولى أن يقال : طهارة حكيمية ، وطهارة عن حدث ، وموجبها في غير محل موجبها ، وكل ذلك يرجع الى شيء واحد ، وفي هذا [ المقام ]<sup>(٢)</sup> يستوى الوضوء والتيمم ؛ فغلب على الظن أن هذه هي العلامة المشتملة على المصلحة المجهولة •

فكان<sup>(٣)</sup> ذلك لعجزنا عن ابداء المناسبة ، حتى لو أظهر الخصم مناسبا : انحل هذا التعليل ، بل ينحل [ هذا بقولهم ]<sup>(٤)</sup> : طهارة بالماء ، فأشبه ازالة النجاسة ، وإن لم يذكر وجه المناسبة - الى أن نتكلم عليه •

ولو سلم للخصم ما يدعيه : من أن الماء مطهر لعينه ، والتراب غير مطهر لعينه ؛ فافتقر الى قصد [ ٥٠ - ب ] - لكان<sup>(٥)</sup> ذلك فرقا مخيلا ، ولكن الشافعي يقول : هو مطهر للنجاسات العينية لعينه<sup>(٦)</sup> ؛ وأما ازالته الحدث : فبالشرع كالتييمم ، من غير فرق • فهو مشابه له<sup>(٧)</sup> • وكذلك :

(١) في د ، ز : « أنها » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) في د ، ل ، ز : « وكل » وهو صحيح أيضا •

(٤) في هـ ، ل : « بقوله » •

(٥) في د ، ز : « كان » •

(٦) في هـ : « بعينه » •

(٧) قد اتفق الفقهاء على أن غسل النجاسة لا يفتقر الى نية ، وذهبوا الى وجوب النية في التيمم ، ما عدا زفر : فانه شذ وقال بعدم الوجوب • وذهب الجمهور : الى وجوبها في الطهارة من الحدث بالماء ، وذهب أبو حنيفة : الى عدم وجوبها فيها • فراجع : المهذب (١/١٣) والوجيز (١/١١) و ١٨ و ٢١) والهداية (١/٥ و ١٤) والافصاح (٨) والاشراف (١/٧) والبداية (١/٧ و ٣٨ و ٥٧) •

إذا سلك الخصم مسلك الفرق • وتكلم عليه حتى يسلم لنا هذا المجمع :  
ولا إخاله له ، وهو محض التشبيه ، وهو : الطرد الذي لا يناسب ، ولكن  
طريق إثباته : المقابلة بين الأصلين المتقابلين ، وطلب الفارق والتصرف في  
المسألة المتشعبة ، بالعلامة الفارقة أو الجامعة<sup>(١)</sup> .

ولا ينبغي أن ينخدع المحصل بما يذكر في الطهارة الحكيمة : من  
الإخاله بأنه<sup>(٢)</sup> ينبىء عن كونه<sup>(٣)</sup> تعبداً وعبادة وقربة ؛ والقربات تفتقر إلى  
النيات ، لأن<sup>(٤)</sup> افتقار العبادات إلى النيات لأبد من تعليله بمسلك مخيل ،  
وعند أبي حنيفة : لا فرق بين العبادات [ وأموال المعاملات ]<sup>(٥)</sup> في النية ؛ فإن  
النية عنده تُعتبر<sup>(٦)</sup> فيما لا يتعين ، يجب ذلك في قضاء دين العباد ، ولا يجب  
في رد المغصوب ، ويجب في قضاء الصوم ، ولا يجب في صوم رمضان ،  
فعلى هذا يديره ، فلا<sup>(٧)</sup> مناسبة بين كونها حكيمة وبين الافتقار إلى النية  
بحال ، وإنما حاصلها يرجع إلى التشبيه .

ولذلك<sup>(٨)</sup> أطلق الشافعي القول ، فقال<sup>(٩)</sup> : طهارتان ، فكيف  
تشرقان ؟ استبعد أن يكون بينهما فرق معتبر ، مع الاشتراك في وصف :  
يكاد يقوم مقام الخاصية ؛ وهو : أن كل واحد طهارة عن حدث ، فرأى

---

(١) في د : « والجامعة » .

(٢) في د ، ل : « فانه » .

(٣) في د ، ز : « كونها » .

(٤) في د ، ز : « فان » .

(٥) عبارة هـ : « وغير العبادات » وقد سقطت الزيادة من ل .

(٦) في د : « تعيين » وهي مصحفة .

(٧) في د ، ل ، ز : « ولا » .

(٨) في د ، ل ، هـ : « وكذلك » .

(٩) في هـ : « وقال » .

الإضافة الى هذا الوصف متعينا<sup>(١)</sup> .

وكل ذلك إشارة منا الى أن التعليل بالوصف الذي لا يناسب ، مقول به من كافة العلماء : السلف منهم والخلف . فلا مضايقة في التلقيب : بالشبه والمؤثر ؛ بعد أن لاح الغرض .

مثال آخر : اتفق الفريقان على أن يد السوم توجب<sup>(٢)</sup> الضمان ، وطلب كل فريق علامة يجعلها مناطا للحكم .

فقال الشافعي : هو أخذ مال الغير لغرض نفسه ، لا بالاستحقاق ؛ محترزا بأحد الوصفين : عن الوديعة ، وبالأخر : عن الاجارة ، ويد الموصى له بالمنفعة ، ويد المرتهن . فكانت هذه الأوصاف - التي بها الاحتراز - علامات لا تناسب ، فلم ينبغى أن يكون اثبات اليد على مال الغير لغرض نفسه - من غير استحقاق - سببا للضمان ؟ فهذا لا يعرف كونه سببا [ الا بنصب الشارع اياه سببا . ولم يصرح الشارع بنصبه سببا ]<sup>(٣)</sup> باعتبار هذا الضبط ، وهذه العلامة . ولكن توصل اليه<sup>(٤)</sup> الشافعي بنظره والتفاتة الى المسائل ، فجعله علامة .

وقال أبو حنيفة : لا ، بل علامته : أنه مأخوذ على جهة الضمان ، وهو الشرى ، والمأخوذ على جهة الشيء ، كالمأخوذ على حقيقته ، وخرج [ عليه<sup>(٥)</sup> يد الرهن ] وعكسه في العارية ، فكيف يطمع في مناسبته ؟ ولو عكس [ وقوبل ]<sup>(٦)</sup> وقيل : [ لا ، بل ]<sup>(٧)</sup> المأخوذ على جهة الشيء ، ليس

---

(١) في د ، بلفظ : « معينا » وهو تصحيف .

(٢) في ه ، ل : « موجب للضمان » .

(٣) سقطت الزيادة من ل .

(٤) في ز : « اليها » .

(٥) عبارة ه : « على هذا . . المرتهن » .

(٦) سقطت الزيادة من ه ، ل .

(٧) سقطت الزيادة من د ، ز .



كالمأخوذ على حقيقته ؛ لا اعتدل القولان ، ولم<sup>(١)</sup> يفترقا •  
والغرض من هذا المثال : بيان القول بالوصف الذي لا يناسب ، من  
الفريقين • ووجه تنشئة الظن منه يستقصى في تلك المسألة •  
مثال آخر : حكم الشرع بضرب الدية على العاقلة ، على خلاف المخيل  
في سائر الأموال والغرامات والكفارات • فوقع<sup>(٢)</sup> النزاع في القليل •  
فقال<sup>(٣)</sup> الشافعي : القليل واجب بالجناية على النفس ، فيضرب على  
العاقلة كالكثير ، وهذا يجري مجرى العلامة الضابطة للمصلحة المجهولة :  
في ضرب الدية على العاقلة •  
أقلو<sup>(٤)</sup> قال قائل : لا ، بل علامة الأصل<sup>(٥)</sup> : كونه كل بدل النفس -  
بطل بالأطراف •

ولو قال [ قائل ]<sup>(٦)</sup> : علامته كونه كثيرا مجحفا ؛ بطل بحصص  
الشركاء ، وقيمة العبد القليلة<sup>(٧)</sup> ، وغرة الجنين •  
ولو قال : علامته : كونه مقدرا ؛ بطل بأرشد الحكومات<sup>(٨)</sup> •

(١) في د : « ولن » •

(٢) في د ، ل ، ز : « ووقع » •

(٣) في د ، ل ، هـ : « قال » •

(٤) في د : « ولو » •

(٥) في ل : « التعيين » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، هـ •

(٧) في د ، ز ، ز « القليل القيمة » •

(٨) قد أجمع الفقهاء على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة القاتل  
المخطئ ، وذهب الحنفية والشافعية : إلى أن الحكم كذلك في دية شبه  
العمد • وقد جعلها المالكية في مال الجاني • أما قطع الأطراف ، فذهب  
الحنفية والمالكية والحنابلة : إلى أن الدية في مال الجاني ، وهو قول للامام  
الشافعي ، وذهب في قول آخر : إلى أنها على العاقلة • وقد اختلفوا في الحر  
إذا قتل عبد خطأ ، أو قطع يده ، فذهب أبو حنيفة : إلى أن قيمته على =

وإذا بطلت هذه العلامات : سلم ما ذكرناه •

مثال آخر : أوجب الشريعة في يد الحر نصف دية • فقال<sup>(١)</sup>  
الشافعي : في يد العبد نصف قيمته • ولا إخلال فيه : إذ المناسب اتباع  
النقصان ، كما في الكل • ولكن نعلم ضرورة أن [ غناء ]<sup>(٢)</sup> يد العبد من  
العبد ، [ كغناء يد ]<sup>(٣)</sup> الحر من الحر ، وأن النسبة<sup>(٤)</sup> مستوية • ولا يجرى  
ذلك في البهائم • وإن قدر الشرع بدل كل الحر ، فسيه : صياته عن  
تحكم السوق فيه • وقد تقل القيمة مع شرف الخصال ، لقلة الرغبات في  
الاستخدام • وهذا غير محذور في الطرف : فإن أروش الحكومات تعرف  
بتقدير القيمة ؛ ثم تكثر بالنسبة إلى [ مبلغ ]<sup>(٥)</sup> اندية ، فما تقتضي فيه القيمة

---

العاقلة ، وهو قول للشافعي • وذهب مالك وأحمد :  
إلى أن الدية في مال الجاني ، وهو قول آخر للشافعي •  
فراجع في هذا كله : الأم (٢٣/٦ و ١٠١) والرسالة (٥٢٨ - ٥٤٠) والمهذب  
(٢٢٧/٢) والوجيز (١٥٣/٢) والهداية (١١٧/٤) والافصاح (٣٣٦)  
والإشراف (١٩٢/٢ - ١٩٣) والبداية (٣٥٤/٢) والقوانين الفقهية (٣٤٥ -  
٣٤٧) •

(١) في د ، ز : « وقال » •

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٣) في هـ : « كيد » •

(٤) لفظ د : « النسبية » ، وهو تصحيف • وقد ورد في هـ - بعد  
ذلك - زيادة : « المجهولة » ، وهي من النسخ • وقد اجمع الفقهاء على أن  
دية يد الحر نصف الدية ، واختلفوا في دية يد العبد : فذهب الشافعية  
والحنفية والحنابلة إلى أنه يجب في يده نصف قيمته • وذهب المالكية : إلى  
أنه يلزم ما نقص من قيمته •

فراجع : الأم (٦٣/٦) والمهذب (٢٢١/٢) والهداية (١٣٦/٤ و ١٥٥)  
والافصاح (٣٣٣) والإشراف (١٨٦/٢) والبداية (٣٦٦/٢) والقوانين  
(٣٥١) •

(٥) لم ترد الزيادة في هـ •

دينارا مثلاً - لكونه عشرين<sup>(١)</sup> القيمة - توجب مائة دينار • ومع هذا [ يقدر • ؟ فعرف أن ذلك لسر ]<sup>(٢)</sup> في خلقه الآدمي : اقتضى وقوع اليد من الجملة موقع النصف • وهو في العبد كهو في الحر [ ٥١ - أ ] فكانت هذه العلامة الخاصة مقدمة على المخیل المرسل المتسع •

مثال آخر : لأبي حنيفة رحمه الله ، قوله : أن العبد تقدر<sup>(٣)</sup> قيمته كالحر ، والمناسب لا يوجب انتقدير مع تفاوت الخصال : كما في البهائم • ولكن شبهه بالحر ، وهذا يدل - من مذهبه - على انقول بالشبه •

فإن قيل : لا ، بل هذا قول بالمؤثر • لأن بدل الدم مقدر ، والعبد يضمن منه الدم : فكان مقدرا ، فهذا من قيل دخول تفصيل تحت جملة ، ويرجع شكل الدليل فيه الى مقدمتين ونتيجة كما قدمتموه •

قلنا : انشأني - رحمه الله - لا يسلم كون<sup>(٤)</sup> بدل الدم مقدرا<sup>(٥)</sup> • وإنما المقدر بدل دم الحر • وأبو حنيفة - رحمه الله - يلحق العبد به : بالتشبيه • وهذه طريقة لنا في تلك المسألة • اذ نسلم أن العبد دم ، ولكن نقول : المقدر دم الحر ، ونستدل بالعبد القليل القيمة • فيرجع<sup>(٥)</sup> النظر - عند تجاذب القول - الى<sup>(٦)</sup> أن التقدير معلوم<sup>(٧)</sup> بعلامة الدمية ، أو بعلامة الحرية • ويكون ذلك نظرا في العلامات دون الوقوف على المعاني • وإن سلمنا [ له ]<sup>(٨)</sup> [ أنه ليس مقدرا ]<sup>(٩)</sup> بعلامة الدمية ، فنقول : بدل

(١) في ل : « جنس » •

(٢) عبارته هـ : « فقد يعرف أن ذلك ليس لمعنى » •

(٣) في هـ ، ل : « تتقدر » •

(٤) في هـ ، ل : « أن ... مقدر » •

(٥) في د : « ويرجع » •

(٦) في هـ : « فيه » •

(٧) في د ، ز : « يتعلق » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، هـ •

(٩) عبارة ل : « أنه مقدر » وهي ناقصة • وعبارة ز : « أنه مقدرا »

وهي محرفة •

المال [ غير ]<sup>(١)</sup> مقدر ، وقضية الأموال والدماء متعارضة فيه • فنسلك مسلك التغليب ، وتصير المسألة تشبيها من طريق آخر على ما سنذكره<sup>(٢)</sup> طريقا آخر لتغليب الأشباه •

ويقرب من هذا المأخذ ، النزاع في أن دية العبد : هل تضرب على العاقلة ؟ وهو راجع الى تجاذب العلامات •

مثال آخر ، وهو البرهان القاطع على قول زعماء القائسين ، وعلماء الشرع من المتصرفين - بالتعليل بالوصف الذي لا يناسب ، من غير تخصيص وإيماء من جهة الشارع ؛ وأنهم سموا ذلك الوصف - وإن كان لا يناسب - علة ، في اصطلاحهم ، لا علامة •

وهو : تعليل الحديث الوارد في الربا - المشتغل على الأشياء الستة • فقال الشافعي : [ نعلل بالطعم والنقدية ]<sup>(٣)</sup> أو الطعم<sup>(٤)</sup> والتقدير على قول • وقال أبو حنيفة : نعلل بالكيل والوزن • وقال مالك : [ نعلل ]<sup>(٥)</sup> بالنقدية والقوت • وكلهم اتفقوا على تعدية الحكم بهذه الأوصاف ؛ وهي لا تناسب ، وإنما هو الذي لقبه فريق بالطرد ، وآخرون بالشبه •  
فإن قيل : أبو حنيفة تلقى ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم : « وكذلك ما يكال ويوزن »<sup>(٦)</sup> ؛ فكان ذلك عاما •

---

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) لفظ د ، ز : « سنذكر » •

(٣) في ل : « نعللها بالنقدية » •

(٤) في د : « والطعم » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٦) هذا جزء من حديث لأبي سعيد الخدري ، مروي من طريق حيان ابن عبيد الله عن أبي مجلز ، قد استدلل به الحنفية والعترة على ما ذهبوا اليه في علة الربا : من أنها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن ، وهو حديث متكلم فيه من جهة حيان المذكور ، فراجعته مع الكلام عليه : في السنن الكبرى (٢٨٥/٥ - ٢٨٦) والمستدرك (٤٣/٢) والروض النضير (٢٢٧/٣) - (٢٢٨) ونيل الأوطار (١٦٥/٥) •



قلنا : هذا [ حديث ] <sup>(١)</sup> كذب موضوع [ متقول ] <sup>(٢)</sup> ولم ينقل  
عن أبي حنيفة • وأصحابه - السابقون واللاحقون - سلكوا مسلك التعليل  
بالاستنباط ، لا بهذه التكملة <sup>(٣)</sup> المختلفة •

فإن قيل : أبو حنيفة لا يقول إلا بالقياس المؤثر المناسب ؛ وقد أظهر  
تأثير الكيل كما عرف ذلك من [ كلامه و ] <sup>(٤)</sup> كلام أصحابه ؛ وهو الذي  
بالغ أبو زيد في تقريره ، حتى رقاها إلى مضاهاة المعقولات ، وأظهر تأثيره •  
وبيانه بالإيجاز : أن تحريم البيع في الأشياء الستة ، ينبغي أن يتعرف  
مما اعتبره الشرع في موضع آخر في التحريم ، وليس ذلك - في هذا المقام -  
إلا تحريم الفضل الذي لا مقابل له بالإجساع ؛ وهو أن يقول : بعثك العبد  
بهذا <sup>(٥)</sup> الثوب على أن تزيد <sup>(٦)</sup> درهما • فالدرهم ربا ، وهو فضل لا مقابل  
له ، فإذا باع صاعا بصاعين ؛ فالصاع الزائد فضل لا مقابل له ؛ وإنما <sup>(٧)</sup>  
صار ذلك فضلا : بشرط <sup>(٨)</sup> الشرع المماثلة في المقابلة ، بقوله : « الحنطة  
بالحنطة مثلا بمثل ، والفضل ربا » <sup>(٩)</sup> ، ومشروط الشرع كمشروط

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في هـ : « ولم يصح منقولا » •

(٣) صحف في ز ، بلفظ : « الكلمة » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ •

(٥) في هـ ، ل : « بالثوب » •

(٦) في د : « يزيد درهم » •

(٧) في د ، ز « نعم ، إنما » •

(٨) في ل : « لشرط » •

(٩) ورد هذا الحديث في شرح الهداية بزيادة : « يبدأ بيد » وهو  
معنى جزء من حديث طويل مروي عن عبادة بن الصامت • وأبو سعيد  
الخدري ، وعمر ، وأبو هريرة • فراجع : نصب الراية (٣٥/٤ - ٣٦)  
ومسند أحمد (١٦٠/١٢) وصحيح مسلم (٦٩٣/١) ، والمستدرک (٦٩٤/١) ،  
والمستدرک (٤٣/٢) وسنن الترمذی (٢٣٣/١) والبيهقي (٢٨٤/٥ - ٢٨٦)  
وانظر هامش الرسالة (٢٨١) •

العائد ؟ ثم اختص بالمقدرات المتجانسات : لأن الفضل يظهر بعد ظهور المائة ، والمائلة تظهر بالجنسية والتقدير • ولا يظهر الفضل بين جنسين<sup>(١)</sup> [ غير مقدرين بالكيل أو الوزن ] : اذ لا معيار للمائلة<sup>(٢)</sup> [ فيه ] • ولا يظهر بين الشعر والحنطة : اذ لا مجانسة في الصفات ، فظهر الفضل المحرم بهذين الوصفين : فسميناه علة لذلك • فأما فضل الصفات فالألفى<sup>(٣)</sup> الشرع قيمتها بقوله : « جيدها ورديئها سواء »<sup>(٤)</sup> وهذا أظهر مسلك في التأثير<sup>(٥)</sup> فكيف يكون هذا شبيها وتعليلًا بوصف لا يناسب ؟ •

قلنا : التبس جنس<sup>(٦)</sup> هذا الكلام على معظم أبناء الزمان ، لكثرة مقدماته ومراتبه التي سلسلها : فالتبس المقصد في غمارها ، ونحن نحل هذه التعقيدات ، [ بتسليم ]<sup>(٧)</sup> جميع المقدمات ؛ وهو : أن الفضل - الذي لا مقابل له - محرم ، وأن ظهور الفضل بالكيل والجنسية [ على ]<sup>(٨)</sup> ما ذكرناه • ولكن لا يظهر الفضل - في مسألتنا - ما لم تضر المماثلة

(١) في ز : « الجنسين » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن د ، ل •

(٢) في د : « للمائلة » ، وهو تصحيف ، وسقطت منها الزيادة التالية •

(٣) في هـ : « ألفى » •

(٤) ورد هذا الحديث في شرح الهداية ، وذكر صاحب نصب الراية (٣٧/٤) : أنه غريب يؤخذ معناه من اطلاق حديث أبي سعيد الخدري ، أنه • ويؤيده ما نقله النووي عن العلماء - على ما في الروض النضير (٢٢٨/٣ - ٢٢٩) - : أن هذا الحديث يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد وردى • الخ • وحديث أبي سعيد مذكور في نصب الراية (٣٥/٤) وسنن النسائي (٢٨٧/٧ - ٢٧٩) ونيل الأوطار (١٦٢/٥) وغيرها •

(٥) في ز : « القياس » •

(٦) صحف في د ، ل - بلفظ : « حسن » •

(٧) في ز : « بتسليمها ، فالتبس » وفيها تحريف •

(٨) في هـ ، ل : « الى تمام » •

مشروطة • وعن علته البحث ؛ فلم شرطت المماثلة في بيع المتماثلات المقدرة ؟ ولم لا يجوز أن تقابل صاعا بصاعين ، كذراع بذراعين ، وخشبة بخشبتين ؟ وعند هذا يتبين عجزهم عن ابداء التأثير ؛ فيقولون<sup>(١)</sup> : لأنه متماثل متجانس يمكن تحصيل المماثلة فيه [ ٥١ - ب ] •

قلنا : وما أمكن تحصيل المماثلة فيه ، لم تشرط فيه المماثلة الممكنة ؟ [ وما هذا ]<sup>(٢)</sup> الا كقول القائل : ما أمكن رؤيته [ تشرط رؤيته ]<sup>(٣)</sup> وما أمكن<sup>(٤)</sup> قبضه يشترط قبضه في المجلس ، وما أمكن نقله يشترط نقله • وهلم جرا الى الامكنات • فتأثير<sup>(٥)</sup> التجانس والتقدير : في تحصيل امكان المماثلة<sup>(٦)</sup> ؛ فلم كانت المماثلة [ الممكن ] حصولها شرطا ؟ ولم شرطها<sup>(٧)</sup> الشارع ؟ • ان عقل سيبه : فليذكر حتى يتعدى ؛ وان لم يعقل فليقتصر على مورد النص •

فتبين أن تطويلاتهم مسلمة ، ولا منفعة فيها ، وانما مجرى النظر ، وموقع البحث : طلب علة اشتراط المماثلة فيما أمكن فيه تحصيل المماثلة ؛ حتى اذا عقل ذلك المعنى : اتبع في الاقتصار والتعدي • ولو اجتمع الأولون والآخرون على أن يذكروا فيه مناسبة : لم يجدوا اليه سبيلا •

فان قال قائل : لاح - على القطع - من أبي حنيفة القول بالوصف

---

(١) في ه ، ل : « فيقولون » •

(٢) في ه ، ل : « وهل هذا » •

(٣) سقطت الزيادة من ز •

(٤) في د : « يمكن » •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « فيأتي » •

(٦) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « الممكنة » ، ولم ترد الزيادة التالية فيها •

(٧) في د ، ز : « يشترطها » •

الذي لا يناسب والتعليل به من غير نص وايماء • ولكن كيف يصح ذلك من الشافعي في هذه المسألة : فانه يتمسك فيها بالايماء ، من قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام »<sup>(١)</sup> ؟ وقد يتمسك [ فيها ]<sup>(٢)</sup> بمناسبة الحرمة لاطهار اشرف ؟ بالتقييد بالشروط<sup>(٣)</sup> • كما قدمتموه في أمثلة المناسبات ؟ • قلنا : أما التعلق بالايماء فقد قررنا طريقه ؟ وليس مسلك الشافعي مقصورا عليه ؟ فانه علل الربا في الدراهم والدنانير ، بكونيهما<sup>(٤)</sup> جوهري الأثمان • ولا ايماء فيه • وأما تلك المناسبة ، فمن محدثات المتأخرين ؟ لم يذكرها<sup>(٥)</sup> الشافعي ؟ وانما أحدثه من لم تتسع حوصلته لدرك جميع [ مدارك ] التعاليل<sup>(٦)</sup> ، ولم يستقر قدمه في فهم قاعدة الشبه • فتشوفوا الى خيالات هي - على<sup>(٧)</sup> التحقيق - نفاخات الصابون : تكشف بأدنى بحث [ عن ]<sup>(٨)</sup> غير طائل • وقد [ نبهنا على وجه ]<sup>(٩)</sup> فساد [ هذا المناسيب بما ]<sup>(١٠)</sup> تقدم • ومن لم يستقل فهمه بدرك وجه الفساد في كل مناسبة : خيلت في مسألة علة الربا من [ كل ]<sup>(١١)</sup> الجوانب ، فلا ينتفع بكلامنا هذا ، [ ولا مطمع له في فهمه ]<sup>(١٢)</sup> : فان درك فسادها من الجليات ؟ ومن تقاعدت

- 
- (١) سبق الكلام عنه في ص (١٥٥) •  
(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •  
(٣) في د : « من الشروط » •  
(٤) في د ، ز : « بكونيهما » •  
(٥) في د ، ل ، ز « يذكره » •  
(٦) لفظ ه ، ل : « التعليل » ، وقد سقطت الزيادة السابقة من د •  
(٧) في د ، ز : « في » •  
(٨) لم ترد الزيادة : في د •  
(٩) في د ، ز : « بينا » •  
(١٠) في ه : « هذه المناسبة فيما » •  
(١١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •  
(١٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •



رتبته عن درك الجليات : كيف ترتقى قريحته الى فهم هذه الدقائق [ التي لا يكشفها فضل التقرير ، وانما تدرك بجهد التأمل واتقاد القريحة ، بعد الانقباض<sup>(١)</sup> عن كدورة المألوفات وشوائب التقليدات ؟ ] .

والذي يدل على أن الشافعي لم يذهب في التعليل مسلك الاخالة ، فصل ذكره<sup>(٢)</sup> في كتاب الرسالة - وقد تقلناه بلفظه :

قال الشافعي : قال الله تعالى « والوالدات يُرصِعنَ أولادَهن »<sup>(٣)</sup> الآية . وأمر النبي - عليه السلام - هذا<sup>(٤)</sup> : بأن تأخذ من مال أبي سفيان<sup>(٥)</sup> ما يكفيها وولدها [ بالمعروف ]<sup>(٦)</sup> ؛ وكان الولد من الوالد : فأخبر على

---

(١) لفظ د ، ل : « الانتفاض » ، وهو تصحيف . وقد سقطت الزيادة من ز .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « ذكرود » . والفصل المشار اليه مذكور في الرسالة ( ص ٥١٧ - ٥٢٧ ) ، والنقل عنه وارد ببعض تصرف أو اختصار أو اختلاف لفظي .

(٣) سورة البقرة (٢٣٣) .

(٤) في نسخة الربيع : « هند » ، وهذا الاسم يصرف ويمنع . وهي : بنت عتبة بن ربيعة والدة معاوية ، الصحابية المتوفاة : في خلافة عثمان ، أو في خلافة عمر . انظر : الاصابة (٤٠٩/٤) وهامش آداب الشافعي (٢٩٧) .

(٥) هو : صخر بن حرب القرشي الاموي ، والد معاوية . المتوفى بالمدينة : سنة ٣١ - ٣٤ هـ . انظر الاصابة والاستيعاب (١٧٢/٢ و ١٨٣) ، وهامش آداب الشافعي (١٨١) .

(٦) سقطت الزيادة من د ، ز . والحديث رواه الجماعة الا الترمذي . فانظر الرسالة (٥١٧) ومسند أحمد (٣٩/٦ و ٥٠ و ٢٠٦ ح) وصحيح البخاري (٧٩/٣ و ١٣١ ، ٦٥/٧ و ٦٧ ، ٦٦/٩ و ٧١) ومسلم (٦٠/٢) وأحكام القرآن للشافعي (٢٦٣/١) وسنن ابن ماجه (٢٤/٢) وأبي داود (٢٨٩/٣) والنسائي (٢٤٦/٨) والدارقطني (٥٢٥) والدارمي (١٥٩/٢) والسنن الكبرى (٤٧٧/٧ ، ١٤٢/١٠) ونيل الأوطار (٢٧٤/٦) وذخائر المواريث (٢٥٤/٤) وفيض القدين (٤٣٦/٣) .

صلاحه في الحال التي لا يغنى فيها عن نفسه • فكان<sup>(١)</sup> الأب : اذا بلغ أن لا يغنى عن نفسه بكسب ولا مال ، فعلى ولده صلاحه في نفقته وكسوته • قياسا على الولد<sup>(٢)</sup> ، ولم يضع شيئا هو منه ، كما لم يكن للوالد<sup>(٣)</sup> ذلك ، والوالدون وإن بعدوا ، والولد وإن سفلى – في هذا المعنى [ مشتركون ]<sup>(٤)</sup> • فقلنا : ينفق على كل محتاج منهم غير محترف ، وله النفقة على الغنى المحترف •

وذكر حكم رسول الله عليه السلام بأن الغلة بالضمان<sup>(٥)</sup> ، وقال : فكانت<sup>(٦)</sup> الغلة لم تقع عليها صفقة<sup>(٧)</sup> البيع ، فيكون لها حصة من الثمن • فكانت في ملك المشتري : في الوقت انذني لو مات فيه العبد مات من ماله ، فدل أنه إنما جعلها له : لأنها حادثة في ملكه وضمانه • فقلنا كذلك في ثمر

(١) لفظ هـ : « فان » •

(٢) كذا في هـ ، ل ، والرسالة • ولفظ د ، ز : « الوالد » ، ويمكن تصحيحه أيضا •

(٣) كذا في الأصول ونسخ الرسالة ، ما عدا نسخة الربيع : فان لفظها : « للولد » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز • ولا في الرسالة •

(٥) اشارة الى حديث : « الخراج بالضمان » • الذي روى بهذا اللفظ ، وبالمعنى من طرق عدة • فانظر مسند الشافعي (٨٤) والرسالة (٤٤٨ – ٤٤٩ و ٥١٩) ومسند أحمد (٤٩/٦ و ٨٠ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧ : ) والمستدرک (١٥/٢) وسنن أبي داود (٢٤٨/٣) والترمذي (٢٤٢/١) وابن ماجه (١٧/٢) والنسائي (٢٥٥/٧) والدارقطني (٣١١) ونيل الأوطار (١٨١/٥) ومعالم السنن (١٤٧/٣) وراجع اختلاف الحديث (٣٤٠ و ٣٧٢) •

(٦) في د ، ز : « فكان » ، وهو تصحيف – وانظر الرسالة (ص ٥١٩) •

(٧) ورد في د – بعد ذلك – زيادة لم ترد في الرسالة أيضا ، هي :

« من » •

النخل ، ولبن الماشية وصوفها ، وأولادها وولد الجارية ، وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه . وكذلك وطء الأمة الثيب وخدمتها . و « نهى النبي عليه السلام عن<sup>(١)</sup> الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ؛ الا مثلا بمثل ، يدا بيد »<sup>(٢)</sup> فلما حرم<sup>(٣)</sup> النبي - عليه السلام - في هذه الأصناف المأكولة - التي شح الناس عليها حتى باعوها كيلا - لمعنيين أحدهما : أن يباع منها شيء بمثله دينا ، [ والآخر : زيادة أحدهما ]<sup>(٤)</sup> على الآخر نقدا<sup>(٥)</sup> - كان ما كان في معناها محرما : قياسا عليها ، وذلك<sup>(٦)</sup> : كل ما أكل مما بيع موزونا .

(١) ورد في ه ، ز - بعد ذلك - زيادة لم ترد في الرسالة أيضا ، وهي : « بيع » .

(٢) هذا المعنى وارد في أحاديث كثيرة بروايات متعددة والفاظ مختلفة ، ففي رواية لمسلم عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا الملح بالملح ، ولا التمر بالتمر . الا مثلا بمثل سواء بسواء عينا بعين . فانظر في ذلك : مسند الشافعي (٤٨ و ٥١ و ٦٢ و ٧٥) والرسالة (١٧٣ و ٢٧٦ و ٥٢٣) ومسند أحمد (٤/٣) وما بعدها و ٤٩/٥ و ٣١٤ ، ٢٢/٦ : ح) وصحيح البخاري (٧٤/٣) ومسلم (١/٦٩٠) والموطأ (١٣٤/٢) وسنن الترمذي (٢٣٣/١) وابن ماجه (١٨/٢) والنسائي (٦٨/٣) والدارمي (٢٥٨/٢) والسنن الكبرى (٢٧٦/٥ و ٢٧٩ ، ١٥٧/١٠) ونصب الراية (٤/٤ و ٣٥) ونيل الاوطار (١٦١/٥) ومعالم السنن (٦٨/٣) واعلام الموقعين (٢٦٧/٢) والمشكاة (٨٦/٢ - ٨٩) .

(٣) كذا بسائر الأصول ، وفي سائر نسخ الرسالة . وذكر محققها : أن أصل الربيع لفظه : « خرج » ( بالتحريك ) فراجع الرسالة (ص ٥٢٣) هامش (٦) .

(٤) عبارة ه ، ن : « والثاني : الزيادة في أحدهما » . وانظر عبارة الرسالة (ص ٣٢٣ و ٥٢٤) .

(٥) صحف في ز ، بلفظ : « دينا » .

(٦) هذا لفظ ه ، والرسالة . ولفظ د ، ل ، ز : « وكذلك » .

والوزن والمكيل في ذلك سواء • وذلك : كالعسل والسمن والزيت والسكر ،  
 وغيره : مما [ يؤكل ويشرب ]<sup>(١)</sup> ويباع موزونا ، ولم يقس الموزون على  
 الموزون<sup>(٢)</sup> من الذهب والورق : لأنه يجوز أن [ ٥٢ - أ ] يشتري  
 بالدرهم والدنانير نقدا عسلا وسمننا الى اجل ؛ ولو قيس عليه : لم يجز  
 الا يدا بيد ، كالدينار بالدرهم<sup>(٣)</sup> ، و « أما »<sup>(٤)</sup> الذهب والفضة فمحرمان<sup>(٥)</sup>  
 في أنفسهما : لا يقاس [ شيء ]<sup>(٦)</sup> عليهما ؛ لأنه ليس في معناه : لانهما  
 الأثمان والقيم الا للديات<sup>(٧)</sup> ، والمأكول المكيل محرم في نفسه ، ويقاس به  
 ما كان في معناه<sup>(٨)</sup> : من المأكول الموزون ؛ لأنه في معناه •

هذا كله نقلناه من لفظ الشافعي ؛ فليتأمل المنصف : ليعرف كيف علل  
 بهذه الأوصاف التي لا تناسب ، ذاهبا الى أن المشارك له في هذه الأوصاف  
 في معناه ، غير معرج على المناسبة والإيماء •

- 
- (١) هذه عبارة ه ، ل ، والرسالة وفي د ، ز : « يكال » •  
 (٢) في د : « الوزن » •  
 (٣) في د ، ز : « والدرهم » • وراجع كلام الرسالة : (٥٢٥) •  
 (٤) في ه : « فأما » •  
 (٥) في د : « فيحرما » ، وهو مصحف •  
 (٦) وردت الزيادة : في د ، ل ، ز ، والرسالة (ص ٥٢٧) • ولم ترد  
 في ه •  
 (٧) هذه عبارة ه ، ل ، وهي الموافقة لعبارة الرسالة (ص ٥٢٨) ،  
 فراجعها • وعبارة د ، ز : « للديات » • ولم ترد فيها أداة الاستثناء •  
 (٨) كذا في ه ، ل ، د ، والرسالة (ص ٥٢٧) • ولفظ ز :  
 « معناها » •



ونقل أبو بكر الفارسي<sup>(١)</sup> من لفظ ابن سريج<sup>(٢)</sup> - في مساق كلام له في تصحيح العلل بالاطراد ، والسلامة عن النواقض - فصلا ، وهو قوله :

« قلت : فان قل قائل : اذا ادعيتم أن العلل تستخرج وتصحح بالسبر والنظر والاطراد في معلولاتها ؛ فان عارضها أصل يدفعها : علم فسادها ؛ وان لم يعارضها أصل : صحت فأخبروني : اذا انتزعت علة من أصل [ محللا ]<sup>(٣)</sup> ، وانتزع مخالفوكم [ علة محرما ]<sup>(٤)</sup> ، فما [ الذي ]<sup>(٥)</sup> جعل علتكم أولى ؟ فان أحلتم ذلك أريناكموه<sup>(٦)</sup> : زعم العراقي في علة<sup>(٧)</sup> البر : أنه مكيل ، وأن ذلك لا ينكسر ، وزعم الشافعي : أنها هي الأكل ، وأن ذلك يطرد » .

[ فأجاب عن ذلك ]<sup>(٨)</sup> - بعد فصل طويل ليس من غرضنا - : « أنا نقول بالاعتلال بالأكل دون الكيل<sup>(٩)</sup> ؛ فنقول : انا تركنا جعل كل واحد -

---

(١) هو : أحمد بن الحسين بن سهل الفقيه الشافعي ، صاحب كتاب « عيون المسائل » في نصوص الشافعي . المتوفى : سنة ٣٠٥ هـ . انظر : طبقات الشافعية (٢٨٦/١) وكشف الظنون (١١٨٨/٢) .

(٢) هو : أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس البغدادي الشافعي ، كبير الأصحاب في زمانه . المتوفى ببغداد : سنة ٣٠٦ هـ . انظر : تاريخ بغداد (٢٨٧/٤) ، وطبقات الشافعية (٨٧/٢) ، وتهذيب الاسماء (٢٥١/٢) ، وكشف الظنون (٧٠٥ و ١٢٥٧ و ١٤٤٤ و ٢٠٠٥) .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) في ل : « فحويا » ، وهي مصحفة ، وفي د : « محرما » فقط .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ل .

(٦) في د ، ز : « أريناكم » .

(٧) في د : « مسئلة » .

(٨) في هـ ، ل : « فنال مجيبا عن هذا » .

(٩) في ز : « الأكل » ، وهو تصحيف .

— من هذين الأمرين — علة : [ لأنه يخرجنا ]<sup>(١)</sup> عن<sup>(٢)</sup> قول العلماء الذين احتجنا الى ترجيح قول بعضهم على بعض ، ومعارضة [ قول ]<sup>(٣)</sup> بعضهم بقول بعض ، لأن الشافعي اقتصر على الأكل ، والعراقي على الكيل ؛ فرجحنا هذه على تلك : بأننا<sup>(٤)</sup> وجدنا الكيل معناه معنى الوزن ، ووجدنا ما حرم [ من الوزن ]<sup>(٥)</sup> — من الذهب والفضة — لا يدل على تحريم الموزونات ؟ [ وذلك : أن الذهب لا يجوز بالورق نساء<sup>(٦)</sup> ، ويجوز الذهب بالموزونات نساء ] « ♦

وقرر هذا الكلام ، ثم قال : « دل هنا على أن الشيء حرام لمعنى فيه ، كالذهب والورق : فانها<sup>(٧)</sup> أصل التقلب وقيم المتلفات<sup>(٨)</sup> ، وفيها فرض الزكوات ؛ فلم يحرمها : لأن ها هنا أمراً<sup>(٩)</sup> يعرف به مقدارهما وهو : الوزن ؛ بل لما فيهما : من منافع الناس التي [ لا ]<sup>(١٠)</sup> يعدلها فيهما<sup>(١١)</sup> سواهما ، من التقلب والنقد الذي اليه مرجع المعاملة الدائرة بين الناس ♦ وكذلك<sup>(١٢)</sup> البر والشعير ، انما حرما : لأنهما الأقوات والمعاش ، والغذاء

(١) صحف في د ، بلفظ : « لا يخرجنا » ♦

(٢) في هـ ، ل ، ز : « من » ♦

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ ♦

(٤) في هـ : « لأن » ♦

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز ♦

(٦) في د : « بنساء » وقد سقطت الزيادة من ز ♦

(٧) في د ، ل : « وانهما » ♦

(٨) في د ، ز ، ل : « المستهلكات » ♦

(٩) في د ، هـ : « أمر » ، ولعله تحريف ♦

(١٠) سقطت الزيادة من د ♦

(١١) في د ، ل : « فيهما » ، وهو تحريف ♦

(١٢) في د ، هـ : « فذلك » ♦

والطعام ، ثم جرد من ذلك كله الأكل ، فكانت <sup>(١)</sup> أعم الأمور ، وقد ضُم إليها - في قول لأصحابنا آخر - الكيل والوزن . قال الشافعي في كتاب البيوع القديم : وروى عن ابن المسيب أنه قال : لا ربا الا في ذهب أو ورق ، أو ما يكال أو يوزن : مما يؤكل أو يشرب <sup>(١)</sup> . وقول ابن المسيب - في هذا - من أصح الأقاويل .

فهذا جملة ما أردنا نقله من لفظ الشافعي وابن سريج ، ليتبين طلبه العلم - من أهل العصر - أن أرباب المذاهب <sup>(٢)</sup> بأجمعهم ذهبوا : الى جواز التعليل بالوصف الذي لا يناسب من غير استناد <sup>(٤)</sup> الى ايماء ونص ومناسبة . ولو نقل كلام الشافعي وابن سريج ، وكلام المتلقين عن <sup>(٥)</sup> الشافعي - في <sup>(٦)</sup> علة الربا - لبلغ أوراقا . ورجع كل ذلك الى التعليل بهذه الأوصاف : من غير تعريض على مناسبة وايماء ونص ؛ وانما المناسبات الضعيفة لفقها المحدثون الظانون : أن مدارك العلل محصورة فيها ؛ المتقاعدون - ببلادهم ، وقصور همهم <sup>(٧)</sup> - عن الاحاطة بكلام الأولين ومدارك نظرهم ؛ فحصروا النظر على تخيلات اقناعية ، وخیالات خطابية ؛ تستمال

---

(١) في ز : « وكان » .

(٢) ورد هذا الأثر في الموطأ (١٣٦/٢ - ١٣٨) والسنن الكبرى (٢٨٦/٥) ونصب الراية (٣٦/٤ - ٣٧) والحاوي للماوردي (٥٣/٦ ب) والروض النضير (٢٢٤/٣) وراجع صحيح البخاري (٨٣/٣) وسنن ابن ماجه (١٩/٢) والنسائي (٤٥/٧) والدارقطني (٢٩٤) .

(٣) في هـ : « المذهب » .

(٤) في د ، ز ، ل : « اسناد » .

(٥) في هـ ، ل : « من » .

(٦) في هـ : « من » .

(٧) في د ، ل ، ز : « فهمهم » .

بها النفوس المنخدعة بالتزويقات ، وهجروا كلام الأئمة ، وطمسوا  
مسالكهم ، وزعموا : أن القياس ينحصر في المؤثر ؛ ومنهم : من زاد المخل ؛  
ومنهم : من زاد الشبه<sup>(١)</sup> ، ومنهم : من زاد الدلالة ، والتبس مضمون هذه  
العبارات على جماهير فضلاء الدهر ؛ فقاموا وقعدوا ، وصوتوا وصعدوا ؛  
ولم يتحصلوا - في ضبط المراتب - على طائل •

وغرضنا الآن أن نبين نقلا من علماء الشرع - كمالك وأبي حنيفة  
والشافعي - رحمهم الله - انقول [ ٥٢ - ب ] بالوصف الذي لا يناسب ،  
وتسميتهم ذلك : علة ، ولذلك<sup>(٢)</sup> استتب تعليل النقادين بالنقدية القاصرة ؛  
والشبه لا يقوم الا بفرع وأصل • فلم يكن لهم مسلك الا طلبهم فارقا بين  
النقادين وغيرهما : مما لا يجري فيه الربا • فكانت النقدية علامة سابقة الى  
الفهم ، سلمت عن المعارضة بما هو أولى منها ، وهو مأخذ هذا الجنس من  
التعليل •

فان قال قائل : لم تزيدوا - فيما ذكرتموه - على أمثلة ضربتموها ،  
ومذاهب نقلتموها من الأئمة ، والمذاهب لا تنهض<sup>(٣)</sup> حجة ، فما الحجة  
على القول بالوصف : الذي لا يناسب ولا يدل عليه ايماء ولا نص ولا تأثير  
[ ولا مناسبة ]<sup>(٤)</sup> ؟

قلنا : انما استقصينا القول في نقل المذاهب ، لنفرة بني الزمان  
[ عن ذلك ]<sup>(٤)</sup> وتوفهم الى المؤثر والمخل ، والى الايماء والنص ؛

---

(١) في د : « التشبيه » •

(٢) في د : « وكذلك » •

(٣) في د ، ل : « تتضمن » •

(٤) سقطت الزيادة من د •



وحصرهم المدارك فيها ، ومن قبل هذا الجنس [ من التعليل ]<sup>(١)</sup> لقبه بلقب الشبه<sup>(٢)</sup> ، فأريناه - من تعليل الشافعي بالنقدية القاصرة التي لا فرع لها - أنه ليس مقصورا على التشبيه<sup>(٣)</sup> ؛ إذ الشبه<sup>(٢)</sup> إنما يقوم من فرع وأصل ، ولا فرع لهذا الأصل .

ودليل القول بهذا الجنس : اثارته لغلبة الظن ؛ ووجه تغليب الظن فيه [ قد ذكرناه بما ]<sup>(٤)</sup> ضربناه : من الأمثلة . ونحن نحرر الآن - عن ذلك - عبارة رشيقة ، فنقول :

تقدم أن الصفة الطارئة - التي حدث الحكم بحدوثها - علة " للحكم ، أو علامة [ له ]<sup>(٥)</sup> . ومستنده : أن حدوث الافتراق افتقر الى فارق ؛ ولا فارق الا ما ظهر . وهذه مقدمتان لو سلّمتا : لا يبتقى للنزاع وجه ، فأما الافتقار الى فارق - مع وقوع الافتراق - فقطعي ؛ وأما قولنا : لا فارق الا ما ظهر ، فتمام<sup>(٦)</sup> النظر فيه : بالسبر والتدوار<sup>(٧)</sup> على جميع الفوارق الممكنة ، وابطالها ، أو ترجيح<sup>(٨)</sup> ما ظهر أولا<sup>(٩)</sup> عليها ، فيقع النظر في التعيين ، بعد وجوب طلب الفارق ، وكان هذا الجنس جليا ، لوجوب القول

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٢) في هـ ، ل : « التشبيه » .

(٣) في ز : « الشبه » .

(٤) قد ورد - مكان هذه الزيادة - في د ، ل ، ز - لفظ : « ما » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في د ، ل ، هـ : « يتم » .

(٧) في د ، ز : « التدوير » .

(٨) في د ، ز : « ويصح » .

(٩) في د : « أولى » وهو مصحف عما أثبتناه .

بالتعليل وطلب الفارق ؟ وذلك : لأن الحكم حدث بتغير أمر ، فكانت  
[ الصفة ]<sup>(١)</sup> المغيرة للذات هي المغيرة للحكم •

وكذلك نقول في الشبه بعد الفرض في الربا : جرى الربا في الأشياء  
الأربعة ولم يجز في الثياب والعبيد ، وليس ذلك الا لافتراقهما في معنى :  
اقتضى الفرق ، فلا بد من طلب فارق ، ولا فارق الا الطعم • ولو سلمت المقدمتان  
— وهو : أنه لا بد من فارق ، وأن لا فارق الا الطعم — لكانت الاضافة الى  
الطعم ضرورية ، وانما الشأن : في اثبات المقدمتين ؟ فانهما — بعد الثبوت —  
تلتحق النتيجة المستفادة منهما ، بدرجة العقلية •

أما<sup>(٢)</sup> قولنا : لا فارق الا الطعم ، فمعنى<sup>(٣)</sup> به [ أنه ]<sup>(٤)</sup> لا فارق أولى  
من الطعم ؟ فانه أولى من الكيل والقوت والمالية ، وكل ما يفرض : من  
الصفات ، وطريقة الترجيح كما ذكر في تلك المسألة ، وكما سنذكر الآن  
طرفا منه • والكلام في هذه المقدمة مجال الفقهاء ، وقد أكثروا فيه ؟ وانما  
الغموض في المقدمة الأولى • وهو : أنه لا بد من طلب فارق وعلامة فاصلة  
زائدة على المفارقة الواقعة بالذات • فان [ الأشياء الستة ]<sup>(٥)</sup> متميزة<sup>(٦)</sup>  
— بأساميها وذواتها — [ عن غيرها ، فلا تحتاج الى اعلام حكمها بأماراة زائدة  
على أساميها وذواتها ]<sup>(٧)</sup> • ولما ظهر الاحتياج الى العلامة الفارقة — في صورة

---

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) في هـ : « وأما » •

(٣) لم ترد « الفاء » في الأصول •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « الشبه » •

(٦) في د ، ز : « مفارقة » •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

الطرد والعكس - كان النظر فيه أظهر •

ومن أجاب عن هذا السؤال ، فقد قرر قاعدة الشبه والقول بالوصف الذي لا يناسب ؛ وحل عقدة علة الربا ، وكشف الغطاء عنها • فنقول في قاعدة الربا : بان لنا بالاجماع أنه لا بد من اعلام محل الحكم بأمانة<sup>(١)</sup> جامعة مانعة ، زائدة على الاعلام بالاسم والذات ، فان الربا بالاجماع غير مقصور على الأشياء الستة ؛ اذ اتباع الاسم والتخصيص بذات المسمى - يقتضى أن [ يقال ]<sup>(٢)</sup> : لا يجرى الربا في الدقيق والخبز وما يؤخذ من البر ، ولا فيما يؤخذ من التمر : لأن اسم البر لا يطلق على الدقيق ، ولا هو متصور بصورته • فلن يعرف حكمه باسم البر ؛ فانه غير البر : اسما وصورة ومعنى • ولذلك قلنا : ان الدقيق لا يقوم مقام البر في الزكوات ، لأنه بدل المنصوص لا عين المنصوص ، وأبو حنيفة يقيمه<sup>(٣)</sup> مقامه باعتبار المعادلة بالقيمة ؛ كما يجريه في سائر العروض • ولم يذهب أحد من الأمة : الى أن الربا لا يجرى في الدقيق والخبز ؛ وكان<sup>(٤)</sup> الخلق في زمان الصحابة يحترزون عنه •

وان نازع منازع<sup>(٥)</sup> فيه ، فنقول : الرطب بالاجماع يجرى فيه الربا ، وليس تمرا • ولذلك نقدره بدلا في الزكوات عن التمر كسائر الأبدال ؛ فليس هو مسمى باسمه ، ولا [هو]<sup>(٦)</sup> متصور بصورته ، وهو غير منصوص

---

(١) في هـ ، ل : « بعلامة » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٣) في هـ ، ل : « يقيم مقامها » •

(٤) في د ، ل ، ز : « فكان » •

(٥) في هـ ، ل : « معاند » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

عليه ، فان<sup>(١)</sup> أنكر منكر ذلك : دفعناه باجماع الصحابة ؛ فانهم اعتقدوا جريان الربا في الرطب ، حتى جاء المحاويج من الأنصار الى النبي - عليه السلام - وشكوا اليه احتياجهم الى الرطب ، وأن ليس بأيديهم الا فضول قوت من التمر ؛ فأرخص لهم النبي - عليه السلام - في العرايا : فيما دون خمسة أوسق<sup>(٢)</sup> و [ لو ]<sup>(٣)</sup> لم يكن الرطب ربويا : لكان بيع التمر به [ ٥٣ - أ ] كييعه بالثياب والعبيد ، فدل أن الصحابة وكافة الأمة اعتقدوا من عند آخرهم : أن الرطب - وان لم يتناوله اسم التمر - تعدى اليه الربا ؛ وكذلك البر • فوجب طلب الصفة التي وقعت فيها<sup>(٤)</sup> الشراكة بين البر والدقيق ، والتمر والرطب • فانها علامة محل الحكم ، لا الاسم المجرد المخصوص بذات المسمى • والدقيق لا يشارك البر في كونه برا ؛ ويشاركه : في كونه مالا ومكيلا ، ومطعوما وقوتا • فوجب امتحان هذه العلامات ، وسبرها بالعرض على الشهادات •

فثبت<sup>(٥)</sup> بهذا - على القطع - المقدمة الأولى ، وهو : وجوب طلب

(١) في د ، ز : « وان » •

(٢) حديث صحيح ، فراجعته في : مسند الشافعي (٥٠) والرسالة (٣٣٢ و ٣٤٨ و ٥٤٧) ، واختلاف الحديث (٣٢٣ - ٣٢٧) والموطأ (١٢٥/٢ و ١٤٧) ومسند أحمد (٢٤٨/٦ و ٢٧٠ ، ٢٢٦/١٢ : ع) وصحيح البخاري (٧٦/٣ و ١١٥) ومسلم (٦٦٧/١ و ٦٧٠) وكتب السنن أجمع ، ونصب الراية (١٣/٤ - ١٤) ونيل الاوطار (١٦١/٥) • هذا والعرايا : بيع الرطب على النخل بالتمر على الارض خرصا ، وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد الى جواز بيع العرايا • بشرط ان لا تتجاوز خمسة أوسق • ومنع منه الحنفية على الاطلاق فراجع في هذا الام (٤٦/٣ - ٤٩) والمهذب (٢٧٣/١) والافصاح (١٧٠) والهداية (٣٣/٣) والبحر الرائق (٨٢/٦ - ٨٣) •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في د : « فيه » •

(٥) في د ، ل : « وثبتت » •



علامة للحكم<sup>(١)</sup> زائدة على الاسم والذات • ثم اذا وجب : فلا بد من الحصر والتعين<sup>(٢)</sup> ؛ وهي المقدمة الثانية •

وبهذا ، انتهى الكلام في قاعدة الربا الى رتبة في التوضوح : لم يبق عليها غبار لمن أحسن<sup>(٣)</sup> الاحاطة به • اذ بان وجوب طلب علامة بالاجماع ، زائدة على الاسم المخصوص بالذات ؛ وبان<sup>(٤)</sup> - على القطع ، [أو]<sup>(٥)</sup> بالاجماع ، أو بغالب الظن المستفاد من [السبر]<sup>(٥)</sup> - أن لا شركة الا في الصفات الأربع • وبطل - عند الشافعي - [جميع]<sup>(٦)</sup> الصفات : فتعين الطعم • واذا سلمت هذه المقدمات : اتضح الأمر ؛ وهذا سياق اثبات [كل]<sup>(٧)</sup> وصف لا يناسب •

فان قال قائل : [ساعدكم]<sup>(٨)</sup> - في هذه الصورة - ابانة [الاجماع على وجوب تعدى [الحكم عن]<sup>(٩)</sup> المسميات المخصوصة ؛ فهل تشترطون هذا في كل مسألة : تسلكون فيها مسلك التشبيه ونصب العلامة الخالية عن المناسبة ؟

قلنا : لا نشترط ذلك ، ولكن ان ساعد : فهي الرتبة العليا ؛ [وتلتحق درجة الظن فيها]<sup>(١٠)</sup> بالطرد والعكس ؛ لأنه ظهر ثم وجوب طلب الفارق ،

- 
- (١) في د : « الحكم » وهو صحيح أيضا •
  - (٢) في د ، ز : « والتعليل » •
  - (٣) في هـ : « أحس » وهو تحريف •
  - (٤) في د ، ز : « فبان » •
  - (٥) لم ترد الزيادة في ز •
  - (٦) سقطت الزيادة من د •
  - (٧) سقطت الزيادة من ز ، وورد في د بدلها كلمة « حكم » •
  - (٨) عبارة هـ : « نساعدكم .. على ... » •
  - (٩) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •
  - (١٠) عبارة د ، ز : « ويلتحق الظن فيه » •

وقد التحقت هذه الرتبة بها : في وجوب طلب العلامة الحاصرة<sup>(١)</sup> ؛ وهما  
 - في المقدمة الثانية ، وهو : سبر الصفات الممكنة وتعيينها - لا يختلفان ؛  
 ويلتحق بهذه الرتبة عندى كل أصل : عرف الحكم فيه باجماع مرسل ،  
 لا بلفظ خاص منقول ، كالحاقنا قليل الدية بكثيرها : لأنه عرف بالاجماع  
 [ أصل الضرب ]<sup>(٢)</sup> ، ولم ينقل<sup>(٣)</sup> لفظ خاص في مقدار خاص ، حتى يقال :  
 يكتفى بتمييزه باسمه الخاص •

فان قيل : المستند ما روى : « أنه عليه السلام ضرب الدية على العاقلة  
 في قصة تخاصم الجاريتين »<sup>(٤)</sup> وهو عبارة عن كل الدية •

قلنا : وعرف بالاجماع أنه ليس مخصوصا بكل الدية ، ولا بالمقدرات :  
 اذ جرى في الحكومات ؛ ولا بالكثير<sup>(٥)</sup> : اذ وظف حصة آحاد<sup>(٦)</sup> الشركاء  
 - وقد قلت<sup>(٧)</sup> حصصهم - على العاقلة • وكذلك قيمة العبد القليل القيمة ،

(١) في ز : « الخاطرة » وهو تصحيف •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) لفظ د ، ز : « يعقل » وهو تصحيف •

(٤) لفظ هـ : « جاريتين » والقصة والضرب في الحديث الصحيح  
 الذي رواه الجماعة ، فانظر : مسند الشافعي (٧٠ و ٨٣ و ١١٤) والرسالة  
 (٤٢٧ - ٤٢٨) ومسند أحمد (١٤٦/٥ ، ١٢/٢٠٦ ، ١٤/١٢٠ : ع) وصحيح  
 البخاري (١٣٥/٧ ، ١١/٩) ومسلم (٤٤/٢) والموطأ (٦٢/٣) وسنن ابى  
 داود (١٩٠/٤) والترمذي (٢٦٤/١) وابن ماجه (٧٣/٢) والسنن الكبرى  
 (٤٣/٨ و ١٠٥ - ١١٦) ونصب الراية (٣٣٣/٤ و ٣٨١ و ٣٩٨) ونيل  
 الاوطار (١٧/٧ ، ٥٨ - ٦٠) وآداب الشافعي (١٤٤) والمشكاة (٢/٢٦٧ -  
 ٢٦٨) •

(٥) في د : « بالتكثير » وهو تحريف •

(٦) في د د أحد •

(٧) في ز : « تقل » •

عن الضبط ، ووجب - على الضرورة - طلب علامة : معرفة محل الحكم ،  
حاصرة فارقة بينه وبين الواجبات التي [ لا ]<sup>(١)</sup> تتحمل<sup>(٢)</sup> ، فتعين أن يكون  
منوطاً<sup>(٣)</sup> ببدل الجناية على النفس .

ولا يبقى - في هذا - الا سؤال بعيد لمن يستمد من انكار القياس من  
حيث لا يدري ، فيقول : لنقتصر على المعلوم اجماعاً ، ولنترك الباقي على  
الأصل .

وهذا فاسد : فان محل الاجماع لم يتعين بعبارة منقولة ؛ وانما امتنع  
الاجماع<sup>(٤)</sup> في القليل : لمخالفة الخصم ؛ فهو الذي كدر الاجماع . فلم<sup>(٥)</sup>  
يكدره<sup>(٦)</sup> ؟ [ وما حملة<sup>(٧)</sup> على المخالفة ] ؟ وبم<sup>(٨)</sup> يضبط<sup>(٩)</sup> محل الحكم :  
ويستحيل أن [ يضبط الا ]<sup>(١٠)</sup> بالاجماع ؟ وانعقاد الاجماع مبنى على  
موافقته ؛ فتكون موافقته مبنية<sup>(١١)</sup> على الاجماع ، والاجماع مبنياً<sup>(١٢)</sup> على  
موافقته ؛ ولم ينعقد الاجماع : لأنه لم يوافق ، ولم يوافق : لأنه لم ينعقد  
الاجماع ، وهذا تناقض .

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في ز : « تحتمل » .

(٣) في هـ : « مضبوطاً » وهو صحيح ايضاً .

(٤) في ز : « الامتناع » وهو تصحيف .

(٥) في د : « ولم » .

(٦) في ز : « خالف » .

(٧) لفظ هـ ، ل ، ز : « حامله » وسقطت « الواو » من د . وورد

فيها - بعد ما بين القوسين - زيادة : « فلم خالف » ؟

(٨) في د : « ولم » .

(٩) في هـ ، ز : « يضبط » .

(١٠) في هـ : « تضبطه » .

(١١) في هـ : « مبتنيا » .

(١٢) في د ، ل ، ز : « مبنى » .

فان قال : أعتد الاجماع الذي أنا مسبوق به •

قلنا : ولا تقدر على أن تنقل من أهل الاجماع ، اخراج القليل عن محل الاجماع • فان<sup>(١)</sup> أهل الاجماع لم يتعرضوا للضبط : حتى تبين به<sup>(٢)</sup> اخراجهم القليل ، أو ادراجهم [ له ]<sup>(٣)</sup> تحت الجملة • فان نقل خلافا ممن قبله : كانت الحجة من أولئك مُقامة على المخالف فيه ، كما أقمناه عليهم : لو كان خلافهم فيه مبتدئا غير مسبوق باجماع سابق •

ومن هذا القليل أيضا : تقدير [ دية ]<sup>(٤)</sup> أطراف الأحرار ؛ فانه لم لم ينقل بلفظ مخصوص بالحر ، فكان الضبط بعلامة الحرية ، وبعلامة الآدمية - أمرا : يتعين طلبه لحصر محل الحكم ؛ فسلك<sup>(٥)</sup> فيه مسلك الترجيح : اذ<sup>(٥)</sup> لم يرد اسم خاص ، حتى يقال : انه تميّز باسمه ، فلا يتعدى • فلو نقل ناقل مثلا أن النبي - عليه السلام - قال : في يد الحر نصف ديته ؛ كان ذلك لفظا خاصا ، ولم يقع الحاق العبد به في هذه الرتبة ، فلو<sup>(٦)</sup> نقل أنه قال : في يد الرجل نصف ديته ؛ فهذا يشمل العبد ، فعلى المخرج عن هذه العلامات الضابطة - الدليل •

ومن هذه الرتبة الواضحة : النية في الطهارة ؛ فانها لم تختص بذات التيمم بالاجماع ، بل تعدى الى وظائف حكمية سواها ، وكذلك يد السوم • وأكثر أمثلة الأشباه نظفر فيه يمثل هذا المسلك ؛ وعند ذلك تتضح

---

(١) في هـ ، ل : « ولكن » •

(٢) في د « بهم » ولعله تصحيف •

(٣) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٤) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •

(٥) لفظ ز : « فسلك .. اذا » •

(٦) في هـ ، ل : « وان » •



رتبة الكلام ؛ اذ الغموض الأظهر في قولنا : لابد من طلب علامة حاصرة  
فارقة ، وانه [ لم يخصه ]<sup>(١)</sup> باسمه وذاته ، فيقال : كيف افتقرنا الى طلب  
ما هو موجود ؟ وقد اندفع هذا الغموض في هذه الرتبة •

الرتبة الثانية : أن لا تساعد دعوى الاجماع على وجوب تعدى<sup>(٢)</sup>  
المنصوص ، وقد صار المنصوص علما محصورا باسمه • فالكلام في هذا  
الطرف أغمض ؛ ومع ذلك فيجربى القول<sup>(٣)</sup> بالتشبيه بالعلامات فيه ، وسبيل  
الكلام هو أنا نقول [ ٥٣ - ب ] للمنكر : أتسلم في هذا الجنس جواز إلحاق  
ما في معناه به ؟ فإن قال : لا ، كان معاندا وأخرج من<sup>(٤)</sup> زمرة العلماء ؛  
فإن ما في معنى الأصل : من الشرعيات ، جار مجرى الضرورات : من  
العقليات ؛ ومنكره جار<sup>(٥)</sup> مجرى السوفسطائية • فحتموية منكرى القياس :  
سوفسطائية الشرع ؛ ولسنا نخاطب أوئلك ، وإنما نخاطب طبقة القائسين ،  
وهم علماء الدين ؛ وسيقولون<sup>(٦)</sup> : نعم • فنقول : هل يتبين لكم أن  
الدقيق في معنى البر ، وأن الرطب في معنى التمر ؛ كما بان للصحابة حتى  
سألوا عن مسألة العرايا ؟ ، وهو<sup>(٧)</sup> بيان مستند<sup>(٨)</sup> الاجماع المنقول في الرتبة  
الأولى ؟ فيقولون : نعم • فنقول : هل يتبين أن الزبيب في معنى التمر ؟ فإن  
أنصفوا قالوا : نعم ، فقد قال القاضي أبو بكر الباقلاني : أقطع بأن الزبيب

---

(١) في د ، ل ، ز : « لمنحصر » •

(٢) في د : « دعوى » وهو تصحييف •

(٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « فيه » •

(٤) في هـ : « عن » •

(٥) في هـ ، ز : « جارى » وكلاهما صحيح •

(٦) في ز : « فاذا قالوا » •

(٧) في هـ ، ز : « وهذا » •

(٨) في د : « مسألة » •

في معنى التمر ، وأن الأرز في معنى البر ، وأن الذرة في معنى الشعير •  
وما ذكره بين<sup>(١)</sup> •

فإن<sup>(٢)</sup> جاحد مجاحد هذا : فذلك لكثرة تفكره في هذه المسئلة ،  
وشغفه بطريق المحاجة والملاحاة فيها ؛ وذلك قد يعمى طريق الصواب ،  
ويفسد الذوق السليم من ذوى الألباب ، فتترقى به الى مثال آخر ، فنقول :  
[ لو ] ثبت الوضوء بنيذ التمر ، هل كان بنيذ الزبيب في معناه ؟ أو نقول :  
لو ورد الحكم في تمر صبحاني اتفق السؤال عنه ، هل كانت العجوة في  
في معناه ؟ وكيف ينكر هذا شافعي<sup>(٣)</sup> : وقد طرد الشافعي نقصان الرطب  
في حال الجفاف ، في سائر الأشياء الرطبة ، وقال : انها في معناه ؟ وطرد  
أبو حنيفة سقوط الفطر في الجماع ناسيا ، وزعم : أنه في معنى الأكل ،  
مع حكمه بأنه على ضد القياس ، حتى [ لم ]<sup>(٤)</sup> يلحق به المكره والمخطيء ،  
الى غير ذلك : مما عرف من كلامهم<sup>(٥)</sup> • فلا تطول الكلام مع<sup>(٦)</sup> من  
نعتقده خارجا عن زمرة الفقهاء المتصرفين • [ وقد قال بما في معنى الأصل  
جميعهم • فإن قال المنصف ]<sup>(٧)</sup> نعم ، نعرف بأن الزبيب في معنى التمر •

قلنا : فقد اتضح بطلان الاعلام بالاسم ، ووجب طلب الوصف الذي  
بالشركة فيه التحق الزبيب بالتمر ، والتحق النظر بالرتبة الأولى •

---

(١) ورد في هـ ، ل - بعد ذلك - زيادة : « ونحن نقول » •

(٢) في ل : « وان » • وسقطت الزيادة التالية من « د » •

(٣) في هـ ، ل ، د : « شفعوى » •

(٤) سقطت الزيادة من ز •

(٥) في هـ : « كلامه » •

(٦) في د ، ل : « على » •

(٧) سقطت الزيادة من د •

فان قال<sup>(١)</sup> : أطلب وصفا يخص التمر والزبيب ولا يتعداهما<sup>(٢)</sup> .  
قلنا : ان قدرت عليه فعلينا ابطاله ، فان [ أحد ]<sup>(٣)</sup> الأوصاف انما  
يسلم : اذا بطل غيره أو رجح عليه .

وغرضنا أن نبين وجوب طلب علامة زائدة على الاسم المخصوص<sup>(٤)</sup>  
بذات المسمى ، وقد حصل به<sup>(٥)</sup> الغرض .

فان قال : أقتصر في التعدي على ما علم<sup>(٥)</sup> أنه في معنى النص ، وهو :  
ما يتناهى القرب فيه ، وعلم ذلك على وجه لا يتطرق المرء اليه : كالأمة  
مع العبد في العتق ، والزبيب مع التمر [ ها هنا ]<sup>(٦)</sup> .

قلنا : وهل<sup>(٧)</sup> يجوز في العقل - من حيث الامكان - وقوع مقدار  
من التقارب<sup>(٨)</sup> لا يفيد الا غلبة الظن بكونه في معناه [ ولا يفيد العلم ؟ ]<sup>(٩)</sup>  
فان قال : لا ، كان خارجا عن قضية العقل ؟ فان كل<sup>(١٠)</sup> مسلك تصور<sup>(١١)</sup>

---

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة « قائل » .

(٢) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « قلنا : فما الوصف الجامع  
بين الزبيب والتمر ، حتى نسب الفارق فيه الى العناد ؟ وكيف خفى في  
التمر والسقمونيا » .

(٣) سقطت الزيادة من هـ .

(٤) في هـ : « المخصص ... هذا » .

(٥) في هـ ، ز : « أعلم » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٧) في د : « وهو » .

(٨) في ل : « التفاوت » وهو تصحيف .

(٩) لم ترد الزيادة في د .

(١٠) في د : « كان » .

(١١) في ز : « يتصور » .

أن يكون مفيدا للمعلم ، فهو الى افادة الظن أقرب<sup>(١)</sup> ، وان قال : نعم : قلنا : والظن كالمعلم في وجوب الالحاق ، فانا لم نستبن<sup>(٢)</sup> من المناسبات الا<sup>(٣)</sup> الظنون .

فان قال : لم ينقل عن الصحابة هذا الجنس ، قلنا : المنقول عنهم لم ينحصر<sup>(٤)</sup> ، بل فهم من مسالكهم اتباعهم غلبات الظنون ، وهو : الحكم بالرأى الأرجح .

فان قال : فكم من رأى غالب تركوه . قلنا : ذلك لمخالفته نصا ، أو قياسا ، أو رأيا أغلب على الظن منه . فأما اعراضهم عن<sup>(٥)</sup> الرأى الغالب السليم<sup>(٥)</sup> عن القوادح والمعارضة - فلا<sup>(٦)</sup> يظن بهم ، ولا يستجيز مسلم أن يقول ذلك على<sup>(٧)</sup> صحابي أو امام متدين ؛ فان من أنكر الشبه ، أنكره : من حيث [ انه ]<sup>(٨)</sup> لم يبن<sup>(٩)</sup> له وجه غلبة الظن [ منه ]<sup>(١٠)</sup> . ومن اعترف بحصول غلبة الظن ، ثم انكر الحكم به - كان معاندا . فان قال قائل : قد ثبت بما ذكرت أن نوعا من القرب يجوز أن يفيد ظنا ؛ وهذا<sup>(١١)</sup> لا ينفك في هذه المسئلة ؛ فان القرب بالطعم لا نسلم أنه مفيد ظنا .

(١) في هـ ، ل ، ز : « أسبق » .

(٢) في هـ ، ل ، ز : « نستشر » وهو صحيح أيضا .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « الى » .

(٤) في هـ : « يتجنس » وهو صحيح المعنى أيضا .

(٥) صحف في د بلفظ : « على ... التسليم » .

(٦) لم ترد « الفاء » في الاصول .

(٧) في د : « عن » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د . ل .

(٩) في ز « يكن » وهو صحيح أيضا .

(١٠) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(١١) لفظ د ، ل : « وهو » .



قلنا : وليس من غرضنا عين هذه المسئلة<sup>(١)</sup> ، بل غرضنا : إقامة البرهان على جواز اعلام الحكم بصفة لا تناسب ، يقع - بالمقاربة والمشاركة فيها - الاشتراك في الحكم ؛ وقد حصل الغرض .

تم طريق تقرير الظن في هذه المسئلة : أن نبين<sup>(٢)</sup> أنه لا علامة ، تقدر حاصرة أو جامعة ، للتمر والزبيب - إلا القوت والكيل والمائبة والطعم ، وقد بطل الكل إلا الطعم ، أو ترجح الطعم : فصار أولى ، وإذا سلك هذا المسلك حصل الظن ؛ وعند ذلك تجوز الفتوى به والعمل عليه . وقد تقررت القاعدة ؛ فما من أصل إلا ويقاربه ما هو في معناه ؛ علما ، أو ما<sup>(٣)</sup> هو في معناه : ظنا . وكل ذلك : لمشاركته إياه في علامة معلومة أو مظنونة ؛ فإن لم يوجد ذلك ، اقتصر على النص : إذ من النصصوص ما لا يتعدى حكمها ؛ إذ لا يوجد ما هو في معناها . أما الزبيب ، فقد علم<sup>(٤)</sup> أنه في معناه : قبل أن تتعين العلامة ؛ لأنه كيفما تصور [ في العقل ]<sup>(٥)</sup> العلامة ، يعلم قبل العثور على عينها أن الزبيب [ ٥٤ - أ ] يشاركها في تلك العلامة . وقد قال النبي عليه السلام : « من أعتق شركا له في<sup>(٦)</sup> عبد : قوم عليه الباقي » . فالعبد معلوم باسمه ، وعلم أن الأمة في معناه قبل أن نتبين حد العلة والعلامة<sup>(٧)</sup> الحاصرة<sup>(٨)</sup> ؛ ولو أعتق نصفا من عبد يملك

---

(١) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « فان القول بالطعم لا نسلم أنه يفيد ظنا ، وهذا لا ينفعك في هذه المسئلة » وهي من الناسخ .

(٢) في د ، هـ : « نتبين » .

(٣) في هـ ، ل : « وما » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « يعلم » .

(٥) في د : « العقل في » .

(٦) في هـ : « من » .

(٧) في هـ ، ل ، ز : « أو العلامة » .

(٨) صحف في ز بلفظ : « الحاصلة » .

جميعه : لم يقوّم عليه ، ولم يكن ما عتقه مسمى باسم<sup>(١)</sup> الشراكة ؛ ولكن نعلم أنه يعتق وأنه في معناه ؛ ولو أعتق نصفاً معيناً من عبده ، أو عضواً كيداً أو رجلاً - غلب على الظن أن بعض العبد في معنى بعضه ؛ شائعاً كان أو معيناً ، كما كان نصف العبد الخالص في الملك : في معنى النصف الممزوج بملك الغير . ولكن ذلك معلوم ، وهذا مظنون . وإنما ينكشف هذا انظن بأن نين أن لكون [ المضاف إليه محلاً قابلاً ]<sup>(٢)</sup> لسائر التصرفات - أثراً<sup>(٣)</sup> في سريان العتق ، فيقطع ما ظنناه ، أو نبطل عليه ما ذكره<sup>(٤)</sup> فسلم انظن الأول .

وكل وصف لا يناسب وعلامة شبيهة ظهرت أولاً<sup>(٥)</sup> ، فهي على خطر الانمحاق بمعنى<sup>(٦)</sup> تُقابلُ به [ هو أظهر ]<sup>(٧)</sup> أو<sup>(٨)</sup> أولى منه<sup>(٩)</sup> ؛ وكذلك كل مناسب يظهر أولاً ، فهو على هذا الخطر ، وذلك لا يدل على بطلان جنسه .

وإذا انتهى الكلام إلى هذا المنتهى ، فلو تحدينا وادعينا أن القول بالشبه قطعي في<sup>(١٠)</sup> فن الأصول : لم نبعد ؛ إذ بآن على القطع أن غالب الظن متبع ، وبآن<sup>(١١)</sup> في العقل جواز استفادة [ الظن من نوع من القرب

(١) في هـ : « بتسميته » .

(٢) في هـ : « العتق المضاف إلى محل قابل » .

(٣) في ز : « أثر » وهو تحريف .

(٤) في ل : « ذكرتم » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « أولى » .

(٦) في د ، ز : « لمعنى » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « ظواهر » .

(٨) في د ، ز : « وأولى » .

(٩) في ز : « بنينا » .

(١٠) في هـ : « نين » .

(١١) سقطت « النون » من ز .

لا يناسب ، كما جاز استفادة [ <sup>(١)</sup> العلم منه ، وإنما الغموض في أحاد المسائل : لتعارض الصفات الجامعة والفارقة فيها ، وعُسْر مدارك الترجيح في بعضها ، وإلا فالقول بهذا الجنس يترقى الى رتبة القطعيات ، بالتقرير الذي [ كنا ] <sup>(٢)</sup> ذكرناه .

فإن قال قائل : فنبهونا <sup>(٣)</sup> على طريق سبر العلامات الفارقة الجامعة عند تعارضها <sup>(٤)</sup> ، وطريق ترجيح البعض منها على البعض . وأهم الأمثلة مسألة الربا : فإنها معيار النظر ، وعليها تدور <sup>(٥)</sup> الأصوليين في أمثلة العلل ؛ وهي من أغمض المسائل .

قلنا : الطريق فيه أن نردد <sup>(٦)</sup> النظر بين الطعم والكيل أولا <sup>(٧)</sup> ، ونقول : التعليل بالكيل باطل لوجهين ، أشار الشافعي اليهما :

أحدهما : أن الكيل مثل الوزن ؛ والتعليل بالوزن باطل : لأنه لو علل به ، لوجب تحريم بيع <sup>(٨)</sup> الموزون بالموزون <sup>(٩)</sup> نساء ، كما حرم <sup>(١٠)</sup> بيع <sup>(١١)</sup> المكيل بالمكيل <sup>(١٢)</sup> ؛ وكل <sup>(١٣)</sup> جنسين مختلفين اشتركا في العلة .

---

(١) سقطت الزيادة من ز .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٣) في د : « نبهونا ... تعارضهما » .

(٤) في د : « تداور » .

(٥) في د : « نرد ... أولى » .

(٦) لفظ د ، ز : « سلم » .

(٧) عبارة د ، ز : « في الموزون » .

(٨) في د : « يحرم » .

(٩) في د ، ز : « سلم » .

(١٠) عبارة د ، ز : « في المكيل » .

(١١) لفظ د : « وكذلك » .

والاجماع منعقد على جواز اسلام النقيدين في الأشياء الموزونة من النحاس والرصاص والزعفران وغيرها<sup>(١)</sup> . وبهذا<sup>(٢)</sup> المسلك ، عرفنا وجوب التعليل لحكم الربا . اذ لو اقتصرنا على موجب الاسم ، لقلنا بامتناع اسلام<sup>(٣)</sup> الدراهم [ في ]<sup>(٤)</sup> الموزونات ، فانه قال عليه السلام عقيب ذكر الأشياء الستة : « فاذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد »<sup>(٥)</sup> . وهذا يقتضى تحريم اسلام النقيدين في الأشياء الأربعة ، كما اقتضى تحريم اسلام أحد النقيدين في الآخر ، وأحد الأشياء الأربعة في الباقيات ، ولا دليل - من حيث اللفظ - يوجب تقاطع النقيدين عن الأشياء الأربعة ؛ [ فدل على ]<sup>(٦)</sup> الرجوع الى التعليل ، وإنما معناه : فاذا<sup>(٧)</sup> اختلف الجنسان من هذه الجملة المشتركة في علامة الربا ، لا من هذه الجملة المعلومة باسمها وصورتها . وهذا الاجماع نص في وجوب البحث عن<sup>(٨)</sup> العلة ، والتجاوز

(١) لفظ : د « وغيرهم » .

(٢) عبارة ه ، ل ز : « وهذا المسلك هو الذي » .

(٣) لفظ د ، ل ، ز : « سلم » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(٥) هذه من رواية أخرجهما مسلم من طريق عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل . سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد . فانظر صحيح مسلم (٦٩١/١) ومسند أحمد (١٨٥/٨) والشافعي (٦٢) والمستدرک (٤٣/٢) ونصب الراية (٣٨/٤) والروض النضير (٢٢٠/٣ و ٢٢٢) ونيل الأوطار (١٦٢/٥ و ١٦٤ و ١٦٥) والمشكاة (٨٦/٢) .

(٦) في ز : « فوجب » .

(٧) في ه ، د : « واذا » .

(٨) في د : « على » .



عن موجب اللفظ • وكيف يتمارى فيه منصف مع قول أمير المؤمنين عمر - رضى الله عنه - : ان الناس ليقولون : ان عمر أعرف<sup>(١)</sup> الناس بأبواب الربا ؟ ولو كنت عالما بها : لكان أحبَّ اليَّ من حُمُر النعم ؛ وان الربا من آخر ما نزل على انبيى صلى الله عليه وسلم ، فمات [ قبل أن ]<sup>(٢)</sup> يبينه لنا • فدعوا الربا والريبة<sup>(٣)</sup> • ولو كان الحكم يقتصر على المسميات : لما خفى على العوام ؟ [ فكيف عمر ]<sup>(٤)</sup> مع ما اشتمل عليه اللفظ من التفصيل والتعديد<sup>(٥)</sup> • فكيف ينتهى اشكائه الى أن ينسب عمر الى الاختصاص بدركه من بين كافة الصحابة : وهم الغواصون في علم الشريعة ، والمجتهدون في مصادرها ومواردها ؟

وغرضنا الآن بطلان التعليل بالوزن ، مع انعقاد الاجماع على اسلام<sup>(٦)</sup> النقيدين في الموزونات •

فإن قالوا : السلم محرم بالاجماع في الثمنية أو<sup>(٧)</sup> المثمنية ؛ كان ذلك تحكما مستحدثا [ لا أصل له ]<sup>(٨)</sup> دعاهم الى ذلك مساق مذهبهم ،

(١) في ز : « من أعلم » •

(٢) في هـ : « ولم » •

(٣) لم نعتز على لفظ هذا الأثر فيما لدينا من المراجع ، وانما عثرنا على قوله : « ان آخر ما نزلت آية الربا ، وان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبض ولم يفسرها لنا : فدعوا الربا والريبة » الذي أخرجه ابن ماجة (٢١/٢) وصاحب المشكاة (٩١/٢) • وله خطبة تعرض فيها لمثل هذا المعنى • رواها البخاري (١٠٥/٧ - ١٠٦) ، ومسلم (٦١١/٢) •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٥) في د « التقدير » ول : « التحديد » •

(٦) في د ، ل ، ز : « سلم » •

(٧) في د ، ل ، ز : « والمثمنية » •

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

ولا مستند له ، وان زعموا أنا فهمنا ذلك من الاجماع ، قلنا : وهلا فهمتم  
من الاجماع اختصاص النكدين بعلتهما ، كما فهمناه<sup>(١)</sup> حتى لا تخرجوا<sup>(٢)</sup>  
الى الضبط بالثمنية والشمية ؟

الوجه الثاني للإبطال<sup>(٣)</sup> ، هو : أن التعليل بالكيل يوجب اخراج  
الحفنة [ والحفتين ]<sup>(٤)</sup> عن حكم الربا ؛ واخراج الحلى عن ذلك ، والربا  
جار فيهما بحكم النص •

قال الشافعي : وما ناقض الشبه فهو المنتقض دون الشبه ؛ اذ موجب  
الشبه جريان الربا في كل ما يسمى باسم البر والذهب ، وذلك جار في  
القليل والحلى ؛ والعجب أنهم أخرجوا القليل وأدرجوا الحلى وخواتم<sup>(٥)</sup>  
[ ٥٤ - ب ] الفضة ، ولم يتردوا ذلك في خواتم<sup>(٥)</sup> الحديد • فبِهِ  
عُرف تناقض هذا الأصل •

فان قيل : أبو حنيفة أساء [ في ]<sup>(٦)</sup> التفريع ؛ فيمكن التعليل بالكيل  
وطرده في الجنس ، وأجرا<sup>(٧)</sup> الربا في الحفنة • وذلك لا يدل على أن  
الكيل غير صالح •

قلنا : لا ، بل استدَّ في التفريع<sup>(٨)</sup> ؛ فإنه أراد بالكيل<sup>(٨)</sup> والوزن

- 
- (١) في د ، هـ ، ل : « فهمناها » •
  - (٢) في ل ، ز : « تَحْوَجُونَ » •
  - (٣) في د : « الإبطال » •
  - (٤) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •
  - (٥) في د « وخواتيم » •
  - (٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •
  - (٧) في د ، ل : « وأجرى » •
  - (٨) في د : « التعريف ... الكيل » •

اعتبارهما لا امكانهما<sup>(١)</sup> . حتى قال أبو يوسف<sup>(٢)</sup> : كل مصر لا يوزن فيه اللحم ، فلا بأس بطابق بطابقين . والحفنة والخواتم لا يعتاد فيه التقدير<sup>(٣)</sup> . فلو قيل : انه من جنس المقدر ، تعددت العلة ، ولكانت العلة في الكثير<sup>(٤)</sup> أنه مقدر ، وفي القليل : أنه من جنس المقدر ، ولكان كقولنا : [ ان كثير ]<sup>(٥)</sup> الخمر محرم بعله الاسكار ، والقليل بعله كونه داعيا الى السكر ؛ وهما علتان : احدهما خفية ضعيفة ، والأخرى قوية . وتقسيم البر<sup>(٦)</sup> بتعدد<sup>(٧)</sup> علته ، محال لا وجه له . فهذان وجهان لا يبطال مذهبه . وقد أشار الشافعي الى وجهين آخرين ، يصلحان<sup>(٨)</sup> للترجيح ، لا [ الا ]<sup>(٩)</sup> بطلان :

أحدهما : أن الطعم مقصود هذه الاشياء ، ولأجله فطرت وخلقت ؛

(١) حرف في ل ، ز - بلفظ - : « لامكانهما » .

(٢) هو : يعقوب بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي ، قاضي القضاة وكبير أصحاب أبي حنيفة ، المتوفى ببغداد : سنة ١٨٢ هـ . انظر : أخبار القضاة لوكيع (٢٥٤/٣) وتأريخ بغداد (٢٤٢/١٤) والجواهر المضية (٢٢٠/٢) والنجوم الزاهرة (١٠٧/٢) وهامش آداب الشافعي (١٧٣) .

(٣) قد ذهب الحنفية : الى جواز بيع الحنفة بالحفنتين ، وأرادوا بذلك : أن الربا لا يجري فيما دون نصف صاع . وذهب الجمهور : الى عدم جوازه . فراجع : الافصاح (١٢٧) ، والهداية (٤٦/٣) والبحر الرائق (١٤٢/٦) والحاوي (٥١/٦) .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « الكيل » .

(٥) لم ترد الزيادة في د . .

(٦) في د ، ل : « السبر » وهو تصحيف . وفي ز : « الشيء » .

(٧) في ز : « بتقدير » وهو تصحيف .

(٨) في هـ ، ل : « تصلح » .

(٩) سقطت الزيادة من د .

ولما ظهر مقصودها شح الناس عليها : فباعوها مقدرا<sup>(١)</sup> لا جزافا ، فتقدير المقصود الخاص علامة ، أولى من تقدير ما يجرى مجرى العاصم للمقصود • والدراهم والدنانير متميزة بمقصودها الخاص : الذي لا يعدلها [ فيه ]<sup>(٢)</sup> غيرها ؛ فكون الخاصية علامة للحكم - أغلب على الظن من العدول الى الوزن المعروف للمقدار<sup>(٣)</sup> ، لأجل المشاحة في المعاملات<sup>(٤)</sup> •

الثاني : أن الكيل علامة الإباحة ، فيبعد<sup>(٥)</sup> أن يكون علامة التحريم وإن اختلف محله ، ونحن قد عدنا علامة الإباحة وعلامة التحريم ؛ وإحالة تضاد الأحكام على اختلاف العلامات أغلب على الظن من إحالتها على اختلاف المحال ، مع اتحاد العلامة<sup>(٦)</sup> •

وقد ترجح أيضا بتأييده بقوله عيه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » •

والعبارة المحررة لأصحابنا في الترجيح معروفة ؛ وهي<sup>(٧)</sup> : أن علتنا سلمت عن المعارضة والمناقضة ، واستندت الى عموم اسمها ، ولم تخرج عن حكم أصلها ، ولم تتناقض في نفسها ، وقد استقصى ذلك في التعليقات •

(١) في د : « مقدرة » •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٣) في ز : « المقدار » •

(٤) في ه ، ل ، ز : « المعاملة » •

(٥) في ه ، ل : « فيبعد » •

(٦) قد وضع الماوردي هذين الوجهين ، فراجع كلامه : في الحاوي

( ٥١ / ٦ ) •

(٧) في د ، ل ، ه : « وهو » •



[ فلسنا لاطناب فيه ، وانما الغرض التنبيه على طريقه ؛ فان<sup>(١)</sup> الترجيح من المسالك الجارية في هذه المسئلة المتعينة فيها : في بعض أطرافها ] •  
 فان قيل : [ تأيدت ]<sup>(٢)</sup> علتهم بقوله عليه السلام : « الا كيلا بكيل » •  
 قلنا : ذلك مذكور للخلاص [ من الربا ]<sup>(٣)</sup> ؛ وهو معتبر علامة للخلاص والاباحة •

فان قيل : ايجاب المائلة - في القابل للمائلة - أولى ؛ فليعلم<sup>(٤)</sup> الشرط بامكان حصوله ، فللكيل والجنسية تأثير في اظهار محل الحكم ؛ فهو أولى بأن يجعل علامة عليه<sup>(٥)</sup> • ولأن الربا شرع مقرونا بالخلاص ، وفي التعليل بالطعم اجراؤه في السفر جل والبطيخ وما لا خلاص فيه<sup>(٦)</sup> •

قلنا : لهذا ، ضم الشافعي في قول الكيل الى الطعم ، واعتبر اجتماعهما ، وقال : قول ابن المسيب في هذا من أصح الأقاويل كما سبق نقله • وهذا قول<sup>(٧)</sup> قوى جامع لجميع أطراف الكلام ، فتكون العلامة - على هذا القول - اجتماع الأمرين • ولعله رجع في الجديد عن هذا ؛ لأنه وردت أخبار في الربا في حلى الذهب ، والخرز الذي يباع عددا • فقد علم النبي - عليه السلام - طريق بيعه : في عقد اشتمل على خرز الذهب

---

(١) لم ترد كلمة « فان » في د ، وقد سقط ما بين القوسين من ز •

(٢) لم ترد الزيادة : في ز •

(٣) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •

(٤) في د ، ز : « فليعمل » وهو تصحيف •

(٥) في د ، « أوعلة » •

(٦) في هـ ، ل ، ز : « منه » •

(٧) في د : « نقل » •

والآلى<sup>(١)</sup>، وذكرت<sup>(٢)</sup> الفضة في مسألة مد عجوة ، فعرف به أن المقصود هو المتبع ، دون التقدير ، وقد قررنا<sup>(٣)</sup> وجه ذلك في مسألة الحفنة •

فان قيل : فتدواركم<sup>(٤)</sup> على المقصود الخاص ، تنبيه على متانة طريق مالك - رضى الله عنه - في التعليل بالقوت : فانه الأخص •

قلنا : [ لولا ورود ]<sup>(٥)</sup> الملح : لكان<sup>(٦)</sup> التعليل به أخص • ولكن عدل الشافعي عنه لأجل الملح •

فأما<sup>(٧)</sup> قوله : ما يستصلح به القوت [ قوت ]<sup>(٨)</sup> ، ففاسد : لأنه

---

(١) كما في حديث فضالة بن عبيد الأنصاري : « أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو بخيبر بقلادة فيها خرز وذهب ، وهي من المغائم - تباع : فأمر رسول الله بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ، ثم قال لهم : الذهب بالذهب وزنا بوزن » • المروى بالفاظ مختلفة ، فراجعه : في صحيح مسلم (٦٩٤/١) وسنن أبي داود (٢٩٤/٣) وانظر نيل الأوطار (١٦٧/٥ - ١٦٨) والروض النضير (٢٣٧/٣) والسنن الكبرى (٢٩٣/٥) •

(٢) في د ، ز : « وذكر » • وهذا اشارة الى ما ذكره الامام في الوجيز (١٣٧/١) من قوله : لا يصح بيع مد ودرهم ، بمد ودرهم ، لان حقيقة المماثلة غير معلومة ، اذ المماثلة هنا لا تكون حقيقية ، بينما المعتبر في الربا المماثلة الحقيقية • ومن الشافعية من صحح العقد فيما اذا باع مد عجوة ودرهما ، بمد عجوة ودرهم ، والدرهمان من ضرب واحد • والمدان من شجرة واحدة • انظر فتح العزيز على الوجيز (١٧٢/٨ - ١٧٦) والروض النضير (٢٣٢/٣ - ٢٣٣) • وأصل المسئلة تناوله حديث ابن مسعود المذكور في السنن الكبرى (٢٨٦/٥) والمستدرک (٤٣/٢) ومسند الطيالسي (٢٨٨) •

(٣) في د : « قدرنا » •

(٤) في د ، ز : « فتداوركم » •

(٥) في ز : « لو ورد » •

(٦) في د : « كان » •

(٧) في د ، ز : « وأما » • (٨) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •

لا يخلو اما ان يكون<sup>(١)</sup> علة<sup>(٢)</sup> على حياها كالنقدية ، فيلزم [على مساقه]<sup>(٣)</sup> جواز اسلام البر في الملح ، وهو خلاف الاجماع ، أو يقال : هو يرجع الى القوت لاتصاله به بطريق الاستصلاح ، وذلك يلزم أن يعدى الى الحطب والتور وما يتصل باصلاح<sup>(٤)</sup> القوت ؛ ومهما تعدى الى ذلك على تبعية القوت ، فتعديته الى الفواكه التي تسد مسد القوت ، وإلى الآدام<sup>(٥)</sup> انتي تقع تبعا للقوت : كاللحم وغيره - أولى • وعند ذلك يتداعى الى القول بالطعم •

واذا<sup>(٦)</sup> قال : للملح خاصية ليست لغيره ، قلنا : ان لم يكون هو القوت فهو علة أخرى ، فليجز<sup>(٧)</sup> اسلام الاشياء الثلاثة فيه ، كما جاز اسلام النقدين في الاشياء الأربعة [ ٥٥ - أ ] وهو خلاف الاجماع ، فلولا الملح لكان ما ذكره مالك أولى وأخص •

وعلى الجملة : تعليل الأشياء الأربعة بعلة واحدة ، أولى : فانه اذا [ كثرت الأصول ، كان كثرة<sup>(٨)</sup> الشواهد ، فاذا ] اشتركت في الطعم ، كان الطعم مشهودا له من جهة الملح أيضا • فهذا يتبين بطريق الترجيح •  
فان قيل : فليكن تعليل أبي حنيفة بالتقدير الجامع للأشياء الستة

(١) في ل : هـ : « يقدر » •

(٢) في ز : « علتة » •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ل ز •

(٤) في هـ ، ز : « باستصلاح » •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « الآحام » •

(٦) في هـ ، ل ، ز : « وان » •

(٧) في د ، هـ ، ل : « فليجوز » •

(٨) في هـ : « كثرة » • وقد سقطت الزيادة من ز : •

أولى ؟ أو ليكن تعليل ابن الماجشون<sup>(١)</sup> بالمالية أولى •  
قلنا : الوزن غير الكيل عند أبي حنيفة ، كما ذكرناه • وإنما التقدير  
عبارة شاملة ؟ ولذلك لم يتعد إلى الذرع والعد ، وهو نوع تقدير • وأما  
[ مالية ابن الماجشون ]<sup>(٢)</sup> فهي أوسع الصفات وأعمها ، وأبعدها عن الخاصية  
المقصودة • وهو مضطر إلى تجويز اسلام انتقدين في غيرهما ؛ وفيه التفريق  
في العلة • وعلى الجملة : لا تلغى<sup>(٣)</sup> أخص الصفات - مع صلاحها -  
بالأعم ؟ فهو<sup>(٤)</sup> ليس آخذاً مذهبه من الشبه<sup>(٥)</sup> والعلامة ؟ ولعله يأخذ من  
المنع من اجتياح المال وتفويته من غير منة ومحمدة ومشوبة ، وإليه ترجع  
مقابلة الشيء بمثله<sup>(٦)</sup> ؟ ثم يعتذر عن الجيد بالردى ، بما اعتذر أبو-  
حنيفة به : من اسقاطه قيمة الجودة •

فان قيل : فهلا جمعتم بين هذه العلل ؟ قلنا : اعتذر<sup>(٧)</sup> ابن سريج  
عن هذا : بأن ذلك يخرجنا عن قول العلماء ، وسنذكر مستند قول العلماء ،  
فان انتعليل - في مثل هذا المقام - بعلمتين ، غير جائز إلا أن<sup>(٨)</sup> يجعل  
الجميع علة ؟ كما قال الشافعي في قول : ان العلة هي الطعم مع التقدير ؟  
وقال مالك : القوت ، وفيه الجمع بين الكل •

(١) المراد به : عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبد الله التيمي المنكدرى ،  
صاحب مالك ، المتوفى : سنة ٢١٢ هـ على ما صرح به الفخر الرازي في  
تفسيره (٣٥٨/٢) و « الماجشون » مثلث الجيم ، معناه في الأصل : الورد ،  
أو الأبيض الأحمر • ثم لقب به كثيرون من هذه الأسرة • انظر : تأريخ  
بغداد (٤٣٦/١٠) والديباج (١٥٣) وهامش آداب الشافعي (١١٢) •

(٢) ورد في د ، ز - مكان ما بين القوسين - لفظ : « المالية » فقط •

(٣) في ز : « تنفى » والمعنى واحد •

(٤) ورد في د - بعد ذلك - زيادة من الناسخ ، وهي : « توليس » •

(٥) في هـ ، ز : « التشبيه » •

(٦) في هـ : « بمثليه » •

(٧) في د ، ل ، هـ : « اعتذار » •

(٨) في هـ : « الا يجعل » •



## القول في بيان الفارق بين الشبّه والطرد

فإن قال قائل : رجع حاصل نظركم - في القاعدة السابقة - الى أن الوصف الذي لا يناسب ، يجوز أن يكون علامة على الحكم ؛ وزعمتم : أنها علامة متضمنة لوجه المصلحة وملتزمة لها ، وإن كان لا يطلع على وجه المصلحة . فما الفرق بين ذلك وبين الوصف الطردى<sup>(١)</sup> الذي اتفق المحققون على رده ، مع الاعتراف بأن كل واحد منهما ينفك عن المناسبة بنفسه<sup>(٢)</sup> وإنما يتوهم اشتماله<sup>(٣)</sup> على مناسبة خفية ، وقضية مصلحية : غابت عنا . وما من وصف طردى<sup>(٤)</sup> إلا ويمكن أن تدعى فيه هذه القضية . فكيف يتميز عن الطرد المردود ، مع الاستواء في هذه الخاصية؟

قلنا : هذه غمرة عظيمة خاض فيها فريق : فدارت رؤسهم ، وخارت عقولهم ، ولم يحصلوا<sup>(٥)</sup> على طائل . فمن طلب مالم يخلق ، تب ولم يرزق ؛ فانهم التمسوا فرقا بين الطرد والشبه [ بامر ]<sup>(٦)</sup> يرجع الى تمييز أحدهما عن الآخر ، بوصف [في]<sup>(٧)</sup> ذاته ، وأشيء لا يتميز عن جنسه ومثله ، بوصف يرجع الى ذاته . وما نحن نكشف انقطاع عن هذا السر ، ونقول :

الاحكام انما تظهر - في حقنا - بعلامات منصوبة عليها ؛ والعلامات للأحكام تنقسم : الى الآسامى اللغوية ، والى الأوصاف الزائدة على الآسامى .

فاما المسميات المعلومة بعلامة الآسامى<sup>(٦)</sup> فهي<sup>(٧)</sup> التي يقتصر فيها

(١) في د ، ز ، ل : « الطرد » .

(٢) في ه ، ل : « بنفسها . . . اشتمالها » .

(٣) في د ، ز ، ل : « طرد » . (٤) في د : « يتحصلوا » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، .

(٦) في د : « الاشياء » .

(٧) لم ترد « الفاء » في الاصول .

على مورد النص ، ولا حاجة في بيانها الى اطناب •  
 وأما <sup>(١)</sup> المعلومات بعلامات زائدة على الاسامي ، فهي <sup>(٢)</sup> التي يقال  
 فيها : انها قياسية • وتلك العلامات تنقسم : الى ما يناسب الحكم في ذاتها ،  
 على ما أوضحنا معنى <sup>(٣)</sup> المناسبة • وإلى ما لا يناسب ، ويعرف كونه علامة  
 بالطرق التي ذكرناها في علة الربا •

فما يناسب كله جنس واحد ، يندرج <sup>(٤)</sup> تحته الشعب المنتشرة  
 التي قدمناها •

وما لا يناسب - أيضا - كله جنس واحد : من حيث الذات والنفس ؛  
 وهو متناول لما سماه المسمتون : شبهها ، ولما سموه : طردا ، أيضا • فلا  
 فرق بين الشبه والطرد ، عند النظر الى ذات الاوصاف التي لاتناسب الأحكام •  
 [ فالكيل والقوت والطعم ] <sup>(٥)</sup> كله طرد في لغة هؤلاء واصطلاحهم ؛  
 وان سموه شبهها : فلا حرج في الاطلاق ، وانما الغرض بيان ان الوصف الذي  
 لا يناسب جنس واحد بالنظر الى ذاته • فطلب الفرق بتمييز البعض عن  
 البعض بالجنسية ، طلب لما <sup>(٦)</sup> لا ينال أبد الدهر •

فان قال قائل : كيف تكرون هذا الفرق : واتم مضطرون الى  
 الى الاعتراف بأن كل وصف من الأوصاف وجد مع الحكم ، لا يجوز أن  
 يعلل الحكم به ، وأن يجعل علامة عليه ، ويتبع في اثبات الحكم ونفيه ؛  
 بل هو منقسم : الى ما يصلح للاعتماد ، وإلى ما لا يصلح ؟ فما الفيصل  
 الفارق ؟ وقد سامحناكم بحذف لفظ الطرد والشبه •

قلنا : نعم ؛ الاوصاف التي لا تناسب - أيضا - تنقسم [ ٥٥ - ب ] الى  
 [ ما تصلح للاعتماد عليها ، وإلى ما لا تصلح ] <sup>(٧)</sup> ؛ كما ان المناسب أيضا

(١) في هـ ، ل ، ز : « أما » • (٢) لم ترد « الفاء » في الأصول •

(٣) في د ، « في » • (٤) في د : « ويندرج » •

(٥) في هـ : « فالكيل كالطعم والقوت » •

(٦) في د ، هـ : « ما » •

(٧) لم ترد « لا » : في د • وعبارة هـ : « ما يعتمد ، وإلى ما لا =

ينقسم : الى ما يصلح للاعتماد والى ما لا يصلح . ولكن ليس انقسامه  
لافتراق<sup>(١)</sup> راجع الى الذات ؛ وانما هو بالاضافة الى السلامة عن المعارضة  
بما [ نقول : انه ]<sup>(٢)</sup> اولى منه ؛ والى عدم<sup>(٣)</sup> السلامة عنه . وهذا يستوى  
فيه المناسب وغير المناسب .

وايضاحه [ هو ]<sup>(٤)</sup> : بأن نقسم الكلام ونجريه في طرفين ؛ أحدهما :  
فيما يعتمد المجتهد ، ويجوز له أن يفتى به والآخر : فيما يسمع من  
المعلل ، ويسوغ له الاقتصار عليه في مبتدا<sup>(٥)</sup> التعليل ، الى ان يستنزل عنه  
بالاعتراض و<sup>(٦)</sup> المعارضة بما هو اولى منه .

أما المجتهد ، فلا يحل له الاعتماد على مجرد ظهور<sup>(٧)</sup> الوصف  
الذي لا يناسب ، مالم يسبر سائر الاوصاف سبرا حاصرا : من حيث  
الامكان والاستطاعة في حق المجتهد ، وما لم يقابل الوصف الذي ظهر  
له أولا بسائر الأوصاف . فاذا قابله بها ، وأبطل<sup>(٨)</sup> جميعها أو رجح  
ما ظهر أولا على غيرها<sup>(٩)</sup> - على ما ذكرناه في مسألة علة [ الربا ]<sup>(١٠)</sup> - حل  
له الاعتماد عليه : في العمل والفتوى . وهذا السبر أيضا - واجب [ عليه ]<sup>(١١)</sup>  
في المناسب ؛ فانا سنين أنه لا يجوز تعليل الحكم بطلتين مناسبتين : عرفتا

= يعتمد . وعبارة ز : « ما لا يعتمد ، والى ما لا يعتمد » ، وفيها زيادة  
ناسخ .

- (١) في ه ، ل : « بافتراق » .
- (٢) في ه ، ل ، ز : « هو » . (٣) في د : « عدمه » .
- (٤) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .
- (٥) في ه : ( مثال ) . (٦) في ز : « أو » .
- (٧) في ز : « وجود » .
- (٨) كذا في د ، ل ، ز : « وهامش ه . ولفظ ه : « عطل » .
- (٩) في د ، ز : « غيره » .
- (١٠) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .
- (١١) لم ترد الزيادة : في ل ، ز .

بشهادة<sup>(١)</sup> الحكم ، فلا بد أن تبطل سائر الأقسام ؛ إذ لو ظهر مناسب أقوى مما ظهر أولاً : لصار الأول بالاضافة الى الثاني كالطرد المهجور • ولذلك<sup>(٢)</sup> لم يلتفت الى سلامته عن النقض والمعارضة وغيره •

وكذلك<sup>(٢)</sup> لا بد من استقصاء السبر في الأوصاف التي لاتناسب ؛ فان ظهر وصف لايناسب فبحث وسبر ، فعثر على مناسب - انمحق الوصف الاول واضمحل ؛ وان لم يعثر على مناسب ، ولكن عثر على وصف آخر لايناسب - وهو أمس للمقصود ، وأخص<sup>(٣)</sup> منه بالعرض - انمحق الأول وبطل ، كما ذكرناه في الطعم بالاضافة الى الكيل •

فاذاً : كل وصف ظهر وسلم - بعد السبر - عن البطلان بظهور ما هو اولى منه ، جاز الاعتماد عليه ، وهو الذي 'عبر عنه : بالشبه • وكل وصف ظهر أولاً ، ولكن ظهر في مقابله وصف آخر - اما على البدئية أو بالتأمل<sup>(٤)</sup> - هو<sup>(٥)</sup> اولى وأخص من الاول : فالاول لا يجوز الاعتماد عليه ، وهو الذي 'يعبر عنه : بالطرد • فرجع الافتراق بين القسمين ، الى الاضافة ، لا الى الذات • وهذا الافتراض جار في المناسبات<sup>(٦)</sup> •

فلأجل هذا ، رأينا ان نهجر عبارة الطرد والشبه : كيلا نخيل افتراقاً من حيث الذات ؛ فان فهم ما اليه رجع الافتراق ، فلا حرج بعده في الاطلاقات ، والاصطلاحات بالتعريفات •

---

(١) في د : «لشهادة» •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « وكذلك .. فلذلك » •

(٣) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : «به» •

(٤) في هـ : « التأمل » •

(٥) في ز : « وهو أدل » •

(٦) في د ، « المناسبة » •



وعبارة الشبه [ أيضا ] مستكرهة<sup>(١)</sup> من وجه آخر ، وهو : أنا قد  
بيننا ان ذلك لا يقوم الا بفرع وأصل ؛ وأنا نعلل النقيدين بالنقدية القاصرة ،  
ونظن أنها هي الصفة الملتزمة المتضمنة للمصلحة المخفية الغائبة عنا . ولا  
فرع لهذا الأصل ، وسنذكر ما نريده<sup>(٢)</sup> بالعلة القاصرة ، وتندراً عنه  
[ اعتراض الخصوم ، واستبعادهم ]<sup>(٣)</sup> وقد تبين أن الوصف الذي لا يناسب  
جنس واحد ، وأن ظهور الفرق : بالاضافة ؛ فالكيل<sup>(٤)</sup> يظهر أولاً :  
فيظن أنه<sup>(٥)</sup> علامة ؛ فيظهر الطعم - بالطريق الذي ذكرناه - ويصير  
أولى<sup>(٦)</sup> منه ؛ فينقلب الكيل ساقطاً مطرحاً ؛ وقد يعبر عنه : بالطرْد ،  
وعن الطعم - الذي صار أولى - : بالشبه . وقد يظهر بالتأمل للناظر في  
الرتبة [ الثالثة ]<sup>(٧)</sup> أن القوت أولى بأن يجعل أمارة<sup>(٨)</sup> ، فيهجّر  
الطعم ويطرّحه ، ويعبر عنه : بالطرْد ، وعن القوت : بالشبه . ثم قد  
يتبين له بطلان القوت بالملح كما سبق ، فينعطف الى الطعم ويقول :  
هو<sup>(٩)</sup> الوصف المعتبر الذي يغلب على الظن كونه علامة ؛ ويجعل القوت  
طرداً<sup>(١٠)</sup> مهجوراً .

ولا فرق بين هذه الاوصاف الثلاثة : من حيث الذات ؛ وانما

(١) في د : « مستنكرة » .

(٢) في هـ : « نريد » .

(٣) في د ، هـ ، ز : « استبعاد الخصوم » .

(٤) في ز : « كالكيل » .

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « لا » .

(٦) صحف في ز ، بلفظ : « أولاً » .

(٧) في هـ : « الاولى او الثانية » وفي ز : « الثانية » .

(٨) في هـ : « علامة » .

(٩) في د ، ز : « هذا » .

(١٠) في د : « مطرحاً » .

افترقت : بالاضافات ، فلهذا استكرهنا عبارة الطرد والشبه : فانه يوهم جنسين مختلفين • ولا اختلاف : اذ الطارد يزعم أنه شبه بين الفرع والأصل ، بما ذكره من الوصف ؛ وتسميته شبيها - بهذا التأويل - صحيح • والمثبه يسمى : طاردا ، من حيث انه اتى بوصف لايناسب • وتسميته طاردا - بهذا التأويل - صحيح •

فلم يكن [ لفظ ]<sup>(١)</sup> الطرد والشبه الا مشوشا ومعيا لمقصود<sup>(٢)</sup> الكلام ؛ فوجب اطراحه<sup>(٣)</sup> والقول بأن الأوصاف تنقسم الى [ ما يناسب ]<sup>(٤)</sup> ، وإلى [ ما لا يناسب ]<sup>(٥)</sup> ؛ وغير المناسب ينقسم الى ما يسلم عن المعارضة<sup>(٦)</sup> [ ٥٦ - أ ] بعلامة هي أولى منه ؛ فيصلح<sup>(٧)</sup> لاعتماد المجتهد [ عليه ] بعد السبر ؛ وإلى ما لا يسلم عن وصف هو أولى منه ، وهذا ينقسم فمنه : ما يكون قرب وصف آخر معلوما<sup>(٨)</sup> بالبدية ، [ ومنه : ما يعلم بالنظر •

فما يعلم بعده ، وقرب غيره ، وكونه أولى منه بالبدية ]<sup>(٩)</sup> - فهو : الطرد القبيح الذي لا يتصور أن يكون معول<sup>(١٠)</sup> مجتهد • وما يعلم كون غيره أولى منه بالتأمل ، يتصور أن يختلف في العثر عليه المجتهدون بحسب اختلاف قرائحهم ؛ فيسميه من لم يعثر على

- 
- (١) لم ترد الزيادة في د •
  - (٢) في د « بمقصود » •
  - (٣) في هـ « اطراحهما » •
  - (٤) عبارة ل : « ما يسلم عن المعارضة يناسب » •
  - (٥) في د « غير مناسب » •
  - (٦) في ز : « المقاومة » •
  - (٧) في د : « فيصح » ولم ترد الزيادة التالية فيها ولا في ل •
  - (٨) في د : « معلوم » وهو خطأ وتحريف •
  - (٩) سقطت الزيادة من ز •
  - (١٠) في هـ : « معلولا لمجتهد » •

الأولى<sup>(١)</sup> : شبا ، ومن عشر على الأولى<sup>(١)</sup> يسمى الآخر : طردا •

فان قيل : فهلا<sup>(٢)</sup> حددتم الوصف المعتمد - الذي عبر عنه فريق بالشبه - [ بالوصف ]<sup>(٣)</sup> الخاص ، أو بالمقصود - كما قاله المعبرون<sup>(٤)</sup> -  
لتمييز الشبه عن الطرد ؟

قلنا : لأن الخاص اضافة ؛ فالشيء يكون خاصا : بالاضافة الى شيء ،  
عاما : بالاضافة الى غير • فالطعم خاص بالاضافة الى الملية ، عام بالاضافة  
الى القوت ، والقوت خاص بالاضافة الى الطعم ، عام بالاضافة الى الذات  
المسمى باسم البر والتمر • والأخص غير مشروط بالاتفاق عند المتأولين  
بالشبه ؛ فان الأخص في النقيدين : النقدية ؛ ولم يبطل الوزن بالاضافة اليه  
لأنه أعم : اذ لو بطل لذلك<sup>(٥)</sup> ، لبطل الطعم بالاضافة الى القوت : لأنه أعم •

وأما المقصود فليس يشترط في صحة التشبيه - عند المطلقين لهذه  
اللفظة - أن يقع التشبيه بالمقصود ؛ وانما يساعد ذلك في الربا ، وقد يكون  
الشبه خلقيا ، وقد يكون حكما ؛ فكيف يصح [ حد الشبه ]<sup>(٦)</sup> بهذا ؟

فان قيل : وهلا حددتموه بما حده به القاضي - رضى الله عنه - :  
من<sup>(٧)</sup> أنه الذي يغلب على الظن كونه في معنى الأصل ؟

---

(١) في د ، ز : « الأول » •

(٢) في د ، ز : « وهلا » •

(٣) سقطت الزيادة من ل •

(٤) في هـ : « المقررون » •

(٥) في هـ : « ذلك » •

(٦) في هـ ، ل : « التحديد » •

(٧) في ز : « بأنه » •

قلنا : لا حجر<sup>(١)</sup> في هذه العبارات ؛ وهي حاوية للمقصود اجمالاً ، ولكن لا بيان فيه • فلم يشكل الا تمييز الوصف : الذي يغلب على الظن الاشتراك [ فيه الاشتراك ]<sup>(٢)</sup> في الحكم ؛ عن الوصف : الذي لا يغلب - بحد فاصل<sup>(٣)</sup> ، ومعيار صادق : ترتفع به المنازعة<sup>(٤)</sup> • وهذه عبارة متسعة تشمل جميع أنواع القياس •

ونحن الآن في طلب الوصف الذي يغلب ، وتمييزه عما لا يغلب ؛ أهو متميز [ بذاته ]<sup>(٥)</sup> ؟ أم<sup>(٦)</sup> بالاضافة ؟ فأقول : اذا كان الكل<sup>(٧)</sup> لا يناسب ، فالتمييز : بالاضافة التي ذكرناها •

فان قيل : فهلا حددتموه : بأنه الوصف الذي يوهم الاجتماع في مخيل مبهم هو مأخذ الحكم ، كما قاله القاضي ؟

قلنا : ولا حجر - أيضا - في اطلاق هذه العبارة ، لمن ينبغي عبارة حاصرة ؛ لا لمن ينبغي كشفاً ووضوحاً • فانا رأينا جملة من الأوصاف تذكر [ في محافل ومجامع ، تجمع أفاضل وأكابر ]<sup>(٨)</sup> ؛ فتختلف آراؤهم [ وتفرق أهواءهم ]<sup>(٩)</sup> في أنها من الأوصاف التي توهم الاجتماع في المخيل<sup>(١٠)</sup> : فتسمى شبيهاً ؛ أو لا توهم : فتسمى طرداً • فلم يتجنس هذا

(١) صحف في ز بلفظ : « حجة » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ •

(٣) صحف في ل ، بلفظ : « واصل » •

(٤) في ل : « المصارعة » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ز •

(٦) في ل ، ز : « أو » •

(٧) في ز : « الكيل » هو تحريف •

(٨) في د : « نذكره بين الافاضل » •

(٩) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(١٠) في ز : « مخيل » •



الوصف عندهم ، ولم يتميز بعلامة يرتفع معها النزاع ، وإذا رد الأمر الى ما يغلب [ على الظن ] <sup>(١)</sup> أو ما يوهم ؛ اختلف ذلك بالطباع والقرائح : على ما نشاهد ذلك من <sup>(٢)</sup> الفقهاء في المناظرات ، وهي الخصومة الناشئة التي لا سبيل الى قطعها .

أقول القائل : طهارة حكمية ، فتفتقر الى النية كالتيسم ؛ أو : عبادة يبطلها الحدث ، فتفتقر الى الموالاة كالصلاة ؛ أو : عبادة مختلفة الأركان يستحب الترتيب في تماثلاتها ، فيستحق في مختلفاتها قياسا للوضوء على الصلاة .

ويقول في افتراض الفاتحة في الصلاة : عبادة ذات تحليل وتحريم ، فيشترط في أركانها ما يتعدد سبعا كالحج .

فهذا وأمثاله <sup>(٣)</sup> يعرض على الجمع من الفقهاء ، فلا يتفق رأى اثنين منهم في أن هذه [ هل ] <sup>(٤)</sup> تغلب على الظن ، أو هل توهم الاجتماع ؟ بل يقول فريق : الكل طرد ، ويقول آخرون <sup>(٥)</sup> : الكل شبه <sup>(٥)</sup> ، وتقسول طائفة <sup>(٦)</sup> : ما ذكره في نية الطهارة تشبيه ، لكثرة تكررها على اللسان ، فهو مغلب <sup>(٧)</sup> ؟ وما ذكره <sup>(٨)</sup> - من القياس على الحج <sup>(٩)</sup> - فطرد ، وما ذكره <sup>(٨)</sup> - من الترتيب والموالاة في الطهارة - فمعتدل ؛ وهو محتمل لأن يقال : انه طرد ، ولأن يقال : انه شبه ، وكل ذلك لعدولهم عن المنهاج السديد

(١) لم ترد الزيادة في ل .

(٢) في هـ ، ل ، ز : « بين » .

(٣) في هـ ، ل ، ز : « وأمثالها » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في د ، ل ، ز : « الآخر ... تشبيه » .

(٦) في د ، ل ، هـ : « طبقة » .

(٧) في د : « يغلب » .

(٨) في ز : « ذكره » .

(٩) صحف في د ، بلفظ : « الحجر » .

[والصراط المستقيم] <sup>(١)</sup> ، وظنهم أن الفرق راجع الى ذات هذه الأوصاف ، هيهات هيهات ، انما افتراقها : لاختفاء الأوصاف المقابلة لها مرة ، وليجلائها [ أخرى ] <sup>(٢)</sup> . فقولنا : حكمة ، يقابلها : أنها طهارة بالتراب والوضوء بالماء . وقولنا : يبطلها الحدث كالصلاة ، يعارضها <sup>(٣)</sup> : أن الكلام لا يبطلها ، بخلاف الصلاة ، الى أمثال ذلك لا نستقصيها <sup>(٤)</sup> ، بل [ نجتزئ بالتنبيه لمن يفهمها ويعيها ] <sup>(٥)</sup> . فهذه <sup>(٥)</sup> الأوصاف المتقابلة <sup>(٦)</sup> ، كلها طرد غير مناسب كما ذكرناه في الربا ، فطريق نصبها علامة وترجيح <sup>(٧)</sup> البعض منها على البعض - ما <sup>(٨)</sup> سبق . فاذا استنهج المجتهد الطريق [ ٥٦ - ب ] ، واستتم السبر والتحقيق ، [ وشاء الله التوفيق ] يحصل بالآخرة على ظن [ غالب مستقر : يتكل عليه ، و ] يعلمن اليه .

الطرف الثاني : الكلام في المعلل . فان قيل : ما ذكرتموه سياق نظر المجتهد ، فما الموظف على المجادل في ابتداء التعليل ؟ وبماذا تنقطع عنه المطالبة ؟ أيلزمه أن يستوفى السبر ويبطل الصفات الفارقة بعد أن يحصرها ؟ أم يكتفى منه بالاختصار على ما أبداه ، ويقال : على <sup>(٩)</sup> من ادعى بطلانه ، اظهر <sup>(١٠)</sup> ما يراه أولى منه أو مماثلا له ، حتى يتكلم عليه ،

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) في د : « يعارضه » .

(٣) في د ، ل ، ز : « نستقصيه » .

(٤) في د ، ل ، ز : « يجري التنبيه لمن يفهمه ويغنيه » .

(٥) في د ، ز : « وهذه » .

(٦) في ز : « المقابلة » .

(٧) لم ترد « الواو » في د .

(٨) في د : « بما » ، ولم ترد فيها الزيادتان التاليتان .

(٩) في د : « لمن » .

(١٠) في د : « اظهر » .

ويَجْعَل الوصف الذي ذكره أول<sup>(١)</sup> رتبة من مراتب النظر ، ومراقبة من مراقبه ؛ الى أن يستنزل عنه بالمعارضة<sup>(٢)</sup> بمثله ، أو بما هو أولى منه .

قلنا : ليس هذا السؤال عن مسألة شرعية ، حتى يفتى فيها بتحليل أو تحريم ، أو إثبات أو نفي . لا كالتطرف السابق : فان النظر فيه يتعلق بقطب ديني عظيم . وانما هذه مسألة جدلية ؛ والجدليات رسميات واصطلاحات ، وكل فريق اصطلاحوا على أمر ، فالوجه أن يساعدهم الواحد انفراد ، ويندس في غمارهم ، ويكلمهم بمعتادهم . هذا هو الأصل بعد استمرار العادات ، وترسخ الاصطلاحات .

نعم : لو سئلنا عن أولى ما يصطلح عليه ، وأليقه<sup>(٣)</sup> بمقصود الجدل ومصلحته ؛ فقد نبدى فيه ما نبديه ، فنقول : أما الذين ذهبوا الى [ أنه لا يقبل ]<sup>(٤)</sup> الا المؤثر - وهم المراوزة وأهل سمرقند في عصرنا هذا - فلا يقطعون المطالبة الا بابداء التأثير ؛ وقد يطلق الانسان فيما بينهم الاخالة ، فتفر طباعهم ، [ وتشمئز نفوسهم ]<sup>(٥)</sup> لرؤيتهم في كتابه أبى زيد - أن الاخالة باطلة في الجدل .

فطريق المناظر معهم ، أولا : أن يهجر لقب الاخالة ، ويسمى سُخِيْلَةً : مؤثرا ؛ ووجه الاخالة : تأثيراً ، ويظهر<sup>(٦)</sup> الاخالة بلقب التأثير ، فيروج عليهم - بعد التلقيب بهذا اللقب - كل<sup>(٧)</sup> ما سميناه مخيلا

(١) في ل : « أولا » .

(٢) في هـ ، ل ، ز : « بالمقاومة » .

(٣) في د : « وأليق » .

(٤) في هـ : « أنهم لا يقبلون » .

(٥) لم ترد الزيادة في د .

(٦) في ز : « ويطرد » وهو تصحيف .

(٧) في د : « كما » .

مناسبا ، كما [ تقدم التفصيل فيه ]<sup>(١)</sup> • فمن استمسك - مع هؤلاء -  
 بعلامة لا تناسب ، ولم<sup>(٢)</sup> تقطع المطالبة عنه - فطريقه : أن يقيم البرهان  
 الأصولي على جواز التعليل بالوصف الذي لا يناسب ، كما قدمناه ،  
 فيتبدى<sup>(٣)</sup> بالايحاء ، والاضافة اللفظية ، ثم ينحدر الى الحكم عقيب الوقائع ،  
 ثم الى الطرد والعكس ، ثم الى الشبه ، وهو : اعلام الحكم بعلامة لا تناسب •  
 أو يضرب لهم الأمثال نقلا عن الأئمة ، ويقرر<sup>(٤)</sup> طريق النظم ونورانه<sup>(٥)</sup>  
 من الوصف الذي لا يناسب ، كما تقدم في مسألة علة انربا - : ان صادف  
 من نفسه منة<sup>(٦)</sup> التقرير ، وساعدته حشمة : يستميل<sup>(٧)</sup> [ بها ]<sup>(٨)</sup>  
 أسماعهم للأصغاء الى كلامه ، الى أن ينهي الى تمامه • فإن لم يجد هذه  
 المنة ، ولم تساعده هذه القوة [ والحشمة ]<sup>(٩)</sup> فليكلمهم بلسانهم ، وليلقب  
 كل<sup>(٩)</sup> ما سنع له - : من الخيالات البعيدة<sup>(١٠)</sup> الاقناعية - بلقب التأثير ؛  
 فيروج عليهم الغث والسمين ، واننازل والتمين ؛ وتنقطع عنه المطالبة ،  
 وينغمس في غمرة المسئلة •

- 
- (١) في د : « فصلناه » •  
 (٢) لم ترد « الواو » في ه ، ل •  
 (٣) في ز : « فيبدأ » •  
 (٤) في د ، ل ، ز : « أو » •  
 (٥) صحف في د ، ل - بلفظ : « توازيه » •  
 (٦) في ز : « قوة » •  
 (٧) في د : « تشمل » •  
 (٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •  
 (٩) في د : « كما » •  
 (١٠) صحف في د ، بلفظ : « البعدية » •



وان جرت المناظرة مع فريق : يجوزون التعليل بغير المؤثر ؛ فهؤلاء - أيضا - ينقسمون :

فأهل بغداد وسائر العراقيين ، يلقبون هذا الجنس : بقياس الدلالة ؛ فإذا ذكر وصفا غير مؤثر : فليلقبه بهذا اللقب ، ليقطع<sup>(١)</sup> المطالبة عنه .

وان جرت المناظرة بنيسابور - [ ومجامعها ، في غالب الأمر ، غاصة بالمتلقفين ]<sup>(٢)</sup> من أستاذنا امام الحرمين - قدس الله روحه - فليذكر من الأوصاف غير المناسبة ، ما يراه سديدا ؛ غالبا على الخطن ، سليما عن المعارضة ؛ وليلقبه بلقب التشبيه<sup>(٣)</sup> ، وإيآه والاعتراف بأنه طرد ؛ فيعظم ثوران المستمعين وانكارهم عليه ، وتنفر عنه الطباع ، وتنبو عن كلامه الأسماع ؛ بحيث لا يصفى بعده الى كلامه ، ولا يزداد على الاستهزاء وانتهجين . وليروج عليهم كل وصف طردي<sup>(٤)</sup> لا يناسب ، بلقب التشبيه [ فهو رائج ] ؛ ولا تتوجه عليه الا مطالبات ببيان وجه التشبيه . فإذا أخذ<sup>(٥)</sup> في كلامه ، وقرر وجه الجمع ، وذكر : أنه لا فارق الا كيت وكيت وهي باطلة ، وأن<sup>(٦)</sup> لا مسلك للقول بالتشبيه الا هذا - تلُقى ذلك منه بالقبول ، وانقلب الاستبعاد من جملتهم الى المطالب ، فهذا هو الطريق في [ مجاملة هؤلاء الفرق ومجادلتهم ]<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في ز : « لتقطع » .

(٢) في د ، ز : « وبمجامعها وبحضرة المتلقفين » .

(٣) في هـ : « التشبيه » .

(٤) في د ، ز : « طرد » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية .

(٥) في هـ ، ل : « احتد » .

(٦) في د ، ز : « ولا » .

(٧) في هـ : « مجادلة ... ومجاملتهم » .

ولو أحدث محدث رسماً آخر ، وأراد قطع المطالبة عن نفسه ،  
بمجرد التعليل - لم يُصنع هؤلاء إليه ؛ وإنما يتلقاه بالقبول طوائف من  
الشايع : هُجروا وهُجر كلامهم ، وشُهِروا بالانفكاك عن<sup>(١)</sup> التحقيق ،  
بمصيرهم الى القبول<sup>(٢)</sup> بنوع من التعليل : لا يناسب ، ولا يؤثر . فإذا كانت  
المسئلة رسمية ، فعلينا أن تنبه على المراسم ، وطريق مكالمتهم . وقد فعلنا  
ذلك .

فان قال<sup>(٣)</sup> قائل : هذه حكاية مراسم<sup>(٤)</sup> [ الجدل ] مع التبييه  
[ ٥٧ - أ ] على المرائد في مجادلة هؤلاء الفرق ؛ [ فما الذي ترونه  
أليق ]<sup>(٥)</sup> بمصلحة المجادلة : الاشتغال<sup>(٦)</sup> بالاعتراض على<sup>(٧)</sup> كل طرد  
يذكر ، أو المطالبة باظهار الوجه الذي منه استقى<sup>(٨)</sup> غلبة الظن ؟

قلنا : المعهود من عادة المشايخ - في الأعصار السابقة [ على هذا  
العصر ]<sup>(٩)</sup> - الاشتغال بالاعتراض ، دون الجمود على المطالبة ، فكانوا  
يسمعون كل قياس ذكر ، اشتمل على جمع بين فرع وأصل برابطة ؛  
[ و ] كانوا ينقضونه : ان كان منقوضا ؛ ويقابلونه بما هو أولى [ منه ]<sup>(١٠)</sup>

(١) في د : « من » .

(٢) في ز ، ل : « القول » .

(٣) في د : « قيل » .

(٤) في د ، ل ، ز : « المراسم » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٥) في د : « فما الأليق » .

(٦) في د : « للاشتغال » وهو تحريف .

(٧) في د : « عن » .

(٨) في د ، ز ، ل : « اشعر » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(١٠) لم ترد الزيادة : في د .

من أوصاف الأصل : ان كان مقابلا • وهذا هو الواجب في مصلحة  
الجدال •

وبيانه : أن الجدال لا يخلو إما أن وضع لمقصود الافحام والالزام ،  
ومؤاخذة الخصم في مضائق الخصام ؛ أو [ وضع ] لابتداء [ مستند فتوى  
المجتهد ]<sup>(١)</sup> الذي يحل الاعتماد عليه في الفتوى •

فان وضع<sup>(٢)</sup> لابتداء مستند المذهب : فينبغي أن لا تقطع المطالبة عن  
أبدى مناسبا أيضا ؛ بل يكلف أن يسبر أوصاف الأصل وما يقدر فيها<sup>(٣)</sup> :  
من مخيلات ؛ ثم يسبر الأصول التي تقدر ناقضا<sup>(٤)</sup> ؛ ثم يسبر المعارضات  
بطرقها ، ويبين سلامة ظنه عنها ، فهو الذي يجوز الاعتماد عليه في الفتوى •  
وهذا ما أوجبه القاضي [ أبو بكر ] - رضى الله عنه - في كل مسألة على  
كل معلل ؛ وقال : ما لم يسبر سائر المعاني والمفردات ، ولم يدفعها - لا<sup>(٥)</sup>  
يستقر قدمه •

وهنا قد اتفق أهل الأعصار على خلافه في مصلحة الجدال ؛ لأن  
الجدال معاونة على النظر ، ومصالوة<sup>(٦)</sup> بأسلحة الخواطر والفكر ؛ ولو  
وظف على المعلل ذلك في الابتداء : لم يبق للخصم كلام ؛ وانبت<sup>(٧)</sup> الأمر  
من غير جدوى •

---

(١) في د : « المجتهد ، مستند الفتوى » •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « كان موضوعا » •

(٣) في د : « فيه » •

(٤) في د : « نواقضا » ، وهو خطأ وتحريف •

(٥) في هـ : « لم » •

(٦) في د : « ومصالوة » ، وهي مصحفة •

(٧) في ل : « وانتشر » •

واذا بطل هذا المأخذ ، فنقول : الجدل موضوع لتقيح الخواطر  
وامتحانها بالتدوار<sup>(١)</sup> على درجات الفكر ؛ ولا فحام الخصم ، وقطعه  
بالإلزامات ، ولذلك أجمعوا على قبول التعلق<sup>(٢)</sup> بمناقضات<sup>(٣)</sup> الخصم .  
وتعلق فريق بالتركييات - وهم الأكثرون - ولم يجوزوا للمعترض أن  
يمنع النقض ويدل عليه . الى غير ذلك : من أمور لا تخفى . فوجب -  
على الضرورة - رعاية مصلحة الجدل . فنقول<sup>(٤)</sup> الآن : كل طرد ذكره  
المعلل فهو مسموع ؛ ثم هو مردود بطريقه : ان<sup>(٥)</sup> كان مردودا . ولا بد  
وأن يذكر وجه رده بالنقض : ان كان منقوضا ؛ أو بالمقابلة بفاسد  
يقاومه<sup>(٦)</sup> : ان كان فاسدا ؛ أو بالمعارضة بتحكم يساويه : ان كان تحكما .  
حتى يجتزىء المعلل الطارد المفحش في طرده على قرب ، ولا يطول  
الخصام بالمطالبة بابداء وجه غلبة الظن ، وتنازعهما في أن هذا مغلب أم لا ،  
وتحاكمهما الى أهل المجمع<sup>(٧)</sup> مع افتراق القرائح فيه . وهذا ما عهد من  
الأولين .

فقول : اتفقنا على جواز التعليل بما لا يناسب . ونفرض مثلا في  
الجص ، فنقول [ مكيل فكان ربويا كالبر . فكيل : ولم قلت : ان البر  
ربوى لكونه مكيلا ؟ فنقول : ]<sup>(٨)</sup> ، لا بد من طلب علامة [لحكم]<sup>(٩)</sup> الربا ،

(١) في د ، ز : « بالتدوار » .

(٢) صحف في ز ، بلفظ : « التعليل » .

(٣) في ز : « بمناقضة » .

(٤) في د ، ل ، هـ : « فأقول » .

(٥) في هـ : « فان » .

(٦) في د ، ل : « يقاربه » .

(٧) في ز : « الجمع » .

(٨) سقطت الزيادة من د .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .



ولا علامة الا التكيل • فهما<sup>(١)</sup> مقدمتان ، ففي أيهما النزاع ؟ فان [ قال : لا أسلم ]<sup>(٢)</sup> أنه لابد من طلب علامة ، بل الحكم معلوم باسمه • فهذا سؤال صدره عن انكار القياس [ بل هو عين معتقدهم ]<sup>(٣)</sup> ؟ فان قال : أوجب طلب العلامات ، ولكن من الأحكام ما يعرف باسمه ، فبم تنكر على من يقول : هذا من ذاك ؟ فهذا السؤال مقبول ، وهو مقاومة<sup>(٤)</sup> في علامة [ الأصل ]<sup>(٥)</sup> بما يقابله • اذ حاصله رجع الى أن الحكم في البر معلوم بكونه برا ؟ وهو [ يقول : وهو معلوم بعلامة الكيل • فقد عارضه بطرد مثله ؛ فعليه ابطال ]<sup>(٦)</sup> ما ذكره ، أو الترجيح • فبين له - بطريقه - بطلان التخصيص بالاسم ، وهو : الاجماع التقاطع على أن الحكم غير مقصور على اسم البر والتمر ، كما تقدم • أو بطريق آخر يساعده في كل مسألة ، على حسب النظر فيها • فرجع حاصل الأمر [ فيه ]<sup>(٧)</sup> الى معناياه عن قوله : لم قلت : إن العلامة هي الكيل ، مع الافتصار عليه ؟ بل تنبه<sup>(٨)</sup> على علامة أخرى تقاوم كلامه في كونه طردا ؟ وهو : كونه برا ؛ الى أن يفرق ويرجح •

فان قال : سممت أنه لابد من طلب علامة زائدة على الاسم ، ولكن

- 
- (١) في هـ : « فهذه » •
  - (٢) في د ، ز : « قيل : لا نسلم » •
  - (٣) لم ترد الزيادة : في د •
  - (٤) في ز : « مقابل » •
  - (٥) في د : « الا » والنقص من الناسخ •
  - (٦) سقطت الزيادة من د •
  - (٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز •
  - (٨) في د : « ينبه » •

لم قلت [ لا ]<sup>(١)</sup> علامة الا الكيل ؟ - فهذا السؤال مردود مع الاقتصار على هذا القدر ؛ فانه سؤال لا منتهى له • وفي تهيد حسم طريق الجدل • اذ غايته أن نقول : لا صفة الا الطعم والقوت [ والكيل ]<sup>(٢)</sup> والمالية ؛ وقد بطل الكل ، فليسائل أن يقول : وراء هذا صفة لم تطلع عليها ، ولا يلزمني اظهارها<sup>(٣)</sup> • وانما ينقطع عنه هذا النزاع ، بحصر قاطع دائر بين النفس والاثبات - وذلك لا يلفى في الشرعيات - أو بحكاية اجماع على حصر العلل ، وذلك لا يساعد الا في مسألة الربا : لأن العلماء قصدوا بالنظر الأصل ، دون الفروع • وهو على خلاف سائر المسائل •

ولو أحوجناه الى أن يتكلم على القوت والطعم والمالية ، ويذكر فيها مسائل الترجيح والابطال - للزمه أن يتكلم على نفس الكيل ، وما وجّهه اليه<sup>(٤)</sup> : من الالتزامات ؛ وأن يعد شرائط العلل ؛ وأنه لا يناقض نصا ولا أصلا • الى [ ٥٧ - ب ] غير ذلك ، ولا يستوعب<sup>(٥)</sup> في أول النوبة جميع المسئلة ؛ وانخرم نظام<sup>(٥)</sup> التناوب<sup>(٦)</sup> في الجدل •

فطريق المعترض أن يتكلم على الكيل بالنقض وطرق<sup>(٧)</sup> الاعتراضات ، أو يقابله بالطعم أو غيره من الصفات ؛ ويكفي ذكرها • وتكليفه الذكر - من غير دليل - أهون وأقطع للخصام من تكليف العلل حصر سائر

(١) في هـ : « أن لا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) في ز : « ابرازها » •

(٤) في ل : « عليه » •

(٥) في د : « مستوعب ... تطاوم » ، وفيه تصحيف •

(٦) في ل : « التفاوت » •

(٧) في د ، ز : « وطريق » •

الصفات وسبرها وابطالها ؛ لأن الفوارق والعلامات لا استقلال بحصرها .  
فان لم يعرف المعارض<sup>(١)</sup> غيره ، فالمعلل صادق في قوله : لا علامة سواء ،  
وان عرف غيره : فذكره هين حتى يتكلم عليه . ولو جوزنا [ له ]<sup>(٢)</sup>  
أن يضم ولا يبدى ، لانتهى الأمر الى أن لا يضم : وهو يدعى الاضمار  
والامتناع عن الذكر جدالاً<sup>(٣)</sup> ، وهو غير صادق فيه . وكان ذلك سوءاً لا  
لا منتهى له .

وعن هذا ، قلنا : [ لو ذكر اخالة الكيل مثلاً ]<sup>(٤)</sup> ، فليس يلزمه أن  
يبين [ نفي ]<sup>(٥)</sup> اخالة الطعم والقوت أو<sup>(٦)</sup> يبطلهما ؛ لأن ذلك يقطع نظام  
التساوب ، ولأن ذلك [ اتمام للنظر ]<sup>(٧)</sup> ، والتعليل<sup>(٨)</sup> لا ابتداء النظر  
لا لاتمامه ، فدل أنه اذا لم يمكن<sup>(٩)</sup> ابطاله لعدم المناسبة ، لوجوب القول  
بما لا يناسب — كما تقدم — : فلو سلم قوله : لا علامة الا هذا ، استقر  
قدمه ، وان<sup>(١٠)</sup> كان كاذباً : فبين كذبه بذكر الطعم وغيره حتى يجتزى  
فهو<sup>(١١)</sup> أولى وأقرب الى الافحام والاجتزاء ، من أن نكلفه السبر الذي

(١) في ل « المعلل » وهو تصحيف .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في ز : « جدلاً » .

(٤) عبارة ل : « مثلاً لو ذكر ... » وعبارة د ، ه :

« لو ذكرنا ... » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في د ، ز : « ويبطلها » .

(٧) في ه : « كاتمام النظر » .

(٨) في ل : « في التعليل » .

(٩) في ز ، د : « يكن » .

(١٠) في د ، ل ، ز : « فان » .

(١١) في ه : « هو » .

لا [ يتوصل الى الوفاء ]<sup>(١)</sup> به • وحاصله يرجع الى أنه لم يظهر لي • فاذا  
قُبِلَ منه بالآخرة [ قوله ]<sup>(٢)</sup> : لم يظهر لي الا هذا ، فليقبل [ هذا ]<sup>(٣)</sup>  
ابتداءً ، ولينبه<sup>(٤)</sup> على بلادته ، وقصور<sup>(٥)</sup> نظره - بذكر الوصف الظاهر  
للخصم ، حتى ينقطع •

فان قال : لا علامة أولى من هذا ؟ فلا يقال [ له ]<sup>(٥)</sup> : [ ثم قلت ؟  
أو ]<sup>(٦)</sup> بم عرفت أنه لا علامة أولى من هذا ؟ بل يقال : بم عرفت أن هذه  
العلامة أولى من علامة الطعم ؟ حتى يلزمه الكلام عليه •

فان قال : انه لا يناسب • قيل له : والكيل لا ينسب • فكذلك<sup>(٧)</sup>  
يقاومه رتبة بعد رتبة ، ليستظم ترتيب الجدال • ويبين<sup>(٨)</sup> أن هذا الوصف :  
هل سلم عن المعارضة بما هو أولى منه : فيعتمد<sup>(٩)</sup> ، أو لم يسلم : فيطرح ؟

فان قيل : رجع حاصل استدلال المعلن الى أن دليل صحة علامتي  
عجزك عن اظهار علامة [ أخرى ]<sup>(١٠)</sup> أظهر منها<sup>(١١)</sup> ؟ وهو راجع الى

---

(١) في ل : « يتصور الوفاء » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « ولينتبه » •

(٤) في ز : « وقصر » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •

(٦) لم ترد الزيادة : في ز •

(٧) في د ، ز : « وكذلك » •

(٨) في د ، ل ، ز : « ويتبين » •

(٩) في د : « فيعتمد به » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في د •

(١١) في ه ، ل : « منه » •



أن دليل [ صحة ما ذكره عجزه ]<sup>(١)</sup> عن [ علامة ]<sup>(٢)</sup> الفساد • ولو فتح هذا الباب ؛ فلنائل أن يقول : وراء هذا الجبل غزالة ، [ ودليل صحته عجزك عن الفساد ]<sup>(٣)</sup> • وجبريل [ الآن ]<sup>(٤)</sup> في السماء [ الرابعة ]<sup>(٥)</sup> ، ودليل صحته عجزك عن الفساد • والانسان قد يعجز عن افساد [ ذلك ]<sup>(٥)</sup> ، ولا يكون دليلا •

قلنا : [ نعم ] الى<sup>(٦)</sup> هذا يرجع ؛ ونحن نقول : هذا فاسد ، ولكن نذكر فسادَه ؛ [ فيقال : لا ، بل ليس وراء هذا الجبل غزالة ، ودليل صحة قلبي عجزك عن افساده ]<sup>(٧)</sup> ، واذا صح قلبي : فسد قولك • وجبريل ليس في السماء الرابعة بل في السابعة ؛ ودليل ذلك عجزك عن افساده • فهذا الطريق أقرب الى افحام الخصم ، من الاصرار على بارد المطالبة ، وصرفه ان كان الرجل مجازفا في قوله : لا علامة أولى مما ذكرته ، ودليله عجزك عن اظهاره ، وربما يكون صادقا ومعتمدا عليه ؛ عرف ذلك بالبحث والعجز عن العثور على وجود وصف آخر أصلا ، أو على وجود وصف آخر أولى منه • فيستقر<sup>(٨)</sup> قدمه ، ويكون - في الابتداء - دليله على خطر الفساد : : بالمقابلة بما هو مثله ، كما في المناسب •

(١) في د ، ز : « صحة ما ذكرته عجزك » ، وهي صحيحة أيضا •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) عبارة ل : « الى الله » وهي خطأ وتحريف •

(٥) في د : « افساده » ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٦) في د : « اليه » •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في د : « وليستقر » •

وذلك لا يدل على خروجه عن كونه على مرتبة من الكلام يلزمه افساده  
بطريقه .

وعلى الجملة : لو سلم أن لا علامة أولى مما ذكره<sup>(١)</sup> ، لاستقام  
كلامه ، ولا يعرف نفي العلامات الا بالسبر ؛ والوفاء بالسبر في الجدل  
غير ممكن على وجه يقطع السؤال ؛ ويلزم عليه الزام السبر في المناسب  
أيضا ، كما ذكره القاضي .

فان قيل : المناسب اذا ظهر فهو بظهوره يستثير ظنا ، ثم يزول ذلك  
الظن بانتقض والمعارضة ، والوصف الذي لا يناسب [ لا استشارة للظن  
الا بظهوره وسبر ]<sup>(٢)</sup> ما وراءه من العلامات والفوارق [ فأول حصول  
الظن فيه ]<sup>(٣)</sup> بالسبر ؛ فيلزم ذلك بخلاف المناسب .

قلنا : لا ، بل رب وصف غير مناسب يصح التشبيه به ؛ وهو بظهوره  
يستثير ظن الجمع<sup>(٤)</sup> قبل البحث عما وراءه . كقولنا : طهارة حكمة ؛ فانه  
ينبئ في مبتدا<sup>(٥)</sup> الأمر ، على التقارب وعسر الفرق ، قبل سبر الفروق  
الكثيرة المشهورة لأبي حنيفة بين التيمم [ والوضوء ]<sup>(٦)</sup> . ولو لم نكتف بما  
أظهره : للزمه<sup>(٧)</sup> أن يتكلم على كل [ فرق مهم ويبين بطلانه ]<sup>(٨)</sup> ؛

---

(١) لم ترد « الهاء » في هـ ، ل ، ز .

(٢) عبارة هـ ، ل : « أولا ، استشارته للظن بظهوره وسبر » .

(٣) عبارة هـ : « فاذا حصل الظن » .

(٤) في ز : « الجميع » .

(٥) في هـ : « مبدأ » .

(٦) في هـ ، ل : « وبين الطهارة » .

(٧) في د : « للزم » .

(٨) عبارة هـ : « فروقهم ، ويبين بطلانها » .

ويتوجه عليه بالآخرة أن فرقا آخر غادرته ولم تطلع عليه . ولا منتهى له .  
فتكلف<sup>(١)</sup> المعارض ذكره أولى من [ تكليف المعلن ]<sup>(٢)</sup> السبر ؛ لأن  
المعارض لا يعدل<sup>(٣)</sup> عن الاظهار - مصرا على المطالبة [ ٥٨ - أ ] - إلا  
لعلمه بضعف الفرق ، وأنه لا يقاوم الجمع .

نأن قيل : فليقبل من المعلن الوصف الذي يستثير الظن ، دون الوصف  
الذي لا يستثير .

قلنا : شرط ذلك في الجدل<sup>(٤)</sup> مستحيل ؛ لأن إثارة الظن تختلف  
بالأشخاص ، ويطول فيه النزاع : فيدعى المجيب أنه مثيره<sup>(٥)</sup> ، وينكره  
المعارض ، ولا يمكن إثباته بيمين ولا بشاهد<sup>(٦)</sup> ؛ فربما لا تجرى المناظرة  
في جمع ، فإن جرت : فالجمع يختلفون - أيضا - في اعتقاد كون الوصف  
مثيرا . فاستحال - في مصلحة الجدل - فتح هذا الباب ؛ بل وجب القول  
بأن ما لا يثير الظن - عند المنصف - فذلك : لأنه يجاوره<sup>(٧)</sup> على القرب  
ما هو أولى منه . فليذكره حتى يفتضح<sup>(٨)</sup> ؛ فهو أولى<sup>(٩)</sup> من رد الأمر الى  
معيار مضطرب : تختلف فيه القرائح والفتن [ ويبقى النزاع ناشئا

(١) في د : « فتكلف » .

(٢) في هـ ، ل : « تكليفه » .

(٣) في هـ ، ل ، ز : « يحترز » .

(٤) في ز : « المجادل » وهو خطأ .

(٥) في د ، ل ، ز : « مثير » .

(٦) في ل ، ز : « بشهادة » .

(٧) في هـ : « لا يجاوره » .

(٨) كذا في د ، ل ، ز : « وهامش هـ » . ولفظ أصل هـ :

« يتضح » .

(٩) في هـ ، ل : « أخرى » .

لا ينقطع [١] ، وهذا قطعى عندنا في مصلحة النظر ، يعرفه من كثر تدواره (٢) على الأشباه في المناظرات .

فان قيل : [ ان كان في فتح هذا الباب نوع عسر لا وفاء به ، وضرب خصام لا مقطع له ؛ ففي المصير الى ما صرتم اليه ، فتح باب في الهذيان : لا منتهى لقبحه ، وتعرفون بطلانه ] (٣) من غير احتياج الى الاعتراض عليه ، كقول القائل : الخل مائع لا تبي القناطر على جنسه ، فلا تزال (٤) النجاسة به كالدهن واللبن . وكقولهم : [ الخل مائع ، فتجوز ازالة النجاسة بعينه كالماء ] (٥) وكقول بعض المستهزين : الذكر طويل مستدار (٦) فلا تنتقض بمسه الطهارة كالمنارة . ولا يقطع هذا الجنس عما ذكرتموه : بأنها حسيات ؛ فان الأوصاف الحسية قد تصلح للتشبيه والتعليل عندكم . ورب وصف حكى لا يصلح ، بل هو باطل بلديهة ، كقول القائل : تجب قراءة الفاتحة في الصلاة ، لأنها عبادة ذات تحليل وتحريم ، فيشترط فيها ذو عدد (٧) سبع : كالحج ، أو أحد عددي (٧) صوم التمتع ، فلا تصح الصلاة دونه كالثلاث . والمراد به : آيات (٨) الفاتحة .

---

(١) في د : « ولا ينقطع به النزاع » .

(٢) في ز : « تداوره » .

(٣) عبارة د « ان كان في هذا فتح باب لا وفاء به ، ففيما قلتم فتح باب هذيان : لا منتهى له ، وتعرفون بطلانه » .

(٤) في ز : « تزال » .

(٥) عبارة ، ز : « الماء مائع ، فتزول النجاسة بغيره كالخل » .

وعبارة د ، ل : « الماء مائع ، فتجوز ازالة بغيره كالخل » .

(٦) في هـ : « مستدير » ، وصحف في د بلفظ : « مستداره » .

(٧) في د : « عد ٠٠٠ عدد » .

(٨) في هـ : « اثبات » .



أو<sup>(١)</sup> : الثلاث ' احدى<sup>(٢)</sup> مدتى المسح ، فلا يجوز الاقتصار عليها<sup>(٣)</sup> في الصلاة كالواحد ، الى غير ذلك : من الهذيان ، فان<sup>(٤)</sup> [ من ]<sup>(٥)</sup> مساق كلامكم أن كل ذلك مسموع : يجب الاعتراض عليه .

قلنا : الذين ذهبوا الى وجوب الاعتراض على الطرد بطريقه - كما تقدم - حاولوا الانفصال عن هذا الجنس ، فقالوا : انما يجوز التعليل بوصف موجود مع الحكم - وان كان لا يناسب - بشرط أن يصلح لإضافة الحكم اليه . ومنهم من قال : يشترط أن لا تستحيل إضافة الحكم اليه . ومنهم من قال : يشترط أن يكون له في القلب خيال الصحة . وقطعوا - بهذه الشرائط - أمثال هذه الأمثلة ، عما قبلوه .

ونحن نقول : هذه الشرائط في الجدل فاسدة ؛ اذ يكثر النزاع فيها ، فأكثر الأوصاف يتنازع الخصمان في أنها تصلح ، أو [ أن ]<sup>(٦)</sup> لا تستحيل اليه الإضافة ، أو له في القلب خيال الصحة . فان هذا يختلف بالطباع ؛ ورب طرف<sup>(٧)</sup> ظاهر تتفق الطباع عليه ، ولكن يعاند المعاند بذكره . فلا بد من طريق في قطع لسانه ، سوى تحكيم<sup>(٨)</sup> العقلاء ، [ أو تحكيم ]<sup>(٩)</sup>

---

(١) في د « الثلاث » .

(٢) في هـ ، ز : « أحد » .

(٣) في د ، ل ، هـ : « عليه » .

(٤) في د ، ل : « وان » .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) لم ترد الزيادة : في ل ، ز .

(٧) في ز : « طرد » .

(٨) في د ، ز : « تحكيم » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

الحاضرين ؟ [ فان الأمثلة الواضحة على الطرفين - في النفي ، أو في <sup>(١)</sup>   
الاثبات - مما يقل ؟ والأكثر هو الأوساط الدائرة بين الطرفين ويطول فيه   
النزاع ] •

فأقول : هذه الأمثلة لا يتصور أن يذكرها جاد في الكلام ؟ وانما   
تذكر <sup>(٢)</sup> على سبيل الاستهزاء ؟ [ أو على طريق ] <sup>(٣)</sup> اللعب بالمبتدئين ، أو   
على طريق التحدى بتمشية الفاسد ، وافحام الخصم بالسلاح الضعيف ،   
كمن [ يزعم : أنه ] يقاوم الأسد بأحداقه ، [ ويصادم النبال بأشداقه ؟   
شجعا على ضعيف : لا يحتمل السيف والسنان •

فان فرض معاند يذكر شيئا من ذلك ، أمكن افضاحه - على قرب -   
بما يقطع لسانه ، دون أن يذكر له أنا نعلم - بالضرورة - بطلانه ؟ فانه   
يقابل ذلك ] <sup>(٤)</sup> بالجحد ؟ وانما علم بطلان هذه الأمثلة بالضرورة :   
بالطريق <sup>(٥)</sup> الذي ذكرناه <sup>(٥)</sup> أولا ، وهو : وجود ما هو أولى منه   
[ وأقرب ] <sup>(٦)</sup> ، ودرك قرب غيره بالبديهة من غير احتياج الى تأمل •

[ فان ذكر معاند ذلك ، فطريق الجدل عندنا ] <sup>(٧)</sup> : افحامه بطريقه ،   
وهو : أن يقال مثلا : استويا في الطول والاستدارة ، ولكن افرقا في أن

---

(١) في ه ، ل : « والاثبات » •

(٢) في د « يذكرها » •

(٣) لم يرد في د - مكان ما بين القوسين - الا حرف : « و » • ولم   
ترد فيها الزيادة التالية •

(٤) عبارة د : « فان ذكره معاند ، فلا يقال له : نعلم بطلانه   
بالضرورة ، فانه يقابل » •

(٥) عبارة ز : « بالطرق التي ذكرناها » •

(٦) ثم ترد الزيادة في د •

(٧) عبارة د : « ولكن طريق الجدل » •

هذا ذكر ، وذلك ليس بذكر ؛ وأن هذا يخرج منه المني ، وذاك لا يخرج .  
 [ وهلم جرا الى هذيانات تقابله ]<sup>(١)</sup> . فينقطع به ويجتزىء ؛ ويقال [ له ] :  
 ثم يكن امتناع الازالة بالدهن ، لامتناع بناء القنطرة عليه ؛ بل لما فيه : من  
 الدسومة ؛ بخلاف الخل<sup>(٢)</sup> . فيجتزى . [ ويقابل قوله : الخل مائع ،  
 فتجوز ازالة النجاسة بعينه ، كالماء : بأن<sup>(٣)</sup> الخل ليس بماء ، فيتعين  
 ازالة [ النجاسة بغيره ، كالدهن .

ولسنا نذكر هذا : لأننا نقدر عاقلا يتعلق بمثله ، ويهدف نفسه  
 للاقتضاح ، وعرضه للتعرض ، [ وانما ذكرنا هذا : لنين ]<sup>(٤)</sup> أن طريق  
 الجدل الاعتراض ، كما ذكرناه . إذ التمييز بما تقدم لا ينقطع عنه  
 الخصام ، [ ولا ينبغي أن تنفر الطباع عن هذا الكلام ؛ وليعلم ]<sup>(٥)</sup> أن  
 امتحان القرائح بالمجادلة [ بهذا الجنس ]<sup>(٦)</sup> كامتحانه بالمجادلة بالحقائق<sup>(٧)</sup> .  
 فهو - من حيث الانزام والافحام ، ورعاية الانتظام في الكلام ، ومؤاخذه  
 الخصم في مضائق الخصام - غير مختلف . نعم : الامتحان بشوع من  
 التحقيق تكثر فيه الجدوى ، [ أولى . فلذلك نرى هذا الجنس مهجورا

(١) عبارة د : « ويوجوه من الهذيانات » ، ولم ترد الزيادة  
 التالية فيها .

(٢) في د ، ل ، ز : « الماء » .

(٣) عبارة هـ : « ... فان ... » . وعبارة د : « ويقال : قوله  
 الماء مائع ، فتزول النجاسة بغيره كالدهن » . وعبارة ز : « ويقال : قوله  
 الماء مائع ، فتجوز ازالة النجاسة بغيره كالخل : فان الخل ليس بماء ،  
 فيتعين ازالة » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « ولكننا نبين » .

(٥) عبارة د : « لا أن عاقلا يذكر مثله الا » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٧) في هـ ، ل : « على الحقائق » .

من ذوى الجدل [١] • [وانما يذكر هذا الجنس للعب] [٢] والاستهزاء •  
[ ٥٨ - ب ] فطلان هذا الجنس - عندنا - ليس لتمييزه عما تقدم بذاته ،  
بل هو الوجه الذي يبطل به ما تقدم : من ظهور ما هو أولى منه ؛ الا أن  
ظهور غير ما ذكرناه في هذا المقام قد يدرك بديهية • وفيما تقدم قد يدرك  
بنوع تأمل •

فهذا هو البيان الشافي في [ اظهار ] [٣] مصلحة المجادلة ، وهي لازمة  
على كل قائل بالشبه [٤] لزوما ضروريا ؛ وان لم يقل به : انتهى في كل  
تشبيه نذكره ، الى الانقطاع الصريح الذي لا مخرج له منه بطريق الجدال ،  
[ الا ] [٥] بطريق الاستبصار والاستشهاد ، ومجرد الاستبعاد من غير كلام  
ينصب في قالب الجدال على السداد ، فهذا منتهى المراد [ في هذا  
الكلام ] [٦] •

---

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) عبارة د ، ز : « فاما ما يذكر من اللعب » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) في هـ : « بالتشبيه » •

(٥) كذا بسائر الأصول ، هو الظاهر • وصحح بهامش هـ -

بلفظ : « لا » •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •



## القول في بيان ما يعده العامة من الشبه الذي قدمناه ، وليس منه

وهو<sup>(١)</sup> أنواع ثلاثة ترجع جملتها الى اتباع العلامات الجامعة ، بعد قيام الدليل على وجوب طلب العلامة .

فقد ذكرنا أن لقياس<sup>(٢)</sup> الشبه عمادين ، يترجمها قولنا في حكم الربا : [ انه ]<sup>(٣)</sup> لا بد من طلب علامة ، ولا علامة الا الطعم . وأن منشأ غموض هذا الجنس من القياس ، قولنا : لا بد من طلب علامة ؛ والخصم ينكر هذا الوجوب ، ويقول : العلامة المعركة : الاسم المذكور في النص ، أو الحد المعلوم بالاجماع ؛ وانما وجوب التعدى عند العثور على علامة مناسبة . فأما اذا سلمت المقدمة الأولى - وهو : أنه لا بد من طلب علامة . فلا يسع لأحد<sup>(٤)</sup> من القائسين أن ينكر طريق السبر والترجيح ، في تجاذب العلامات بعد حصرها بطريق الاجتهاد ، اذا<sup>(٥)</sup> دل اندليل على وجوب اضافة الحكم الى علامة زائدة على الاسم الخاص .

النوع الأول من ذلك : اتباع الشبه في جزاء الصيد من التمثيل بالنعم ، كمصيرنا الى أن في النعامة بدنة ، وفي اليربوع جفرة ، وفي الغزال عنزاً<sup>(٦)</sup> ، وفي الظية شاة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي الضبع كبشاً<sup>(٧)</sup> ،

- 
- (١) في هـ ، ل : « وهي » .  
(٢) لفظ د : « قياس » ، ولفظ ل : « القياس » ، وكلاهما تصحيف .  
(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .  
(٤) في د ، ز : « أحد » ، وهو مصحف عما أثبتناه أو عن « أحدا » .  
(٥) في د ، ز : « اذ » .  
(٦) في ز : « عنز » وهو صمعيح كما لا يخفى .  
(٧) في د ، ل ، هـ : « كبش » ، وهو كما سبقه . ولم ترد الزيادة

التالية : في ل . وهذا النوع يلقب بتحقيق المناط ، والمراد منه : النظر في معرفة وجوده في آحاد الصور التي ينطبق عليها ، وتدخل في عموميه بعد أن تكون العلة نفسها قد عرفت بطرق المعرفة المختلفة . وقد عرفه ابن السبكي بأنه اثبات العلة في آحاد صورها بعد معرفتها بنص أو اجماع أو استنباط .  
جمع الجوامع ٢ : ٣٠٨ .

وفي الأرنب غناقا ، وفي الضب جديا [ جمع الماء وأشجر ] ؛ الى غير ذلك .  
فهذا وأجناسه عدده عادون من جملة قياس الشبه ؛ واستدلوا عليه  
[ بصحة التشبيهات ]<sup>(١)</sup> بالصفات الخلقية<sup>(٢)</sup> ؛ وهو خيال باطل ، [ وتمثيل  
ماثل . اذ ]<sup>(٣)</sup> قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد  
وأنتم حرّم ، فمن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من  
النعم »<sup>(٤)</sup> . فأوجب المثل وحصر في النعم ، فكان طلب الوصف  
- الذي به تقع المماثلة - واجبا بحكم النص . فسلمت المقدمة الأولى ، وهي  
الغامضة من قياس الشبه ، وإذا سلم ذلك فلا يمكن طلب المماثلة الا  
بالخلق ، ولا تعويل الا على المماثلة في الصغر والكبر ؛ فان الصيد والنعم  
لا يتماثلان في الألوان والصفات<sup>(٥)</sup> والعادات ؛ فصار النظر في تعيين الصفات  
التي اليها النظر في المماثلة - واقعا من جملة النظر في المقدمة الثانية ؛ وذلك  
ضرورة كل [ قابل للشرع ]<sup>(٦)</sup> [ وقائل به . ومثاله : ] ايجاب الشرع  
منه المثل . وتعرفنا ذلك بالنظر الى مثل الموطوءة من نساء العشيرة ؛

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) في ل : « المختلفة » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) سورة المائدة (٩٥) .

(٥) عبارة د ، ز : « في العادات » وقد ذهب جمهور الفقهاء ومحمد بن  
الحسن : الى أن المحرم اذا قتل سييدا له مثل ، فداء بمثله من النعم . واذا  
وجب المثل : فهو مخير بين اخراج المثل أو قيمة المقتول طعاما ، أو صوم يوم  
ثن كل مد . وذهب سائر الحنفية : الى أنه لا يضمن الا بقيمته فقط ،  
فيقومه ذوا عدل ، ثم بعد ذلك يجرى التخيير . فراجع : أحكام القرآن  
للشافعي (١/١٢٠ - ١٢٥) والمهذب (١/٢١٦) والاشراف (١/١٣٨)  
والهداية (١/١٢٢) والافصاح (١٤١) .

(٦) عبارة د ، ز : « قائل بالشرع » وقد سقطت الزيادة التالية من د .

وانما يعرف كون غيرها مثلاً لها : بالجمال والورع ، والصلاح والنسب ،  
وجميع الصفات ؛ [ بنوع نظر ]<sup>(١)</sup> .

وكذلك أوجب الشرع الكفاية في نفقة الولد ، وقيس به الوالد ؛ اذ  
قال عليه السلام نهدي : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » ؛ وانما تعرف  
كفاية الولد ، بالنظر الى مثله : في السن والصحة ، والقوة والسلامة ،  
وغير ذلك : من صفات تؤثر في الحاجة الى الطعام .

ويلتحق بهذه الجملة معرفة القيم [ المختلفات ]<sup>(٢)</sup> ؛ فانها تعرف  
بالقياس الى الأشباه والأمثال والنظائر . وتقدير كفاية الولد [ بما ظهر ]<sup>(٣)</sup>  
بالاجتهاد في النظر الى المثل ، أظهر من قياس الوالد على<sup>(٤)</sup> الولد ، مع أن  
اعتباره [ به ]<sup>(٥)</sup> برابطة البعضية ، يلتحق بالأقيسة المناسبة .

فاذا كان هذا القياس أجلى من المؤثر ، فكيف يدرج في غمار الشبه  
الضعيف [ الذي قدمناه ؟ ]<sup>(٦)</sup> أو كيف يستدل به على صحة الشبه  
الضعيف ؟ فكل صفة تعبدنا بطلبها ، فطلبها بالسبب والحصر والترجيح  
والاجتهاد حتم لا يسع [ لأحد ]<sup>(٦)</sup> خلافه . ولهذا نقل عن أبي هاشم<sup>(٧)</sup>

---

(١) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٢) لم ترد الزيادة في د ، هـ ، ز .

(٣) صحف في ل ، بلفظ : « لا تظهر » .

(٤) في د : « الى » ولعله تصحيف .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

(٧) هو : عبدالسلام بن أبي علي الجبائي المعتزلي ، المتوفى ببغداد :  
سنة ٣٢١ هـ ، انظر تاريخ بغداد (٥٥/١١) والوفيات (٣٥٥/٢) .

— وهو من منكرى القياس<sup>(١)</sup> — القول باتباع الشبه في مسألة جزاء الصيد ، متعللاً ؛ بأن ذلك منصوص عليه • فإن بذلك أن هذه رتبة عليّة في الاجتهاد ؛ وسيبه : ثبوت المقدمة الأولى بالنقل ؛ وهو منشأ انغموض في قيس الشبه •

فان قيل : احتمال أن يكون المعنى بالآية المثل من النعم في القيمة ؛ وهو أن يشتري بقيمته مثله من النعم •

قلنا : ان كان هذا هو المراد ، فرعاية' المماثلة وايجاب [ ٥٩ — أ ] المثل من النعم أصلاً بانسبه الخلقي — باطل قطعاً ؛ فان<sup>(٢)</sup> كان المراد منه ما ذكرناه : فايجاب القيمة باطل قطعاً ، أما النظر في أن المراد منه ماذا ؟ [ ف ]<sup>(٣)</sup> طريقه طريق التأويل والتصرف في الألفاظ • وقد صح لنا — بعمل الصحابة وأقضيتهم في بلاد مختلفة ، وأوقات متفاوتة ، بمثل ما حكمنا به — أنهم فهموا من الآية ما ذكرناه •

وغرضنا أنه ان بان [ أن المراد ]<sup>(٤)</sup> تلك المقدمة ، لم يكن هنا من القياس ؛ وان لم يتبين<sup>(٥)</sup> : فليس طلبه من الآية على مذاق مأخذ وجوب

---

(١) في هذا القول نظر : فان أبا هاشم لم ينكر القياس ، ولكنه قد اشترط للعمل به أن يكون النص قد تعرض بالجملة لما يراد اثبات الحكم فيه بالقياس • وهو اشتراط قد رده عليه أئمة المعتزلة • ولعل الامام الغزالي قد راعى أن هذا الاشتراط يرتفع بصاحبه الى مصاف المانسين من القياس ، فجعله منهم • راجع : المعتمد (٢/٦٩٧ و ٧٥٣ و ٧٦٦ و ٨٠٩) •

(٢) في ز : « وان » •

(٣) لم ترد « الفاء » في الاصول • وراجع تفسير الطبري ( ١١ / ١٤ — ) لمعرفة جملة من أقضية الصحابة المشار اليها •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز •

(٥) في ز : « بين » •



## طلب العلامة في قاعدة الربا •

النوع الثاني من ذلك : ما عرف مناط الحكم فيه بالاجماع ، ثم سنحت واقعة تركبت من مناطين ازحمًا<sup>(١)</sup> عليه ، فتجاذب أطراف الكلام في الترجيح • وهذا ينقسم : الى ما يزدحم عليه المنطان المتناقضان ، فيوجد كل مناط على كماله بتمام صورته • وإلى ما يتركب منهما<sup>(٢)</sup> ، فيكون منزوجا في ذاته ، متركب المزاج من القسمين ؟ فيتكلم فيه بالتغليب بالشوايب<sup>(٣)</sup> .

أما مثال القسم الأول : فكنظرنا<sup>(٤)</sup> في أن قيمة العبد هل تضرب على العاقلة ؟ وهل تتقدر في نفسها ؟ وذلك : لأن الاجماع منعقد على أن بدل الدم مقدر ، وأن بدل المال غير مقدر ، وقد ازدحم على العبد كلاهما ؛ فهو انسان كامل حامل لأمانة الله تعالى ومكلف كالأحرار ؛ وهو مال متحول كالفرس والثوب • فمن قدر : لم يخرج عن تقدير بدل الدم ، وهو مناط التقدير بالاتفاق • ومن لم يقدر : لم يخرج عن ترك التقدير في بدل المال ، وهو علامة لعدم التقدير • ولكن ازدحمت علامتان : تناقض حكمها ، وعلم كونهما علامة بالاجماع • فكانت العلامة في أصلها معلومة<sup>(٥)</sup> كونها مناطا ، ومعلوم الوجود في المسئلة ، فيتعين طريق الترجيح على كل قائل بالقياس •

وكذلك القول في ضرب بدله على العاقلة • وكذلك القول في أنه

---

(١) في ل : « ازدحمتا » •

(٢) في د : « منها » •

(٣) في ل : « للشوايب » •

(٤) لم ترد « الفاء » في الاصول •

(٥) في د ، ز : « معلوم » •

هل يملك أم لا ؟ لأن<sup>(١)</sup> الانسان يملك والمال<sup>(٢)</sup> لا يملك ؟ وهو موصف  
 بكلا الأمرين : بالانسانية والمالية . ولسنا نحيل أن يعثر باحث في هذه  
 المسائل ، على وصف يناسب حكمها<sup>(٣)</sup> في النفي والاثبات فيتبعه . ولكن  
 لو قدر فقد المخلات المناسبات ، واعترف المعترف بها - وجب عليه طلب  
 الحكم من الطريق الذي ذكرناه . وكذلك<sup>(٤)</sup> قد لا يسلم أن المقدر بدل  
 الدم ، بل يقول : المقدر بدل دم الحر ؟ ويستشهد بالقليل القيمة . فيخرج  
 النظر عن مقصود المثال . ولكن لو ترك ذلك الطريق - أيضا - فما ذكرناه  
 - من طرق النظر - [ متبع ]<sup>(٥)</sup> ، فليتببه الناظر لمقصودنا من سياق كل  
 كلام ، ولا ينظرون بعين السخط ، ولا يتشوقن - بسبب الحرص على  
 الطعن - الى تشويش هذه القواعد<sup>(٦)</sup> ، بالتحوُّم على أمور غير مقصودة :  
 قد لا تعرض لأمثالها أحيانا ، اتكالا على قرائح المسترشدين [ وعلمنا منا  
 بتبهم لها دون التنبيه ]<sup>(٧)</sup> .

واذا بان أن ما ذكرناه طريق ، فليس هو<sup>(٨)</sup> من الشبه المقدم ؟ فانا  
 قدمنا أن له عمادين ، وأن الغموض في تمهيد العماد الأول ، وهو : طلب  
 العلامة مع الاستغناء عنها بالاسم المعروف . وهذا الغموض مندفع في  
 هذا المثال أيضا .

- 
- (١) في ه ، ل : « اذ » .  
 (٢) في ه ، ل : « والملوك » .  
 (٣) في ه ، ل ، ز : « حكما » .  
 (٤) عبارة د : « وذلك » ، وعبارة ه : « ولذلك » .  
 (٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .  
 (٦) في ل ، ز : « الحقائق » .  
 (٧) لم ترد الزيادة : في د .  
 (٨) في ه : « هذا » .

وكذلك<sup>(١)</sup> لا يبعد قول القائل : ان قياس الشبه - على الحد الذي تقدم في مسألة الربا - في محل الاجتهاد ، وليس مقطوعا [ به ]<sup>(٢)</sup> ، وهذا - الذي ذكرناه الآن - القول به مقطوع به ؛ بل يضطر اليه كل ناظر متقبل للشرع<sup>(٣)</sup> .

ثم الترجيح في [ مثل ] هذا المقام ، بين المناطين للحكم ، قد يكون بالذات كقولهم : النفسية أصل والمالية عارض<sup>(٤)</sup> : اذ يبقى بعد العتق انسانا ، ولا تبقى المالية مع فوات الانسانية . وقد يرجح بالالتفات الى الأحكام ، كقول أصحابنا : ان البدل مصروف الى السيد ؛ ترجيحا لقضية المالية ، ورعاية لجبر جانبه ، فليرع<sup>(٥)</sup> في القدر ما يحصل به الجبر ، كما روعي في الأصل ذلك ، الى نظائر لذلك هو من مسالك الفقهاء ، وقد استقصيناها في مواضعها . وقد لاح انفصال هذا - أيضا - عن الشبه الضعيف الذي قدمناه ، وان كان ذلك - أيضا - مقولا به .  
وقد نقل عن أبي هاشم أنه قال : لا يجوز أن يثبت بالقياس الا حكم

---

(١) في د ، ل ، ز : « ولذلك » .

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٣) في د « بالشرع » ولم ترد لزيادة التالية : فيها ولا في ز .

(٤) في ل : « عارضة » .

(٥) لفظ ه : « فليرع » ، وهو تحريف ناسخ . وعبرة ل : « وليرع في قدر . . . » وقد رجح الشافعية جانب المالية في تقدير البدل ، لانه مصروف الى السيد ، وفي ضرب البدل على العاقلة رجحوا الانسانية ، اذ هو مشابه للحر في كثير من المعاني ، ولا يفارقه الا في معنى واحد . انظر الرسالة ٥٣٦ . وما بعدها . وانظر الام ٦ : ٢٧ . باب الحر يقتل العبد ، فقد قال الشافعي : وان جنى عليه خطأ فقيمته على عاقلة الجاني وانظر المستصفى ٢ : ٣٢١ .

ويرى الآمن ان العبد المقتول خطأ ، اذا زادت قيمته على دية الحر ، فالحاقه بالحر الى . انظر الاحكام ٣ : ٤٢٤ .

ورد الشرع بجملته ، فدخل بالقياس تفصيل تحت الجملة الثابتة ، حتى لو لم يثبت ميراث الجد والأخ على الجملة نصا ، لما جاز الخوض في ميراثهما عند الاجتماع بالقياس<sup>(١)</sup> .

وظنى أنه أراد بما ذكره استثناء القاعدة التي نحن فيها ، عن محل إنكاره من المقاييس . فانه ثبت جملة أن بدل الدم مقدر ، وأن بدل المال غير مقدر ؛ ونحن - على أي وجه ترددنا - لم نحكم بما لم يرد الشرع بجملته ؛ بل أدخلنا<sup>(٢)</sup> واحدا مفعلا تحت جملة سابقة معلومة بالشرع . فهذا يتبين انقطاع هذا عن الشبه المذكور الممثل بعلة الربا ، وهو واضح لا شك فيه . واذا عقل وجه الفرق : فلا حرج في اطلاق لفظ الشبه [ ٥٩ - ب ] ، فهو صالح لأن يطلق على كل قياس .

ومثال القسم الآخر - وهو : المركب المزاج في ذاته من العلامتين والمنطابين للحكم - قوانا : ان [ حكم ]<sup>(٣)</sup> اللعان مشوب مركب من شائبة اليمين والشهادة<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه يتقيد بقوله : أشهد ، ويتقيد بالحلف الذي يتضمن تصديق الحالف ؛ فاذا سنع حكم في اللعان : لا يتوافق فيه اليمين والشهادة ؛ وجب الترجيح بالتغليب لأحد الشائبتين . وكذلك اذا قلنا : ان حد القذف مركب من حق الله عز وجل ،

---

(١) راجع : المعتمد (٢/٨٠٩ - ٨١٠) .

(٢) في د : « اذا خلنا » ، مصحفة عما اثبتناه .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) قد ذهب المالكية والشافعية : الى أن اللعان يمين . وذهب الحنفية : الى أنه شهادة ، فلا يصح الا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة . وعن أحمد روايتان ، احدهما كمذهب الشافعي ، وهي الأظهر . والآخرى كمذهب أبي حنيفة ، وقد اختارها الخرقى في المختصر . راجع : الأم (٥/٢٧٣) ، وانوجيز (٢/٨٨) والهداية (٢/١٨) والاشراف (٢/١٥٧) والافصاح (٣٠٧) .



وحق آدمي • ففيه<sup>(١)</sup> شائبان ؛ والكفارة مركبة من العقوبة والعبادة ؛  
وزكاة الفطر مركبة من المؤونة والعبادة ؛ والظهار مركب من الطلاق  
والقذف •

فإذا اتفق حكم هذه الشوائب : لم يشتبه ، وإذا تناقضت : وجب  
النظر الى الغالب • ويعرف الغالب مرة بالنظر الى الذات ، والبحث عن  
خاصية [ نفس ]<sup>(٢)</sup> كل ركن قُدِّرَ شائبة • وقد يعرف بكثرة الأحكام ،  
وقد يعرف بوجود حكم خاص قوي في الشهادة للمقصد المعلوم • وكل  
ذلك يعلم بطلب من هذه المسالك : إذا فقدت المعاني المناسبة •

وغرضنا أنها إذا<sup>(٣)</sup> فقدت : فالأخذ من هذه الجهات واجب بالاتفاق  
بين القائسين • وليس ذلك واقعا في محل الخلاف المقدم في قياس الشبه  
السابق : لأن مناط الحكم معلوم بالاجماع ، وقد وجد على مزاج  
التركيب ، فهو<sup>(٤)</sup> كمتولد من أصلين مختلفين ، ومتركب في المحسوسات  
من لونين يُعرف بالحس أن الغالب عليه أيهما ، فكذلك يعرف بالنظر  
في هذا المقام • وقد يتقابل الأمر فيتوقف المجتهد ، كما تردد الرأي  
في أن الظهار إذا تكرر على التوالي هل يتعدد حكمه<sup>(٥)</sup> ؟

(١) في د : د وفيه •

(٢) لم ترد لزيادة في ه •

(٣) في ه ، ل : « أن » •

(٤) في د ، ز : « وهو » •

(٥) إذا ظاهر الرجل من امرأته في عدة مجالس ، فمذهب مالك : أن  
عليه كفارة واحدة إلا أن يظاهر ثم يكفر ثم يظاهر • فعليه كفارة ثنائية •  
والى هذا ذهب أحمد والأوزاعي وإسحاق ابن راهويه • أما إذا كان ذلك  
في مجلس واحد ، فالذي نقله ابن رشد عن مالك : أن في ذلك كفارة  
واحدة • ومذهب الحنفية والشافعية : إلى أنه إذا كرر الظهار في مجلس  
أو مجالس فعليه لكل ظهار كفارة ، إلا أن ينشئ التأكيد • وهو الذي نقله =

والقذف<sup>(١)</sup> إذا تكرر لم يتكرر حكمه<sup>(٢)</sup> ، وهو خبر زور كالقذف ؛ والطلاق إذا تكرر : تكرر حكمه ، والظهار من طلاق الجاهلية وهو سبب للتحريم ؛ وقد تصرف الشرع فيه بنوع من التغير . ويمكن إلحاق هذا المثال بالشبه السابق ؛ فإنه ليس يتبين أن علامة التكرار كونه طلاقا ، وأن علامة عدم التكرار كونه قدفا ؛ فإن كان : فالظهار ليس طلاقا ولا قدفا . ولكنه جنس آخر : شابه القذف بصيغته ، وهو : أنه كلمة زور ؛ وشابه الطلاق بحكمه ، وهو : أنه سبب للتحريم<sup>(٣)</sup> .

فإذا قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ؛ تكرر حكمه . وإذا قال : أنت زان أنت زان ، أنت زان ؛ لم يتكرر حكمه . فإذا قال : أنت على كظهر أمي ، أنت على كظهر أمي [ أنت على كظهر أمي ]<sup>(٤)</sup> فهو دائر بين [ هاذين ]<sup>(٥)</sup> الأصلين ، وقد قررنا عدم العتور على علة تناسب التكرار<sup>(٦)</sup> وعدمه ؛ فالوجه أن يقابل الطلاق بالقذف ، وتطلب علامة

---

القاضي عبدالوهاب عن مالك . فراجع الاشراف (١٤٩/٢) والمهذب (١٢٣/٢) والبحر الرائق (١٠٨/٤) ، والبداية (٩٩/٢) وانظر بحث التعليل (هامش ١ صفحة ١٧٣) والام (٢٧٨/٥) والمدونة (٣٠٠/٢) والبداية (٢٣٥/٣) .

(١) في ل : « فالقذف » .  
(٢) قد اتفق الفقهاء على أنه إذا قذف الانسان شخصا مرارا كثيرة ، فعليه حد واحد : إذا لم يحد لواحد منها . وأنه إذا قذفه فحدا ، ثم قذفه ثانية : حد ثانيا . فراجع الأم : (٢٨٥/٥) والمهذب (٢٩٣/٢) والهداية (٨٦/٢) والوجيز (١٧٠/٢) والاشراف (٢٢٧/٢) والبداية (٣٨٠/٢) .

(٣) في هـ ، ز : « تحريم » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ل .

(٦) في ل : « التكرار » .

فأركه : اذا<sup>(١)</sup> لم نعر على مناسب فأرك . ونعرض الظهار على تلك العلامة . ويلتحق هذا الوجه - من التمثيل - بالشبه السابق الذي تقدم . وإنما غرضنا أن المركب<sup>(٢)</sup> تحقيقا يجب الحكم فيه بطريق التغليب ، فلو [ أنكرنا القول ]<sup>(٣)</sup> بالشبه السابق لوجب<sup>(٤)</sup> القول بهذا الجنس .  
فإن قيل : فما<sup>(٥)</sup> وجه غلبة الظن فيه ؟

قلنا : إذا ثبت أن إحدى انشائتين أغلب ، فثبت الحكم على وفقها أغلب على الظن من ثبوت الحكم على وفق الشائبة المغلوبة ؛ لأننا نقدر المناط الشرعي متضمنا لوجه في المصلحة واللفظ غاب عنا ، ونقدره مقرونا بالعلامة والمناط الظاهر ، فإذا غلب ذلك المناط : كان ذلك دليلا على غلبة المصلحة التي هي في ضنه<sup>(٦)</sup> ، بحسب غلبتها .

نعم : لا تنكر - من حيث التجويز - احتمال تغير المصلحة بهذا<sup>(٧)</sup> التركيب ؛ ولكن كما تتوهم تغير مصلحة العلامة الغالبة ، تتوهم - أيضا - تغير مصلحة العلامة المغلوبة . والتغير إلى المغلوب أقرب ، وبه أولى : إذ<sup>(٨)</sup> نقدر وجود حيزين من المصلحة بحسب وجود علامتين ؛ فنقدر غلبة مصلحة العلامة الغالبة ، على مصلحة العلامة المغلوبة ؛ فاتباعه أغلب عند المقابلة بمعارضة<sup>(٩)</sup> المغلوب في جواره . وإنما الغموض في بيان وجه

(١) في هـ ، ل : « اذا » .

(٢) في هـ ، ل : « المركب » .

(٣) في هـ : « أنكر ، فالقول » .

(٤) في هـ : « أوجب » .

(٥) في ل ، د ، ز : « وما » .

(٦) في هـ ، ل : « ضمنا » .

(٧) في د ، ز : « لهذا » .

(٨) ورد في هـ - بدل « اذا » - حرف « و » .

(٩) في ل ، ز : « لمعارضة » .

التغليب • فأما بعد وضوحه ، فلا غموض في وجوب اتباعه •

فان قيل : انما أثبت الشرع الحكم عند اتحاد مزاج المناط والعلامة ؛ فاذا تركب كان المركب<sup>(١)</sup> واقعة أخرى غير المفرد ؛ فلم تكن اضافة الحكم الى المناط فيه واجبا ، فمن يدعى وجوب طلب العلامة ، فعليه الدليل • وعند ذلك يلتحق القول بالشبه الذي قدمناه ؛ اذ تطرق النزاع الى المقدمة الأولى ، كما سبق •

قلنا : ليس الأمر كذلك ، فان وجوب طلب المناط ها هنا ظاهر ، لأن الحكم متناقض ، والتخليص عنهما غير ممكن ، والجمع غير ممكن ، والتخصيص لا يعقل الا بالترجيح ؛ فكانت هذه الضرورة ظاهرة في<sup>(٢)</sup> وجوب طلب الترجيح • لا كواقعة الربا : اذ لا ضرورة في طلب علامة ، بعد معرفة الحكم باسمه ؛ ولم يتركب الجبس من أصليين : عرف [٦٠-٦١] ارتباط الحكم بأحدهما<sup>(٣)</sup> على القطع في الشرع ؛ حتى يتعين تغليبه • فكان هذا من فن لا ينازع فيه المنكرون للشبه ، ولا تسعهم المنازعة فيه •

والدليل على أن الاحتمال الأغلب<sup>(٤)</sup> يجب<sup>(٥)</sup> اتباعه في هذا الجنس ، ما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لفاطمة بنت أبي حيش<sup>(٦)</sup> وقد استحضت : « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، واذا أدبرت فاعسلي »

---

(١) في د ، ه ، ز : « المتركب » •

(٢) في ل : « لوجوب » •

(٣) في ح : « بأحادهما » •

(٤) في د : « والاغلب » •

(٥) في ه ، ل : « يتعين » •

(٦) هي : فاطمة بنت أبي حيش بن المطلب بن أسد القرشية  
الأسدية • انظر : الاصابة (٣٩٩/٤) •



عنك الدم وصلي»<sup>(١)</sup> . وهمننا لا يقال الا لمن تميز بين الدمين بلون السواد ، على ما عرف ؛ وهو<sup>(٢)</sup> علامة على الحيض تميزه عن الاستحاضة ، وليست قاطعة ، ولكنها علامة ظاهرة تحتذى ، ويشبه ذلك قياس المعنى المناسب : فان العلة المناسبة تحتذى<sup>(٣)</sup> وتببع وجودا وعدما .

وقد روى أنه - عليه السلام - قال لأخرى حين استفتت لها أم سلمة رضوان الله عليها : « لتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ، ثم لتغتسل ولتستفر بثوب وتصل »<sup>(٤)</sup> . وانما قال ذلك لمن أعوزها التمييز . وهو مشبه بقياس غلبة الشبه ، فان العادة تحتمل التغير ؛ ولكن مع ذلك الاستمرار أغلب من التغير ؛ فرَدَّ الى الأغلب ، وترك الاحتمال

---

(١) هذا بعض حديث عائشة - رضى الله عنها - الوارد باللفاظ مختلفة : في مسند الشافعي (١٠٤) والموطأ (٨٠/١) ومسند أحمد (١٩٤/٦) و ٢٦٢ ح) وصحيح البخارى (٥١/١ و ٦٤) ومسلم (١٤٨/١) وكتب السنن أجمع ، وراجع الكلام عليه في نصب الراية (٣٩/١) والمستدرک (١٧٤/١ ، ٦٢/٤) والسنن الكبرى (٣٣١/١ و ٣٤٦) ، ونيل الأوطار (١٩٦/١ و ٢٣٤) وهو أيضا بعض حديثها في قصة أم حبيبة امرأة عبدالرحمن بن عوف الوارد في صحيح مسلم (١٤٩/١) وانظر معالم السنن (٨٦/١ و ٩٠) .

(٢) في هـ ، ل : « وهي » .

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « العلة » .

(٤) هذا حديث أم سلمة المروى بلفظه أو بنحوه ، في مسند الشافعي (١٠٤) والموطأ (٨٠/١) وسنن أبي داود (٧١/١) والنسائي (١١٩/١ و ١٨٢) والدارمي (١٩٩/١) والدارقطني (٧٦ و ٨٠) والبيهقي (٣٣٢/١ - ٣٣٥) . وروى باختصار : في سنن ابن ماجه (١١١/١) وراجع الكلام عليه في معالم السنن (٨٤/١ - ٨٦) ونصب الراية (٢٠٢/١) ونيل الأوطار (٢٣٦/١) .

## المغلوب بالاضافة اليه •

وقال صلى الله عليه وسلم لحملة بنت جحش<sup>(١)</sup> وقد استحيضت :  
تحيض<sup>(٢)</sup> في علم الله ستا أو سبعا ، كما تحيض النساء ويطهرن لميقات  
حيضهن ويطهرهن<sup>(٣)</sup> ، وهذه كانت قد أعوزها التمييز والعادة ؛ فردت  
الى عادة النساء : لأن الموافقة أغلب على الطباع - مع اتحاد الاقليم والبلد -  
من المخالفة ، والمخالفة - أيضا - غالبة ليست نادرة ؛ ولكنها - بالاضافة  
الى الموافقة - مغلوقة ، وهذه رتبة دون الرد الى عادتها ، والرد الى  
عادتها دون الرد الى التمييز • وكل ذلك اتباع للظن ، وهو شاهد لصحة  
اتباع الأغلب في تغليب الشوائب : من حيث ان الحيض عرف حكمه نسا ،  
والاستحاضة عرف حكمها نسا ؛ ووقتها بعد مجاوزة يوم وليلة من أول  
الاستحاضة الى خمسة عشر [ يوما ] ، متردد<sup>(٤)</sup> محتمل للحيض  
والاستحاضة ، فأمرنا أن نأخذ بأغلب الاحتمالات عند الاشتباه • وهو  
راجع الى تمييز مناط عن مناط ، معلومين بالشرع بالظن الغالب ، فهو  
يشهد لهذا الجنس • وقد يشهد أيضا - من بعد - الشبه الذي ذكرناه في  
مسئلة الربا - وهو المختلف فيه بين العلماء - بعد ما ثبت وجوب طلب

---

(١) هي : حملة بنت جحش الأسدية ، أخت زينب أم المؤمنين •  
قد شهدت أحدا : فكانت تسقى العطشى ، وتداوى الجرحى • انظر :  
الاصابة (٢٦٦/٤) •

(٢) حرف في د ، بلفظ : « تحيض » •

(٣) هذا جزء من حديث طويل روى بلفظ : « فتحيضى ( أو : تلجمى  
وتحيضى ) ستة أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي » ، أو بنحوه : في  
مسند الشافعي (٠١٤) وأحمد (٤٣٩/٦ : ح) وسنن أبى داود (٧٦/١)  
والترمذى (٢٧/١) وروى مختصرا في سنن الدارمى (٢٢١/١) وراجع  
الكلام عليه : في معالم السنن (٨٨/١) ، ونيل الأوطار (٢٣٨/١) •  
(٤) لفظ هـ ، ل : « مردد » وقد سقطت الزيادة السابقة منهما •

العلامة ؟ فانا - في مدارج العلامات - نأخذ بالأقرب فالأقرب ، والأغلب [ فالأغلب ]<sup>(١)</sup> ، كما أمرنا في هذه القاعدة باتباع<sup>(٢)</sup> العادة مع التمييز ؛ وهي علامة ناجزة قد تقرر ضعفها ، ولكن عند عدمها<sup>(٣)</sup> تتعين<sup>(٤)</sup> ؛ وعادة النساء مع وجود عاداتها كالطرد الساقط المفلوب ، ولكن - عند عدم عاداتها - اتباعها أولى .

ثم يحتمل أن يقال : اتباع نساء العشيرة أولى ، لأن الموافقة فيه أغلب من اتباع نساء البلدة ؛ ولكن قد يترك لنوع عسر يلقى فيه ، فانه ربما تختلف العادة بعمتها وخاليتها ، وأختيها : وكانت<sup>(٥)</sup> إحدى الأختين مثلاً لأب وأم والأخرى لأب ، الى غير ذلك : من اضطرابات لا يمكن الوفاء بها ، [ وغالب عادة ]<sup>(٦)</sup> النساء على الست والسبع أمر مستمر<sup>(٧)</sup> لا يختلف ؛ فيرجع اليه لذلك . وهو بعينه نظير التدوار<sup>(٨)</sup> على مراتب العلامات : في القرب والبعد ، والخصوص والعموم ، كما سبق ذكره في مسألة [ علة ]<sup>(٩)</sup> الربا .

النوع الثالث من ذلك : ما علم مناط الحكم فيه على الجملة ، ووقع

(١) سقطت الزيادة من ل .

(٢) في ل : « فاتباع » .

(٣) في ز : « عدمه » .

(٤) في هـ : « يتعين التمييز » .

(٥) في د ، ز : « فكانت » .

(٦) في ل : « وعادة غالب » .

(٧) في د ، ز : « يستمر » وفي هـ : « مستقيم » . والكل صحيح .

(٨) في د ، ز : « التداور » .

(٩) لم ترد الزيادة : في ل .

النظر في تنقيح المناط : بإلغاء بعض القيود والاختصاصات أو اعتبارها<sup>(١)</sup> ، والتدوار<sup>(٢)</sup> فيها على أمور عقل من الشرع تأثيرها في الأحكام . وذلك ينقسم : الى ما عرف المناط فيه ب ورود بالحكم مرتبا على وقوع الواقعة ، والى ما عرف بالإضافة اللفظية بصيغة التسيب ؛ من الترتيب بقاء التعقيب ، وترتيب الجزاء على الشرط ، كما سبق في مسالك الايماء ، والى ما عرف مناط الحكم فيه بحدوث الحكم عند حدوث العارض<sup>(٣)</sup> .

(١) في د : « واعتبارها » .

(٢) في د ، ز : « والتدوار » . وتنقيح المناط ، هو الاجتهاد الفقهي لتعرف الاوصاف المختلفة في المحكوم فيه ، لمعرفة ايها يصلح وصفا يكون مناسبا للحكم ، وذلك بان يكون هناك علة للحكم قد تستفاد من مجموع ما اشتمل عليه ، فيتعرف الوصف الذي يصلح علة من بين هذه الاوصاف ، ويستبعد الوصف الذي يكون غير مناسب ، حتى ينتهي المجتهد الى الوصف المناسب الذي يصلح علة .

وقد عرف ابن السبكي تنقيح المناط بقوله : ان يدل نص ظاهر على التعليل بوصف ، فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط الحكم بالاعم ، أو تكون اوصاف في محل الحكم ، فيحذف بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط الحكم بالباقي . وبين المحلى ان حاصله يرجع الى الاجتهاد في الحذف والتعيين ، المحلى على جمع الجوامع ٢ : ٣٠٨ .

هذا وان بعض الاصوليين اعتبر تنقيح المناط مسلكا من المسالك الدالة على العلية ، كالامام الرازي ، والبيضاوي وابن السبكي ، والزرکشي . انظر الكاشف عن المحصول ٣ : ٢٧٩ والمنهاج ٤ : ١٣٨ وجمع الجوامع ٢ : ٣٠٨ ، والبحر المحيط ٣ : ٩٧ .

امام الامام الغزالي فانه لم يعتبر التنقيح مسلكا من مسالك العلية . بل العلة في الاقسام التي ذكرها لتنقيح المناط وامثلتها ، دل عليها النص أو غيره من المسالك ، فلما اقترن بالعلة ما لا دخل له في العلية ، حصل الاجتهاد في حذفه عن درجة الاعتبار ، فسمى هذا تنقيحا . راجع ايضا المستصفى ٢ : ٢٢٣ .

(٣) في هـ ، ل ز : « عارض » .



مثال انقسم الأول - وهو المعلوم بالورود على الواقعة - ما روي أن  
أعرابيا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : هلكت وأهلك ، واقعت  
أهلي في نهار رمضان ، فقال : « أعتق رقبة » . ففهم من مورد<sup>(١)</sup> الشرع<sup>(٢)</sup>  
أمران ، أحدهما : وجوب الكفارة على الأعرابي . والثاني : تعليقه بما  
صدر منه ، وجعل الفعل الصادر منه موجبا .

ولم يكن هذا كورود الشرع بتحريم الخمر ، وجريان الربا في  
البر ، فانه لا يفهم من مجرد ورود الحكم في المحل المسمى ، ولا يفهم  
تعليق الشرع إياه بمناط [ الحكم ومتعلقه ]<sup>(٣)</sup> ، بل تستلزم<sup>(٤)</sup> - بالاستنباط  
والنظر - علة ومتعلقه .

وفي<sup>(٥)</sup> مثالنا هذا ، عرف الحكم على السائل ، وغلم وراءه تعليقه  
بسبب ، وهو الصادر منه . ثم الصادر منه مقيد بقيود ، وواقع على  
[ ٦٠ - ب ] أنواع خصوص<sup>(٦)</sup> ؛ فالنظر<sup>(٧)</sup> في حذف تلك القيود أو<sup>(٨)</sup>  
اعتبارها - تدوارا على ما عقل من مورد الشرع ، وفهم كونه داخلا في  
الاقتضار والایجاب - نظر واجب مقول به بالاتفاق . ولا يجوز أن  
يكون واقعا في رتبة الشبه المختلف فيه ، بل لا يجد قياس إلى إنكار  
هذا الجنس ، سيلا .

(١) في هـ : « موارد » :

(٢) في ل : « النص » .

(٣) في د ، ل ، ز : « ومتعلق » .

(٤) في د ، ز : « تستفاد » .

(٥) في د ، ل ، ز : « ومن » .

(٦) في هـ : « بخصوص » .

(٧) في ز : « والنظر » .

(٨) في د : « واعتبارها » .

ولذلك قاس [ به ]<sup>(١)</sup> أبو حنيفة في إلحاق الأكل بالجماع ، مع  
إنكاره القياس في الكفارات<sup>(٢)</sup> .

وقد عبر بعض الأصوليين - عن هذا الجنس - بالاستدلال على  
موضع الحكم ، وزعم : أن ذلك لا يسمى قياسا ، وسماه أبو زيد  
الدبوسي : دلالة الخطاب<sup>(٣)</sup> . وسماه فريق : قياس الشبه . وغرضنا أن  
نبين أنه [ مقول به ]<sup>(٤)</sup> بالاتفاق ، وليس داخلا في قيل<sup>(٥)</sup> الشبه الذي  
اختلف فيه المتقبلون للقياس .

وبيان هذا الجنس من التصرف بالمثال : أن الجماع في حق  
الأعرابي وقع على وجوه في الخصوص ؛ إذ كان حرا بالغنا ذكرا ، فالحكم  
به في العبد والصبي والمرأة إذا جومت<sup>(٦)</sup> - مأخوذ من النظر في تنقيح  
المناط .

وهو بالإضافة إلى المرأة - أيضا - تقييد<sup>(٧)</sup> بخصوص : إذ صادف  
آدمية حية أنثى منكوحة حرة . فالحكم به في الجماع المصادف للبهيمة ،  
والميتة ، والأتان في غير المأثى من الرجال والنساء ، وفي المملوكة التي  
ليست منكوحة ، وفي المنكوحة الرقيقة ، وفي الأجنبية المحرمة - مأخوذ  
من فهم المناط [ وتنقيحه ]<sup>(٨)</sup> .

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) انظر : تقويم الأدلة (ص ٢٤٠) .

(٣) انظر : تقويم الأدلة (ص ٢٣٦) .

(٤) في ل : « مقبول » .

(٥) في هـ : « قياس » .

(٦) في ل ، هـ : « جامع » .

(٧) في د ، ز : « مقيد مخصوص » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

وهو بالاضافة الى العبادة التي لاقاها وأفسدها ، مقيد بكونه صوما  
فرضا أداء عن رمضان • فالحكم فيما ليس بصوم كالحج ، وفي النقل ،  
وفي أداء صوم آخر ، وفي القضاء - مأخوذ من فهم المناط •

وهو بالاضافة الى نفسه - أعنى الجماع<sup>(١)</sup> - مخصوص بكونه  
افطارا بمقصود<sup>(٢)</sup> ، وهو قضاء شهوة الفرج • فالحكم في ابتلاع الحصة  
وليس بمقصود<sup>(٢)</sup> ، وفي<sup>(٣)</sup> الأكل وليس بقضاء شهوة<sup>(٤)</sup> الفرج -  
مأخوذ من النظر في فهم المناط •

فهذه وجوه من القيود والخصوص اتفقت [ في الواقعة التي فيها  
الحكم ]<sup>(٥)</sup> • وبعضها محذوف لا مدخل له في الاقتضاء ، وبعضها معتبر ،  
وبعضها مختلف [ فيه ، و ]<sup>(٦)</sup> التداور<sup>(٧)</sup> - في الالغاء والابقاء - على  
تأثيرات معقولة من مورد الشرع ، ومناسبات مفهومة تترقى في رتبها عن  
الشبه المقدم المختلف فيه ، ولذلك لا يتصور الخلاف من القائسين ، في  
[ هذا ]<sup>(٨)</sup> الجنس •

والضبط في هذا : أن ما عرف كونه مؤثرا أو مؤيدا لتأثير  
الأصل ، فلا يلغى ، وما علم<sup>(٩)</sup> أنه لا مدخل له في اقتضاء الحكم ، فيلغى •

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « الاجماع » •

(٢) في ل : « مقصودا ... وليست بمقصودة » •

(٣) لم ترد « الواو » : في د ، ل ، ه •

(٤) في د ، ز : ه : « لشهوة » •

(٥) في د ، ز : « في هذه الواقعة » •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) في د ، ز : التداور •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في ه ، ل : « يعلم » •

وبيانه : أن القيد<sup>(١)</sup> في حق المجامع بالحرية والذكورة<sup>(٢)</sup> والبلوغ •  
 أما البلوغ فمراعى<sup>(٣)</sup> ، فلو جامع الصبي في نهار رمضان وهو  
 صائم ، فلا كفارة عليه ؛ لأنها<sup>(٤)</sup> - على الجملة - منوطة بنوع جنابة على  
 حق الله عز وجل ، على مذاق العقوبات ، وقد بان من الشرع أثر الصبا في  
 اسقاطه ، فلا يلحق به الصبي •

وأما<sup>(٥)</sup> العبد ، فيلحق به • وهو كالحجر المسر ، لأنهما - في  
 التكليف ووجوب عبادة الصوم - يستويان ، ولم<sup>(٦)</sup> يعرف للرق تأثير في  
 التسليط على افساد العبادات •

وأما المرأة فملحقة عند أبي حنيفة - وهو أحد قولنا - بالرجل ،  
 وإن لم يتعرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن كل عقوبة منوطة  
 بالجماع ، سَوَّى الشرع فيها<sup>(٧)</sup> بين الرجل والمرأة • ونحن [ قد ]<sup>(٨)</sup>  
 تفرق - على قول - : [ لأنها ما ]<sup>(٩)</sup> أفطرت بالجماع ؛ أو لأن الأنوثة  
 تأثيرا<sup>(١٠)</sup> في اسقاط الغرامات المالية المتعلقة بالجماع : كالمهر ، وثمن ماء  
 الفسل ، وغيره<sup>(١١)</sup> •

(١١) في د ، ز : « التقييد » •

(١٢) في د ، هـ : « والذكورية » •

(١٣) في هـ ، ل : « فمرعى ... فانها » •

(١٤) في د ، ل ، ز : « فأما » •

(١٥) في هـ ، ل : « ما عرف » •

(١) في ل : « فيه » وانظر بدائع الصنائع (٩٨/٢) •

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٣) في د ، ل : « لانا نقول ما » •

(٤) في د : « تأثير » وهو تحريف

(٥) قد ذهب الفقهاء : الى ان المرأة اذا جومت في نهار رمضان

مكرهة أو نائمة ، فسد صومها ، ووجب عليها القضاء • الا في أحد قولي =



وأما<sup>(١)</sup> القيود في حق المحل - وهو<sup>(٢)</sup> المرأة - فلا تأثير للحرية ولا للحل قطعا ، فالأمة<sup>(٣)</sup> والأجنبية في معنى المنكوحة الحرة : إذ<sup>(٤)</sup> لم يعرف للنكاح وللحل مدخل في إيجاب الكفارة ، فالتحق ذلك بالزمان المخصوص والمنكان المخصوص ، إذ لا مدخل لهذه الأوصاف في التأثير ، ولا في تأييد المؤثر ، إذ عقل أن الكفارة وجبت لنوع<sup>(٥)</sup> جناية [ على حق الله تعالى ]<sup>(٦)</sup> والجناية لا تتأثر<sup>(٧)</sup> بهذه الصفات ، كما لا تتأثر<sup>(٧)</sup> بالزمان والمكان .  
وأما<sup>(٨)</sup> جماع الميتة والبهيمة والأتان في غير المأثني ، فهو في محل النظر :

فالشافعي<sup>(٩)</sup> - رضى الله عنه - يوجب الكفارة ؛ فإنه قضاء شهوة

---

الشافعي : أنه لا يفسد صومها . واتفقوا على أنه لا كفارة عليها ، إلا في رواية مرجوحة عن أحمد بوجوبها . واتفقوا كذلك على أن الموطوءة مطاوعة يفسد صومها ويجب القضاء عليها . وفي الكفارة ذهب أبو حنيفة ومالك : إلى وجوبها وعن الشافعي قولان ، وعن أحمد روايتان . اظهرهما - عندهما - : الوجوب . فراجع : المهذب (١/١٨٢ - ١٨٤) والاشراف (١/٢٠٠) والافصاح (١١٢/١١٣) ، والبحر الرائق (٢/٢٩٧) . واليوم (٢/١٠٠) والبداية (٢/٣٠٤) .

- (١) في ز : « اما » .
- (٢) في هـ ، ل : « وهي » .
- (٣) صحف في د ، بلفظ : « بالأمة » .
- (٤) في ز : « بأنه » وفي د : « اذا » .
- (٥) في د ، ز : « بنوع » .
- (٦) سقطت الزيادة من هـ ، ل .
- (٧) في ل : « تتأيد » ولعله تصحيف .
- (٨) في د ، ز : « فأما » .
- (٩) في د ، ز : « والشافعي » .

بالجماع<sup>(١)</sup> • بخلاف الانزال بين [ غصون السمن والأفخاذ ]<sup>(٢)</sup> • فان ذلك ليس جماعاً •

وأبو حنيفة يقول : هذا يسمى جماعاً مجازاً ، وليس المحل محل الشهوة في الأصل ، الا في حق المضطر • فلا تعدى اليه الكفارات<sup>(٣)</sup> •

وأما قيود العبادة ، فهي مرعية • فأما<sup>(٤)</sup> افساد الحج بالجماع ، فقد ورد نص بالواجب فيه ، وأما القضاء والتطوع وغير صوم رمضان - فلا<sup>(٥)</sup> يلتحق به • اذ عرف من الشرع تعظيم هذا الشهر الحرام<sup>(٦)</sup> • فكان له تأثير في تفخيم الجناية وتفاخسها • فلم تحذف هذه القيود •

وأما الجماع نفسه ، فقد ذهب مالك - رضي الله عنه - الى حذف

---

(١) لفظ د : « الجماع » ولفظ ه : « في الجماع » •

(٢) عبارة د : « غصون الأعكان والسمن والأفخاذ » وفيها تصحيف •

(٣) قد اختلف الفقهاء في الايلاج في البهيمية والميتة في نهار رمضان ، فذهب الحنفية : الى انه ان أنزل فسد صومه وعليه القضاء فقط • والا فصومه صحيح • وذهب الشافعية والحنابلة : الى فساد الصوم أنزل أو لم ينزل • وفي الكفارة قولان للشافعي ، وروايتان عن أحمد • أما الايلاج في الدبر ، فقد اتفقوا على فساد الصوم به ، وأوجب الجمهور مع القضاء الكفارة • الا في رواية عن أبي حنيفة : لا كفارة عليه • أما الانزال بين الأفخاذ والبطن والابط ، فيفسد الصوم ولا تجب به الكفارة • وقد أوجب الامام مالك الكفارة مع القضاء في جميع الصور المتقدمة • فراجع : الأم (٨٥/٢ - ٨٦) والمهذب (١٨٥/١) والهداية (٨٩/١) والاشراف (٢٠٠/١) والافصاح (١٦ - ١١٧) والبحر الرائق (٢٩٧/٢ - ٢٩٩) •

(٤) في ه : « وأما » •

(٥) في ه ، ل : د لا • • • المحترم •

قيوده ، وأوجب ابتلاع الحصاة ، وقال : الجناية من حيث كان افسادا ،  
والكل مفسد : موجب للقضاء<sup>(١)</sup> بمفوت لفضيلة الوقت .

وأبو حنيفة اعتبر كمال الافطار بمقصود تشبوه النفس اليه  
[ ٦١ - أ ] فإن هذه عقوبة بازاء جنائية ، فتأثر<sup>(٢)</sup> بما يؤثر في اثاره  
[ باعثة ]<sup>(٣)</sup> التشبوه . فساعده عليه الشافعي - رضي الله عنه - وزاد ،  
فاعتبر كونه جماعا : لأن توقان النفس اليه لا يسكن بمجرد وازع الشرع ؛  
وقد ظهر للجماع المحظور تمييز في الشرع عن غيره ، اذا صادف الحج أو  
ملك الغير .

فهذه وجوه من التصرفات معقولة من مورد الشرع . اذ فهم أن  
الانكفارة منوطة بنوع جنائية ، وفهم مناسبتها وتأثيرها . فحكم<sup>(٤)</sup> التأثير  
في الغاء القيود وابقائها . فكان ذلك كلاما واضحا ، ومسلكا في التصرف  
لائحا ؛ مترقيا عن غموض الشبه المختلف فيه الذي قدمناه . فمن سماه  
شبهها - على ذلك التأويل - فقد غلط . لأن وجه الغموض فيه : [ في ]<sup>(٥)</sup>  
انتهاض<sup>(٦)</sup> طلب علامة متعدية [ بعد ]<sup>(٧)</sup> تعرف الحكم باسمه في محله ،  
والاستغناء عن طلب المناط . وفي هذا المقام فهم الحكم ، وفهم معه ارتباط.

---

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « به » وانظر الدسوقي على  
الشرح الكبير (١/٥٢٨) .

(٢) في د : « فتنايد » ولعله تصحيف . وانظر تقويم الأدلة (٢٤٠)  
وفتح القدير (٢/٧٠) .

(٣) لم ترد الزيادة : في ز . وانظر الام (٢/١٠٠) .

(٤) في ز : « وحكم » .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ .

(٦) في هـ ، ل : « انتهاضنا لطلب » .

(٧) لم ترد الزيادة في ز .

الحكم ، وتعلقه [ بسببه ومناطه ]<sup>(١)</sup> .

فان قيل : هذا الجنس الذي ذكرتموه هو الذي عبر عنه عامة الفقهاء : بما في معنى الأصل . فغيرتم العبارة عنه ، وبدلتم كسوته بالتليق : بتقحيح مناط الحكم .

قلنا : معظم الأغاليط والاشتباكات ، نارت من الشغف باطلاق ألفاظ دون الوقوف على مداركها ومآخذها ، فلسنا نمنع من اطلاق هذه العبارة بعد فهم هذا<sup>(٢)</sup> المآخذ . وانما المنكر ان يظن الظان - في هذه المسئلة ونظائرها - أن غير الوارد الحق بالوارد ، بمجرد التقارب<sup>(٣)</sup> والتشابه ، دون فهم الاستواء في السبب [ بعد فهم ]<sup>(٤)</sup> السبب ، ورجوع الافتراق الى ما لا تأثير له في السبب . وقد يظن العامة أن ذلك من القرب<sup>(٥)</sup> المحض ، وهيهات ، فانا نلحق الأمة بالعبد [في قوله صلى الله عليه وسلم] : « من أعتق شركا له في عبد » . ونلحق العبد [ بالأمة ]<sup>(٦)</sup> في قوله عز وجل : « فاذا أٌحصنَ فإن أُتِينَ بفاحشة فعليهن نصف ما على المُحصّنات من العذاب »<sup>(٧)</sup> . وقد انعقد الاجماع على اجبار السيد الأمة على النكاح . وليس يمكن اطلاق القول بأن العبد في معناها . فلتن كان [ هذا ]<sup>(٨)</sup> مأخوذا من القرب ، فالقرب لا يختلف باختلاف الأحكام .

---

(١) في ل : « ومناطه بسببه » .

(٢) في هـ ، ل : « هذه المآخذ » .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « التفاوت » .

(٤) عبارة ز : « بل بفهم » ، وعبارة ل : « ... فهمه » .

(٥) صحف في هـ ، بلفظ : « الفرق » .

(٦) سقطت الزيادة من ز .

(٧) سورة النساء (٢٥) .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .



بل<sup>(١)</sup> هو مأخوذ من العلم بأن مناط السراية : العتق من الشريك ، ومناط التشطير : الرق ، ولا مدخل للأنوثة والذكورة<sup>(٢)</sup> في الرق والعتق ؛ فاستويا في السبب ، واختلفا<sup>(٣)</sup> فيما لا مدخل له في [ تغيير ]<sup>(٤)</sup> السبب . وللأنوثة والذكورة تأثير<sup>(٥)</sup> في تغيير أمر النكاح . فان الأنثى مملوكة بالنكاح والذكر مالك : فلم يغن قول القائل : ان [ السبب المسلط على ]<sup>(٦)</sup> اجبار الأمة : ملك اليمين ؛ والعبد يشتركها فيه . فانه - مع المشاركة - فارقها<sup>(٧)</sup> فيما لا مدخل له في التأثير في هذا الجنس من الحكم . وكذلك<sup>(٨)</sup> أنحننا العبد بالحر المعسر في الكفارة في جماع الأعرابي ، ولم نلحق العبد بماعز في الرجم على الزنا . واثتقارب في المسئلتين واحد من حيث الظاهر . وكذلك ألحننا المرأة بماعز في الرجم ، وترددنا في إلحاقها بالأعرابي في الكفارة . والقتارب في المسئلتين واحد من حيث الظاهر .

فعلم أن المستند فيه ما تقدم ، وهو ما عرف من<sup>(٩)</sup> الشرع : من تأثير الرق في تخفيف عقوبة الزنا ؛ بالنص مرة ، وبالنظر أخرى . فدل أن [ مناط المعرفة ]<sup>(١٠)</sup> في هذه المسائل العلم بمقدمتين ؛ أحدهما : الاشتراك في السبب . والثانية : رجوع الافتراق الى ما لا مدخل له في

(١) في د ، ل ، ز « لابل » .

(٢) في د : « الذكورية » .

(٣) في ل : « وافترقا » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د . وعبارة ل ، ز : « تعيين » .

(٥) في ل ، ز : « مدخل » .

(٦) في ل : « المسلط على السبب » .

(٧) في د ، ل ، هـ : « فارقه » .

(٨) في د ، ز : « ولذلك » ، ولعله تصحيف .

(٩) في هـ ، ل : « بالشرع » .

(١٠) في ل : « المناط » .

الحكم ، وهو - على التحقيق - راجع الى تنمة المقدمة الأولى • وهو الاشتراك في السبب • فان كانت المقدمتان معلومتين : لم تختلف فيه القرائح ، وعُبر عنه : بأنه في معنى الأصل • وان كانتا<sup>(١)</sup> مظهرتين : أمكن تقرير النزاع فيه • ومن عرف هذه الحقائق فلا حرج عليه في اطلاق العبارات •

مثال القسم الثاني - وهو : ما عرف كونه مناطا بالاضافة اللفظية - كقوله عليه السلام : « من أعتق شركا له في عبد قوم عليه الباقي » • فهذا بطريق الترتيب بصيغة الجزاء والشرط • وقوله عليه السلام : « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم ، فليغسله سبعا احداهن بالتراب »<sup>(٢)</sup> وهذا من طريق الترتيب بقاء التعقيب ، وهو - أيضا - للتسيب • فقد علم - على الجملة - بمجرد سماع الحديث الأول أن اعتاق أحد الشريكين نصيبه سبب للسراية الى الباقي ، وأنه موجب له ومناط لحكمه<sup>(٣)</sup> • وانما النظر : في تنقيح المناط بالغاء قيود وابقائها •

ففي قوله : أعتق « قيد عن البيع والطلاق وسائر التصرفات ، وفي قوله : شركا « قيد عن نصف العبد المستخلص ، والبعض المعتق من العبد •

---

(١) في د ، ل ، ز : « كان مظهرنا » •

(٢) حديث صحيح روى بالفاظ متقاربة وبزيادات مختلفة من طرق عدة ، فانظره : في مسند الشافعي (٢) وأحمد (٦٨/١٣) و ١٨٤ ، ٣٦/١٤ و ٨٩ : ع) وصحيح البخاري (٤١/١) ، ومسلم (١٣٢/١) والمستدرک (١٦٠/١) وسنن أبي داود (١٩/١) والترمذي (٢٠/١) وابن ماجه (٧٦/١) والنسائي (٥٣/١ و ١٧٦) والدارمي (١٨٨/١) والدارقطني (٢٤) والبيهقي (١٨/١ و ٢٣٩ و ٢٤٧ و ٢٥١) وراجع الكلام عنه : في معالم السنن (٣٩/١) ونصب الراية (١٣٠/١ و ١٣٥) ونيل الأوطار (٣٠/١) •

(٣) في ل : « للحكم » •

[ وفي قوله : له ، قيد عَنْ اعتاقه ملك الغير ]<sup>(١)</sup> . وفي قوله : من عبد ، قيد عن الأمة .

فأما قيد العتق فمرعى ؟ فمن باع شركا له في<sup>(٢)</sup> عبد : لا يسرى الى الباقي ولا يقوم عليه ؛ اذ<sup>(٣)</sup> عرف بالشرع نوع قوة وغلبة للعتق لم تعرف للبيع ؛ ولذلك يستدعى البيع شرائط يفسد بفواتها ، ويفسد بزيادة شرط فاسد ، الى غير ذلك من الأمور ، فلم يبلغ هذا القيد .

نعم : لو ألحق به طلاق البعض وحكم بسرأيته<sup>(٤)</sup> ، فله وجه : لأن الطلاق والعتاق قريبان [ ٦١ - ب ] في الشروع : في القوة والنفوذ وقبول<sup>(٥)</sup> التعليق بالاغراز وغيره فيظهر تساويهما<sup>(٦)</sup> في عدم قبول انتجزي .

وأما قوله : شركا ، فهو قيد عن نصف العبد المستخلص ، وهو ملغى : فان السراية الى ملكه تلتحق بالسراية الى ملك الغير بطريق الأولى ، وجرى التقيد بالشرك للعادة .

وقوله : له ، قيد معتبر لا يلتحق به توجيهه العتاق على نصيب الشريك ، لأن ذلك يخرج العتق عن كونه عتقا : [ فانه ]<sup>(٧)</sup> لا ينفذ بنفسه .

وأما قوله : من عبد ، فقيد محذوف : لأن الأمة في السبب كالعبد ؛

---

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في ل ، ز : « من » .

(٣) حرف في د ، بلفظ : « اذا » .

(٤) في د : « بسرأية » وهو صحيح أيضا .

(٥) صحف في هـ : بلفظ : « وقيود » .

(٦) في ل ، هـ : « تساوقهما » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

ولا مدخل للأثوثة في تغير ما يناط بالعتق والرق ، وإنما جرى ذكر العبد  
وفقا بسبقه<sup>(١)</sup> الى اللسان • كقوله<sup>(٢)</sup> عليه السلام : « أيما رجل مات  
أو أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه » • والمعنى<sup>٣</sup> بالرجل : الجنس •  
وكان الغاء هذه القيود مستندا الى فهم عادة البيان ، اذ الفصح قد  
يبين الجنس بذكر بعض الصور • كقول القائل مثلا : من باع ثوبا زال  
ملكه ، وهو يريد به جميع الأمتعة : من الفرش والدار • ولكن نبه البعض  
على الكل • وبذكر واحد من الجملة على الجملة • فهذا ما يجزئنا على  
الغاء هذه القيود المصريح بها ، مع [ ما ]<sup>(٣)</sup> تقدم : من الاشتراك في  
السبب ، ورجوع الافتراق الى ما يعرف أنه لا مدخل له [ في الحكم ]<sup>(٤)</sup> •  
وذلك قد يعلم كما ذكرناه • وقد يظن كقولنا في اعتاق البعض المعين •  
فانا نقول : السبب - بعد التنقيح - هو : اعتاق بعض الرقيق ، وهذا  
بعض ، ولا أثر للشيوع ؛ ولكن خروج الشيوع عن كونه داخلا في  
التأثير ، مظنون غير معلوم •

والغرض أن المظنون والمعلوم من هذه الجملة ، دائر<sup>(٥)</sup> على مراتب  
في النظر معقولة ، تترقى عن الشبه المختلف فيه • والمنكرون لذلك الجنس  
قائلون بهذا الفن ، لا محالة •

فأما قوله عليه السلام « اذا واغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله » ،  
فالولوغ مقيد عن الكروع وغيره • والكلب قيد عن سائر الحيوانات ، حتى

(١) في ل ، ز : « لسبقه » •

(٢) في د : « وقوله » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

(٥) في هـ ، ل : « دائرة » •



الخنزير ، والالاء قيد عن الثوب وغيره • وقوله : فليغسله « قيد عن فعل آخر : من fark والتشميس وغيره ؛ وقيد عن غسل غير صاحب الالاء • وقوله : سبعا « قيد عن سائر الأعداد سواء • وقوله : احداهن بالتراب « قيد عن الصابون والأشنان وغيره •

فليُنظر الناظر : كيف يتصرف في هذه القيود ؟ فنقول : المعقول الجملي<sup>(١)</sup> أولا تغليظ الشرع نجاسة هذا الحيوان •

فأما الولوغ ، ففي معناه الكروع : لأنه دل على نجاسة سؤره ، وعرقه عند الشافعي - رضى الله عنه - في معنى لعابه ، وأبو حنيفة لا يراه في معناه ، ويرى هذا القيد مرعا<sup>(٢)</sup> • وذلك : لتأذعهما في أن

(١) صحف في د ، ز - بلفظ : « الجلي » •

(٢) قد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة : الى أن الكلب والخنزير نجسان ، وأن سؤرهما نجس أيضا • وذهب المالكية : الى طهارة الكلب وسؤره ، ونجاسة الخنزير • وفي نجاسة سؤره ، روايتان عن مالك • أما العدد في الفسل ، فذهب الحنفية : الى أنه ثلاث والشافعية والحنابلة : سبع • أما المالكية ، فقد استحبوا الغسل سبعا : تعبدا ، لا للنجاسة • وذهب الشافعية : الى أن التراب متعين • فراجع : المذهب (٤٨/١) والهداية (١٢/١) والقوانين الفقهية (٣١) والافصاح (٥ - ٦) وقد روى ابن المبارك عن ابي حنيفة في الكلب يقع في الماء القليل ثم يخرج انه يعجن به • انظر بدائع الصنائع ١ : ٧٤ • الا ان كتب الحنفية تنص على ان عرق كل شيء معتبر بسؤره • انظر فتح القدير ١ : ٧٤ • ورد المختار على الدر ١ : ٢٣٤ •

ويقول السرخسي : ان الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ، واليه يشير محمد رحمه الله في الكتاب ، وبعض مشايخنا يقول : عين الكلب ليس بنجس ، ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ • انظر المبسوط ١ : ٤٨ وفتح القدير ١ : ٦٣ - ٦٥ غير ان الكاساني يرى ان القول بان الكلب ليس بنجس انعين اقرب القولين الى الصواب • بدائع الصنائع ١ : ٧٤ • وتخريج الفروع على الاصول صفحة ٧ •

المعقول من الحديث نجاسة الكلب ، أو نجاسة سؤره على الخصوص ؟  
وهذا أمر فهمي عقلي ، وقد يستمد من [ شواهد ]<sup>(١)</sup> الشرع • فنجد  
الشافعي - رضي الله عنه - جرى ذكر الولوغ على الغالب ، تنيها على النجاسة  
المطلقة ، كما جرى ذكر الاناء على الغالب : فانه يغسل الثوب من لعابه  
اتفاقا ، كما يغسل من ولوغه الاناء ، فذكر الاناء تنييه على الجنس : اذ  
العادة أن الكلب [ انما ]<sup>(٢)</sup> يلغ في الأواني •

وأما تخصيص الكلب ، [ < ف > لم يمكن الغاؤه ]<sup>(٣)</sup> ، والحق  
سائر الحيوانات<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، أو السباع<sup>(٥)</sup>  
[ به ]<sup>(٦)</sup> • فان الكلب سبع وحيوان وغير مأكول اللحم وكلب ؟ فكان  
لخصوص وصفه ، أثر في التنجيس ؟ عرف ذلك من شواهد الشرع :  
في تخصيصه بمزايد<sup>(٧)</sup> التغليظ والتشديد ، فلم يلغ هذا القيد • نعم :  
ينقدح تردد في التخزير ؟ فانه أخوه : في نظر الشرع ، والأمر  
باجتنابهما وتحريمهما وتنجيسهما ، فيحتمل<sup>(٨)</sup> أن يقال : يغسل من  
[ نجاسته سباعا ]<sup>(٩)</sup> ، فانهما أخوان كالطلاق والعاق • على ما ذكرناه في  
قضية السراية ؟ فكأننا نعلل نجاسته بتغليظ أمره في الشرع ؟

(١) صحف في د ، بلفظ : « سوى هذا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه •

(٣) عبارة د ، ز : « لم يكن للعادة » ولم ترد « الفاء » في الأصول •

(٤) قد ورد في د ، ل ، ه - بعد ذلك - زيادة : « به » •

(٥) في د « والحيوان ... والسباع » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٧) في د ، ل ، ز : « بمزايا » •

(٨) في د : « يحتمل » •

(٩) في ز : « نجاسة السبع والخنزير » •

ونلحق<sup>(١)</sup> به الخنزير على رأى ، وهو من قيل القياس المناسب المستبطن ،  
لا من قيل تنقيح المناط •

أما قوله : فليغسله « فلا يلتحق به fark والتشميس [ ولا غيره ] »<sup>(٢)</sup> ،  
لما عرف : من أثر الغسل في الشرع • ثم هو متناول للغسل بكل مائع ؛  
ولكننا نزيد قيدا : فنقيده بالغسل بالماء ، لما عرف : من اختصاص الماء •

وكما أن ذكر بعض القيود بالعادة من جملة البيان ، فإخلال البعض  
- أيضا - اتكالا على الفهم بالعادة - من جملة البيان •

فأما تقييده عن غسل غير صاحب الاناء ، فساقط ؛ فالمفهوم وجوب  
الإزالة [ ٦٢ - أ ] ولكن ذكر صاحب الاناء على العادة •  
وأما قوله : سبعا « فلا يقوم »<sup>(٣)</sup> مقامه عدد آخر •

وأما قوله : بالتراب « فاختلف فيه » فمنهم من ألحق به الصنابون  
والأشنان ، وقال : المعقول مزيد تغليظ بجمع غير الماء الى الماء ، وذكر<sup>(٤)</sup>

---

(١) في هـ ، ز : « ويلتحق » • وقد رأى المالكية ان الامر بأزاحة  
سؤر الكلب وغسل الاناء منه ، من قبيل العبادات غير المعللة فلا يراق  
غير الماء قياسا عليه ، ولا يراق أو يغسل من ولوغ الخنزير ، لأنه ليس  
كلبا •

انظر المدونة ٥/١ و ٦ • والدسوقي على الشرح الكبير ٨٣/١ •  
والبداية والنهاية لابن رشد ٢٩/١ • وقد رجح النووي هذا من حيث  
الدليل لا من حيث المذهب ، فقد نقل الخطيب الشربيني عنه قوله : ليس  
لنا دليل واضح على نجاسة الخنزير ، المغنى على المنهاج ٧٨/١ •

وذكر في وجه ان غير لعاب الكلب ، كسائر النجاسات ، اقتصارا  
على محل النص لخروجه عن القياس • المغنى على المنهاج ٨٣/١ •

(٢) في هـ : « وغيره » •

(٣) في هـ ، ز : « يقام » •

(٤) في ز : « فذكر » •

التراب لوجوده غالبا ، وهذا كالمضيق الذي لا يصلح للاعتماد<sup>(١)</sup> عليه .

فهذا سياق هذه التصرفات ؛ وما أخذها أمور معقولة من سياق الكلام ، مفهومة من موارد الشرع . وليس من قيل انشبه [ المقدم ذكره ]<sup>(٢)</sup> المختلف فيه بين الفقهاء والأصوليين .

مثال القسم الثالث - وهو : ما عرف مناط الحكم فيه بحدوث حكم عقيب أمر حادث ؛ يُعلم<sup>(٣)</sup> على الجملة أن الحادث موجه ، ثم ينظر في تنقيح قيوده - : كالحكم بلزوم الوضوء بخروج الخارج من السيلين ؛ وقد<sup>(٤)</sup> اختلف العلماء فيه :

فقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - مناط الحكم خروج النجاسة ؛ فألحق به الفصد والحجامة وكل نجاسة سالت ، وقال : احالة وجوب الطهارة على النجاسة - وقد عرف تأثيرها في<sup>(٥)</sup> الطهارة في محله<sup>(٦)</sup> - أولى من احالته<sup>(٧)</sup> على المحل الذي منه ينفصل ؛ فسائر أجزاء البدن وأعضائه له حكم واحد في الطهارة والنجاسة ، فلا يعرف للمحل مدخل فيه .

وقال الشافعي - رضى الله عنه - : المعتبر خروج خارج من

---

(١) في د ، ل ، ز : « الاعتماد » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) في د ، ز : « فعلم » .

(٤) في ل ، د ، ز : « فقد » .

(٥) في ز : « في ايجاب الطهارة » .

(٦) في ه ، ز : « محلها » .

(٧) في ز : « احالتها » وانظر فتح القدير ٢٤/١ - ٢٧ . وراجع الاحاديث التي احتج بها النسبية في هذا الباب وتخريجها في نيبس الراية ٣٧/١ - ٣٨ .



[ المسلك ]<sup>(١)</sup> المعتاد ، ولا يتبع [ خروج ]<sup>(٢)</sup> النجاسة ؛ بل يجب بخروج الدود والريح وغيرهما • وتعلقه بالريح يدل على أنه لا تتبع النجاسة ؛ وإن قدر اشتغال الهواء المنفصل بالريح على نجاسة ، فيمكن<sup>(٣)</sup> تقدير ذلك في الريح الخارج من غير المسلك المعتاد ، وفي الجشاء المتغير ؛ ولا تعلق به الطهارة بالاجماع • فكان المسلك المعتاد متبعا من حيث [ ان ]<sup>(٤)</sup> [ سبب وجوب ]<sup>(٥)</sup> الوضوء : الصلاة ؛ ولكن جعلت الأحداث - التي تكرر<sup>(٦)</sup> بالطبع على الدوام - مواقيت لها ، فليس في معناها الفصد والحجامة ؛ وفي معناها انفتاح ثقبه تحت المعدة مع انسداد المسلك للمعتاد : فانه قائم مقامه •

وقال مالك - رضى الله عنه - بما<sup>(٧)</sup> ذكره الشافعي رضى<sup>(٨)</sup> الله عنه ؛ وزاد<sup>(٩)</sup> عليه الاعتقاد في الخارج ، فلا ينتقض بالدم اذا خرج من السيلين ، وبما<sup>(١٠)</sup> يندر : لأنه لا يتكرر بالطبع •

وأنكر الشافعي هذا : من حيث انه رأى تتبع النجاسة<sup>(١١)</sup> والبحث عنها خيئا قبيحا ، مع اختلاف الطبائع ، واختلاط العلل بالأمزجة •

(١) لم ترد الزيادة : في د •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٣) في د : « فأمكن » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) في ه : « السبب لوجوب » •

(٦) في د : « تكرر » •

(٧) في ه ، ل : « ما » مرضى •

(٨) في ل : « ويزاد » •

(٩) في د ، ز : « وما » •

(١٠) في ه ، ل : « النجاسات » •

فأقام<sup>(١)</sup> المحل مقام الخارج ، فما يخرج من المحل المعتاد يلتحق بالخارج المعتاد كيفما<sup>(٢)</sup> كان .

فهذا منهم نظر في تنقيح المناط ، ومدركه شواهد الشرع وابقاء ما يقدر له أثر ، وانفاء ما لا يعقل له أثر .

وكذلك عفا الشرع عن قريب [ من ]<sup>(٣)</sup> مقدار درهم من النجاسة ، على محل النجوة<sup>(٤)</sup> .

فقال<sup>(٥)</sup> أبو حنيفة - رضي الله عنه - : [ عفى عنه ] أنقلته<sup>(٦)</sup> وقدره ؟ فهذا القدر معفو عنه على سائر المواضع : إذ جميع البدن - في وجوب تطهيره ، وملابسته للصلاة - على وتيرة .

وقال الشافعي - رضي الله عنه - : لهذا المحل اختصاص في تكرار نجاسته ، وميسر الحاجة الى العفو والرخصة فيه ؛ ولا يدرأ هذا قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - : ان الواقف<sup>(٧)</sup> على شاطئ البحر جاز<sup>(٨)</sup> له

---

(١) في ه ، ل : « فيقام » .

(٢) في د ، ل ، ز : « وكيف » .

(٣) لم ترد الزيادة : في ه .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « التجوز » وقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة : الى أن العفو الوارد عن قدر الدرهم من محل النجوة ، مقصور عليه . وذهب الحنفية : الى أن هذا القدر معفو عنه سواء أكان في محل النجوة أم في غيره . فراجع : المهذب ( ٢٧/١ ) والاشراف ( ١٩/١ ) والهداية ( ٢١/١ ) .

(٥) في د : « وقال » ، وقد سقطت الزيادة التائية منها .

(٦) في ل : « لقليله » .

(٧) في د ، ل ، ز : « الوارد » .

(٨) في د ، ز : « جائز » .

الاقتصار على [ قدر ]<sup>(١)</sup> الحجر ؛ ففتين به أنه ليس في محل الرخصة ،  
فإن تكرر الحاجة الى الغسل على الدوام - هو السبب في العفو ، وهو الذي  
فهمه الأولون ، ولذلك<sup>(٢)</sup> احترزوا عن رشاش النجاسة ، وتساهلوا في  
الاستنجاء .

ومن هذا القيل : طريان الخيار بعق الأمة تحت العبد ، فإنه تجدد  
بطريان حادث علم أنه متعلقه وموجب حدوثه ، وهو - أيضا - متسرع  
لوجه آخر ، وهو : ورود الحكم مرتبا على واقعة ؛ اذ عتقت بريرة<sup>(٣)</sup> ،  
فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والنظر في هذه المسئلة بتعين<sup>(٤)</sup>  
مناط الحكم لا بتقيقه ؛ فإنه احتمال أن يكون سببه ملكها نفسها ، فيطرد  
في الحرية . ويحتمل أن يكون سببه نقيصة الزوج وظهورها عند حدوث  
الحرية ، فالنظر<sup>(٥)</sup> في ترجيح أحد الناطين بالسبر ، والامتحان بشواهد  
الشرع ، وبقوة المناسبة والتأثير .

والأمثلة السابقة وقع الاتفاق فيها على جملة ، فانقسم<sup>(٦)</sup> الناظرون :  
الى من<sup>(٧)</sup> يضم الزيادة الى المزيد ، والى من يلغى الزيادة ويقتصر على  
الأصل : فسميناه تقيحا . وفي هذا المثال تعدد المأخذ وتباين . وهو  
كالتنازع في أن الصغيرة زوجت لبيارتها أو لصغرها ؛ فهما مناطان ليس

---

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٢) في د : « وكذلك » .

(٣) هي : مولاة عائشة رضى الله عنها ، وقد كانت مولاة لقوم  
من الأنصار فاستترتها عائشة منهم فاعتقتها . انظر : الاصابة (٢٤٥/٤) .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « بتغير » وفي ز بلفظ : « بتغير » .

(٥) في د ، ز : « والنظر » .

(٦) في ز : « وانقسم » .

(٧) في ه : « ما » .

أحدهما مضموما إلى الآخر عند فريق • بل كل فريق يعتبر أحد المناطين •  
 واعتبار النقيضة في الخيار أظهر تأثيرا ؛ إذ لا تطرق<sup>(١)</sup> لخيار التروى إلى  
 النكاح ؛ ولذلك إذا بلغت الصغيرة [ لم ] تتخير ، فليس<sup>(٢)</sup> خيارها اعتراضا  
 على ما سبق من العقد بالرد ، بل هو لمستأنف<sup>(٣)</sup> الحال فيعتبر النقصان •  
 وتأثير الصغير<sup>(٤)</sup> - في مسألة التزويج - أظهر من حيث العموم ؛ إذ ظهر  
 أثره في المال ، وفي أمور فارق فيها<sup>(٥)</sup> الصبي البالغ •

والشافعي - رضى الله عنه - يقول : للبكارة والثيابة تأثير في النكاح  
 على الخصوص ؛ ويشهد له أخبار وردت في إدارة أمر النكاح على الثيابة  
 والبكارة •

والغرض : أن متعلق كل فريق - في مسألة الصغيرة ، وخيار الأمة -  
 مناسب مطرد ؛ والنظر في التعيين بالترجيح ، وهو دليل على امتناع تعليل  
 الحكم [ ٦٢ - ب ] بعلمين ، على ما سنذكره • فإن الجمع يمكن<sup>(٦)</sup> في  
 المسئلتين ، ولم يذهب إليه فريق • والمقصود من جميع<sup>(٧)</sup> هذه الأمثلة :  
 أن مناط الحكم إذا صار معلوما [ اما ]<sup>(٨)</sup> على الجملة ، أو على التفصيل -  
 فالنظر في تنقيحه وتعيينه : بالتدوار<sup>(٩)</sup> على طلب التأثير • والمناسبة في

(١) في د : « تأثير » •

(٢) في د : « وليس » وقد سقطت منها الزيادة السابقة •

(٣) في هـ : « بمستأنف » •

(٤) في د : « الصغير » •

(٥) في ل : « فيه » •

(٦) في هـ : « ممكن » •

(٧) في د : « جمع » •

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٩) في د ، ز : « بالتدوير » •



الالغاء والابقاء ليس من باب الشبه<sup>(١)</sup> المجتهد فيه ، الذي قدمنا مثاله<sup>(٢)</sup> في  
علة الربا .

والعجب من بعض المصنفين في الأصول - : من أفاضل قدماء  
الأصحاب - أنه قال : الحاق السفرجل بالبر برابطة الطعم ، من قياس المعنى  
والعلة . والحاق النكاح الفاسد بالصحيح في أحكامه ، من قياس الشبه ؛  
لدورانه بين الزنا والحلال ، وغلبة شبه الحلال .

ونحن نقول : الأمر على العكس . فأما قاعدة الربا فقد قدمناها . وأما  
النكاح<sup>(٣)</sup> الفاسد فالمتبع [ فيه ] في إثبات النسب والمصاهرة ، والعدة ،  
والمهر ، وسقوط الحد - المعنى . فان الأصل أن المولود على فراش الرجل  
والمخلوق من مائه ، منسوب إليه . وانما قطع النسب بجناية<sup>(٤)</sup> الزنا  
وعدوانه ؛ ولا عدوان من صاحب الظن . والمهر يجب بالتفويت<sup>(٥)</sup> وقد  
حصل . والمصاهرة تتبع النسب ؛ واذا ثبت النسب : فلا بد من صون الماء  
- عن الخلط - بالعدة . وأما الحد فيسقط بالشبهة ، فكيف لا يسقط  
عمن لا يوصف بالمعصية ؟

نعم : لو عبر معبر عن هذه المعاني : بالشبه ، وعما تقدم في الربا :  
بالمعنى ؛ وأفسد هذه المعاني في النكاح الفاسد - ليضطر الى الأخذ من مجرد  
الشبه - فلا يبعد شيء من ذلك ، بعد الوقوف على المقاصد التي نبهنا عليها .  
[ وظنى ]<sup>(٦)</sup> أنه لا يبقى - بعد هذا التقرير والتفصيل والتمثيل -

(١) في هـ « التشبيه » .

(٢) في ل : « ذكره » .

(٣) لفظ هـ : « نكاح » ، ولم ترد الزيادة التالية فيها ولا في ل .

(٤) في هـ : « لجناية » .

(٥) في د ، ز : « بالمغيب » وهو تصحيف .

(٦) في د : « مع أنه » ، وفي ز : « مع ظن » .

اشكال في قواعد الشبه والطرْد والمخيل ، على كل من أئقن هذه القواعد ،  
وأمن النظر فيها بعين الانصاف • وسنأتى على بقية البيان [ في الطرد والشبه  
والمخيل ]<sup>(١)</sup> • - [ ان بقى منه شيء في الامكان ]<sup>(٢)</sup> - في [ باب ]<sup>(٣)</sup>  
بيان القياس على المعدول عن سنن القياس ، ان شاء الله عز وجل •

★ ★ ★ ★

---

(١) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

## القول في بيان أشكال البراهين النظرية ، الجارية

### في المسائل الفقهية

والغرض : بيان المسائل الجارية في المسائل التي يعدها الفقهاء قياسية ، لا نقلية • فأقول : هذه البراهين ثلاثة : برهان اعتلال ، وبرهان استدلال ، وبرهان خُلف •

أما برهان الاعتلال ، فهو : الجمع بين الفرع والأصل ، برابطة العلة ؛ كما تقدم ذكره في القياس • وشكل هذا البرهان يرجع الى مقدمتين ونتيجة ، وبيانه أنك تقول : المصوب مضمون • فهذه مقدمة ، وتقول : العقار : المصوب • فهذه مقدمة ثانية ، فنتيجتهما : أن العقار مضمون • وتقول : المصوب مضمون ، وولد المصوبة مصوب : فكان مضمونا • وتقول : المال مضمون بالاتلاف ، والمنفعة مال : فتضمن بالاتلاف • وتقول : السارق مقطوع ، والنباش سارق : فكان مقطوعا • وتقول : المطعم ربوي ، والسفرجل مطعم : فكان ربويا •

وكل ذلك راجع - في أول التمهيد<sup>(١)</sup> - الى دعوى دخول واحد معين ، تحت جملة معلومة • وان شئت قلت : الطعم علة الربا ، والطعم موجود في السفرجل : فجرى الربا فيه • والنصب علة الضمان ، وقد وجد في العقار : فوجب الضمان •

وعبارة الفقهاء - في هذا الجنس - أنه مطعم ، فأشبه البر • أو جرى فيه الربا : قياسا على البر • أو مصوب<sup>(٢)</sup> : فيضمن كالمنقول • وكل ذلك يرجع الى دعوى دخول واحد معين ، تحت جملة شاملة • وشكله من البراهين العقلية ؛ مقدمتان ونتيجة ؛ كما تقدم •

---

(١) في د ، ز : « التمسك » •

(٢) في هـ : « ومفصوب » •

ثم قد يمرض النزاع في المقدمة الأولى مع تسليم الثانية ؛ كقول  
الخصم : أسلم أن السفرجل مطعوم . ولكن لا نسلم أن الطعم علة الربا ،  
وأن المطعوم ربوى ، بل بعض المطعوم ربوى لا بعلة كونه مطعوما . وقد  
يسلم [ المقدمة ]<sup>(١)</sup> الأولى وينازع في الثانية ؛ كقوله : سلمت أن الغصب  
علة الضمان ، ولكن لا نسلم وجود الغصب في العقار وولد المغصوبة<sup>(٢)</sup>  
والمنفعة . وسلمت أن السرقة علة القطع ، ولكن لا أسلم أن النباش سارق .

فإذا وقع النزاع في المقدمة الأولى ، لم تثبت الا بالأدلة الشرعية :  
فإن المتنازع فيه قضية شرعية ، وهو : كون الطعم علة مثلاً ، فيثبت<sup>(٣)</sup> ذلك :  
بالنص ، أو الإيماء ، أو الترتيب على الواقعة ، أو الحدوث بحدوث  
الوصف ، أو بالتأثير ، وهو : أن يثبت أثره في عين الحكم ، في محل آخر ،  
بنص أو إجماع ، أو بالمناسبة كما تقدم ، أو بالطرذ والعكس ، أو بالإجماع  
المتعقد على أنه لا بد من طلب علامة ، والسبب الواقع بعده في نفي علامة  
سوى المذكور ، كما ذكرناه في مقدمات قياس الشبه . وهو يسمى علة  
أيضاً عند أكثر الأصوليين ؛ وإليه أشار كلام الشافعي في الطعم والنقدية .

أما إذا وقع النزاع في المقدمة الثانية ، وهو : وجود العلة في الفرع ،  
بعد تسليم كون الوصف علة - فهذا يعرف تارة بالحس : إن كان الوصف  
حسياً ؛ وقد يعرف بالعرف ، وقد يعرف باللغة ، وقد يعرف [ ٦٣ - أ ]  
بطلب الحد وتصوير حقيقة الشيء في نفسه ، وقد يعرف بالأدلة الشرعية  
النقلية .

مثال الحسنى ؛ قولنا في الماء الكثير المتغير بالنجاسة - إذا زال تغيره

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) في ه ، ل : « الغصب » .

(٣) في د ، ز : « ويثبت » .



بوقوع التراب فيه - : انه سبب مبطل للتغير الحاصل بالنجاسة ، فصار كهبوب الريح<sup>(١)</sup> ، وطول المكث • وشكله : أن المزيل لتغير النجاسة يبطل حكم النجاسة [ والتراب مزيل : فكان مبطلا • فيقول : نسلم أن المزيل للتغير مزيل حكم النجاسة ]<sup>(٢)</sup> ، ولكن لا نسلم<sup>(٣)</sup> أن التراب مزيل ، بل هو سائر كالزعفران والمسك • فيعلم ذلك بادلة حسية طبيعية •

ومثال العرفي : قونا : ان بيع الفرر باطل ، وبيع الغائب غرر : فكان باطلا • فيقول : أسلم المقدمة الأولى ، ولكن لا أسلم أن بيع الغائب بيع غرر • فيقال : انما يعرف<sup>(٤)</sup> هذا من العادة ، فيحكم العرف فيه •

وأما مثال اللغوي ، فكتولنا<sup>(٥)</sup> : العتاق يحصل بالكناية المحتملة ، والطلاق محتمل للعتاق : فيحصل به • فيسلم المقدمة الأولى ، وينازع في الثانية ، وهي<sup>(٦)</sup> : كون الطلاق محتملا للعتاق ، فيطلب من مدارك<sup>(٧)</sup> الكنايات ومآخذ التجوزات والاستعارات •

وأما ما يثبت بالنقل ، > ف <<sup>(٨)</sup> كائباتنا كون النبش سارقا ، بقول عائشة رضي الله عنها « سارق أمواتنا كسارق أحيائنا »<sup>(٩)</sup> ، وإثباتنا

(١) في هـ : « الرياح » •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) في د ، ز : « أسلم » •

(٤) في هـ ، ل : « يتعرف » •

(٥) في هـ ، ل ، ز : « كقولنا » •

(٦) في د ، ز : « وهو » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « مداره » •

(٨) لم ترد « الفاء » في الأصول •

(٩) ورد هذا الأثر في الاشراف (٢/٢٧٣) ( وفيه أيضا أثر قريب منه عن عمر بن عبدالعزيز ) ونصب الراية (٣/٣٦٧) ، وراجع الموطأ (٣/٥٢) ، والسنن الكبرى (٨/٢٦٩) وسنن أبي داود (٤/١٤٢) ، ومعالم السنن (٣/٣١٢) •

[ كون ] <sup>(١)</sup> العقار مفصوبا ، بقوله - عليه السلام - : « من غصب قيد شبر من الأرض » <sup>(٢)</sup> الحديث • وإثباتنا كون اللائط زانيا ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أتى الرجل فهما زانيان » <sup>(٣)</sup> • وشكل القياس فيه : [ أن ] <sup>(٤)</sup> الزنا موجب للحد ، واللائط زان ، فوجب عليه الحد •

وأما ما يعرف بتصور ذات الشيء ، وطلب حده الجامع المانع - < ف > كهولنا : ولد المفصوب مفصوب ، لأن حد الغصب : اثبات يد عادية على المال على وجه تقصر يد المالك [ عنه ] <sup>(٥)</sup> ؛ وقد جرى • فربما ينازع في هذا الحد وصحته ، وربما يسلم ، وينكر وجوده في ولد المفصوب ، ويقول <sup>(٦)</sup> : ليست اليد عادية ، ذا لا منع <sup>(٧)</sup> من جهته ، أو <sup>(٨)</sup> لم تقصر يد

(١) لم ترد الزيادة : في ه •

(٢) حديث صحيح روى بصيغ مختلفة من طريق : عبدالله بن عمر ، وعائشة ، وسعيد بن زيد ويعلى بن مرة رضى الله عنهم • فانظر : صحيح البخارى (١٣٠/٣ ، ١٠٦/٤) ومسلم (٧٠٣/١) ومسند أحمد (١١٣/٣) - ١١٧ ، ١١٥/٨ : ع) وسنن الدارمى (٢٦٧/٢) والسنن الكبرى (٩٨/٦) ونيل الأوطار (٢٦٩/٥) والمشكاة (١١٨/٢ و ١٢٣ ، ٢٠٠/٣) وذخائر المواريث (١١١/٢) •

(٣) أخرجه البيهقى بهذا اللفظ عن أبى موسى • انظر السنن الكبرى (٢٣٣/٨) والمغنى لابن قدامة (١٨٨/٨) ونيل الأوطار (٩٨/٧) وبهذا المعنى وردت روايات أخرى عن ابن عباس وجابر ، وأثران عن أبى بكر وعلي رضى الله عنهم • فانظر : سنن الدار قطنى (٣٤١) ومعالم السنن (٣٣٢/٣) ونصب الراية (٣٣٩/٣ - ٣٤٢) والمشكاة (٢٩٤/٢ و ٢٩٦) وتفسير النصوص (٣٩٩ - ٤٠٠) •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٥) لم ترد الزيادة : في ل •

(٦) في ه ، ل : « ويقال » •

(٧) في د ، ل ، ه : « صنع » •

(٨) في د ، ز : « اذ » •

المالك عنه ، فانه غير دافع له عنه • فيثبت منعه<sup>(١)</sup> بالتسبب : بإثبات اليد على الأصل ، ويستشهد عليه بولد الصيد • ويثبت قصور يد المالك : ببيان ثبوت يد الناصب ، وأن يد المالك منتفية شرعا لثبوت<sup>(٢)</sup> يده ؛ فالانتفاء<sup>(٣)</sup> كالزوال •

فاذا نوزع في أصل الحد ، وقيل : لا ، بل الغصب عبارة : عن اثبات يد تزيل يد المالك ؛ ولا يد للمالك على الولد ولا على المنفعة حتى تزال - وجب ابطال المزيل الذي اعتبره<sup>(٤)</sup> في حد الغصب ، وتعين أن يبين أن اسم الغصب أو حكمه<sup>(٥)</sup> ، حاصل دون تقدير الزوال ؛ كالمودع اذا جحد الوديعة ، فانه لم يُزَلْ يدا ، ومع ذلك جعل غاصبا • فهنا ترتيب النظر في التحديدات •

وقد يتصل النظر - في هذا الجنس - بتقحيح مناط الحكم ؛ مثل أن نسلم أن اسم الغصب غير حاصل ، ولكن مناط<sup>(٦)</sup> الضمان من الغصب : حصول اليد العادية ، ونسلم أن اسم السرقة غير حاصل للنباش ، ولكن مناط القطع<sup>(٧)</sup> من السرقة : أخذ مال محترم من حرز مثله ، ونسلم أن الملائط ليس بزمان ، ولكن مناط الحد من الزاني<sup>(٨)</sup> : تضييع النسل بقضاء شهوة الفرج في الفرج • وعلى هذا يتغير شكل القياس ويرتد النزاع الى

(١) في د ، ل : « صنعه » •

(٢) في ل : « بثبوت » •

(٣) في د ، ل : « والانتفاء » •

(٤) في د ، ل : ز ، « يعتبره » •

(٥) في هـ : « وحكمه » •

(٦) في د : « يناط ... بحصول » •

(٧) في د : « الحكم » •

(٨) في ل : « الزنا » •

المقدمة الأولى ؛ اذ لا نقول على هذا الطريق : ان الزنا موجب ، وان اللائط زان ؛ ولا ان السرقة موجبة ، وان النباش سارق ، بل نقول : تضييع الماء<sup>(١)</sup> بقضاء شهوة الفرج موجب ، واللائط متصف بذلك • وأخذ المال المحترم من حرز مثله موجب ، وقد وجد في النباش • فينازع الخصم في المقدمة الأولى ، ويقول : لا أسلم أن الموجب ما ذكرته ؛ بل الموجب : فعل يسمى زنا وسرقة<sup>(٢)</sup> •

فليدرك المترشد الفرق بين المسلكين ؛ فان النزاع يتحول من مقدمة الى مقدمة • [ فهذا هو ]<sup>(٣)</sup> الطريق •

وغرضنا أن [ نبين أن ] جميع براهين الاعتلال ترجع الى مقدمتين ، ونتيجة يرجع حاصلها الى [ دعوى ]<sup>(٤)</sup> علة لحكم<sup>(٥)</sup> ، ودعوى وجودها<sup>(٦)</sup> في محل [ النزاع ] ، ومحاولة ترتيب الحكم عليها •

ومثاله في العقلیات : أن العلم علة كون النبات عالمة ، وقد قام العلم بنبات الله تعالى : فكان عالما • ومثاله من الحسيات ، أن نقول : [ ان ]<sup>(٧)</sup> الحيوانية علة التغذي ، والانسان حيوان : فكان متغذيا • وشككته من البراهين أن نقول : كل حيوان متغذ ، وكل انسان حيوان ؛ فكل انسان متغذ ، فلا يعقل

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « المال » •

(٢) قد ذهب الحنفية : الى أن النباش لا يقطع ، وذهب الجمهور وأبو يوسف : الى أنه يقطع فراجع : المهذب (٢/٢٩٦) والهداية (٢/٩٠) والاشراف (٢/٢٧٣) والافصاح (٣٦٤) •

(٣) في ل ، ز : « بهذا » ، ولم ترد الزيادة الآتية فيهما ولا في د •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه •

(٥) في د ، ز : « الحكم » •

(٦) في د : « وجوبها » ، ولم ترد الزيادة التالية فيها ولا في ه ، ز •

(٧) لم ترد الزيادة : في ه ، ز •



النزاع في النتيجة بعد تسليم المقدمتين • وإذا وقع النزاع في المقدمات أثبت بطريقه • ولا<sup>(١)</sup> تفارق الفقهيات العقلية [ في ذلك ] ، إلا أن المسلك الذي [ يشرظنا ]<sup>(٢)</sup> في المقدمتين - كاف في الفقه ، ولا يكفي في العقلية •

البرهان الثاني : برهان الاستدلال • [ وهو : الاستدلال ]<sup>(٣)</sup> على الشيء بما ليس علة موجبة له ، ولكن ثبت علته بوجه من الدلالة معقولة • ولا حرج في تسمية برهان الاعتلال : استدلالا • فان العلة مع الإيجاب للمعلول ، تدل على المعلول • ولكن المعلول قد يدل على العلة ، ولا يوجبها<sup>(٤)</sup> •

وهذا النوع - وهو الاستدلال بما ليس موجبا - ينحصر في ثلاثة :  
الاستدلال على الشيء بوجود خاصيته ، أو بوجود نتيجته ، فوجود الخاصية [ ٦٣ - ب ] يدل على وجود ذي الخاصية ، وعدمها يدل على عدمه • وكذلك وجود النتيجة يدل على وجود المتبج • وعدمها يدل على عدمه •

والاستدلال على الشيء بمثله ونظيره ، فان ما يثبت للشيء : يثبت لنظيره ومساويه ، على الضرورة •

مثال<sup>(٥)</sup> الاستدلال بالخاصية ، كقولنا<sup>(٦)</sup> : الوتر نفل ، لأنه يؤدي على الراحلة ، ويطرد هذا في النوافل ، وينعكس<sup>(٧)</sup> في الفرائض • ووجهه

---

(١) في هـ ، ل : « لا » ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٢) في د ، ز : « شرطناه » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) في ل : « توجيهه » •

(٥) في د ، هـ : « ومثال » •

(٦) في ل : « قولنا » •

(٧) في د : « يعكس » •

دلالتة ؛ أن الأداء على الرواحل خاصة النوافل ، فلا تؤدي فريضة على الراحلة بحال . وإذا وجد خاصة الشيء : دل على وجود ذلك الشيء . وهذه الدلالة لاختفاء بها بعد تسليم الخاصة ؛ إذ معنى الخاصة ؛ الملازمة لذاته على وجه لا يفصل عنه ، ووجود الشيء يدل على وجود ما يلزمه ، ولا ينفك عنه .

فإن قال الخصم : لست أسلم أن جواز الأداء على الراحلة خاصة النفلية<sup>(١)</sup> ؛ لأنني أقول : الوتر ليس بنفل ، ويؤدي على الراحلة . فلسؤال على هذا الوجه فاسد : لأننا<sup>(٢)</sup> نقدر - في ابتداء النظر - حكم الوتر في الفرضية والنفلية مشكلا : يتلقى من الأدلة ، ويتعرف منها ؛ ونقدر أنه لم يقم دليل فيه على النفي والاثبات ، فوجدناه ينحذب إلى النقل في خاصة : لا تعرض<sup>(٣)</sup> قط في فريضة ، فيغلب على الظن كونه نفلا .

ونحن نجوز أن يقوم للخصم دليل على كون الوتر فرضا ؛ فيبين بذلك الدليل بطلان هذه الخاصة . أما هذه الخاصة ، فتأبته ، وبها<sup>(٤)</sup> يعرف حكم الوتر ، ولا دليل فيه ، فإن قام عليه دليل مقصود<sup>(٥)</sup> : سقطت هذه الدعوى ؛ وعلى الخصم أن يذكر دليلا : إن كان عنده .

نعم : للخصم أن يقول : جواز الأداء [ على الراحلة ]<sup>(٥)</sup> خاصة عدم الفرضية ؛ فلذلك لم تؤد الفرائض ، وأنا أسلم أن الوتر ليس فرضا

---

(١) في هـ : « نفلية » .

(٢) في هـ ، ل : « فإن » .

(٣) في د « تعرف » .

(٤) في د « وفيها » مقصور .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

ولكنه واجب<sup>(١)</sup> ؛ فقد وفيت بموجب الخاصية •  
وهذا<sup>(٢)</sup> السؤال واقع ، ولكن شرطه<sup>(٣)</sup> : أن يبين فرقا بين الواجب  
والفرض ، وعندنا لا فرق بينهما<sup>(٤)</sup> ، فبطل عليهم ما ذكروه<sup>(٥)</sup> ، ويسلم<sup>(٦)</sup>  
الاستلال بالخاصية •

ومن هذا القيل - أيضا - قولنا : عتق المكاتب لا ينصرف الى جهة  
الكفارة ، لأنه وقع عن جهة الكتابة ، ونستدل على وقوعه عن جهة الكتابة ،  
باستتباعه<sup>(٧)</sup> الاكساب والأولاد ؛ [ وهو ]<sup>(٨)</sup> من خاصية الكتابة ، فدل<sup>(٩)</sup>  
على بقاء الكتابة وعدم انفساخها • وهي دلالة ظاهرة الى أن يبين الخصم أن

(١) قد ذهب الجمهور : الى أن الوتر سنة ، وأنه يؤدي على  
الراحلة • وذهب أبو حنيفة : الى وجوبه ومنع تأديته على الراحلة • فراجع :  
المهذب (٨٢/١) والهداية (٤٤/١) ، والبداية (٧٦/١ و ١٧٤) والقوانين  
الفقهية (٨٩) •

(٢) في هـ ، ل : « فهذا » •

(٣) في هـ : « يشترط » •

(٤) ذهب جمهور الأصوليين : الى أن الفعل المطلوب طلبا جازما  
يسمى فرضا ويسمى واجبا : سواء أثبت طلبه بدليل قطعي أم بدليل ظني •  
وذهب أصوليو الحنفية الى أنه يسمى فرضا : ان ثبت بدليل قطعي ،  
ويسمى واجبا : ان ثبت بدليل ظني • وهو خلاف مشهور قد بينه المحققون  
- كالجلال المحلي والأرموي - : أنه خلاف لفظي • فراجع : شرح المختصر  
(٨٣/١) وشرح الاسنوي (٧٣/١) ونزهة المشتاق (١١٥-١١٦) ومحاضرات  
الشيخ عبدالغنى عبدالخالق في أصول الفقه على طلبه دبلوم الفقه المقارن  
بكلية الشريعة •

(٥) في هـ ، ل ، ز : « يذكرونه » •

(٦) في ل : « ليسلم » •

(٧) في هـ : « باستتباع » •

(٨) في هـ ، ل : « ويقول انه » •

(٩) في هـ ، ل : « فدل » •

الكتابة باقية فيما على السيد ، ومنفسخة فيما له ؛ بدليل انفساخها<sup>(١)</sup> في حق قرار النجوم ، حتى يسقط باعتاقه ، وهلم جرا الى كلامه<sup>(٢)</sup> في تلك المسئلة .

وغرضا : أن هذا ليس استدلالا بالعلة الموجبة ؛ فليس الأداء على الراحلة [ موجبا لفرضية ]<sup>(٣)</sup> أو نفلية ، ولا علة لها . ولا استتباع الاكساب [ والأولاد ]<sup>(٤)</sup> موجبا<sup>(٥)</sup> للكتابة ، ولكنها خاصية ملازمة للذات ؛ عرف ملازمتها بالشرع .

ويمكن أن نقرر<sup>(٦)</sup> وجه التمسك بهاتين الخاصيتين ، بطريق الاطراد والانعكاس ، وبطريق التشبيه<sup>(٧)</sup> . ولكن ذلك جار فيما لا يعد من الخصية ؛ ولهذا وجه في الدلالة يزيد على المشابهة والاطراد والانعكاس .

النوع الثاني : الاستدلال بالنتيجة على المنتج ، وبعدها على عدم المنتج . ووجه دلالتها<sup>(٨)</sup> - بعد تسليم كونها<sup>(٩)</sup> نتيجة - واضح : فالعالمية<sup>(٩)</sup> نتيجة العلم وقيامه بالذات . فنقول : انبارى سبحانه وتعالى عالم ، فدل على قيام العلم به . ومأخذ هذا الجنس - أيضا - الملازمة ؛ فان الموجب يلزم الموجب ، كالخاصية الملازمة ؛ فدل وجوده على وجوده : فانه ملازم .

---

(١) في د ، ل ، ز : « انفساخه » .

(٢) في د ، ز : « كلامهم » .

(٣) في هـ : « موجب فرضية » .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

(٥) في هـ : « موجب الكتابة » .

(٦) في ل : « نقدر » .

(٧) في ل : « التشبيه » .

(٨) في هـ ، ل : « دلالته ... كونه » .

(٩) في هـ : « كالعالمية » .



ومثاله<sup>(١)</sup> قولنا : بيع لا يفيد الملك ، فلا ينعقد ، أو نكاح لا يفيد الحل ، فلا ينعقد • وقولنا : المقارض لو ملك الربح : لملك ربح الربح • فانه نتيجةه ، فانتفاؤه يدل على انتفاء الملك • وقولنا<sup>(٢)</sup> : لو ملكه كاملا : لملكه ناقصا ، ولما انحصر الخسران فيه • فلما انحصر<sup>(٣)</sup> فيه ، دل أنه لم يملكه • وكل ذلك راجع<sup>(٤)</sup> الى الاستدلال على انتفاء الشيء بانتفاء نتيجةه • وهو - بعد تسليم كونه نتيجة - لاختفاء بوجه دلالاته •

والخاصية - أيضا - يمكن ردها الى النتيجة ، اذ يقال : استتباع الكسب والولد نتيجة الكتابة وموجبها<sup>(٥)</sup> ، فوجوده يدل على وجود الكتابة الموجبة • وامتناع الأداء على الراحلة نتيجة الفرضية ، فانه اذا افترض كاملا : لم يؤد ناقصا ؛ فعدم الامتناع يدل على انتفاء الفرضية • فان أمكن تقدير خاصية الملازمة<sup>(٦)</sup> : ليس يجعل موجبا<sup>(٧)</sup> ولا موجبا<sup>(٧)</sup> ، وكان لا ينفك عن الوصف الآخر - فالاستدلال بأحدهما على الآخر جائز ، وهو زائد على الاستدلال بالموجب والموجب •

النوع الثالث : الاستدلال على الشيء بنظيره ، كقولنا : من صح طلاقه صح ظهاره ، ومن وجب عليه العشر والفطرة وجبت عليه الزكاة ، والمخرج الذي لا ينقض القليل الخارج منه الوضوء ، فكثيره - أيضا - لا ينقض الوضوء • الى نظائر كثيرة له •

(١) في د ، ز : « مثاله » •

(٢) في د : « وقوله » •

(٣) ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « الخسران » •

(٤) في ه ، ل : « يرجع » •

(٥) في ل : « وموجب » •

(٦) في ه ، ل ، ز : « ملازمة » •

(٧) في د : « فرضا ولا واجبا » •

وهذا - أيضا - يمكن تقريره بطريق الشبه ، وبطريق الطرد والعكس ، كما سبق في الوجه الأول من الطرد والعكس • ولكن ذكر الشافعي - رضي الله عنه - هذا بطريق الاستدلال على الشيء بنظيره • ووجه دلالة : أن ما ثبت للشيء [ فهو ثابت ]<sup>(١)</sup> لمساويه ومثله •

وهذا لا غموض فيه ، وإنما الغموض في دعوى المماثلة ، فالخصم<sup>(٢)</sup> لا يسلم أن الطلاق مثل الظهار ، ولا أن العشر مثل الزكاة ، ولا أن القليل النجس<sup>(٣)</sup> الخارج مثل الكثير [ ٦٤ - أ ] فيقول : المثل المحقق هو : الذي يسد مسد الشيء ، ويقوم مقامه ، ويساويه في الصفات الجائزة والواجبة والمستحيلة ، وذلك لا يمكن أن يدعى في أمثال هذه المسائل على الإطلاق ؛ ولكن تعقل المماثلة بالاضافة والتشبيه<sup>(٤)</sup> الى جهة معينة ، كما يعقل أن الأنثى مثل الذكر بالاضافة [ الى ]<sup>(٥)</sup> العتق والرق ، فألحق أحدهما بالآخر : في سراية العتق ، وفي تشطير الحد • ولا يمنع من هذه الدعوى<sup>(٦)</sup> مفارقتها<sup>(٧)</sup> لها في ولاية النكاح ، وانقطاع العبد عن الأمة في اجبار السيد ، ولا مفارقة المرأة الرجل في الشهادة والامامة وغيرهما • فإنا ادعينا مماثلة الذكر للأنثى<sup>(٨)</sup> بالاضافة الى الرق والعتق • وكما<sup>(٩)</sup> يدعى :

(١) في د ، ز : « يثبت » •

(٢) في ز : « والخصم » •

(٣) في ل : « من النجس » •

(٤) في هـ : « والنسبة » وهو صحيح أيضا •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) في د ، ز : « الدعوى » •

(٧) في هـ ، ل : « مفارقتها له » •

(٨) في هـ ، ز : « والأنثى » •

(٩) في د : « فكما » •

أن العبد مثل الحر المعسر في الكفارة ، وأن السرية مثل النكوح في لزوم الكفارة بمجماعتها . فهذا<sup>(١)</sup> معقول على القطع مع ما بينهما : من وجوه من المفارقة ترجع الى تمييز النكاح عن التسرى ؛ ولكن بالإضافة الى افساد الصوم لا مفارقة . ولذلك جاز أن تتلاقى القواعد المتباينة الخواص ، في قضايا جمالية عامة .

فيقال : الصوم كالصلاة في النية ، والبيع كالنكاح في الإيجاب والقبول ، فيقاس البعض على البعض في هذه القضايا ، وتمتنع دعوى المائلة في أمور آخر هي<sup>(٢)</sup> الخواص .

فإذا تمهدت هذه المقدمة<sup>(٣)</sup> ، اتجه للشافعي أن يقول : الظهار كالطلاق ، معناه : [ الظهار ]<sup>(٤)</sup> كالطلاق بالإضافة الى الكفر والاسلام ؛ إذ كل واحد سبب تحريم في زوجته ، ووجه منع الكفر الظهار<sup>(٥)</sup> : من حيث انه يمنع تعلق خطاب الشرع عند أبي حنيفة ، والتحريم حكم الشرع<sup>(٦)</sup> . فيقول الشافعي ، تحريم الظهار في كونه خطاب الشرع

---

(١) لم ترد : « الفاء » في الأصول .

(٢) في د ، ز : « من » .

(٣) في د ، ز : « القاعدة » .

(٤) في ل : « أنه » .

(٥) في ز : « من الظهار » .

(٦) هذا إشارة من الامام الغزالي الى المسألة الأصولية الشهيرة ، وهي : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، أم لا ؟ ومذهب جمهور الأصوليين : أنهم مخاطبون بها ، ومذهب بعض الحنفية : أنهم غير مخاطبين . وقد بين صاحب المسلم : أن المسألة ليست محفوظة عن أبي حنيفة واصحابه ، وإنما استنبطها فقهاء الحنفية المتأخرون من الفروع المنقولة عن محمد بن الحسن . وقد حكى البيضاوي في المسئلة ثلاثة مذاهب ، ثالثها : أنهم مكلفون بالنواهي . والتروك ، دون الاوامر . وبين ابن السبكي : ان =

كتحريم الطلاق<sup>(١)</sup> ؛ ولاخفاء بالمائلة بالنسبة الى الخطاب<sup>(٢)</sup> ومنع الكفر ،  
فاذا لم يمنع تحريم الطلاق : لم يمنع ما هو مثله •

فهذا وجه الدلالة ، فكأنه قدر للخصم مستندا ، وقدر الطلاق نقضا  
عليه ، وبني عليه : أن الطلاق اذا لم يمتنع<sup>(٣)</sup> : [ لم يمتنع ]<sup>(٤)</sup> الظهار  
المائل له في التحريم ، بالاضافة الى الخطاب وموانع الخطاب •

وهذا الدليل واضح ، الى أن يقول الخصم : الثابت بالظهار تحريم  
ينقطع بالكفارة ، ولا تعقل الكفارة في حق الكافر ؛ بخلاف الطلاق •  
فيقول الشافعي : لا ، بل تعقل الكفارة • وان سلم أنه لا كفارة ، فهذا  
امتناع قاطع [ لامتناع ]<sup>(٥)</sup> التحريم • الى غير ذلك من طرق النظر في تلك  
المسئلة<sup>(٦)</sup> •

وكذلك يقول الشافعي - رضى الله عنه - اذا وجب العشر وزكاة

---

الخلاف في غير المرتد • ولكن القرافي حكى عن بعض اصوليين اجراء الخلاف  
في المرتد أيضا •

فراجع في هذا : المستصفى (٩١/١) وشرح المختصر (١١٢/١)  
وشرح المسلم (١٢٨/١ - ١٣٢) وشرح الأسنوى (٣٧٠/١ - ٣٨٣) وتنقيح  
الفصول (٧٣) وأصول الفقه للشيخ عبدالغني عبدالخالق وآخرين  
( ٢٨٤ - ٢٩٠ ) •

(١) صحف في ل بلفظ « النكاح » •

(٢) في ل : « خطاب الشرع » •

(٣) في هـ ، ل : « يمنع » •

(٤) سقطت الزيادة من ز •

(٥) صحف في د ، ز ، ل - بلفظ : « لا امتناع » •

(٦) قد ذهب أبو حنيفة ومالك الى أن الظهار لا يصح من الكافر •  
وذهب الشافعي وأحمد : الى انه يصح منه ، وانه يكفر بالعتق أو بلاطعام  
فقط • فراجع : المهذب (١٢٨/٢) والاشراف (١٤٦/٢) والقوانين الفقهية  
(٢٤٢) والافصاح (٣٠٤) وحاشية ابن عابدين (٧٩٠/٢) •



الفطر ، وجب سائر الزكوات • لأنهما : في كونهما عبادة ، وفي مناسبة الصبا  
لهما بالقبول أو بالإنفاذ - متساويان • فحسن دعوى التماثل بالاضافة الى  
الخطاب • فان الخصم يجعل الصبا مانعا من الخطاب بالعبادات •

فيقول الشافعي - رضى الله عنه - : لو منع ذلك : لمنع العُشْر  
والفِطْرَة ؛ فانهما عبادتان كالزكاة ، وسائر العبادات المالية - بالنسبة  
الى حال الصبي - على وثيرة واحدة : اذ تقدير لزومه في ذمته ، وتسليط  
الولي على أدائه ، وتأخير الخطاب بالأداء عنه الى بلوغه معقول في الكل على  
وجه واحد ، فكان ذلك دعوى مماثلة بالاضافة • ورجع حاصله الى تقدير  
مستند للخصم<sup>(١)</sup> في كون الصبا دافعا ، وتقدير انتقاضه بالعشر ، ومعرفة  
مماثلة<sup>(٢)</sup> الزكاة في تلك القضية العُشْر •

وعلى الخصم أن يبدى وراء هذا مأخذه : بأن العشر يثبت على العين<sup>(٣)</sup> ،  
وأن زكاة الفطر مؤونة<sup>(٤)</sup> • فلو<sup>(٥)</sup> ثبت ذلك : لا تقطع دعوى المماثلة •  
فتكلم عليه : بأن العشر والفطرة يفتقر كل واحد الى انية • ويجوز  
الاخراج من غير العشر ، وذلك يدل على أنه لم<sup>(٦)</sup> يثبت على العين<sup>(٧)</sup> •  
ولكن الدلالة الظنية قائمة من أول الاستدلال للمعلل ، الى أن يستزل عنه

(١) في هـ : « الخصم » •

(٢) في د : « المماثلة » وهو مصحف •

(٣) في هـ ، ز : « الحقين » وهو تصحيف عما اثبتناه •

(٤) قد ذهب مالك والشافعي وسعيد بن جبير والحسن البصري  
الى أنه ليس في ماله صدقة • وذهب الحنفية : الى انها تجب فيما تخرجه  
الأرض ، دون غيره من أمواله • فراجع : الأم (٢٣/٢) والمهذب (١٤٠/١)  
والهداية (٦٨/١) والاشراف (١٦٨/١) ، والبداية (٢١٨/١) •

(٥) في ز ، ل : « ولو » •

(٦) في ز : « ولو لم » ، والزيادة من الناسخ •

(٧) في ل ، ز : « الحقين » وهو كسابقه •

بالتبنيه على جهات الفرق • فنعود اليه بإبطال جهات الفرق •  
وكذلك نقول : قليل الدم اذا خرج من الفصد لا يبطل ، [ فكذلك ]  
كثيره<sup>(١)</sup> لا يبطل ، لأن القليل كالكثير ، وعرف مماثلته له بالاضافة الى  
مأخذ الخصم • فان مأخذه الحاق جميع المواضع بالمحل المعتاد ، وفي المحل  
المعتاد يستوى القليل والكثير • فاذا لم تكن سائر العروق في معنى المخرج  
المعتاد في القليل ، لم يكن في معناه في الكثير : الذي هو مثله في هذا<sup>(٢)</sup>  
المحل •

فان قيل : قول الشافعي - رضي الله عنه - ذكاة لا تفيد [ حل اللحم ]<sup>(٣)</sup> ،  
فلا تفيد طهارة الجلد - ما مأخذه ؟ •

قلنا : هو أن نقول : طهارة الجلد نتيجة حل اللحم ، فانه<sup>(٤)</sup> لما كان  
يؤكل على الرؤوس والأكارع والمسموط ، حكم بطهارته : [ فجلده ]<sup>(٥)</sup>  
تابع • فاذا انقطع المتبوع : انقطع التابع • فاما أن يجعل نتيجة ، أو يجعل  
تابعاً • وقد<sup>(٦)</sup> عرف التلازم بين التابع والمتبوع ، كما عرف بين النتيجة  
والمنتج •

وأما الاستدلال بطريق المماثلة - كما ذكرناه<sup>(٦)</sup> في الظهار<sup>(٧)</sup> والطلاق،  
والعشر والزكاة - فبعيد : لا وجه له في هذا المقام •  
البرهان الثالث : برهان الخلف ، وهو : أن لا يتعرض للمقصود ،  
ولكن يبطل ضده المقابل [ له ]<sup>(٨)</sup> واذا بطل أحد الضدين ، تعين الضد الآخر •

- 
- (١) في د : « فكثيره » ولم ترد فيها الزيادة السابقة •  
(٢) في هـ ، ل : « ذلك » •  
(٣) في ل : « الحل » •  
(٤) في ز : « لأنه » •  
(٥) كذا بهامش هـ • وفي سائر الاصول : « فحله » والاول أظهر •  
(٦) في د : « فقد ... ذكرنا » •  
(٧) صحف في ز : بلفظ : « الطهارة » •  
(٨) لم ترد الزيادة في ز •

وحاصل ذلك يرجع الى : تقسيم وسبر ، وابطال لبعض الأقسام ، لتعين ما بقي من الأقسام . وفيه نوع آخر ، وهو : حصر لجمله [ في ]<sup>(١)</sup> أقسام ، وابطال جميع الأقسام لابطال الجملة .

وبرهان الخلف في<sup>(٢)</sup> القسم الأول ، هو<sup>(٣)</sup> أن نقول : لو لم يكن كذا لكان كذا ، وباطل أن يكون كذا . فثبت<sup>(٣)</sup> أنه كذا .

ومثاله أن نقول : لو انعقد بيع الغائب [ ٦٤ - ب ] : لصح<sup>(٤)</sup> الزامه بصريح الالتزام ، وباطل أن [ يصح الالتزام ]<sup>(٥)</sup> بصريح الالتزام<sup>(٦)</sup> ، فباطل أن ينعقد [ البيع ]<sup>(٧)</sup> . وإذا بطل جانب الاعتقاد<sup>(٨)</sup> ، ثبت جانب الفساد .

وكذلك نقول : لو ملك المقارض الربح : لملك ربح الربح ؛ وباطل أن يملك ربح الربح : لأن ذلك يؤدي الى تفاوت في القسمة يخالف<sup>(٩)</sup> الاجماع ، فبطل القول بالتملك .

وهذا ينقسم الى الدائر بين النفي والاثبات كما ذكرناه ، وهو القوي البالغ : لأنه<sup>(١٠)</sup> برهان في العقلية .

وان لم يكن دائرا بين النفي والاثبات : فلا<sup>(١١)</sup> فائدة له في العقلية ،

---

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في هـ ، ل : « هو .. وهو » .

(٣) في د : « فكان كذا » .

(٤) في هـ : « لما امتنع » وصحف في ل بلفظ : « لامتنع » .

(٥) في هـ : « يلزم » وصحف في ل بلفظ : « لا يمنع » .

(٦) في ز : « الالتزام » .

(٧) لم ترد الزيادة في د .

(٨) صحف في د ، ز - بلفظ : « الاعتقاد » .

(٩) في هـ : « بخلاف » .

(١٠) في هـ : « فانه » .

(١١) صحف في د ، بلفظ : « فلا بد » .

ولكن يفيد<sup>(١)</sup> في الظنيات • كقولنا : لو لم يكن الطعام علة : لكنت<sup>(٢)</sup> العلة هي<sup>(٣)</sup> القوت أو الكيل أو المالية ؛ وكل ذلك باطل : فثبت الطعام • وهذا - بعد وجوب التعليل - صالح للتعين ؛ ولكن الشك يتطرق<sup>(٤)</sup> الى هذا الجنس في موضعين ؛ أحدهما : في دعوى الحصر<sup>(٥)</sup> • والآخرى : في دعوى البطلان •

وإذا كان التقسيم دائرا بين النفي والاثبات - اتحد مظنة الشك ، وهو : دعوى البطلان في أحد القسمين • ولذلك جرى التقسيم - الدائر<sup>(٦)</sup> بين النفي والاثبات - في العقلیات • فنقول : لو لم يكن العالم حادثا<sup>(٧)</sup> : لكان قديما ؛ ومحال أن يكون قديما ؛ لأنه يلزم أن لا يتغير ؛ فثبت أنه حادث • الى أمثال له كثيرة •

والى هذا البرهان يرجع ما لقبه فريق : بقياس العكس ؛ ومثله بقول أبي حنيفة - رضى الله عنه - : لو لم يلزم الصوم بالاعتكاف<sup>(٨)</sup> ، لما لزم بالذکر كالصلاة •

وزعم فريق : أن هذا باطل ، لأنه : استدلال بالضد ، وهذا الخيال

(١) في د : « يعتبر » •

(٢) في د ، ه ، ز : « لكان » •

(٣) في د ، ز : « هو » •

(٤) سقطت « القاف » من ز •

(٥) في د : « المحظر » وهو تصحيف •

(٦) في ه ، ل : « الحاصر » •

(٧) في د « الحادث » •

(٨) في ه : « في الاعتكاف » • والمراد بقياس العكس هو اثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر لوجود نقيض علته فيه • فراجع كلام الأصوليين عنه في المعتمد (٦٩٨/٢) والاحكام (٢٦٢/٣) وشرح الأسنوى (٥/٤) وما بعدها •



فاسد لأنه راجع الى برهان الخلف • وطريقه هو : أن الصوم لو لم يكن واجبا لما وجب عند النذر<sup>(١)</sup> ، وقد وجب عند النذر ، فدل على أنه لازم • فهو برهان خلف ، ولكن يقال لصاحبه : لم قلت<sup>(٢)</sup> : انه لو لم يكن لازما لما لزم بالنذر ؟ [ وأي بعد ]<sup>(٣)</sup> في أن يكون النذر سببا ؟ • فتنازعه في هذه الاستحالة • فيبين استحالته ويقول : لو لزم الصوم بالنذر في الاعتكاف : للزم الصلاة<sup>(٤)</sup> بالنذر • فيرجع<sup>(٥)</sup> الى الاستدلال على الشبيء [ بنظيره ] ومثله<sup>(٦)</sup> ، اذ يقول : الصلاة في اللزوم بالنذر ، وفي<sup>(٧)</sup> مناسبة الاعتكاف - مثل الصوم ؟ [ ولا تلزم ]<sup>(٨)</sup> الصلاة بالنذر ، فكيف يلزم الصوم ؟

فيرجع<sup>(٩)</sup> حاصل الدليل الى أن من نذر الصوم مع الاعتكاف : لزمه الصوم في الاعتكاف ؛ فلا يخلو : اما ان يكون ذلك لاشتراط الصوم في الاعتكاف ، أو كان للالتزام<sup>(١٠)</sup> ، مع اعتقاد أنه ليس شرطا ؛ وباطل<sup>(١١)</sup> حالته على الالتزام : اذ لو صلح الالتزام لايجابه - مع

(١) في د : « النذور » •

(٢) في هـ : « لما ذى قلت » •

(٣) في د : « وأي نذر بعد » •

(٤) في د ، ل ، ز : « في الصلاة » •

(٥) في د ، ل ، ز : « فرجع » •

(٦) في د ، ل ، ز : « بمثله » ولم ترد في سائرهما الزيادة السابقة •

(٧) لم ترد « الواو » في هـ •

(٨) في هـ : « واذا لم ... » وفي ل : « ولو لم ... » •

(٩) في هـ : « ورجع » •

(١٠) في د ، ل ، ز : « الالتزام » •

(١١) لم ترد « الواو » : في د ، ل ، هـ •

أنه ليس شرطاً - للزم<sup>(١)</sup> ذلك في الصلاة ، وهي<sup>(٢)</sup> مثله بالاضافة<sup>(٣)</sup> الى النذر . فاذا بطل ذلك في مثله : بطل فيه ، وتعين الجانب<sup>(٤)</sup> الآخر .  
فعلينا أن نبدي فرقاً بين الصوم والصلاة ، ونظهر أن الصوم كفٌّ من جنس الاعتكاف : فيستزج به ، ويتأثر<sup>(٥)</sup> بوجوده [ معه ] بخلاف الصلاة ؛ على ما ألف في تلك المسئلة<sup>(٦)</sup> .

النوع الثاني من برهان الخلف : أن تحضر جملة في أقسام ، وتبطل أحاد الأقسام لابطال الجملة . كقولنا : لو كان الايلاء طلاقاً ، لكان بطريق التصريح أو الكناية . وبطل كونه صريحاً ، وبطل كونه كناية : فبطل كونه طلاقاً . فيرجع الى مقدمتين ونتيجة . وهو : أنه لا طلاق الا بصريح<sup>(٧)</sup> أو كناية ، ولا صريح ولا كناية : فلا طلاق .

وكل ذلك من مسالك الأدلة ؛ وأكثرها متداخلة<sup>(٨)</sup> . والتقسيم

(١) في د ، ل : « للزوم » .

(٢) في هـ ، ل : « وهو » .

(٣) في ز : « في الاضافة » .

(٤) في هـ : « للجانب » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « ويباين » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٦) اذا نذر المسلم أن يعتكف صائماً : فانه يشترط الصوم في صحة اعتكافه اتفاقاً . ولو نذر أن يعتكف مضلياً : لم يشترط الجمع اتفاقاً ، بل يجوز التفريق . واختلف الفقهاء في اشتراط الصوم في الاعتكاف المنذور غير مقيد به : فشرطه أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وذهب الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عنه : الى عدم اشتراطه . فراجع : الأم (٩٣/٢) والمهذب (١٩٠/١) والوجيز (١٠٦/١) والهداية (٩٥/١) والبحر الرائق (٣٢٣/٢) والإشراف (٢١٢/١) والافصاح (١٢٢) .

(٧) في د ، ز : « صريح » .

(٨) في ل : « مداخلة » .

وبرهان الخلف كثير الدخل في جميع المآخذ : اذ عليه تدور معظم النظريات .

هذا تمام ما أردنا أن نذكره : في بيان الطرق <sup>(١)</sup> التي تعرف بها علل الأصول . وهذا أحد الأركان <sup>(٢)</sup> الخمسة في معرفة القياس ، على ما رسمناه .  
وانما الأركان هي الأربعة الباقية تحقيقا . وهي <sup>(٣)</sup> : الأصل ، والفرع ، والحكم ، والعلة . [ وما ذكرناه : طريق معرفة أحد الأركان ، وهو :  
العلة ] <sup>(٤)</sup> .



---

(١) في د : « الطريق » .

(٢) في هـ : « أركان » .

(٣) في هـ ، ل : « هو » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(١)

## القول في بيان الركن الثاني وهو العلة

والنظر فيه [ يتعلق ]<sup>(٢)</sup> بطرفين ؛ أحدهما : ما يجوز أن يجعل علة من جملة القضايا ، والثاني : في وجه إضافة الحكم الى العلة .  
الطرف الأول : فيما<sup>(٣)</sup> يجوز أن يجعل علة ؛ فنقول فيه :  
يجوز أن تكون العلة حكما ، كقولنا : حرم الانتفاع بالخمير ، فبطل<sup>(٤)</sup> بيعه . ويجوز أن تكون وصفا<sup>(٥)</sup> محسوسا . ثم يجوز أن يكون ذلك الوصف عارضا : كالشدة ، ويجوز أن يكون لازما : كالنقدية والطعم والصغر . ويجوز أن يكون [ من فعل ]<sup>(٦)</sup> المكلف<sup>(٧)</sup> : كالقتل والسرقة . ويجوز أن يكون وصفا واحدا ، ويجوز أن يكون مركبا من أعداد . ويجوز أن يكون نفيا ، و [ يجوز ]<sup>(٨)</sup> أن يكون اثباتا<sup>(٩)</sup> .

---

(١) ورد في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « من أركان القياس » .  
والأولى : « من أركان الكتاب » وراجع كلام الأصوليين عن العلة الشرعية : في المعتمد (٢/٧٧٢ و ١٠٣٥) ، والمستصفي (٢/٣٣٥) وروضة الناظر (٢/٣١٣) والاحكام (٣/٢٨٨) وشرح المختصر (٢/٣٦٠) وشرح الاسنوي (٤/٥٣) وشرح جمع الجوامع (٢/٢٤٨) والكشف عن البزدوى (٣/٣٤٤) وشرح المسلم (٢/٢٦٠) وبحث التحليل (ص ٧٩ - ٨٩) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في د : « ما » .

(٤) في ز : « فيبطل » .

(٥) في ل : « مخصوصا » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ز .

(٧) في د : « العبد » .

(٨) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٩) ورد في د - بعد ذلك - العبارة التالية : « ويجوز أن يكون فعل

المكلف كالقتل والسرقة » ، وهي مكررة من الناسخ .



وكل ذلك من الواضحات ، فلا نطنب فيه .  
ويجوز أن تكون وصفا مناسبا : كالاسكار<sup>(١)</sup> يناسب تحريم  
[ ٦٥ - أ ] الشرب ، ومشقة المرض<sup>(٢)</sup> تناسب الرخصة في القعود ، وكذلك  
سائر المصالح : اذا اتبعت بأعيانها .

ويجوز أن تكون أمانة المصلحة : كالسفر في التخفيف ، فإنه مناط  
الرخصة لا عين المشقة ، بخلاف قعود المريض ؛ فإنه يتبع عين المشقة .

وقد تكون أمانة المصلحة الخفية المجهولة التي لم يطلع عليها :  
كالطعم ، ونقصان الرطب في ثاني الحال الى غير ذلك : من الصفات التي  
لا تناسب ، فانا نقدرها متضمنة لوجوه من المصالح<sup>(٣)</sup> [ التي ]<sup>(٤)</sup> لا يُطلع  
عليها ؛ والأوصاف الظاهرة التي اطلعنا عليها أمارات<sup>(٥)</sup> المصالح .

ويجوز أن تكون العلة في المذكور نصا وهو : الأصل .

ويجوز أن تكون [ فيما لم ]<sup>(٦)</sup> يتعرض له النص ، ولكن تتعلق  
بالمنصوص نوعا من التعلق . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تكح  
الامة على الحرية »<sup>(٧)</sup> ، فعل الشافعي - رحمه الله - بارتقاء الزوج جزءا  
من نفسه ، مع الاستغناء عنه . وعداه الى القادر على طول الحرية . وليس في  
القدر المنطوق [ به ]<sup>(٨)</sup> في النص تعرض للولد ، ولا للزوج ؛ ولكن النكاح

(١) في د ، ل ، ز : « كاسكار » .

(٢) في هـ : « المريض » .

(٣) في د : « المصلحة » .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٥) في هـ : « أمانة » .

(٦) في هـ ، ل : « قائما بمالم » وفي د : « قائما لم » .

(٧) أخرجه الطبري في التفسير من مراسيل الحسن . وذكر ابن  
الهام عددا من الآثار عن الصحابة والتابعين بهذا المعنى . انظر فتح القدير  
(٣٧٧/٢) وتفسير النصوص (٥٢٨) ، وانظر : الموطأ (٧٠/٢) والسنن  
الكبرى (١٧٥/٧) .

(٨) لم ترد الزيادة في هـ .

المذكور له تعلق بالزوج ، وله مصير الى حدوث الولد ورقه •  
وهذه <sup>(١)</sup> أمور أطنب الأصوليون فيها ، وليس فيها غموض • وأنا  
أؤثر الايجاز في غير محل الحاجة ؛ وأدخر التقرير لمطالع الغموض • وإنما  
الغموض في الطرف الثاني من النظر في هذا الركن •  
الطرف الثاني : في بيان وجه اضافة الحكم الى العلة ، وينكشف ذلك  
بالنظر في أربع <sup>(٢)</sup> مسائل ؛ أحدها : تخلف الحكم عن العلة مع وجودها ؛  
وهو الملقب <sup>(٣)</sup> بالنقض أو تخصيص العلة • والثانية : وجود الحكم دون  
العلة ؛ وهو الملقب بالعكس أو عدم التأثير • وبه يتعلق النظر بتعليل الحكم  
بعلتين ، و اضافته الى كل واحدة <sup>(٤)</sup> • والثالثة : اضافة الحكم الى العلة في  
المنصوص ، وأن الحكم في محل النص مضاف الى النص أو الى العلة •  
والرابعة : بيان <sup>(٥)</sup> العلة القاصرة ، وهي مبنية على اضافة الحكم في محل  
النص الى العلة •

فنبداً باتقاض العلة وتخصيصها :

مسئلة : اضطرأ رأي الأصوليين في تخصيص العلة الشرعية <sup>(٦)</sup> :  
فأنكره جمع ، وجوزوه آخرون ، وفرق فريق <sup>(٧)</sup> بين العلة المنصوص عليها ،

(١) في ه ، ل : « فهذه » •

(٢) في د : « أربعة » •

(٣) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ وهي : « بالعكس » •

(٤) في د ، ل : « واحد » •

(٥) في ز : « بيان » •

(٦) راجع كلام الأصوليين عن تخصيص العلة الشرعية : في المعتمد  
(٨٢١/٢) والمستتصفي (٣٣٦/٢) وروضة الناظر (٣٢١/٢) والاحكام  
(٣١٥/٣) وشرح المختصر (٣٦٥/٢) والحاوي (١٢١/٢١) وشرح الأسنوي  
(١٤٦/٤) وشرح جمع الجوامع (٣١٠/٢) والكشف على البزدوى (٣٢/٤)  
وشرح المسلم (٢٧٧/٢) وبحث التعليل (ص ١٩٩) •

(٧) في د ، ز : « آخرون » •

وبين العلة المستتبطة •

ومن رأى التخصيص دفع النقص بقوله : اني لم أطرده العلة لما تبع ؟  
وشبه ذلك بالتخصيص المتطرق الى عمومات الألفاظ •

ومن أنكر التخصيص زعم : أن العلة تبطل وتضمحل بانقطاع طردها  
في بعض الأطراف ؛ بأن توجد ولا يوجد الحكم معها •

وقال آخرون : العلة المنصوصة لا تنقطع بانقطاع طردها ؛ بل يجعل  
ذلك خصوصاً ، ويبقى الوصف في الباقي علة ، كما يبقى العموم في باقي  
السميات حجة • وإن كانت [مظنونة] <sup>(١)</sup> مستتبطة : انقطع الظن بالانتقاض •

ولقد عظم خوض الأصوليين في المسئلة ، وعظموا <sup>(٢)</sup> الأمر فيها :  
فقال <sup>(٣)</sup> منكرو التخصيص : ان القول به يجر الى مذهب المعتزلة ،  
ويلزم انقول بالاستطاعة قبل الفعل •

وقال آخرون : القائل <sup>(٤)</sup> بالتخصيص فقيه محض ، والمنكر له داخل  
في غمار الحشوية •

اولقد أكثر [ كل ] <sup>(٥)</sup> فريق في اقامة الدليل على معتقده ؛ وليس يلغى  
شفاء الغليل في شيء من ذلك ؛ ولو حكيناها ، وتبعنا <sup>(٦)</sup> بالابطال ما <sup>(٦)</sup>  
ضعف منها - لطال الكلام • فرى أن [ نبتدىء بالمختار ] <sup>(٧)</sup> وما يتخيل لنا

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) ورد في د ، ل ، ز - بعد ذلك - زيادة : « ظنية » •

(٣) في ه ، ل ، ز : « وقال » •

(٤) في د ، « القول » •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) في د ، ز : « وتبعناها » •

(٧) في ه : « نبتدىء المختار » •

فيه • ومن أحاط<sup>(١)</sup> [ علما بما نبدية الآن ]<sup>(٢)</sup> علم أن وجه الخلل  
- فيما ذكر - [ هو ]<sup>(٣)</sup> : الاخلال ببعض الأطراف ، واجمال القول في  
محل التفصيل •

ولم ينقل عن أبي حنيفة والشافعي - رضى الله عنهما - تصريح بجواز  
التخصيص أو منعه ؛ ولكن نقل أبو زيد - رضى الله عنه - من كلام أبي  
حنيفة والشافعي - رضى الله عنهما - تعليلات<sup>(٤)</sup> بعلل منقوضة : يمكن  
دفعها بوجوه من النظر مقتبسة عما جرى التعليل به ، لا بطريق التصريح •  
فاستدل بها<sup>(٥)</sup> على قولهم بالتخصيص •

وقال المنكرون للتخصيص : إن ذلك جرى منهم في الكتب على طريق  
التساهل ، وترك الاعتناء بما هو خارج عن الغرض •

كما نقل عن الشافعي - رضى الله عنه - أنه قال : طهارتان ، فكيف  
يفترقان ؟ •

وهذا<sup>(٦)</sup> ينتقض بإزالة النجاسة • وقوله : النكاح ليس بمال ، فلا  
يثبت بشهادة النساء • وذلك<sup>(٧)</sup> ينتقض بالولادة • إلى أمثال ذلك : نقلها<sup>(٧)</sup>  
ونشأ من المذكورات وجوها من الفقه سماها تأثيرا ، ودفع بها هذه

---

(١) في د : « أجاد » •

(٢) ورد في ه ، ل - مكان ما بين القوسين - كلمة : « به » فقط •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في ه ، ز : « تعليل » وراجع تقويم الأدلة (٦٢٣ و ٦٣٠ و ٧١٢) •

(٥) في ل ، ه ، ز : « به » •

(٦) في ل « فان هذا » ، وفي د ، ز : « وان هذا » •

(٧) في ه ، ل : « وان ذلك ... نقله » •



## النقض (١) •

وليس - في شيء من ذلك - ما يدل على القول بالتخصيص مطلقا •  
وانما غموض المسئلة : لغموض لفظ التخصيص ، ومراد القائل به منه •  
ونحن نكشف الغطاء عنه بالتفصيل • فنقول :

حكم العلة - مع وجود وصف العلة - يتصور انعدامه في ثلاثة أطراف ،  
على ثلاثة أوجه : أحدها : أن توجد العلة [ ٦٥ - ب ] بكمالها ، ولكن  
يندفع حكمها بمعارضة علة مضادة لها ، فيسقط الحكم بطريق الاندفاع  
بالمضادة [ به ] <sup>(٢)</sup> ، لا بطريق اختلال العلة أو نقصان شيء منها • وذلك  
كقولنا <sup>(٣)</sup> : ان ملك الجارية علة لملك الولد الحاصل منها ، ويجرى ذلك  
في ولد الزنا وولد النكاح ؛ ولا يجري في ولد المغرور بالحرية ، فينقصد  
الولد على الحرية ، ويندفع الرق - بعد كمال سبب الرق - بسبب الظن  
المعارض ، ولذلك يجب الغرم على المغرور [ بالحرية ] <sup>(٤)</sup> ، فهذا وجه  
لانعدام حكم العلة •

الوجه الثاني : أن ينعدم حكم العلة لا لخلل في <sup>(٥)</sup> ركن العلة  
وذااتها <sup>(٦)</sup> ؛ ولكن : لعدم مصادفتها محلها أو شرطها أو أهلها <sup>(٧)</sup> • كقولنا :  
ان السرقة علة القطع ؛ وينتقض ذلك بسرقة ما دون النصاب ، وسرقة

(١) في د ، ز : « النواقض » •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٣) في د ، « قولنا » •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، وراجع الوجيز (١٩/٢) والمغنى  
لابن قدامة (٥١٨/٦) •

(٥) في د « ركن في » •

(٦) في ه « أو ذاتها » •

(٧) في د « أو أصلها » •

الصبي ، والسرقه من غير الحرز<sup>(١)</sup> . وكقولنا : ان القتل<sup>(٢)</sup> العمد علة القصاص ؛ ويتقضى [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> بقتل الأب ، وقتل الصبي ، والقتل الذي يصادف مهذرا : من حربي أو مرتد . وكقولنا : ان البيع علة زوال الملك ؛ ويبطل ذلك بيع الموقوف والمرهون والمستولدة ، وبيع الصبي والمجنون . وكقول أبي حنيفة - رضى الله عنه - الغصب سبب<sup>(٤)</sup> ملك [ بدل ] المغصوب ، فكان سبب ملك المغصوب ؛ ويتقضى بغصب المدبر والمستولدة . وكقوله : الاستيلاء سبب الملك ؛ ويتقضى ذلك باستيلاء المسلم على مال المسلم ، وباستيلاء الكافر على [ مال ]<sup>(٥)</sup> المرتد<sup>(٦)</sup> . وكل هذا جنس واحد ؛ وهو راجع الى انعدام الحكم لا ليخلل في ذات السبب ، ولكن : ليخلل في المحل . وعلى هذا المذاق ، قولنا : الطعم علة ربا الفضل ؛ ويتقضى بالبر مع الشعر . والزنا علة الرجم ؛ ويتقضى بزنا غير المحضن . فهذا<sup>(٧)</sup> وجه [ آخر ] يخالف الوجه الأول .

الوجه الثالث : أن ينعدم الحكم في صوب جريان العلة ، بورود [ مسألة<sup>(٨)</sup> في ] الشرع على نقيض تلك العلة : مستثناة<sup>(٩)</sup> عن القياس ، أو غير مستثناة<sup>(٩)</sup> . وهو الذي يسمى : نقضا مطلقا وفيه معظم الغموض .

- 
- (١) في د ، ز : « حرز » .
  - (٢) في د ، هـ « قتل » .
  - (٣) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .
  - (٤) في د « يسبب » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .
  - (٥) سقطت الزيادة من د ، ز ، ل .
  - (٦) صحف في د ، ل ، هـ - بلفظ : « المدبر » .
  - (٧) في د : « وهذا » ولم ترد الزيادة التالية : فيها ولا في هـ ، ز .
  - (٨) لم ترد الزيادة : في هـ .
  - (٩) في هـ ، ل « مستثنى » .

فهذه وجوه ثلاثة متباينة المآخذ : في انعدام حكم العلل • والنظر في كل وجه منها يتعلق بأربع قضايا : قضية جدلية ، وقضية اجتهادية فقهية ، وقضية حقيقية عقلية ، وقضية لفظية لغوية • وما من قضية - من هذه القضايا - الا ولها التفات الى سائر القضايا المتباينة لها • فلأجل التفاتها ، واشتباك الوجوه الثلاثة المتباينة - غمض مدرك المسئلة على الكافة ، ولم يخل فريق عن اخلال وتقصير : لاطلاقه الكلام على اجمال من غير تفصيل ، وترتيب وتنزيل على هذه الوجوه المتباينة •

والآن ، فاذا بان مظان<sup>(١)</sup> النظر جملة ، فنعود الى التفصيل ، ونبدأ بالوجه الأخير - فيه معظم النظر والاشكال - فنقول :

اذا انتقضت العلة في صوب جريانها ، فهي كقولنا : صوم ، فيفتقر الى تبين النية ؛ فينتقض بالتطوع • وكقولنا : حق مالي ، فيورث ؛ فينتقض بالأجل • وكقولنا : طهارة ، فتفتقر الى نية ؛ فينتقض بازالة النجاسة • وهذه علل مظنونة مستنبطة • وقد تكون العلة قطعية اجماعية ؛ كقولنا : متماثل الأجزاء ، فيضمن بالمثل ؛ فيطل باللبن في مسألة المصراة<sup>(٢)</sup> • أو نقول : فوت حق الغير ، فيضمن • أو لم يجب ضمانه على الغير ؛ فيطل بضرب الدية على العاقلة • وكقولنا<sup>(٣)</sup> : نجس خارج من مسلك معتاد ، فينتقض الطهر به ؛ فيطل بدم الاستحاضة ، ويول سلسل البول •

(١) في هـ ، ل « مطارح » •

(٢) قد ذهب مالك والشافعي وأحمد : الى انه يثبت خيار الفسخ بعيب التصرية ، ويجب رد صاع من تمر ، عوضا عما احتلبه من لبن المصراة • وذهب أبو حنيفة : الى أنه لا يثبت خيار الفسخ بها • فراجع : الأم (٥٩/٣) والاشراف (٢٦٧/١) والافصاح (١٧٧) والمهذب (٢٨١/١) وحاشية ابن عابدين (١٣٣/٤) •

(٣) في ز : « أو نقول » •

فنقول : العلة المنقوضة لا تخلو اما أن كانت قطعية ، أو مستنبطة بالظن • فان كانت قطعية : فلا فرق بين أن تكون منصوفا عليها ، أو معلومة بالاجماع • والمسئلة<sup>(١)</sup> - الواردة نقضا - لا تخلو اما أن يظهر فيها قصد الاستثناء بخصوص حالة ، أو لم يظهر فيها قصد الاستثناء • فان لم يظهر فيها [ قصد الاستثناء ]<sup>(٢)</sup> فهذا غير متصور عندي : اذا كانت العلة قطعية ، بل اذا ظهر النقص : يتبين أن المذكور أولا بعض العلة لا جميعها • فاذا قلنا : نجس خارج [ من أعماق البدن ]<sup>(٣)</sup> ، فينقض<sup>(٤)</sup> الوضوء ؛ وبأن لنا - بنص قاطع - أن الفصد والحجامة لا ينقضان<sup>(٥)</sup> الوضوء ، كما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه لم يتوضأ حين<sup>(٦)</sup> احتجم »<sup>(٧)</sup> - فلا نقول : ان العلة خروج [ النجاسة ]<sup>(٨)</sup> ولكن فعله ورد تخصيصا<sup>(٩)</sup> مانعا لحكم العلة ؛ بل تنعطف ونقول : تبينا أن العلة خارج نجس من

(١) في د ، ل ، ز : « فالمسألة » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٤) في د « فينتقض » .

(٥) في ه ، ل : « لا تنقض » .

(٦) في ه ، ل : « لما » .

(٧) من حديث عن أنس قال : احتجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلى ولم يتوضأ ، ولم يزد على غسل محاجمه « رواه الدارقطني وضعفه ، وان ادعى ابن العربي : أنه صححه » . فراجع : في سنن الدارقطني (٧٥ و ٧٧) والسنن الكبرى (١٤١/١) ، والمنتقى (١١٥/١) ثم راجع الكلام عليه في التلخيص (٤١) ونصب الراية (٤٣/١) ونيل الأوطار (١٦٦/١) .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

(٩) في ه : « مخصصا » .



المخرج المعتاد ، وأنا كنا أخللنا ببعض العلة : ففتبها له بما حدث من  
المسئلة .

فهذه هي القضية الاجتهادية الفقهية ، وهو : أن الأول فسد جعله علة ،  
ووجب أن يضم اليه<sup>(١)</sup> [ ضد ] الوصف الموجود في مسئلة النقض .  
فأما القضية الجدلية ، فيها وجوب الاحتراز عن هذا النقض ، وانقطاع  
المعلل : ان لم يحترز ، ولا يُمْكِن من الاعتذار : بأنه خارج من غير المحل  
المعتاد ؛ ويقال له : لم تتعرض لما ذكرته أولا ، وكانت<sup>(٢)</sup> قرينة حالك  
تقتضى أن تذكر تمام العلة ، فذكرت بعضها . والجدل اصطلاح<sup>(٣)</sup> ؛  
ولا نعرف خلافا في هذا الاصطلاح .

وأشد الناس غلوا<sup>(٤)</sup> في تخصيص المعلل ، أبو زيد الدبوسي رضى الله  
عنه ؛ وقد اعترف : بأن ذلك لا يقبل من المعلل ؛ و<sup>(٥)</sup> أنه لا يُمْكِن من  
أن يقول : العلة ما ذكرته ، وأنا أطردها<sup>(٦)</sup> ان لم يمنعني [ منه ]<sup>(٧)</sup> مانع ؛  
وفي مسئلة النقض معنى [ مانع ، وهو ]<sup>(٨)</sup> : النص [ ٦٦ - أ ] وان كان  
ذلك يقبل في تخصيص العموم .

وفرق : بأنه يحتمل أن يكون عدم الحكم - في مسئلة النقض -  
لمانع ، ويحتمل أن يكون لعدم العلة ، أو عدم كمالتها ؛ وما يدعيه علة كاملة :

---

(١) في ل « اليها » ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٢) في هـ ، ل : « وكان » .

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « الفقهاء » .

(٤) في د : « غلواء » ، وهما واحد على ما في المختار : ( غ ل ي ) .

(٥) في هـ ، د : « فانه » .

(٦) في د ، ل : « أطرده » .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٨) سقطت الزيادة من هـ ، ل .

انما يقوله برأى يحتمل الغلط والفساد ، فلعلل<sup>(١)</sup> ذلك لفساد [ العلة أو نقصانها • وأما تخصيص العموم ، فلا<sup>(٢)</sup> يتردد بين أن يكون لفساد [ العموم ، فإن ذلك لا يحتمل الغلط<sup>(٣)</sup> •

ثم مساق كلامه : أنه يلزمه أن يظهر مانعا في محل النقض ، ولا يلزمه أن يظهر دليل الخصوص عند التعلق بالعموم • ومع هذا فلا<sup>(٤)</sup> يظن به قبوله من المعلن ابداء مانع : يعطف به وصف على أصل العلة ، ويصير مضموما اليه ، ولم<sup>(٥)</sup> يكن قد نبه عليه في اعتلاله • فانه [ قد ]<sup>(٦)</sup> ذكر في الجدل طريقة<sup>(٧)</sup> دفع النقض ، مأخوذا<sup>(٨)</sup> من نفس التعليل • اذ قال : مهما قلنا : نجس خارج ، فينتقض الطهر به كالبول ؛ فقلنا : لا : ينتقض بالدم اذا لم يسيل<sup>(٩)</sup> عن رأس الجرح - دفناه بطريقتين :

أحدهما : أن نقول : ذلك ليس بخارج ، وانما هو ظاهر ، وفرق بين من<sup>(١٠)</sup> يظهر بالخروج من البيت ، وبين من يرفع السقف من فوقه : فيظهر للمناظر ؛ والبشرة غطاء ساتر للدم<sup>(١١)</sup> ، فاذا خدشت ظهر الدم ، واذا سال :

---

(١) في ل : « ولعل » •

(٢) في ل « لا » وقد سقطت الزيادة من ز •

(٣) راجع : تقويم الأدلة (٦٣٠ - ٦٣١) •

(٤) في د « لا » •

(٥) في ز : « ولو لم » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٧) في ه « طريق » •

(٨) حرف في د ، بلفظ : « مأخوذ » •

(٩) في د : « من » •

(١٠) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « لم » •

(١١) في د : « الدم » •

خرج • وهذا النوع - من الاحتراز - مقبول بالاتفاق ، لا خلل فيه : من حيث اللفظ<sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني - الذي ذكره في الدفع - بيان [ التأثير ]<sup>(٢)</sup> وهو : أنه ظهر تأثير الخارج في ايجاب تطهير المحل عنه ؛ فيؤثر في التطهير في غير محله • وينعكس هذا في الذي لم يسئل<sup>(٣)</sup> • وفي قبول هذا الجنس - من الاحتراز - خلاف بين<sup>(٤)</sup> الجدلين : من حيث ان الكلام الأول لم يشعر [ به ]<sup>(٥)</sup> لفظا وتبيها • فقال قائلون : لا بد وأن تزيد في العلة ، فنقول : نجاسة خارجة الى محل يلحقها<sup>(٦)</sup> وجوب التطهير فيه ، فيلحقها وجوب التطهير في غيره<sup>(٧)</sup> .

وهذه مسألة اصطلاحية ؛ وليس يبعد الاصطلاح على كل واحد من الوجهين • ولعل التصريح بلفظ الاحتراز أحسن في رسم الجدل<sup>(٨)</sup> ، وأبعد عن المماراة • والخطب في هذا يسير ، فلا نطنب فيه • هذا بيان القضية الجدلية والاجتهادية •

وأما<sup>(٩)</sup> القضية العقلية - وهي : اضافة المعلول الى العلة ، على ما عقل من الشرع ، على مثال العلل العقلية والحسية<sup>(١٠)</sup> - فنقول فيها : بطلت

---

(١) راجع : تقويم الأدلة ( ص ٧١٣ - ٧١٤ ) •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) راجع : تقويم الأدلة ( ص ٧١٤ - ٧١٥ ) •

(٤) ورد في ه - بعد ذلك - زيادة « الأصوليين » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٦) في ز : « يلحقه » •

(٧) في ه ، ل : « غيرها » •

(٨) في ه ، ل : « الجدل » •

(٩) في ه ، ل ، ز : « أما » •

(١٠) في ه : « أو الحسية » •

الاضافة بهذا الجنس من النقص ؛ اذ الحكم مضاف الى مجموع الوصفين •  
وليس [ الاضافة الى أحدهما ]<sup>(١)</sup> أولى من الآخر • فان الحكم لم يجب  
بمجردده ، ولا حدث عقيب حدوثه على تجرده<sup>(٢)</sup> ، ولا ظهر عنده بمجرد  
وجوده ؛ فتخصيصه بالاضافة لا وجه له •

أما القضية اللفظية ، فهي : تسمية [ ذلك القدر علة ؛ وان كان<sup>(٣)</sup>  
الحكم لا يقترن به • ولسنا نرى لذلك وجهها ] :

فانا سنبين حد العلة ، وطرق اطلاق هذه اللفظة على المعاني الشرعية •  
وعلى أي وجه فرض ، فلا يجوز تسمية ذلك القدر علة • بل يقال :  
تبين أن ذلك القدر بعض العلة ، لا كلها •

هذا كله : في بيان أن مثل هذا النقص لا يتصور وروده على العلل  
القطعية ؛ واذا ورد : تبين للناظر أن ما كان يظنه كل العلة ، بعض العلة  
[ لا كلها ]<sup>(٤)</sup> •

فأما<sup>(٥)</sup> اذا ظهر قصد الاستثناء من الشرع ، وعلم ذلك على القطع - :  
كمسئلة المصرة<sup>(٦)</sup> ومسئلة العرايا ، ومسئلة تحمل العاقلة - فانا<sup>(٧)</sup> اذا قلنا :  
متماثل الأجزاء ، فيضمن بالمثل - كان هذا علة قطعية في ايجاب المثل : اذ  
به تتميز ذوات الأمثال عن غيرها • واذا قلنا : باع الربوي المكيل بجنسه من  
غير كيل ، فبطل - فهو قطعي في قاعدة الربا ، وهو منصوص<sup>(٨)</sup> [ عليه ،

---

(١) عبارة هـ ، ل : « أحدهما بالاضافة اليه » •

(٢) في ز : « مجردده » •

(٣) سقطت كلمة « كان » من هـ ، وسقطت الزيادة كلها من ل •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) في د ، ز : « وأما » •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « المصرة » •

(٧) في هـ : « فأما » •

(٨) في ل : « منقوض » وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن د ، ز •



ويبطل [ بصورة العرايا • وإذا قلنا : أتلف مضمونا متقوما<sup>(١)</sup> مَنْ هو من أهل الالتزام ، فغرم - كان ذلك قطعيا في ايجاب الغرم ؛ وانتقض بصورة<sup>(٢)</sup> الضرب على العاقلة •

فالحكم في هذه المسائل معلوم ؛ والعلة التي ذكرناها معلومة ، فما الطريق فيه ؟ • فنقول : بعد تعيين مسألة المصرة مثلا - يتصدى<sup>(٣)</sup> فيها رأيان :

أحدهما أن نقول : تماثل الأجزاء هو العلة لايجاب المثل ؛ وهو موجود في صورة<sup>(٤)</sup> المصرة ؛ والموجود علة ، ولكن [ انما ]<sup>(٥)</sup> امتنع حكمها لمانع ، وذلك المانع هو : النص •

والآخر أن نقول : التماثل [هو]<sup>(٦)</sup> العلة<sup>(٧)</sup> ، لا في هذه الصورة بل في غيرها ، وعرف بالنص تخصيص العلة بغير هذه المسئلة ؛ فالتماثل الموجود ليس علة في صورة التصرية ، وهو علة في غير هذه الصورة •

وهذا هو الأولى ، وهو المقطوع به ، اذ لا معنى لتسميته علة في هذه الصورة ، ولا يثبت الحكم بها لا تقديرا ولا تحقيقا<sup>(٨)</sup> • بل نقول : عرف من الشرع أن التماثل علة في غير المصرة وليس علة في المصرة ؛ وكان ذلك كقولنا : ان الشدة والاسكار علة التحريم بعد نسخ الحيل ، ولم يكن علة

---

(١) صحف في ل ، بلفظ : « منقوضا » •

(٢) في د ، ز : « بصحة » •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « يتعدى » •

(٤) في ل « مسالة » •

(٥) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٦) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٧) لفظ ، ز : « علة » •

(٨) صحف في د ، بلفظ : « تخصيصا » وراجع الرسالة ص (٥٤٨) •

في الزمان السابق على<sup>(١)</sup> النسخ ، ولكن جعله الشرع علة في هذا الزمان ، ولم يجعله علة في الزمان السابق •

وربما يقول المعترض ملتبسا<sup>(٢)</sup> : اذا كان التماثل هو العلة ، والتماثل موجود - فالعلة موجودة • واذا كان الاسكار هو العلة ، والاسكار في الزمان الأول موجود - كانت [ ٦٦ - ب ] العلة موجودة ؛ وكان كقول القائل : الانسان حيوان ، والانسان موجود ، فالحيوان موجود • فوزانه قولنا : الاسكار علة ، والاسكار موجود ، فالعلة موجودة •

قلنا : هذا لازم لو كان الاسكار علة بذاته<sup>(٣)</sup> ثابت<sup>(٤)</sup> الايجاب عقلا ؛ وكذلك التماثل • وليس الأمر كذلك ، وانما صار علة بنصب الشرع<sup>(٥)</sup> ، والشرع نصبه علة في زمان دون زمان ، وفي محل دون محل ، وعرف النصب على هذا الوجه ، من موارد الشرع [ ونصومه ]<sup>(٦)</sup> •

فان قيل : فهذا تصريح بأن<sup>(٧)</sup> مجرد الاسكار ومطلقه ليس بعلة ؛ بل العلة : اسكار مضاف الى زمان ، [ وتماثل أجزاء مضافة ]<sup>(٨)</sup> الى بعض الأشياء ، فمن جعل مطلق الاسكار - دون قيد الاضافة - علة ، فقد اقتصر على البعض • وكان هذا كما لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً :

---

(١) في د « قبل » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « ملتبسا » •

(٣) في د ، ز : « لذاته » •

(٤) في د : « ثابتاً للايجاب » •

(٥) في د ، ز : « الشارع » •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « بيان » •

(٨) في ل : « والتماثل مضاف » •

اقتلوا زيدا لأنه أسود ؛ فيجب بموجب التعليل أن يقتل كل أسود : اذ عقل منه أن السواد علة ؛ فظاهره أن العلة مجرد السواد • فلو بان لنا - بالشرع والتخصيص - أنه لا يقتل سوى زيد : [ لانعطف <sup>(١)</sup> ] على ما تخيلناه أولا ، فنقول : لم يكن السواد المطلق المجرد علة ، بل كانت العلة سواد زيد ؛ وسواد زيد المعين لا يفرض الا في [ زيد المعين ] <sup>(٢)</sup> ، فاطردت العلة ولم تنتقض ، ولم تتخصص • بل سواد زيد - وهو السواد المضاف - هو العلة ؛ والسواد الذي [ ليس مضافا الى زيد ] <sup>(٣)</sup> ليس بعلة •

وعن هذا التحقيق ، قال الأستاذ أبو إسحاق <sup>(٤)</sup> - رضى الله عنه - : علة الشرع لا تقبل التخصيص ولا الانتقاض ؛ بل اذا لحقها الخصوص : تبين به أن الوصف المخصوص بانقيده الذي لحقه ، هو العلة • ولو ورد نص صريح - لا يقبل التأويل - بأن <sup>(٥)</sup> السواد المطلق هو العلة ، فلا يجوز أن يرد نص [ من الشارع ] <sup>(٦)</sup> بامتناع قتل من هو أسود • وان ورد : فيكون كالنسخ الرافع المناقض للأول •

قلنا : هذا نوع من التحقيق لا <sup>(٧)</sup> سبيل الى جرده ؛ فلذلك

(١) في هـ ، ل : « ينعطف » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « زين معين » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) هو : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران ، الأستاذ أبو إسحاق الاسفَرَائِينِي : أحد أئمة الدين كلاما وأصولا وفروعا • المتوفى بنيسابور : سنة ٤١٨ هـ • انظر : طبقات الشافعية (١١١/٣) والوفيات (٤/١) والشذرات (٢٠٩/٣) •

(٥) في هـ : « أن » •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « الى » •

[ لا نقول ]<sup>(١)</sup> : التماثل الموجود في مسألة المصرة علة ؛ ولا نقول : الاسكار الموجود قبل ورود التحريم علة ، ولكننا نقول : هو علة في زمان ، وعند عدم ذلك الزمان ليس بعلة ، والتماثل علة في غير المصرة ، وفي المصرة ليس بعلة •

وليس يتعلق هذا النظر الا بالقضية الجدلية<sup>(٢)</sup> والعقلية<sup>(٣)</sup> واللفظية • أما الاجتهادية ، فلا تتغير به : اذ علم أن التماثل علة في الموضع الذي علمه ، وعلم أيضا الاستثناء في الموضع الذي استثنى • فلم تكن علة<sup>(٤)</sup> مظنونة حتى ينقطع ظنه بما جرى من النقص ؛ فيحكم المجتهد في غير مسألة المصرة : بإيجاب المثل ، وفي مسألة المصرة بما ورد به النص • وقد فرغ المجتهدون من الفتوى ؛ فبقى قضية عقلية ، وهو : أنا [ هل ]<sup>(٥)</sup> نتبين بالاستثناء قيذا للعلة وازافة ، ونقول : العلة تماثل في غير مسألة التصرية ، وهو تماثل مضاف لا تماثل مطلق • وأنا هل نسمى [ مطلق ]<sup>(٥)</sup> التماثل علة ؟ وهل يكون هذا الاسم عليه<sup>(٦)</sup> صادقا ؟ وأن المعلن [ هل ]<sup>(٧)</sup> يجب عليه الاحتراز لفظا ؟

فقول : ان كان الخصم لا يأخذ مخالفته من مسألة المصرة ، فتكليف الاحتراز لفظا قبيح ، لأننا<sup>(٨)</sup> اذا تنازعنا في الخبر مثلا : أنه من ذوات

(١) في د « لا يقول القائل » •

(٢) في د ، ز : « أو ... أو » •

(٣) في هـ ، ل : « علته » •

(٤) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٦) في د ، ز : « علة » •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) في هـ ، ل : « فان » •



الأمثال ، أو من ذوات القيم ؛ فقلنا : انه متماثل الأجزاء ، فوجب المثل على متافه ؛ فقال : باطل بلبن المصرة - فهذا السؤال مردود ؛ وهو الذي يقال فيه : ان المعدول عن القياس لا يرد نقضا على القياس ؛ اذ تعين أن يقال <sup>(١)</sup> : متماثل الأجزاء الا في صورة التصرية ؛ اذ ليس ينعطف من تلك المسئلة [ على العلة ، ما ] <sup>(٢)</sup> يرجع الى اثبات صفة ، حتى ينضم <sup>(٣)</sup> الى التماثل . ولست أبعد أن يصطلح فريق على وجوب الاحتراز عنه ؛ ولكنه قبيح جدا .

وأما اذا كان الخصم يأخذ مذهبه من مسئلة المصرة - كما اذا اشترى مصراة ، ورضى بعيب التصرية ؛ فاطلع على عيب آخر [ قديم ] <sup>(٤)</sup> فرد الأصل ، ولزمه رد بدل اللبن الذي اشتمل الضرع عليه حالة العقد <sup>(٥)</sup> - فقال قائلون : يرد صاعا من التمر ؛ لأنه في معنى المصرة : اذ هو المضمون بعينه . فاذا قال المعلن - في هذه الصورة - : متماثل الأجزاء ؛ واقتصر على هذا ، ونقض بالمصرة ، فقال : أنا أطرد العلة ما لم يمنع النص - فهذا فيه نظر جدلي .

فيحتمل أن يقال : ان مرجع الخلاف البحث عن كون المسئلة واقعة في محل الاستثناء ، أو <sup>(٦)</sup> في محل العموم ، وهو لم يتعرض له .

ويحتمل أن يقال : ما ذكره علة ، وانما يترك بسانع <sup>(٧)</sup> النص وتخصيصه .

(١) في ل « يقول » .

(٢) في هـ ، ل : « قيد على العلة » .

(٣) في ل : « يضم » .

(٤) لم ترد الزيادة في د .

(٥) في ل : « البيع » .

(٦) في هـ : « أم » .

(٧) في هـ : « لمانع » .

فليست الخصم أن المانع متعد اليه بمعناه ، وإن لم يتعد بلفظه • وهذا يستمد من المصير الى أن المنكر لا دليل عليه ، وكان<sup>(١)</sup> الأصل اتباع العلة • ومن يدعى ورود التخصيص<sup>(٢)</sup> عليها<sup>(٣)</sup> : فعليه ابداء وجهه • ويعتضد هذا بالتمسك بالعموم •

فلو قال الشارع مثلاً : ما تماثل أجزاءه ضمن بالمثل ؛ فللمعلل أن يتمسك به في [ هذه ]<sup>(٤)</sup> الصورة التي فرضنا النزاع فيها •  
فاذا قيل له : العموم مخصوص في صورة المصراة ، فيقول : وهو حجة في الباقي •

فاذا قال : [ ٦٧ - أ ] والنزاع واقع في أن الصورة المفروضة ، باقية تحت العموم ، أو ما تحققة بمحل الخصوص ؛ - فما الدليل على بقائها<sup>(٥)</sup> تحت العموم ؟ - فليس على المعلل ذلك ؛ بل على المعترض أن يبين كيفية تعدى دليل الخصوص اليه •

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »<sup>(٦)</sup> ؛ والتطوع مخصوص منه ، وفي رمضان خلاف • وللشافعي

---

(١) في د ، ز ، هـ : « ولأن » •

(٢) في هـ ، ل : « الخصوص » •

(٣) في هـ ، ل : « عليه » •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٥) في هـ ، ل : « بقائه » •

(٦) أحاديث اجماع النية والتبني من الليل في صوم الفريضة - متعددة الروايات والصفة ، على اختلاف بين الأئمة في رفعها ووقفها • فانظر: سنن ابن ماجه (٢٦٧/١) والدارقطني (٢٣٤) ومسند أحمد (٢٨٧/٦ : ح) وسنن أبي داود (٣٢٩/٢) والترمذي (١٤١/١) والنسائي (١٩٦/٤) والبيهقي (٢٠٢/٤) وراجع الكلام عليها : في معالم السنن (١٣٣/٢) والمحلى (١٦١/٦) وتفسير النصوص ( ١٤٢ - ١٤٣ و ٤١٨ ) ونيل الأوطار ( ١٩٦/٤ ) •

- رحمه الله - التمسك بالعموم • وعلى أبي حنيفة - رضى الله عنه - أن يبين وجه تعدى الخصوص من التطوع الى رمضان • فاذا ثبت ذلك ، فأي فرق بين أن يقول الشارع : ما تماثل<sup>(١)</sup> أجزاءه فهو مضمون بالمثل ؛ وبين أن نعلم قطعا - من الاجماع ووضع الشرع - أن ما تماثل أجزاءه فهو مضمون بالمثل ، وأن التماثل هو<sup>(٢)</sup> العلة الموجبة له ؟ • فورود الخصوص على العلة المعلومة ، كوروده على الصيغة المعلومة • نعم : لو كانت العلة مظنونة [ تطرق بالخصوص ]<sup>(٣)</sup> امكان الفساد الى الأصل ؛ واذا<sup>(٤)</sup> كانت معلومة فهي كالصيغة المسموعة •

فان قيل : الفرق ، أن ورود<sup>(٥)</sup> [ التخصيص ]<sup>(٦)</sup> يبين أن لا تعويل على مطلق العلة ؛ بل ينعطف عليه قيد الاضافة الى بعض المواضع ، فيكون [ هذا ]<sup>(٧)</sup> [ هو ]<sup>(٨)</sup> المتبع ؛ والنزاع واقع في قدر ذلك القيد : [ في ]<sup>(٩)</sup> الاتساع<sup>(٩)</sup> والضيق ، والاشتراك<sup>(١٠)</sup> والقصور ؛ والمعلل ذاك مطلق العلة ، ولم<sup>(١١)</sup> يتعرض للقيد المنعطف عليه ، بسبب الخصوص • والنزاع

(١) في د ، ل ، ز : « يتماثل » •

(٢) في هـ : « هي » •

(٣) في هـ ، ل : « لطرق الخصوص » •

(٤) في هـ ، ل : « فاذا » •

(٥) في د « ورد » •

(٦) عبارة ل : « الخصوص على العلة » وعبارة ز : « التخصيص على العلة » •

(٧) لم ترد الزيادة في ل ، ز •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في د « فالاتساع » •

(١٠) في هـ ، ل « والاسترسال » •

(١١) في د : « ولا » •

واقع في [ تعرف قدر ]<sup>(١)</sup> انقيد والاضافة •

قلنا : وكذلك ورود<sup>(٢)</sup> الخصوص على الصيغة العامة بيّن أن الاعتماد على الصيغة اللغوية باطلاقها باطل ؛ إذ الصيام إذا أريد به بعض الصيام : صار مجازا بالاضافة الى وضع اللغة ؛ وصار الاعتماد فيه على قرينة انضأت الى الصيغة • ثم<sup>(٣)</sup> قيل : يجب على المجتهد - في نظره وفتواه - أن يبحث عنه ؛ وأن دليل الخصوص منتف [ عنه ]<sup>(٤)</sup> في صوم رمضان - حتى ينبنى علمه على مجموع الصيغة ، وانتفاء دلالة الخصوص • ولا يحل [ له ]<sup>(٥)</sup> أن يقتضى بالصيغة في صوم رمضان - وهو يراها مخصوصة [ في التطوع ]<sup>(٦)</sup> - ما لم يتبين له أن صوم رمضان ليس في معنى التطوع ؛ وأن دليل<sup>(٧)</sup> الخصوص غير متعد إليه : لا بلفظه ، ولا بمعناه • ولكن : إذا كان معللا ، كفاء التعلق بصيغة العموم من غير تعرض لانتفاء دلالة الخصوص ؛ بل على المقرض التعرض لقيام دلالة الخصوص • فلا فرق بينه وبين العلة المعلومة ، وإنما فارق العلة المظنونة المناسبة<sup>(٨)</sup> : من حيث ان صحتها أخذت من شهادة الحكم ؛ فإذا ورد الحكم على مناقضتها في بعض المسائل ، أوهم بطلان العلة ، فأما إذا كانت العلة معلومة ، فورد<sup>(٩)</sup>

---

(١) في هـ : « قدر تعرف » •

(٢) في د : « ورد » •

(٣) في د « بل » •

(٤) لم ترد لزيادة في د ، ل ، ز •

(٥) لم ترد الزيادة في هـ •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

(٧) في هـ ، ل : « دليله » وهو تحريف •

(٨) في هـ ، ل ، ز : « بالمناسبة » •

(٩) في ل : « وورد » •



الخصوص ليس مبطلا ، وإنما غاية الخصوص أن نعطف عليها<sup>(١)</sup> قيدا ،  
كما نعطف على صيغة العموم التقييد<sup>(٢)</sup> بقرينة • فلا فرق بين التعلق بها  
وبين التعلق بالعموم : لا<sup>(٣)</sup> في حق المجتهد ، ولا في حق المجادل • هذا  
وجه النظر في القضية الجدلية<sup>(٤)</sup> والاجتهادية •

وأما<sup>(٥)</sup> القضية العقلية : فإنها تتعلق بطرفين<sup>(٥)</sup> : هما<sup>(٦)</sup> : أن  
التماثل - في مسألة المصرة - هل نقول : انه علة ولكن دفع النص حكمه ؟  
أو نقول : ليس بعلة في المصرة ، وهو علة في غيرها ؟

فان قلنا : انه<sup>(٧)</sup> علة في المصرة واندفع حكمها لما<sup>(٨)</sup> النص ، لم  
نفتقر الى أن نعطف قيدا على العلة في غير المصرة •

وان قلنا : انها خرجت<sup>(٩)</sup> عن كونها علة في المصرة ، وإنما هي علة  
في غيرها - فهل نقول : ان مطلق التماثل هو العلة ولكن في غير المصرة ؟  
أو نقول : تبين أن العلة تماثل "مقيد" مضاف الى غير المصرة ؟

فهذان نظران عقليان [ وبهما تلتفت الى القضية اللفظية ]<sup>(١٠)</sup> في

---

(١) في ل ، هـ : « عليه » •

(٢) في ل « المقيد » •

(٣) في هـ ، « ولا » •

(٤) ورد في ز - بعد ذلك زيادة : « اللفظية » •

(٥) في هـ : « أما ... بطريقين » •

(٦) في سائر الأصول : « أحدهما » والظاهر ما أثبتناه •

(٧) في ل « انها » •

(٨) في هـ ، ز : « بمانع » •

(٩) في هـ ، ل ، ز : « خرج » •

(١٠) في د ، ز : « وبه تلتفت القضية اللفظية بالعقلية » •

تسميتها علة • ومن هذا المضيق نشأ معظم الغموض في تخصيص العلل ؛  
فنقول :

أما تسمية التماثل علة في صورة<sup>(١)</sup> المصرة ، ولا حكم لها<sup>(٢)</sup> :  
لا تحقيقا ، ولا تقديرا - فلا وجه له ؛ وإن سماء مسمى علة : فهو مجاز ،  
ومعناه : أنه علة<sup>(٣)</sup> في غير المصرة ، وهو موجود في المصرة • كما<sup>(٤)</sup> نقول :  
العلة هي الشدة ، والشدة موجودة في أول الاسلام ؛ فهي<sup>(٥)</sup> علة : ولا حكم  
لها • فيكون ذلك استصحابا للاسم الثابت بأزاء حقيقته ، على الصورة المنفكة  
عن الحقيقة ، كما يسمى الميت انسانا بطريق الاستصحاب ؛ مع العلم بزوال  
الانسانية : فانها بطلت بالموت و [ انما ]<sup>(٦)</sup> بقيت الصورة • ويضاهي  
[ هذا ]<sup>(٧)</sup> أيضا تسمية العموم حجة في محل الخصوص •

فقوله [ عليه السلام ]<sup>(٨)</sup> « لا صيام » يتناول التطوع بالصيغة اللغوية ؛  
فالصيغة موجودة لغة ، ولكن تسميتها حجة لا وجه له : فإن الحجة ما يوجب  
الحكم ، ولا حكم لهذه الصيغة<sup>(٩)</sup> فكيف تكون حجة ؟  
فلو<sup>(١٠)</sup> قال قائل : أمكن أن يقال : الصيغة حجة أوجبت<sup>(١١)</sup>

---

(١) في ز : « مسألة » •

(٢) في ل « له » •

(٣) في هـ : « العلة » •

(٤) ورد في د ، ز : « - بعد ذلك - » زيادة : « أنه » •

(٥) في هـ ، ل « فهو » •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ •

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ •

(٩) في ل ، ز « الحجة » •

(١٠) في د ، ز « ولو » •

(١١) في هـ ، ل « أوجب » •

الحكم ، ولكن اندفع الحكم لمعارض<sup>(١)</sup> . كما يقال في تعارض النصين<sup>(٢)</sup> :  
 اذ كل واحد موجب<sup>(٣)</sup> ، ولكن<sup>(٤)</sup> اندفع حكمه بالتعارض . وكذلك يقال :  
 التماثل أوجب ضمان المثل في مسألة [ المصراة ]<sup>(٥)</sup> ؛ ولكن اندفع حكمه  
 لمعارضة<sup>(٦)</sup> النص ، ويلتحق ذلك بما ذكرتموه في الوجه الأول : من امتناع  
 أحكام<sup>(٧)</sup> العلل بالاندفاع بالمعارضة ، لا بطريق تطرق الخلل الى ركن  
 [ ٦٧ - ب ] العلة وصفتها .

قلنا : هذا خيال لا حاصل له ؛ فانا لو قلنا : العموم أوجب الحكم في  
 صورة التطوع ، واندفع بالدليل الوارد في التطوع - لكان الاندفاع في حكم  
 الارتفاع والانقطاع ، فيجرب مجرى النسخ : فيتضمن اثباتا ثم نفي . وانما  
 الخصوص - بالاتفاق - لبيان أن المخصوص لم يندرج تحت العموم ؛  
 لا لبيان أنه اندرج ثم ارتفع<sup>(٨)</sup> . وهذا متفق عليه ؛ والحجة فيه : أن النفي  
 معلوم ، وأمكن أن يكون أصليا : بأن لم يندرج ؛ وأمكن أن يكون اندفاعا :  
 بأن يقدر اندفاعه<sup>(٩)</sup> بعد الاندراج تقديرا . وفيه اثبات ونفي ؛ والنفي<sup>(١٠)</sup>  
 متفق عليه ، وتقدير هذا الاثبات تحكم لا مستند له ؛ وقد وقع الاكتفاء

(١) في ل ، هـ ، ز : « بمعارض » .

(٢) صف في د ، بلفظ « النظير » .

(٣) في هـ ، ل « حجة » .

(٤) في د « ولا » .

(٥) سقطت الزيادة من ل .

(٦) في هـ ، ل « بمعارضة » .

(٧) في ز : « حكم » .

(٨) في هـ ، ل : « رفع » .

(٩) في هـ ، ل ، ز : « ارتفاعه » .

(١٠) في د « فالنفي » .

بتقدير الانتفاء من الأصل ؛ وبهذا فرق بين الخصوص والنسخ •

وأما النقصان : اذا تعارضا ، فلا يحتمل أن [ لا ]<sup>(١)</sup> يكون النص متناولا لما<sup>(٢)</sup> هو نص فيه • اذ معنى كونه نصا فيه : أنه [ غير ]<sup>(٣)</sup> محتمل لأن لا يتناول • فهذا مقام ضيق دقيق : لا يدرك الا بالفكر الصافي ، والذهن النقي عن شوائب البلادة والتقليد •

واذا ثبت ذلك : الطرد هذا في خصوص العلة ، فيقال : تبين أن الشرع<sup>(٤)</sup> جعل التماثل علة في غير المصرة ؛ وفيه نفي حكم التماثل في المصرة أصلا • واحتمل أن يقال : هو علة فيه<sup>(٥)</sup> أوجب الحكم ، واندفع الحكم فيه بعارض النص • وفيه اثبات ونفي ؛ والنفي متفق عليه ، والاثبات تحكم لا مستد له ، فهذا واضح للمتأمل • وعلى هذه الحقيقة ، تبنى القضية اللفظية ؛ فلا وجه لتسميته علة ؛ فان الوصف الشرعي انما يسمى علة : اما لا يجابه<sup>(٦)</sup> الحكم ، كما في العقليات • واما لظهور الحكم والتغير بحدوثه<sup>(٧)</sup> كما في الحسيات • واما لكون الحكم [ معقولا به ، على ما سذكر اضطراب هذه الوجوه • وكيف ما قدر ، فالتماثل لم يوجب الحكم في المصرة كما سبق ، ولا عقل به الحكم فيه ، اذ لم يعقل الحكم فيه<sup>(٨)</sup> ،

---

(١) سقطت الزيادة من ل ، ز •

(٢) في ل : « ولا لما » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في هـ : « الشارع » •

(٥) لفظ د : « فيها » ولفظ ز : « فيما » وهو تصحيف •

(٦) في د « لا يجاب » وفي ل : « لا يجادها » •

(٧) في د « لحدوثه » وفي ل : « بحدوثها » •

(٨) نلفظ د : « فيها » وورد في ز - مكان ما بين القوسين - عبارة :

« فيها ، ولا يغير حكم المحل أنه اذا لم » •



ولا تغير حكم المحل به : اذ لم [ يتغير به المحل • فلا وجه لتسميته علة ،  
ولا لا اعتقاده علة •

وعند هذا نعطف على غير مسألة المصرة ، فنقول : التماثل المطلق هل  
نسميه علة<sup>(١)</sup> فيه ، فتكون العلة مخصصة [ فيه ]<sup>(٢)</sup> ؟ أو نقول : لا ، بل  
التماثل المضاف الى المواضع المعلومة هي العلة مع القيد ، والتماثل المضاف الى  
غير المصرة لم يوجد في المصرة ، ولا الشدة المضافة الى زمان وجدت<sup>(٣)</sup>  
في غير ذلك الزمان ، ولا السواد المضاف الى زيد وجد في غير زيد ؛ فيكون  
الحكم منعما بانعدام العلة ، ويكون<sup>(٤)</sup> ذلك عكسا لا خصوصا ؟ •

فهذا<sup>(٥)</sup> - أيضا - من المعضات ؛ ومنشأ الغموض : أن الناظرين فيه  
لم يتنبهوا على مطلع النظر ؛ ومطلع النظر : معرفة حد العلة وحقيقتها ،  
وتسمية الوصف علة للأحكام الشرعية استعارة • فلينظر<sup>(٦)</sup> : من أين  
استعيرت هذه اللفظة ؟ وذلك يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن يقال : هو مستعار في الشرع من العلل العقلية • والعلة<sup>(٧)</sup>  
العقلية : ما تستقل بإيجاب الحكم ، ويحصل الحكم بسجردها<sup>(٨)</sup> ، فكل  
ما<sup>(٩)</sup> وجد<sup>(١٠)</sup> بسجرده<sup>(١١)</sup> ، ولم يحصل به الحكم - لم يكن بسجرده

- 
- (١) في هـ « علة » •  
(٢) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •  
(٣) في هـ ، ل « وجد » •  
(٤) في هـ ، ل : « ويصير » •  
(٥) في هـ « وهذا » •  
(٦) في د : « فللنظر » وهو تصحيف •  
(٧) في د ، ز : « والعلل » •  
(٨) في د ، ز : « بسجرده » •  
(٩) ورد في د ، ز ، ل - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « اذا » •  
(١٠) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « الحكم » •  
(١١) في ز : « مجرده » •

علة • ويقتضى<sup>(١)</sup> هذا أن لا يسمى مطلق التماثل علة ؛ لأن مجرد وجود  
في المصراة ، ولم يوجب الحكم • فالموجب للحكم : تماثل مقيد مضاف •

واذا قال : اقتلوا فلانا لأنه أسود ؛ اقتضى ظاهره أن العلة مجرد  
السواد [ المطلق ]<sup>(٢)</sup> ؛ فيقتل كل أسود • فلو بان بالنص أنه لا يقتل غير  
زيد [ ، قلنا ]<sup>(٣)</sup> : تبين أن السواد المطلق المجرد ليس بعلة ؛ وإنما العلة :  
سواد زيد ، وسواد زيد لا يوجد في غير زيد : فينعدم الحكم بعدم العلة ،  
ويستحيل الخصوص على العلة - على هذا المأخذ : لأن العلة ما توجب الحكم  
بمجردها ؛ فإذا وجب الحكم بمجموع أمور - من اثبات ونفي وإضافة -  
فالعلة المجموع لا البعض •

ولما كثر ممارسة الأستاذ أبي إسحاق للبحث عن العلل والمعلولات  
العقلية ، ولم [ يثبت عنده ]<sup>(٤)</sup> للعلل الشرعية استعارة<sup>(٥)</sup> إلا منها - أثبتنا<sup>(٦)</sup>  
على مثالها ، وقال بموجبها : لا يتصور الخصوص : لا على العلل المستنبطة ،  
ولا على العلل المنصوصة<sup>(٧)</sup> ، إذ العلة : ما توجب المعلول ، فإذا لم توجب :  
انعطف قيد على العلة لا محالة ، كما ذكرناه<sup>(٨)</sup> في السواد المنصوص عليه •  
المأخذ الثاني لاستعارة اسم العلة : البواعث العرفية ؛ فإن الباعث على

---

(١) في د « ومستقصى » وهو تصحيف عن « ومقتضى » •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٣) لم ترد الزيادة في د •

(٤) في ل : « يعتقد » •

(٥) صحف في د ، ز - بلفظ : « استشارة » •

(٦) في ه ، ز : « وأثبتها » •

(٧) صحف في ه ، ل - بلفظ : « المظنونة » •

(٨) في د ، ز : « ذكرنا » •

الفعل يسمى في العادة<sup>(١)</sup> : علة للفعل<sup>(٢)</sup> ، فيعطى الانسان غيره مالا ، فيقال : لم أعطيته ؟ فيقول : لأنه فقير ؟ فيقال : فقره علة اعطائه<sup>(٣)</sup> ، على معنى : أنه داعيه وباعته • وجنس هذه العلل يحتمل الخصوص ؛ اذ لو سأل فقير آخر فلم يعطه ، فقل له : لم لا تعطيه وهو فقير ؟ فينتظم أن يقول : لأنه عدوى ؟ ولا يعد ذلك مناقضا للكلام الأول في العادة ، ولو سأل ثالث فلم يعطه ، فراجع في ذلك وقيل له : انه فقير ، فلم لا تعطيه ؟ فيقول : لأنه معتزلي - فهذه الكلمات [ ٦٨ - أ ] لا تعد مناقضة<sup>(٤)</sup> في العادة •

نعم : الذي غلب على كلامه<sup>(٥)</sup> جدال المتكلمين ، قد يقول له : ناقضت كلامك ؛ لأنك عللت عطيتك الأولى بالفقر ، فكان من حقتك [ أن تقول ]<sup>(٦)</sup> أعطيته لأنه فقير ، وليس عدوى [ ولا ]<sup>(٦)</sup> معتزليا<sup>(٧)</sup> ، فان الباعث لو كان هو الفقر بمجرد ، فقد وجد في العدو وفي المعتزلي • فالباعث مركب من وجود الفقر ونفي العداوة و<sup>(٨)</sup> الاعتزال • فهذا يُعَدّ - في العادة - من عجرفة الطبع ، واعوجاج الكلام • اذ قد تبعث داعية العطية والصدقة من العلم بالفقر ؛ وليس يخطر بالبال العداوة ولا الاعتزال • وكذلك كل ما يتصور أن يقدر من الصوارف وباعث الفعل ، لا يتصور أن [ لا ]<sup>(٩)</sup>

(١) في ل : « العرف » •

(٢) في هـ : « الفعل » •

(٣) في د : « لعطائه » •

(٤) في د ، ل ، ز : « متناقضة » •

(٥) في هـ : « كلام » •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

(٧) في د « معتزلي » ولعله تصحيف •

(٨) في د ، ز : « ونفى ... » •

(٩) سقطت الزيادة من ل •

يكون معلوما للفاعل ، ولو كانت السلامة عن صارف العداوة والاعتزال جزءا من الباعث ، لوجب أن يكون معلوما حالة<sup>(١)</sup> الفعل ، وقد تصور أن لا يكون معلوما ؛ وهو - مع ذلك - باعث ، ويسمى : علة •

فعلى هذا المأخذ في الاستعارة ، يجوز تسمية انتمائل المطلق - في غير المصراة - علة ؛ ويكون ضم شرط السلامة عن صورة التصرية الى العلة ، وتقدير التركيب<sup>(٢)</sup> منه - برودة في الكلام : تنفر عنها الطباع ، كشرط السلامة عن صوارف العداوة والاعتزال • ومن جوز الخصوص على العلى ، وسماها - بعد لحوق<sup>(٣)</sup> الخصوص - علة ؛ فهذا منشأ نظره وخياله •

المأخذ الثالث : تسمية ما يظهر الحكم به - : اما في نفسه ، أو في حق علم الناظر - علة • وهذا يستند الى الحسيات ، [ كمن عرض له سقام<sup>(٤)</sup> وفارقه الصحة بعلة عارضة عليه ، يسمى ذلك العارض - المغير لحاله من الصحة الى السقام - علة ، فيقال : حدث به علة البرودة مثلا فمرض • وربما يكون ذلك العارض مستمدا من وصف سابق خلقي : كغلبة البياض على اللون مثلا ؛ فيكون الضعف حادثا [ با<sup>(٥)</sup> ] لعله الحادثة مع المزاج السابق ؛ ولكن الحادث بمجردده يسمى : علة ؛ لأن الضعف ظهر - [ في حق المحل<sup>(٦)</sup> ] وفي حق علمنا - بحدوث ذلك العارض •

---

(١) في ل : « باحالة العقل » وهي مصحفة •

(٢) في د ، ل ، ز : « التركيب » •

(٣) في د : « تحقق » •

(٤) في هـ ، ل « فمن عرضت له أسقام » •

(٥) لم ترد الزيادة في د •

(٦) في هـ ، ل : « في المحل » •



وكذلك : من وقف على شاطئ شط<sup>(١)</sup> أو بشر ، فلفطمه انسان لطمة  
رداء في البشر وهلك - سمى لطمه وترديته علة لهلاكه<sup>(٢)</sup> وان لم يتصور  
أن يكون ذلك موجبا للهلاك الا بشرط خلو الهواء عن [ الجسم المسك ]<sup>(٣)</sup>  
بحدوث عمق البشر • ولكن أشارت العقول الى اضافة الهلاك الى الضرب ،  
لا الى اهواء البشر ؛ وان كن لا يوجب الهلاك الا به •

وبهذا التأويل ، استقام للفقهاء تسمية البيع والقتل والزنا : سببا للحكم  
وعلة ؛ دون الاضافة الى المحل والأهل ، لأنها من الاحداث التي اذا حدثت :  
ظهر الحكم بها • أما صفات الأهلية والمحلية ، فسابق مطرد •

فعلى تأويل الاستعارة من هذا المأخذ ، يجوز تسمية التماثل المطلق  
علة : لأنه<sup>(٤)</sup> يظهر الحكم بمجردده في سائر المواضع ، دون أن يعرف  
الناظر اضافته الى غير مسألة المصراة ، اذ لا يعرف هذه الاضافة من  
لا<sup>(٥)</sup> يعرف مسألة المصراة ، وقد يظهر للناظر هذا الحكم بهذه العلة ، دون  
أن يسمع مسألة المصراة •

فهذا منشأ هذه الخيالات<sup>(٦)</sup> • ولكل طريق من ذلك وجه ، وانما  
اشتد انكار فريق على فريق : من حيث انكارهم للتسمية مأخذا سوى  
ما اعتقدوه •

فمنكر خصوص العلل مستمد من فن الكلام • والقائل بخصوصه

---

(١) في د ، ل ، ز : « سطح » •

(٢) في ه ، ز : « في هلاكه » •

(٣) في د ، ز : « الجو المنبسط » •

(٤) في ه ، ل ، ز : « اذ » •

(٥) في ه ، ل : « لم » •

(٦) في د ، ز : « المقالات » •

ملتفت الى العادات ؟ وعلى منهاجه يجرى نظر الفقهاء<sup>(١)</sup> ، وهو عن منهاج الكلام أبعد ، ولذلك قيل : ان القائل بالخصوص في العلل فقيه محض ، لانه يجرد<sup>(٢)</sup> نظره الى العادات<sup>(٣)</sup> والمعتقدات الظاهرة • فنقول للذي سماه علة : ما الذي عنيت به ؟ ان عنيت<sup>(٤)</sup> وجوب الحكم بمجرد - وهذا حد العلة عندك - فهذا بمجرد لا يوجب الحكم ، دون نوع من الاضافة • وان عنيت به أن الحكم يعرف بمجرد معرفته ، دون أن تخطر بالبال الاضافة - فهذا على هذا التأويل مسلم • واذا كان اسم العلة مستعاراً في هذا المقام ، فطريق الاستعارة متسعة ، ولا حرج فيها بعد الاحاطة بالمقصود المتعلق بالقضايا الاجتهادية ، والجدلية ، كما قررناها •

وتبين أن منشأ هذا الخصام العظيم : أنهم لم يتفقوا على حد واحد للعلة معلوم ؟ ولو وقع الاتفاق عليه : لكان عرض الوصف - المذكور في محل النزاع - على ذلك [ المحك ]<sup>(٥)</sup> • فهذا كله في العلة القطعية • ونحن نتعرض للوجوه الأخر في امتناع أحكام [ العلل ] ، قبل أن نتعرض لخصوص العلة المستنبطة - : نستوفى أولاً الكلام<sup>(٦)</sup> في وجود الاضافات العقلية واللفظية ؛ اذ النظر في العلة المظنونة له مأخذ آخر • الوجه الآخر لامتناع الحكم : أن يندفع بعد كمال العلة ، بمعارضة علة دافعة ، كرق ولد المغرور : فانه جرى فيه علة كاملة ، وهو : ملك الأصل ؛ اذ لا سبب للملك أولاد الحيوانات الا ملك الأصل • ولكن عارضه

(١) في د ، ل ، هـ : « الفقه » •

(٢) في د « مجرد » •

(٣) في د « في » •

(٤) ورد في ل ، ز : - بعد ذلك - زيادة : « به » •

(٥) في ز : « المحل » وقد سقطت الزيادة من د •

(٦) سقطت الزيادة من ز •

علة الحرية : اقترنت به ، فدفعت حكمه • ولو لم يكن ذلك اندفاعا : لما  
وجب الغرم<sup>(١)</sup> : لأن الغرم لا يجب الا بتفويت ؛ ولا تفويت : اذ لا مفوت ،  
ولكن : قيل : دفعه في معنى قطعه • ولو اختل سبب الرق وانعدم ، لكان  
انعدامه لا يوجب الضمان ؛ فانه لو اعتق نصيبه من الجارية المشتركة ،  
فأنت بولد - لم يغرم قيمة الولد : لأنه انعقد على الحرية لانعدام سبب  
الرق • ولا غرم على معدم سبب الرق في الولد : لأجل الوالد<sup>(٢)</sup> •

وكذلك : اذا زوج أمته من عبده ، فاستحقاق البضع ، علة استحقاق  
المهر • حتى نقول : [ لا ينفك عنه مع التفويض ، ولا مهر في هذه الصورة ،  
ولكن<sup>(٣)</sup> نقول : ] سقط بالرق<sup>(٤)</sup> المقارن ، فكان في حكم الواجب  
[ الساقط ]<sup>(٥)</sup> لا في حكم المنتهى من أصله لانعدام سببه : لأن ملك السيد  
على العبد لو طرأ : [ ٦٨ - ب ] لبرأ ذمته من غير أن يطرق خلا إلى سبب  
الاستحقاق ؛ فاذا قارن دفع : وكان كما لو طرأ وقطع ؛ فالمدفع في حكم  
المنقطع •

وكذلك القصاص الواجب : اذا انتقل بحكم الارث الى ابن من عليه  
القصاص - سقط • ولو<sup>(٦)</sup> كان سبب استحقاق ابن القاتل مقترنا ، لم يجب  
القصاص ؛ وكان في معنى الواجب الساقط • وقد عبر بعض أصحابنا عنه :

(١) ورد في ل - بعد ذل - زيادة : « على الغرم » •

(٢) في ل ، ز : « الولد » •

(٣) في ل : « ولكنه يقول » وقد سقطت الزيادة من ز •

(٤) في د : « الرق » •

(٥) سقطت الزيادة من ه •

(٦) في ه ، ل : « فلو » •

بأنه وجب ثم سقط • ف قيل له : إن سقط فلم وجب ؟ وإن وجب مع الأبوة  
واقترانها ، فلم سقط ؟ فكانت هذه اللفظة مختلة • والمعنى <sup>(١)</sup> أنه في حكم  
الواجب الساقط : إذ <sup>(٢)</sup> الحكم ثابت تقديرا • ولذلك <sup>(٣)</sup> قال بعض  
المحققين : من اشترى قريبه لم يدخل في ملكه ؛ بل عتق عليه واندفع  
ملكه • فاندفاع ملكه له حكم العتاق : إذ لو ملكه <sup>(٤)</sup> لدام ملكه ، والقراءة  
توجب نفي الملك : فتوجب دفع الملك ، وهو دفع في معنى القطع •  
وهذا استبعده فريق ، وهو عندي شديد على هذا التأويل •

وكذلك قال الفقهاء : من نصب شبكة في مدارج <sup>(٥)</sup> الصيد ، فتعلق  
به صيد بعد موته - حصل الملك لورثته بطريق التلقي من المورث <sup>(٦)</sup> : حتى  
تقضى منه ديونه ، وتنفذ فيه وصاياه <sup>(٧)</sup> • ومعناه : أن علة ملك المورث جرت  
بكمالها <sup>(٨)</sup> ؛ ولكن الموت دافع له فلتقاء الوارث ؛ فكان ذلك في معنى

(١) في هـ : « فالمعنى » •

(٢) في هـ : « إن » •

(٣) في ل ، ز : « وكذلك » •

(٤) في د ، ل : « ملك » •

(٥) في هـ : « مدارج » وهو تصحيف : انظر المصباح : ( درج ) •

(٦) في د ، ز : « المورث » •

(٧) وهذا - أيضا - وجه المصير الى أن الدية الواجبة خلفاء عن  
القصاص تكون مالا موروثا ، حتى تقضى منه ديون المقتول ، وتنفذ فيه  
وصاياه ، وتجري فيه سهام الورثة لأن هذا المال وجب بالسبب الذي وجب  
به الأصل ، والسبب - وهو : القتل - انعقد للميت ، فيستند وجوب  
الخلف اليه • وإلى هذا أيضا استند وجوب الضمان على الميت : إذا حفر  
بثرا في الطريق ، وتلف فيها مال أو إنسان بعد موته • فراجع : الكشف  
على البزدوى (٤/٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨) •

(٨) في د ، هـ : « جرى بكماله » •



الانتقال تقديرا : لأنه بطريق التلقي منه ، وان كان الملك لا يصادف الميت بحال . فالتلقي [ منه ]<sup>(١)</sup> كالانتقال .

وكذلك قال بعض الفقهاء : الجنابة في حق الجاني - في شبه العمد والخطأ - سبب للموجب ؛ والعاقلة يتعرضون له بطريق التحمل ، ولكن يجري ذلك على وجه مختطف لا يحس ؛ ولكن يعقل تقديرا .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - : عقد الوكيل سبب في [ وجوب حق الموكل ]<sup>(٢)</sup> ، والمملك يحصل للموكل بطريق التلقي منه على تقدير<sup>(٣)</sup> مختطف لا يدركه الحس ، فيكون في معنى الانتقال . حتى جوز لوكيل المسلم أن يشتري الخمر - اذا كان الوكيل ذميا - بهذا الطريق<sup>(٤)</sup> .

فهذا متفق عليه بين العقلاء والفقهاء ، وهو معقول كما تقرر ، وهو : [ أن ما ]<sup>(٥)</sup> اذا طرأ قطع الحكم لا بتبعض العلة ، فاذا اقترن دفع ، وكان

---

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٢) في ه : « ملك الوكيل » وفي ل : « حق الوكيل » .

(٣) في د : « طريق » .

(٤) هذه مسألة مبنية على ان حقوق العقد في المعاملات محل تتعلق بالوكيل العاقد ثم تنتقل الى الموكل بطريق التلقي ، أم تتعلق بالموكل مباشرة والوكيل كالرسول في النكاح ؟ وقد ذهب أبو حنيفة الى الاول ، وذهب الشافعي واحمد الى الثاني . ومن هنا وقع خلاف في شراء الوكيل الذمي عن المسلم خمرًا : فذهب أبو حنيفة : الى جواز العقد ، وقال : ان على المسلم بعد ذلك أن يخلله . وخالفه في ذلك صاحبان ورأيا رأى الشافعي واحمد : أن العقد لا يجري في حق المسلم . وهو مذهب فقهاء المالكية وان لم يرد فيه نص عن امامهم . فانظر : المنهذب (٣٥٨/١) والهداية (٣٦/٣) و (١٠٠) والافصاح (٢٠٨) والاشراف (٢٩/٢) وحاشية ابن عابدين (٤٠٩/٥) والمغنى (٥٦٢/٨) .

(٥) في د ، ز : « أيضا » .

الندفع في معنى القطع •

والغرض في هذا المقام أن نبين أن الحكم وإن اندفع ، فالموجب علة محققة من حيث اللفظ ، والعقل ، والاجتهاد ، والجدل • ولا حاجة إلى الاحتراز عن مواضع<sup>(١)</sup> انتفاء الحكم ، بهذا الطريق •

الوجه الثالث : لانتفاء الحكم مع وجود العلة : أن يتفنى لا لخلل في ركن العلة ، ولكن لخلل في المحل والأهل والشرط ، كقولنا : إن البيع سبب لزوال الملك وعلة له • والبيع ركن ، وهو : صيغة الإيجاب والقبول • وله مصدر ، وهو : العاقد • وشرطه : [ أن يكون عاقلاً بالغاً مالكا • وله موقع ومنزل ، وهو : المبيع ، وشرطه ]<sup>(٢)</sup> : أن يكون مالا متقوماً مقدوراً على تسليمه • إلى غير ذلك من الشرائط • والفقهاء يطلقون القول بأن البيع هو السبب والعلة ، مع علمهم بأن الحكم لا يتعلق بمجرد وجود صيغة البيع<sup>(٣)</sup> ، ما لم تصدر عن مصدر مخصوص ، ولم تضسّف إلى محل مخصوص •

فنقدم<sup>(٤)</sup> في هذا الطرف التمضية العقلية واللفظية ، فنقول : لا وجه لتسميته علة على مذهب من يأخذ العلة من مثال العلل العقلية ؛ فإن الموجب للحكم بيع مضاف إلى عاقد مخصوص مصادف لمعقود مخصوص ، فالعلة<sup>(٥)</sup> عبارة عن البيع الموصوف بسائر الأوصاف • فإذا لم يحصل الملك : كان

---

(١) في هـ : « موضع » •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) في ز : « التحول » •

(٤) في د : « فنقدر » •

(٥) في ز : « والعلة » •

ذلك لانعدام العلة والسبب • واليه يشير مسلك الأستاذ ، فيقول<sup>(١)</sup> : لا فرق بين أن يمتنع الحكم لفقد الإيجاب والقبول أو لخلل فيه ، وبين أن يمتنع لصدوره<sup>(٢)</sup> من الصبي ، وبين أن يمتنع لمصادفته خمرًا<sup>(٣)</sup> • فالكل ممتنع لامتناع السبب • فإذا باع الصبي ، بطل : لعدم السبب • وإذا بيع الخمر ، بطل : لعدم السبب • وإذا بيع واختل الإيجاب والقبول ، بطل : لعدم السبب • فإن السبب المشروع - الذي هو علة لافادة الحكم - : بيع مضاف الى عاقد مخصوص ، وإلى معقود مخصوص • ففقد<sup>(٥)</sup> بعض الأوصاف فقد للسبب<sup>(٥)</sup> والعلة •

فعلى هذا ، إذا قال الحنفي مثلاً : الغصب سبب للملك بدل المنصوب ، فكان سبباً للملك المنصوب أو كان علة له - ينتقض بالغصب في المدبر • وقد اختلف الجدلّيون في ذلك ، فمنهم من قال : هذا النقص غير لازم ؛ فإنا نقول : الغصب في المدبر سبب<sup>(٦)</sup> ، ولكن المحل غير قابل للتملك ، ولذلك لا يقبل البيع • ومن الجدليين من زاد احترازاً وقال : فينبغي أن يفيد الملك في المحل القابل [ للتمليك ]<sup>(٧)</sup> •

وكذلك إذا قلنا : ملك الصبي كامل : فكان سبباً لوجوب الزكاة ؛

(١) في ز : « ويقول » •

(٢) في د ، ل ، ز : « لصدوره » وكلاهما صحيح على ما في المختار : ( ص د ر ) •

(٣) في هـ ، ل : « الخمر » •

(٤) في هـ : « باع » •

(٥) في د : « فلفقد ... السبب » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « بعيد » •

(٧) في ل : « للملك » وقد سقطت الزيادة من ز •

فقل لنا : باطل بملكه فيما دون النصاب • الى أمثال له ، فهو<sup>(١)</sup> النقض المائل عن مقصد التعليل ، الوارد على صورة اللفظ • ونحن نقول : القضية الاجتهادية في هذا الجنس معلومة<sup>(٢)</sup> ؛ اذ لا يجوز للمجتهد أن يفتي بحصول الملك بمجرد ملاحظة البيع ، ما لم يلحظ اتصافه بقيوده ، وإضافاته • فانما<sup>(٣)</sup> الموجب للحكم بيع موصوف بالاضافة الى شخص مخصوص ومحل مخصوص • فاذا صادف جميع القيود والاضافات [ حاصلة ]<sup>(٤)</sup> : حكم بالملك والا فلا •

وأما<sup>(٥)</sup> القضية الجدلية ، فالذي نراه فيها أن هذا النقض غير لازم : لأنه مائل عن مقصد انكلام • فانما وان كنا نعلم أن موجب الحكم مركب من جملة الأوصاف<sup>(٦)</sup> ، ولكن جهات النظر ونواحيها متباعدة<sup>(٧)</sup> • فليس بطلان بيع الصبي من جهة بطلان بيع الخمر • بل يقال : لا خلل في الركن وهو : الإيجاب والقبول • وانما الخلل في صفة العاقد • فيطلب مأخذه ؛ ومأخذه بعد [ ٦٩ - أ ] عن مأخذ صفات المعقود<sup>(٨)</sup> وصيغة الإيجاب والقبول • فنقول : بيعه سبب "صادف محله ولكن لم يصدر من أهله ، وبيع الخمر صدر من أهله ولكن لم يصادف محله ؛ فتباعد<sup>(٩)</sup> مقاصد النظر ، وتباين<sup>(٩)</sup> مأخذه •

(١) في د : « فهذا » •

(٣) في د ، ل ، هـ : « معلوم » ولعله تصحيف •

(٣) في ز : « فان » •

(٩) في ل : « حاصلا » ، ولم ترد الزيادة : في هـ •

(٥) في هـ ، ل : « أما » •

(٦) في ل : « الاضافات » ، وفي ز : « الاضافة » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « مساعدة » •

(٨) في ز : « العقود » وصحفت في د بلفظ : « العقول » •

(٩) في د ، ز : « فتباعد مقصد ... وتباين » •



فإذا كان المقصود البحث عن جهة ، فتعرض المعلن لمأخذها - فلا ينبغي أن يناقض بما ينشأ النظر فيه من ناحية أخرى بعيدة عن مقصد النظر .

فإذا قال القائل : الصبي أهل للبيع ، لم يحسن أن يقال : لو كان أهلاً<sup>(١)</sup> لصح منه بيع الخمر .

وإذا قال : المبيع [ الغائب ]<sup>(٢)</sup> محل للبيع<sup>(٣)</sup> ، لم يحسن أن يقال : لو كان كذلك لصح [ فيه ]<sup>(٤)</sup> بيع الصبي ، فانه وإن بطل<sup>(٥)</sup> بيع الصبي فيه ، لم يناقض قوله : هو محل البيع . وكان مثاله من كلام الشارع صلوات الله عليه قوله : « في سائمة الغنم الزكاة »<sup>(٦)</sup> وما دون النصاب سائمة ، ولا زكاة فيه . ولا يعد نقضاً لهذا الكلام : لأنه منحرف عن مقصود الكلام .

وقد قال عز وجل : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا »<sup>(٧)</sup> فجعل السرقة علة للقطع ؛ وسرقة ما دون النصاب سرقة

---

(١) في ز : « كذلك » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د ، ز : « البيع » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل .

(٥) في د ، ل ، ز : « أبطل » .

(٦) هذا معنى الروايات التي تناولت سائمة الغنم ، ولفظ البخاري : (١١٨/٢) وفي صدقة الغنم في سائماتها « والبيهقي في سننه الكبرى (٨٥/٤) - ٨٦ و ٨٩ و ٩٩ : وصدقة الغنم في سائماتها » . وأحمد في المسند (١٨٤/١ : ع) وفي سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة » . وانظر أيضاً : مسند الشافعي (٣١) والموطأ (٢٥٠/١) والمستدرک (٣٩١/١) وسنن أبي داود (٩٧/٢) ونصب الراية (٣٣٦/٢) ، والمشكاة (٥٦٥/١ - ٥٦٧) والمحلي (٤٦/٦) ونيل الأوطار (١٠٤/٤ و ١٠٧) .

(٧) سورة المائدة (٣٨) .

وليس بعلة ، ولا يعد ذلك نقضا ولا مناقضا ؛ لأن مقصود الكلام التعرض  
للجهة والسبب ، لا للمحل الذي يعمل فيه السبب •

فهذا ما نراه في القضية الجدلية ، وهو : رد كل نقض منحرف عن  
مقصد الكلام ؛ كما ذكرناه •

وكذلك<sup>(١)</sup> لا نرى انتقاض قول الحنفي<sup>(٢)</sup> بالمدير ، اذ قال : الغصب  
سبب ملك البدل ، فليكن سبب ملك الأصل ، لأنه يقول : هو في المدير  
- أيضا - سبب ؛ فليس<sup>(٣)</sup> من مقصوده التعرض للمحل الذي يعمل فيه  
السبب • وهذا عبر الجدليون عنه : بأن المعلل للجملة لا يناقض بالتفصيل •  
فهذا ما يتعلق بالقضية الجدلية ، والاجتهادية •

أما القضية [ العقلية والاسمية ]<sup>(٥)</sup> ، فنقول فيها : تسمية السرقة  
المطلقة علة في القطع لا يستقيم على مذهب من يأخذ حد العلة من العقلية ؛  
لأن العلة الموجبة سرقة مضافة مخصوصة ، فلا يضاف الحكم عقلا الى  
السرقة المطلقة ، ولا تسمى السرقة المطلقة عن قيد الاضافة علة ، فالعلة  
سرقة مقيدة بجميع قيودها • وكذلك<sup>(٤)</sup> البيع والقتل والزنا ، وجميع  
الأسباب ، فلا يسمى مطلقها علة • أما من يأخذ اسم العلة من ظهور الحكم  
بسبب حدوثه ، فالحادث المتجدد هو السرقة والقتل والبيع [ والزنا ]<sup>(٦)</sup> •

---

(١) في ل : « ولذلك » •

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ وهي « رضى الله عنه » •

(٣) في ل : « وليس » •

(٤) في د ، ز : « اللفظية الاسمية » وهي خطأ •

(٥) في د ، هـ : « وكذا » •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

فأما أوصاف الفاعل والمحل فسابق<sup>(١)</sup> ؛ فيضاف الحكم إلى الحوادث لا إلى أوصاف المحل ، وإن كان أوصاف المحال<sup>(٢)</sup> والفاعلين شروطا لحصول المقاصد ، كما ضربناه : من أمثال المردى في البئر ؛ والعلة العارضة الموجبة للمضعف . وهذا المسلك أقرب إلى الفقه .

وقد فرق الفقهاء بين ما قبل وجود السبب ، وبين ما بعده - في الأحكام ؛ والوجوب ' منتف في الحالتين<sup>(٣)</sup> جميعا . فجوزوا تقديم الزكاة بعد وجود ملك النصاب وقبل انقضاء الحول ، ولم يجوزوا قبل ملك النصاب<sup>(٤)</sup> . وجوزوا تقديم الكفارة على الحدث بعد وجود اليمين ، ولم يجوزوا [ قبل اليمين ]<sup>(٥)</sup> ؛ والوجوب منتف في الحالتين : اعتمادا على سبب الوجوب . فسموه سببا وإن لم يتصل به الوجوب ، فتسميته<sup>(٦)</sup> علة على هذا التأويل - أيضا - غير بعيد .

وكذلك جوزوا التكفير عن القتل بعد الجرح ، بالمال وبالصوم<sup>(٧)</sup>

---

(١) في ه ، ل : « سابق » .

(٢) في د : « المحل » .

(٣) في ل : « الجانبين » .

(٤) قد ذهب إلى هذا جمهور الفقهاء ، وذهب مالك : إلى أنه لا يجوز تقديمها على حَوْلان الحول - فراجع : المذهب (١/١٦٦) والبحر الرائق (٢/٢٢٦) والاشراف (١/١٦٧) والافصاح (١٠٦) .

(٥) في د ، ل ، ز : « قبله » .

(٦) في د ، ل ، ز : « وتسميته » .

(٧) في ه ، ز : « والصوم » .

الذي هو عبادة لا تقدم على وقتها<sup>(١)</sup> .

وتستمد هذه التسمية الفقهية المعتضدة بالعرفيات التي قدمنا أمثلتها من قضية في الاضافة عقلية ؛ فان الذات الموصوفة بصفات ، اذا أوجبت حكما : أشارت العقول الى<sup>(٢)</sup> الاضافة الى الذات دون<sup>(٣)</sup> الصفات ، فان الصفات تنابع ، فلا تجعل ركنا مع<sup>(٤)</sup> الذات وجزءا من الموجب . فالكتابه اذا حدثت من جهة الكاتب : أضيفت الى الكاتب لا الى العلم والقدرة والقصد والارادة وان كنا نعلم أن ذات الكاتب لا تحدث الكتابة إلا بعد الاتصاف بهذه الصفات .

وكذلك : احداث العالم مضاف الى الاله - عز وجل - في ذاته ، فيقال : هو المحدث ؛ وتستقيم الاضافة الى مجرد الذات ، دون التعرض للصفات .

فان قال قائل : هو اشارة الى ذاته الموصوفة بصفاته ، قلنا : يجوز أن يقال : زيد محدث هذه الكتابة ، فيضاف الاحداث الى ذات زيد :

---

(١) في هـ ، ل ، ز : « وقته » . وهذه المسألة مبنية على أن الحق المتعلق بسببين لا يجوز تقديمه عليهما . أما اذا وجد أحدهما : فهل يصح تقديمه على الآخر ؟ فذهب الحنفية والشافعية : الى جواز التكفير عن القتل بعد الجرح وقبل الموت ، لوجود أحد السببين . أما كفارة اليمين ، فإن كانت صوما : فلا تصح قبل الحنث . وان كانت اطعاما أو كسوة : لم يجز تقديمها أيضا عند الحنفية ، وجوزه الشافعية . فراجع : الأم (٥٧/٧-٥٨) وتقويم الأدلة (ص ٧٨٢) والمهذب (١٢٧/٢) ، والوجيز (٢٢٥/٢) والهداية (٥٦/٢) والبحر الرائق (٣١٦/٤) .

(٢) في ز : « في » .

(٣) في ل : « لا الى » .

(٤) في د : « من » .



وليس زيد عبارة عن الذات مع العلم والارادة والقصد ، فانه - مع الانفكاك عن هذه الصفات - تعقل ذاته ، وزيد اشارة اليه لا الى الصفات .  
فكذلك<sup>(١)</sup> بهذه القضية العقلية ، تستقيم اضافة حدوث<sup>(١)</sup> الملك الى البيع في ذاته ، وحدث وجوب العقوبات الى القتل والسرقة والزنا في ذواتها<sup>(٢)</sup> .

فان قولنا : بيع مكلف ، [ اضافة ؛ وهو : ]<sup>(٣)</sup> صفة البيع لا يعقل قيامه الا بالبيع . وقولنا : سرقة نصاب ، اضافة الى السرقة . والاضافة صفة تابعة للمضاف اليه ، فكان الذات في نفسها<sup>(٤)</sup> هي التي يضاف اليها<sup>(٤)</sup> ، دون الأوصاف التابعة . وبهذا تنفصل عن أجزاء العلة وأبعاض أركانها : اذ ليس بعضها<sup>(٥)</sup> تابعا للبعض ، فهو كالايجاب والقبول : لا يضاف الحكم الى واحد ، بل يضاف اليهما . فالسبب يتركب منهما ، وليس أحدهما وصفا للآخر .

ولذلك ، قلنا : لو ملك نصف النصاب وعجل نصف شاة : لم يجز ؛ ولو ملك كمال النصاب وعجل الزكاة قبل انقضاء الحول : جاز . لأن الموجب هو نصاب باق حولا ؛ وكونه باقيا<sup>(٦)</sup> صفة النصاب<sup>(٧)</sup> : فلم يكن ركن العلة وبعض السبب . فجواز التقديم بعد وجود<sup>(٨)</sup> أصل

(١) في د ، ز : « وكذلك ... صدور » .

(٢) في هـ : « ذاتها » .

(٣) في هـ : « اضافة هو » ، وفي ل : « واطافة هو » ، والزيادة من الناسخ .

(٤) في هـ : « نفسه .. إليه » .

(٥) في د ، ل : « بعضا » .

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « حولا » .

(٧) في ح : « للنصاب » .

(٨) في د : « وجوده » .

السبب • ونصف النصاب بعض السبب وأحد أركانه ؛ فلم يمكن ان يجعل تابعا وتُقدّم بسبب وجوده الزكاة •

فهذه قضايا عقلية : تتأيد بالعادات<sup>(١)</sup> ، وتؤيد المصير الى تسمية الأسباب [ عللا ]<sup>(٢)</sup> ، واطافة الأحكام اليها اذا حدثت ، وان كان الحكم لا يجب بمطلقها وبمجردها ؛ وانما يجب بموصوفها باضافات • ولكن الحكم يضاف - عللا [ ٦٩ - ب ] وعرفنا ولغة - الى الذات الموصوفة ؛ فيجاز تسميتها علة بهذا الطريق • وبان أن ذلك جار في الجدل على الوجه الذي قررناه ، ونبها على القضية الاجتهادية فيه أيضا •

فان قال قائل : سياق كلامكم يدل على أن العاقد والمبيع في مقام الشرط والمحل في البيع<sup>(٣)</sup> ، وليس في مقام الركن • ونحن نعلم أن البيع لا ينعقد بيبعا دون مبيع ، فالمبيع هو الركن ، فكيف يقال : انه محل يجرى مجرى الشرط ؟

قلنا : الشرط والمحل والركن عبارات أطلقها الفقهاء ، وغرض مدرّكها على الأكثر ؛ لأنهم يعبرون بها عن مقاصد مختلفة ، ولم يتفقوا فيها على حد معلوم بالاصطلاح • ونحن ننبه على الغرض ، ثم لا حرج في الاطلاقات ، فنقول : القتل لا يتصور الا بقاتل وقتيل وفعل يسمى قتلًا ؛ واذا وجب القصاص فانما يجب بالقتل • ولا يتصور [ أن يَنْفَعِلَ القتل قتلًا ]<sup>(٤)</sup> الا بالقتيل والقاتل ، [ وفعل يسمى قتلًا ]<sup>(٥)</sup> • ولكن لا تجعل

---

(١) صحف في د ، بلفظ « بالعبادات » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في ل ، ز : « للبيع » •

(٤) سقطت الزيادة من ز •

(٥) سقطت الزيادة من د ، ل ، هـ •

حياة القتل ووجوده<sup>(١)</sup> بعضا من موجب القصاص ولا ركن ، ولكن يحال الحكم<sup>(٢)</sup> على القتل المجرد ؛ ثم نعلم أن القتل لا ينفع قتل إلا بحياة<sup>(٣)</sup> المقتول ووجوده ووجود الفاعل ، ولكن القصاص يضاف الى ما يضاف اليه الهلاك ، والهلاك يضاف الى الفعل وهو : الجرح ، لا الى محل الجرح وفاعل الجرح ؛ وان كان الجرح لا ينفع جرحا الا بفاعل ومحل .

فهذه أمور معقولة ينبغي أن تتحقق<sup>(٤)</sup> أولا ، ثم اذا تحققت : اصطلاح الفقهاء على التعبير عما يضاف اليه [ الحكم ]<sup>(٥)</sup> : بالسبب والعلة ؛ وعلى التعبير عما لا ينفع السبب الا بوجوده : بالشرط والمحل .

ثم ركن السبب عبارة عن نفس السبب وذاته ، فان اتحد ذاته : اتحد الركن ؛ وان تعدد ذاته كالإيجاب والقبول : سمي أحد العديدين ركنًا من أركان العلة وبعضا من أبعاضها ، ولم تُسمَّ الشروط ركنًا وبعضا من ذات السبب .

فهذه اصطلاحات الفقهاء<sup>(٦)</sup> بينة ، ومقاصدها معلومة ، ولا حجب - بعد الاحاطة بها<sup>(٧)</sup> - في المضايقة فيها ، والمساهلة عليها . هذا : مع العلم بأن الحكم ينتفى عند انتفاء الشرط والمحل ، كما ينتفى عند انتفاء السبب . فلا رجم عند عدم الزنا ، ولا رجم - أيضا - عند عدم الاحسان ، ولكن جهات الانتفاء هي المختلفة . ولما تبينت<sup>(٧)</sup> جهات النظر ، وتعددت في

(١) في د : « وجود » .

(٢) في ل : « بالحكم » .

(٣) في د : « لحياة » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « تحقق » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ز .

(٦) في ز : « لافقياء .. بهذا » .

(٧) في د : « تناهت » .

أنفسها ، واختلفت<sup>(١)</sup> خواصها - اصطلاح الفقهاء على عبارات متعددة :  
تنبىء - باصطلاحهم - عن مقاصدها<sup>(٢)</sup> . فهذا فن<sup>(٣)</sup> الفقه . وهو  
اللائق به .

والقول المائل عنه ، بتقدير جميع الأوصاف<sup>(٤)</sup> قيودا للعلة وأبعاضا  
وأركانها<sup>(٥)</sup> لها : من حيث كان الوجود<sup>(٦)</sup> موقوفا على جميعها - مستمد من  
فن الكلام ، كما نبهنا عليه .

ولن يتصور الخلاف في هذه المسئلة : من حيث المعنى ؛ وإنما يرجع  
ذلك الى التسمية ، أو الى<sup>(٧)</sup> الاضافة المعلومة بالعادة ؛ على ما ذكرناها .

هذا تمام البيان فيما يتعلق بامتناع الحكم [ لعارض مدافع ]<sup>(٨)</sup> هو  
في حكم القاطع ، وفي امتناعه لفقد شرط ومحل .

والآن نعطف على المقصود الذي كنا فيه ، وهو : بيان ورود النقض  
على العلة المظنونة ؛ فالنظر فيه كثير الجدوى في الفقه ، فنقول - وبالله  
التوفيق - :

المسئلة الواردة نقضا على العلة المظنونة ، لا تخلو : اما أن يعلم<sup>(٩)</sup>

---

(١) في هـ : « واختلف » .

(٢) في د ، ز : « مقاصدهم » .

(٣) في ز : « هو » .

(٤) في ل ، ز : « الاضافات » .

(٥) في ز : « وأركانها » .

(٦) في د ، ل ، ز : « الوجوب » .

(٧) في هـ : « والى » .

(٨) في هـ ، ل : « لدافع معارض » .

(٩) في هـ ، ل : « علم » .



قطعا أنها وردت مورد الاستثناء عن القاعدة لخصوص<sup>(١)</sup> معنى وحالة<sup>(٢)</sup> ؛  
أو لم يعلم كونها<sup>(٣)</sup> واردة على طريق الاستثناء واستبقاء العلة فيما وراءه .  
فإن علم أنها<sup>(٤)</sup> وردت مورد الاستثناء ، لم يكن نقضاً على العلة  
جدلاً ، ولا ينقطع به ظن المجتهد في مجرى نظره . وبيان ذلك بالمثال :  
أنا إذا عللنا - لايجاب المائلة بالكيل في الربويات<sup>(٥)</sup> - بعله الطعم ، فأورد  
علينا مسألة العرايا نقضا - لم ينقطع الظن عن العلة [ به ]<sup>(٦)</sup> : لأنه علم<sup>(٧)</sup>  
أنه ورد مورد الاستثناء عن جملة القاعدة ، بخصوص حالة ؛ والاستثناء  
صريح في استبقاء المستثنى [ منه ]<sup>(٨)</sup> : فإنه<sup>(٩)</sup> لم يرد مورد<sup>(١٠)</sup> النسخ  
قاعدة الربا ، بل ورد مورد اقتطاع طرف لنوع حاجة . والدليل على كونه  
استثناء : الاجماع ، فإنه وارد على المعلل بالكيل والقوت والمالية ، فكيف  
يستقيم - في الجدل من هؤلاء - النقض به ، وعلتهم - أيضا - منقوضة  
به ؟ وكيف<sup>(١١)</sup> ينقطع ظن المجتهد عن الطعم ، وعلى أي وجه تقلب فهو  
مضطر الى أن يفهم أن الحكم في العرايا لم يرد لدفع قاعدة الربا ، بل ورد

(١) في د : « وخصوص ... وحال » .

(٢) في هـ ، ل : « كونه واردا » .

(٣) في هـ ، ل : « أنه ورد » .

(٤) في ز : « الموزونات » .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ ؛

(٦) في هـ : « به علم » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ل .

(٨) في د ، ز : « اذا » .

(٩) في ل : « برزود » ، وهو تصحيف .

(١٠) في د ، ز : « فكيف » .

[ مقررًا لها ]<sup>(١)</sup> بما جرى فيه : من التقييد بخمسة أوسق وغيره • ولكنه اقتطعت صورته<sup>(٢)</sup> حاجة مخصوصة ؟ وهذا يلحق<sup>(٣)</sup> النظر فيه بالعلة القطعية ، وهو : أن ورود الاستثناء على العلة يعطف قيدًا على العلة • وهل يخرج مطلقها عن أن يسمى علة أو يضاف الحكم اليه ؟ وقد ذكرنا بيانه • وحد ما يعلم كونه واردًا مورد الاستثناء : أن يضطر اليه كل فريق على أي وجه ردد<sup>(٤)</sup> النظر ؟ لا<sup>(٥)</sup> يختص ذلك بمذهب دون مذهب •

فإذا علم المجتهد أنه على أي وجه قلب في نظره ، وعلى<sup>(٦)</sup> أي علة اعتمد : اضطر اليه - كان ذلك اجماعًا في وروده مورد الاستثناء ، فلا ينقطع نظره •

وان كان مجادلًا ، فلا يلزمه النقض ، لأنه منقلب على الخصم في علة ومذهبه - أيضًا - • وهل يجب الاحتراز عنه بصورة لفظ ، وتقييد<sup>(٧)</sup> بقيد عبارة ؟ اختلف فيه الجدليون • والأصح - عندنا - : أن تكليف ذلك قبيح في الاصطلاح ، كما تقدم •

ومن أمثلة ذلك : تمسكنا - في إيجاب تعيين النية في الصوم - بكونه عبادة مفروضة ، فيفتقر إلى التعيين • فقل [ لنا ]<sup>(٨)</sup> : يبطل [ هذا ]<sup>(٩)</sup>

(١) في هـ ، ل : « مستمرًا قاعدة الربا » ، وفيها تصحيف •

(٢) في هـ ، ل : « صورة » •

(٣) في ز : « يلتحق » •

(٤) في د ، ز : « ورد » •

(٥) في ل ، ز : « ولا » •

(٦) لم ترد « الواو » في د •

(٧) في ز : « وتقييده » •

(٨) لم ترد الزيادة : في ل ، ز •

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ ، ز •

بالحج ، فانه لا يفتقر الى التعيين • فأقول : أما المجتهد فلا ينقطع ظنه  
الحاصل بمخالفة الحج له ؛ فانه<sup>(١)</sup> كيف ما تردد ، فالحج على خلاف  
قياس العبادات في انية؛ فانه لو أهل باهلل كاهلال زيد - وهو لا يدري - :  
انقد • وتطرق اليه أمور لا تطرق الى سائر العبادات • فعلم أن الشرع  
قطعه عن قياس غيره ، واستثناء عنه ؛ لا أنه رفع به قياس [ ٧٠ - أ ]  
العبادات • اذ لا بد من اتباع نوع من النظر في افتقار العبادات الى انية ،  
فكيفما ورد فالحج على مخالفته •

هذا نظر المجتهد • وربما يسنح في هذا المقام أن المعنى المناسب  
- لو ظهر - متروك ، ووجب العدول الى التشبيه • وهو : أن الصوم الى  
الصلاة أقرب منه [ الى ] الحج<sup>(٢)</sup> •

وعلى الجملة : انعطف من الحج قيد وازافة على العلة المطلقة ؛  
وذلك القيد لا يناسب ، وانما هو تمييز بعلامة فاصلة لمحل جريان الحكم -  
عن محل انقطاعه ؛ وهو : الشبه الذي قدمناه • فاما أن يستعمل التشبيه  
والعلامة كاستعمال<sup>(٣)</sup> المخیل وتخصيصه<sup>(٤)</sup> ، واما أن يعتبر العلامة  
ويضيف الحكم الى نفس العلة<sup>(٥)</sup> • ولذلك اضطر النكرون للتعليل  
بأوصاف لا تناسب ، الى جواز الاحتراز - في مثل هذه المواضع - بوصف

(١) في ل ، ز : « لانه » •

(٢) في د « للحج » ولم ترد فيها الزيادة السابقة •

(٣) في هـ ، ل : « في استعمال » •

(٤) في د ، ز : « ويخصص » •

(٥) في هـ ، ز : « العلامة » •

لا يناسب ؛ فانه مضموم [ الى المناسب ]<sup>(١)</sup> غير<sup>(٢)</sup> مستقل بنفسه • وبه يتبين أن القول بالعلامات<sup>(٣)</sup> الفاصلة التي لا تناسب - وهو الذي يسمى : الشبه<sup>(٤)</sup> مرة ، والطرْد أخرى - حق لا محيص عنه • اذ لو سبر السابر جميع المناسبات المخيلة ، لم يصادف واحدا منها يطرد من غير احتياج الى تقييد ، وتخصيص ، وازداف الى جنس دون جنس • وتلك<sup>(٥)</sup> بالاضافات : [ اضافات ] فيود بعلامات لا تناسب ؛ كتخصيص معنى مناسب بالبيع ، وقطعه عن النكاح • وتخصيص مناسب بالقصاص ، وقطعه عن السرقة ؛ مع أن صرْفَ المناسبة ومحضها ينسب الى الكل على وتيرة [ واحدة ]<sup>(٦)</sup> . ولكن يقال : علم أن الشرع راعى هذا المعنى في موضع دون موضع ؛ والتقييد ببعض المواضع على خلاف المناسبة ؛ فالمناسبة منقوضة ، ويتعين الرجوع الى العلامات المعروفة لمجاري الاحكام ومقاطعها ؛ وهو : القول بالوصف الذي لا يناسب في تعريف محل الحكم به<sup>(٧)</sup> ، سمي ذلك شبها<sup>(٨)</sup> أو طردا •

واذا نبهنا على هذه الدقيقة ، فنعود الى الغرض ونقول : كما لا ينقطع ظن المجتهد بورود الحجج نقضا - : لعلمه بأن الحجج يخالف كل قياس

(١) في ز : « ولا يناسب » •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « وغير » •

(٣) في د : « العلامة » •

(٤) في د : « التشبيه » •

(٥) صحف في ل ، بلفظ : « وننكر » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٧) في ز : « له » •

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « تنبيهها » •



ذكر ، ونزول الحج منزلة العرايا ، وكونه نقضا لكل علة ذكرت في الربا - فليعلم<sup>(١)</sup> أن المجادل أيضا يدفع النقض بهذا الطريق ، ويقول : معول الخصم على عدم التعيين [ في الحج ]<sup>(٢)</sup> والحج - أيضا - لا يتعين وقته • وقياسه الافتقار الى التعيين • فهو نقض على كل فريق ؛ فليخرج من الملبس<sup>(٣)</sup> وليعلم أن حكم الشرع فيه وارد في معرض قطعه ، واستثنائه<sup>(٤)</sup> بخصوص اسمه وصفاته<sup>(٥)</sup> عن غيره • فالنظر<sup>(٦)</sup> في الباقي - على ما يقتضيه التعليل - مستمر ، والحج لا يورد نقضا على شيء منه • فإن المعلن لا يفارق خصمه في أصل التعليل ؛ وإنما يفارقه في عين العلة • والحج نقض على كل علة عنت ، فليس يختص الخصم بالتزامه<sup>(٧)</sup> ، وهو على خلاف الكل بالاجماع • فكأننا<sup>(٨)</sup> عرفنا بالاجماع أن وروده مسودد الخصوص والاستثناء ، لا مورد النقض والدفع<sup>(٩)</sup> للقاعدة الجارية<sup>(١٠)</sup> • فهذا وما يضاهيه لا يرد نقضا •

نسم للجديلين خلاف : في أن الاحتراز عنه بلفظ ، هل يجب ؟  
كقولنا : صوم ، مثلا • وقد نبهنا عليه ، والأمر فيه قريب •

- 
- (١) في د ، ز : « بل يعلم » •
  - (٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •
  - (٣) في هـ ، ل : « البين » •
  - (٤) في د : « واستثناء » •
  - (٥) في ل ، ز : « وصفته » •
  - (٦) في هـ : « والنظر » •
  - (٧) في هـ ، ل : « بالتزام » •
  - (٨) صحف في ز ، بلفظ : « فكما » •
  - (٩) في ل : « والرفع » •
  - (١٠) لفظ د : « الحادثة » وهو تصحيث •

فأذن الحد في هذا الجنس : أن يعلم بالاجماع وروده على مخالفة كل قياس ، أو يعلم باجماع الخصمين وروده على الفريقين • وإذنا أحاط الانسان بهذا الحد ، علم أن قول أصحابنا : حق مقصود ، فيؤثر - قياسا لخيار الشرط على خيار [الرد] بالعيب<sup>(١)</sup> - منقوض بالأجل • ولا يغنيهم<sup>(٢)</sup> قولهم : ان الأجل خارج عن القياس • لان الخصم لا يعترف به ، بل يزعم أنه يستويه على قياس نفسه •

وكذلك اذا قلنا : الكتابة الفاسدة خارجة عن القياس ، فلا تلزم نقضا في البيع الفاسد - لم يسمع ذلك ؛ لأنها غير خارجة عن قياس مذهب الخصم ، على ما يعتقد في انعقاد الفاسد •

وان صوم التطوع : اذا ورد نقضا [على]<sup>(٣)</sup> علنا في تبيت النية ، لم يسمع قولنا : انه خارج عن القياس ؛ لان الخصم يزعم أنه غير خارج عن قياسه •

وكذلك : اذا علنا للمساواة في القصاص في مسألة [قتل]<sup>(٤)</sup> الحر بالعبد ، والمسلم بالذمي ؛ فأورد قتل الجماعة بالواحد نقضا - لم يسمع قولنا : انه خارج عن القياس ؛ لأن الخصم يزعم أنه جار على قياسه<sup>(٥)</sup> : في أن المساواة غير مرعية ، وأن كل واحد قاتل على الكمال [والتمام]<sup>(٥)</sup> .

(١) في د ، ل : « العيب » ولم ترد فيهما الزيادة السابقة •

(٢) في ه ، ل : « يغنيه » •

(٣) لم ترد الزيادة في د •

(٤) في ل : « قياس » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز : وقد ذهب الحنفية : الى أن الحر يقتل بالعبد والمسلم يقتل بالذمي • وخالفهم الجمهور • فراجع : المذهب (١٨٥/٢) والهداية (١١٨/٤ - ١١٩) والإشراف (١٨٠/٢) والافصاح (٣٢١) •

الى نظائر لذلك : اشتهر في المجادلات ؛ ولا وجه لشيء من ذلك .

فان قيل : فالخصم<sup>(١)</sup> قد يقول : ان استغناء الحجج عن التعيين ليس خارجا عن قياسي ، وانما<sup>(٢)</sup> القرينة عندي تُعَيِّن ، كما أن القصد يعين . فقد<sup>(٣)</sup> حصل التعيين بالقرينة .

قلنا : ان استقام له ذلك ، ف تلك المسئلة لا تصلح لتمثيل . [ فيرد التمثيل ]<sup>(٤)</sup> الى مسئلة العرايا : فانها ترد بالاتفاق على كل فريق<sup>(٥)</sup> ؛ ولا يجرى<sup>(٦)</sup> تعليل معلل فيه بحال .

واذا ضبطنا قاعدة برابطة وقيدها بمثال ، فان سنح للناظر في عين ذلك المثال شيء ، فليطلب مثلا أمثلا وأقرب منه ؛ ولا ينعطف على القاعدة المعلومة بالابطال ، لما يتطرق الى الأمثلة من الاختلال . وانما المقصود<sup>(٧)</sup> أن ورود المسئلة على الكافة - اذا لم يكن معلوما - لم يسمع مجرد الدعوى بالخروج عن القياس .

وهذا كله بيان ما علم [ أن ]<sup>(٨)</sup> وروده مورد الاستثناء [ مع أن العملة مظنونة ، فأما اذا لم يعلم وروده مورد الاستثناء ]<sup>(٩)</sup> كالتطوع في مسئلة

---

(١) في د ، ل ، ز : « والخصم » .

(٢) في ل : « فان » .

(٣) في د ، ز : « وقد » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(٥) في ل : « معلل » .

(٦) في ز : « يجدي » وهو تصحيف .

(٧) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « في » .

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٩) سقطت الزيادة من د .

ثببت النية - فلاحتراز عنه في الجدل واجب لا شك فيه : اذ لا تبقى  
الا الدعوى المجردة في خروجه عن القاعدة •

أما<sup>(١)</sup> المجتهد ، فهل ينقطع ظنه عن العلة التي ظنها ؟ وهل يجوز  
أن يبقى الظن مع ورود النقض ؟ فقد ردد القاضي - رضى الله عنه - كلامه  
[في هذا]<sup>(٢)</sup> ، وردد رأيه في أن القول بطلان العلة بمثل هذا [النقض]<sup>(٣)</sup>  
معلوم ، أم<sup>(٤)</sup> مظنون ؟

والتفصيل [ ٧٠ - ب ] الحاوى للغرض فيه - عندي - أن يقال :  
إن انقذح الاعتذار عن مسألة النقض بفقده على مذاق التعليل ، [ وهو -  
المناسبة : أن كان التعليل مناسبا ؟ أو الشبه : أن كان التعليل ]<sup>(٥)</sup> شبيها<sup>(٦)</sup>  
- فلا شك في انقطاع الظن : اذ تبين به أن ما سنع بعض العلة ، وينعطف  
عليه قيد مناسب • فالعلة مجموع الأمرين •

فإذا قلنا : طهارة فافتقرت الى النية ، وانتقض<sup>(٧)</sup> بازالة النجاسة -  
وجب التقييد بأنها طهارة حكمية • وظهر للمجتهد والمجادل أن علامة  
الحكم كلا الوصفين ، لا أحدهما •  
وكذلك : اذا كانت العلة مخيلة ، وانقذح عذر مخیل ينضاف الى  
الأول ويصير جزءا منه - فلا شك في أن العلة صارت منقوضة ، وانعطف  
عليها قيد •

---

(١) في هـ ، ل : « وأما » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) في ل « الظن » ولم ترد الزيادة في د •

(٤) في ل ، ز : « أو » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) في هـ : « شبيها » وهو صحيح أيضا •

(٧) في د : « فانتقض » •



أما اذا كانت العلة مخيلة ، وكان لا ينقدح في مسألة النقض عذر<sup>(١)</sup> بوجه من الوجوه - ولنقدر مثاله : التطوع في مسألة التيسير ؛ اذ المعنى المخيل : أن العبادة تفتقر الى النية ، وانية لا تعطف على ما مضى ، وأول العبادة لا يستغنى عن النية ؛ فهذا كلام مناسب مخيل ، وهو منقوض بالتطوع ، ولنقدر أنه ليس ينقدح في التطوع عذر مخيل على مذاق العلة ، وهو كذلك - فالظن الذي ذكرناه هل ينقطع بورود التطوع . ؟ هذا محل [ النظر : اذ يحتمل ]<sup>(٢)</sup> أن يجعل التطوع معرفا لفساد العلة ، ويحتمل أن يجعل استثناء بخصوص صفة مع بقاء العلة التي ذكرناها معتبرة . وقد تردد الأصوليون في هذا ؛ وأنا أفصل القول في جنسه ، فأقول :

ان كان المناسب - الذي ذكره المعلق - على رتبة لا يستقل بنفسه مرسلا ، ويفتقر الى أصل يشهد<sup>(٣)</sup> له - كما قدمنا فيه التفصيل - : انقطع الظن بالنقض : لأنه لا طريق [ الى معرفة ]<sup>(٤)</sup> كونه علة الا شهادة الحكم له بوروده على وفقه . كما ذكرنا طريق التعليل بالمناسبات .

واذا<sup>(٥)</sup> كان يعتقد صحته بورود<sup>(٦)</sup> التشريع على وفقه ؛ فمسئلة النقض على خلافه - تشهد بأنه<sup>(٦)</sup> ليس ملحوظا . فمن أعطى فقيرا واسم يذكر سبه ، ظنا أنه أعطاه : لكونه فقيرا . اذ الفقر مناسب يصلح أن<sup>(٧)</sup>

(١) حرف في هـ ، بلفظ : « عذرا » .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في د ، ل ، هـ : « يستشهد به » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « لمعرفة » .

(٥) في ز : « وان » .

(٦) في هـ ، ل : « لورود ... لأنه » .

(٧) في ل : « لأن » .

يكون باعثاً • فإذا حرم فقيراً<sup>(١)</sup> مثله في الفقر : علم أن الفقر لم يكن باعثاً ، وانقطع الظن ؛ أو علم أن الفقر مع وصف آخر كان باعثاً ، وقد عدم ذلك الوصف في الفقير الآخر ، ولنا نطلع عليه ، فهذا الجنس يقطع بانقطاع الظن فيه •

فأما إذا كانت المناسبة على رتبة لا تفقر الى شهادة الأصل ، وهو : المعنى الملائم والمؤثر - كما ضربنا أمثله في الاستدلال المرسل - فإذا ورد نقض عليه ، واحتمل أن يكون قد سلك به مسلك الاستثناء - فليست أحيل بقاء الظن وحمل النقض<sup>(٢)</sup> على الخصوص والاستثناء بخصوص<sup>(٣)</sup> حالة • وليست أغنى بالمناسب المستغنى عن الأصل : الوصف الذي دل الاجتماع أو النص على كونه مؤثراً في عين الحكم ؛ فإن ذلك يلتحق بالعلة المعلومة ، وهو الذي زعم أبو زيد - رضى الله عنه - أنه مشروط في العلل ، ولم يقبل عليه النقض • وذلك سبق مثاله في المصراة ، وضرب الدية على العاقلة •

ولكن : ربما تعرف العلة بالظن لا بالعلم اليقيني ، ويكون استدلالاً مرسلًا بمعنى يلائم تصرفات الشرع ، وبورود النقض عليه لا يقطع الظن • وأقرب مثال له : مسألة [ تبين<sup>(٤)</sup> النية ] ؛ فإن قولنا : العبادات مفتقرة الى النية ، كلام معلوم • وقولنا : ان كل اليوم<sup>(٥)</sup> يجب صومه ، [ كلام ]<sup>(٦)</sup>

---

(١) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « آخر » •

(٢) صحف في ل ، بلفظ : « النص » •

(٣) في د ، هـ : « لخصوص » •

(٤) في هـ ، ل : « التبيين » •

(٥) في د ، ز : « يوم » •

(٦) لم ترد الزيادة في ل •

معلوم • وقولنا : ان [ صوم بعض ]<sup>(١)</sup> اليوم بعض العبادة وقد خلا عن النية ، معلوم • وقولنا : ان النية عزم وقصد لا ينعطف على الماضي ، معلوم في العقل ؟ وعدّم انعطافه حكما<sup>(٢)</sup> مظنون ، مستدّه : عدم انعطافه<sup>(٣)</sup> عقلا وتحقيقا •

فهذا كلام لا يفتقر الى الاستشهاد بالقضاء ؛ ولكنه منقوض بالتطوع • ولا [ يخطر انناظر بالبال ]<sup>(٤)</sup> منع<sup>(٥)</sup> بعض المتقدمين<sup>(٦)</sup> أن العبادة من

---

(١) في د ، ل ، ز : « صدر » وهو صحيح •

(٢) في د ، هـ ، ز : « حكم » وهو صحيح •

(٣) صحف في ل ، بلفظ : « انقطاعه » •

(٤) في د : « يخطر أن الناظر بالبال » وهو مضطربة •

(٥) في ل : « مع منع » ويرى استاذنا الشيخ عبد الغني عبد الخالق أنه يحتمل أن تكون كلمة « منع » مصحفة عن « زعم » أو « قول » •

(٦) في هذا اشارة الى ما وقع من خلاف بين الفقهاء في صوم النفل بنية بعد طلوع الفجر وقبل الزوال : أيعتبر الصوم من حين النية ، أم يعتبر من طلوع الفجر ؟

فذهب الحنابلة ، وابن جرير الطبري ، وبعض الشافعية كابن سريج وأبي اسحاق المروزي وأبي زيد الفاشاني المروزي والقفال : الى أن الصوم يعتبر من حين النية • وهل يشترط خلو الوقت السابق على النية عن الأكل والجماع ؟ ذهب جمهورهم الى الاشتراط وبه قطعوا • وذهب الطبري وابن سريج وأبو زيد الى أنه لا يشترط ، فلو أكل أو جامع ثم نوى ، صح صومه ويثاب من حين النية •

وذهب جمهور الشافعية : الى أن الصوم لا يتبعض ، وأنه يعتبر من طلوع الفجر ، فيجب الامساك واجتماع شرائط الصوم من الفجر • وإلى هذا ذهب الحنفية •

وعلى هذا ، فان قول الامام الغزالي بعد هذا : « فذلك من المنكرات في الشرع » ينصرف الى الممنوع لا الى المنع ، وقد نقل ابن حجر عن الغزالي =

التطوع : بعض<sup>(١)</sup> اليوم؛ فذلك من المنكرات في الشرع • فإذا نظر المجتهد<sup>(٢)</sup> في التطوع ، احتمل عنده احتمال الشرع انعطاف النية على السابق حكما ؛ وإن لم ينعطف تحقيقا • واحتمل أن يقال : استثنى التطوع عن هذه القضية : رخصة ، وترغيا في تكثير النوافل ، وتساهلا فيها • فلقد تساهل الشرع في النوافل في أمور فارق فيها الفرائض • ولو كان كذلك : لبقيت العلة التي ظهرت أولا باقية في الظن ؛ ولو<sup>(٣)</sup> كان بخلافه : لا ينقض • وليس يعد أن يرجح للمجتهد ظن الاستثناء على ظن الإبطال ؛ فيعتمد • فهذا في محل الاجتهاد ، ويختلف<sup>(٤)</sup> بأحاد المسائل ، وبقوة المناسبات وبظهور وجه خيال الاستثناء •

وحظ الأصول أن كلا الأمرين مجوز في الامكان ، والنظر في تعيين آحاد المسائل إلى المجتهد • ثم إذا استقر الظن على العلة السابقة للمجتهد ، فطريق المجادل : أما الاحتراز ظاهرا ، وأما الإبداء للمقصود اجراء على ما يجري به رسم الاصطلاح ، وهو : أن يبين أن ظن الاستثناء - مع ظن إبقاء المعنى معتبرا - أغلب من ظن الانعطاف على<sup>(٥)</sup> المعنى بالإبطال • وعند هذا تكاد تظهر الحاجة إلى الاستشهاد بالقضاء : لتبين به أن هذا المعنى لم

---

قوله : لا يحل نقل القول بأن النية تكفي في النقل وإن سبقها مناف « الاتحاف (٨٢) وراجع في هذا كله : المجموع (٢٩٢/٦ - ٢٩٣) وفتح العزيز (٣١٥/٦ - ٣١٧) والمغنى مع الشرح الكبير (٢٤/٣) والكشف على البزدوى (٣٩٦/٣ - ٣٩٧) والهداية (٨٥/١) •

(١) في ل : « لبعض » •

(٢) في د ، ز : « الناظر » •

(٣) في هـ : « فلو » •

(٤) لم ترد الواو في ز •

(٥) في د : « عن » •



يعطله الشرع<sup>(١)</sup> مطلقا ، بل أبقاه مستعملا في الفرض • والأداء : بأن يكون محل استعماله ، كما كان القضاء محل استعماله - أولى من<sup>(٢)</sup> أن يكون محل تعطيله • كما في التطوع •

وبالاحتياج<sup>(٣)</sup> الى هذا الاستشهاد ، يتبين أن التعلق بالعلامة الشبهية أولى<sup>(٤)</sup> من التعلق بالمناسبة التي لا تطرد ؛ فإن الحكم ان<sup>(٥)</sup> كان يتبع المناسبة المحضة : فقد صارت منقوضة • وإن كان يتبع العلامة الحاصرة<sup>(٥)</sup> القاطعة لمجرى الحكم عن موقعه - وهو : علامة الفرضية - : فليتعلق به [ ٧١ - أ ] بطريق الشبه<sup>(٦)</sup> ، كما سبق • وكل متعلق بمناسبة فهو مضطر الى تقييد<sup>(٦)</sup> مناسبه بقيود ، وتخصيصها بمواضع • مع أن المناسبة لا تختص بتلك القيود •

ولأجله<sup>(٧)</sup> قال قائلون - وبه ثبت<sup>(٨)</sup> أبو زيد رضى الله عنه - : ان المناسبة لا<sup>(٩)</sup> وجه للتعلق<sup>(٩)</sup> بها ، ولكن الأوصاف - التي عقل من الشرع ضبط الأحكام بها ، وعرفت فواصل بين النفي والاثبات بموارد الشرع

---

(١) في هـ : « الشارع » •

(٢) في د : « بأن » •

(٣) في د ، ز : « وفي الاحتياج » •

(٤) في ل : « أقوى ... اذا » •

(٥) صحف في ز ، بلفظ : « الخاطرة » •

(٦) لفظ : ل : « التشبيه ... الى أن يقيد » •

(٧) في د ، ل ، ز : « فلأجله » •

(٨) صحف في هـ ، بلفظ : « ثبت » •

(٩) في د : « ما ... التعلق » •

ومصادره - هو المتبع • وكل ذلك يرجع الى اتباع<sup>(١)</sup> أسباب وأوصاف  
موضوعة من جهة الشرع : لا تناسب بأنفسها •

نعم : قد يتخيل للشرع حكمة فيها ؛ والحكم يتبع الوصف  
الظاهر<sup>(٢)</sup> والسبب المنصوب ، دون الحكمة : فانها لا تطرد ، بل يضطر  
في سياقها الى قيود لا يوقف على حكماتها ؛ وان وقف على حكماتها بنوع  
من التوهم ، لم يوثق به •

وهذا كلام متين ؛ وفيما قدمناه - من بيان المناسبة ومراتبها - ما يشفى  
الغليل • [ ويلغى غموض هذا السؤال عند من أحاط به واحتوى على  
جميع دقائقه ، كما قررناه ]<sup>(٣)</sup> •

مسئلة : اضرب رأى الأصوليين في اضافة الحكم الى علتين<sup>(٤)</sup> :

فمنهم : من منعه ؛ واستدل : باجماع العلماء على الترجيح في مسئلة  
علة الربا ، مع توافق العلل وامكان الجمع •

ومنهم : من جوز ؛ واستدل : بأن المرأة الحائض المحرمة المعتدة  
بحرم وطؤها بهذه الجهات ؛ فالتحريم حكم واحد ، وقد ثبت بهذه العلل •

---

(١) في ل : « اثبات » •

(٢) في د : « ظاهرا » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) راجع في هذه المسئلة: المعتمد (٧٩٩/٢) والمستصفي (٣٤٢/٢)  
والحاشاوي (١٣٢/٢١) وروضة الناظر (٣٣٧/٢) والاحكام (٣٤٠/٣)  
وشرح المختصر (٣٧٣/٢) وشرح الاسنوى (٢٨٣/٤) وشرح جمع الجوامع  
(٣١٩/٢ و ٢٦٠) والكشف على البزدوى (٤٥/٤) وشرح المسلم (٢٨٢/٢)  
وبحث التعليل (١٨٥ - ١٩٣) •

وكذلك الشخص : يقتل ويرتد ، فيستحق قتله بجهات ، فيتحد القتل ، ويتعدد السبب .

والمسئلة في غطاء من الاشكال : لا يكشفه الا التفصيل ، فأقول<sup>(١)</sup> - والله المستعان - : النظر في المسئلة يتعلق بقضية عقلية ، وأخرى جدلية ، وأخرى اجتهادية فقهية .

أما القضية العقلية ، فلا بد من تقديمها ؛ فأقول : جواز اضافة الحكم<sup>(٢)</sup> الواحد عقلا الى علتين ، ينبى على درك حد العلة وحقيقتها ، وما هو المراد [ من اطلاقها ]<sup>(٣)</sup> في لسان الفقهاء . فقد<sup>(٤)</sup> اطلق الفقهاء اسم العلة على ثلاثة<sup>(٥)</sup> معان متباينة - من لم يعرف تباينها : اشتبه عليه معظم أحكام العلل في [ هذا ]<sup>(٦)</sup> الركن - الذي رسمناه لبيان العلة<sup>(٧)</sup> - وفيما عداها<sup>(٧)</sup> من الأركان - :

أحدها : تسميتهم<sup>(٨)</sup> البواعث والدواعي الى الفعل : علة الفعل ؛ وهو المسمى مناسبا في لسانهم . وعلى هذا التقدير ، ليس يبعد - في قضية العقل - تعدد البواعث ، وترادفها على الشيء الواحد . هذا من حيث

---

(١) في د : « فنقول » .

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي « الى » .

(٣) في هـ : « بالاطلاق » .

(٤) في ز : « وقد ... ثلاث » .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) في د ، ل ، ز : « العلل » .

(٧) في ل ، هـ : « عداها » .

(٨) في د : « تسمية » .

[ التجويز العقلي ]<sup>(١)</sup> • كمن يعطى الفقير لفقره ، وقد يعطى القريب - أيضا - لقرابته ، فيكون كل واحد باعنا على الاعطاء [ وداعيا اليه ]<sup>(٢)</sup> ، ويسمى علة بهذا الطريق • ومن مجوزات العقل أن تجتمع القرابة والفقر في شخص واحد ، ويكون كل واحد باعنا مستقلا ، على معنى : أنه لو انفرد لاستقل داعيا الى الفعل •

ويجوز أن يكون اجتماعهما هو الباعث ، حتى لو انفرد أحدهما : لم يكن باعنا • وعند ذلك تتحد العلة ، ويرجع<sup>(٣)</sup> التعدد الى وصف العلة • فعلى هذا ، لا يبعد في العقل تقدير ترادف مصلحتين على قضية واحدة : بحيث يكون لكل واحدة رتبة الاستقلال لو تجردت<sup>(٤)</sup> عن صاحبها<sup>(٥)</sup> • فهذا أحد مآخذ التسمية باسم العلة •

المآخذ الثاني : العلامات المعرفة التي لا تناسب ولا تدعو ، وإن كان يتصور أن تتضمن مناسبا لا نطلع عليه • فهذا - أيضا - قد يسميه الفقيه : علة ، على معنى : أن الحكم يظهر في حق المتعبد<sup>(٦)</sup> بوجوده • وهذه العلل على مذاق الشروط : التي لا توجب بنفسها ، ولا يضاف الايجاب<sup>(٧)</sup> اليها الا على نوع من التأويل • وعلى هذا - أيضا - لا يبعد أن يكون على

---

(١) في ز : « العقل » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في ز : « فيرجع » •

(٤) في د ، ل : « تجرد » •

(٥) في د ، ز : « صاحبه » •

(٦) صحت في ز ، بلفظ : « المعتمد » •

(٧) في هـ ، ل : « الوجوب » •



الحكم الواحد علامتان : يثبت الحكم - في حق<sup>(١)</sup> المتعبد - بأية علامة كانت .

كما يقول الرجل : ان دخلت الدار فأنت طالق ، وان كلمت زيدا فأنت طالق . فيتعلق الطلاق في حق المرأة ، بكليهما . فكذلك<sup>(٢)</sup> : [ للشرع ]<sup>(٣)</sup> أن يضيف أحكاما متماثلة الى علامات ؛ ثم تجتمع العلامات ، أو تتفرق .

المأخذ الثالث للملة : أن يكون الشيء موجبا ؛ كالزنا للرجم ، والقتل للقصاص ، والسرقه للقطع . الى غير ذلك : من الأسباب التي عقل جعل الشرع اياها موجبة ، ولم تعقل الأحكام<sup>(٤)</sup> بأنفسها منفصلة ، [ بل عقل ]<sup>(٥)</sup> كونها<sup>(٦)</sup> موجبة للأسباب ، وكون<sup>(٧)</sup> الأسباب موجبة لها . فهذا - أيضا - اذا كان كونه موجبا مأخوذا<sup>(٨)</sup> من جعل الشرع اياه موجبا فلا يبعد في العقل أن يجعل الشرع سببين موجبين لجنس واحد من الحكم يتماثل في نفسه . كما نقول مثلا : القتل يجب بالزنا ، ويجب بالكفر [ بعد الاسلام ]<sup>(٩)</sup> .

---

(١) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « معرفة » .

(٢) في د ، ز : « وكذلك » .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) في د : « للأحكام » .

(٥) في د : « بالعقل » .

(٦) في ل : « بكونها » .

(٧) في ه ، ل : « وتكون » .

(٨) صحف في د ، ز - بلفظ : « مأخوذ » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه .

وها هنا نظر دقيق عقلي ، وهو : أن العلة - على هذا المأخذ - أثبتت على مثال العلة العقلية ؛ ولا يجوز إثبات الحكم الواحد ، في المحل <sup>(١)</sup> الواحد - بعين ؛ كالعالمية الحاصلة <sup>(٢)</sup> للذات بشيء واحد : لا يجوز أن تكون بعين .

فعلى هذا المذاق ، لا يجوز تعليل حكم واحد ، في محل واحد ، من وجه واحد - بعين ؛ فإن المعلول واقع بالعلة . وكما لا يجوز أن يحدث شيء واحد عن <sup>(٣)</sup> [ جهة ] محدثين ، لا يجوز أن يقع المعلول <sup>(٤)</sup> الواحد بعين ، لأن من ضرورة إضافة الحادث الى محدث ، قطعه عن الآخر ، فلا <sup>(٥)</sup> يتصور أن يكون واقعا بهما ، مع اتحاده في المحل .

ومن علة <sup>(٦)</sup> الشرع ما أثبت على مثال العقليات : اذ جعلت موجبة ، ولم يعلم في الشرع موجباتها منفصلة عن الموجبات <sup>(٧)</sup> ؛ بل عقل من الشرع نصب الموجبات لها ، كأسباب العقوبات أجمع . فلا يتصور تعليل حكم واحد ، في محل واحد ، بعين ؛ على معنى : [ أنه تقدر كل واحدة منهما موجبة له ] <sup>(٨)</sup> . فان الايجاب اذا كان على مثال ايجاب العقليات : ففسي اعتقاد الايجاب لواحد ، نفى ' الايجاب عن الآخر .

---

(١) في ل : « محل واحد » .

(٢) في هـ : « الخاصة » .

(٣) في د : « من » ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٤) في ل : « معلول واحد » .

(٥) في هـ : « ولا » .

(٦) في حـ : « العلة الشرعية » .

(٧) صحف، في ل ، بلفظ : « الواجبات » .

(٨) في ل : « أن يقدر كل واحد موجبا » .

وهذا [ ما ]<sup>(١)</sup> يليق بمذهب<sup>(٢)</sup> الأستاذ أبي اسحاق - رضى الله عنه - في مصيره الى استحالة التخصيص ، فانه ليس يعتقد للعملة مأخذا الا على هذا الوجه . وهو ان لازم على جميع الفرق في الأسباب [ ٧١ - ب ] التي عرف<sup>(٣)</sup> من نصوص الشرع انتصابها موجبات للأحكام . فانا وان قلنا : انها ليست موجبات لذواتها ، فنحن<sup>(٤)</sup> به : أنها لولا ورود التشريع لما أوجبت<sup>(٥)</sup> . والآن فقد<sup>(٤)</sup> ورد الشرع بنصبها<sup>(٤)</sup> موجبة<sup>(٥)</sup> . ونصب الشيء موجبا : حكم من التشريع معقول ، واذا صار موجبا ، وأضيف اليه الموجب - انقطع اضافته عن غيره .

فان قيل : فالقول بالأسباب الموجبة ضروري في الشرع ؟ ونحن نرى جملة من الأسباب مترادف ويتحد موجبتها<sup>(٦)</sup> .

قلنا : اتحاد الموجب ، مع تعدد الموجب ، لا يعقل . فاذا أشكل شيء من هذا الجنس : فاما أن يكون الحكم متعددا متغايرا ، ويتخايل الى الناظر الاتحاد ؟ واما أن يكون السبب متحدا في جنسه ، ويتخايل للناظر<sup>(٧)</sup> التعدد ؟ واما أن تسقط إحدى علتين وتخرج عن كونها<sup>(٨)</sup>

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في ل : « بمسلك » .

(٢) في هـ : « عرفت » .

(٤) عبارة د : « ونعني ... وجبت ... قد ... نصبها » .

(٥) في ل : « موجبا » .

(٦) في هـ : « موجباتها » .

(٧) عبارة ل « الى الناظر » وقد ورد فيها - بعد ذلك - زيادة : « الاتحاد ، واما أن يكون السبب متحدا في جنسه ، ويتخايل الى الناظر » وهي من الناسخ .

(٨) في ل : « كونه » .

موجبة<sup>(١)</sup> ، ويحال الايجاب الى<sup>(٢)</sup> الأخرى<sup>(٣)</sup> بطريق الترجيح : أما بالتقدم<sup>(٤)</sup> في الوجود<sup>(٥)</sup> ، أو بالقوة في نفسه • فإن كل موجب يستدعي موجبا • وإذا لم تختلف الأحكام : تماثلت ، والمتماثلات متضادة في العقل لا تجتمع<sup>(٦)</sup> في محل واحد •

وهذا يتبين بإيراد الصور في معرض الأسئلة ، ودفعها بطريق الانفصال •

فإن قيل : المَحْرُومَةُ الحائِضُ المَعْتَدَةُ يحرم وطؤها • فالوطء واحد ، والتحریم<sup>(٧)</sup> واحد ، والعلل متعددة • وكذلك : من زنا وكفر وقتل ، قُتِلَ بهذه الأسباب • فالحكم واحد ، والأسباب متعددة •

قلنا : عماد القاعدة العقلية - التي قدمناها - أمران ؛ أحدهما : أن المتماثلات متضادة<sup>(٨)</sup> ، فلا تعدد أحكام متماثلة<sup>(٩)</sup> في محل واحد • والآخر : أن كل موجب يستدعي موجبا بالضرورة ؛ فإن لم يكن له موجب<sup>(١٠)</sup> : خرج عن الايجاب • ونحن وراء الوفاء بهذين الأصلين ، في كل سؤال •

---

(١) في د ، ل : « موجبا » •

(٢) في هـ : « على » •

(٣) في ل : « الآخر » •

(٤) في د ، ز : « بالتقديم » •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « الوجوب » •

(٦) في ل : « تجمع » •

(٧) في د ، ل ، ز : « وتحريمه » •

(٨) في هـ : « متضادات » •

(٩) في د ، ز : « تماثلات » •

(١٠) صحف في د ، بلفظ : « موجبا » •



أما الحيض والعدة والاحرام ، فكل واحد موجب تحريما على حياله ، فهذه تحريمات متعددة وليست متماثلة ، بل هي متغايرة : فلا تناقض فيما ذكرناه . • ودليل تباينها : أن القول بتحريم الوطء في الحيض <sup>(١)</sup> - تَجَوُّز <sup>(٢)</sup> ؛ إنما المحرَّم : مخامرة [ الأذى ؛ وفي الوطء مخامرة الأذى ] <sup>(٣)</sup> . والمحرم : افساد العبادة <sup>(٤)</sup> ؛ والوطء يفسد العبادة . والمحرم : خلط الأنساب ؛ والوطء يتضمن خلط الأنساب في العدة . فمن جامع - بعد اجتماع هذه الأسباب - فقد جنى على العبادة بالافساد ، وجنى على الأنساب بالخلط ، [ وخامر الأذى ] <sup>(٥)</sup> . فيتضمن <sup>(٦)</sup> فعل واحد هذه الوجود المتعددة المتباعدة . فإذا زال الحيض : زال تحريم مخامرة الأذى ؛ وإذا زال الحج : زال تحريم الجنابة على العبادة . وكذلك <sup>(٧)</sup> على هذا الترتيب .

والدليل القاطع عليه : أنا لو قدرنا لكل واحد من هذه الجنايات مرتبة في العقوبة في [ الدار ] <sup>(٨)</sup> الآخرة - لكان الوطء في هذه الحالة تستحق به جميع العقوبات ؛ والعقوبات مترتبة بترتيب المعاصي ، كما يترتب الثواب بترتيب الطاعات . والثواب الموظف على طاعة لا ينال الا بمثلها . وكذلك العقاب . وحد المثليين : ما يسد أحدهما سد الآخر في كل قضية . وهذه

(١) في ه ، ل : « بالحيض » .

(٢) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « به » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ز : « العبادات » .

(٥) لم ترد الزيادة في ل .

(٦) في ه ، ل : « فتضمن » .

(٧) في د : « فكذلك » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

التحريمات متباينة الرتب<sup>(١)</sup> والدرجات ؟ فكيف يقدر تماثلها أو<sup>(٢)</sup> اتحادها ؟ •

وكذلك الرجم غير<sup>(٣)</sup> القتل : فانه - في<sup>(٤)</sup> صورته - يتميز عنه ؛  
والشيء لا يتميز عن نفسه بحال • وقتل الردة يخالف قتل القصاص<sup>(٥)</sup> :  
فان قتل الردة يسقط بالاسلام [ وهو دعاء الى الاسلام ]<sup>(٦)</sup> ، وقتل القصاص  
يسقط بعفو المستحق ، والشيء لا يفارق نفسه • فكيف يفرض الاتحاد  
ولا يفرض التماثل [ أيضا ]<sup>(٧)</sup> ؟ فان أحدهما لا يسد سد الآخر : في  
جميع القضايا الواجبة والجائزة والمستحيلة •

[ فان قيل : من قتل رجلين ، فوجب<sup>(٨)</sup> القتل الواحد بعنتين :  
أو<sup>(٩)</sup> وجب عليه قتلان متماثلان ؟ وكيفما قدر ، فهو نقض لأحد القضيتين  
العقليتين<sup>(١٠)</sup> اللتين ذكرتموهما •

قلنا : لا ، بل وجب قتلان لمستحقين مختلفين وليسا متماثلين : إذ  
لا يستويان في جميع القضايا الواجبة والجائز والمستحيلة • إذ لو عفا

- 
- (١) في هـ : « الترتيب » •  
(٢) في د ، ز : « واتحادها » •  
(٣) صحف في ز ، بلفظ : « عند » •  
(٤) في هـ : « بصورته » •  
(٥) في د ، ل ، ز : « القتل » •  
(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز •  
(٧) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •  
(٨) في د ، ل : « فان قتل رجل رجلين يوجب » وفي ز : « فان  
قيل : قتل رجل رجلين يوجب » •  
(٩) في د ، ز : « إذ » •  
(١٠) في هـ ، ل : « المعقولتين » •

أحدهما : لم يسقط [ حق ]<sup>(١)</sup> الآخر ، وماخذ استحالة<sup>(٢)</sup> اجتماع  
المتماثلين : أن الاسود لا يعقل أن يسود ، كما أن الموجود لا يعقل أن  
يوجد • ومن لا يستحق زيد قتله يعقل أن يستحقه وإن كان قد استحقه  
عمرو من قبل ، فهما مختلفان : يعقل اجتماعهما من هذا الوجه •

فإن قيل : لو<sup>(٣)</sup> قتل ابنى رجل واحد : فالمستحق واحد [ والقفل  
جنس واحد ]<sup>(٤)</sup> والتصاص جنس واحد • فبم تدفع المماثلة ؟ وبم ثبت  
المخالفة ؟

قلنا : إنما يثبت - في الأصل - للقييلين : [ فهما المستحقان الأصليان ]<sup>(٥)</sup>  
وثبت للأب بطريق التلقى بالوراثه • ولذلك لا يثبت له : إذا لم يكن أهلا  
للوراثه • فقد عقل الاختلاف بالاضافة الى مستحقين مختلفين<sup>(٦)</sup> • ولذلك  
لو عفا عن أحدهما لم يسقط الآخر<sup>(٧)</sup> • وذلك يدل على التعدد • واختلاف  
المستحق في الأصل ، يدل على التباير والاختلاف : فقد ثبت أننا أضفنا  
- الى عتين - حكمين مختلفين ؛ لا حكما واحدا ، ولا حكمين متماثلين •

فإن قيل : الولادة سبب لتحريم النكاح بين الوالدة والولد ، والرضاع  
- أيضا - سبب ؛ فلو ولدت وأرضعت ، فهل تقولون : التحريم حاصل

---

(١) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « استحالته » •

(٣) في ه : « فلو » •

(٤) سقطت الزيادة من ل •

(٥) في د : « وهي المستحقين للأصليين » وفيها تصحيف •

(٦) في ه ، ل : « متعددين » •

(٧) في د : « للآخر » •

علتين على نعت الانحساد ؟ فان قلتم ذلك : أبطلتم انكار<sup>(١)</sup> [ اضافة -<sup>(٢)</sup> ]  
الموجب [ الواحد ]<sup>(٣)</sup> الى موجبين ؛ وان أثبتتم تحريمين ؛ فهما متماثلان ،  
فلا<sup>(٤)</sup> يعقلان بزعمكم •

قلنا : لا ، بل التحريم واحد ، وهو حاصل بالولادة • والارضاع  
ليس بعة : فانه لم يوجب تحريما<sup>(٥)</sup> ؛ فهو ساقط بالاضافة الى الولادة ،  
لانهما لا يختلفان - أعنى التحريمين - حتى نقضى باحالة كل واحد منهما  
الى موجبه ، فان المحل متحد ، والتحريم<sup>(٦)</sup> متحد • ولكننا نحيل الحكم على  
الولادة من وجهين :

أحدهما : أن الولادة بعضية حقيقية • والرضاع [ ٧٢ - أ ] مشبه<sup>(٧)</sup>  
بالبعضية شرعا ، وشبه الشيء<sup>(٨)</sup> ساقط بالاضافة الى حقيقته ، عند وجود  
الحقيقة •

وعلى الجملة ، العقل يشير الى احالة الأمر على<sup>(٩)</sup> الأقوى ؛ لأن<sup>(٩)</sup>  
الأضعف لا يعتد به مع الأقوى • وهذا كما أن البلدة<sup>(١٠)</sup> : اذا كان اليها<sup>(١٠)</sup>

---

(١) في ل ، هـ : « إحالة » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) لم ترد الزيادة في د •

(٤) في د ، ز : « لا » •

(٥) في ز : « تحريمه » •

(٦) في هـ ، ل : « والمحرم » •

(٧) في د ، ز : « شبهه » •

(٨) في د ، ز : « المشبه به » •

(٩) في هـ ، ل : « الى ... فان » •

(١٠) في د ، ز : « البلد ... لها » •



طريق يبلغ مرحلة ، وطريق<sup>(١)</sup> يبلغ عشر مراحل - فالطريق البعيد<sup>(٢)</sup> لا يعد طريقا ؛ وسالكة لا يترخص بالقدر المنوط بالسفر الطويل : مهما استوى الطريقان [ في الأغراض ]<sup>(٣)</sup> .

وكذلك<sup>(٤)</sup> قال الشافعي - رضى الله عنه وعن جميع الأئمة - : إذا نكح المجوسي أمه وولدت منه ابنا ، فهذا ابنه وأخوه من أمه ، فإنه ابن أمه أيضا . ولكن الوراثة عند الشافعي بالبنوة ، وأخوة الأم لا تعد قرابة مع البنوة<sup>(٥)</sup> .

والتقديم بالقوة يشهد له المشروع والمعقول :

أما المشروع : فالحائض إذا صامت ليلا [ فلا نقول ]<sup>(٦)</sup> : بطل صومها بعنتين ، أحدهما : الليل . والأخرى : الحيض ؛ بل الحيض ساقط بالإضافة إلى نبوة<sup>(٧)</sup> الوقت عن القبول .

---

(١) في د ، ل : « والطريق الآخر » .

(٢) في د : « البعيدة » .

(٣) لم ترد الزيادة في د . وقد ذهب الحنفية : إلى أن الرجل إذا قصد بلدا له طريقان : أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ، والآخر دونها ، فسلك الطريق الأبعد - كان مسافرا ، وإن سلك الأقصر ، يتم صلاته . وذهب الشافعية : إلى أن سالك الأبعد لغرض يقصد ، يقصر . أما إذا سلكه ليقتصر الصلاة ، ففيه قولان . فقال الشافعي في الاملاء : له أن يقصر ، وقال في الام : ليس له أن يقصر . فراجع : الام (١٦٣/١) والمهذب (١٠١/١) والبحر الرائق (١٤٠/٢) .

(٤) في د ، ل : « ولذلك » .

(٥) انظر : الام (١٢/٤) .

(٦) في ل : « فلا يصح ، ولا نقول » .

(٧) في هـ : ل : « نبوة » .

و [ كذلك ]<sup>(١)</sup> من باع حراً أو خمرًا بشرط خيار مجهول أو أجل مجهول ، فلا نقول : البيع فاسد بالشرط وبالحرية ؛ بل الشرائط ساقطة بالإضافة الى نبو<sup>(٢)</sup> المحل عن القبول ، فإن محل العقد أقرب الى العقد من شرطه وحكمه • فأحيل على الأقرب • وهذا مما تشهد له العقول ، ويشهد لذلك انفساخ النكاح والاجارة بملك اليمين ، لاستحالة احالة الاستحقاق للمنفعة على الجهتين ، واستحالة تعرية السبب عن فائدة<sup>(٣)</sup> ، فقدم الأقوى ، وحكم بانفساخ الأضعف واندفاعه •

وكذلك في المحسوسات : فإن الحيوان المقيد تمتع عليه الحركة ، والطائر المحبوس في القفص يمتنع عليه الطيران بسبب القيد [ والقفص ]<sup>(٤)</sup> • فلو مات : خرج القيد عن كونه مانعاً ، وأحيل الامتناع على عدم الحياة ؛ ولا يقال<sup>(٥)</sup> : انه ممتنع بعلمين ، احدهما : الموت • والاخرى : انقفس • ولو جاحد مجاحد ذلك : شهد عليه عقله بالخبل والضلال ان<sup>(٦)</sup> كان ذا عقل ؛ والا فصدر<sup>(٧)</sup> [ المراء فيه ]<sup>(٨)</sup> عن غباوة وجهالة •

الوجه الثاني لاسقاط أثر الرضاع : أن الرضاع طراً على محرم

(١) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

(٢) في هـ : « نبوة » •

(٣) في هـ ، ل : « فائدته » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ •

(٥) في هـ ، ن : « نقول » •

(٦) في د : « اذ » •

(٧) في د ، ز : « قصد » •

(٨) في د ، ز : « المراجعة » •

بالولادة<sup>(١)</sup> : فان الولادة سابقة بالضرورة • والمحرم لا يحرم ، فيسقط أثر الرضاع ، وامتنعت الاضافة اليه : اذ السابق من التحريم مضاف الى الولادة ، والطارىء غير معقول •

او كما<sup>(٢)</sup> لا يعقل أن يوجد الموجود ويسود الأسود ، لا يعقل أن يحرم المحرم ويتصف بالتحريم الذي هو متصف به<sup>(٣)</sup> • فلم يجد محلا فارغا حتى يؤثر فيه فسقط أثره ، لفقده محلا • ووجه فقد المحل : أنه لا يعقل تحريم المحرم ، كما لا يعقل تجدد السواد على المسود • وكذلك لا يعقل بيع المبيع ، ولا رهن المرهون من المرتهن والمشتري : لأن المحل مشغول بمثله • فلا يقبل<sup>(٤)</sup> ورود ما هو مشغول به • وكذلك : اذا أحدث الرجل وانتقض<sup>(٥)</sup> طهره [ بأن بال مثلاً ، فبال<sup>(٦)</sup> بعد ذلك أو تغوط - فلا نقول : ان الثاني علة لاتقاض الطهر ؛ وان كان مثل الأول • ولكن<sup>(٧)</sup> : لم يصادف طهرا حتى ينقضه ، فان المنتقض لا ينتقض • فهذه قضايا عقلية لا ينكرها من له ذهن<sup>(٨)</sup> سليم •

فان قيل : ما قولكم في الصغير المجنون ؛ الثابت للأب عليه : ولايتان مختلفتان ؟ أم<sup>(٩)</sup> ولاية واحدة مضافة الى علتين ؟ أم تلغى احدى العلتين ؟

- 
- (١) في د : « في الولادة » •
  - (٢) في هـ : ل « فكما » •
  - (٣) في هـ ، ل : « بعينه » •
  - (٤) في د ، ز : « يعقل » •
  - (٥) في د ، ز : « فانتقض » •
  - (٦) في د ، ز : « فان بال » فقط •
  - (٧) في د : « وكل » •
  - (٨) في هـ ، ل : « ذوق » •
  - (٩) في هـ ، ل : « أو » •

قلنا : لا سبيل الى القول باثبات ولا يتين متماثلتين ، فانه لا يعقل :  
اذ حاصله أن يقال : يلي عليه ويلى عليه ؛ والمتكرر العبارة دون  
المعبر<sup>(١)</sup> ، فالولاية واحدة • وهي مضافة الى الصغر : فانه سابق • فان  
الجنون لا يعقل الا في سن التمييز ، وقد صادف الجنون محلا مشغولا بمثل  
حكمه ، فسقط •

نعم : لو اطرده حتى بلغ الصبي ، فهو بعد [ زوال ]<sup>(٢)</sup> الصبا محال  
على الجنون الكائن بعد الصبا • وقد صادف محلا فارغا ، فأفاد<sup>(٣)</sup> حكمه<sup>(٤)</sup>  
هذا فيه ، اذا لم يكن<sup>(٥)</sup> بين الولايتين فرق • فان بان فرق [ في قضية ]  
بين ولاية الجنون والصبا - عقل التعدد وحكم بالاختلاف •

فان قيل : فلومس ولمس معا ، أو بال وتغوط معا - [ فلا تقدم ]<sup>(٦)</sup>  
ولا ترجح بالقوة<sup>(٧)</sup> فماذا تقولون ؟ •

قلنا : الجواب عنه من وجهين :

أحدهما أن نقول : الحدث ليس موجبا حكما • وانما هو ميقات تكرر  
الأمر بالوضوء لاجل الصلاة ؛ فهذا كالعلامة ، لا تأثير له في الايجاب •  
وينجوز أن يعلم الشيء بعلامتين ثم تردحمان • وليس للعلامة مدخل في

---

(١) في د ، ل : « المعتبر » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) في د : « فاز » وفي ز : « فاذا » •

(٤) في ل : « بحكمه » ، وفي د ، ز : « الايجاب » •

(٥) في د ، ز : « يكن » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

(٧) في د ، ز : « في القوة » •



الايجاب حتى يقال : الاضافة الى احدهما<sup>(١)</sup> توجب قطع الاضافة الى الأخرى<sup>(١)</sup> .

الثاني : أنه لو<sup>(٢)</sup> قد ركونه موجبا نقضا ، على قياس الاسباب المؤثرة - فنقول : الحكم متحد وهو : الانتقاض ؛ والعلة - أيضا - متحدة ، ولها حكم الاتحاد ، وإن<sup>(٣)</sup> تعددت صورها • فالجنس واحد • فانه لو بال : فالقطرة الأولى ناقضة [ للطهارة وهي ] تشتمل على أجزاء تستقل آحادها بالنقض ، ولكن الحكم مضاف الى الجملة ، والجملة في حكم الشيء الواحد • وكذلك : اذا تعدد المخرج وتعددت<sup>(٤)</sup> الصورة ؛ فعلة<sup>(٥)</sup> الانتقاض : الأصل<sup>(٦)</sup> ، لا قدر ما به الحدث ؛ فالإضافة<sup>(٧)</sup> الى الأصل •

وهذا كما أن سارق ألف دينار يجب عليه قطع واحد ؛ ولا نقول : اضافة الوجوب تختص<sup>(٨)</sup> بربع دينار من الجملة ؛ بل الربع فصاعدا هو الموجب • فكيفما كان ، فالوجوب مضاف الى الكل على وجه واحد : لا بطريق التعدد ، ولا بطريق التمييز والتعيين •

وكذلك الموضحة اليسيرة توجب خمسا من الابل • وكذلك

---

(١) في هـ ، ل ، ز : « احدهما .. الآخر » •

(٢) في هـ ، ل : « ان » •

(٣) في د ، ز : « فاذا » ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٤) في ل ، ز : « أو تعدد » •

(٥) في ز : « فعلية » •

(٦) في د : « بالأصل » •

(٧) في هـ : « والاضافة » •

(٨) في د : « تخصص » •

الواسعة ، ولا يضاف [ الحكم ] بالوجوب<sup>(١)</sup> الى الأقل ويعرى الباقي ،  
بل يقال : الكل جنس واحد ، والاضافة اليه • وكذلك القول في زيادة  
قدر الشهود اذا شهدوا •

وكذلك من [ ٧٢ - ب ] استوعب [ جميع ]<sup>(٢)</sup> رأسه بالمسح ،  
يقال : أدى الفرض بجميعه ، ولا يقال : ان الواقع منه فرضا أقل ما يسمى  
مسحا ، والباقي نفل<sup>(٣)</sup> : فان ذلك القدر لا يتعين • ولو جاز ذلك - مع  
الابهام من غير تمييز ، حتى يبقى على الابهام في علم الله سبحانه أيضا ،  
ويجرى مجرى خصلة من خصال الكفارة في تعلق الوجوب بها لا على  
التعين - لجاز<sup>(٤)</sup> طرد مثله في الأحداث المجتمعة ، في<sup>(٥)</sup> أمثال هذه  
الالتزامات ويقال : التقض حاصل بواحد لا على التعين • ولا فرق بين  
هذه الصور<sup>(٦)</sup> في هذه القضية •

ويقرب منه أن مالك نصف العبد اذا أعتق النصف عتق الباقي •  
والعتق مضاف الى جميع النصف ، وان كان عتق العشر وأقل منه علة  
كاملة في ايجاب السراية •

وكذلك من يملك نصف الدار يأخذ الباقي بالشفعة ؛ وقدر العشر

---

(١) في ه ، ل : « الوجوب » ولم ترد فيهما الزيادة السابقة •  
وانظر في هذه المسئلة : الام (٦٧/٦) والهداية (١٣٥/٤) والافصاح (٣٣١) •

(٢) لم ترد الزيادة في ل •

(٣) في د ، ه ، ز : « نفلا » •

(٤) صحف في ز بلفظ : « لمجاز » •

(٥) في د ، ل ، ز : « وفي » •

(٦) في ز : « الصورة » •

وأقل منه [ علة ]<sup>(١)</sup> كاملة<sup>(٢)</sup> في الاستحقاق عند الانفراد ، ولذلك يسوى بين الشريكين المتفاوتين في النصيب : في مسألة العتق ، وفي مسألة الشفعة على أصح انقولين<sup>(٣)</sup> . وهذا : لأن العلة [ أصل ]<sup>(٤)</sup> الشركة وأصل العتق . فلا نظر الى مقدار ما به العتق وما به الشركة ، ولم تتغير الاضافة به . فكذا<sup>(٥)</sup> الأحداث : النظر فيها<sup>(٦)</sup> الى أصل الحدث ، وهو : جنس واحد ؟ وما به الحدث مختلف طريقه وقدره ، فلا تتغير [ به ]<sup>(٧)</sup> الاضافة .

فان قيل : اذا حصل الموت عقيب جراحتين ، أو عقيب القدر نصفين وحز الرقبة ، ووجد<sup>(٨)</sup> معا من غير تقدم وتأخر - فالموت محال على أيهما ؟ .

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في هـ : « كافية » .

(٣) قد اتفق الفقهاء على أن الشفعة تثبت للخليط في العقار ، ثم اختلفوا في الجار : فذهب أبو حنيفة : الى انه تثبت له الشفعة ، وخالفه الجمهور . واختلفوا أيضا في البناء والغراس اذا بيع منفردا : فذهب مالك : الى ثبوت الشفعة فيه . وخالفه الجمهور . وذهب الفقهاء أيضا : الى أنه لا اثر لتفاوت أسهم الشركاء في ثبوت حق الشفعة ، ولكنهم اختلفوا فيما اذا كانت أسهمهم متفاوتة وبيع منها حصة : فذهب أبو حنيفة : الى انها تكون على عدد الرؤوس ، وذهب مالك : الى أنها على قدر السهام . وعن الشافعي في ذلك قولان وعن أحمد روايتان . فراجع : المهذب (١/٣٨٠ و ٣٨٥) والهداية (٤/١٨ - ١٩) ، والبحر الرائق (٨/١٤٣ و ١٥٧) والافصاح (٢٢١ و ٢٢٣) والاشراف (٢/٤٨) ونزهة المشتاق (١٤٨ و ١٥١) وبحوث في الفقه المقارن (٢٥ - ٤٧) .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في ز : « وكذلك » .

(٦) في د ، ل ، ز : « فيه » .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٨) في ل : « وجريا » .

قلنا : قد يقول الخبير بصناعة الكلام : ان ايجاب العلة المعلول انما يتلقى من العقل في المعقولات ، ومن الشرع في المشروعات • وحصول الموت عقيب الجرح ليس شرعا ، والعقل قاض بأن مزهق الأرواح هو الله تعالى ، وأن الجرح ليس بعلّة أصلا • وهذا له مسلك واضح في صناعة الكلام • ولكننا - في مساق كلامنا هذا - نستنهج<sup>(١)</sup> منهج الفقهاء ، وتتبع فيه الاعتقاد<sup>(٢)</sup> • فنقدر<sup>(٣)</sup> الجرح<sup>(٤)</sup> علة الموت ، ونخرجه على المنهاج الذي ذكرناه في الأحداث ونظائرها على ما تقدم •

هذه قضايا عقلية أثرتها وحركتها ، ولم أجد<sup>(٥)</sup> أحدا من النظار تعرض لها ؛ فلا بد من الإحاطة بها في معرفة قضايا [ العلل الثابتة على مثال<sup>(٦)</sup> ] العلل العقلية •

فأما العلامات ، فلا تؤثر في الإيجاب حتى تضاف الأحكام اليها ، فالعلل الثابتة على مذاق العلامات : لا تجرى فيها هذه القضايا • إلا أن تقدر العلامة<sup>(٧)</sup> علة في حق حصول العلم بالحكم • فعند ذلك قد تجرى هذه القضايا والبواعث والدواعي التي يعبر عنها بالمناسبات في هذه القضايا ؛ وربما تلتحق بقييل العلامات : اذا لم يظهر أثرها في الإيجاب •

هذا تمام النظر في القضية العقلية •

(١) في ز : « نستنهج » •

(٢) في ل : « الاعتبار » •

(٣) في د : « فمقدر » •

(٤) في هـ ، ل : « الجرح » •

(٥) في ل : « أر » •

(٦) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٧) في د ، ز : « العلامات » •



أما القضية الاجتهادية والجدلية ، < ف > هو : أنه اذا سسنت علة في الأصل ، فظهرت<sup>(١)</sup> علة أخرى أمكن احالة الحكم عليها ، أو أبدائها<sup>(٢)</sup> المخصص - فهل<sup>(٣)</sup> يبطل به النظر الأول حتى يحتاج الى الترجيح ؟ هذا مما اختلف فيه :

فقال قائلون : هذا اعتراض فاسد ؛ فان تعليل الأصل بعلة جائرة ، فلتكن تلك العلة - أيضا - ثابتة معه ، فليس [ في هذا ]<sup>(٤)</sup> ما يناقض الأولى<sup>(٥)</sup> . وعلى هذا بنوا بطلان الاعتراض بالفرق ، وقالوا : لا معنى له الا ابداء علة في الأصل ، وبيان عدمها في الفرع . فلا<sup>(٦)</sup> وجود العلة التي ذكرها المعارض : يبطل علة الأصل ، ولا عدم [ تلك ]<sup>(٧)</sup> العلة في الفرع : يوجب عدم الحكم مع قيام علة أخرى .

ومنهم : من قبل الاعتراض بالفرق ، على خلاف ما ذكره هؤلاء . والقول بالنفي والاثبات مطلقا [ عندنا ]<sup>(٧)</sup> مختل من الجانبين ؛ فالوجه أن نقول : ان كانت علة الأصل مما ثبت بشهادة الحكم لها<sup>(٨)</sup> ، فظهور علة أخرى يدفع الظن الحاصل من شهادة الأصل .

---

(١) في د ، ز : « وظهرت » .

(٢) في د ، ل ، ز : « أبداء » .

(٣) في د ، ز : « هل » .

(٤) في ه ، ل : « فيها » .

(٥) في د ، ز : « الأول » .

(٦) في ه ، ل ، ز : « ولا » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٨) في ل : « له » .

وان كانت العلة ثابتة بالنص ، [ أو بإيماء النص ]<sup>(١)</sup> ، أو بتأثير معلوم من غير الأصل بالاجماع - فظهور علة أخرى : لا يقدرح .

نوكل<sup>(٢)</sup> هذا الجنس لا يحتاج الى الاستشهاد بالأصل . وهو الذي سميناه : المؤثر<sup>(٣)</sup> ، [ الذي ] يرجع حاصل النظر فيه الى ادخال تفصيل تحت جملة . وانما المفتقر الى الأصل : ما يفتقر الى اثباته بشهادة الحكم له على وفقه . وقد بنا أمثلة المؤثر .

وأما<sup>(٤)</sup> الثابت بالمناسبة ، أو الوصف الذي لا يناسب : اذا عرف بالطريق الذي ذكرناه في الطرد والعكس ، أو بطريق الشبه الذي ذكرناه - فظهور علة أخرى يقطع الظن . لأن مأخذه : أن الحكم الثابت في العين<sup>(٥)</sup> أو الثابت<sup>(٦)</sup> في الذات ، لا بد له من معنى باعث عليه ومتقاض له بالمناسبة ؛ فاذا ورد على وفق مناسبة موجودة ، غلب على الظن أنه الداعي ، كما أن من علمنا فقره فأعطاه معط شيئاً ، غلب على الظن أنه أعطاه لفقره ، فاذا علمنا أنه قريبه : ارتفع الظن الأول ، واحتمل أن يكون للقراءة . فلا بد<sup>(٧)</sup> من ترجيح لأحد الظنين . واذا<sup>(٨)</sup> ثبت هذا في المناسب<sup>(٩)</sup> ، فهو

---

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في هـ ، ل : « ولكن » .

(٣) في ز : « مؤثراً » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٤) في ز : « فأما » .

(٥) في ز : « الحكم » ، وهو تصحييف .

(٦) في هـ ، ل : « الحادث » .

(٧) في هـ : « ولا بد » .

(٨) في ز : « فاذا » .

(٩) في د ، ز « المناسبة » .

في الطرد والعكس والشبه : أولى • لأن مأخذ الكلام فيهما : أنه<sup>(١)</sup> لا بد من علامة فاصلة لمجرى<sup>(٢)</sup> الحكم عن موقفه ومقطعه ، ولا علامة الا كذا • فإذا ظهرت علامة أخرى ، بطل قولنا : لا علامة الا كذا ، وانقطع الظن • وقد قررنا ذلك في موضعه •

فان قيل : فلو انعدمت العلة المؤثرة ، فهل يجب انعدام الحكم [ بها ؟ وهل ]<sup>(٣)</sup> هو المعنى بالعكس ؟ •

قلنا : نعم ، [ الحكم ]<sup>(٤)</sup> الحاصل بتلك العلة ينتفى عند<sup>(٥)</sup> انتفاء تلك العلة ، ولكن يجوز تقدير علة أخرى : يناط بها الحكم عند عدم العلة الأولى • والا ، فلو قدرنا انتفاء جميع العلل : لانتفى الحكم • وكذلك : اذا وقع الاتفاق على اتحاد العلة ، فمن ضرورة [ انتفاء العلة ]<sup>(٦)</sup> انتفاء الحكم : اذ لا يستغنى الحكم عن موجب<sup>(٧)</sup> •

ولكن : يجوز أن تنتفى علة ، ولا ينتفى الحكم : لموجب<sup>(٨)</sup> له من علة أخرى ، أو نص يرد فيه • ولما جاز ذلك : لم يجب على المجادل التعرض له ، [ ٧٣ - أ ] لأنه يقع خارجا عن مقصود الكلام • وانما

(١) في د ، ز : « أن » •

(٢) في ز : « يجرى » •

(٣) في ز : « بها ، هذا » • وورد في د - مكان الزيادة حرف « و » فقط •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ه •

(٥) في ه : « بانتفاء » •

(٦) في ل : « انتفائه » •

(٧) في ه : « العلة » •

(٨) في ل ، ز : « بموجب » •

مقصود الكلام اثبات الحكم عند جريان العلة • والا فعلى المجتهد الوفاء بعكس العلة عند انعدامها ، كما يجب الوفاء بطردها عند وجودها •  
 فلاح [ أن ]<sup>(١)</sup> كل كلام يفتقر الى الاستشهاد بأصل ، ليكون حكم الأصل شاهدا لكونه علة أو علامة - ينقطع<sup>(٢)</sup> الظن الحاصل منه عند ظهور غيره • ونزل ذلك - في التقدير - منزلة من قال : مس الذكر ، فصار كما لو مس وبال • لأنه اذا وجد في الأصل علة [ أخرى ]<sup>(٣)</sup> مستقلة : لم يصلح للاستشهاد<sup>(٤)</sup> به على كون المس موجبا • وان استند الى الايماء أو النص : في اثبات أن المس سبب - استغنى [ به ]<sup>(٥)</sup> عن الاستشهاد بالأصل<sup>(٦)</sup> ، وجرى دليله في الأصل والفرع على وتيرة واحدة •

وكذلك اذا قلنا : أمة كافرة فلا يتزوجها المسلم كالأمة المجوسية ، كان ساقطا ؛ لأن التمجيس مستقل [ بآيات<sup>(٧)</sup> التحريم ] ، فكيف يشهد الأصل لكون الرق مضبرا • ولو قام دليل على أن الرق مؤثر من نص أو ايماء أو اجماع ، لاستغنى عن الاستشهاد بالأصل •

وبهذا يتبين وجه مصير العلماء الى الترجيح في علة الربا ، فانها علامات شبيهة عرفت بورود الحكم ، لا بشهادة نص أو اجماع لتأثيرها في

(١) لم ترد الزيادة : في ز •

(٢) في ه ، ل : « انقطع » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في ه ، ز : « الاستشهاد » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٦) في ه : « بأصل » •

(٧) في د ، ز : « بآثاره ... » ، وفي ل : « بالتحريم » •



انحكم ، فهذا منتهى النظر في المسئلة .

مسئلة : اختلفوا في صحة العلة القاصرة (١) :

فذهب الشافعي - رضى الله عنه - : الى صحتها ، لأن جواز تعديده  
العله ينبنى على معرفة صحتها بطريقه . وليس للتعدي مدخل في التصحيح ،  
وهو نتيجة التصحيح .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - : انها (٢) باطلة . فانه (٣) لا حكم  
لها : اذ الحكم في محل النص ثابت بالنص ، ولم يثبت بها حكم في غيره .  
ونشأ من هذا أمر (٤) ، وهو : أن الحكم في الأصل هل يضاف الى  
العله ، أم لا ؟ فهم يزعمون أن المضاف الى العلة حكم الفرع . فأما حكم  
الأصل فمضاف الى النص لا الى العلة (٥) .

وهذه المسئلة - عندي - لفظية : تنبنى على بيان حد (٦) العلة ،  
وما هو المراد باطلاقها . وقد بينا أن الفقهاء يطلقون اسم العلة : على

---

(١) راجع في هذه المسئلة : المعتمد (٨٠١/٢) والمستصفى (٣٤٥/٢)  
وروضة الناظر (٣١٥/٢) والاحكام (٣١١/٣) وشرح المختصر (٣٦٤/٢)  
وشرح الاسنوى (٢٧٦/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٥٧/٢) والتيسير  
(٥/٤) وشرح المسلم (٢٧٦/٢) وبحث التعليل (ص ١٩٣ وما بعدها) .

(٢) في د ، ز : « هي » .

(٣) في ل : « فانها » .

(٤) في ز : « فرع » .

(٥) راجع في هذه المسئلة : المستصفى (٣٤٦/٢) والاحكام  
(٣٥٧/٣) والتيسير (٢٩٤/٣) واصول الشاشي (٨٢) وشرح المسلم  
( ٢٩٣/٢ ) .

(٦) في د ، ز : « حكم » ، وهو تصحيف ،

العلامة الضابطة لمحل الحكم • وقد تطلق على الباعث الداعي الى الحكم ، وهو : وجه المصلحة • وقد تطلق على السبب الموجب للحكم الذي يتنزل<sup>(١)</sup> : في الايجاب وازافة الموجب اليه ، منزلة العلة العقلية ، بنصب الشرع • واذا خرجت المسألة على هذه المآخذ ارتفع الخلاف •

فاذا<sup>(٢)</sup> أريد بالعلة : السبب الموجب الذي يقتضى اضافة عقلية ، كما في العلة العقلية ؛ فهذا يقتضى أن يقال : ان كانت العلة<sup>(٣)</sup> منصوصا عليها ، كالسرقة مثلا - جاز اضافة الحكم اليها [ وان كانت قاصرة ] • وان<sup>(٤)</sup> كانت مستنبطة بالظن<sup>(٥)</sup> ، فلا : لأن المضاف - [ وهو الحكم ]<sup>(٦)</sup> - مقطوع به ، فيستحيل أن يكون المضاف اليه مظلونا • والعلة المستنبطة<sup>(٧)</sup> مظلونة ، فالحكم بأن الحكم [ حصل ]<sup>(٨)</sup> بها ، اضافة مقطوع به الى سبب مظلون • وأضافته الى النص انقاطع - والحكم مقطوع<sup>(٩)</sup> به - أولى من اضافته الى العلة المظلونة ، وقطع اضافته عن السبب الظاهر المقطوع [ به ]<sup>(١٠)</sup> •

وعن هذا المنهج ، فرق فارقون بين العلة المنصوصة والمستنبطة •

(١) في ل : « ينزل » •

(٢) في هـ ، ل : « فان » •

(٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « قاصرة » ، وسقطت الزيادة التالية منها •

(٤) في ز : « فان » •

(٥) في هـ : « بالنظر » •

(٦) في ز : « هو حكم » •

(٧) في ز : « مستنبطة » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في د ، ز : « المقطوع » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

وان أطلق [ اسم ]<sup>(١)</sup> العلة لارادة الباعث على الحكم والداعي<sup>(٢)</sup> له ، وهو : وجه المصلحة • فيقول الناظر : الحكم ثابت بالنص ومضاف اليه • والسبب الباعث للشرع على النص : المصلحة الفلانية • فهذا لا حجب في اطلاقه •

ثم تلك المصلحة قد يستوفىها النص ويستوعب مجاريها ، وقد يقصر النص عنها ، فيلحق<sup>(٣)</sup> به غيره • وقد تقصر على النص ، فيخصص<sup>(٤)</sup> النص بها •

فان قيل : وأي<sup>(٥)</sup> فائدة فيه اذا كان حكم النص [ يستغنى عنها ، فلا يثبت بها ]<sup>(٦)</sup> غيره ؟ وما لا فائدة فيه فهو عبث •

قلنا : ان غنيمت بالفائدة اثبات حكم به<sup>(٧)</sup> ، فهذا لا فائدة له • وان غنيمت بالبطلان أنه لا فائدة لها ، فالبطلان - بهذا التأويل - مسلم • وانما نغنى بصحتها : أن الباحث لا يدري في أول<sup>(٨)</sup> الأمر : أيثر على مصلحة مطابقة<sup>(٩)</sup> للنص ، أو على مصلحة زائدة على محل النص متعدية ؟ فاقدامه على النظر - وهو يتوقع الفائدة - لا يعاب عليه ، فلا<sup>(١٠)</sup> يعد عبثا • واذا

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في د : « والدواعي » •

(٣) في ز : « فيلتحق » •

(٤) في ل : « فيختص » ، وفي د ، ز : « فيتخصص » •

(٥) في هـ : « فأي » •

(٦) في هـ ، ل : « مستغنيا عنه ولا يثبت به » •

(٧) في ز : « له » •

(٨) في هـ : « مبدأ » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « مضايقة » •

(١٠) في د ، ز : « ولا » •

عشر عليه ونظر فيه ، فرأى النص مستغرقا جميع مجاريه • فالمعنى بصحته : أن ، قوفه<sup>(١)</sup> على قصوره<sup>(٢)</sup> لا يقطع الظن الحاصل ، ولا يبطل مستند الظن ومثاره ؟ بل يبقى انظن كما كان • فيتوهم - برأى غالب ، واعتقاد قوى في النفس - أن الباعث للشارع على التخصيص على الحكم ، هو<sup>(٣)</sup> الذي ظهر له •

وإذا فسرنا الصحة بهذا [ القدر ]<sup>(٤)</sup> ، وفسروا البطلان بذلك القدر الذي ذكروه ، وأنصف كل فريق منا ومنهم - انكشف الغطاء ، وارتفع الخلاف •

فان قيل : نعى بطلانها أن القول بها رجم بالظن<sup>(٥)</sup> ، وحكم على الغيب مع الشك والريب ؟ وهو ضد العلم • وانما جُوزَ<sup>(٦)</sup> الركون اليه لحاجة العمل [ به ]<sup>(٧)</sup> • فإذا لم يكن معسولا به ، فهو من قبيل العلوم والاعتقادات ، لا من قبيل التعبدات<sup>(٨)</sup> العملية • وشرط الاعتقادات : العلم دون الشك والظن •

قلنا : سلمتم لنا حصول الظن وبقائه ، وأن الوقوف على عدم التعدي لا يعطف ضعفا وخللا على الظن السابق • وهذا ما غيناه بالصحة فقط ،

---

(١) في د ، ل ، ز : « وفوعه » •

(٢) في ز : « قصور » •

(٣) في ل : « هذا » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) في ل : « للظن » •

(٦) في ز : « جوزنا » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٨) في ز : « الاعتقادات » •



وان<sup>(١)</sup> سلمنا خلوه عن كل فائدة • على أنا نظهر فيه فائدتين :

أحدهما : من حيث الاعتقاد والاحاطة بمحاسن الشرع ، وما فيها :  
من طمأنينة النفوس ، وثلج الصدور • فإن ذلك لا يحصل من التحكم  
الجامد • وإذا وقع الوقوف على وجه المصلحة : اطمأنت النفوس ، وانقادت  
للقبول عن طوع ، وترقت عن مرارة التقليد [ ٧٣ - ب ] وقهر التحكم •  
ولذلك تأثير في استمالة القلوب للاذعان والاطمئنان •

وقولهم : ان ذلك ظن [ وليس بعلم ]<sup>(٢)</sup> ؛ فليس ذلك قادحا في  
الغرض • فمعظم اعتقادات الخلق تخمينات وظنون ، ومعظم بواعثهم  
وصوارفهم - في مواردهم ومصادرهم ، وتصرفهم في<sup>(٣)</sup> معاشهم - فنون  
الظن والتوهمات • وتأثيرها في التحريض على الفعل تأثير العلوم<sup>(٤)</sup> •  
ونحن نقول : تقرير النفوس على موارد الشرع - بالتتيه على المحاسن  
والمصالح المستخرجة<sup>(٥)</sup> بدقيق الفكر - من أحسن المواعظ • والوعظ في  
الأصل اما واجب واما مندوب • فسلوك هذا الطريق [ حق لا ]<sup>(٦)</sup> يمنعه  
كونه مظنونا • والدليل عليه : أن رواية أخبار الآحاد على وفق القرآن  
جائز ؟ ولا فائدة فيها : ففي القرآن المقطوع به غنية عن الحديث المظنون •  
ومع ذلك لا يمنع منه • فهذه فائدة اعتقادية وعملية - أيضا - في جواز

---

(١) في ل : « ان » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « عن » •

(٤) في ز : « المعلوم » •

(٥) في ز : « والمستخرجة » •

(٦) في هـ ، ل : « جائز فلا » •

انظر<sup>(١)</sup> ، والترغيب في قبول الأحكام عن طوعية من النفس ، وطمأنينة من القلب • ومن أنكر رسوخ أحكام الشرع في النفوس ، وتسميرها بضبات المحاسن ومسامير المصالح - وإن كانت مظنونة - فقد أنكر ما يعلم على القطع بقضية من مطرد العادة • فهذه فائدة ظاهرة •

والفائدة<sup>(٢)</sup> الثانية : إبطال الحاق غير المنصوص ، بالمنصوص ، بعلّة متعديّة •

فإن قيل : وفي الاقتصار على النص ، والاقلاع عن التعليل - ما يفيد هذه الفائدة •

قلنا : ربما يبدو لبعض الناظرين علة متعديّة ، [ فيلحق •

فإن قيل : فلو ظهرت علة متعديّة ]<sup>(٣)</sup> ، فليس في ظهور القاصرة ما يمنع التعليل بها : إذ يجمع بين العلتين ؛ ثم تكثر فروع علة ، وتقل فروع الأخرى •

قلنا : قد بينا أنه لا يجوز الجمع بين علتين : عرفنا بالمناسبة ، ودلالة الحكم عليهما • فإذا<sup>(٤)</sup> ظهرت علتان : انقطع شهادة الحكم عن أحدهما على الخصوص ، ولا<sup>(٥)</sup> يشهد لهما على الجمع ؛ فيتعين الترجيح • فالأقوى<sup>(٥)</sup> والأظهر هو الذي يحال عليه [ الحكم ]<sup>(٥)</sup> ، أو كلاهما

---

(١) في د ، ل ، ز : « النطق » •

(٢) لم ترد « الواو » : في ه •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في ه ، ل : « بل إذا ... فلا » •

(٥) في د ، ل ، ز : « بالأقوى » ، ولم ترد في سائرهما الزيادة

التالية •

بطريق الاجتماع : بأن يقال : العلة مجموعهما • فاذن : العلة القاصرة  
إذا صحت وقويت : دفعت المتعدية ، ومنعت اللاحق • فتظهر بها الفائدة •

الوجه الثالث في اطلاق العلة : العلامات الحاصرة لمجرى الحكم عن  
مقطعه وموقعه<sup>(١)</sup> ؛ كالتقديية في الدراهم والدنانير : فانها قاصرة ، وليست  
جارية لمجرى السبب المنصوب فلايجاب حتى تنقطع [ به ]<sup>(٢)</sup> الاضافة عن  
النص • ولا هي<sup>(٣)</sup> من وجود المصالح حتى يكون في الوقوف عليها<sup>(٤)</sup>  
فائدة في الاعتقادات • وانما المقصود الحصر والتمييز ؛ وذلك حاصل  
بمجرد الاسم ، فأى<sup>(٥)</sup> فائدة في ترك الاضافة الى الاسم المنصوص ،  
والاضافة الى وصف لا يناسب ؟ فالكلام<sup>(٥)</sup> عليه من وجهين :

أحدهما : أنا نريد بالصحة أن الظن الحاصل لا ينقطع بالوقوف على  
عدم التعدى ، فهو كالتعدى<sup>(٦)</sup> • ولا نغنى بالصحة الا هذا القدر • وما عدا  
هذا فاطلاق البطلان عليه - بعد التفصيل الذي ذكرناه - لاخرج فيه •  
على أنا نقول : فيه فائدة • وهي : دفع العلامة المتعدية ، كالوزن<sup>(٧)</sup> ؛ فانه  
يندفع بالتقديية اذا كانت التقديية أظهر منه • وقد بينا أنه لا يجوز الجمع  
بين علتين ، نغنى بكونها<sup>(٨)</sup> علة أنها علامة الحكم ، اذا كان يعرف كونه

(١) في هـ : « وموقفه » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في هـ ، ل « هو ... عليه » •

(٤) في د ، ز : « فلا » •

(٥) في هـ : « والكلام » •

(٦) في هـ : « كالتعدى » •

(٧) في ل : « وهي الوزن » •

(٨) يحتمل أن تقرأ هذه الكلمة ، في هـ ، بلفظ : « بكونهما » •  
ولفظ د ، ل ، ز « بكونه » •

علامة للحكم بالطريق الذي ذكرناه • ولذلك لم<sup>(١)</sup> يجمع العلماء بين النقدية والوزن ؛ ومستند اجماعهم ما نبهنا عليه في مسألة الجمع بين عتين ، ومسئلة علة الربا في اثبات قاعدة الشبه والطرء •

فان قيل : اعلام<sup>(٢)</sup> الحكم بالاسم المنصوص [ عليه ] ممكن ، وهو : كونه ذهباً وورقا ؛ كما ورد النص به • فأى فائدة في قطع الاضافة عن الاسم المنصوص واضافته الى وصف<sup>(٣)</sup> مطنون ؟

قلنا : تعليل ربا الورق بالنقدية تشهد له الدناير ، وتعليله بكونه ورقا لا تشهد له الدناير • فاذا قوبل أحدهما بالآخر ، كان الوصف الجامع لمجارى الحكم أخرى بأن يناط به الحكم المشترك • وهذا : لأنا نطن أن الربا معلل بمصلحة خفية لم نطلع عليها ؛ ونطن<sup>(٤)</sup> أن وصف النقدية يتضمن تلك المصلحة ويشتمل عليها : لأنه<sup>(٥)</sup> مقصود خاص مطلوب من هذين المعنيين ، لا يشابههما<sup>(٦)</sup> غيرهما فيه • فالغالب أن المصلحة الداعية الى الحكم ، مودعة في هذه الصفة [ الجامعة ]<sup>(٧)</sup> ؛ وهذه الصفة كالطرف والغالب [ لها ]<sup>(٧)</sup> ، وهو أغلب على الظنون من تقدير ذلك في كونه ورقا :

---

(١) في هـ : « لا » •

(٢) في هـ ، ل : « فاعلام » ، ولم ترد الزيادة التالية : فيهما ولا في د •

(٣) في ز : « الوصف » •

(٤) في ل : « ونحن نطن » •

(٥) في ز : « لأنها » •

(٦) في هـ : « يشابههما » ، ولعله تصحيف •

(٧) نم ترد الزيادة : في د •



ولا يشهد له الذهب ؛ وفي كونه ذهباً : ولا يشهد له الورق • ومن أحاط  
بالمسلك الذي قررناه لأعلام الحكم<sup>(١)</sup> بعلامات الأشباه - كما تقدم - علم  
أن الظن بالحاصل<sup>(٢)</sup> في مثل هذه الصورة [ قائم ] • [ ولا ]<sup>(٣)</sup> ينعطف  
فساد وضعف على الظن بالحاصل المقدم ، بسبب الوقوف على عدم التعدي •

فهذا بيان العلة القاصرة ؛ وعليه تبنى إضافة الحكم في محل النص  
إلى العلة وإن كانت متعدية •

ويتضح فيه وجه آخر ، وهو : أنه إذا لم نقل : أن الحكم في الأصل  
معلل بهذا ، والعلة موجودة في الفرع - لا<sup>(٤)</sup> ينتظم القياس ، وقولهم :  
أن حكم العلة [ التعدي ] كلام غير معقول ، فإن الحكم لا يتعدى ولا يسرى •  
وانما الثابت في الفرع : مثل حكم الأصل ، وهو غيره لا عينه • ويستحيل  
أن يكون وجود الطعم في البر علة الربا في الأرز ، بل يقال : الطعم في  
البر علة الربا [ ٧٤ - أ ] فيه ، وطعم الأرز مثل طعم البر ، فكان موجبا  
لمثل حكمه •

فأما القول : بأن التعدي هو حكم العلة ، فتعقيد<sup>(٥)</sup> في اللفظ  
لا وجه له •

وقد أجاب بعض محققيهم عما ذكرناه : بأن<sup>(٦)</sup> الحكم في الأصل  
يضاف إلى العلة في حق الفرع ، وليس مضافا إلى العلة في حق نفسه •

(١) في ل : « الأحكام » •

(٢) في هـ ، ل : « حاصل » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٣) في هـ ، ل : « وانه لم » •

(٤) في ل : « لم » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٥) في هـ : « تعقيد » ، وصحف في د بلفظ : « فيعتقد » •

(٦) في ل : « أن » •

وهذا جمع بين النفي والاثبات ، وارتكاب تناقض يدرك بطلانه على  
البديهية • فقضية الاضافة اذا ثبتت في نفسها : فهي [ قضية ]<sup>(١)</sup> معقولة ،  
لا تختلف بالاضافات • وهي كقول القائل : العالمية في زيد مضافة الى  
علمه<sup>(٢)</sup> في حق عمرو ، وليس مضافا الى علمه في حق نفسه • فهذا تهافت  
في الكلام بين •

وقد انكشف الغطاء عن العلة القاصرة ، وبان أن مرجعها الى اطلاق  
لفظي<sup>(٣)</sup> لا جدوى له •

★ ★ ★ ★

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) صحف في ز ، بلفظ : « علة » •

(٣) في ز : « لفظ » •

## القول في بيان الفرق بين العلة والشرط<sup>(١)</sup>

وهذه<sup>(٢)</sup> قاعدة<sup>(٣)</sup> غامضة المجرى ، متوعدة المرقى ؛ ولكنها غزيرة الجدوى . ولقد أطلق الفقهاء عبارات أضافوها الى العلة ؛ كركن العلة ، وشرط العلة ، ومحل العلة ، ووصف العلة ، وبعض العلة ، ونفس العلة . أما محل العلة ، فأرادوا به : شرط العلة . وأما بعض العلة وركنها وذواتها<sup>(٤)</sup> ، فأرادوا بها : نفس العلة ، أو بعض أجزائها : اذا<sup>(٥)</sup> كانت العلة متركبة<sup>(٥)</sup> من أوصاف .

فليقصر الناظر نظره على معرفة العلة والشرط ، كيلا ينتشر نظره ، فانما<sup>(٦)</sup> الغامض : الفرق بين شرط العلة وبعضها الذي يسمى ركنا . مع أن الحكم - في حصوله - موقوف على الكل ؛ حتى لا يحصل دون شرطه ، كما لا يحصل دون علته . هذا مع أن علل الشرع أمارات وعلامات ، وما افتقر الحكم في حصوله اليه فهو أمانة . فكيف يتضح الفرق بين أمانة وأمانة ؟ . فنقول - وبالله التوفيق - :

المقدمات التي تبتنى على وجودها النتائج والمسيبات في المحسوسات ، يقضى العقل فيها بالفرق بين ما تحصل النتائج بها ، وبين ما تحصل عندها

---

(١) راجع في هذه المسألة : الكشف على البزدوى (١٦٩/٤) و ١٧٢ و ٢٠٢ ، وحاشية بخيت على الأسنوى (٣٤٩/٤) وشرح المسلم (٣٠٤/٢) و ٣٠٩ .

(٢) لم ترد « الواو » : في ه ، ل ، ز .

(٣) في ز : « القاعدة » .

(٤) في د ، ه : « وذواتها » .

(٥) في ل : « إن » مركبة .

(٦) في ز : « وانما » .

بسبب آخر يوجبها ، ويقضى العقل بالاضافة اليها •

مثاله : أن الهلاك المترتب<sup>(١)</sup> على التردية في البشر ، لا يتصور حصوله اعتيادا بهذا الطريق ، الا بوجود البشر ووجود فعل المردى ؛ فالتلف<sup>(٢)</sup> موقوف عليهما ، والعقل يفرق - في الاضافة ودرك الايجاب - بين<sup>(٣)</sup> البشر والفعل ، ويقضى : بأن التردية علة الهلاك ، والبشر شرط<sup>(٤)</sup> ليصير فعل المردى مهلكا • ففعل المردى انما يوجب الهلاك عند وجود البشر • اذ لولا البشر : لاستمسك على الأرض ولم يهلك • ولكنه اذا هلك عند وجود البشر : هلك بالتردية • هذا معلوم من قضايا العقل • وعليه رتب حكم الغرم ؛ اذ<sup>(٥)</sup> لم ينزل المردى وحافر البشر منزلة الشريكين ، وان<sup>(٦)</sup> [ كان ] الهلاك في حصوله موقوفا<sup>(٧)</sup> على فعل كل واحد منهما ؛ بل اختص المردى بالالتزام<sup>(٨)</sup> ، وقيل : انه مباشر علة الهلاك • وحافر البشر [ هنا ] شرط العلة ، لا نفس العلة •

وكذلك القول [ في القاتل مع ]<sup>(٩)</sup> الممسك • الى نظائر نه كثيرة •  
واذا تمهدت هذه المقدمة في المعقول والمحسوس ، فالأحكام الشرعية

---

(١) في هـ : « المترتب » •

(٢) في ز : « والتلف » •

(٣) صحف في د بلفظ : « من » •

(٤) في ز : « شرطه » •

(٥) في د ، ل : « اذا » •

(٦) في د : « فان » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٧) في د : « موقوف » •

(٨) في د ، ز : « بالالتزام » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٩) في د ، هـ : « مع القاتل و » •



تترتب على الأسباب الموجبة بنصب الشارع<sup>(١)</sup> وترتيبه ، كترتيب<sup>(٢)</sup> المسببات المحسوسة على الأسباب الواقعة بحكم اطراد الاعتياد . وكذلك قد تركب<sup>(٣)</sup> المقدمات الشرعية التي تترتب الأحكام عليها ، وينسب بعضها الى الحكم انتساب البشر الى الهلاك ، وبعضها ينسب<sup>(٤)</sup> انتساب التردية [اليه . فما وقع موقع البشر عبر عنه : بالشرط ؛ وما وقع موقع التردية]<sup>(٥)</sup> عبر عنه : بالعلة .

وأصل الانقسام معلوم بالعقل والشرع ، وانما الغموض في المسلك الذي به يعرف تمييز أحد القسمين عن الآخر في آحاد المسائل ؛ ونحن نحد كل واحد [منهما]<sup>(٦)</sup> بعبارة حاوية جامعة مانعة ؛ ثم نهذبها بالتفصيل : ففيه تحصيل شفاء الغليل ، وتبين<sup>(٧)</sup> سواء السبيل .

أما العلة في وضع اللسان : فعبارة لما<sup>(٨)</sup> يتغير به [المحل]<sup>(٩)</sup> من حال الى حال . ولما تغير حال المريض من القوة الى الضعف بالوصف العارض ، سمي العارض : علة .

(١) في ه ، ل ، ز : « الشرع » .

(٢) في ل ، ه : « ترتيب » .

(٣) في ه : « تركبت » ، و ل : « تتركب » .

(٤) في ه : « ينتسب اليه » .

(٥) سقطت الزيادة من ز .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٧) في د : « وتبين » .

(٨) في ز : « عما » .

(٩) هذه الزيادة من عبارة ه ، ل : « حال المحل » .

و<sup>(١)</sup> في لسان الفقهاء : قد<sup>(٢)</sup> يعبر به عن العارض الموجب لحدوث الحكم ، [ وقد يعبر به عن البواعث والصوارف وهي : المصالح ]<sup>(٣)</sup> .  
وقد يعبر به عن العلامات المظهرة للحكم ؛ كما سبق تقريره .

وأما الشرط : فهو - في وضع اللسان - عبارة عن العلامة<sup>(٤)</sup> ،  
فأشراط الساعة : أعلامها<sup>(٥)</sup> ؛ وسمى الشرطي شرطيا : لا علامه<sup>(٦)</sup> نفسه  
بلباس يميزه عن غيره ؛ والصكوك شروط : لأنها أعلام التذكر<sup>(٧)</sup> .

وفي لسان الفقهاء ، عبارة عما يمتنع وجود [ عمل ]<sup>(٨)</sup> العلة  
الا بوجوده ، لا لما تجب به العلة أو يجب به الحكم . أو يقال : هو عبارة  
عما يجب الحكم عنده بوجود<sup>(٩)</sup> علة الحكم .

وفي الشرط مشابهة للعلة<sup>(١٠)</sup> ، لأن العلة انشريعة أمارات ، وفيه  
معنى العلامة<sup>(١١)</sup> المحضة ؛ ولكنه<sup>(١٢)</sup> - في غرضنا - يتميز عن العلة ،

---

(١) لم ترد « الواو » : في د .

(٢) في د : « وقد » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « العبارة » .

(٥) في ل : « علامات » .

(٦) في هـ : « لاعلام » .

(٧) في د : « التذكيرة » .

(٨) سقطت الزيادة من هـ ، ل .

(٩) في ز : « لوجود » .

(١٠) في هـ : « العلة » .

(١١) في د : « للعلامة » .

(١٢) في د ، ل ، هـ : « ولكن » .

و [ عن ]<sup>(١)</sup> العلامة [ المحضة ]<sup>(١)</sup> ، فان العلامة المحضة : ما يدل على الشيء من غير أن يكون لذلك الشيء تعلق به ، كالميل علم على الطريق • وأشراط الساعة : أعلام ، فهي علامات باصطلاحات لا تعلق للمدلولات<sup>(٢)</sup> بها ، ولا هي بذاتها تدل على مدلولاتها ، بل دلالتها بنوع اصطلاح •

وأما الشرط ، فللمشروط به نوع تعلق ؛ اذ للهلاك نوع ارتباط بالبشر من حيث الوجود ظاهرا ، ولليئونة نوع [ تعلق بدخول الدار اذا علق عليه ؛ على معنى ظهوره عتيبه في الظاهر • هذا وجه ]<sup>(٣)</sup> تمييزه عن العلامة<sup>(٤)</sup> المحضة •

ووجه تمييزه عن العلة [ المحضة ]<sup>(٥)</sup> بأنه لا يمكن أن يقال : الحكم حصل به ووجب حدوثه بسببه • فالطلاق غير واقع بالدخول [ ٧٤ - ب ] ، بل بالتطبيق<sup>(٦)</sup> عند الدخول • فهذا وجه التمييز بالحدود والمراسم ، على وجه الاجمال •

أما التفصيل ، فتمييز الشرط عن العلة الموجبة - الثابتة على مثال العلل العقلية - واضح ؛ ونعني بالموجبات : الأسباب المنصوبة للمغازم واللوازم والعقوبات والاهلاكات<sup>(٧)</sup> ، وكل حكم حادث ، وتغير طارئ

---

(١) لم ترد الزيادة : في ه •

(٢) في ل : « للمدلول » •

(٣) سقطت الزيادة من ز •

(٤) في ز : « العلة » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ز •

(٦) في د : « التطبيق » •

(٧) في ه : « والاهلاك » •

بسبب طريان أمر لم يكن • فهذه هي العلة الموجبة الجازية على مذاق  
العلل العقلية في الإيجاب لا تفارقها إلا في [ أن إيجابها ]<sup>(١)</sup> عرف شرعا :  
بأن جعل الشرع إياها موجبة •

فإليع<sup>(٢)</sup> سبب ملك الرقبة • وانكاح علة لملك المنفعة • والسرقه  
والزنا والقتل والاتلاف والالتزامات والعقود ، علل لموجباتها وقضايها •

ثم ملك النكاح لا يحصل إلا بالنكاح [ الجاري بمشهد الشهود ؛  
وإذا حصل قيل : أنه حصل بالنكاح عند ]<sup>(٣)</sup> حضور الشهود ،  
لا بالشهادة • وبرائة الذمة عن الصلاة ، حصلت بفعل الصلاة عند اقتران  
الطهارة ، لا بفعل الطهارة • والملك في البيع حصل بالإيجاب والقبول  
— وهو : البيع — لا بذات البائع ، ولا بذات البائع ، ولكن [ البيع ]<sup>(٤)</sup>  
لا ينعقد بيعا إلا عند وجود مبيع وبائع : [ إذ ]<sup>(٥)</sup> لا يتصور ولا يتكون  
دونه • والرجم يجب على الزاني عند وجود الإحصان بالزنا ، لا بالإحصان •  
والقطع يجب على السارق البالغ بالسرقه عند البلوغ ، لا بالبلوغ • إلى  
أمثال كثيرة لا مطمع في إحصائها •

فإن قيل : [ قد ]<sup>(٦)</sup> يتمارى المتمارى في بعض الأوصاف التي<sup>(٧)</sup>

---

(١) في ل : « إيجابها أن » ، وفيها تقديم وتأخير •

(٢) في ز : « والبيع » •

(٣) ورد في د — مكان ما بين القوسين — كلمة « دون » فقط •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

(٧) في د : « الذي » •



ذكرتموها ، و<sup>(١)</sup> أنها من الشرائط أو من أجزاء العلة وأركانها ، فما  
المعيار الصادق ، والفصل<sup>(٢)</sup> الفارق في مظان الاشتباه ؟ •

قلنا : الذي يظهر لنا في ضبط مجارى النظر فيه - والعلم عند الله  
سبحانه وتعالى - أن كل وصف يناسب الحكم ، أو يتضمن<sup>(٣)</sup> المغنى  
المناسب يتقنا أو توهمنا : فهو العلة • وما وراء ذلك - من الأوصاف التي  
عرف وقوف الحكم عليها ، ولا مناسبة بينها وبين الحكم : لا على طريق  
المناسبة بنفسها ، ولا على طريق التضمن للمناسب - فهو الشرط •

ثم الشروط<sup>(٤)</sup> تنقسم : الى ما تتأثر به العلة ، كالأحصان مع الزنا ،  
والى ما يعلم اعتباره من جهة الشرع تحكما ، ولا يعرف له تأثير معقول :  
لا في الحكم ولا في العلة ؛ وذلك مما يقل اتفاقه ، ولكنه جائز - على  
الجملة - وقوعه •

فان قيل : فهلا<sup>(٥)</sup> عولتم في الضبط على ما يحصل الحكم<sup>(٦)</sup> عقبيه ،  
فيقال : انه العلة<sup>(٧)</sup> • ومسبق وجوده ولم يحدث به الحكم فهو الشرط ؛  
كالزنا مع الاحصان ، والتردية مع الحفر ، وصفات الأهل والمحل في<sup>(٨)</sup>  
سائر الأسباب ؟

---

(١) لم ترد « الواو » : في د •

(٢) في د : « في التفصيل » •

(٣) في د : « ويتضمن » •

(٤) في ل : « ذلك الشرط » •

(٥) في هـ : « هلا » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة « به ، و » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « للعلة » •

(٨) في د ، ز : « بسائر » •

قلنا : لا تعويل على هذا الضبط ؛ لأن الطلاق المعلق على الدخول يظهر عقيب الدخول ؛ والعلة هو الطلاق السابق : لأنه المناسب • ومن اشترى قريبه : عتق عقيب الشراء ؛ والعلة هي : القرابة ، لأنها المناسبة للصلة بالاعتاق •

فان قيل : فكيف ميزتم الطعم عن الجنسية في الربا ، ولا مناسبة ؟

قلنا : هذا فيه غموض ؛ وقد يتخيل للناظر أن الشافعي - رضى الله عنه - قال ذلك من جهة الاضافة المفهومة من قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » ، كما عرف من اضافة القطع<sup>(١)</sup> الى السرقة ، والجلد الى الزنا ، وهو فاسد : لأن النقدية متميزة عن الجنسية في هذه القضية ، ولا اضافة فيها • ولأن الاضافة الى الجنسية أظهر ، اذ قال : فاذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد » ، فين [ بأن ]<sup>(٢)</sup> ربا الفضل زائل بزوال الجنسية ؛ ومن اقوى درجات التأثير : أن يوجد الحكم بوجود وصف ويعدم بعدمه ؛ فهذا<sup>(٣)</sup> أظهر من الاضافة اللفظية في<sup>(٤)</sup> قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » وربما يتخيل للناظر<sup>(٥)</sup> [ أيضا ] في الجواب أن الطعم هو الوصف المظهر للحكم ، لأنه اذا قوبلت<sup>(٥)</sup> الأشياء الأربعة - وهي مجرى الربا - بالعيد واثاب ولا يجرى فيها انربا : ظهر فيها المفارقة بالطعم ؛ كما ذكرناه في وجه تقرير العلامة • وهو - أيضا - فاسد : فان انعدام الحكم

---

(١) في د : « الطعم » وهو خطأ •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في ل : « فهو ... من » •

(٤) في هـ : « الناظر » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٥) في ل ، هـ : « قوبل » •

لانعدام<sup>(١)</sup> الجنسية مفهوم من قوله صلى الله عليه : « فإذا اختلف  
الجنسان » وأظهر<sup>(٢)</sup> مما ذكرناه . كيف ولو قيل : لو باع صاعا من  
حنطة بصاعين من حنطة فهو<sup>(٣)</sup> محرم ، وبصاعين من شعير جائز . ولا  
فارق الا الجنسية ، فهو أظهر مما تقدم ؟ .

وربما يقول القائل : لا معنى لتسمية أحدهما علة والآخر محلا ؛ فإن  
ذلك لم ينقل من كلام الشافعي - رضى الله عنه - وإنما المنقول من كلام  
أصحابنا : أن الطعم في الجنس [ الواحد ]<sup>(٤)</sup> هو : العلة . [ كما يقول  
أبو حنيفة : الكيل في الجنس هو : العلة ]<sup>(٥)</sup> . فمن هذه اللفظة تخيل  
كون الجنسية محلا ، اذ جعل كالظرف للطعم .

وعلى هذا يقال : مسألة تحريم النساء بالجنس المجرد غير مبنية على  
هذه القاعدة ، بل نسلم أنها<sup>(٦)</sup> وصف ، ولكن لا يستقل بتحريم النساء ؛  
بخلاف الوصف الآخر ، لأن تحريمه بمجرد وصف الطعم مأخوذ من  
قوله : « فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا يدا » . فعلم أن الباقي  
بعد زوال الجنسية علة في تحريم النساء ، وأن زوال الجنسية لا يعدم زبا  
النساء . وهذا<sup>(٧)</sup> بأن يدل على سقوط أثر الجنسية ، أولى من أن يدل  
على كونها علة مستقلة .

---

(١) في ل ، هـ : « بعدم » .

(٢) لم ترد : « الواو » : في د ، ل ، هـ .

(٣) في د : « وهو » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) في ز : « أنه » .

(٧) في ز : « فهذا » .

وهذا الخيال ، وإن قررناه في « كتاب المآخذ » و « كتاب تحصيل المآخذ » ففيه نظر : لأنه إذا ثبت أن علة ربا الفضل مركبة<sup>(١)</sup> من الطعم والجنسية [ ٧٥ - أ ] وأنهما وصفان لا يتميز أحدهما عن الآخر في التأثير في الربا ؛ ثم ثبت استقلال أحد الوصفين بإفادة أحد الأحكام - دل ذلك على استقلال الوصف [ المساوي ]<sup>(٢)</sup> له : لأن ما ثبت للشيء يثبت لمثله ، على ما قررناه في وجوه الاستدلال في باب أشكال البراهين • وكونه مثلاً [ له ]<sup>(٣)</sup> يعرف بالاضافة الى الربا ؛ وقد سَلَمَ كونه مثلاً [ له ]<sup>(٤)</sup> من زعم : أنه أحد الوصفين ، [ وأن لا ]<sup>(٥)</sup> يتميز<sup>(٦)</sup> من حيث التأثير •

ف نقول : سبيل الفرق ومدركه : [ توهم تضمن ]<sup>(٧)</sup> المعنى المناسب • فإنا بينا أننا نظن أن الطعم أمانة على مصلحة خفية غابت عنا ، وهي علامة عليه • وليسنا نتخيل ذلك في الجنسية : فكانت الجنسية في حكم المحل الخالي عن المناسبة وتضمنها<sup>(٨)</sup> ، ولا تأثير لها - على حيالها - في إيجاب جنس حكم الأصل ؛ كالأحصان المجرد : لا يؤثر في إيجاب العقوبة • وأما الطعم فهو متضمن للمصلحة : [ فيعقل ]<sup>(٩)</sup> أن يؤثر على حياله ، وإن

(١) في د : « مركب » •

(٢) في هـ ، ل : « المساوق المقارن » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٥) في ز : « ولا » •

(٦) في د ، ز ، هـ : « يتميز » •

(٧) في د : « يفهم بضم » ، وفي ز : « يفهم بظن » •

(٨) في ز : « وتضمنها » •

(٩) في هـ ، ل : « فلا يبعد ، و » •



فقد محله ، [ تأثيرا ]<sup>(١)</sup> متقاصرا<sup>(٢)</sup> ، ولا يلزم منه أن يساويه المحل المنفك عن توهم المناسبة • وانضم اليه أمر ، وهو : أن الجنسية لا تتأثر بالطعم ؛ ومقصود الطعم يتأثر بالجنسية • ومن<sup>(٣)</sup> علامات الشرط : أن تتأثر<sup>(٤)</sup> العلة به دون الحكم ، والحكم يتأثر بالعلة •

وهذا لو سلم فهو واضح • ولكن لو قال قائل : ما الذي حملكم على هذا التحكم ؟ ولم أبعدتم أن تكون انجنسية - أيضا - متضمنة نوع<sup>(٥)</sup> مناسبة ومصلحة لم تطلعوا عليها ؟ • فانكم اذا كنتم تحكمون على الغيب بما لا تعرفون ولا تطلعون عليه ، [ بتوهمات ]<sup>(٦)</sup> غير محسوسة - فليتوهم ذلك في الجنسية كما في الطعم ؛ اذ كل واحد بنفسه غير مناسب •

فنقول : هذا التوهم مستنده ظن غالب<sup>(٧)</sup> ، وهو أن الطعم هو المقصود الذي به قوام [ انخلق ، و ] نظام العالم ، [ وبقاء ]<sup>(٨)</sup> الجنس ، وهو المعاش والغذاء ، واليه ضرورة كل حيوان •

وكذلك النقدية : مقصود الدراهم والدنانير ، وعليها تدوير<sup>(٩)</sup>

(١) صحف في ز ، بلفظ : « بل يترا » •

(٢) في ل : « يتقاصر » •

(٣) لم ترد « الواو » : في ز •

(٤) في ز : « تأثير » •

(٥) في ، ز : « بنوع » •

(٦) في ح ، ل ، ز : « فأبواب التوهمات » •

(٧) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « عليه » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٨) في هـ : « اذ به بقاء » •

(٩) في ز : « تدوير » ، و ل : « تدوير » ، والكل صحيح •

المعاملات وفيها حياة الأموال ، وبها<sup>(١)</sup> تقوم المتلفات • فيغلب على الظن أن المصلحة المتخيلة المتوهمة تتضمنها هذه المقاصد العظيمة الظاهرة ، وإن كنا لا نطلع على وجه تلك المصلحة • فالجنسية - بالإضافة الى هذه المقاصد - بعيدة عن الغرض المطلوب •

وقد ظهر بهذا القدر تمييز الطعم عن الجنسية ، وامتنع على الخصم أن يدعى : أن ما ثبت للشيء ثبت لمثله • إذ بهذا القدر ينقطع ظن التماثل ، وتندفع دعواه •

ولم نعن بكونه محل<sup>(٢)</sup> العلة إلا أنه لا يساوى العلة في الاستقلال بإفادة ما استقلت العلة<sup>(٣)</sup> - أعنى الطعم - بإفادته ؛ فإذا سلم لنا هذا القدر : فلا حرج على من يعبر عنه بركن العلة ووصفها ؛ فلا مضايقة في الاطلاقات<sup>(٤)</sup> •

هذا طريق تقرير<sup>(٥)</sup> مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وهو دقيق خفي : لأن أصل إثبات العلة خفي ، وتمييزها عن الشرط يقع وراءه في الخفاء ؛ ولأجل دقته تنفر عن قبوله قريحة من لا تتسع فطنته إلا لدرك الجليات ، ويكل ذهنه عن الإحاطة بالدقائق والخفيات •

فإن قيل : هذا [ تصرفكم في ]<sup>(٦)</sup> المناسب أو متضمن المناسب<sup>(٦)</sup> ،

---

(١) في ه ، ل : « إذ بها » •

(٢) في ه ، ل : « محلا للعلة » •

(٣) رد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « به » •

(٤) في ل ، ه : « الاطلاق » •

(٥) صحف في د ، ز - بلفظ : « تقدير » •

(٦) في د : « نص حكمة ... للمناسب » •

ومن الأسباب ما يعرف كونها أسبابا : بالإضافة اللفظية من جهة الشرع ، ويحدث الحكم عقيب حدوثه وإن كان لا يناسب . كما قدمتموه . فبم<sup>(١)</sup> يتميز فيه الشرط عن الركن ؟ . فهل تعولون فيه على الحدوث ، حتى يقال : الحكم محال على الحادث آخرا ، والسابق في رتبة الشرط ؟

قلنا : لا ، بل إذا ثبت أن السابق معتبر في الحكم كالعارض اللاحق ، فلا يرجح بالتقدم والتأخر ، بل إن [ كان ]<sup>(٢)</sup> يتخيل<sup>(٣)</sup> كون أحدهما متضمنا للمصلحة الخفية كما في الطعم والجنسية ، اتبع ذلك . والا سوتى بين جميع [ هذه ]<sup>(٤)</sup> الأوصاف ، ولم يرجح [ غير ]<sup>(٥)</sup> المناسب على غير المناسب : [ بالتأخر واستعقاب الحكم ]<sup>(٦)</sup> ؛ كما لم يرجح الوصف المناسب على المناسب : بالتأخر ؛ بل لا يختص بالإضافة الوصف الأخير من العلة .

وذهب أبو حنيفة - رضى الله عنه - : إلى أن الوصف الأخير<sup>(٦)</sup> من العلة يضاف الحكم إليه ؛ لأن<sup>(٧)</sup> الوصف السابق به صار موجبا ، فيصير في حكم علة العلة ، وبني عليه<sup>(٨)</sup> أن شراء القريب اعتاق ، لأن<sup>(٩)</sup> ملك القريب هو العلة ، وقد أحدث الملك حتى صارت القرابة السابقة مؤثرة

(١) في د : « فيما » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٣) في د ، ز ، ل : « يخيل » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) في د ، ل : « الآخر » .

(٧) في ل : « فان » .

(٨) في د : « عليها » .

(٩) سقطت « النون » من د .

معه ؟ فهو في معنى المباشر<sup>(١)</sup> .

ونحن نقول : الملك<sup>(٢)</sup> محل ، فانه لا يناسب العتق الذي هو ضده ،  
وانما المناسب هو القرابة ؟ وان سلم كونه وصفا : فلا يختص الوصف  
الأخير بالاضافة . ونهنا نقول : اذا تعدى جماعة بوضع أحمال في سفينة  
حتى غرقت ، فالضمان على الكل لا على الواضع الأخير .

[ وان تحريم المسكر يوجب تحريم سائر الأقداح ، وانه لا يختص  
بالقدح الأخير ]<sup>(٣)</sup> لأن السكر حاصل بالكل لا بالأخير . والدليل عليه :  
أن الاجماع منعقد على أن الايجاب والقبول في البيع لا يرجح أحدهما  
على الآخر بالتأخير . حتى اذا اشترت الزوجة زوجها ، وانفسخ النكاح ،  
وأردنا جهة في حوالة الفسخ : تشطير المهر ، أو لاسقاطه - لم نأخذ  
ذلك من التقدم والتأخر .

وكذلك شهود الدخول : يترتب على شهادتهم - بعد سبق شهود  
التعليق<sup>(٤)</sup> - حصول الفرقة . وليس لقائل أن يقول : انهم بشهادتهم  
جعلوا التعليق<sup>(٤)</sup> السابق تطليقا ، فيختصون بالضمان .

وعلى الجملة : اذا آل الأمر الى هذه الاضافات في الأحكام ، فهي  
اجتهادية .

وقد اختلف قول الشافعي - رضى الله عنه - ورأى أصحابنا في

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « المتأخر » .

(٢) في هـ : « الشراء » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) صحف في د : هـ - بلفظ : « التعليق » .



معظمها ؟ واختلف قولهم<sup>(١)</sup> [ ٧٥ - ب ] في أن شهود التعليق والزنا : اذا رجعوا هل يختصون بالغرم ، أم يشاركهم شهود الاحسان والصفة<sup>(٢)</sup> ؟ .  
ولذلك نظائر كثيرة ، وكل ذلك يبين اتفاق العلما<sup>(٣)</sup> على الفرق بين الشرط والعلة ، وأن هذه قاعدة مهمة لا بد من معرفتها ، ولا يجوز التساهل فيها : اتكالا على أن الحكم موقوف على الجميع ، وأن علل الشرع أمارات : اذ الايجاب فيها معلوم من الشرع - أيضا - فجرى على مذاق الموجبات العقلية .

فان قيل : مالك السفينة اذا شحنها بأحمال ، فألقى أجنبي فيها حملا ففرقت - فلم يختص بالضمان ؟ وهلا وزع وعطل ما يخص المالك : ان لم يكن التعويل على آخر الأوصاف ؟ .

قلنا : لأن فعل المالك لا يصلح لأن<sup>(٤)</sup> يحال عليه الهلاك ويناط به الضمان ؟ فأحيل على فعل المتعدى ، [ اذ بعض ]<sup>(٥)</sup> أوصاف العلة لا يتقاعد

---

(١) في ه ، ل : « قوله » .

(٢) قد اتفق الفقهاء على ثبوت الضمان على شهود الزنا والتعليق : اذا رجعوا عن شهادتهم . واختلفوا في شهود الاحسان والصفة ، فذهب أبو حنيفة : الى أنه ليس عليهم شيء . وهو أظهر الروايتين عن مالك . وقال أحمد بشارك شهود الاحسان والصفة . وللشافعية في المسئلة ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه لا يجب عليهم شيء ؛ الثاني : أنه يجب ؛ الثالث : أنه ان وقعت الشهادة قبل ثبوت الزنا والتعليق فلا يجب ، وان وقعت بعد ذلك وجب . فراجع : المهذب (٣٥٩/٢) والهداية (٨٢/٢ و ٩٧/٣) والافصاح (٣٥٦) والاشراف (٢٩٥/٢) .

(٣) في ه : « الفقهاء » .

(٤) في ه : « أن » .

(٥) في د : « وبعض » .

## عن الشرط •

والضمان واجب على الحافر للبئر : اذا تردى فيها<sup>(١)</sup> الماشي عن جهل ؛ لأن مشيه لا<sup>(٢)</sup> يصلح لأن يكون<sup>(٣)</sup> سببا ويضاف اليه ؛ فأضيف<sup>(٤)</sup> الهلاك الى الشرط ، [ وهذا وجه ]<sup>(٥)</sup> غير منفك عن الخلاف<sup>(٦)</sup> •

ونحن [ الآن ]<sup>(٧)</sup> نتعرض لمسائل يدور [ النظر فيها على البحث عن المحل والشرط ]<sup>(٨)</sup> ، والعلة •

فمن ذلك : شراء القريب بنية الكفارة ، فانه لا ينصرف اليها عندنا : لأن الواجب عليه التحرير ، والتحرير عبارة عن ايجاد<sup>(٩)</sup> علة العتق بطريق المباشرة ؛ وعلة العتق : القرابة دون الشراء ؛ فان الشراء سبب الملك :

---

(١) في د ، ز : « فيه » •

(٢) في ل ، هـ : « لم » •

(٣) في ل : « يجعل » •

(٤) في ل ، هـ : « فأحيل » •

(٥) في هـ : « فهذا وجه ، وهو » •

(٦) يجب الضمان على حافر البئر في طريق الناس : اذا وقع فيها شخص عن جهل ، لانه متعدد • أما اذا ردها آخر : فالضمان على المباشر لا على الحافر • واذا حفر بئرا في داره ، ووقع فيها شخص - فذهب مالك : الى أنه لا ضمان على الحافر • وذهب أبو حنيفة : الى أنه يضمن • وفرق الشافعي بين الدخول بغير إذن صاحب الدار وبين الدخول باذنه • ففي الصورة الأولى : لا ضمان • وفي الثانية : قولان • فراجع : المهذب (٢٠٦/٢) والهداية (١٤٢/٤) والافصاح (٣٤٠) والاشراف (١٩٧/٢) •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

(٨) في د : « للأمر فيها البحث عن المحل » •

(٩) في ل : « انجاز » ، وهو تصحيف •

فلا يصلح أن يجعل سببا لزواله ؛ والقراءة نسبة تستدعي الصلات والمباركة ،  
والعتق صلة ومبركة ؛ فكانت نيته عند الشراء كنيته عند الصفة التي علق  
العتق عليها ، [ ومع ذلك علق العتق عليها ] <sup>(١)</sup> دون النية <sup>(٢)</sup> .

وانما أوجبنا عليه ضمان السراية : لأن الضمان يناط بان شرط والمحل  
إذا لم يمكن <sup>(٣)</sup> إحالته على العلة . والقراءة لا يمكن [ إحالة ] <sup>(٤)</sup> إيجاب  
الضمان عليها ، ولا على التسبب <sup>(٥)</sup> إليها ؛ فأحيل على الشراء كما في صورة  
التعليق .

وأبو حنيفة - رضى الله عنه - يدعى : أنه أحد وصفى العلة وهو  
الأخير : فيضاف إليه . ولنا نسلم أنه أحد الوصفين ؛ فانه لا مناسبة له .  
وان سلم : فالأخير لا يتعين للإضافة <sup>(٦)</sup> ، كشقي الإيجاب والقبول .

ومن ذلك : مسألة شريك الأب ؛ فانها أديرت على الفرق بين العلة

---

(١) سقطت الزيادة من ل ، ه .

(٢) الى هذا ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة . أما الحنفية : فانهم  
أجازوا عتق المكاتب في جهة الكفارة ان لم يؤد شيئا من النجوم ، وأجازوا  
أيضا شراء القريب بنية الكفارة ، ويقع عنها بشرط أن لا تتأخر النية عن  
الشراء . وأرادوا بالشراء : كل تملك بصنع المكفر . أما لو ورثه ناويا  
الكفارة : فانه لا يجزيه . فراجع : المهذب (١١٦/٢) والوجيز (٨٢/٢)  
وفتح القدير (٢٣٧/٣) وحاشية ابن عابدين (٧٩٦/٢) والشرح الكبير لابن  
قدامة (٥٩٣/٨) .

(٣) في ز : « يكن » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل ، ه .

(٥) في د ، ز : « التسبيب » .

(٦) في ز : « بالاضافة » وهو تصحيف .

والمحل • ولقد تكلفت في « كتاب المآخذ » طريقاً<sup>(١)</sup> يستغنى بها عن اقتحام  
ورطة الفرق بين العلة والمحل ؛ وبينت أن الموجب بكمال شرائطه جرى •  
وأن القصاص في حكم الساقط الواجب ، وأن اندفاع القصاص به ، في معنى  
انقطاعه : بطريان العفو ، أو طريان<sup>(٢)</sup> استحقاق الابن • وهو متين<sup>(٣)</sup>  
بالغ •

ولكنه غير واف بنصرة مذهب الشافعي - رحمه الله - في جميع  
الأطراف ؛ اذ قطع الشافعي - رضى الله عنه - بوجوب القصاص على  
شريك<sup>(٤)</sup> المسلم والحر في قتل الكافر والرقيق ، اذا كان الشريك كفراً ؛  
والكفاءة شرط لا ينعقد القتل سبباً لايجاب القصاص عندنا<sup>(٥)</sup> بوجودها •  
فقد<sup>(٦)</sup> فقدت العلة شرطها • وليس التفاوت في الكفاءة من الدوافع ؛  
ولذلك<sup>(٧)</sup> لو طرأ : لم ينقطع<sup>(٨)</sup> الوجوب ؛ بخلاف استحقاق الابن • فلا بد  
من مسلك آخر لتقرير المذهب •

وطريقة « المآخذ » كافية في الجدل • فانا لا نلتقى<sup>(٩)</sup> بأبى حنيفة  
- رضى الله عنه - في هاتين المسئلتين : فانه يوجب القصاص فيهما ، على

(١) في ل : « طريقة » •

(٢) في د ، ز : « وطريان ... تبين » •

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « الأب » وهي من الناسخ •

(٤) صحف في د ، بلفظ : « لا » •

(٥) في د ، ز : « وقد » •

(٦) في ل : « ولكنه » •

(٧) في ل ، هـ : « يقطع » •

(٨) في د ، ز : « نحتفل » •



كلا الشريكين<sup>(١)</sup> .

إنذكر طريق<sup>(٢)</sup> الفرق بين العلة والمحل في صورة شريك الأبم ؛ وترجمته أن نقول : لا شركة في محل الشبهة ، ولا شبهة في محل الشركة . فان الشركة في القتل<sup>(٣)</sup> - وهو عمد محض - لا شبهة فيه ، والشبهة : في القاتل<sup>(٣)</sup> ، ولا تصور فيه الشركة ؛ وإنما تتعدى الشبهة من الشريك الى الشريك : للمشاركة ؛ ولم تقع المشاركة الا في الفعل . ولا خلل في ذات الفعل : فانه علة لايجاب القصاص ؛ وإنما الخلل في الأب الذي هو محل لعمل العلة في الايجاب فيه .

فان قيل : كيف يقال : انه موجب ، ولم يوجب ، [ والعلة : ما يوجب ]<sup>(٤)</sup> الحكم ؟

قلنا : [ قد ] تكلمنا على هذا في مسألة تخصيص العلة ؛ وبيننا المراد باطلاق اسم العلة<sup>(٥)</sup> ، فليطالع المنتهى الى هذا المقام ، تلك المسئلة أولا : حتى يستمد منها . ونحن الآن نذكر ما يتعلق بخصوص هذه المسئلة ، فنقول :

---

(١) قد ذهب جمهور الفقهاء : الى أنه اذا اشترك الأب والأجنبي في قتل الابن ، وجب القصاص على الأجنبي فقط . وذهب مالك : الى أنه عليهما . أما اذا اشترك كافر ومسلم في قتل كافر ، أو اشترك حر وعبد في قتل عبد - فذهب الحنفية : الى أن القصاص على المشتركين . وذهب مالك والشافعي : الى أنه على الكافر والعبد فقط . فراجع : الأ (٣٤/٦) ، والمهذب (١٨٧/٢) والهداية (١١٨/٤ و ١٢٤) والاشراف (١٨٠/٢ و ١٨٥) .

(٢) في ز : « طريقة » .

(٣) في ل ، هـ : « الفعل ... الفاعل » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « عليه » .

نعني بالعلة : ما يضاف اليه<sup>(١)</sup> الحكم من جملة ما يترتب الحكم عليه ،  
أو ما يناسب الحكم . والحكم يضاف الى القتل العمد ، لا الى [ الأبوة ]<sup>(٢)</sup> ؛  
وهو المناسب . والأجنبية لا تناسب [ الحكم ]<sup>(٣)</sup> . وهذا مع الفقهاء سهل :  
فأنهم سلموا الفرق بين الزنا والاحسان ، وأن أحدهما علة والآخر شرط .  
وانما الغموض مع من ينكر الأصل ، على ما سنبه<sup>(٤)</sup> عليه [ ان شاء الله  
تعالى ]<sup>(٥)</sup> . فاذا<sup>(٦)</sup> لاحظنا - في<sup>(٧)</sup> تمييز العلة عن الشرط - مسلك  
الإضافة العقلية ، وقلنا : انه يضاف الى القتل لا الى صفة القاتل - تصدى<sup>(٨)</sup>  
في مساقه نظر مشكل<sup>(٩)</sup> في التفاصيل . اذ ينقدح للمزنسي<sup>(٩)</sup> أن يقول :

(١) في ز : « اليها » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) في ز : « سنبينه » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٦) في د ، ز : « واذا » .

(٧) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « مسألة » .

(٨) في د ، ز : « فيتصدى ... عظيم » .

(٩) صحف في ز ، ل - بلفظ : « للمدني » . وهو : اسماعيل بن  
يحيى أبو ابراهيم المصري ، صاحب الامام الشافعي ، وناصر مذهب  
ومختصر قوله . المتوفى : سنة ٢٦٤ هـ . راجع : طبقات الشافعية  
(٢٣٨/١) ، والنجوم الزاهرة (٣/٣٩) ، وهامش آداب الشافعي (١٣٣) .

ويشير الامام الغزالي بهذا الى ما ذهب اليه الامام الشافعي : من أن  
العامة شريك الخاطيء يجب عليه نصف الدية في ماله ، والى انكار الشافعي  
على محمد بن الحسن في منعه القود من العامة اذا شاركه صبي أو مجنون ،  
حيث قال : « ان كنت رفعت عنه القود لأن القلم عنهما مرفوع وأن عمدتهما =

شريك الخاطيء مقتول ، لأن العلة هو : القتل عند قيام القصد والمعرفة بذات القتال . وهو متعلق بالقتل لا بصفة القتال ، فان تخيل أن الفعل <sup>(١)</sup> يتصف به ، اذ يقال : قتل <sup>(٢)</sup> عمدا ؛ فوجه اتصافه [ به ] <sup>(٣)</sup> : اضافة <sup>(٤)</sup> القصد اليه [ ٧٦ - أ ] . وكما <sup>(٥)</sup> يضاف القصد الى الفعل فيتصف الفعل به ، فيضاف الفعل الى الفاعل - أيضا - فيتصف به .

ومن الصفات العقلية : الاضافات ، والنسب ؛ والأخوة صفة يعقل وجودها وعدمها ؛ وهي نسبة محضة ، معناها <sup>(٦)</sup> : أن الأخ ابن الأب وابن الأم . ومعنى كونه ابن الأب : نسبة ؛ فالتنسب <sup>(٧)</sup> من الصفات العقلية .

ولكن : لم يجعل الشافعي - رضى الله عنه - النسب من الصفات ، وجعل الفعل <sup>(٨)</sup> من الصفات ، وعن هذا نشأ اضطراب القول في شريك السبع . وشريك النفس . وشريك المستحق والمأذون والحربي والمجنون

خطأ على عاقلتهما فهلا أقدت من الأجنبي اذا قتل عمدا مع الأب : لأن القلم عن الأب ليس بمرفوع . وهذا ترك اصلك . فقال المزني بعد هذا : « قد شارك الشافعي محمد بن الحسن فيما أنكر عليه في هذه المسئلة : لأن رفع القصاص عن الخاطيء والمجنون والصبي واحد ، فكذلك حكم من شاركهم بالعمد واحد » . فراجع : المختصر (٥/ ١١٠ و ١١٢) .

(١) في د : « القتل » .

(٢) في ز : « فعل » .

(٣) لم ترد الزيادة : في ز .

(٤) في ل : « باضافة » .

(٥) في هـ : « فكما » .

(٦) في هـ : « ومعناها » .

(٧) في ز : « والنسبة » .

(٨) في ل : « التعلق » .

والصبي • وشريك السيد<sup>(١)</sup> •

فتارة • يكتفى بالفعل<sup>(٢)</sup> العمد<sup>(٣)</sup> ، ويجعل فعل السبع والصبي عمدا •  
وتارة يضم اليه المضمون ، فيقول<sup>(٤)</sup> : لابد من عمد محض مضمون • ثم قد  
يكتفى بضمان الكفارة ، فيوجب على شريك بنفس ، وشريك السيد • وتارة  
يشترط ضمان البدية ، ولا يوجب على هؤلاء ، ولا على شريك الحربي  
والسبع ، ويوجب على شريك الصبي • وهذا مملوك غامض ونظر متشابه •

واذا نصرنا قول الايجاب في هذه الصورة ، قلنا : العلة قتل العمد ؛  
وقتل السبع والمجنون والحربي عمد ، ولكن الخلل في محل اللزوم في حق  
السبع : من جهة فقد مفة الانسانية ؛ وفي الحربي<sup>(٥)</sup> : من جهة فقد  
الالتزام ؛ وفي الصبي [ والمجنون ]<sup>(٦)</sup> : من جهة فقد العقل والتكليف •

وقد يستثنى عن هذا فعل السبع ، فيقال : هو ليس بعله • وتأثير  
[ الغاء ]<sup>(٧)</sup> الفعل بالبهيمية<sup>(٨)</sup> يزيد على تأثيره بالخطا • فاذا قطعنا بالاسقاط  
عن شريك الخطي ، ففي شريك السبع أولى •

وما من صورة الا ويتعلق بها نوع غموض • ولكن<sup>(٩)</sup> ذلك ينشأ من

---

(١) راجع في هذا : الأم (٣٤/٦) •

(٢) في هـ : « القتل » •

(٣) في ز : « والعمد » •

(٤) في هـ : « ويقول » •

(٥) في ل : « الكافر » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) سقطت الزيادة من ز ، ل ، هـ •

(٨) في د ، ل ، هـ : « بالبهيمة » ، وهو تصحيف •

(٩) في ل : « وكل » •



غموض الفرق بين ركن العلة وشرطها •

هنا ما أردنا أن نقرره على مذاق كلام الفقهاء • ولقد سبق صور<sup>(١)</sup> منه : في مسألة تخصيص العلة •

ونحن هنا<sup>(٢)</sup> نعكز عكزة على كلام الفقهاء ، ونبين وجه قول القائل : إن الشرط والمحل لا معنى له ، وإن الحكم لا يفتر إلا إلى العلة ؛ ثم العلة قد تكون ذاتا مطلقة ، وقد تكون ذاتا موصوفة بصفات • ونعرض الكلام في الزنا والأحصان : ليقاس به غيره ، فنقول :

العلة عبارة عن موجب الحكم ؛ والموجب : ما جعله [ الشرع ]<sup>(٣)</sup> موجبا ، مناسبا كان أو لم يكن • وهي كالعلل العقلية : في الإيجاب ؛ إلا أن إيجابها يجعل الشرع إياها موجبة ، لا بنفسها • والعلة للرجم<sup>(٤)</sup> : [ زنا المحصن ]<sup>(٥)</sup> لا الزنا المطلق • والأضافة إلى المحصن وصف الزنا ؛ والأضافات والنسب أوصاف معقولة ؛ فكما يعقل وصف الإنسان بالطول والسواد ، يعقل وصفه بالأخوة والأبوة • إلا أن الأخوة<sup>(٦)</sup> من صفات النسب ، وهي - على الجملة - صفة ؛ والصفة<sup>(٧)</sup> عبارة عن ثابت يقوم بغيره ؛ والأخوة ثابتة : إذ<sup>(٨)</sup> يعقل نفيها ووجودها ؛ وهي قائمة بالغير<sup>(٩)</sup> : فكانت صفة •

(١) في د ، ز ، ل : « صدر » •

(٢) في ل ، هـ : « الآن » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في د : « الرجم » •

(٥) في هـ : « الزنا من المحصن » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « والأبوة » •

(٧) في د : « فالصفة » •

(٨) في ز : « لا » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « بالعين » •

نعم ، لا يجوز تسميتها<sup>(١)</sup> عرضا على اصطلاح المتكلمين ؛ وانما نغنى به الأوصاف والقضايا ، كما يعقل كون السواد لونا وعرضا ، وهذه قضايا متعددة . وأوصاف السواد معقولة ، على ما تقرر طريقها في اثبات الأحوال في فن الكلام<sup>(٢)</sup> . ونقول : الزنا بالاضافة الى المحصن وصف ينتفى عند صدوره من<sup>(٣)</sup> غير المحصن ؛ وتلك الاضافة وصف العلة . ومناط الرجم : الزنا المضاف الموصوف ؛ وهو كما قررناه : من تعليل القتل بالسواد ، اذ قال الشارع : اقتلوا زيدا لأنه أسود . وان<sup>(٤)</sup> مساقه [ يقتضى ]<sup>(٥)</sup> قتل كل أسود . فلو بان انه لا يقتل سوى زيد بالنص . انعطف منه قيد على السواد ، وتبين أن السواد المطلق ليس بعلة ؛ وانما العلة : سواد زيد . فذلك<sup>(٦)</sup> يتبين أن الزنا المطلق ليس بعلة ؛ وانما العلة : زنا محصن ؛

---

(١) في د ، ل : « تسميته » .

(٢) الحال صفة لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم . مثل كون الحي حيا ، والقادر قادرا . انظر الارشاد لامام الحرمين ( ٨٠ - ٨٤ ) . اما قول الغزالي ان الأخوة لا تسمى عرضا على اصطلاح المتكلمين ، فهى إشارة الى أن المتكلمين يعرفون العرض بأنه موجود قائم بمتحيز ، وهذا التعريف لا تدخل فيه النسب والاضافات بنى انهم انكروا سائر المقولات النسبية التي اثبتها الحكماء . نراجع شرح السيد على المواقف ص ( ١٩١ و ١٩٤ و ٣١٦ ) طبع الاستانة .

(٣) في ز : « عن » .

(٤) لم ترد « الواو » : في د ، ز .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٦) في ز : « وكذلك » .

فالإضافة<sup>(١)</sup> من أوصاف العلة • ويجرى هذا في القتل ، فانا نقول : القتل المطلق ليس بعلة ، بل<sup>(١)</sup> العلة : قتل عمد مضاف الى فاعل مخصوص ، وهو : العاقل<sup>(٢)</sup> المكلف الأجنبي<sup>(٣)</sup> المتكافئ<sup>(٤)</sup> ، الذي ليس بمستحق ولا مأذون ؛ وهلم جرا ، الى سائر صفات القاتل • وصفات القتل - أيضا - كذلك • فاذا صدر القتل من صبي : فالعلة ناقصة ؛ اذ قد نقص منها وصف الاضافة الى البالغ • وكذلك في كل صفة تنعدم<sup>(٥)</sup> .

وكذلك علة الملك : بيع مخصوص بقيود واضافات ، لا بيع مطلق • وهو : بيع عاقل مكلف لئال<sup>(٦)</sup> متقوم معلوم مقدور على تسليمه • ولا يقال : حصل الملك بالعقل والتكليف والتقويم<sup>(٧)</sup> والعلم وصفات الأهل والمحل ؛ بل : بالبيع الموصوف بقيود الاضافات الى هذه الصفات • فبيع الخمر باطل : لتقصان العلة ؛ وبيع الصبي باطل<sup>(٨)</sup> : [ لتقصان العلة • ولكن جهات التقصان متفاوتة ؛ فبيع الصبي باطل ]<sup>(٩)</sup> : لتقصان وصف<sup>(١٠)</sup> من البيع<sup>(١١)</sup> ،

(١) في هـ : « والاضافة ... وانما » .

(٢) في د : « الفاعل » .

(٣) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « للأجنبي » .

(٤) في ز : « المتكافئ » .

(٥) في هـ : « متعدية » .

(٦) في د ، ز ، ل : « بمال » .

(٧) في ز : « والتقويم » .

(٨) في د : « ناقص » .

(٩) سقطت الزيادة من ز .

(١٠) في ز : « وصفه » .

(١١) في هـ : « البائع » .

يحصل ذلك الوصف بالاضافة الى [ المفاعل ]<sup>(١)</sup> العاقل • وبيع الخمر باطل : لتقصيان وصف الاضافة الى المحل • فلما<sup>(٢)</sup> تفاوتت جهات نقصان : تباعد ماخذ النظر فيها ومداركها ؛ وكل ذلك راجع الى نقصان في العلة • والعلة تمارة عن مجموع أمور رتب الشرع عليها الحكم ؛ الا أن تلك الأمور تنقسم ؛ فمنها : ما هو موصوف ، ومنها : ما هو وصف تابع • وآحاد الأوصاف متساوية ، وآحاد أجزاء الموصوف - أيضا - متساوية •

• ونعني بتساوي آحاد الأوصاف : أن نقصان الاضافة الى [ غير ]<sup>(٣)</sup> عاقل في البيع ، كنقصان الاضافة الى الخمر : في قضية الوصفية • ونعني بتساوي أجزاء الموصوف : أن الإيجاب كالتقبل ، في أن كل واحد منهما جزء لصورة البيع ؛ وليس<sup>(٤)</sup> أحدهما وصفا للآخر تابعا • وهي في التساوي كآحاد الأحمال : في اغراق [ ٧٦ - ب ] السفينة ، وآحاد الأقداح : في إثارة السكر • [ حتى ]<sup>(٥)</sup> لا يترجح البعض على البعض - من هذا الوجه - عند تعدد الجهات ، وتوزعها وتعارضها • وقد يترجح الموصوف على الوصف : عند التعدد والتزاحم في تغليب الاضافة •

ومن هذا [ الفرق ]<sup>(٦)</sup> نشأ اختلاف النظر في المسائل التي أديرت على الفرق بين العلة والمحل • وإنما ينكشف الغطاء عن هذا ، بإيراد المسائل

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٢) في ل : « فلا » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٤) لم ترد « الواو » في د ، ز •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، هـ ، ز •



الفقهية ، اعتراسا على هذه القاعدة ، والانفصال عنها .

خيال وتنبیه :

فان قيل : كيف تنكرون الفرق بين العلة والمحل ، وقد قضيت بأن الضمان يجب [ على ]<sup>(١)</sup> المردى لا على الحافر ، وبالهلاك لا يحصل الا بهما جميعا ؟ وكذلك توجبون الغرم على<sup>(٢)</sup> شهود [ الزنا في الرجم ]<sup>(٣)</sup> ، دون شهود الاحصان اذا رجعوا . وتوجبون على شهود التعليق ، دون شهود الصفة اذا رجعوا ؟ .

قلنا : أما مسألة التردية ، فايجاب الغرم<sup>(٤)</sup> [ فيها ] على المردى [ لا ]<sup>(٥)</sup> على [ الحافر ] ، لا يدل على فرق بين الشرط والعلة ؛ فانا قد نوجب الضمان على الحافر : اذا كان الماشي جاهلا [ بها ]<sup>(٦)</sup> ؛ وبالجهل<sup>(٧)</sup> لا يخرج التخطي عن كونه علة التردى . ولكن ليس تأثير الحفر في الاهلاك ، مثل تأثير التردية . بل هما مختلفان ، والرأى فيه رأيان : اما التقسيط ، واما الترجيح . والتقسيط انما يعقل في المتساويات : كأحاد الأحمال في اغراق السفينة ؛ فانها متساوية المنهج في التأثير ، وكأحد شقى العقد : فانه مثل الشق الآخر ، فقد يقسط<sup>(٨)</sup> ثم . أما تأثير الحفر ، فليس من جنس تأثير

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « عن » .

(٣) في ل : « الرجم » .

(٤) في ز : « الغرض » ، ولم ترد الزيادة التالية : فيها ولا في د .

(٥) في ز : « دون » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٧) في د ، ز : « والجهل » .

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « يقصد » .

التردية • فطلبنا مسلك الترجيح ، ورأينا الإيجاب على المردى أو [لى] <sup>(١)</sup> :  
 لاتصال فعله بالهلاك مع التعمد • وفعل الحافر قد انقطع بالحفر • وانما  
 المتصل [ بالهلاك هو : ما أحدثه بحفره ] <sup>(٢)</sup> • وإن كان الماشي جاهلا :  
 رجحنا الحفر ؛ لأن الماشي لا يقصد به التردى • وكذلك <sup>(٣)</sup> الحفر لا يقصد  
 به التردى ؛ ولكن الحفر عدوان في الأصل : فترجح • فإن <sup>(٤)</sup> كان الرجل  
 قد حفر في ملك نفسه ، وتردى [ فيه ] الرجل جاهلا - حكم بالامهارة :  
 اذ لا مناسبة بين الفعلين حتى يوزع ، ولا ترجيح <sup>(٥)</sup> • أو يقضى بترجح  
 التردى والماشى وبهدره <sup>(٦)</sup> لصدوره <sup>(٧)</sup> من صاحب الحق • فهذا مأخذه ،  
 وهو في مظنة الاجتهاد : يتصور وقوع الخلاف فيه • وليس فيه ما يناقض  
 كلامنا •

وأما شهود الاحصان والزنا ، فمأخذ النظر فيه : أن من أثبت  
 الاحصان ، لم يثبت ما يجب به الرجم ولا جزءا من الموجب ؛ اذ الرجم  
 يجب بالزنا المضاف الى المحصن ؛ والاضافة صفة للزنا • فشهود <sup>(٨)</sup> الزنا  
 أثبتوا الزنا ، وهو بعض الموجب • وبقيت الاضافة ، وتلك حصلت عند

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) في هـ : « ... هو أحدث ... » وفي ل : « بالهلاك هو التردية » ،  
 وفيما تصحيف •

(٣) في د : « وكذا » •

(٤) في د : « وإن » ، ولم ترد الزيادة التالية : فيما ولا في ز •

(٥) في د : « ولا ترجح » •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « ونمده » •

(٧) في د ، ز ، ل : « لصدوره » •

(٨) في د ، ز : « وشهود » •

ثبوت الحرية ، متولدة من الإحصان والزنا : لا من الزنا على الخصوص ،  
ولا من الإحصان على الخصوص . فإن الاضافة نسبة بين المضاف  
والمضاف اليه .

فيحتمل أن يقال : تولدت هذه الاضافة من الجهتين على وتيرة  
واحدة ؛ فيتوزع الغرم : إذ ليس لأحد الجانبين ترجيح ؛ وهما كجنس  
واحد - أعني : ركني الاضافة - في توليد الاضافة .

ويحتمل أن يرجح جانب الزنا : لأن الرجم تعلق بالزنا المضاف ،  
لا بالإحصان المضاف [ إليه ]<sup>(١)</sup> . فان<sup>(٢)</sup> الاضافة إذا صارت صفة الزنا :  
صار الزنا الموصوف موجبا ؛ فالموجب : زنا المحصن ، لا إحصان الزاني .  
فكانت هذه الاضافة في الايجاب صفة للزنا وتابعة<sup>(٣)</sup> له ؛ فرجح جانب  
الموصوف والمتبوع .

وهذا في غاية الدقة ، فليتأمله الناظر . وليعتقد به غرض<sup>(٤)</sup> الشافعي  
- رضي الله عنه - في ترديد القول في هذه المسئلة ، من هذا الوجه .

وهذا هو العذر<sup>(٥)</sup> أيضا في شهود التعليق والصفة ؛ وقد اختلف قول  
الشافعي - رضي الله عنه - فيه .

ويقرب من هذه [ المسئلة ]<sup>(٦)</sup> : ارضاع الزوجة الكبيرة [ الزوجة ]<sup>(٧)</sup>

---

(١) لم ترد الزيادة : في ز ، ل .

(٢) في د ، ز ، ل : « فالاضافة » .

(٣) لم ترد « الواو » : في د ، ز .

(٤) في هـ : « غوص » .

(٥) في د ، ز : « العلة » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

الصغيرة وحصول الفراق به ، ووجوب المهر على المرضعة • فان اللبن يصل الى الجوف بالتقام الثدي ، وامتصاص الصغير • فرجح أصحابنا [ الغرم في ]<sup>(١)</sup> جهة الكبيرة ، وجعلوا امتصاص الصبي طبيعة لا يثبت لها حكم الاختيار ، بالإضافة الى التقام الثدي • ومنهم : من خالف فيه<sup>(٢)</sup> •

وكذلك فتح باب القفص والاصطبل : فان الفوات بالفتح ، وطيران الطائر • واختلف القول في الترجيح : فقد يرجح جانب [ الفاتح المختار ]<sup>(٣)</sup> على الفعل الطبيعي الصادر من البهيمة [ فيسقط ]<sup>(٤)</sup> : اذ لا مناسبة • وقد يرجح جانب الطيران ، ويلتحق ذلك بحل قيد انعبد المختار<sup>(٥)</sup> •

(١) سقطت الزيادة من ز ، ل ، ه •

(٢) اذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة ، فأرضعت الكبيرة الصغيرة : حرمتا عليه ؛ لأنه يصير جامعا بين البنت والأم رضاعا ، وذلك حرام كالجمع بينهما نسبا •

وقد تردد الشافعية في الواجب للصغيرة • أهو تمام مهر المثل أو نصفه ، أو تمام المسمى أو نصفه ؟ وعلى أي ، فان الضمان واجب على المرضعة ، تعمدت افساد النكاح أو لم تتعمد • وذهب الحنفية الى أن الواجب نصف المهر ، وتضمنه المرضعة ان تعمدت الافساد • فراجع : الأم (٢٧/٥ - ٢٨) والمهذب (١٦٩/٢) والبداية (١٦٣/١ - ١٦٤) والوجيز (١٠٧/٢ - ١٠٨) •

(٣) لم ترد الزيادة : في ز •

(٤) في ه ، ل : « فلا تقسيط » •

(٥) قد اختلف الفقهاء فيما اذا فتح القفص عن الطائر ، أو باب الاصطبل ، أو حل عقال البعير : فيمل يضمن المفقود أم لا ؟ فذهب أبو حنيفة : الى أنه لا ضمان في هذا مطلقا • وذهب مالك وأحمد : الى ثبوت الضمان وهو قول الشافعي في القديم • وذهب في الجديد : الى أنه ان طار عقيب الفتح وجب الضمان ، وان وقف ثم طار : لم يضمن • فراجع المهذب (٣٧٨/١) والوجيز (٢٠٦/٢) والافصاح (٢٢٠) والاشراف (٤٦/٢) •



فهذه مسائل اجتهدية ، ومأخذها ما ذكرناه ، وليس فيها <sup>(١)</sup> ابطال ما قدمناه <sup>(٢)</sup> .

### خيال وتنبيهه :

فان قال قائل : فبم قطعتم الجنسية عن الطعام في مسألة ربا النساء ؟ . قلنا : لأن وجه دلالة أبي حنيفة - رضى الله عنه - أن أحد الوصفين مثل الآخر ؛ وقد ظهر لنا أن تضمن الطعام المصلحة <sup>(٣)</sup> المناسبة أولى من الجنسية ، على ما [ تقرر ] <sup>(٤)</sup> . فلم يثبت التماثل ، فلم تجب التسوية بين الوصفين ، وان كان كل ذلك <sup>(٥)</sup> جزءا من علة ربا الفضل ، على ما [ تقدم تقريره ] <sup>(٦)</sup> .

### خيال وتنبيهه :

فان قيل : فكيف تخرجون على هذه المسئلة شراء القريب ، ومعتضدكم <sup>(٧)</sup> : أن الملك محل ، والقراءة علة ؟ قلنا : وان سلمنا أنه أحد الوصفين ، فالحكم لا يحال على أحد الوصفين : فلم يكن معتقا ؛ بل المعتقد : من أوجد علة العتق بكمالها ، ونوى عند ايجاد العلة . على أن الوصف المتعطف من المحل على العلة اضافة ، وهي تابعة [ للمضاف اليه ] <sup>(٨)</sup> ، وقيامها بها ؛ ولا حكم للتابع على حياله - في

---

(١) في د : « بنفينا » .

(٢) في ل ، هـ : « مهدناه » .

(٣) في ل ، هـ : « للمصلحة » .

(٤) في هـ : « تقدم تقريره » .

(٥) في ل ، هـ : « واحد » .

(٦) في هـ : « تقرر » .

(٧) في هـ ، ل : « ومعتضدكم » .

(٨) في ل : « المضاف » .

مقابلة المتبوع ، ومساواة له : في جواز الإضافة [ ٧٧ - أ ] إليه • وبهذا فارق ضمان السراية : إذا أوجبناه على المشتري ؛ لأن إضافة الضمان الى القرابة غير ممكنة ، فترجح جهة الإضافة على ذات المضاف ، فهذا طريق الكلام •

### خيال وتبيينه :

فإن قيل : كيف تخرجون [ على هذه المسئلة ]<sup>(١)</sup> ، مسئلة شريك الأب ؟

قلنا : الذي نقطع به أن فعل الأب ، وفعل الصبي ، وفعل المسلم والذمي<sup>(٢)</sup> - الى أمثال ذلك - ليس موجبا على مذاق هذه القاعدة ، فلا يكون علة • فلا<sup>(٣)</sup> يستقيم القول : بأن الموجود علة القصاص ؛ بل الموجود علة ناقصة ، والناقصة ليست بعلة • الا أنا نقول : لم ينتقص منها الا الإضافة ؛ والشريك أجنبي ، فاذا أضيفت<sup>(٤)</sup> اليه : كملت العلة ، لأن وصف الإضافة يختلف باختلاف الإضافات ، بخلاف أوصاف الذات •

وبيانه : أن فعل الشريك معتبر في حق الشريك لايجاب القصاص به عليه ؛ ووجه اضافته اليه : أنه معين له على غرضه ، وهو مستعين<sup>(٥)</sup> به • فكأنه حصل مقصوده بنفسه وبغيره ؛ وغيره آله<sup>(٦)</sup> لاتهاضه عوناً له على غرضه • ولو حمل الأب ، [ وضرب به ]<sup>(٧)</sup> على الابن - وجب عليه

(١) لم ترد الزيادة : في ل ، ه •

(٢) في ل ، ه : « في الذمي » •

(٣) في د ، ز : « ولا » •

(٤) في د ، ه : « أضيف » •

(٥) في د ، ز : « ومستعين » •

(٦) في ه : « آله » •

(٧) في ل ، ه : « وضربه » •

انقصاص : لأن الأب صار في حكم الآلة ، وصارت<sup>(١)</sup> حركة الأب مضافة الى انحامل : وهو أجنبي ، فكملت<sup>(٢)</sup> به العلة . فعلى<sup>(٣)</sup> هذا [ كل ]<sup>(٤)</sup> نقصان ينشأ من الإضافة ، لا يظهر في حق الشريك ؛ فانه اذا أضيف إليه : صار الشريك في حكم الآلة .

ويرجع اختلاف أقوال الشافعي - رضى الله عنه - في تلك المسائل<sup>(٥)</sup> ، الى أن النقصان يرجع فيها الى فوات الإضافات ، و<sup>(٦)</sup> الى فوات أوصاف ذات القتل ؛ فيحكم - في كل مسألة - بما يستقيم على السبر .

فان قيل : لو كان تقدير ايجاب القصاص على الشركاء ما ذكرت ، لوجب أن يقال : اذا قطع يميني رجلين ، فتمالاً على قطع يمينه - يجعل كل واحد منهما مستوفياً لتمام حقه ، ويقال : شريكه آلة [ له ]<sup>(٧)</sup> ، ومعين له على غرضه .

قلنا : كما ينقدح أن يجعل الشريك عوناً له وآلة من وجه برابطة<sup>(٨)</sup> الاستعانة ، ينقدح<sup>(٩)</sup> أن تنقطع<sup>(١٠)</sup> اضافته إليه : لكون الشريك مستقلاً

---

(١) في د ، ز : « فصارت » .

(٢) في ز : « وكملت » ، وفي د : « فكانت » .

(٣) في هـ : « وعلى » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في د ، ز : « المسألة » .

(٦) في د ، ز ، ل : « أو » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ز .

(٨) في ل : « لرابطة » .

(٩) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « الى » ، ولعلها من الناسخ .

(١٠) في ز : « تنقطع » .

بالاختيار والارادة • ولكن رجح الشرع احدى الجهتين في الابتداء :  
محافظة على القاعدة الكلية ؛ ولا يلزم طرد ذلك في الاحتذاء والاقتصاص ،  
مع انتفاء الحاجة التي نهينا عليها •

فان قيل : فاذا عُنِيَ عن أحد الشريكين ينبغي أن يسقط عن الآخر ،  
لأن الفعل - في نفسه - صار معفوًا عنه • ولو جرح جراحتين ، [ فعُنِيَ  
عن احدهما ] <sup>(١)</sup> سقط التقصاص [ به ] <sup>(٢)</sup> وقد عُنِيَ عن بعض فعله ؛ فان  
فعل الشريك مضاف اليه على هذا التقدير •

قلنا : العفو عن الشريك : باسقاط التقصاص عنه ؛ ولا يتأثر الفعل  
به • ولفعله وجهان : وجه الى الفاعل ، ووجه الى الشريك • فالعفو <sup>(٣)</sup> لاقاه  
من <sup>(٤)</sup> الوجه المتعلق بالفاعل ، لا من الوجه المتعلق بالشريك • فنزل ذلك  
منزلة موت أحد الشريكين وتعذر التقصاص بسببه •

فهذا وجه التردد على هذه القضايا الدقيقة • ولا يطمعن المتساهل على  
الوقوف عليها بمبادئ النظر ، ولا يظن المتكاسل الناظر الى هذه الخفايا  
- من بُعد - بمؤخر عينيه ، ما يترأى له - من ضعف هذه المعاني -  
صادرا الا <sup>(٥)</sup> عن كلاله <sup>(٦)</sup> بصيرته ، وكدورة قريحته • فلا احاطة بهذه  
المغاصات الا بجهد واف <sup>(٧)</sup> وذهن صاف ، وقلب مشحون بانصاف •

---

(١) في هـ : « فعن أحدهما » ونعلينا محرفة •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ •

(٣) في هـ : « والعفو » •

(٤) في د ، ز ، ل : « في » •

(٥) في د : « لا » ، وهو تحريف •

(٦) في ز ، ل : « كلال » •

(٧) في د : « وافر » •



## خيال وتثبيته :

فان قال قائل : كيف تخرجون على هذا تقديم الكفارة على الحنث ،  
ومعتمد أصحابكم : أن السبب هو اليمين ؟ وقد<sup>(١)</sup> وجد ، ولم يتأخر الا  
الحنث ، وهو شرط الوجوب ؟

قلنا : العلة في الكفارة - عندنا - يمين كاذبة ؟ فاليمين أصل ،  
وكونها كاذبة صفة لها • وانما تصير كاذبة بالحنث ، فيه تحصل هذه  
الصفة • واذا<sup>(٢)</sup> وجدت ذات العلة<sup>(٣)</sup> ، ولم توجد صفتها - لم يتجز  
الوجوب ؟ ولكن : دخل وقت التقديم والأداء ، وانما عرف هذا من  
الزكاة ؟ فان العلة : نصاب باق حولا ؟ فالنصاب أصل ، والبقاء صفة •  
ونقصان الصفة لا يمنع التعجيل في عبادة مالية • فرأينا<sup>(٤)</sup> نسبة نقصان صفة  
اليمين بفوات<sup>(٥)</sup> الحنث ، كنقصان صفة النصاب بانتفاء البقاء ؟ فالحقنا به ،  
ورأينا في معناه •

وكذلك جوز الشرع تقديم الكفارة على الزهوق بعد وجود الجرح ؛  
والكفارة تجب بالقتل ، والقتل عبارة عن جرح مزهق • والجرح [ هو  
الأصل ]<sup>(٦)</sup> ، وكونه مزهقا وصف لا يحصل الا عند<sup>(٧)</sup> الزهوق •  
وتراخي الوصف - مع وجود الأصل - لا يمنع الأداء • فهذا وجه

(١) في د : « فقد » •

(٢) في ، ز : « فاذا » •

(٣) في د : « علة » •

(٤) في د ، ز : « ورأينا » •

(٥) في ز ، هـ : « لفوات » •

(٦) في هـ : « أصل » •

(٧) صحف في د ، ز - بلفظ : « بعد » •

التصرف ، وهو نوع من القياس معقول .

فان قيل :- فهلا جوزتم التعجيل لمن ملك نصابا غير سائمة : اذا أسامها من بعد ؛ وقد وجد الأصل ، وتراخت الصفة ؟

قلنا : يمكن أن يجاب عن هذا : بأن السوم والملك وصفان متساويان ، فليس <sup>(١)</sup> [ أحدهما <sup>(٢)</sup> تبعا ] للآخر ؛ اذ نفرض ملك غير سائمة ، وسائمة غير مملوكة . وليس في بطلان أحدهما ما يتضمن بطلان الآخر ؛ فينزل منزلة نقص <sup>(٣)</sup> النصاب ، ولا ينزل منزلة انصفات التابعة .

وقد يقاومه السائل : [ يفرض غنما باقية <sup>(٤)</sup> ] حولا غير مملوكة ، [ ومملوكة غير باقية <sup>(٥)</sup> ] . فلم جعل <sup>(٦)</sup> أحدهما تبعا للآخر ، والملك تارة يوصف بالبقاء [ ٧٧ - ب ] وتارة بالاسامة ؟

والجواب عنه : أن منشأ هذا الغلط اجمال لفظ الملك ؛ فانه قد يراد به المملوك ، وهو : الغنم في هذا المقام . وقد يراد به الملكة <sup>(٧)</sup> والقدرة الشرعية ؛ والسوم صفة الغنم الذي هو المملوك ومتعلق الملك ؛ و [ الملك ] <sup>(٨)</sup> - الذي يعبر به عن القدرة والمالكية <sup>(٩)</sup> - لا يقبل الوصف بالسوم <sup>(١٠)</sup> ،

(١) في هـ : « وليس » .

(٢) في د : « لاحدهما تبع » .

(٣) في ل ، هـ « بعض » .

(٤) في هـ : « فيقول : تفرض غنم باق » ، وفي ل : « ... باقي » .

(٥) في هـ : « ومملوك ... باق » وفي ل : « ... باقي » .

(٦) في ز : « يجعل » .

(٧) في د ، ز : « الملك » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في ل ، هـ : « والملكة » .

(١٠) في هـ : « بالسومية » .

ويقبل الوصف بالبقاء ؛ والبقاء اعتبر صفة للملك الذي هو [ الملكة و ]<sup>(١)</sup>  
القدرة ؛ والسوم اعتبر صفة للملك الذي هو المملوك والمحل للملكية<sup>(٢)</sup> .  
فهذا منشأ هذا الغلط .

وقد يجاب عنه ، فيقال : المراد بالباقي هو : الذي يبقى في علم الله  
سبحانه حولا ؛ فاذا<sup>(٣)</sup> انقضى الحول : تبين أن الموصوف بالبقاء هو الموجود  
أولا ؛ فإن من يعيش مائة سنة ، اذا طال بقاؤه : عاد الوصف إلى المولود<sup>(٤)</sup>  
انذي حدث حالة الولادة ، فتبين بالآخرة أنه المعمر<sup>(٥)</sup> .

وكذلك المرض : اذا اتصل بالموت تبين أن المرض الأول هو الميت ؛  
والجرح اذا اتصل بالزهوق تبين أن الجرح - في أول الأمر - كان  
منزهقا .

وهو كما اذا قال : آخر عبد أشتريه<sup>(٦)</sup> فزوجتي عنده طالق ؛  
فاذا اشترى عبدا لم تطلق زوجته : لأنه لم يبن كونه آخر ؛ فاذا مات ونم  
يشتر بعد [ ذلك عبدا ]<sup>(٧)</sup> : تبينا وقوع الطلاق من وقت الشراء ؛ لأن  
كونه آخرأ وصف يرجع إليه .

وكذلك اليمين : اذا جرى المحدث فيها صارت ايمين انسابقة حليفا ،  
ولكن بان ذلك في حقا الآن .

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) في هـ : « للملكة » ، و ل : « الملكة » .

(٣) في د : « واذا » .

(٤) في ل ، هـ : « الوليد » .

(٥) في د ، ز : « العمر » .

(٦) في د ، ل : « اشتريته » .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ .

وأما السوم الطارئ ، فلا يعطف وصف السوم على الزمان السابق •

هذا ما ذكره أبو زيد الذبوسي : في الفرق بين السوم والنحول ؛ وهو ضعيف<sup>(١)</sup> إذ<sup>(٢)</sup> هذا التقرير يجرى في مرض الموت ، وشراء آخر العبيد<sup>(٣)</sup> • ونحن نحكم فيهما<sup>(٤)</sup> : بأن الحكم موقوف في حق علمنا ؛ لأن العاقبة غائبة عنا • فإذا انكشفت العاقبة : انعطفنا على تصرفات المريض ، وعلى زوجة<sup>(٥)</sup> انعلق على آخر شرائه - بطريق التبين ؛ وفي الزكاة واليمين لا تنعطف - بطريق التبين - على الأول • والدليل<sup>(٦)</sup> عليه أنه [ لو ] قال : [ والله لا ]<sup>(٧)</sup> تطلع الشمس غدا ، فلا يحكم بتنجز الوجوب عليه ؛ وإن كنا نقطع بأن اليمين كاذبة •

وقد قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لو<sup>(٨)</sup> قال : والله لأصعدن السماء غدا : انعقدت يمينه ، ولم تلزمه الكفارة في الحال<sup>(٩)</sup> • وكذلك لو أنبا صادق عن بقاء النصاب حولا في علم الله تعالى ، لكننا لا نحكم بتنجز الوجوب •

---

(١) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « عندي » •

(٢) في هـ : « وهذا » •

(٣) راجع : تقويم الأدلة ( ص ٧٧٩ - ٧٨٤ ) •

(٤) في د ، ز : « فيهما » •

(٥) في د ، هـ : « وجه » ، وهو تحريف •

(٦) لم ترد « الواو » : في ل • ولم ترد فيها أيضا الزيادة التالية •

(٧) في د ، ز ، هـ : « لا » فقط •

(٨) في ل ، هـ : « إذا » •

(٩) وإلى هذا ذهب محمد بن الحسن أيضا • أما أبو يوسف ، فانه يرى : أن الجنث واقع في الحال ، لتحقيق العجز ، فتلزمه الكفارة في الحال أيضا • فانظر الهداية ( ٦٢/٢ ) • والبحر الرائق ( ٣٥٩/٤ - ٣٦١ ) •



فإن قال [ قائل ]<sup>(١)</sup> : لأن موت الحالف والمالك ممكن ، وبقاؤهما شرط لوجوب الكفارة [ والزكاة ]<sup>(٢)</sup> .

قلنا : لو صارت اليمين كاذبة في الحال بطريق التين ، لكان السبب تاما في حياته ، فلم [ يشترط بقاؤه بعد ]<sup>(٣)</sup> تمام السبب<sup>(٤)</sup> . فكذا في الزكاة . فدل أن هذا نيس من قبيل التوقف بعد توهم كمال العلة ؛ بل نقطع بأن الوجود علة ناقصة بوصف<sup>(٥)</sup> ، لا كاملة بجميع صفاتها . وطريق<sup>(٦)</sup> الجواب ما سبق .

وعلى الجملة : هذه قضايا [ جمالية ]<sup>(٧)</sup> ظنية ، وموازنات تخمينية تنبى الأحكام في الاجتهاد عليها ؛ وهي معقولة دون تمييز الشرط عن<sup>(٨)</sup> العلة .

### خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : ما ذكرتموه هو الفرق بين العلة والشرط ؛ ولكنكم غيرتم العبارة : فشأتم من الشرائط للعلل اضافات ، وعبرتم عن تلك الاضافات بأوصاف العلة ، واجتبتم<sup>(٩)</sup> عبارة الشرط

---

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ه .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه .

(٣) في ز : « يشترط الوجوب بقاؤه بعدم » ، وهي مضطربة .

(٤) في د : « التسبب » .

(٥) في د ، ز : « وصف » .

(٦) في ه : « طريق » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ز .

(٨) في ه : « من » .

(٩) في ل ، ه : « واجتويتم » ، أي : كرهتم . كما في المختار :

( ج و ي ) .

والمحل • [ ثم اعترفتم بالفرق بين تلك الاضافات ، وبين ذوات العلل  
المضافة • فلم تزيدوه الا ]<sup>(١)</sup> تغير عبارة • فليضبط الفرق بين العلة  
والشرط ، بالاضافة والمضاف اليه •

قلنا : ليس كذلك ؛ فان الاضافة لا تصلح للضبط : فان اليمين الكاذبة  
هي علة الكفارة ، والكذب وصف للخبر لا يرجع الى الاضافة • فليس  
قولنا : يمين كاذبة ، كقولنا : يمين بالغ<sup>(٢)</sup> ؛ بل يقع انكذب من اليمين ،  
موقع<sup>(٣)</sup> العمدية من القتل • وقد جعل الشافعي - رضى الله عنه - وصف  
العمدية للمقتل ركنا في العلة ، وجعل الاضافة محلا • أغنى : أنه فرق  
بينهما في تلك المسئلة • فكيف يستقيم هذا الضبط ؟ •

فان قيل : فليضبط بالأوصاف مع الذوات ؛ فذوات الأشياء<sup>(٤)</sup> علل •  
والأوصاف شرائط<sup>(٥)</sup> • فان كونها كاذبة صفة لليمين أيضا ، وان لم تكن  
من طريق الاضافة •

قلنا : وهذا ينتقض بالعمدية ، فانها صفة بالاضافة الى القتل • ويبطل  
بالطعم والجنسية : فانهما وصفان متقابلان : ليس أحدهما تابعا للآخر ؛ اذ  
يعقل الطعم دون الجنسية ، والجنسية دون الطعم •

ولو قال قائل : العلة الطعم في الجنس ، فصار الجنس محلا ، ورجع الى  
الاضافة<sup>(٦)</sup> - قابله أن العلة : الجنسية في المفعول ؛ ولم يكن أحدهما أولى

---

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) في ز : « بالغه » •

(٣) في ز : « كالعمدية » •

(٤) في هـ : « الأسباب » •

(٥) في ز ، ل ، هـ : « شروط » •

(٦) في ل ، هـ : « اضافة » •

من الآخر •

فان قيل : فليضبط الفرق بالمناسبة ، أو توهم تضمن المناسبة ؛ فعليهما التعويل في مسألة شريك الأب ، ومسألة ربا النساء •

قلنا : وهذا الضبط - أيضا - لا يستقيم من وجهين :

أحدهما : أنك تجوز أن تتركب العلة من وصفين : أحدهما يناسب ، والآخر لا يناسب • ويكون كل واحد منهما ركنا في العلة : من حيث التسمية والتحقيق ؛ ويعرف ذلك بالنص •

والآخر : أن البقاء حولا في المناسبة كالسوم ؛ لأن السوم : لخفة المؤونة ، والبقاء : لكثرة الدفق<sup>(١)</sup> • فان المال - بوصف النماء - [٧٨ - أ] صار سببا لايجاب المواساة ؛ وانما نماؤه<sup>(٢)</sup> : بانقضاء الأوقات ، فهو في اناسبة كالسوم • ثم سلك بالسوم مسلك بعض النصاب : في حكم التعجيل ، دون البقاء •

فان قيل : فاذا لم يكن بد من فرق بين بعض أجزاء العلة وبعضها ، ولا ضبط ، فما الطريق ؟ •

قلنا : عبارة الشرط والمحل هي المختلفة • والضبط به - مع أنه غير مضبوط - لا مضمع فيه • ولكن الوجه<sup>(٣)</sup> أن يقال : مجموع الأمور - التي يترتب انحكم عليها - متساوية في افتقار وجود الحكم اليها •

---

(١) في ل ، هـ : « المرفق » •

(٢) في د ، ز ، ل : « نموه » •

(٣) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « فيه » •

نعم : لو ثبت في<sup>(١)</sup> الشرع لوجود بعضها حكم ، فهل يلحق بهما  
سائر<sup>(١)</sup> الأبعاض ؟

[ قلنا ] : أن كان مثلاً لهما : الحق ؛ والا فلا . والمفارقة تارة تدرك  
بكون أحدهما صفة [ والآخر موصوفاً ]<sup>(٢)</sup> ، وتارة تدرك بالمناسبة ، وتارة  
تدرك بزيادة المناسبة ، وتارة تدرك بتوهم التضمن . على ما قررناه في الأمثلة  
السابقة . فلك المسالك المعقولة متبعة في الفرق والجمع ؛ وذلك يختلف  
 باختلاف المسائل ، واختلاف الأحوال . وطريق المجتهد [ يعتمد ]<sup>(٣)</sup> في  
اتباع<sup>(٣)</sup> غلبة الظن ؛ فان أفضى به [ الاجتهاد الى الفرق ]<sup>(٤)</sup> بين أمرين -  
كان الحكم موقوفاً على مجموعتهما ، [ وعبر ]<sup>(٥)</sup> عن أحدهما بالشرط ،  
وعن الآخر بالعلية ، فلا حرج عليه في الاطلاقات<sup>(٦)</sup> بعد فهم هذه  
المقاصد .

وغرضنا من هذه الترديدات : الكشف عن حاصل ما ترجع اليه هذه  
الألفاظ ؛ وبعد الايضاح لا حرج في الاصطلاح . وانما منشأ الاشكال  
التخاوض في هذه الأمور ، دون التوافق على حدود معلومة لمقاصد  
العبارات . فيطلق المطلق عبارة لغني يقصده ، والخصم<sup>(٧)</sup> يفهم منه معنى

---

(١) في ل ، هـ : « بالشرح . . . بسائر » ، ولم ترد فيهما الزيادة  
التالية .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في ز : « باتباع » .

(٤) عبارة ل : « الفرق الى الاجتهاد » ، وفيها تقديم وتأخير من  
الناسخ .

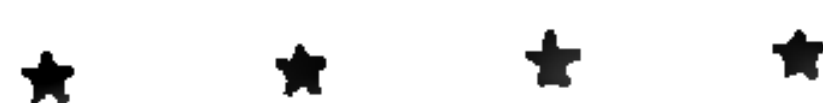
(٥) في ز : « وان اعتبر » .

(٦) في ز ، ل ، هـ : « الاطلاق » .

(٧) في ز : « والقصد » .



آخر يستبد<sup>(١)</sup> هو بالتعبير [ به ]<sup>(٢)</sup> عنه ، فيصير به النزاع ناشبا قائما :  
لا يفصل<sup>(٣)</sup> أبد الدهر • هذا ما أردنا أن تنبه [ به ]<sup>(٤)</sup> على غور هذا  
الأصل •



---

(١) في ل ، هـ : « استبد » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٣) في هـ : « ينقضى » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

## القول في بيان معنى السبب في لسان الفقهاء<sup>(١)</sup>

لا ينبغي أن يظن [ أن ]<sup>(٢)</sup> السبب جنس<sup>(٣)</sup> زائد على [ جنس ]  
العلة والشرط . ولكن لما تداولته الألسنة ، وأطلقه الفقهاء لمعان مختلفة -  
أحيانا يأتيه .

فالسبب - في وضع اللسان - هو : الجبل والطريق أيضا ؛ ثم عرف  
أن نزع الماء لا يتأتى دون الجبل ، وأنه إذا حصل : حصل بالاستقاء  
لا بالجبل . والاستقاء - الذي هو علة نزع الماء من البئر - ليس حاصلًا  
أيضًا بالجبل . وكذلك الوصول أيضا إلى البلد المقصود : لا يحصل دون  
الطريق ؛ وإذا<sup>(٤)</sup> حصل : كان حاصلًا بالسير لا بالطريق ؛ ولا يحصل  
السير أيضا بالطريق .

فلما فهم نسبة الجبل والطريق من<sup>(٥)</sup> المقصود ، استعير اسم السبب  
لكل<sup>(٦)</sup> ما يقع من المقصود هذا الموقع . وهو : كل ما لا يحصل المقصود  
دونه ؛ وإذا حصل : حصل بعلة مستقلة لا بذلك<sup>(٧)</sup> انسبب .

(١) راجع في هذا : الاحكام (٨٦/٤) وشرح المختصر (٤١٦/٢) وشرح  
الأسنوي (٤٩/٤ و ٣٢٧) والكشف على البزدوى (١٦٩/٤ و ١٧٤) وشرح  
المسلم (٢/٢٠٤ و ٣٠٩) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في د ، ز : « جنسا زائدا » ، ولم ترد الزيادة التالية : في د .

(٤) في ز : « فاذا » .

(٥) في ز : « إلى » .

(٦) صحف في ل ، بلفظ : « لكن » .

(٧) في د : « لا بذلك » .

ثم أطلق الفقهاء لفظ السبب على أربعة أوجه :

الوجه الأول : اطلاقه في مقابلة المباشرة ، فاذا قوبل بالمباشرة : أريد به الشرط المحض • واستعملوا هذه اللفظة في الضمان ، وقانوا : الضمان على المباشر لا على المتسبب • فيراد بالمباشرة<sup>(١)</sup> : إيجاد العلة ، وبالتسبب<sup>(٢)</sup> : إيجاد الشرط • فقالوا : الحافر متسبب ، والمردى مباشر ؛ ومن حل قيد العبد حتى أبق فهو متسبب ؛ والمباشر هو العبد : اذ [ انفراد حصل ]<sup>(٣)</sup> بالابق<sup>(٤)</sup> عند حل القيد ، لا بحل القيد<sup>(٥)</sup> • وزعموا : أن<sup>(٦)</sup> الاحصان من الترجم ، يقع موقع بشرط • فهذا أقرب وجود الاطلاق الى وضع اللسان •

الوجه الثاني : تسميتهم علة العلة سببا ، كالرمي ، فإنه يقال فيه : انه سبب الموت ، لأن الموت لا يحصل بالرمي ، فكان الرمي سببا من هذا الوجه • ولكن لما حصل بالسراية والجرح - وهي حاصلة بالرمي - كان الرمي علة العلة • [ فلهذا كان ]<sup>(٧)</sup> موافقا لوضع اللسان ، من أحد الوجهين • فهذا مأخذ الاستعارة ، وهو : أن الحكم لم يحصل به الا بواسطة العلة<sup>(٨)</sup> ، كما لا يحصل الوصول بالطريق الا بواسطة العلة<sup>(٩)</sup> • الا أن السير ليس حاصلا بالطريق ؛ والعلة هنا حاصلة بالسبب • وهذا الجنس

---

(١) في د : « بالمباشر ... وبالتسبب » •

(٢) في د ، ز : « الضمان حصل » ، و ل : « الضمان جعل » •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « الاتفاق » •

(٤) في د ، ل ، هـ : « بأن » •

(٥) في د ، ز ، ل : « فكان هذا » •

(٦) في ل : « علة » •

من السبب له حكم المباشرة ومن كل وجه : في ايجاب الحكم<sup>(١)</sup> ؛ فلا ينبغي أن تشبه<sup>(٢)</sup> المباشرة بالسبب ، بهذا<sup>(٣)</sup> الاطلاق .

الوجه الثالث : تسميتهم ذات العلة - مع تخلف الصفة عنها -  
سيا : كسميتهم اليمين سيا للكفارة ، وتسمية ملك<sup>(٤)</sup> النصاب سيا ، دون الحنث وانقضاء الحول .

ووجه الاستعارة : أن الحكم غير حاصل بمجردده ، كما لا يحصل الوصول ، [ والماء ]<sup>(٥)</sup> بمجرد الطريق والجبل . وهذا الجنس قد استقصيناه . وبيننا أن نقصان الصفات التابعة ، قد يفارق [ نقصان ]<sup>(٦)</sup> أبعاض ذات العلة في بعض الأحكام ؛ كما سبق .

الوجه الرابع : تسميتهم العلة الموجبة سيا ، كسمية علك الغرامات والعقوبات والكفارات : أسبابا . وتسمية البيع : سيا للملك الى غير ذلك . فهذا<sup>(٧)</sup> أبعد الوجوه في الاستعارة عن وضع اللسان ؛ لأن المقصود مضاف الى العلة ، ولا يضاف الى السبب في الوضع . ولكن وجه الاستعارة : أن العلل الشرعية في معنى الشروط والأمارات من [ كل ]<sup>(٨)</sup> وجه ؛ لأنها لا توجب الأحكام بذواتها ، بل يجب الحكم عندها بايجاب الله تعالى . فمن

---

(١) في ز : « انقود » ، و ل ، هـ : « العبد » ، وهو تصحيف .

(٢) في د ، ل : « تشبه » .

(٣) في د ، ل : « لهذا » .

(٤) في د : « مالك » .

(٥) في هـ : « الى الماء » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ز .

(٧) في ل ، هـ : « وهذا » .

(٨) لم ترد الزيادة : في ل .



هذا الوجه [ حسنت ]<sup>(١)</sup> الاستعارة •

فهذه مدارك مختلفة لمعنى السبب • فإذا أطلق الفقيه لفظ السبب ،  
فإن فهم القرينة مقصوده [ ٧٨ - ب ] - كمعارضته إياه بالمباشرة<sup>(٢)</sup> -  
فذلك • وإن لم يفهم : فلا بد من الاستفصال : إذا كان الغرض يختلف  
باختلاف الوجوه التي ذكرناها •

فإن قيل : السبب المذكور في مقابلة المباشرة ، هل يناط القصاص بمثله  
وهو الشرط المحض ؟

قلنا : نعم : فإن القصاص عندنا يجب على شهود القصاص ؛ والهلاك  
حصل بفعل مختار من الولي أو القاضي<sup>(٣)</sup> ؛ والصادر من الشاهد تمكين  
يجرى مجرى الشرط •

ولكن : لما رأى الشافعي - رضى الله عنه - إيجاب القصاص على  
المكره ، ورأى الاكراه سببا في مقابلة مباشرة المكره - قاس الشهادة به •  
وأبو حنيفة - رضى الله عنه - لا يوجب القصاص الا بالمباشرة ؛  
[ وتخيّل : أن المكره مباشر ]<sup>(٤)</sup> ، والمكره آلة •

فمنشأ النظر بيان أن الاكراه مباشرة أو تسبب<sup>(٥)</sup> •

فأبو حنيفة - رضى الله عنه - يقول : المباشرة عبارة عن إيجاد علة  
القتل ، [ وإيجاد ]<sup>(٦)</sup> علة العلة • والاكراه علة فعل المكره • ويزعم : أن

---

(١) في ل ، ه : « حسن هذه » •

(٢) في د : « المباشرة » •

(٣) في ه : « أو بحث القاضي » •

(٤) في ز : « ويجعل المكره مباشرا » •

(٥) في ل : « سبب » •

(٦) في ز : « أو عن إيجاد » ، وفي ل : « أو إيجاد » •

فعل المكره حصل به ، فالجأؤه يحدث داعية القتل في نفسه ؛ وتلك الداعية تحدث الفعل [فكان القتل متولدا] <sup>(١)</sup> من الإكراه المكره ، بواسطة داعية تولدت من الإكراه .

والشافعي رضي الله عنه يقول : لو كان كذلك لما أثم المكره ؛ فأنه يدل على بقاء اختياره حيا وشرعا ، وفيه إخراج الإكراه عن كونه علة <sup>(٢)</sup> .

نعم : فيه مشابهة العلة من حيث انه يثير داعية على الجملة ، وان كانت تلك الداعية <sup>(٣)</sup> مقرونة بخيرة يتسع معها مخالفة الداعية . وكذلك في الشهادة معنى العلة ، على معنى : أنها تثير داعية في نفس القاضي من جهة الشرع ؛ وتلك الداعية تفضي الى الهلاك بواسطة الفعل ؛ فكانت في معناه ؛ ولهذا كان الكلام في طرف الرجم أظهر منه في طرف القصاص : لأن اختيار الولي ظاهر في إحالة الهلاك عليه ، وتلك <sup>(٤)</sup> الداعية لا تحدث بالشهادة . لكن <sup>(٥)</sup> يقرر <sup>(٦)</sup> ذلك بطريق آخر ، وهو : أن بطلان العصمة

---

(١) في د ، ل ، هـ : « فكان ... متولد » .

(٢) راجع : الأم (٣٦/٦) . وقد بحث الأصوليون مسألة الإكراه ، وقسموه الى إكراه ملجئ ، وإكراه غير ملجئ . فراجع : شرح الأسنوي (٣٢١/١) وشرح المسلم (١/١٦٦ - ١٦٨) ونزهة المشتاق (١٠٤) ومحاضرات في أصول الفقه على طلبة دبلوم الفقه المقارن للشيخ عبدالغني عبدالخالق . ولابن رجب كلام في الإكراه جدير بالمراجعة ، فانظره في جامع العلوم والحكم ( ٢٧٣ - ٢٧٥ ) .

(٣) في د ، ز : « داعية » .

(٤) في هـ : « وتيك » .

(٥) في ز ، ل ، هـ : « ولكن » .

(٦) في د ، ز ، هـ : « يقدر » .

وحصول الاهدار [ حصل ]<sup>(١)</sup> بالشهادة ، وكان<sup>(٢)</sup> ذلك<sup>(٣)</sup> هلاكا حكيميا ،  
 فاذا اتصل بالهلاك الحسي : [ تم ، ووجب ]<sup>(٤)</sup> القصاص على الشاهد<sup>(٥)</sup> :  
 لأنه تعاطى سبب الهلاك الحكمي المقترن<sup>(٦)</sup> بالهلاك الحسي المفضى اليه .  
 فهذا وجه النظر في تلك المسئلة .

فان قيل : بأي تأويل سميت تعليق الطلاق سببا ، حتى شرطتم اقتران  
 النكاح به للانعقاد<sup>(٧)</sup> ، ومنعتم التعليق على الملك ، وأبو خيفة - رضى الله  
 عنه - ينكر كونه سببا ؛ ويزعم : أنه يمين في الحال ؛ وينقطع حكم اليمين  
 بوجود الحنث : فلا يكون سببا [ لما يرتفع به ]<sup>(٨)</sup> ، فان السبب هو الطويق  
 الى المقصد ، فأما ما ينعدم بالاتصال بالمقصد فلا<sup>(٩)</sup> يكون سببا ؟

قلنا : تسميته سببا بمعنى العلة : التي فقدت [ صفة ]<sup>(١٠)</sup> الاضافة الى  
 محل ، أو فقدت الشرط<sup>(١١)</sup> على اصطلاح الفقهاء . فان الفراق يقع - عند  
 وجود البصفة - بالطلاق السابق ، لا بالبصفة الحادثة . وظهر أثر ذلك في

(١) لم ترد الزيادة : في ز .

(٢) في ز ، ل ، هـ : « فكان » .

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « حصل » .

(٤) في ز ، ل : « ثم ووجب » .

(٥) في ز : « الشهادة » ، وهو تصحييف .

(٦) في ل ، هـ : « المتقرر » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « الانعقاد » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في د : « لا » .

(١٠) لم ترد الزيادة : في هـ .

(١١) في د ، ز : « الشروط » .

الشهود : اذا رجعوا في قضية الغرم • فاذا حصل الفراق عند الدخول ، كان مضافا الى الكلام السابق [ لا ]<sup>(١)</sup> الى الدخول : فهو العلة • فلذلك شرط اقتران شرط الطلاق به ، وهو ملك النكاح<sup>(٢)</sup> •

فان قيل : انما يصير كلامه علة للفراق عند الدخول ؛ وقبله يمين وليس بعلة للفراق •

قلنا : اذا وجد الدخول واللفظ ، وحصل الفراق ؛ فهو مضاف الى اللفظ لا الى الدخول ، فهذا هو المراد بكونه سببا وعلة • أما قولهم : انه قبل الدخول ليس بعلة ، فان عنوا به : أنه ليس بموجب للفراق في الحال ، فمسلم • وذلك : لنقصان وصف الاضافة الحاصل من الاقتران بالشرط • وان عنوا [ به ]<sup>(٣)</sup> : أن ذات العلة وركنها وما يضاف [ اليه الحكم ]<sup>(٤)</sup> عند حصوله ، غير موجود - [ فهو باطل • فان الزنا يسمى علة وسببا على ما سبق وجهه<sup>(٥)</sup> ؛ وهو غير موجب [ بمجرد دون وصف الاضافة الى المحسن ؛ ولكن عند حصول الوصف يضاف الى الزنا ، لا الى وصف

---

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) قد ذهب الشافعية والحنابلة : الى أنه يشترط لصحة التعليق في الطلاق أن يكون النكاح واقعا ، فان قال رجل لا امرأة : اذا تزوجتك فأنت طالق ، لم ينعقد الطلاق • وذهب المالكية : الى أن الطلاق يتعقد اذا خصص وعين امرأة • اما الحنفية ، فانهم ذهبوا : الى انعقاد هذا الطلاق مطلقا • فراجع : البداية (١٨٢/١) والمهذب (٨٢/٢) والاشراف (١١٧/٢ - ١١٨) والافصاح ٢٩٤ •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) في هـ : « اليها » •

(٥) سقطت كلمة « وجهه » من د ، وسقطت الزيادة كلها من ز •



الاضافة • [ فهذا - على منهاج ]<sup>(١)</sup> كلام الفقهاء - واضح •

فان قيل : فان سلم كونه سببا وعلة بهذا التأويل ، فلم يشترط أن  
يقترن به ملك النكاح ، وملك النكاح يراد لاتصال الطلاق بالمحل ، وهو  
لا يتصل به قبل الشرط ، والمحل مهياً للطلاق عند وجود الشرط • وليس  
يشترط في حال التكلم الا أهلية العاقد لصدور السبب منه ؛ فكما<sup>(٢)</sup>  
لا تشترط صفات المتكلم<sup>(٣)</sup> عند وجود الصفة والشرط ، [ حتى وقع ]<sup>(٤)</sup>  
وان كان الزوج مجنوناً عند الدخول - فكذلك صفة المحل : لا تشترط  
عند صدور<sup>(٥)</sup> السبب من العاقد<sup>(٦)</sup> ؟

قلنا : من سلم كونه علة وسبباً كما ذكرناه<sup>(٧)</sup> ، لزمه أن يعترف  
بمذهبنا ؛ اذ صفات المحل يشترط<sup>(٨)</sup> وجودها حالة وجود السبب ، وان كان  
السبب في الحال لا يتصل بالمحل ولا يتجزأ حكمه • فاذا قال الرجل لأجنبية :  
تزوجتك على ألف ، وطلقتك على مائة ؛ فقالت<sup>(٩)</sup> المرأة : زوجت نفسي ،

---

(١) في د ، ز : « فعلى هذا » •

(٢) في د : « كما » •

(٣) في د : « التكلم » •

(٤) لم ترد الزيادة في ز •

(٥) في ل ، هـ : « صدر » وهما واحد على ما في المصباح : ( صدر ) •

(٦) في د ، ز ، ل : « العاقل » •

(٧) في د ، ل ، هـ : « ذكرنا » •

(٨) في د : « شرط » •

(٩) في د ، ز : « وقالت » •

وقبلت الطلاق - لم يقع الطلاق عندهم<sup>(١)</sup> ، لأن الإيجاب تقدم [ حكمه ]<sup>(٢)</sup> على النكاح ؛ والإيجاب لا يتصل حكمه بالمحل إلا بعد وجود القبول ؛ فهي منكوحة بغير<sup>(٣)</sup> القبول ومعه .

وكذلك قال الشافعي [ ٧٩ - أ ] - رحمه الله - : لو قال لعبد : كاتبك على ألف ، وبعثك<sup>(٤)</sup> الثوب بدينار ؛ فقال العبد : قبلت الكتابة ، واشتريت الثوب - لم يصح شراء الثوب . وقد كان الموجب أهلا للإيجاب حالة الإيجاب ، والعبد كان أهلا للشراء حالة القبول ؛ ولكن : لما لم يشترن شرط أهلية المقابل بحالة<sup>(٥)</sup> الإيجاب ، لم ينعقد سببا<sup>(٦)</sup> . فدل [ على ]<sup>(٧)</sup> أن مأخذهم ما سبق : من أن التعليق في الحال يمين ، ونيس بعة للفراق<sup>(٨)</sup> ولا سبب له . وقد بينا وجهه .

وأما قولهم : إن السبب ما يتقرر عند الوصول إلى المقصد<sup>(٩)</sup> ، واليمين يرتفع بوجود الصفة .

---

(١) هذه المسئلة محل اتفاق ، ومبنية على أن شرط وقوع الطلاق : أن تكون المرأة في النكاح أو في عدته التي تصلح بها محلا للطلاق . فراجع : الوجيز (٥٨/٢) والمهذب (٧٧/٢) وفتح القدير (٢١/٣) . فكلام الغزالي هنا من باب الالتزام ، لا من باب بيان خلاف في المسئلة .

(٢) لم ترد الزيادة في ن ، ه .

(٣) في د : « بعد » .

(٤) في ل ، ه : « وبعث منك » .

(٥) في ز : « الحالة » وهو تصحيف .

(٦) راجع : الأم (٣٧٥/٧) والمهذب (٢٦٨/١ - ٢٦٩) .

(٧) لم ترد الزيادة في ل ، ه .

(٨) في ز : « للفرق » .

(٩) في ل ، ه : « المقصود » .

قلنا : هو - من حيث كان<sup>(١)</sup> يمينا - ليس موجبا للفراق . ومن حيث كان موجبا للفراق ، يتقرر عند الدخول ، ويتجز الفراق ، [ ولا يرتفع كالتطبيق ]<sup>(٢)</sup> الناجز ؛ فانه [ سبب ]<sup>(٣)</sup> يستعقب الفراق ، ويكون ذلك تقررا في حقه لا ارتفاعا . وانما سمي يمينا : من حيث انه بالعادة يمنع من الفعل ، وهو من هذا الوجه ليس بسبب للفراق .

وكذلك اليمين : سبب للكفارة [ والمنع الشرعي ]<sup>(٤)</sup> ؛ ولا نقول : ارتفع<sup>(٥)</sup> بالحنث [ بل تقرر ] ؛ فان اليمين الكاذبة موجبة للكفارة ، وقد تحقق الوجوب واستقر . وانما [ المرتفع ]<sup>(٦)</sup> المنع الطبيعي : من حيث<sup>(٧)</sup> محاذرته<sup>(٧)</sup> لزوم الكفارة . والمنع الشرعي لا نقول : ارتفع ، بل اليمين لم تقتض المنع الا [ في ]<sup>(٨)</sup> مرة واحدة ، فتقرر موجبا : ان سلم كون اليمين موجبا<sup>(٩)</sup> للمنع .

هذا ما أردنا أن نهذب به مقاصد الفقهاء من اطلاق لفظ السبب والعلة والشرط ، ووجه<sup>(١٠)</sup> اضافة الأحكام اليها تحقيقا وتمثيلا [ والله أعلم ]<sup>(١١)</sup> .

- 
- (١) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « المباشر » .  
(٢) في د : « ولا ينقطع بالتعليق » ، وفي ز : « ولا ينقطع كالتعليق » .  
وعبارة د مضطربة .  
(٣) لم ترد الزيادة : في ل ، ه .  
(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه .  
(٥) في ه : « ارتفعت » ولم ترد فيها الزيادة التالية .  
(٦) لم ترد الزيادة : في ز .  
(٧) في ز ، ل ، ه : « جبة محاذرة » .  
(٨) لم ترد الزيادة : في ز .  
(٩) في ه : « موجبة » .  
(١٠) صحف في د ، بلفظ : « ومعه » .  
(١١) لم ترد الزيادة : في ه .

## القول في بيان ركن الحكم من أركان القياس وهو الركن الثالث<sup>(١)</sup>

يجوز أن يثبت بالقياس كل حكم شرعي ، لم يتعد فيه بالعلم • ويتبين  
هكذا الضبط بالنظر في المسائل :

مسئلة : لا يجوز أن يثبت بالقياس الشرعي القضايا العقلية واللغوية ،  
لأن القياس دليل شرعي : فلا يدل الا على قضية شرعية<sup>(٢)</sup> •

ويخرج عليه<sup>(٣)</sup> : [ أن ] تسمية النيذ خمرًا بالقياس ، لا وجه له :  
لأنه أمر لغوي ، فيعرف<sup>(٤)</sup> من وضع اللغة • وإذا لم ينقل الاسم ، ولا نقل  
من اهل اللغة تجويز [ الاثبات ]<sup>(٥)</sup> للأسماء<sup>(٦)</sup> بالقياس - لم يكن الاسم  
لغويًا ، والأسماء اللغوية أعلام للمسميات<sup>(٧)</sup> : فلا وجه للتصرف فيها  
بالقياس •

---

(١) راجع كلام الأصوليين عن هذا الركن : في المعتمد (٧٨٨/٢) والمستصفى (٣٣١/٢) والاحكام (٢٧٨/٣) وشرح المختصر (٣٥٥/٢) وشرح جمع الجوامع (٢٣٣/٢) والتيسير (٢٧٨/٣) ونزهة المشتاق (٦٧٨) •

(٢) راجع في هذه المسئلة : المعتمد (٧٨٩/٢) والمستصفى (٣٢٢/١) ، (٣٣١/٢) وشرح المختصر (٦١/١) وشرح الأسنوي (٤٢/٤ و ٤٤) وشرح جمع الجوامع (٢٧٧/٢) ونزهة المشتاق (٦٠) •

(٣) في ز : « عليها » ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٤) في ز ، هـ : « فيتعرف » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د وفي ز : « لاثبات » •

(٦) في د ، ز : « الأسماء » •

(٧) في هـ ، ل : « على المسميات » •



نعم : الطريق أن نسلم أنه لا يسمى خمرًا ؛ ولكن الخمر محرمة لئلا  
الاسكار ، فتحریم غير الخمر كما حرم الربا في غير البر : لمشاركته البر في  
معنى الطعم ، وإن لم يشاركه في الاسم . وكذلك : اثبات اسم الزنا للواط ،  
واسم السرقة للنباش ، واسم اليمين لليمين<sup>(١)</sup> الغموس ، [ بالقياس ]<sup>(٢)</sup> -  
لا وجه له : فإن هذه أمور لغوية .

فإن سلمنا اتباع الأحكام هذه<sup>(٣)</sup> الأسامي ، وجب اثبات الأسامي  
بالتقل ؛ كما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - قل : « إذا أتى الرجل الرجل  
فهما زانيان » ، وأمثال ذلك . أو نزع : أن الأحكام غير منوطة بهذه  
الأسامي ، وإنما هي منوطة بمعان تتضمنها . فمناط الحكم من الزنا : تضييع  
الماء بالجماع المشتبه المحرم ؛ ومناطه من السرقة : أخذ المال المحترم من  
الحرز ؛ إلى أمثال لذلك :

وكذلك النظر في أن الطلاق هل يحتمل العتاق [ أم لا ]<sup>(٤)</sup> ؛ وأن  
قونه : أنت طالق هل يحتمل العدد [ أم لا ]<sup>(٥)</sup> ؛ إلى أمثال هذه المسائل .  
[ فأمثال هذه المسائل ]<sup>(٥)</sup> إنما تتعرف من البحث<sup>(٦)</sup> عن وضع<sup>(٧)</sup>  
اللمغة : بطريق الاستعارة والكناية<sup>(٨)</sup> ؛ فالقياس<sup>(٩)</sup> في هذه المسائل باطل .

(١) في د ، ل : « ليمين » .

(٢) لم ترد الزيادة في ل وفي د : « فالقياس » .

(٣) في هـ : « ليهه » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل .

(٥) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٦) صحف في د ، بلفظ : « الحنث » .

(٧) في هـ : « الأوضاع اللغوية » .

(٨) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « فيها » .

(٩) في ز : « والقياس » .

وكذلك القضايا العقلية : كالقتل مثلاً ، وأن<sup>(١)</sup> المكره متسبب أو مباشر ، وأن<sup>(٢)</sup> كل واحد من الشركاء قاتل أم لا • فهذا يعرف . بتعرف حد القتل ، وهو أمر عقلي : لا يعرف بالقياس الشرعي •

نعم : يجوز أن يثبت [ الشرع لفعل ]<sup>(٣)</sup> ليس قتلاً تحقيقاً ، حكم القتل ، فيعبر عنه : بأنه قتل شرعاً ، أي هو قائم مقام القتل : في افادة الحكم •

مسئلة : ما تعبدنا فيه بالعلم لا يثبت بالقياس ؟ [ لأن القياس ]<sup>(٤)</sup> لا يفيد إلا ظناً ، ولا يثمر العلم<sup>(٥)</sup> •

ويخرج مخرجون على هذا الأصل : أنا إنما لم تثبت صلاة سادسة [ بالقياس ، لهذا الأصل • وهذا فيه نظر ؛ فان تقرير<sup>(٦)</sup> الوجوب بالظن ممكن كما في الوتر ؛ وإنما لم نوجب صلاة سادسة ] لا<sup>(٧)</sup> لأنه [ لا ]<sup>(٨)</sup> قياس يدل عليه ، [ بل : لا ]<sup>(٩)</sup> نعتاد الاجماع على الانحصار ، ولأنه

---

(١) في د ، ل : « فان » •

(٢) في ز : « فان » •

(٣) في ز : « بالشرع بفعل » •

(٤) في هـ : « لأنه » •

(٥) راجع في هذه المسألة : المعتمد (٧٩٤/٢) والمستصنى (٢٣١/٢)

وشرح الأسنوي (٣٧/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٢٣/٢) •

(٦) في د ، ل : « تقدير » وقد سقطت الزيادة من ز •

(٧) سقطت الزيادة من هـ •

(٨) سقطت الزيادة من ز •

(٩) في ل ، هـ : « ولا » •

لو كانت واجبة : لتواتر [ نقل ]<sup>(١)</sup> فعلها ، كما تواتر [ في ]<sup>(٢)</sup> سائر الصلوات ؛ [ فعدم ]<sup>(٣)</sup> التواتر - في محل وجوب التواتر عرفا - يفيد العلم بالانتفاء ؛ فلا يستعمل القياس على ضد المعلوم . فإن أراد هذا المتصرف بما ذكره ما أشرنا إليه ، فلا نعترض عليه .

مسئلة : انحكم الثابت من جهة الشرع ، نوعان :

أحدهما : نصب الأسباب [ عللا ]<sup>(٤)</sup> للأحكام ؛ كجعل الزنا موجبا للحد ، وجعل الجماع موجبا للكفارة ، وجعل السرقة موجبة للقطع . الى غير ذلك : من الأسباب التي عقل [ من ]<sup>(٥)</sup> الشرع نصبها عللا للأحكام .  
والنوع الثاني : اثبات الأحكام ابتداء من غير ربط بالسبب<sup>(٦)</sup> .

وكل واحد - من النوعين - قابل للتعليل والتعديده منها ظهرت العلة اشعديه .

فيجوز أن يقال : الجماع انما نصب سببا لعله كذا ، فينصب [ الأكل ]<sup>(٧)</sup> سببا لوجود العلة . والزنا انما نصب سببا للرجم لكذا ، فاللواط ينصب سببا لوجود تلك العلة ؛ وان<sup>(٨)</sup> لم يكن اللواط زنا [ ٧٩-ب ]

---

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في ل : « سبب » .

(٧) في ل ، هـ : « غير الجماع » .

(٨) في د : « فان » .

و<sup>(١)</sup> الأكل جماعاً ؛ لأن نصب الشيء موجبا<sup>(٢)</sup> للحكم ، قضية شرعية .  
 كما أن [ اثبات ]<sup>(٣)</sup> الحكم قضية شرعية . فإذا قال الشارع<sup>(٤)</sup> : حرمت  
 عليكم الخمر ، كان ذلك حكماً على سبيل الابتداء . فيبحث عن علته ،  
 ويقال : لأي معنى حرم الخمر ؟ وكذلك إذا قال : اقطعوا السارق ، فيقال :  
 جعل السرقة سبياً ، فلاى علة جعلها [ موجبة ]<sup>(٥)</sup> للقطع ؟ . فيجوز أن  
 نطلع على علته ، ونجعل غير السرقة موجبا : لوجود العلة التي لأجلها جعلت  
 السرقة موجبة .

ولقد نقل عن أبي زيد - رضى الله عنه - كلامان [ يكادان<sup>(٦)</sup>  
 يناقضان ] ما ذكرناه :

أحدهما : ما تداولته ألسنة المتلقين عنه : من أن الأحكام تتبع الأسباب  
 دون الحكيم ، وأن الأسباب لا تعلل ، وأن<sup>(٧)</sup> وضع الأسباب بالرأى  
 والقياس لا وجه له ، وأن الحكمة ثمرة الحكم ومقصوده لا علته . وإذا  
 ذكر معنى الردع والزجر مثلاً - في قواعد العقوبات - قالوا : [ ان<sup>(٨)</sup>

(١) في ل ، هـ : « ولا الأكل » .

(٢) في ل : « سبياً موجبا » .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « حرمت عليكم  
 أمهاتكم » .

(٥) في هـ : « سبياً موجبا » .

(٦) في د : « تكاداً تناقضاً » وهي مصحفة . وفي ل ، هـ : « يكاد  
 يناقض » .

(٧) في ز ، هـ : « فان » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .



هذه حكمة العقوبة ، لا علتها .

والآخر : ما صرح به في « كتاب التقويم » : من أن الاختلاف اذا وقع في موجب الحكم ، أو صفة [ الموجب أو في شرط الحكم ، أو في صفة الشرط ، أو في أصل الحكم أو في صفة ]<sup>(١)</sup> [ أصل ]<sup>(٢)</sup> الحكم - لم يجز اثبات شيء من ذلك بالقياس ، وإنما يثبت بالقياس حكم معلوم بوصفه من غير منازعة ثبت في محل ؛ فيرجع<sup>(٣)</sup> النظر في أنه مقصور على محله . أو<sup>(٤)</sup> هو متعدد عنه الى غيره ؟ . فأما<sup>(٥)</sup> الأقسام الثلاثة السابقة فلا مجال للقياس فيها :

أما قسم الموجب ، فنحو الاختلاف في أن الجنس بانفراده هل يوجب تحريم النساء ؟ وأن السفر هل هو سبب مسقط لشرط الصلاة<sup>(٦)</sup> ؟ وأن اسلام<sup>(٧)</sup> [ الحربي ] هل هو سبب<sup>(٨)</sup> لجعل نفسه وما له مضمونا بالاتلاف ؟

وأما صفة الموجب ، فنحو الاختلاف في أن النصاب سبب للزكاة بصفة التماء أو دونه ؟ واليسين سبب للكفارة بصفة الحرمة وحدها ، أو بصفة

---

(١) سقطت الزيادة من ز .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في ل ، هـ : « فوق » ،

(٤) في د ، ز : « وهو » ،

(٥) في ز : « وأما » .

(٦) في ل : « العبادة » .

(٧) في د ، ز : « الاسلام » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية .

(٨) في ل : « سبب موجب » .

الإباحة والحرمة ؟ والافطار سبب للكفارة باسم الجماع ، أو باسم قضاء<sup>(١)</sup> إحدى الشهوتين ؟

وأما الشرط ، فكالإختلاف في الشهود والولي في<sup>(٢)</sup> النكاح ، [ والتسمية في الذبح ؛ وأن شرط نفوذ الطلاق على المرأة : النكاح ]<sup>(٣)</sup> أو<sup>(٤)</sup> العدة ؟

وأما صفة الشرط ، فكالإختلاف في عدالة<sup>(٥)</sup> الشهود<sup>(٦)</sup> [ النكاح ] .  
وأما أصل الحكم ، فكالإختلاف في أن الركعة الواحدة مشروعة صلاة أم لا ؟ والأربعة مشروعة على المسافر أم لا ؟ والمسح على الخفين مشروع أم لا ؟ وصوم بعض اليوم مشروع أم لا ؟ والقراءة تسقط بالافتداء أم لا ؟  
وأما صفة الحكم ، فكالإختلاف في<sup>(٧)</sup> القراءة المشروعة في الشفع الثاني : فرض أم<sup>(٨)</sup> سنة ؟ وأنها فاتحة<sup>(٩)</sup> أم لا ؟ وأن الطلاق يملكه الزوج مباحا والكراهة<sup>(١٠)</sup> لعارض<sup>(١١)</sup> أو يملكه مكروها والإباحة

---

(١) في د : « اقتضى أحد » ، و ز : « اقتضاء » .

(٢) في د : « والنكاح » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) في د : « والعدة » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « عند » .

(٦) في د ، ز . ل : « الشهود » ، ولم ترد في سائرها الزيادة

التالية .

(٧) في هـ : « في أن » .

(٨) في د ، ز ، هـ : « أو » .

(٩) ورد في ز بعد ذلك - زيادة : « الكتاب » .

(١٠) في د : « والكراهية » .

(١١) في ل ، هـ : « بعراض » وراجع كلام أبي زيد هذا : في التقويم

( ص ٥٨٧ - ٥٩٨ ) .

لعارض ؟ الى أمثلة كثيرة ذكرها لهذا الأصل .

وهذا الذي ذكره ليس يتعلق به نظر أصولي لنخالف فيه ؛ فأنه ليس يدعى نبوة هذه الأحكام عن القياس لأمر يرجع الى ذات الحكم . ولكن المفهوم من كلامه : أن الحكم لا يجوز أن يثبت بالرأى ابتداء ؛ وإنما تثبت بالقياس : احتذاء مورد<sup>(١)</sup> الشرع ، على معنى أن الوارد في محل يعنى . وإذا وقع النزاع في أصل الحكم : أشرع أم لا ؟ فلا يلقى مشروعاً بالاتفاق في موضع ، حتى يعنى . وهذا لا مقترض عليه . وحاصله راجع الى أن القياس من غير أصل ، غير صحيح ، وهو كما ذكر . ولكن قد تنازع في دعواه - في بعض الأمثلة - أنه لا<sup>(٢)</sup> يلقى له أصل يقاس عليه . فيخرج الكلام عن مقصود الأصول : فانه يسلم أن ما يوجد له أصل يجوز القياس عليه ؛ اذ قال بقياس المطعومات - في نفي شرط القبض - على العيد والثياب . وهو قياس [ في ]<sup>(٣)</sup> نفي الشرط . واعتذر<sup>(٤)</sup> بأنى وجدت الصحة من<sup>(٥)</sup> غير شرط القبض ، حكماً ثابتاً بالشرع في العيد ؛ فعديته : ما لم يمنع منه نص . وعلى من يدعى النص اظهاره . وزعم : أن من يتمكن<sup>(٦)</sup> من ابداء [ أصل ]<sup>(٧)</sup> مثل ذلك - في الأمثلة السابقة - يصح تعليله . وعند هذا يرتفع [ المخلاف و ]<sup>(٨)</sup> النزاع الأصولي .

(١) في د ، ز ، ل : « مورد » .

(٢) في هـ : « لم لا » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في د : « واعتذرت » وزيادة « التاء » من النسخ .

(٥) في د ، ز : « في » .

(٦) في ل : « ينكر » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

والغالب : فقد أصل ينتفع به في الأمثلة التي ذكرها<sup>(١)</sup> ؛ فانها أحكام مبتدأة لا على مثال سبق ، و [ لا ]<sup>(٢)</sup> مضاهاة أصل تقدم • [ ثم الثابت ]<sup>(٣)</sup> بالقياس حكم معدى<sup>(٤)</sup> إلى محل ، من أصل آخر ثبت فيه بتمهيد الشرع ، لا بطريق ابتعدى • وذلك لا يلفى في القواعد المبتدأة •

ويمكن أن يتكلف طلب أصول ترد الفروع<sup>(٥)</sup> اليها : بجوامع عامة ، وروابط متسعة ؛ يقل الانتفاع بها في غالب الأمر • كمنكر<sup>(٦)</sup> شرط الشهادة في النكاح : يقيسه على نكاح الكافر<sup>(٧)</sup> ، أو يقول : عقد معاوضة فأشبهه البيع • ولا انتفاع بهذا القياس : فإن الكفار لم يؤاخذوا - في أنكحتهم - بشرائط الاسلام ؛ فلا يتعرف سقوط<sup>(٨)</sup> [ الشرط ] عن المسلمين ، بسقوطه عنهم ؛ والبيع بعيد عن مضاهاة النكاح لما يشتمل النكاح عليه : من النسب والولد ، وأمر الفراش ، ووجوب الاعتناء بصيانة الولد [ ونسبه ]<sup>(٩)</sup> [ وافقار ذلك لصيانة الفراش ]<sup>(١٠)</sup> ، وافقار<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) في د ، ز : « ذكرناها » •  
 (٢) سقطت الزيادة من د ، ز ، ل •  
 (٣) في ل ، هـ : « والثابت » •  
 (٤) في ل : « تعدى » و ز : « يتعدى » •  
 (٥) في د : « الفرع » •  
 (٦) في د ، ز : « كمثل » •  
 (٧) في ل : « الكافرة » •  
 (٨) في د ، ز : « سقوطه » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •  
 (٩) لم ترد الزيادة : في د ، ز •  
 (١٠) سقطت الزيادة من ز •  
 (١١) في ل ، هـ : « وامتناع » •



صون الفرائش الى<sup>(١)</sup> الشهادة • فما يتفق من الأصول - في هذه الأمثلة -  
يقبل جدواها •

وقد يعرض<sup>(٢)</sup> على الدور أصل ينتفع به ؛ فليس يرجع النزاع  
اذن الى مقصود أصولي • فلتجاوز هذا المقام •

أما كلامه الثاني في أن الأسباب لا تعلل ، ولكن تتلشى على وجهها<sup>(٣)</sup> بالقبول  
- فهذا فيه نوع اجمال ، [ ٨٠ - أ ] فلعل<sup>(٤)</sup> المراد به ما قالوه : من أن  
الكفارات والحدود لا تثبت قياسا ، ولكنها تتبع الأسباب المنصوبة من جهة  
الشرع المنصوص عليها ؛ وإنما<sup>(٥)</sup> المعقول من معانيها : حكم ومصالح ؛  
والأحكام تتبع الأسباب دون الحكم والمصالح • وعلى هذا بنوا منع قياس  
النباش على السارق ، بعد تسليم أنه ليس سارقا ؛ ومنع قياس اللات على  
الزاني ، بعد تسليم أنه لا يسمى زانيا •

ويدل على فساد هذا الكلام مسلك كلي قاطع ؛ وهو : أن نصب  
السبب علة للحكم ، حكم " من جهة الشرع • فجاز أن تعقل علة ، ويفهم  
بالبحث باعث الشرع وداعبه<sup>(٦)</sup> ؛ ويتبع ذلك [ المعنى ]<sup>(٧)</sup> المفهوم ،  
كنفس<sup>(٨)</sup> الحكم الثابت الذي لم ينط بسبب<sup>(٩)</sup> • وهذا قاطع في اثبات

---

(١) في ل ، هـ : « الا بالشهادة » •

(٢) في هـ : « يفرض » •

(٣) في ز : « جملتها » •

(٤) في ل ، هـ : « ولعل » •

(٥) في د : « وأما » •

(٦) في د : « ودواعيه » •

(٧) لم ترد الزيادة : في ز •

(٨) في د : « لنفس » •

(٩) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « لغيره » •

## الجواز العقلي •

فإن سلم ذلك ، وقال : هذا مجوز<sup>(١)</sup> ولكنه غير واقع ؛ لأنه لا تلتزم  
الأسباب<sup>(٢)</sup> علة مستقيمة بتعدى •

فنقول : الآن ارتفع النزاع الأصولي ، فلا ذاهب إلى تجويز القياس :  
حيث لا تعقل العلة ، ولا يستقيم على السبر المعنى المفهوم • ونحن الآن نبين  
تصور ذلك بالأمثلة ، ونستطق الخصم بالاعتراف به ، ونذكر طريق  
القياس في تعليل الأسباب من وجهين :

أحدهما : أن قياس اللائط على الزاني ، وقياس التباش على السارق ،  
إلى أمثال ذلك - مع الاعتراف بزوال اسم الزنا - كقياسهم الأكل على  
الجماع في الكفارة في<sup>(٣)</sup> نهار رمضان ، من غير فرق • وقد قالوا بأجمعهم :  
افطار كامل بمقصود<sup>(٤)</sup> في نفسه ، فيوجب الكفارة ؛ قياسا على الجماع •  
فنحن نقول : لا يلج فرج في فرج محرم<sup>(٥)</sup> قطعا مشتهى طبعيا ، فيوجب  
الحد كالزنا • وأخذ<sup>(٦)</sup> مال محترم من حرز مثله ولا شبهة له فيه ، فيلزمه  
القطع كالسارق • فما الفرق بين المسئلتين ؟ ولنا ندعي أن الاعتراض  
لا يتوجه على هذه الأقيسة ؛ ولكن : كل قياس مستهدف<sup>(٧)</sup> لا اعتراض  
المعارضين • وإنما الغرض اثبات أصل القياس •

---

(١) في د ، ز : « يجوز » •

(٢) في ز ، ل ، هـ : « للأسباب » •

(٣) في د : « في صوم نهار » •

(٤) في ل ، هـ : « مقصود » •

(٥) صحف في ز ، بلفظ : « محرما » •

(٦) في هـ : « أو » •

(٧) في د ، ز : « يستهدف » •

فان قيل : ليس ذلك قياسا ؛ فان الكفارة ليست كفارة الجماع ، وانما هي كفارة الافطار .

قلنا : وليس النقطع قطع السرقة ، وانما هو قطع أخذ المال المحترم من حرز مثله . ولا إلحد حد الزنا ، بل هو حد تضييع الماء - لا على طريق طلب النسل - في محل مشتهى طبعا ، محرم قطعا . اذ لا معنى لهذا الكلام ، الا أن الكفارة ما نيّط باسم الجماع ، بل نيّط بمعنى يتضمنه . و [ نحن ] <sup>(١)</sup> كذلك نقول في الزنا والسرقة . [ وكل ما أطلقوه ] <sup>(٢)</sup> في ذلك المثال ، لم يمتنع عن مثله <sup>(٣)</sup> في هذه الأقيسة <sup>(٤)</sup> .

فان قيل : لسنا نعلل <sup>(٥)</sup> الكفارة ، ولا نقول : انما علق بالجماع لعلة أنه افطار . بل يتبين - بدلالة النص من <sup>(٦)</sup> الشرع - أن الكفارة ما نيّط من الجماع الا بوصف الافطار . فان وصف كونه جماعا ساقط فيكون تعلقه بالأكل بحكم النص داخلا <sup>(٧)</sup> تحت عمومه لأنه افطار . ورجع النظر الى تنقيح مناط الحكم ، على ما قدمتم أمثله في أحكام <sup>(٨)</sup> الأشباه .

قلنا : ونحن نلقب قياسنا أيضا : بتنقيح مناط الحكم ؛ وندعى : أنا

---

(١) لم ترد الزيادة : في ل .

(٢) في هـ : « وكما اطلق » .

(٣) في ل : « اطلاقه » .

(٤) في ل ، هـ : « الأمثلة » .

(٥) في د : « نعلق » .

(٦) في ل ، هـ : « والشرع » .

(٧) ورد في ل ، بلفظ : « وداخل » وفي سائر الأصول : « داخل » وكلاهما خطأ .

(٨) في د ، ز : « حكم » .

— بأدلة النص والشرع — تعرفنا أن الحكم ما يناط بالزنا : لكونه ملقبا بلقب الزنا ، بل مناط الحكم ما ذكرناه<sup>(١)</sup> . ورجع حاصل هذا الى تغيير عبارة عن القياس . . . . .

فان قيل : بين هذا الجنس الذي هو تنقيح مناط الحكم ، وبين جنس القياس — فرق : فان القياس أن نقول : علق الشرع الحكم على انجماع لعلة كذا ، فعلقه على [ الأكل ]<sup>(٢)</sup> : لوجود تلك العلة ؛ وهذا مستنع . ونحن نبين بالنظر أن الحكم ما علق بالانجماع وانما علق بالافطار ؛ فلا نعلقه بغير ما علق الشرع به . فيرجع النظر الى الاستدلال على موضع الحكم ، [ ويتعلق بالبحث عن مورد النص ]<sup>(٣)</sup> . فان سلم لكم جنس هذا في الزنا والسرقة وسائر الأسباب : لم نمتنع<sup>(٤)</sup> منه . فانه يرجع الى تعرف متعلق الحكم ؛ وهذا جار دون البحث عن الحكمة التي هي الباعثة<sup>(٥)</sup> للشرع على نصب السبب ؛ فاتباع الحكمة هو المستكر<sup>(٦)</sup> ، دون [ هذا ] الجنس .

قلنا : الآن اذن انفتح الباب بهذا<sup>(٧)</sup> الجنس في الأسباب ، ورجع النظر الى تلقيب هذا الباب ، فنحذر<sup>(٨)</sup> منه الى الوجه الآخر ، وهو اتباع

---

(١) في د ، ز : « ذكرنا » .

(٢) في ل ، ص : « غير انجماع » .

(٣) في د ، ز : « ويتعلق البحث عن مورد الحكم » .

(٤) في ل : « يقنع » .

(٥) في د ، ز : « باعثة الشرع » .

(٦) في د : « المستند » وهو تصحيف . ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٧) في د ، ز ، ل : « لهذا » .

(٨) في د ، ل : « ننحذر » .



الحكمة<sup>(١)</sup> ؛ ولسنا نغنى بالحكمة<sup>(١)</sup> إلا العلة المخيلة والمعنى المناسب ،  
 كقولنا : ان الجوع مفترط والألم المبرح في معنى الغضب : في تحريم  
 القضاء ؛ حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقض القاضي وهو  
 غضبان » . لأنه جعل الغضب سببا لتحريم القضاء ، فعقلت<sup>(٢)</sup> حكمته ،  
 وهو : أنه يدهش العقل ، ويزيح عنه<sup>(٣)</sup> أبواب الصواب ، ويمنعه من  
 استيفاء الفكر في طلب النصفة ، وتحري العدل<sup>(٤)</sup> في القضية ؛ وهذه الحكمة  
 بعينها تدعو<sup>(٥)</sup> الى نصب الجوع المفترط والألم المبرح مانعا ؛ فهذه حكمة  
 معقولة في تعليل السبب وتعديته .

وكذلك : اذا ورد الشرع<sup>(٦)</sup> بأن الصغير مَوْأَى<sup>(٧)</sup> عليه ، فنحن  
 نقيس عليه المجنون ؛ لأننا نقل الحكمة في نصب الصغير سببا للولاية ، وهو :  
 ضعف العقل والافتقار الى الناظر ؛ فنقيس به المجنون . فمن زعم : أن  
 مثل هذا النظر غير ملحوظ في تصرفات الشرع ، أخرج عن حزب النظر .  
 وان اعترف به وغير العبارة ، وزعم : أن هذا يرجع الى تنقيح المناط -  
 وهو : أن مناط التحريم من الغضب : دهشة العقل ، لا صورة الغضب .  
 ومن الصغير : ضعف العقل ، لا عين الصغير . وهذا موجود في الفروع

(١) في د ، ز : « الحكم ... بالحكم » .

(٢) في د ، ز : « فعقل » .

(٣) في ل ، هـ : « عليه » .

(٤) في ل ، هـ : « المعدلة » .

(٥) في د : « تعدى » .

(٦) في د : « الشارع » .

(٧) في ز : « يولى » .

الملحقة بها - قلنا : وبم عقل ذلك الا بالمناسبة ودرك وجه الحكمة ، على ما قررناه في أمثلة المناسبات ؟

ولقد أجمعوا على أن قياس النبيذ [ ٨٠ - ب ] على الخمر جائز في القدر المسكر ؛ وفيه (١) الحكمة في (١) مناسبة الاسكار لتحريم الخمر ، كفهم هذه الحكمة ، الا أن تلك الحكمة في اثبات الحكم وهو التحريم ، وهذه حكمة في نصب السبب ؛ ونصب السبب - أيضا - حكم : فلا فارق . وكما تبين بحكمة الاسكار أن التحريم غير منوط بلقب الخمر ، تبين - أيضا - أن التحريم ما يبط بصورة الغضب ، ولا يبط بالولاية بصورة الصغر . فلا فرق بين البابين .

فإن قيل : إنما نفي بالحكمة معنى الزجر في العقوبات : من القتل ، والرجم ، والقطع [ في السرقة ] (٢) ؛ فإن ذلك حكمة الحكم وثمرته ، لا علة : إذ الزجر [ يحصل ] (٣) عند إقامة العقوبة ؛ وما يحصل مرتبا على الشيء لا يصلح أن يكون علة فيه . فإن العلة تتقدم في الرتبة على المعلول ، وتساوقه في الوجود . [ وأما التراخي ] (٤) فغير معقول .

قلنا : الحاجة الى الزجر هي العلة في نصب القتل سببا لايجاب القصاص ؛ ولا تنكر أن [ القصاص يجب بالقتل وأنه علة ؛ ولكن إنما يجعل ] (٥) القتل [ سببا لايجاب القصاص ] (٥) : للحاجة (٦) الى الزجر

(١) في د ، ز : « وفيه من » .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، هـ .

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ .

(٤) في د ، ز : « فأما تقدم الزجر » .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) في د : « الحاجة » .

عنه<sup>(١)</sup> ، لما فيه : من الفساد ، وفوات النفوس<sup>(٢)</sup> المقصود بقاؤها • والحاجة سابقة على السبب ، فصلحت لأن تكون [ علة ] باعثة [ عليه ]<sup>(٣)</sup> ؛ ولا نغنى بالحكمة والمعنى المخیل الا الباعث على شرع الحكم • وهذا كقول القائل : خرجت من البلد اتقاء [ من ]<sup>(٤)</sup> عفونة هوائه ، فالعفونة هي العلة الباعثة المحركة وهي سابقة في الوجود على الخروج • وقد يقول : خرجت من<sup>(٥)</sup> البلدة للقاء زيد الذي هو خارج البلد ؛ فاللقاء مرتب<sup>(٦)</sup> على الخروج ، ويسمى علة الخروج ، وهو ثمرة الخروج ومقصوده ؛ وصلاح لأن يجعل علة ، وحقيقته ترجع الى التعليل بحاجة اللقاء ؛ وحاجة اللقاء مقدم على الخروج • فكذلك القول بالتعليل<sup>(٧)</sup> بالحكم<sup>(٨)</sup> التي هي مقاصد الأحكام ؛ وهذا واضح •

فان قال قائل : انما لم<sup>(٩)</sup> يجز التعليل بحكمة<sup>(١٠)</sup> الزجر ، لأنها تتقضى ولا تضبط أطرافها ، وتثلم<sup>(١٠)</sup> حواشيتها وجوانبها • فاذا قال

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « مقصودة » •

(٢) في هـ : « النفس المقصودة » ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٥) في هـ : « عن البلد » •

(٦) في ل : « مترتب » •

(٧) في ز : « في التعليل » •

(٨) في د : « بالحكمة » •

(٩) في ل ، هـ : « لا يجوز » •

(١٠) في د : « بحاجة ... وتنشئ » •

القائل : علة نصب الزنا سببا للجلد<sup>(١)</sup> هو : الحاجة الى الزجر ، فليتنصب اللواط علة - بطل ذلك بكل معصية تشوف [ النفس و ]<sup>(٢)</sup> الطبع اليها ، وبطل بالقبلة والمعانقة والأنزال بين معاطف السمن والأفخاذ ، فيضطر الى أن يقول : [ ليس كل حاجة علة ]<sup>(٣)</sup> ، وإنما العلة حاجة خاصة ، وهو : الحاجة الى الزجر عن فاحشة الزنا ، فإذا وقع مقيدا بهذا ، لم تظهر له فائدة ، وإن لم يقيد به : استهدف للنقض .

قلنا : حاصل الكلام راجع الى أن العلة المنقوضة لا يصلح الاعتماد عليها ؛ وهذا مسلم . فليبطل<sup>(٤)</sup> الحكم بالنقض لا بكونه<sup>(٥)</sup> حكمة ؛ وليسلم أن الحكمة اذا عقلت<sup>(٦)</sup> ولم تنقض ، جاز التعليل<sup>(٧)</sup> للأسباب بها ، حتى يرتفع<sup>(٨)</sup> الخلاف المتعلق بالنظر الأصولي . ويرتد التناوض الى طريق الاحتراز عن النقض .

على أنا نبين [ لهم ]<sup>(٩)</sup> طريق التعليل بالحكمة ، فنقول : ماصين بالتقصص عن المنفردين بالجناية ، يسان بالتقصص عن المشتركين : قياسا للأيدي على النفوس .

(١) في ز ، هـ : « للرجم » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٣) في ل ، هـ : « كل حاجة ليست علة » وفي ز : « ليس حاجة علة » .

(٤) في د ، ز ، ل : « فيبطل » .

(٥) في د ، ز : « لا بكونها حكما » .

(٦) صحف في د ، بلفظ : « عقلت » .

(٧) في ز ، ل : « تعليل الأسباب » .

(٨) في د : « يرجع » .

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ .



فإن قيل : ولم قُلتُم ذلك ؟

قلنا : لأن المصلحة المقتضية لقتل النفوس الواحدة ، تقتضي  
استيفاء الأيدي باليد الواحدة •

فإن قيل : القطع منوط بالقطع ، والحكم يتبع السبب دون المصلحة ؛  
فأثبتوا أن الشريك قاطع لكل اليد ، حتى يجب عليه القطع •

قلنا : لسنا ندعي أن الشريك قاطع لكل اليد ، ونسلم أن الحكم يتبع  
السبب • ولكن : كما نيط [ القتل بالقتل ، نيط القطع بالقطع ] <sup>(١)</sup> ثم  
الشرع انحق المشاركة في القتل بالقتل ، ونصبه سببا للقصاص ؛ وإن لم  
نعقل مستدا لمصلحة معلومة • وتلك المصلحة تقتضي أن تجعل المشاركة  
[ في القطع مساويا للانفراد في كونه ] <sup>(٢)</sup> سببا • [ وإنما التعليل لجعل  
المشاركة سببا ] <sup>(٣)</sup> ونصب <sup>(٣)</sup> فعل الشريك موجبا ، الحاقا له بفعل المنفرد ،  
كما في النفس • وهذا الكلام - على هذا المنهج - معقول •

فإن قيل : وما تلك [ المصلحة و ] <sup>(٤)</sup> الحكمة ؟

قلنا : هو أن السر في نصب قتل المنفرد <sup>(٥)</sup> موجبا للقصاص ، الحاجة  
إلى عصمة <sup>(٦)</sup> الدماء ؛ وهذه الحاجة تقتضي نصب فعل الشريك سببا : إذ لو  
فتح هذا [ الباب ] <sup>(٧)</sup> لا نخرم مقصود الأصل • فهذا كلام معقول •

---

(١) في د ، ز ، ل : « القطع بالقطع ، نيط القتل أيضا بالقتل »  
وفيها تقديم وتأخير من الناسخ •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في د ، ز : « ونصب » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٥) في هـ : « المفرد » •

(٦) في ل : « صيانة » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

فان<sup>(١)</sup> نقض بالشركة في السرقة ، أو قيل : ان كل واحد من الشريكين قاتل - تكلمنا عليه بما ذكرناه في بيان الاستدلال المرسل ؛ وبينا طريق دفع النقض . وجرى التعليل بالحكمة في<sup>(٢)</sup> نصب السبب ، على مذاق سائر التعليلات .

وكذلك نقول : جعل الشرع القتل بالجراح سببا للقصاص ، بمعنى<sup>(٣)</sup> معقول ومصلحة ظاهرة . وتلك<sup>(٤)</sup> المصلحة جارية في القتل بالمثل ، فألحق به .

وكذلك [ نصب ] الزنا سببا<sup>(٥)</sup> للرجم : صيانة للنسل عن الانقطاع ، وزجرا عن تضييع الماء ؛ وهو جار في اللواط<sup>(٦)</sup> . ونصب السرقة علة للقطع : صيانة للأموال المحرزة عن الاختلاس<sup>(٦)</sup> ؛ وذلك جار في أخذ<sup>(٧)</sup> النباش .

وطرق الفقهاء - في الاحترازا عن النقوض [ فيها ]<sup>(٨)</sup> - مشهورة ؛ فاذا استتب<sup>(٩)</sup> ذلك ، وجب القول به . فان اعترف به الخصم : ارتفع الخلاف ، وان زعم : أن هذا تعليل بالبواعث ، والبواعث مستبطة لا يطلع

---

(١) في د ، ز : « وان » .

(٢) في د ، ز : « ونصب » .

(٣) في هـ : « لمعنى » .

(٤) في هـ : « وتيك » .

(٥) في د : « سبب » ولم ترد فيها الزيادة السابقة .

(٦) في ل ، هـ : « اللواط » . . . الاختزال .

(٧) في ل : « قطع » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٩) في د : « أثبت » .

عليها ؟ فالحكم<sup>(١)</sup> بها رجم بالنظر على الغيب ، وجزم<sup>(٢)</sup> في محل الريب -  
فقد<sup>(٣)</sup> أقمنا البرهان على هذا ، في بيان وجه التعلق بالمناسبات . وهذا  
مسلك بين ، فان أراد بمطلق هذه الألفاظ معنى خارجا عن هذه الأقسام  
التي ذكرناها ، لم تنازعه فيه ؟ فانما<sup>(٤)</sup> الغرض [ اثبات ]<sup>(٥)</sup> متعلق بالأجناس  
التي فصلناها . [ والله أعلم ]<sup>(٦)</sup> .

مسئلة : اختلف الأصوليون في أن انتفاء حكم الشرع ، وهو :  
البقاء على الحكم الأصلي قبل الشرع ؟ هل يعرف بالقياس<sup>(٦)</sup> ؟

والوجه فيه - عندنا - أن يقال : أما قياس الدلالة فجاء فيه ، وأما  
قياس العلة فلا .

وقياس الدلالة هو : أن يستدل على انتفاء [ ٨١ - أ ] الحكم بانتفاء  
نتيجته ، أو انتفاء خاصيته . أو يستدل بانتفاء الحكم عن الشيء على انتفائه  
عن مثله ، على ما قررناه في برهان الدلالة .

وأما العلة فلا تصور لها في النفي الأصلي ؛ وتتصور في النفي الحادث  
الطاريء على الإثبات السابق . وبيانه أنا إذا قلنا : لا تجب الكفارة بالأكل  
والشرب ، رجع حاصله الى انكار دعوى الخصم تغير الأكل عما كان عليه  
في الأصل ، وانتصابه موجبا . فليس بقاؤه على النفي الأصلي بموجب ،

---

(١) في د : « والحكم علينا ... وخوض » .

(٢) في هـ : « وقد » .

(٣) في ز : « وانما » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) راجع هذه المسئلة : في المعتمد (٨٦٨/٢) والمستقصى (٦٣/١)

و ٣٣٢/٢ .

ولكن : اذا تغير عما كان [ عليه ]<sup>(١)</sup> فصار موجبا بعد أن لم يكن - افتقر الى مغير ، وهو النص بمثلا .

فان قيل : قيم عرقتم ذلك ؟

قلنا : بانتفاء دليل الإيجاب ، ف [ ان دليل الإيجاب ]<sup>(٢)</sup> هو النص الوارد في الجماع ، وإنما يتعدى اليه بانتفاء وصف الجماع ؛ [ ولو وصف ]<sup>(٣)</sup> انجماع أثر : فلا سبيل الى انقائه ؛ اذ دليل الإيجاب [ قوله ]<sup>(٤)</sup> : « من أفطر فعليه ما على المظاهر »<sup>(٥)</sup> وهذا الحديث مطعون فيه . واذا انتفى دليل الإيجاب : [ انتفى الإيجاب ]<sup>(٦)</sup> ويعنى بانتفائه : بقاؤه على ما كان ، وعدم تغييره عنه .

فان قيل : فعدم علة الإيجاب ، علة انتفاء الوجوب .

قلنا : هذا تعقيد<sup>(٧)</sup> في عبارة ؛ فعدم السبب يدل على عدم المسبب ؛

---

(١) لم ترد الزيادة : في ل ، ه .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) في ه : « ولو ثبت لوصف » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ه .

(٥) استدلل الحنفية به على أن الكفارة تجب بالأكل أو الشرب عمدا . انظر بدائع الصنائع للكاساني (٩٨/٢) وقد ورد هذا الحديث بزيادة : « في رمضان » وقد صرح الزيلعي (٤٥٠/٢) بأنه لم يجد هذا الحديث . فراجع ما ذكره على سبيل التقوية له وسائر كلامه ، وتضعيف الدارقطني للحديث الذي أخرجه في سننه (٢٤٣) . وراجع في كفارة الظهار : سنن أبي داود (٦٧/٢) والترمذي (٢٢٦/١) وأبن ماجه (٣٢٤/١) .

(٦) سقطت الزيادة من د .

(٧) في د : « تعقد » .



فأما<sup>(١)</sup> أن يوجب العدم [ فلا ]<sup>(٢)</sup> : لأن العدم الأصلي كائن دون تقدير السبب ، فانه ليس أمراً حادثاً ، حتى يفتقر الى محدث • ومثاله : عدم العالم قبل وجوده في الأزل ، مع وجوده<sup>(٣)</sup> الحادث ، فانه اذا طرأ الوجود : افتقر الى سبب موجد<sup>(٤)</sup> وهو الإرادة ؛ وبقاؤه على العدم الأزلي كان لا يستدعى سبباً ، وان كان جائز التغير الى الوجود •

وقد يقول القائل : سبب<sup>(٥)</sup> [ العدم ] عدم إرادة الوجود ؛ فيقال : هذا باطل ، اذ لو قدر عدم الإرادة والمريد ، لكان العدم مستمراً أيضاً • بخلاف الوجود المحال على الإرادة : فانا لو قدرنا انتفاء [ إرادة الصانع : امتنع الوجود • ولو قدرنا انتفاء ]<sup>(٦)</sup> إرادة العدم : لما انقلب العدم وجوداً<sup>(٧)</sup> • نعم : اذا وجد الشيء وطراً عليه العدم ، افتقر العدم الطارئ الى موجب • فكذلك البراءة الطارئة على الشغل في الذمة : تفتقر الى سبب موجب • فأما البراءة الأصلية فلا تفتقر الى سبب ، بل انتفاء أسباب الشغل كاف في انتفاء الشغل ، والبقاء على البراءة الأصلية • وهذا : [ لأن تغير المحل ]<sup>(٨)</sup> بالسبب المغير أمر ضروري ، فان السبب المغير من غير تغير لا يعقل ، ولا تغير في هذا المقام •

(١) في د ، ز : « وأما » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في د : « وجود » •

(٤) في هـ : « موجد » •

(٥) في د ، ز : « سببه » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٦) سقطت الزيادة من ز •

(٧) في د : « موجوداً » •

(٨) في ل ، هـ : « بعد تغير العلة » ، وفي ز : « ... الحكم » •

فان قال قائل : البرائة الأصلية والنفي الأصلي هل هو حكم من اشرع ؟ فان كان من الأحكام الشرعية : فالأحكام [ الشرعية ] <sup>(١)</sup> حادثة بحدوث الشرع ، فيفتقر الى مبحث . وان لم يكن من أحكام الشرع : [ فهذا من المحال . لأن قولنا : لا تجب الكفارة بالأكل ، حكم من أحكام الشرع ] <sup>(٢)</sup> ، كقولنا : تجب الكفارة بالجماع ؛ وأحكام الشرع تنقسم الى النفي والاثبات .

قلنا : النفي الأصلي ليس من حكم الشرع ، على معنى : أنه لم يحدث بورود [ الشرع فانه ] <sup>(٣)</sup> ليس بمحدث . فكيف يحال حدوثه على الشرع ، ولا حدوث له ؟

نعم ، قد يقال : انه من الشرع على تأويل معرفته بدلالة الشرع عليه ؛ واذا ورد دليل عليه : رجع حاصله الى دلالة <sup>(٤)</sup> على <sup>(٥)</sup> كف الشرع عن التغير [ عما كان عليه قبل الشرع ، لا على اثبات حكم له . ولكن كف الشرع عن التغير ] <sup>(٦)</sup> يعرف من الشرع ، كما أن إقدامه على التغير يعرف منه أيضا .

فان قيل : البقية على النفي <sup>(٧)</sup> الأصلي ، فعل من الشرع حادث .

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في ل : « صفاته » .

(٤) في د ، ز : « دلالة » .

(٥) في هـ : « د عن » .

(٦) سقطت الزيادة من د .

(٧) في د ، ل : « الحكم » .

قلنا : معنى التبقية : الامتناع من<sup>(١)</sup> التصرف والتغير مع تعريف<sup>(٢)</sup> الامتناع بدلالة ؛ وتلك الدلالة : اما ظن<sup>(٣)</sup> واما علم<sup>(٣)</sup> بعدم التغير<sup>(٣)</sup> . فاذا قلنا : الوتر لا يجب ، لم يكن لانتفاء وجوبه علة شرعية ، بل معناه : أنه لم يرد دليل الوجوب ، فبقى على ما كان<sup>(٤)</sup> . وهو كقولنا : لا تجب صلاة سادسة لا بعلة ، ولكن لم يرد دليل الوجوب [ فبقى على ما كان . وهذه دقيقة عظيمة ] عقلية : لا بد من الاحاطة بها ، ويرجع حاصلها الى الفرق بين الدلالة المعرفة ، والعلة المغيرة . فالدلالة المعرفة لا تستدعي حدوث أمر ، اذ القديم يعرف كما يعرف الحادث .

والعلة المغيرة تستدعي حدوث التغير<sup>(٥)</sup> ، ولا تغير<sup>(٥)</sup> في النفسي الأصلي .

فان قسأل قائل : فما وجه اقامة البرهان على النفي الأصلي ، في الجدل ؟

قلنا : [ له ]<sup>(٦)</sup> ثلاثة أوجه :

أحدها : قياس الدلالة ، كقولنا : صلاة تقام على الراحلة ، فلا نحكم بوجوبها : كركعتي الفجر . وكقولنا : لا يملك المقارض ربح الربح ، فلا يملك الربح . وهذا استدلال بانتفاء النتيجة . وقولنا : عقد لا يفيد

(١) في ل ، هـ : « عن » .

(٢) في د : « تعرف » .

(٣) في ل ، هـ : « بظن ... بعلم ... المغير » .

(٤) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « وهذه دقيقة » وقد سقطت منها الزيادة التالية .

(٥) في ل : « التغير ... ولا تغير » .

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ .

الحل ، [يجب] [ينعقد] <sup>(١)</sup> • الى أمثاله •

الوجه الثاني : السبر لمذكر الوجوب ، وهو أن نقول : المدارك من الكتاب والسنة [والإجماع] <sup>(٢)</sup> والقياس ؛ وهي متفية • ونقول في كفاية الأكل : مأخذ وجوبها الجماع ، وليس [هو] <sup>(٣)</sup> في معناه لكذا وكذا • وهذا في الجدال عسير : لأن حاصله يرجع الى الجهل بقيام الدليل ؛ وهو صالح للدفع لا للإلزام ؛ فإن المعلن وإن استقصى في السبر ، فللخصم أن يقول : الدليل أمر آخر وراء ما قدرت ، وأنت لم تعثر عليه ؛ والحصص غير ممكن • وإن قال <sup>(٤)</sup> : غلب على ظني بالسبر الذي ذكرته ؛ فيقال له : وسبرك - غلب على قدر <sup>(٥)</sup> استطاعتك - عذر في حقتك ؛ فاما أن يكون دليلا على انتفاء الدليل ، فلا • فإن حاصل كلامك : أنني عثرت على هذه المسالك وهي فاسدة ؛ فنسلم لك ذلك • فإن قلت : ولم أعثر على غيرها <sup>(٦)</sup> ، فهو - أيضا - مسلم • فإن قلت : ما لم أعثر عليه ينبغي <sup>(٧)</sup> أن لا يكون ؛ فبين أين [ لك هذا ] <sup>(٨)</sup> والناس يختلفون في العثور على المدارك ؟ فإن قلت : غلب على ظني - ببحتي - انتفاء مدرك [ آخر ] <sup>(٩)</sup> ؛ فيقال : وما مستند

---

(١) لم ترد الزيادة : في د •

(٢) سقطت الزيادة من د ، ز ، ه •

(٣) لم ترد الزيادة في د •

(٤) في د ، ز : « قلت » •

(٥) في د ، ز ، ل : « حسب » •

(٦) في ل ، ه : « غيره » •

(٧) في د ، ل : « فينبغي » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •

(٩) لم ترد الزيادة في ز ، ل ، ه •



ظنك : ما<sup>(١)</sup> عثرت [ عليه ] ، أو ما لم تعثر [ عليه ]<sup>(٢)</sup> ؟ وما عثرت عليه لا يغلب على الظن عدم ما لم تعثر عليه ؛ وعدم عثورك على الدليل لا يغلب على الظن عدم الدليل . وإن غلبه<sup>(٣)</sup> : فهو عذر في حقتك لا يلزم الخصم الانقياد له .

فغاية الممكن أن يقال : إذا أتى المعلن بسبر المدارك المعروفة ، فعلى المعترض ابداء ما عنده حتى يتكلم عليه فيثور نزاع لا قطع له : في أن السبر الذي ذكره هل استوعب المشهور<sup>(٤)</sup> ، مع عسر ضبط المستور<sup>(٥)</sup> ، واختلاف<sup>(٦)</sup> الكتب والتعليق في الاشتمال على الأدلة ، والانفكاك عنها ؟ .

فإذا انحسم هذا الطريق ، فأنا أقول<sup>(٧)</sup> الآن : ما قاله<sup>(٨)</sup> [ ٨١ - ب ] بعض الأصوليين : من أن النافي لا دليل عليه ؛ فانه<sup>(٩)</sup> لا يدعى أمرا حتى يطالب بآبائه ، بل هو جاحد منكر ، وإنما<sup>(٩)</sup> عليه الدفع ؛ فعلى المثبت إقامة الدليل . [ وقد عبر بعض الأصحاب عن هذا : باستصحاب الحال ، وأنه حجة . ولا وجه له : فإن استصحاب الحال يرجع حاصله الى الجهل

---

(١) في د : « أما » . ولم ترد الزيادة التالية : في ز ، ل ، ه .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل ، ه .

(٣) في ل ، ه : « غلب » .

(٤) في ز : « المستور » .

(٥) في د ، ل ، ه : « المشهور » .

(٦) في ز ، ل ، ه : « مع اختلاف » .

(٧) في د : « نقول » .

(٨) في د ، ز : « قال » .

(٩) في ل : « وانه ... فانما » .

بالدليل [ <sup>(١)</sup> المغير ؛ وذلك <sup>(٢)</sup> يصلح للدفع لا للالزام • وإذا كان يقتصر على الدفع : فليقتصر على ما ذكرناه ، وليشمر لابطال ما يدعى <sup>(٣)</sup> عليه •

فإن نازع منازع في قولنا : لا دليل على النافي ؛ قلنا : هنا اصطلاح ، وهو ينبنى على المواضعة ، ونكل فريق أن يصطلحوا على ما يرون <sup>(٤)</sup> •

ولكننا نقول : الأليق <sup>(٥)</sup> بمصلحة الجدل ، وإظهار مقاصد المسائل - ما ذكرناه • ويدل عليه أمران :

أحدهما : أن المنازعة في المسائل ، على مثال المنازعة في الأملاك • وليس على النافي لشغل <sup>(٦)</sup> الذمة <sup>(٧)</sup> إلا الدفع ؛ وإنما الدليل على مدعى الشغل •

فإذا قال المدعى : لي عليك ألف ، فانكره - فليس له أن يقول : ما الدليل على أن <sup>(٨)</sup> ليس لي عليك شيء ؟ بل هو المطالب بإثبات ما يدعيه • وبه تتنظم مراتب الخصام • فللمدعى الإثبات ، وللمنكر الدفع والابطال •

والآخر : أن وضع الجدل على وجه - لا يتصور القيام به في جميع الصور - محال ؛ ولو طوِّب <sup>(٩)</sup> النافي [ بالدليل ] <sup>(١٠)</sup> ، لعجز <sup>(١١)</sup> عن

---

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ وهي : « لا » •

(٣) في د ، ز : « يدعيه » •

(٤) في د ، ز ، ل : « يريدون » •

(٥) في د ، ز ، ل : « اللائق » •

(٦) في هـ : « في شغل » •

(٧) في د : « ذمته » •

(٨) في ل : « انه » •

(٩) في د : « طلب » وهو تحريف •

(١٠) لم ترد الزيادة : في ل • ولفظ د : « دنيا » •

(١١) في د : « أحجر » وهو مصحف •

القيام به ، فانا قد بينا أن النفي الأصلي لا علة له ؛ وانما يعرف بالدلالة .  
وقد لا تساعده دلالة سوى اعتقاده انتفاء دليل الاثبات<sup>(١)</sup> ؛ وانتفاء دليل  
الاثبات لا يتصور اثباته في الجدل ؛ فانه وإن استقصى في الاحتواء على  
الاحتمالات ، فللخصم أن يقول : وراء ما ذكرته [ مدرك : غادرته ولم تعثر  
عليه ؛ فيضطر الى أن يقول : لم أعثر عليه أنا ؛ فان ]<sup>(٢)</sup> عثرت أنت عليه ،  
فأبرزه حتى تتكلم عليه . وتضطره المطالبة بالآخرة الى هذا لا محالة ،  
فليبتدئ بها<sup>(٣)</sup> قبل أن يضطر اليها<sup>(٣)</sup> ؛ فانها<sup>(٣)</sup> أقرب الى فصل الخصام ،  
وتحصيل المرام . فأني فائدة في عد المدارك المنتشرة ، والنهوض لافسادها :  
والخصم قد لا يثبت الحكم بها ، أو<sup>(٤)</sup> لا يثبت<sup>(٥)</sup> بجميعها ؛ وانما يثبت<sup>(٥)</sup>  
بواحد ليس منها ؛ فلينبه<sup>(٦)</sup> عليه حتى يعتنى به ، ويستغنى عما لا يعنيه .  
فاضماره له نكد محض ، يطول المراء ، ولا يقطع الخفاء ، ولا يكشف عن  
المقصد الغطاء .

والى هذا ، ترجع دعوى المعلن<sup>(٧)</sup> : جرى السبب ولا شبهة . اذ يقال :  
لا أسلم انتفاء الشبهة . فيقول : الشبهة كذا وكذا ، وقد انتفت ، فيقول :  
سلمت انتفاء ما ذكرت ، ولكن لا أسلم الانحصار فيه ، بل وراء ما ذكرت  
شبهة . فلا طريق الا أن يكلفه<sup>(٨)</sup> الاظهار حتى يتكلم عليه ؛ فليكلفه أولا :

(١) في د : « له » .

(٢) سقطت الزيادة من ز .

(٣) في ل ، هـ : « به ... اليه ... فنه » .

(٤) في د : « ولا » .

(٥) في ل ، هـ : « يثبت » .

(٦) في د ، ز : « فلينتبه » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « المعطل » .

(٨) في د : « يكلف » .

فهو أقرب الى الغرض •

فان قيل : اذا تمسك المسؤول بالاستمرار على النفي<sup>(١)</sup> • وطالب السائل بالدليل ، [ وامتنع عن اظهار الدليل الذي اختص بالتغير<sup>(٢)</sup> ] - رجع حاصله الى دعوى الجهل بالدليل المغير ؛ والسائل يسلم له جهله بالدليل ، [ ويمتنع عن اظهار الدليل ]<sup>(٣)</sup> الذي اختص بمعرفته ؛ ومنصب المسؤول يرتفع عن أن يتضمن بمثل هذا القصور ويعترف بالجهل ؛ فمن اعترف بالجهل على نفسه ، فقد ألزم نفسه نهاية الذل والركاكة •

قلنا : منصب المسؤول<sup>(٤)</sup> يقتضى احاطته بخيالات الخصم ، واستقلاله بابطالها بعد بذل<sup>(٥)</sup> المجهود : في الاستيعاب والحصر • ويتبين ذلك بقدرته على استئصال كل خيال يديه • فان أظهر مسلكا [ آخر ]<sup>(٦)</sup> عجز المسؤول فيه - توجهت الدبرة<sup>(٧)</sup> عليه ، وسدد سهام التشنيع والتعير اليه • ولكن : ليس يلزمه في الإبتداء ابداء تمام سبره ؛ لأن ذلك يحوجه الى ذكر<sup>(٨)</sup> الاحتمالات وتشعيب النظر في افسادها ؛ ثم لا ينتهى الى حصر : يقطع لسان المجادل ، ويمنع تجويز قسم آخر لم يعثر عليه • فتكليف الخصم ابداء

---

(١) في ل : « الاصل » •

(٢) في ز : « بمعرفته » وقد سقطت الزيادة من ل ، ه •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في د ، ز : « المستدل » •

(٥) ورد في ل ، ه - بعد ذلك - زيادة : « كنه » •

(٦) لم ترد الزيادة في ل ، ه •

(٧) في د ، ز : « الدابرة » •

(٨) في ل ، ه : « تكثير » •



ما يدعيه - ليطعن المنكر فيه - أَضْمَ لِلانتشار<sup>(١)</sup> ، وأحوى لأطراف  
الاعتبار .

فان قيل : المجتهد لا يفتى [ بالنفي ] والبقاء على الحكم الأصلي ،  
ما لم يعتقد انتفاء الدليل : اما علما ، واما ظنا ، وظنه وعلمه يحصل بمستند ؛  
فليد<sup>(٢)</sup> في الجدل مستند ظنه .

قلنا : مستند ظنه السبر والبحث ؛ وحاصله يرجع الى عدم العثور ،  
بعد بذل المقدور ؛ وهو صالح لأ [ ن ]<sup>(٣)</sup> يكون عذرا له بينه وبين الله  
سبحانه وتعالى ؛ ولا يصلح أن<sup>(٤)</sup> يكون حجة ملزمة للخصم ، فانه يرجع  
بالآخرة الى أن يدعى عدم الدليل وراء ما لاح له ؛ ودعواه العدم لا تكون  
حجة على خصمه . فانما يقدر على دعوى العدم : في حق<sup>(٥)</sup> نفسه ، لا في  
حق خصمه ؛ فيضطر بالآخرة الى أن يكلف الخصم [ ابداء ]<sup>(٦)</sup> ما يضمره  
حتى يتكلم عليه ؛ وتقوم<sup>(٧)</sup> مراتب النظر بينهما [ به ]<sup>(٨)</sup> . فليكلف ذلك  
ابتداء : لينتظم نشر الكلام ، ويستلين<sup>(٩)</sup> قياد المرام ، وتذلل للخصمين  
مدارج الخصام .

---

(١) في د : « الانتشار » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٢) صحف في د بلفظ « فليبتدى » ، وفي ز بلفظ : « فليبدى » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ل ، هـ : « لأن » .

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « علم » .

(٦) في ز : « اظهر » ، ولم ترد الزيادة في د .

(٧) في د : « وتثور » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٩) في هـ : « ويستبين » ، ود ، ز : « ويبين » .

فان قيل : فاذا<sup>(١)</sup> تصور الاستدلال على النفي بقياس الدلالة ، فليكلف  
المسؤول ايراده •

قلنا : ذلك متصور ؛ ولكن قد تعرض صور لا تساعد فيها دلالة ،  
وانما يعرف [ انتفاء<sup>(٢)</sup> الحكم ] بدلالة انتفاء الدليل ، [ وبيان<sup>(٣)</sup> انتفاء  
الدليل ]<sup>(٣)</sup> بطريق الحصر<sup>(٤)</sup> - في الجدل - غير ممكن ، فيضطر الى  
ما ذكرناه •

فان قيل : أبو حنيفة - رضى الله عنه - ينفي شرط الولى في النكاح ؛  
ويذكر فيه قياس العلة [ ويقول ]<sup>(٥)</sup> : حرة عاقلة ، فتستقل بالنكاح  
كالرجل • وينفي شرط الرؤية في المبيع ، ويذكر قياس العلة [ ويقول ]<sup>(٦)</sup> :  
مبيع [ معلوم العين ]<sup>(٧)</sup> مقدور على تسليمه : فكان محلا للمبيع كالرثى •  
الى أمثلة [ له ]<sup>(٨)</sup> مشهورة ، من<sup>(٩)</sup> انتفاء<sup>(١٠)</sup> شروط العقود من الجانبين •

قلنا : في هذه الأدلة نظر ؛ ولكن ليس ذلك من غرضنا ، والذي  
يتعلق بمساق هذا المقصود : أن هذه العلة ما نصبت لنفي الشروط والبقاء

---

(١) في ل ، هـ : « اذا » •

(٢) في هـ : « انتفاء دليل الحكم » •

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٤) في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « والحصر » •

(٥) في د ، ز : « فيقول فيه » •

(٦) في هـ : « ويقول فيه » •

(٧) في ل ، هـ : « معين » •

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٩) في ز : « في » •

(١٠) في ل ، هـ : « نفاة » •

على الحكم الأصلي، بل نصبت للصحة، والصحة في العقود حكم شرعي<sup>(١)</sup> حادث بالشرع • فجاز أن يقال : علة الصحة من الرجل كذا، وقد وجدت العلة في المرأة، [ ٨٢ - أ ] وهذا متصور : من حيث الامكان ؛ وهو - مع ذلك - عسير المجري ؛ فمتى سلم الخصم أن العلة الحرية والعقل، وأن الذكورة<sup>(٢)</sup> ليست مضمومة [ إليها ]<sup>(٣)</sup> ؟ • ولكن لما كان الوصف العارض<sup>(٤)</sup> لاثبات الشرط، حكما شرعيا وهو : الصحة، وكان الانتفاء<sup>(٥)</sup> حاصلًا في ضمنه - أمكن نصب العلة للصحة •

فان قيل : فهل تكلفون نافي الشرائط<sup>(٦)</sup> نصب الدليل، أو تكتفون منه بأن يقول : لا دليل عليّ، وعلى من يدعى مزيد شرط اثباته ؟

قلنا : لا، بل نكلفه الدليل • فانه يدعى الصحة دون الشرط، وهو حكم شرعي يستند الى موجب لا محالة • نعم : يكتفى منه بالعمومات المتسعة، كقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم »<sup>(٧)</sup>، وقوله : « وأحل الله البيع وحرم الربا »<sup>(٨)</sup> • فيستد<sup>(٩)</sup> الى العموم [ ويقول : كل ما يسمى باسم النكاح فالظاهر يقتضي صحته ؛ وعلى من يدعى التخصيص

(١) في ز : « مشروع » •

(٢) في د : « الذكورية » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د، ز •

(٤) في هـ : « المعارض » •

(٥) في ل : « انتفاء الشرط » •

(٦) في ز، هـ : « الشرط » •

(٧) سورة النور (٣٢) •

(٨) سورة البقرة (٢٧٥) •

(٩) في د، ل : « ويستند » •

بالشرط [ (١) الدليل (٢) • فهذا القدر ينقلب وجوب الدليل على (٣) مثبت الشرط • وليس يمكن التعلق بالعمومات في النفي المرسل : اذ لا يساعد ذلك • فلا عموم من جهة (٤) تدل على أن الأكل ، وابتلاع الحصاة ، والقُبلة ، والمعانقة ، والبيع والشراء ، ومس الجدار ، وجميع الحركات والسكنات والأفعال - لا توجب الكفارة ؛ فما لا يوجب لا حصر له • وإنما النص يرد بالإيجاب في محل ؛ فيقتصر أو يتعدى الى القدر الذي يشاركه في المعنى • فأما ما بقى على النفي الأصلي ، [ فلا يرد فيه دليل • بل يكفي في معرفة بقاءه على النفي الأصلي ] (٥) ، [ عدم ورود الدليل ] (٦) المغير •

فان قيل : كلامكم هذا يشير الى أن الاباحات (٧) ليست من الشريعة ، وأن الاباحة ليست (٨) حكما من أحكام [ الشرع ] (٩) • وهذا مذهب الكعبي (١٠) زعيم المعتزلة • فكيف ارتضيتم لأنفسكم موافقة اهل البدعة ؟

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) في د : « والدليل » •

(٣) في د ، ز : « الى » •

(٤) في هـ : « جهته » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) ورد في د - مكان هذه الزيادة والزيادة السابقة - العبارة

التالية : « فلا يفتقر للدليل » •

(٧) في ل : « المباحات » •

(٨) في د : « ليس » •

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(١٠) هو : عبدالله بن أحمد بن محمود أبو القاسم الكعبي ، أحد

أئمة المعتزلة ، ورئيس الطائفة الكعبية ، المتوفى ببغداد سنة ٣١٦هـ •

راجع : تاريخ بغداد (٣٤٨/٩) ، والوفيات (٢٥٢/١) •



قلنا : نهجين قضايا الأدلة - بسبب قبول<sup>(١)</sup> بعض المبتدعة لها ، واعتقاده إياها - من دأب ذوى الخور والجبن • فلقد عرفنا بالدليل حدوث<sup>(٢)</sup> العالم وافتقاره الى محدث ، وصدق الرسول وتأيده بالمعجزة • وهو - أيضا - مذهب المعتزلة والروافض والكرامية • ولا سبيل الى اجتناب الحق : ترفعا من خسة الشركاء •

فنقول : المباح يطلق ويراد به : انتفاء الحرج عن فعله وتركه • وهذا ليس من [ حكم ]<sup>(٣)</sup> الشرع : فان انتفاء الحرج عن الفعل والترك جار قبل الشرع ، وجار في فعل البهائم • وقد تطلق الاباحة ويراد بها : تخيير الشرع بين الفعل والترك بخطابه • فان ورد خطاب التخيير ، فهو من [ أحكام الشرع ]<sup>(٤)</sup> : اذ حكم الشرع خطابه • وان لم يرد فلا يقال : انه [ من ]<sup>(٥)</sup> حكم الشرع ولم يرد الخطاب<sup>(٦)</sup> • فان مس الجدار - مثلا - يستوى فعله وتركه في شهر رمضان : في ايجاب الكفارة • ونحن نحكم بأنه لا يوجب الكفارة : لا بورود خطاب فيه • أو<sup>(٧)</sup> دلالة خطاب عليه ؛ ولكن : لأنه لم يرد دليل على ايجابه ، فلم يكن هذا من أحكام الشرع ، على التأويل الذي ذكرناه •

(١) في ل ، ه : « تنبه » •

(٢) ورد في الأصول ، بلفظ : « حدث » ، وهو تحريف على ما في المختار والمصباح : ( ح د ث ) •

(٣) لم ترد الزيادة : في ه •

(٤) في ل : « أحكامه » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) في د ، ز ، ل : « خطاب » •

(٧) في د : « أولا » •

فالمفتى لا يحكم ببراءة ذمة السائل عن الكفارة ، اذا سأله عن مس  
الجدار ، بل يمتنع عن الفتوى بالشغل : لفقد دليل الشغل • فبقى الذمة  
[ على البراءة الأصلية ]<sup>(١)</sup> •

والدليل القاطع على الفرق بين النفي والاثبات : أن العلم بعدم دليل  
الاثبات كاف في [ النفي ؛ والعلم بعدم دليل النفي غير كاف في ]<sup>(٢)</sup> الاثبات •  
فليس قول القائل : لا أثبت لأنه لم يتم دليل الاثبات ، كقوله : أثبت لأنه  
لم يتم دليل النفي • وهذا واضح للمتأمل المنصف ان شاء الله تعالى •

---

(١) في ل : « بريئة براءة أصلية » •

(٢) سقطت الزيادة من : ل •

## القول في الركن الرابع من أركان القياس<sup>(١)</sup> وهو ركن الأصل

للأصل المقيس عليه - الذي منه استنباط العلة - شرائط<sup>(٢)</sup> :

الشرط الأول : أن يكون حكم الأصل ثابتا ؛ فانه اذا<sup>(٣)</sup> لم يكن ثابتا ، وتوجه المنع عليه من المقترض - لم يترتب الفرع عليه : اذ ثبوته في الفرع ، فرع ثبوته في الأصل •

الشرط الثاني : أن يكون ثابتا بطريق سمعي شرعي ؛ اذ لو كان ثابتا بطريق عقلي أو لغوي - لكان الحكم عقليا أو لغويا ، ولم يمكن اثباته بالقياس الشرعي •

الشرط الثالث : أن يكون الطريق الذي عرفت<sup>(٤)</sup> به علة الحكم - وهو : كون الوصف المشروط<sup>(٥)</sup> علة لحكم<sup>(٦)</sup> الأصل - أيضا شرعي ؛ اذ لو عرفت<sup>(٧)</sup> علة بطريق العقل : لكانت العلة عقلية ، وحكمها عقليا ؛ يستغنى - في اثباتها وطردها - عن القياس الشرعي •

الشرط الرابع : أن يكون حكم [ الأصل ] ثابتا<sup>(٨)</sup> بطريق سوى

(١) كذا بالأصول ، والأولى : « الكتاب » • كما لا يخفى • وراجع في بيان هذا الركن : المعتمد (٧٠٠/٢) والمستصفى (٣٢٥/٢) والاحكام (٢٧٣/٣) وشرح المختصر (٣٥٥/٢) وشرح الاسنوى (٣٠٣/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٣١/٢) ونزهة المشتاق (٦٧٦) •

(٢) في ل : « شروط » •

(٣) في د : « ان » •

(٤) في ل ، هـ : « به عرف » •

(٥) في ز ، ل ، هـ : « المستنبط » •

(٦) في ز : « الحكم » •

(٧) في ل ، هـ : « عرف » •

(٨) في د : « ثابت » ، ولم ترد فيها الزيادة السابقة •

القياس على أصل آخر ، وهو : النص أو الاجماع • فانه لو كان تابنا بالقياس على أصل آخر ، فالجامع بين الفرع وبينه ، لا يخلو : اما أن يكون موجودا في الأصل الأول ، أو كان مفقودا :

فان كان موجودا ، فليقتس عليه • فردّه الى أصل ، ثم رد الأصل إليه - عبث<sup>(١)</sup> • وهو كمن يقيس الذرة على الأرض برابطة الطعام ، ثم يرد الأرض الى البر • فليقتس الذرة على البر أولا : اذ ليس الأرض بأن يجعل أصلا ، أولى من الذرة • فلا يقتضيه وهما فرعا أصل واحد •

وان كانت العلة مفقودة في الأصل الأول ، موجودة<sup>(٢)</sup> في المسئلة المتوسطة التي جعلها أصلا لفرعه - كان ذلك باطلا ؛ لأن العلة لا تخلو : اما أن كانت شبيهة من قبيل<sup>(٣)</sup> العلامات ، أو كانت مناسبة مخيلة واقعة في رتبة المؤثرات :

فان كانت شبيهة - وذلك الشبه [ ليس موجودا ]<sup>(٤)</sup> في الأصل الأول - لم<sup>(٥)</sup> يتصور أن يعرف كونه علامة الحكم ، مع اثبات الشرع أصل الحكم • حيث لا وجود لتلك العلامة • ومن تأمل ما ذكرناه في طريق اثبات العلامات في الركن الأول من الكتاب ، ظهر له وجه الفساد في هذا التركيب •

على<sup>(٦)</sup> أنه لو فتح هذا الباب : ليجاز أن نشبه بالثالث رابعا<sup>(٧)</sup> بوصف

---

(١) صحف في ز ، بلفظ : « عبثا » •

(٢) في ل ، هـ : « الموجودة » •

(٣) في هـ : « طريق » •

(٤) في ل ، هـ : « غير موجود » •

(٥) في ل ، هـ : « لن » •

(٦) في د ، ز : « وعلى » •

(٧) في ز ، ل : « رابع » •



لا يشبه الثاني<sup>(١)</sup> به ؛ وكذلك القول في الخامس وما بعده من الأعداد ،  
فنتهى<sup>(٢)</sup> بالتدرج الى رتبة : نعلم - على القطع - أنه ليس في معنى الأصل  
[ ٨٢ - ب ] وهو كمن وجد حصة : فالتقط أخرى لمسابتها لها ، ثم التقط  
ثالثة لمسابتها الثانية ، ثم التقط رابعة لمسابتها الثالثة ؛ هكذا الى أن التقط  
مائة حصة • فلو نظر [ الى ]<sup>(٣)</sup> الأخيرة<sup>(٤)</sup> وقاسها بالأولى<sup>(٥)</sup> ، لم يجد  
بينهما مشابهة ، وكان بحيث لو وجدها ابتداء : لما شبهها<sup>(٥)</sup> بالأولى<sup>(٦)</sup> •  
وهذا شيء<sup>(٧)</sup> لا شك فيه •

فأما اذا<sup>(٨)</sup> كانت العلة مناسبة ، فلا تخلو : اما أن كانت<sup>(٩)</sup> لها رتبة  
الاستقلال [ ووقع في رتبة الاستدلال ]<sup>(١٠)</sup> المرسل الملائم الذي يستغنى  
عن شهادة أصل معين ؛ كما ذكرنا<sup>(١١)</sup> أمثله في الركن الأول ، واما أن  
افتقر الى شهادة الأصل المعين •

فان وقع في رتبة الاستدلال المرسل : فليستدل به على الفرع • ولا حاجة  
به الى الأصل ؛ فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة •

(١) في د ، ز ، ل : « الثالث » •

(٢) في ل : « الى أن ينتهى » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في د ، ل : « الأخير ... وقاسه بالأول » •

(٥) في ز : « شابهها » •

(٦) في د : « بالأول » •

(٧) في ل ، هـ : « بين » •

(٨) في د : « ان » •

(٩) في ل ، هـ : « كان » •

(١٠) سقطت الزيادة من ز •

(١١) في ز ، ل : « ضربنا » •

وان كان يفتقر الى شهادة الأصل له ، حتى تعرف - باثبات الشرع الحكم على وفقه - اجابته لذلك المعنى ، [ وملاحظته اياه على ما قررناه في بيان المناسب : لم ينتفع بهذا الأصل الذي <sup>(١)</sup> لم يرد من الشرع فيه حكم مقصود ، وانما أثبت الحكم فيه بالتعدية بعلة <sup>(٢)</sup> أخرى ، ثبت الحكم على وفقها • فلاح أن هذا التصرف مائل عن سنن القياس •

فان قال قائل : فأى فائدة في الفرض ؟ ولقد عرف من دأب المطلقين فرض الكلام في مسألة لينبنى عليها محل السؤال ؟ فاذا شرطتم أن تكون علة الأصل شاملة لجميع مجارى الحكم ، فلا يبقى للفرض فائدة •

قلنا : للفرض محلان <sup>(٣)</sup> ، هما <sup>(٤)</sup> : أن تعم صيغة السؤال من السائل • وقد لا يساعد المسؤول دليل يشمل جميع الصور ، فيفرض في البعض : ليقصر على دليل واحد ، أو يساعده في بعض الأطراف حديث ورد فيه ، وباقي الأطراف معلوم بالقياس ، فيلوذ من غموض القياس الى وضوح النص • أو يساعد <sup>(٥)</sup> الخصم في بعض الأطراف اشكال يعارض به كلامه : فيجتنب الخوض فيه ؛ كمن يفرض الكلام في مسألة قتل المسلم بالذمى : في المعاهد ، ليدراً به اشكال [ قول بعضهم ] <sup>(٦)</sup> : ان العصمة مستوية في التأيد • أو يفرض في علق الراهن : في المصر ، ليدراً به اشكال

---

(١) في د : « المحظور عليه زائدا اذ » •

(٢) في د ، ز : « لعله » •

(٣) في د ، ز : « مجالان » •

(٤) في الأصول : « أحدهما » والظاهر ان أصله ما أثبتناه •

(٥) في هـ : « ويساعده » •

(٦) في ل ، هـ : « قولهم » •

المتعلق بسراية العتق ، فان سلم الخصم المعسر مثلاً ، [ استفاد بتسليمه ]<sup>(١)</sup>  
ابطال قوله : ان العتق صدر من أهله ، وصادف محله • وليس من شرط<sup>(٢)</sup>  
المفروض فيه أن يكون فرعاً لأصل آخر • بل قد يفرض فيما هو أصل :  
كفرضه في المعاهد ، وتمسكه بقوله : لا يقتل مؤمن بكافر • وفائدته : درء  
قياس الخصم في معرض تأييد التأويل • الى أمثال ذلك •

الشرط الخامس : أن يكون دليل ثبوت العلة مختصاً بالأصل ؛ ولو  
كان الدليل يعم الأصل والفرع ، كان القياس عبثاً • وهو كمن قال :  
السفرجل مطعوم ، فيجرب فيه الربا كالبر • ف قيل له : وما دليل كون  
الطعم علة في البر ؟ فقال : قوله عليه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » ،  
واضافته الى اسم مشتق من معنى • فهذا فاسد : لأن الحديث بعمومه يشمل  
السفرجل والبر [ جميعاً ]<sup>(٣)</sup> عموماً واحداً ، فليس أحدهما بأن يثبت  
حكمه بالآخر بطريق التعدية ، بأولى من نقيضه • وهو : كقياس الدراهم  
على الدنانير ، وقياس البر على الشعير ؛ مع شمول النص لكل • ولو قال  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : حرمت كل مسكر ؛ لكان قياس النبيذ  
على الخمر ، كقياس الخمر على النبيذ ؛ وكان الحكم فيهما ثابتاً بعموم  
النص • فهذه دقيقة لا بد من التنبيه<sup>(٤)</sup> لها •

الشرط السادس : أن يدل دليل على أن الأصل المتعلق به ، مما

---

(١) في ل ، هـ : « استفاد عليه تسليمه » •

(٢) في د : « شرطه » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) في د ، ز : « التنبيه عليها » •

يجوز القياس [ عليه ]<sup>(١)</sup> - وهذا كلام مجمل : ذكره [ بعض ]<sup>(١)</sup> الأصوليين ، وحكى ذلك عن عثمان البتي - رضى الله عنه - [ وأنه لا يقاس على الأصل ما لم تقم دلالة على جواز القياس عليه • اذ من الأصول ما لا يعلل ]<sup>(٢)</sup> • وحكى - أيضا - عن بشر المريسي ، أنه [ قال ]<sup>(٣)</sup> : لا يجوز القياس على أصل ما لم ينص الشارع على<sup>(٤)</sup> علته ، أو لم يجمعوا على تعليله •

وهذه مذاهب مجملة ؛ والتفصيل الشافي للغيل - عندنا - أن يقال : العلة المستبطة ان كانت مناسبة ومؤثرة ، فمناسبتها دليل على ترتيب الحكم عليها ، واتباعها أينما وجدت • وهو كاف في الدلالة على جواز القياس عقلا وشرعا •

أما العقل : فهو أن المناسبات ترجع الى المصالح وأماراتها ؛ وكما يشير العقل الى اتباع المصلحة واجتناب المضرة : يشير - أيضا - الى اجتناب أماراة المضرة • ونعني بما ذكرناه : اشارة العقل من حيث العادات ، لا من حيث الذات • وما دل من جهة الشرع [ على اثبات أصل القياس ، والاكتفاء بالظن - فهو دال على ذلك •

وأما الشرع ]<sup>(٥)</sup> : فهو أن مستند<sup>(٦)</sup> [ أمر ] القياس الاجماع<sup>(٧)</sup> ؛

• (١) لم ترد الزيادة : في ه •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٤) في د ، ز : « عليه » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) في ل ، ه : « مستندات » ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٧) في د : « للاجماع » •



وقد تكلموا في مسائل وردوها الى أصول ، ولم يذكروا دليلا على جوار  
القياس عليها . كاختلافهم في قوله : أنت على حرام . منهم : من شبهه  
بالايلاء ، وجعله يمينا . ومنهم : من جعله ظهارة ، [ تشبيها بقوله : أنت  
على كظهر أمي ]<sup>(١)</sup> . ومنهم : من جعله طلاقا ثلاثا ، تحقيقا لكمال  
التحريم . ومنهم : من جعله طلاقا واحدا ، اكتفاء بأصل التحريم<sup>(٢)</sup> .

وان لم تكن العلة مناسبة - بل كانت من قبيل العلامات الحاصرة  
لمجرى الحكم ؛ كالطعم والكيل - فلا يبعد فيه<sup>(٣)</sup> التوقف على قيام الدليل  
على أن الحكم غير مخصوص بالمنصوص عليه ؛ كما ذكرناه : من ظهور  
الاجماع على تعدى الربا الى الرطب والدقيق . فان لم يشم<sup>(٤)</sup> مثل هذا  
الدليل : ففي<sup>(٥)</sup> جواز تعدى [ الحصر بالاسم ، الى الحصر ]<sup>(٦)</sup> بوصف

(١) لم ترد الزيادة في ز .

(٢) فقد ذهب مالك - في قول الرجل لزوجته : « أنت على  
حرام » - الى أنه يكون طلاقا ثلاثا ، سواء نوى ذلك أو لم ينو . وهو  
رواية عن أحمد . وذهب الشافعية ومتقدمو الحنفية : الى أنه يكون ايلاء  
ان نوى التحريم أو لم ينو شيئا ، ويكون ظهارة ان نواه ، وطلاقا باثنا ان  
نواه ، وطلاقا ثلاثا ان نواها . وهو رواية أخرى عن أحمد . ولقد ذهب  
متأخرو الحنفية : الى أن هذا القول يقع به طلاق بائن قضاء وحكما ، على  
أي نية نوى . لما ظهر من العرف في ذلك . فراجع : المذهب (١/٨٧ - ٨٨)  
والهداية (١/١٧٥) والافصاح (٢٩٦) والاشراف (٢/١٢٩) والبحر  
الرائق (٣/٣٢٤ ، ٤/٧٤ - ٧٦) .

(٣) في د : « منه » .

(٤) في د : « يفهم » .

(٥) في د : « في » .

(٦) في هـ : « الحكم بالاسم الى الجص » وفي ز : « الخصم بالاسم  
الى الخصم » وهي مصحفة .

متعد - نظر • والميل الأظهر : الى جواز ذلك • كما تقدم في قاعدة الطرد والعكس والشبه •

الشرط السابع : أن لا يتغير النص - الذي منه الاستنباط - [٨٣-أ] بالتعليل ، بل يبقى على ما كان قبل التعليل • وهذا يتن فيما اللفظ نص فيه • أما اذا كان اللفظ عاما أو ظاهرا ، لم يبعد أن يتغير بالتعليل ظهوره وعمومه ؛ فينطرق اليه تخصيص وتأويل • وقد فصلنا هذه القاعدة ، في المسلك الثاني من الركن الأول في اثبات العلة •

الشرط الثامن : أن لا يكون الأصل مخصوصا بالحكم بدليل آخر ، أو معدولا به عن سنن القياس • وهذه قاعدة غامضة المدرك ، ثار منها أغاليط : ضل بسببها بعض الناظرين عن سواء السبيل • وها نحن نأتي بتفصيل يشفي الغليل ، ونقول :

الأصل الذي يتمتع<sup>(١)</sup> القياس عليه للمقصد<sup>(٢)</sup> الذي ذكرناه ، لا يعدو ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يدل نص أو اجماع على اختصاص الحكم بمورده ، فيمتنع الحاق غيره به • لما فيه : من ابطال الاختصاص •

والثاني : ما لا تعقل منه<sup>(٣)</sup> علة ولا علامة متعديّة ؛ فاذا لم يعقل المعنى : تلقى العبد<sup>(٤)</sup> بالقبول ، ولم يتصرف فيه • وقد يعبر عن هذا : بأنه على خلاف القياس • والمعنى به : أنه لا يجرى فيه القياس •

والثالث : أن يعقل المعنى ، ولكن لا يلقى مشارك للمنصوص في

---

(١) في د ، ز : « يمنع » •

(٢) في د : « المقصد » •

(٣) في هـ : « فيه » •

(٤) في ز ، ل ، هـ : « التقيد » •

المعنى فيمتنع اللاحق : لفقد المشارك • ويجرى ذلك مجرى العلة  
القاصرة • وذلك : كورود الحكم في محل تجتمع فيه ضروب من المصالح  
والحاجات ، ولا يلفى في غير محل النص الا بعض تلك المصالح ؛ فلا يناط  
الحكم بالأبعض بعد وروده : عند اجتماع هذه الوجوه •

ونحن نين هذه الأقسام بالأمثلة :

مثال القسم الأول : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة  
خزيمة<sup>(١)</sup> وحده ، وكان مخصوصا به ، وشهر بين الصحابة بهذه  
الفضيلة : فامتنع قياس غيره عليه ، لما فيه : من ابطال الخاصة ، ولأنه لو  
قيس عليه غيره : لجرى القياس في الكل ولا يرتفع التقييد بالعدد في نص  
الكتاب • فاقصر على محل التخصيص ، واستعمل النص في الباقي •

وكذلك : حل مع نسوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> ، وحل

---

(١) خزيمة الذي جعل رسول الله - صلى الله عليه - شهادته  
بشهادة رجلين ، وهو ابن ثابت بن الفاكه الانصارى الاوسى من السابقين  
الأولين ؛ شهد بدرا وما بعدها • قتل مع علي رضي الله عنه بصفين • انظر  
الطبقات الكبرى (٣٧٩/٤ - ٣٨٠) والاصابة (٤٢٤/١) وراجع خبر الحادثة  
التي شهد فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم - في فتح البارى (١٨/٦) ،  
٣٩٨/٨ ، ١٩/٩) ومسند أحمد (٢١٥/٥ : ح) والمستدرک (١٧/٢) ،  
١٠٠/٣) وسنن أبى داود (٣٠٨/٣) والنسائي (٣٠١/٧) والسنن الكبرى  
(١٤٦/١٠) ومعالم السنن (١٧٣/٤) وإعلام الموقعين (٢٤٤/٢) ونيل  
الأوطار (١٤٤/٥) •

(٢) كما في حديثي أنس وابن عباس المرويين في صحيح البخارى  
(٦١/١ و ٥٧/٣ ، ٣/٧ و ٣٤) وانظر : مسند الشافعى (٩٠) وسنن  
النسائي (٥٣/٦ و ٥٦) والبيهقى (٥٤/٧) والخصائص الكبرى (٢٤٥/٢)  
ونيل الأوطار (١٢٧/٦ - ١٢٩) •

البضع له من غير مهر ، أو بلفظ الهبة<sup>(١)</sup> ؛ تلقيا من قوله تعالى : « خالصة لك من دون المؤمنين »<sup>(٢)</sup> .

وكذلك : خص بصفى<sup>(٣)</sup> المغنم وخمس الخمس<sup>(٤)</sup> ، وأنه لا يورث ،

---

(١) ذكر السيوطي في الخصائص (٢٤٦/٢) : أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم - أن له النكاح بلفظ الهبة ، وبلا مهر ابتداء وانتهاء . وذكر ما يدل على ذلك من الأحاديث المشهورة . ثم ذكر من طريق سعيد بن منصور والبيهقي ، عن ابن المسيب أنه قال : لا تحل الهبة لأحد بعد رسول الله . وراجع أيضا : مسند الشافعي (٨٥) وسنن أبي داود (٢٣٦/٢) والنسائي (٥٤/٦ و ٧٨ و ١٢٣) والبيهقي (٥٥/٧ و ٢٣٢) والمستدرک (٣٩/٣ ، ٣٣/٤) والسمط الثمين (١٢٣ و ١٢٤) وأحكام القرآن للشافعي (١٩٩/١ - ٢٠٠) ونصب الراية (١٩٩/٣) ونيل الأوطار (١٤٥/٦) .

(٢) سورة الأحزاب (٥٠) .

(٣) في ل ، هـ : « من صفى » .

(٤) ذكر السيوطي في الخصائص (٢٤١/٢ - ٢٤٢) : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد خص بخمس خمس الفى والغنيمة ، وباصطفاء ما يختاره من الغنيمة قبل القسمة : من جارية وغيرها . وذكر أحاديث كثيرة في هذا . وراجع أيضا : سنن الشافعي (١١٦) ومسنده (١٠٧) ومسند أحمد (٢٢٨/١ و ٣٠١ ، ٢١٢/٣) وصحيح البخاري (٣٨/٤ و ٨٠ و ٨٤ ، ٨٩/٥ و ١٣٩ ، ٦٣/٧ ، ١٤٩/٨ ، ٩٨/٩) . ومسلم (٧٩/٢) وسنن أبي داود (٨٢/٣ و ١٣٩ و ١٥٢) والترمذي (٣٢١/١) والبيهقي (٢٩١/٦ و ٣٠٣ و ٣٢٨ و ٣٤٥ ، ٥٨/٧) وراجع أحكام القرآن للشافعي (١٥٤/١ ، ٣٦/٢) ونصب الراية (٤٢٤/٣ و ٤٢٦) ونيل الأوطار (٢١٨/٥ و ٢٣٢) .



وأن ما تركه صدقة<sup>(١)</sup> ، ولا تتجاوز<sup>(٢)</sup> هذه الأحكام الى غيره .

وكقوله لأبي بردة في العناق : « تجزى عنك ، ولا تجزى عن غيرك »<sup>(٣)</sup> . وكقوله في مكة : « انما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت

---

(١) كما في حديث : « . . . لا نورث ، ما تركناه صدقة » الذي رواه الجماعة والشافعي ومالك وغيرهم بالفاظ متقاربة . فراجع سنن الشافعي (١١٦) ومسنده (١٠٨) والموطأ (١٥٤/٣) ومسند أحمد (١٦٧/١) و ١٧٧ و ١٨٧ و ٣٠٠ ، ٧٥/٣ و ٢١٢ : ع) وصحيح البخاري (٧٩/٤) و ٨٠ ، ٣٠/٥ و ٨٨ و ١٣٩ ، ٦٣/٧ ، ١٤٩/٨ ، ٩٩/٩) ومسلم (٨٠/٢) وسنن أبي داود (١٤٢/٣ - ١٤٥) والترمذي (٣٠٣/١) والنسائي (١٣٢/٧) والبيهقي (٢٩٧/٦ ، ٥٩/٧) . وأنظر : آداب الشافعي (١٤٦) والخصائص (٢٤٩/٢) ونيل الأوطار (٦٥/٦) .

(٢) في هـ : « ولم تجاوز » و ل : « ولم تتجاوز » . و ز : « ولا تتجاوز » .

(٣) قصة اجزاء الأضحية بالعناق في حق أبي بردة وحده معروفة متداولة ، اشتهرت روايتها من طريق البراء بن عازب بالفاظ متقاربة مختصرة أو مطولة ، ورويت أيضاً من طريق بشير بن يسار ، كما رويت مجملة بدون التصريح بذكر أبي بردة : من طريق أنس وأبي زيد الانصاري ، فراجعها : في سنن الشافعي (١٠٠) ومسند أحمد (٤٥/٤) و ٢٨١ و ٣٠٢ ح) والطيالسي (١٠١) وصحيح البخاري (١٩/٢ و ٢٣ و ٩٩/٧ - ١٠٢ ، ١٣٧/٨) ومسلم (١٧٩/٢) وسنن أبي داود (٩٦/٣) والترمذي (٢٨٥/١) والنسائي (٢٢٢/٧) وابن ماجه (١٤٥/٢) والبيهقي (٢٦٩/٩ و ٢٧٦) ونصيب الراية (٢٠٧/٤) واعلام الموقعين (٢٤٥/٢) والتلخيص (٣٨٤) ونيل الأوطار (٩٦/٥ - ٩٨) وأبو بردة ، هو هانيء بن نيار بن عمرو الانصاري ، خال البراء . انظر الاصابة (٥٦٥/٣ ، ١٩/٤) وسيرة ابن هشام (٥٩/٣) .

كحرمتها بالأمس<sup>(١)</sup> • وكرضاع سالم : كان له وحده<sup>(٢)</sup> • الى أمثال ذلك •

والحد في هذا الجنس : أن يعرف بالنص أو بالاجماع اختصاص الحكم بالمعين<sup>(٣)</sup> ؛ كما ذكرناه في هذه الأمثلة :

فأما إذا لم يعرف ذلك : تطرق اليه القياس ؛ ولا يمكن دعوى الاختصاص بمجرد التمهى ؛ كدعوى أبي حنيفة - رضي الله عنه - : أن

---

(١) هذا جزء من خطبته صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة : المروية من طريق أبي شريح الكعبي ، وأبي هريرة ، وابن عباس • قد ورد بلفظه أو بمعناه : فراجع : مسند الشافعي (٦٩) وأحمد (٧٥/٤ و ١٠٣ ، ١٢/٢٣٣ : ع) وصحيح البخاري (٢٨/١ - ٣٠ ، ٩٢/٢ ، ١٤/٣ و ٦٠ و ١٢٥ ، ١٤٩/٥ و ١٥٣ ، ٥/٩) وسنن أبي داود (٢١٢/٢) والترمذي (١٥٤/١ و ٢٦٤) والنسائي (٢٠٤/٥) والدارقطني (٣٢٩ و ٥٢٥) والبيهقي (١٧٧/٥ و ١٩٥) والتلخيص (٢٢٦) ونصب الراية (١٤٣/٢ ، ٤١٠/٣) ونيل الأوطار (٣٤/٧ - ٣٧ ، ١٩/٨) •

(٢) كما في حديث عروة وعائشة : « ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما خمس رضعات ، فتحرم بهن » المروى مختصرا ومطولا ، فراجع : في مسند الشافعي (٧٦) والموطأ (١١٥/٢ - ١١٦) وصحيح مسلم (٦١٦/١ - ٦١٨) وسنن أبي داود (٢٢٣/٢) والنسائي (١٠٤/٦) والبيهقي (٤٥٩/٧) ونيل الأوطار (٢٢٦/٦) •

وسالم هو مولى أبي حذيفة بن عتبة ، أنظر الإصابة (٦/٢ و ٧) • هذا وقد ذهب جمهور الفقهاء الى أن رضاع الكبير غير محرم ، وأن ما وقع لسالم كان خاصا به • وذهب أهل الظاهر الى أنه يحرم ، وهو مذهب عائشة رضي الله عنها • فراجع : الأم (٢٤/٥) والافصاح (٣١٤) والاشراف (١٧٤/٢) والهداية (١٦٢/١) والبداية (٣١/٢ و ٣٢) •

(٣) في د ، ز ، ل : « بالعين » •

قوله - عليه السلام - في الأعرابي الذي وقفت به ناقته في أخاويق<sup>(١)</sup> جرد : « أن لا تخمروا رأسه ، ولا تقربوه طيبا ، فانه يحشر يوم القيامة ملبيا » - انه كان مخصوصا بذلك الأعرابي ، ولا يتعداه [ الى غيره ]<sup>(٢)</sup> .  
وان امتناعه من الصلاة على شهداء بدر ، كان مخصوصا بهم<sup>(٣)</sup> . وان أمره بآراقة الخمر والمنع من التخليل<sup>(٤)</sup> ، كان مخصوصا بابتداء الاسلام .

(١) ورد في الأصول بلفظ : « أخافيق » وهو تصحيف .  
و « الأخاويق الجرد » هي : المفاوز المتسعة الخوقاء ، والأراضي المقحطة الجرداء ، التي لا نبات فيها ولا ماء على ما يؤخذ من اللسان (٢٨٢/١١) و (٨٧/٤) والتاج (٣٤١/٦ ، ٣١٧/٢) ولم ترد هذه العبارة ضمن الروايات التي ذكرت الحديث .

(٢) ثم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٣) كذا بسائر الأصول ، والظاهر انه مصحف عن « شهداء أحد » .  
فان شهداء بدر لم يرد شيء متصل من الأحاديث : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى أو لم يصل عليهم - كما صرح به الشوكاني في نيل الأوطار (٣٩/٤) . وأما شهداء أحد : فهم الذين قد حدث الاختلاف في شأنهم ، ووردت أحاديث عدة في أمر الامتناع أو الصلاة عليهم . وقد روى من طريقى جابر وأنس : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يصل على قتلى أحد ، ولم يفسلهم » . وحديث جابر في غاية الصحة ، وحديث أنس تكلم فيه ، وكلاهما ورد - مختصرا ومطولا - من طرق عدة . فراجعهما مع ما يعارضيهما ومع الكلام عليهما : في مسند الشافعي (١١٧) والموطأ (١٩/٢) وصحيح البخارى (١٠٢/٥) وسنن أبى داود (١٩٥/٣) والترمذى (١٨٩/١ و ١٩٣) وابن ماجه (٢٣٨/١) والنسائى (٦١/٤) والبيهقى (١٠/٤ - ١٤) والمستدرك (٣٦٥/١ ، ١٩٨/٢) والتلخيص (١٥٨) ونصب الراية (٣٠٨/٢ - ٣١٥) ونيل الأوطار (٣٤/٤ و ٣٦) .

(٤) كما في أحاديث أنس وأبى طلحة وأبى سعيد المشهورة : فراجعها : في مسند الشافعي (٩٥ و ٩٦) والموطأ (٥٦/٣) وصحيح =

وكل ذلك فاسد : فان الاختصاص هو المتنازع فيه ؟ ولم تقم عليه  
دلالة • فالأصل التعدي بتعدي العلة •

فان قيل : فان كانت العلة [ المتعدية ] <sup>(١)</sup> منتقضة باجماع الفريقين ،  
فهل يكفي <sup>(٢)</sup> ذلك في الدلالة على الاختصاص ؟

قلنا : لا يتبين به الاختصاص ، ولكن تمتنع التعدية بالعلة المنقوضة ،  
ويبقى جواز التعدية وامكانها بعلة أخرى ، ان اتفق العثور عليها • ويلتحق  
بالقسم الثاني وهو : الذي لا يعقل معناه • فانه <sup>(٣)</sup> يقتصر عليه [ لا ] <sup>(٤)</sup>  
لقيام دليل الاختصاص ، بل : لعدم العثور على دليل اللاحاق • فليدرك  
الظن الدقيقة الفاصلة بين الرتبين •

فان قيل : ما قولكم في الأعرابي الذي جامع في نهار رمضان ، وكان  
يُراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في القضية المشهورة ، حتى عاد  
أمره الى [ أن ] <sup>(٥)</sup> أخذ عَرَقًا من تمر [ وصرفه الى ] <sup>(٦)</sup> أهله ؟  
أفتقولون : ان ذلك كان مخصوصا به ، أو <sup>(٧)</sup> يتعدى الى من يساويه <sup>(٨)</sup>

---

البخارى (١٣٢/٣ ، ٥٤/٦ ، ١٠٥/٧) ومسلم (١٩٠/٢) وسنن أبي داود  
(٣٢٦/٣) والترمذى (٢٣٨/١ و ٢٤٣) والبيهقى (١١/٦ و ٣٧ و ١٠١ ،  
٣٠٢/٨) • وراجع أيضا : نصب الراية (٥٤/٤ و ٢٩٦ و ٣١١) والتلخيص  
(٢٤٥ و ٢٥٣) ونيل الأوطار (٢٧٩/٥ ، ١٥٦/٨) •

- (١) لم ترد الزيادة في د ، ز •
- (٢) في هـ : « يلفى » و ل « يكتفى بذلك » •
- (٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « لا » •
- (٤) سقطت الزيادة : من د •
- (٥) لم ترد الزيادة في د •
- (٦) في هـ : « وصرف الى » وفي د ، ز : « صدقة على » •
- (٧) في ل : « أم » •
- (٨) في د ، ز : « سواء » •



في مثل حاله ؟ •

قلنا : قال صاحب التقريب<sup>(١)</sup> : ان فرض رجل معسر : لا يقدر على الصوم أشدة [ ما به من ]<sup>(٢)</sup> الشبق ؛ يحكم<sup>(٣)</sup> بأن لا شيء عليه : الحاقا له بالأعرابي • وذهب جماهير العلماء الى مخالفته ، وقالوا : ان المعسر يجب عليه الصوم لا محالة ، ولا ينتصب<sup>(٤)</sup> الشبق عذرا في الصوم بحال •

فان قيل : فليس في النص والاجماع ما يدل على الاختصاص ؛ فما مستند التخصيص<sup>(٥)</sup> ؟

قلنا : المستند فيه غالب الرأي • وطريقه : أنه يحتمل أن يجعل ذلك مخصوصا بعين ذلك الأعرابي ، واحتمل الإلحاق ؛ ولو ألحقناه : لزمننا<sup>(٦)</sup> ذلك في كفارة الظهار ، وهو مخالف للنص : فان النص أوجب أحد أمور ثلاثة على اختلاف الأحوال • ثم ان كان المظاهر عاجزا في الحال ، استقر في ذمته الى أن يتمكن [ منه ]<sup>(٧)</sup> • فتبرئة ذمته : تخالف<sup>(٨)</sup> النص والمعلوم من قياس الشرع •

---

(١) لعله الامام قاسم بن محمد بن القفال الشاشي : فان له كتابا بهذا الاسم في الفروع ، وقد لخصه امام الحرمين الجويني • ولا بى الفتح سليم بن أيوب الرازي الشافعي المتوفى : سنة ٤٤٧ هـ ، كتاب باسم « التقريب » في الفروع • انظر : كشف الظنون (٤٦٦/١) •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٣) في ل ، هـ : « فيحكم » •

(٤) في ل ، هـ : « ينتهض » •

(٥) في ل : « الخصوص » •

(٦) في هـ : « للزمن » •

(٧) ثم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ •

(٨) في د ، ز ، هـ : « بخلاف » •

فهذا هو الذي يقال فيه : انه معدول به عن سنن القياس ، وحدثه :  
أن يرد نقضا على قياس معتبر شرعا بالاتفاق ؟ فنعلم أنه لو طرد<sup>(١)</sup> : لبطل  
المعلوم من نص الشرع وقياسه ؟ فيعرف به اختصاصه بالعين . فهذا الجنس  
لا يقاس عليه ، ولا يُقْبَلُ نقضا على القياس . وقد قررنا طرفا من هذا  
الجنس ، في مسألة تخصيص العلة .

فان قيل : ما قولكم في الصائم اذا أكل ناسيا ؟ الحكم بقاء صومه  
مقاس<sup>(٢)</sup> ، أو معدول به عن القياس<sup>(٣)</sup> ؟

قلنا : قال أبو زيد - رضى الله عنه - : انه معدول به . . . [ عن ]<sup>(٤)</sup>  
القياس ؟ فلا يقاس عليه المكروه والمخيط في المضمضة ، ولا كلام الناسي

(١) في هـ : « اطرده » .

(٢) في ز : « مقاس » .

(٣) قد اختلف الفقهاء فيمن تميمض أو استنشق فدخل الماء  
حلقة سبقا ، فذهب أبو حنيفة ومالك : الى فساد صومه مطلقا . وقال  
الشافعي : ان كان قد بالغ فيهما فسد صومه ؛ وله في غير المبالغة قولان .  
وذهب أحمد : الى أن سبق الماء مع المبالغة يفسد ، ومع عدمها لا يفسد .  
أما في الأكل والشرب نسيانا ، فمذهب الجمهور : أنه لا يفسد الصوم .  
ومذهب مالك : أنه يفسده . وأما الجماع نسيانا ، فذهب الشافعية  
والحنفية : الى أنه لا يفسد الصوم ؛ وذهب مالك : الى أنه يفسده ويجب  
فيه القضاء فقط . وذهب أحمد : الى أنه يفسده ويوجب القضاء والكفارة .  
وفي الإكراه على الأكل والشرب والجماع ، حدث خلاف : فذهب الشافعية :  
الى أنه لا يفطر . وذهب المالكية والحنفية : الى أنه يفطر . وهو مذهب  
الحنابلة مع زيادة إيجاب الكفارة مع القضاء في الإكراه على الجماع فقط .  
فراجع : المهذب (١/١٨٢) والهداية (١/٨٧ - ٨٨) والاشراف (١/٢٠٠ -  
٢١٣) والافصاح (١١٢ - ١١٣) .

(٤) سقطت الزيادة من ز ، ل ، هـ .

في الصلاة<sup>(١)</sup> ، ويلحق به جماع الناسي : من حيث انه في معنى الأكل .  
 فان الجماع والأكل : من حيث الافطار ، باب واحد لا يختلف<sup>(٢)</sup> .  
 والشافعي - رضى الله عنه - قد يقيس كلام الناسي في الصلاة عليه ؛ وتردد  
 قوله في [ الحاق ]<sup>(٣)</sup> المخطيء والمكره [ به ]<sup>(٢)</sup> . ووجه نظر الشافعي في  
 قياس كلام الناسي [ عليه ]<sup>(٤)</sup> : أن يعلل بأن المناهي يعذر فيها الناسي ،  
 فيجعل فعله كالعدم ؛ بخلاف المأمورات . والأكل منهي عنه في الصوم ؛  
 فسلك الشرع به مسلك المنهيات . وهو<sup>(٥)</sup> كالعدم<sup>(٦)</sup> : اذا صدر [ ٨٣ - ب ]  
 من الناسي في حق التأنيم<sup>(٧)</sup> ، فكان كالعدم<sup>(٧)</sup> في حق الافساد .

فان قيل : الصوم<sup>(٨)</sup> من قيل المأمورات ؛ فانه ركن من أركان  
 العبادات ولأجله افتقر الى النية . وهو عبارة عن الكف عن قضاء الشهوة ،  
 ومن أكل : فقد ترك الكف ، وانعدم<sup>(٩)</sup> الصوم . فصار كما اذا ترك

(١) قد ذهب جمهور الفقهاء : الى أن الكلام سهوا لا يبطل الصلاة .  
 وفرق الشافعية بين الكلام القصير والطويل : فالقصير لا يبطل ، أما  
 الطويل فالمنصوص في المختصر (٨١/١) : أنه يبطل الصلاة . وبعض  
 الشافعية : الى أنه لا يبطل . وذهب الحنفية : الى أن الكلام سهوا يبطل  
 الصلاة كالعدم . فراجع : الأم (١٠٨/١) والمهذب (٨٦/١) والهداية  
 (٤١/١) والاشراف (٩١/١) والبداية (١٨٢/١) .

(٢) انظر : تقويم لأدلة (ص ٢٤٠) .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٤) لم ترد الزيادة : في د .

(٥) في ل ، هـ : « وهي » .

(٦) في د : « العدم » و هـ : « كالمعدوم » .

(٧) في د : « المآثم ... العدم » .

(٨) في هـ : « فالصوم » .

(٩) صحف في ز ، بلفظ : « والعدم » .

الصلاة ناسيا ؛ وإبقاء<sup>(١)</sup> صومه على خلاف القياس • فهو معدول به عن سنن القياس<sup>(٢)</sup> • وهذا ما احتج به أبو زيد - رضى الله عنه - في تقرير مذهبه<sup>(٣)</sup> •

قلنا : الصوم من حيث انه عدّ من أركان العبادات ، ويفتقر<sup>(٤)</sup> الى النية - يضاهى الأمور حكما • ومن حيث - هو في نفسه وحقيقته ، يرجع الى الترك لا الى الفعل - [ يضاهى المنهيات ]<sup>(٥)</sup> • وإذا<sup>(٦)</sup> دار بين الجنسين ، لم يعد أن يقال : له في الافتقار [ الى ]<sup>(٧)</sup> النية حكم الأمور ؛ وقد بقى على حقيقته في التجاوز عن الناسي كسائر المنهيات • والدليل عليه : أن من أطبق عليه النوم أو الانعلاء في جميع النهار<sup>(٨)</sup> ، حصل صومه • ولا عهد لنا بفعل مقصود : يعتد به مع هذه الحالة ، وإنما التروك هي التي تحصل مع انتفاء الاختيار ، فأمكن اجراؤه على القياس من هذا الوجه • وأما الأمور اذا تركت نسيانا<sup>(٩)</sup> : [ لم نقس عليها ]<sup>(١٠)</sup> ؛ لأنها ليست<sup>(١١)</sup> من قيل التروك بوجه ، وهذا من قيل التروك حقيقة ، وهو

(١) في ز ، ل ، هـ : « فإبقاء » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « الطريق » •

(٣) انظر : كتاب الأسرار لأبني زيد الدبوسي (ص ٨٧ - ٨٨) •

(٤) في د ، ل : « وافتقر » •

(٥) سقطت الزيادة من ل ، هـ •

(٦) في ز : « فاذا » •

(٧) سقطت الزيادة من د •

(٨) في ل : « يومه » •

(٩) صحف في هـ ، بلفظ : « ناسيا » •

(١٠) في ل : « لم يجز » •

(١١) في د : « ليس » •



كذلك حكما<sup>(١)</sup> في قضية الانغاء والاثوم .

هذا<sup>(٢)</sup> وجه البيان في أحد الأقسام ، وهو الذي بان بدليل اختصاص الحكم بعين المنصوص ، [ و ]<sup>(٣)</sup> يسمى : خارجا عن القياس ، ومستثنى ، ومعدولا<sup>(٤)</sup> ، على هذا التأويل .

القسم الثاني : أن لا يعقل المعنى في مورد النص ؛ فيجب الاختصار عليه ، ويسمى هذا الجنس : خارجا عن القياس ، على تأويل أنه خارج عن مجانسة الأصول المعلولة<sup>(٥)</sup> : من حيث أن القياس لا جريان له فيها ، لا لمخصص ومانع ، ولكن : لفقد المعنى . ومعظم التقديرات جارية<sup>(٦)</sup> هذا المجرى .

ولأجله امتنع التقيص من المقدرات<sup>(٧)</sup> والزيادة عليها ؛ لأنه لم يعقل معنى التقدير : حتى يثبت الحكم بما دونه ، أو بما فوقه .

والحد في هذا الجنس : أن لا يستقيم على السبر تعليل . وأمثله كثيرة :

فحكم الربا - عند فريق - من هذا القيل<sup>(٨)</sup> . وقد يتنا وجه التعليل فيه بطريق العلامة . ويقرب من هذا إيجاب الشرع غُرَّةً : عبدا<sup>(٩)</sup> أو

---

(١) في ز : « حكم » ، وهو خطأ .

(٢) في هـ : « وهذا » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في ل ، هـ : « ومخصوصا » .

(٥) في ز : « المعلومة » .

(٦) في د ، ل : « جار » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « المقدورات » .

(٨) في ز : « الجنس » .

(٩) في هـ ، ل : « عبد وأمة » ، وهو صحيح أيضا كما لا يخفى .

أمة ؛ في الجنين • فانه سوى فيه بين الذكر والأنثى • ولم يجره على قياس الأعضاء والجوارح ، ولا على قياس الحيوان المستقل ، ولا على قياس الحي ، ولا على قياس الميت<sup>(١)</sup> •

وكذلك [ القول في أولاد الأم ] : سوى<sup>(٢)</sup> بين الذكور<sup>(٣)</sup> والاناث ؛ ولا يلفى له نظير في الفرائض • فقد يقال<sup>(٤)</sup> : انه لا يعقل معناه •

وعلى الجملة : أمثلة هذا الجنس لا تخفى ، وقد ينقدح لناظر أن يلحق مثال الغرة بالقسم الثالث ، كما سنذكره •

القسم الثالث : أن يعقل وجه المصلحة في الحكم ، ولكن لا يلفى<sup>(٥)</sup> مشارك لمورد النص في الاحتواء على جميع أطراف المصلحة ، فيمتنع القياس بسببه • وقد يعبر : عنه بأنه خارج عن القياس • وفي هذا الاطلاق - من غير وقوف على التفصيل الذي ذكرناه - خلل • ومعظم الرخص والقواعد المبتدأة ، داخل تحت هذا القسم : كرخص السفر ، والمسح على الخفين ،

---

(١) قد اتفق الفقهاء على أن الواجب في الجنين غرة ، بشرط أن يخرج ميتا ولا تموت أمه من الضرب • أما اذا ماتت ثم خرج ميتا ، فقد ذهب أبو حنيفة ومالك : الى أنه لا ضمان لأجل الجنين ، وعلى من ضربها الدية كاملة • وذهب الشافعي وأحمد : الى أن في ذلك دية كاملة وغرة للجنين • أما اذا ولدته حيا ثم مات من الجناية : فان فيه الدية اتفاقا • فراجع : الأم (٩٥/٦) ، والمهذب (٢١١/٢) والهداية (١٣٩/٤) والاشراف (١٩٧/٢) والافصاح (٣٣٩) ، والبداية (٣٥٧/٢) والبحر الرائق (٣٨٩/٨) وهامش آداب الشافعي (١٤٤) •

(٢) ورد في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « في الاولاد » ، ولم ترد فيهما الزيادة السابقة •

(٣) في د : « الذكر والأنثى » •

(٤) في د : « قيل » •

(٥) في ز : « نلفى مشاركا » •

واباحة الميتة عند الضرورة • ومن القواعد : كالقسامة ، وضرب الدية على العاقلة ، وتعلق الأرش برقبة العبد ، وتقدير لبن المصراة • ولا يبعد أن تلحق الغرة - أيضا - بهذا القسم • والشفعة - أيضا - من هذا القبيل •

وبيانه : أن اباحة الميتة عند الضرورة معقول المعنى ، وهو جار على قضية العقل • فقول القائل : انها رخصة لا يقاس عليها ؛ ان عني به أنه لا يعقل معناها : فليس كذلك ؛ فانه على وفق العقل • وان هو عني به أنه لا يلحق به غير<sup>(١)</sup> الضرورة ، فسيبه عدم العلة بعد معرفة العلة ، فمستند المصلحة<sup>(٢)</sup> فيه الضرورة ، فلا توجد عند عدمها<sup>(٣)</sup> •

وكذلك رخص السفر : غقل معنى اثباتها من جهة الشرع ؛ ولكن لا يلفى سبب يضاهي السفر : في الاشتمال على أنواع الحاجات • أما المرض<sup>(٤)</sup> ، فهو مساو<sup>(٥)</sup> له في الفطر بحكم النص ؛ فلم يفتقر الى القياس • وأما حاجة المريض الى القصر والجنع ، فلا<sup>(٦)</sup> تضاهي حاجة المسافر ؛ بل حاجته : الى الصلاة قاعدا وتفريقها في الأوقات لتخف عليه ؛ فلم يكن مساويا للسفر في وجه الحاجة •

وكذلك [ جوز الشرع ]<sup>(٧)</sup> المسح على الخفين ، فلا يقاس عليه المسح على العمامة والبرقع والقفازين : لاختصاص الخف بنوع حاجة ، مستندها :

---

(١) في د ، ل : « عند » •

(٢) في ز : « العلة » •

(٣) في د ، ز ، ل : « عدمه » •

(٤) صحف في ل ، بلفظ : « السفر » •

(٥) في ز : « مشارك » و د : « مساويه » •

(٦) في د ، هـ : « لا » •

(٧) في هـ : « جواز » و ز ، ل : « جوز » فقط •

كثرة الحاجة الى استصحابه<sup>(١)</sup> ، مع المشقة في نزعها عند كل وضوء ؛ وهذه السواتر<sup>(٢)</sup> : [ لا تساويه ]<sup>(٣)</sup> في هذه الحاجة •

وكذلك القسامة<sup>(٤)</sup> : بدأ الشرع فيها بالمدعى ، والمصلحة معقولة فيها ، وهي : تحصين الدماء والاحتياط [ لها ]<sup>(٥)</sup> ، من حيث ان الغالب أن القتل يجري خفية وغيلة [ وغيلة ]<sup>(٦)</sup> : حيث يعسر الاشهاد • والقاتل يستحل اليمين : اذا استحل القتل<sup>(٧)</sup> ، واستحققر ذلك القدر في مقابلته ؛ ويمتنع عن الاقرار في غالب الأمر ؛ واللوث<sup>(٨)</sup> وظهور العداوة وتتابع الأخبار من الجهات المختلفة ، اذا انضم اليها خمسون يمينا - يقوى في النفس ويشير غلبة الظن ، فكانت هذه المصلحة - مع خطر أمر النفوس وشدة الشغف بها<sup>(٩)</sup> - كافية<sup>(١٠)</sup> في أمر القسامة • وقد عمل بها في

---

(١) في هـ : « الاستصحاب » •

(٢) في د ، ز : « الشواهد » •

(٣) في ل : « لا تساويها » • وقد سقطت الزيادة من ز •

(٤) هي : الأيمان تقسم اذا وجد قتيل ولم يعلم قاتله • وقد ذهب جمهور الفقهاء : الى وجوب الحكم بها • وذهب ابن عليه وعمر بن عبدالعزيز ، وأبو قلابة : الى أنه لا يجوز الحكم بها • فراجع : الأم ( ٧٨/٦ - ٨٧ ) والهداية ( ١٥٩/٤ ) والاشراف ( ١٩٩/٢ ) والافصاح ( ٣٤٠ ) والبداية ( ٣٦٧/٢ ) وآداب الشافعي وهامشه ( ١٦٧ ) •

(٥) لم ترد الزيادة في د •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل •

(٧) في ل : « الدم » •

(٨) في ل : « ولوث » وهو تحريف •

(٩) في ل : « فيها » •

(١٠) في ل ، هـ : « جلية » •



الجاهلية ، وأقرها الاسلام<sup>(١)</sup> . ولولا ظهور وجه المصلحة : لما عمل<sup>(٢)</sup> بها<sup>(٣)</sup> . فكيف يقال : انه لا يعقل معناه ؟

وقول القائل : انه يخالف سائر<sup>(٤)</sup> الأصول ؛ قلنا : لأنه يخالف [ ٨٤ - أ ] [ سائر ]<sup>(٥)</sup> الأصول بصورته ومصلحته ؛ فيخالفها<sup>(٦)</sup> بحكمه . وهي قاعدة على حياها كسائر القواعد . وغيرها بالاضافة اليها مخالف ، كما أنها بالاضافة الى غيرها مخالفة<sup>(٧)</sup> ، والمتبع المعنى . وهذه<sup>(٨)</sup> المصلحة الظاهرة لا<sup>(٩)</sup> تبين في الأموال وغير الدماء : فلم تلحق بها لفقد<sup>(١٠)</sup> المشارك .

وكذلك اللعان وهو : تحليف<sup>(١١)</sup> الزوج المدعى وتصديقه . ووجه المصلحة فيه بين استقصيناها في « مأخذ الخلاف » وهو قريب من القسامة .

وكذلك ضرب الدية على العاقلة : معقول المعنى ، والمصلحة فيه ظاهرة ، وهو - أيضا - من أمور الجاهلية التي ورد الشرع بتقريرها . فكيف ينكر فيها وجه المصلحة ، مع اتفاق أهل الجاهلية عليها اختيارا وتواطؤا ؟ ووجه المصلحة : ميسر الحاجة<sup>(١٢)</sup> الى معاناة الأسلحة ، وتعلم

---

(١) في ل : « الشرع » .

(٢) في هـ : « حكم » .

(٣) في ل : « به في الجاهلية » .

(٤) في ل : « قياس سائر » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في د ، ز ، ل : « فخالفه » .

(٧) في د ، ل : « مخالف » .

(٨) في ز : « في هذه ... ولا » .

(٩) صحف في ز ، بلانظ : « التقدن المشاركة » .

(١٠) في د : « اختلاف » ، و ل : « يختلف » .

(١١) في د : « الحاجات » .

ستعمالها للحرب والصيد وغيره ؛ وأن الخطأ في ذلك مما يكثر ، والنفس خطيرة<sup>(١)</sup> لا تهدر ، وبدلها كثير : فيثقل<sup>(٢)</sup> على الشخص الواحد ؛ ولو وزع<sup>(٣)</sup> على القبيلة : لخف حملها<sup>(٤)</sup> عليهم ، فكان ذلك علامة القرابة الداعية الى التعاضد والتناصر . ونشأت المصلحة من كثرة الدية ، وقلّة اتفاق القتل على [ غير ]<sup>(٥)</sup> هذا الوجه . الى غير ذلك من الوجوه . فلم يعد الى الغرامات والكفارات والزكوات وسائر الواجبات ؛ لأنها لم تشاركها في الاحتواء على مجامع المصلحة .

وكذلك : قدر الشرع [ بدل ]<sup>(٦)</sup> لبن المصرة بصاع من تمر ؛ على [ خلاف ]<sup>(٧)</sup> ذوات القيم وذوات الأمثال . وهو<sup>(٨)</sup> معقول السبب والمصلحة : اذ<sup>(٩)</sup> اللبن - الذي اشتمل عليه انصرع حالة العقد - تناولته الصفقة ووجب رده ؛ وما حدث عقيب العقد وانفجر من العروق واختلط به ، حادث على ملكه لا يرد . ولو اجتمع الأولون والآخرون على أن يميزوا ويعرفوا قدر الكائن ، وقدر اللاحق - لم يطلعوا عليه ؛ فيتعلق به نزاع لا ينقطع أبد الدهر . مع أن الخطب<sup>(٩)</sup> فيه قريب ، والخطر<sup>(١٠)</sup> يسير . فكفسي الشرع هذه المؤونة ، بتقدير أرهقت اليه الحاجة ، فعقل ذلك ، وطرده في

(١) في د ، ل : « خطير » .

(٢) في ل ، هـ : « يثقل » .

(٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « الشرع » .

(٤) في د : « حكمها » .

(٥) سقطت الزيادة من ز ، ل ، هـ .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ .

(٧) سقطت الزيادة من ل .

(٨) في ل : « ومعقول ... أن » .

(٩) في هـ : « الحظ » .

(١٠) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « فيه » .

رد المصراة بعيب آخر سوى التصرية • ولم يطرد في مال اختلط بمال :  
وقد عهد أولا [ مقدرا ] <sup>(١)</sup> مفردا <sup>(٢)</sup> ، وأمكن الوقوف على قدره : لأنه  
لم يشاركه في وجه المصلحة ، لا لأنه <sup>(٣)</sup> غير معقول المعنى •

وكذلك الشفعة : أثبت لدفع الضرار ؛ وهو معقول على القطع •  
ولكن يختص بالعقار في حق الشريك ، لأنواع <sup>(٤)</sup> ضرر : لا توجد في  
المنقول ، ولا في الجار • فامتنع اللاحاق : لفقد المشاركة <sup>(٥)</sup> ، بعد الاحاطة  
بالمعنى <sup>(٦)</sup> •

وكذلك ايجاب الغرة في الجنين : معقول الأصل ؛ فان اهداره عظيم ،  
وسبب الحياة جار • والجنانية اما أن دفعت <sup>(٧)</sup> الحياة ، واما أن قطعتها •  
وتنقيصه عن المولود المنفصل معقول : فانه دونه في الرتبة والاستقلال •  
وقطعه عن الأطراف - أيضا - معقول : فانه لا يساوي الأطراف في صورته ،  
وهو حيوان مستقل •

نعم : لا يطرد ذلك في شخص ملتحق في توب قبل ، ولم تدر حياته  
ولا موته • ولا في رجل هدم عليه سقف ، ولم تدر حياته ولا موته : لأنه  
ليس مشاركا له في المعنى الذي ذكرناه •

وأما التقدير بالغرة فلا يمكن تعليله ، كما لا يمكن [ تعليل تقدير ] <sup>(٨)</sup>

---

(١) لم ترد الزيادة في ل ، ه •

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « ورثي » ، وفي ل ، ه : « ورأى » •

(٣) في د : « انه » •

(٤) في ه : « لنوع » ول : « أنواع » •

(٥) في ل : « المشارك » •

(٦) في د : « في المعنى » •

(٧) في د : « رفعت » ول ، ه : « دفع » •

(٨) في ز : « تعليل قدر » وفي د : « تقدير تعليل » • وفيها تقديم

وتأخير من الناسخ •

الدية وسائر المقدرات • لأنه لا يطلع على السر<sup>(١)</sup> الذي أوجب تعيين<sup>(٢)</sup>  
القدر والجنس ؛ فلا يلحق به قدر آخر ولا جنس آخر<sup>(٣)</sup> : لعدم العثور  
على المعنى •

فهذه وجوه مختلفة المدارك ؛ والفقهاء يطلقون لفظ الخروج عن  
القياس ، ولا بد فيه من هذا التفصيل • فإن هذه المدارك متباينة في المعنى ،  
ومتباعدة في الحكم • فلا بد من الاطلاع عليها •

فرجع الأمر الى أن الاختصاص في القسم الأول : لقيام دليل  
الاختصاص ؛ وفي الثاني : لفقد دليل الإلحاق ؛ وفي الثالث : لتصور العلة  
وفقد المشارك •

فيسمى<sup>(٤)</sup> الأول : مخصوصا<sup>(٥)</sup> ، والثاني : غير معقول المعنى أو  
خارجا عن القياس ؛ على تأويل أنه لا جريان للقياس [ فيه • ويسمى<sup>(٦)</sup>  
الثالث : مفقود النظر ، منفردا بالحكم لانفراده بالعلة • فلا ينبغي أن يسمى  
هذا الأخير مخالفا للقياس ] ، ولا خارجا عنه ، ولا معدولا به عن سنن  
القياس •

وقد غلط بعض الناظرين ، فسمى هذا خارجا عن القياس • ومنشأ  
غلطه : انفراد المسئلة بالحكم مع كثرة المسائل المخالفة لها<sup>(٧)</sup> ؛ ولا تأثير

---

(١) صحف في د ، بلفظ : « الشرى » •

(٢) في ل : « تقدير » •

(٣) في د : « واحد » •

(٤) في د ، ز ، ل : « فسمى » •

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « عن القياس » •

(٦) في د : « وسمى » ، وسقطت الزيادة من ز •

(٧) في ل ، هـ : « له » •



للكثرة ولا للمقلة • وإنما التأثير للعملة • فكل<sup>(١)</sup> أصل منفرد بعقلته<sup>(٢)</sup> •  
فالنكاح<sup>(٣)</sup> لا يتأقت ، ولا<sup>(٤)</sup> يسمى خارجا عن القياس • اذ يلزم أن تسمى  
الاجارة خُرْجة<sup>(٥)</sup> : لأنها تخالف قياس النكاح • والقراض يتأبد ، والمساقاة  
تتأقت ؛ وكل واحد يخالف صاحبه : لاقتضاء المعنى المفارق<sup>(٦)</sup> ، وليس ذلك  
على خلاف [ القياس • وكل قاعدة على خلاف ]<sup>(٧)</sup> سائر القواعد •

وكذلك قال بعض الفقهاء : تعلق الأرض برقبة العبد ، مخالف للقياس •  
وليس كذلك : فانه - بالاضافة الى الحر والبهيمة - مخالف لقياسهما ،  
وهما - أيضا - يخلفان قياسه ، وكل واحد منفرد بقياسه • أما البهيمة :  
فجرحها جبار ، واتلافها ليس به اعتبار ؛ الا اذا استند الى تقصير المالك :  
فيؤاخذ به المالك • وأما الحر : فيتعلق موجب فعله بذمته ، وله مال كائن  
أو متوقع على قرب وكتب ، من غير تقدير انقلاب حال • وأما العبد :  
فهو [ مختار ومسترسل ]<sup>(٨)</sup> بنفسه ، بخلاف البهائم • وتكليف المالك<sup>(٩)</sup>  
ملازمتهم في ترداداتهم محال ؛ واهدار جنائيتهم - مع شغف النفوس بالظلم -  
ممتنع ؛ واحالة الأمر الى أوان العتق تعطيل ؛ ومطالبة السيد بفعله بعيد ؛

(١) في ز : « وكل » •

(٢) في د ، ز : « بعلة » •

(٣) في د ، ز : « كالنكاح فانه » •

(٤) في هـ : « فلا » •

(٥) في ز ، ل : « خارجا » •

(٦) في د ، ل : « المفارقة » وفي ز : « معنى المفارقة » •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في د : « مختار يسترسل » •

(٩) في هـ : « الملاك » •

وتعليقه برقبته - أيضا - فيه نوع من البعد : لتعلقه بمال السيد .

فهذه وجود بعيدة تصادمت ، ولا بد<sup>(١)</sup> من ارتكاب واحد منها .  
والبعيد قريب بالاضافة الى الأبعد ؛ فالأقرب<sup>(٢)</sup> : تعليقه برقبته ، حتى تكون  
[ فيه ]<sup>(٣)</sup> مزجرة عن الهجوم على الاتلاف . فالعبد<sup>(٤)</sup> إنما يذوق مرارة  
الرق عند العرض على البيع . والا : فهو<sup>(٥)</sup> آدمى ساع لنفسه [ ٨٤ - ب ] ،  
ومكتسب بتعبه<sup>(٦)</sup> وعمله لغيره . وهذا المعنى لا جريان له : لا في البهيمة ،  
ولا في الحر ، فلا تقاس<sup>(٧)</sup> البهيمة على العبد ، ولا يقاس العبد على البهيمة .  
فلم<sup>(٨)</sup> تنتظم دعوى مخالفة القياس .

ولذلك نظائر كثيرة ؛ ومستند من [ زل فيها ]<sup>(٩)</sup> : كثرة الأصول  
من جانب ، وانفراد أصل من جانب ، فيسمى المنفرد بحكمه مخالفا<sup>(١٠)</sup>  
للمقياس ؛ وهو فاسد .

#### خيال وتنبيهه :

فإن قال قائل : إذا ظهرت المصلحة من وجوه متفرقة ، [ ومعاني

(١) في هـ : « فلا بد » .

(٢) في ز ، ل ، هـ : « والأقرب » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في ز : « والعبد » .

(٥) في هـ : « فكل » .

(٦) في د : « ببيعه » .

(٧) في ز ، هـ : « فلم تقس » .

(٨) في د ، ل ، هـ : « ولم » .

(٩) سقطت الزيادة من ز .

(١٠) في د : « مخالف » وهو تصحيف .

شتى ، والمناسبة [ <sup>(١)</sup> ] حاصلة في بعض تلك الوجوه - فهل يجوز الغناء  
 البعض والاكتفاء ببعض ، مصيرا الى [ أن ] <sup>(٢)</sup> ذلك القدر مناسب ومستقل  
 بالحكم ، حتى يتسع محل الحكم بالغناء بعض الأجزاء ؟ وإن جاز الغناء  
 بعضه : فالأصل <sup>(٣)</sup> الاعتبار ، وعلى من يلفيه دليل ؟ أو <sup>(٤)</sup> الأصل الالغاء ،  
 وعلى من يعتبره دليل ؟

قلنا : هذا يستدعى تفصيلا ؟ فنقول فيه : الوصف المستبقى اذا كان  
 يناسب الحكم : استقل كلام القائس بمناسبته ، ولم يسمع قول المعترض :  
 بم تكرر على من يقول : لعله اقترن بهذا الوصف وصف آخر ترداد به  
 مناسبته ؟ فلم ألغيته ؟ بل يجب على المعترض ابراز <sup>(٥)</sup> ذلك الوصف ؟ فاذا  
 ابرز وصفا آخر : فن لم يكن مناسباً ، ولا زادت به المناسبة - [ كان ذلك  
 دليلا على الغائه . وإن كان مناسباً أو زادت به المناسبة ] <sup>(٦)</sup> - فعلى المعلن  
 إقامة دليل على الغائه : اما بيان [ أن ] <sup>(٧)</sup> المناسبة التي تخيلها تخيل <sup>(٨)</sup>  
 لا حاصل له ، أو بيان ، أن الحكم ثبت في بعض الأحوال دونها .

ومثال : أن الخصم يعلل الشفعة بضرار <sup>(٩)</sup> اتصال الملك ، ويُعديه

(١) في د : « ومعاني سياق المناسبة » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في ز : « فهل الأصل » .

(٤) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ هي « على » .

(٥) في ز : « ابداء » .

(٦) سقطت الزيادة من ز . وورد في د - بعد هذه الزيادة - عبارة :

« كان ذلك دليلا على اعتباره » ، وهي تكرار ناسخ .

(٧) لم ترد الزيادة في ز .

(٨) في هـ : « تخيل » .

(٩) في ز : « لضرار » .

الى الجوار • ونحن ندعى : أن الشركة تختص بمزيد ضرر : في تضاييق المرافق مع<sup>(١)</sup> الاتحاد عند<sup>(٢)</sup> التزام عليه : كالمبرزة ، والمطبخ ، ومصعد السطح ، والبالوعة ، ومطرح التراب وغيره • والضرار يزداد بهذا ؟ وإذا نيط<sup>(٣)</sup> الحكم بضرورة غالبية : فكيف يناط بما دونها ؟

فعلى أبى حنيفة أن يبين أن هذا الضرر غير معتبر<sup>(٤)</sup> ، بأن يقول : الشفعة جارية في ساحة من الأرض ، وعرصه لا شيء<sup>(٥)</sup> فيها ؛ وهذه الأنواع مفقودة ، فلو كان هذا<sup>(٦)</sup> مناطا : لما ثبت دونها<sup>(٦)</sup> .

فنقول : المتبع ضرار الامتزاج ، لا ضرار الاتصال<sup>(٧)</sup> . فكيفه أن يقول : وأي أثر<sup>(٨)</sup> للامتزاج ؟ فهو وصف ، لا مناسبة له<sup>(٨)</sup> ، فيلغى . فنقول : المحذور ضرار القسمة ، والتزام المؤونة عند الاقسام<sup>(٩)</sup> ، [ وهذا مؤثر مناسب ]<sup>(١٠)</sup> . فلا يتمكن الخصم من ابداء جريان الشفعة حيث لا تجرى القسمة : فان ما لا ينقسم لا تجرى فيه الشفعة ؛ كالطاحونة والحمام •

فان قال<sup>(١١)</sup> : هذا الضرر جار في المقولات ، والشفعة غير جارية -

(١) في ز : « ومع » .

(٢) في د : « على » ، و ل : « عن » . وكلاهما تصحيف .

(٣) في ز : « انضم » .

(٤) في د : « متعين » .

(٥) في ز ، ل ، هـ : « بناء » .

(٦) في ز ، ل ، هـ : « هو ... دونه » .

(٧) صحف في ز بلفظ : « الاتفاق » .

(٨) في ز : « تأثير ... منه » .

(٩) في ز ، ل ، هـ : « الاستقسام » .

(١٠) في ز : « وهذه أمور مناسبة » .

(١١) في ز : « قيل » .



لم [ يفته ذلك ]<sup>(١)</sup> ، لأننا [ لا نقول ]<sup>(٢)</sup> على مجرد هذا [ الضرر ]<sup>(٣)</sup> ؛  
والضرر في العقار فوق الضرر في المنقولات •

هذا فيما<sup>(٤)</sup> يقع من قيل المصالح •

أما الأوصاف المقرونة بالأصول ؛ فالأصل الغاء ما لا يناسب منها ،  
إذا ظهرت علة مناسبة ؛ ككون الأعرابي حرا ، وكون الموطوءة منكوبة ؛  
إلى غير ذلك من الأوصاف • [ و ]<sup>(٥)</sup> هذا إذا لم يتناول الذكر ، فإن تناوله  
الذكر ، كقوله عليه السلام : « من أعتق شركا له في عبد » ، إذ<sup>(٦)</sup> قيد  
بالعبد<sup>(٧)</sup> ؛ فعلى من يلغي [ هذا ] الوصف المذكور ، ويجرى الحكم في الرقيق  
الأنثى - دليل<sup>(٨)</sup> ؛ لأن التعرض ظاهر في اعتباره ، ويكفي في الغائه أن يدل  
[ على ]<sup>(٩)</sup> عدم مناسبه ؛ إذا كان المستبقى مناسبا • وإن لم يكن مناسبا ،  
وكان الملغى مساويا للمستبقى ، ولم ينقدح حمل القيد<sup>(١٠)</sup> على موافقة عادة  
أو غيرها<sup>(١١)</sup> - لم يجز الغاؤه • ومن القيود ما يمنع الحقائق الغير به ؛  
كالقيود التي لها مفهوم ، وهو : كل وصف يناقض وصفا في معارضته

---

(١) في ز : « يعتد بقوله » •

(٢) في د : « نقول » •

(٣) لم ترد الزيادة في ز •

(٤) في ل : « ما » •

(٥) لم ترد « الواو » في : د ، ز ، ل •

(٦) صحف في د ، ز - بلفظ : « إذا » •

(٧) في د : « العبد » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٨) في ز : « الدليل » •

(٩) سقطت الزيادة من ل •

(١٠) في د : « العبد » •

(١١) في د : « أو غيره » •

وتعاقبه ، فيتضادان على المحل . كالسوم في قوله : « في سائمة الغنم الزكاة »  
وكالثيابة في قوله : « الثيب احق بنفسها من وليها » . فهذه القيود - في عرف  
اللسان - تساق لطرفي النفي والاثبات . وقد قررنا<sup>(١)</sup> وجه ذلك في « كتاب  
تحسين المآخذ » في مسألة بيع النخيل التي ليست مؤبرة<sup>(٢)</sup> .

### خيال وتنبيه :

فان قال قائل : المخصوص بعدد<sup>(٣)</sup> ، هل يلتحق بالقسم الأول حتى  
لا يلتحق<sup>(٤)</sup> غيره به ؟

قلنا : هذا - أيضا - مزلة القدم ، فقد قال عليه السلام :  
« خمس يقتلن في الحل والحرم »<sup>(٥)</sup> ، فظن ظانون امتناع القياس عليها<sup>(٦)</sup> :  
لكونها محصورة معدودة<sup>(٦)</sup> مصيرا الى [ أن اللاحق ]<sup>(٧)</sup> زيادة على

(١) في ز : « فهمنا » .

(٢) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « والله أعلم بالصواب » ، واليه  
ارجع والمآب ، والظاهر انها من الناسخ .

(٣) في ز : « بالعدد » .

(٤) في ز ، ل ، هـ : « يلحق » .

(٥) حديث صحيح روى من طريق عائشة - رضى الله عنها - عن النبي  
صلى الله عليه وسلم - قال : خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الحية ،  
والغراب الابقع ، والفأرة ، والكلب العقور ، والحديا ، وبنحوه من طريق  
ابن عمر - رضى الله عنهما - : فانظر : مسند الشافعي (٧٥) ، واحمد  
(٩٥/٤ و ٩٦ ، ٢٤٨/٦) وصحيح البخارى (١٣/٣ ، ١٢٩/٤) ومسلم  
(٤٩٣/١ - ٤٩٥) ونصب الراية (١٠٠/٢ ، ١٣٠/٣) وراجع كتب السنن  
أجمع ، واحكام القرآن (١٢٦/١) والمشكاة (٥٦/٢ - ٥٧) ونيل الاوطار  
(٩٥/٥ ، ٢٩٤/٨) وذخائر المواريث (١٤٨/١ ، ٢٣٩/٤) .

(٦) في ل ، هـ : « عليه لكونه محصورا معدودا » .

(٧) في ز : « أنه اللاحق » ، وفي د : « أن أنه اللاحق » . والزيادة من

الناسخ .

[ الحصر ]<sup>(١)</sup> وظنوا<sup>(٢)</sup> ان ذلك من قيل العدد في المقدرات : كالعدد في مائة من الابل في الدية ، وثلاثة أيام في خيار الشرط وغيرها<sup>(٣)</sup> . وهذا فاسد : فذكر الخمسة في حيوانات الحرم ، كذكر<sup>(٤)</sup> الستة في الربويات . واذا ظهر معنى الضراوة فيما يقتل : ألحق به ما في معناه ، ولم يبال بالزيادة على<sup>(٥)</sup> العدد كما في الربا . وليس [ ذلك ]<sup>(٦)</sup> كالعدد في الدية ، والتقدير في أيام الخيار ، لان ذلك تقدير في نفس الواجب وقدر الثابت من الحكم ، ولا ينشأ ذلك الا للتقدير . وأما العدد في مسئلتنا ، فراجع<sup>(٧)</sup> الى محل الحكم ، لا الى نفس الحكم .

فان قيل : فلم<sup>(٨)</sup> خصص هذا العدد ؟

قلنا : ولم خصص الأشياء الستة ؟ وذلك محمول على أنه [ الذي ]<sup>(٩)</sup> حصره وجري<sup>(١٠)</sup> ذكره في الحال ، ولو فتح هذا الباب : لانحسم باب التعليل<sup>(١١)</sup> بالقياس ؛ اذ<sup>(١٢)</sup> كل قياس يتضمن ابطال التخصيص<sup>(١٣)</sup> .

(١) في ز : « الحكم المخصوص » .

(٢) في هـ : « فظنوا » .

(٣) في ، ز ، ل ، هـ : « وغيرها » .

(٤) ورد في ز ، ل - بعد ذلك - زيادة « الأشياء » .

(٥) في ز « في » .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

(٧) في د ، ل : « رجع » ، و ز : « فراجع » .

(٨) في ز : « ولم » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

(١٠) في د ، ز : د وأجرى » .

(١١) في ز ، ل ، هـ : « التعميم » .

(١٢) في د : « اذ كان » .

(١٣) في ل : « تخصيص » .

وهذه<sup>(١)</sup> الدقيقة في الفرق لا بد من التنبه<sup>(٢)</sup> لها ؛ فهو<sup>(٣)</sup> ظاهر : اذا ظهر  
المعنى المناسب • وان<sup>(٤)</sup> كان تعدية الحكم لعلامة<sup>(٥)</sup> على مذاق علامات<sup>(٦)</sup>  
الربا - فاجراؤه مع الحصر أبعد • وانما يجرى اذا دل الاجماع<sup>(٧)</sup> على  
أنه غير مقصور على العدد ؛ فان لم يدل [ فتبعد الزيادة الا بمعنى<sup>(٨)</sup>  
مناسب • كما في الضراوة في حيوانات الحرم ] •

### خيال وتنبيه :

فان قيل : هذه الأقسام الثلاثة التي [ ٨٥ - أ ] قدموها هل يتطرق  
اليها نوع من القياس والالحاق بحال من الأحوال ؟

قلنا : اذا مهد اشرع قاعدة فسيحة عامة ، واقتطع عنها طرفها  
وخصصه بنقيض حكم القاعدة ؛ فان لم تعقل علة الاختصاص وعلامته ، أو  
عقلت<sup>(٩)</sup> ولم يوجد له نظير يشاركة<sup>(١٠)</sup> في المعقول - امتنع القياس :  
اذ لو ساغ ذلك للتحقق<sup>(١١)</sup> به كل ما في ذلك الباب ، حتى لا يبقى

(١) في ز : « فهذه » •

(٢) في د ، ز : « التنبيه » •

(٣) في ل : « وهو » •

(٤) في ز : « فان » •

(٥) في ز ، هـ : « بعلامة » •

(٦) في د : « علامة » •

(٧) في ل : « اجماع » •

(٨) في د : « لمعنى » • وفي ز « فلا يتعدى الى الزيادة لا بمعنى  
مناسبة » وهي مضطربة •

(٩) في د ، ل ، هـ : « أو عقل » •

(١٠) في ل : « فشاركة » •

(١١) في د ، ز : « التحق » •



من <sup>(١)</sup> الأصل شيء إلا ويلتحق <sup>(٢)</sup> به . وعند ذلك يبطل الاستثناء والمستثنى عنه . وإن كان المحل المخصوص بالاستثناء يشتمل <sup>(٣)</sup> على معنى ظهر <sup>(٤)</sup> كونه داعيا إلى التخصيص ، [ فقد تفرض مسألة ] <sup>(٥)</sup> غير منصوص عليها : تدور بين أن تبقى تحت عموم القاعدة ، وبين أن تلتحق بمحل التخصيص . فإن شاركت <sup>(٦)</sup> محل التخصيص في السبب الداعي إلى التخصيص - التحق به ، وانقطع من العموم . وإن شاركه <sup>(٧)</sup> في العلة : بقي على حكم العموم . لأنه كما فهم علة القاعدة ، فهم أيضا علة الاستثناء <sup>(٨)</sup> . والدائر بين المحلين غاية : أن يشارك المخصوص في علة ، و <sup>(٩)</sup> يشارك المخصوص منه أيضا في علة ، وهي <sup>(١٠)</sup> العلة العامة <sup>(١١)</sup> ، فيكون انجذابه إلى المخصوص من وجهين ، وانجذابه إلى المخصوص [ منه ] <sup>(١٢)</sup> من وجه واحد . والاعتماد على اجتماع <sup>(١٣)</sup> انشبهين أولى .

(١) في ز : « في » .

(٢) في هـ : « ويلحق » .

(٣) في ل : « اشتمل » .

(٤) في ل ، هـ : « ظهور » .

(٥) في ز : « وقد يعرض سبيله » وهي مصدقة .

(٦) في ل : « شاركه » .

(٧) في ل ، هـ : « لم يشاركه » .

(٨) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « عند الله عز وجل » .

(٩) في د : « أو يشارك » .

(١٠) في ل ، هـ : « وفي » .

(١١) ورد في ل ، هـ - بعد ذلك - زيادة كلمة : « أيضا » .

(١٢) لم ترد الزيادة : في ز .

(١٣) في ز : « احتمال » .

مثاله : قوله سبحانه وتعالى - وقوله الحق - : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة »<sup>(١)</sup> ، جعل الزنا علة ايجاب المائة ؛ ثم استثنى الاماء فقال : « فاذا أحصن فان أتيْن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب »<sup>(٢)</sup> ، فدار<sup>(٣)</sup> العبد بين الأمة المخصوصة ، وبين القاعدة ، فألحقناه بالأمة : لمشاركته اياها في الرق الذي [ هو به ظهر ]<sup>(٤)</sup> وجه المصلحة في الاستثناء .

وكذلك مهد الشرع قاعدة الربا ، ثم استثنى صورة العرايا ، وأقام فيها الخرص من أحد انجائين مقام الكيل : لنوع حاجة ؛ وجرى<sup>(٥)</sup> ذلك في الرطب : فألحقنا به العنب ، وإن كان ينجذب الى الأصل<sup>(٦)</sup> بعله التحريم ، ولكن انجذب الى المخصوص بعله الاستثناء ، وهي : الحاجة المخصوصة . ولم تلتحق [ به ]<sup>(٧)</sup> سائر الفواكه : لان الخرص هو الذي أقيم مقام الكيل ؛ والخرص<sup>(٨)</sup> لا جريان له في سائر الفواكه .

وكذلك : اقتطع الشرع حكم الطعام عن سائر المغانم ، [ ثم جوز ]<sup>(٩)</sup> التبسط فيه<sup>(١٠)</sup> قبل القسمة<sup>(١١)</sup> ؛ فألحقنا به علف الدواب : لأن المصلحة

(١) سورة النور (٢) .

(٢) سورة النساء (٢٥) .

(٣) في ل : « ودار » .

(٤) في د : « ظهر له » وفي ز ، ل : « ظهر به » .

(٥) في ز : « وكان » .

(٦) في ل : « أصله » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ .

(٨) في هـ : « والوزن » .

(٩) في ل ، هـ : « وجوز » .

(١٠) في د ، ل : « فيها » .

(١١) في ز : « القسم » .

ظهرت<sup>(١)</sup> في الاستثناء ، من حيث [ ان الأطعمة ]<sup>(٢)</sup> يعسر استصحابها ،  
ويتكرر ميسر الحاجة اليها في كل [ وقت و ]<sup>(٣)</sup> يوم ؛ وقد لا تكون  
الأسواق قائمة في بلاد الحرب • وهذا المعنى جار في علف الدواب وأظهر •  
ولم يلحق به سائر العروض : محافظة<sup>(٤)</sup> على القاعدة •

وكذلك : اقتطع الكلب عن سائر الحيوانات في ايجاب الغسل من  
ولوغه سبما ؛ لاختصاصه بنوع خسة في نظر الشرع ، وتميزه بضرب  
تغليظ • والخنزير دار بينه وبين سائر الحيوانات •

فظهر للشافعي رضي الله عنه - على رأى - الحاقه<sup>(٥)</sup> بمحل  
الخصوص : لظهور معنى التخصيص<sup>(٦)</sup> ، ولساواة الخنزير الكلب في نظر  
الشرع في التغليظات • وهذا<sup>(٧)</sup> دون الحاق العلف بالطعام ، [ والحاق  
العلف بالطعام ]<sup>(٨)</sup> دون الحاق العبد بالأمة في الزنا •

فهذه مراتب مختلفة : في العلم والظن ؛ وقد يتطرق الى هذا الجنس  
ما يرجع الى ضبط محل الاستثناء بعلامة حاصرة متضمنة للمصلحة ، وان  
لم يطلع على وجه المصلحة • كما قررناه في باب الشبه [ والطرء ]<sup>(٩)</sup> •  
فهذا ما أردنا أن نذكره في تفصيل<sup>(٩)</sup> هذه القاعدة ، بعد أن قدمنا

---

(١) في ز : « قد ظهرت » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٤) في ل : « بمحافظته » •

(٥) في د ، ل : « التحاقه » •

(٦) في ل ، هـ : « التغليظ » و ز : « التعليل » •

(٧) في د : « وهو » •

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٩) سقطت الزيادة من د :

(١٠) في ز : « تمهيد » •

طرفا منه في مسألة تخصيص العلة ، ثم ينقدح في<sup>(١)</sup> هذه الأمثلة نظر : في أن [ حكم ]<sup>(٢)</sup> العموم تناول محل الاستثناء ، وجرى الاستثناء رفعا ونسخا لحكم<sup>(٣)</sup> ثابت ؟ أو ظهر به أنه لم يندرج تحت العموم ، ووقع ذلك خصوصا ؟ وهذا هو الأولى : فإن<sup>(٤)</sup> في النسخ اثباتا ونفيا ، وفي التخصيص ابقاء على أصل النفي ؛ فهما مشتركان في النفي ، وهو معلوم ، والاثبات غير معلوم . فلا يحكم به من غير أصل<sup>(٥)</sup> . والله أعلم .

---

(١) في د : « ثم » .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٣) في د : « بحكم » .

(٤) في ز : « لأن » .

(٥) في ز ، ل ، هـ : « فقه » .



(١)  
القول في الركن الثاني من أركان (الفقه)  
وهو ركن الفرع

[ للفرع المقيس على الأصل المنصوص خمس شرائط ]<sup>(٢)</sup> :

أحدها : أن تكون علة الأصل ثابتة في الفرع • فإن بُوت الحكم بطريق التعدي ، فرع تعدى العلة • فإذا توجه المنع على وجود العلة في الفرع : وجب القيام بآثاره •

الشرط الثاني : أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل • هذا ما ذكر مطلقا ، وفيه نظر ، ومثاله : قياس الوضوء على التيمم ، مع تأخر التيمم عنه •

والتفصيل فيه : أنه لا بد أن يعتقد<sup>(٣)</sup> لافتقار الوضوء إلى النية - دلالة<sup>(٤)</sup> سوى التيمم ؛ فتعترض تلك الدلالة ، بدلالة أخرى ؛ والدلالات قد تتلاحق • وإن لم يعهد للنية في الوضوء مستند سواء ، كان ذلك محالا : إذ يؤدي الحكم<sup>(٥)</sup> بثبوت وجوب النية قبل ورود التيمم ، [ إلى القول بوجوب النية ] من غير دليل • فإذا اعتقدنا عليه دليلا : لم يمتنع الاستدلال

(١) كذا في الأصول ، والأولى : « الكتاب » ولم ترد كلمة : « القياس » في هـ ، ز •

(٢) عبارة د ، ز : « المقيس على الأصل المنصوص ، وله خمسة شرائط » وراجع كلام الأصوليين عن هذا الركن : في المعتمد (٧٠٣/٢) والمستصفى (٣٣٠/٢) ، والإحكام (٣٥٩/٢) وشرح المختصر (٣٨٤/٢) وشرح الأسنوى (٣٢٨/٤) ، وشرح جمع الجوامع (٢٤٢/٢) والتيسير (٢٩٥/٣) •

(٣) في د : « يعقل » •

(٤) في ل : « دليلا » •

(٥) في هـ : « إلى الحكم » وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن ل •

بالتيمم - أيضا - عليه •

هذا بطريق الدلالة بين ؛ اذ<sup>(١)</sup> العالم يدل على علم الصانع وإرادته ووجوده ، وهو متراخ<sup>(٢)</sup> عنه ، ولكن ليس وجوده حاصلًا بالدليل • فأما بطريق التعليل ، ففيه نظر : من حيث ان الحكم في الفرع والأصل يحدث بالعلة • واذا كان الحكم ثابتا<sup>(٣)</sup> ، لم يكن حادثا بما تجدد [ ٨٥ - ب ] ولكن : يتخيل ثبوت الحكم في الموضوع بعلة موجودة في الموضوع ، دل دليل على كونها علة • واثبات الحكم في التيمم - مع وجود العلة على وفقها<sup>(٤)</sup> - يشهد أيضا لكونه<sup>(٥)</sup> ملحوظا ، فيرجع النظر الى الاستدلال بحكم التيمم على ملاحظة العلة ، بعد ثبوت كون ذلك الوصف علة بدلالة أخرى سابقة ، فان لم يكن : لم يتصور ذلك لما سبق •

الشرط الثالث : أن لا يباين موضوع الفرع موضوع الأصل : في التخفيف والتغايط ، والتعرض للسقوط ، والبعد عن السقوط ، وابتداء أحدهما على الغلبة والنفوذ ، والآخر على نقيضه • وهذا أيضا<sup>(٦)</sup> مما ذكر وفيه اجمال ، فنقول :

اذا<sup>(٧)</sup> كانت العلة الجامعة للفرع والأصل مناسبة : لم يبال بالافتراق

---

(١) في ز : « كما أن » •

(٢) في هـ : « متراخي » •

(٣) في هـ : « كافيا » وهو تصحيف • و ز ، ل : « كائنا » •

(٤) في د : « وفقه » •

(٥) في د : « بكونه » وفي ز : « لكونها » •

(٦) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « فيه » •

(٧) في ز ، ل ، هـ : « ان » •

في هذه الأمور [ المتسعة ]<sup>(١)</sup> . وان كانت من العلامات الشبهية : فلا يحصل منها<sup>(٢)</sup> الظن مع التباين في هذه القضايا ، على ما قررناه من قبل .  
 الشرط الرابع : أن يكون الحكم في الفرع مما يثبت بالنص جملة ، وان لم يثبت بعينه . وهذا<sup>(٣)</sup> ذكره أبو هاشم . ومثل ذلك : بنظر الصحابة - رضي الله عنهم - في توريث الجد مع الاخوة ، فان ذلك انما جاز : لورود النص<sup>(٤)</sup> بتوريث الجد والاخوة على الجملة ، ورجوع النظر الى تعيين المحل .

وهذا لا وجه له ؛ فانهم تكلموا في قول الزوج : أنت عليّ حرام . ولم يسبق نص في حكمه على الجملة ، فألحقوه بالظهار والايلاء والطلاق ، على اختلاف المذاهب فيه . والأدلة - التي أقمناها على القول بالقياس - لا تقتضي ما ذكره .

الشرط الخامس : أن لا يكون الفرع منصوحا عليه معلوم الحكم بالنص ، فانه اذا كان منصوحا [ عليه ]<sup>(٥)</sup> : فان عدى اليه حكم على خلافه<sup>(٦)</sup> : كان ذلك ردا<sup>(٧)</sup> للنص بالقياس ، وهو باطل . وان عدى اليه حكم على وفقه : كان ذلك عبثا ، ورجع حاصله الى قياس المنصوص على المنصوص ؛ كقياس البر على الشعير ، والدراهم على الدنانير في باب الربا ؛ ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلا [ والآخر فرعا ] بأولى<sup>(٨)</sup> من

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) في ز : « بها » .

(٣) في ز : « وهذا مما » .

(٤) في هـ : « الشرع » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٦) في ل : « خلاف النص » .

(٧) في ز : « رد النص » وقد سقطت الزيادة التالية منها .

(٨) في د : « أولى » .

نقيضه •

خيال وتنبيه :

فان قال قائل : الرقبة منصوص عليها في كفارة الظهار<sup>(١)</sup> ، وكفارة  
القتل • واستعمال النصين<sup>(٢)</sup> من غير قياس ممكن • فلم قسم أحدهما على  
الآخر ؟ وكذلك تكلمتم في المحدود في القذف بالقياس : في رد شهادته  
[ بقذفه ]<sup>(٣)</sup> تعدية من حد الزنا ، وأنه حدّ كبير فلا يوجب الرد • والرد  
منصوص عليه • وكذلك الاطعام من غير قيد التملك : منصوص عليه ؛  
فعديتم التملك [ اليه ]<sup>(٤)</sup> من الكسوة والزكاة • وكذلك قسم القتل العمد  
على الخطأ<sup>(٥)</sup> : في ايجاب الدية ؛ وكل واحد منهما منصوص [ عليه ]<sup>(٦)</sup> •  
وقسم المسلم المقتول في دار الحرب قبل الهجرة ، على المقتول بعد الهجرة •  
وكل واحد منصوص عذبه ، الى أمثال لذلك كثيرة •

قلنا : ظن المخالف أننا في هذه المسائل تعرضنا لحكم النص وغيرناه •  
وهيئات : فلم تعرض للنص فيما هو نص فيه ، بل تعرضنا له فيما هو عام  
فيه • وذلك جائز في الأصل والفرع جميعا • أما طرف الأصل ، فما سبق  
في مسائل<sup>(٧)</sup> الايماء [ في الركن الأول من الكتاب ] • وأما طرف الفرع ،  
فنتخذ التحرير في الكفارة مثالا ، ونقول : قوله سبحانه وتعالى : « فتحرير

---

(١) صحف في د بلفظ : « الطهارة » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « النظر » •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز ، ن •

(٤) لم ترد الزيادة في ل •

(٥) في ل : « بالخطأ » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) في د : « مسالك » وقد سقطت منها الزيادة التالية •



رقبة»<sup>(١)</sup> ، ليس نصا في أن الايمان لا يشترط ، ولكنه<sup>(٢)</sup> يشعر به : بعموم الصيغة ؛ ونحن غيرناه بالقياس ، وحملنا الرقبة المطلقة على الرقبة المسلمة : بطريق التخصيص ؛ كما حملوا الكافر المطلق في حديث « قتل المسلم بالذمي »<sup>(٣)</sup> على الكافر الحربى . وحملنا السارق المطلق على السارق للنصاب . وحملوا ذوى القربى - في آية الفنائم<sup>(٤)</sup> - على الفقراء منهم : بطريق التخصيص ؛ وذلك غير ممتنع .

فان قيل : الايمان زيادة في وصف الواجب ؛ والزيادة في الوصف كالزيادة في القدر . فكما امتنع [ في اطعام ستين مسكينا ، وصوم ]<sup>(٥)</sup> ستين<sup>(٦)</sup> - زيادة في القدر المنصوص بالقياس ، فكذلك لا تجوز الزيادة في الوصف .

قلنا : لو ورد الاطعام مطلقا في موضع ، ومقيدا بالعدد في موضع - فيجوز أن يجعل المطلق مقيدا بذلك العدد : اذا<sup>(٧)</sup> فهمنا العلة في التبليغ

(١) سورة المجادلة (٣) .

(٢) في د ، ل : « ولكن نشعر » .

(٣) يعنى : في حديث عدم قتل المسلم بالذمي ، المروى بلفظ : « لا يقتل مسلم ( أو مؤمن ) بكافر » ، الوارد في خطبته صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، وفي صحيفة علي - رضي الله عنه - المشهورة . فراجع : سنن الشافعي (١٠٩) ومسنده (٦٦ و ٧٠ و ١١٤) ومسنند أحمد (٢/٣٦ و ٢١٣ ، ١٠/٢١٩ : ع) وصحيح البخارى (١/٢٩ ، ٤/٦٨ ، ٩/١١ و ١٢) وسنن أبى داود (٤/١٨٠) والترمذي (١/١٦٥) والبيهقي (٨/٣٠ - ٣٤) وانظر : نصب الراية (٣/٣٩٤ ، ٤/٣٣٤) ونيل الأوطار (٧/٨) وأحكام القرآن وهامشه (١/٢٧٥) .

(٤) سورة الانفال (٤١) .

(٥) في ز ، هـ : « أن يجعل الاطعام اطعام ستين ، والصوم صوم » .

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « يوما » .

(٧) في ز : « اذ » .

الى ذلك المبلغ • فأما اذا نص على قدرين متفاوتين متعددين في المحليين ، فلا نقيس أحدهما على الآخر : لأن التقدير نص ، فلا تطلق أربعون<sup>(١)</sup> لإرادة الستين ، ويجوز أن تطلق الرقبة ويراد المؤنة على الخصوص ، اكتفاء بالتنيه على أصل الإيجاب ، واعراضا عن التفصيل ، واكتفاء بما جرى من التعرض له في غير ذلك الموضع بالوقوف<sup>(٢)</sup> على علته •

فقد<sup>(٣)</sup> يقول الفقيه في مساق كلامه : الزنا يثبت بأربعة شهود ، ولا يتعرض في الحال للعدالة ، وهو يريد الشهود العدول : اذ<sup>(٤)</sup> لم تكن الصفات [ من ]<sup>(٥)</sup> مقصود كلامه ، بل غرضه التنيه على العدد ، فيقتصر عليه ، فلا<sup>(٦)</sup> يتعلق بعمومه : حتى [ لا ]<sup>(٥)</sup> ينسب الى مخالفة الشرع •

ولكن يقال : اذا عرفت الشهادة مقيدة بالعدالة شرعا في مواضع<sup>(٧)</sup> ، فاطلاق الفقيه [ اسم ]<sup>(٨)</sup> الشهادة محتمل للمقيد<sup>(٩)</sup> بذلك القيد •

فكذلك مطلق الرقبة في هذا الموضع : [ محتمل للمقيد ]<sup>(١٠)</sup> بقيد

---

(١) في د ، هـ : « أربعين » •

(٢) في ل ، هـ : « وبالوقوف » •

(٣) في ز : « وقد » •

(٤) في د ، ز ، ل : « اذا » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ •

(٦) في د ، ز ، ل : « ولا » •

(٧) في د : « المواضع » •

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٩) في ز : « للتقييد » •

(١٠) في ز : « يحمل على المقيد » •

الايان المعلوم وجوبه في الشرع • فاذا اأتمل هذا : لم يكن نصا ، فيجوز أن يقدم القياس عليه •

[ و ]<sup>(١)</sup> هذا هو الجواب عن سائر الأمثلة • فانا انما ثبت [ ٨٦ - أ ] ماسكت النص<sup>(٢)</sup> عنه - : كالايمان مثالا - فلم<sup>(٣)</sup> يتعرض [ لنفيه ، ولا لاثباته ]<sup>(٤)</sup> ، بل<sup>(٥)</sup> ظاهر الكلام مشعر<sup>(٥)</sup> بالاكفاء دونه [ ومأتمل للايجاز ]<sup>(٦)</sup> والاقتصار على الأصل ، دون الاعتناء بالتفصيل • فلم يكن اثباته بالقياس تعرضا بتغير ما هو نص فيه ؛ [ بل هو تعرض لتخصيص ما هو فيه عام ]<sup>(٧)</sup> وهو بين واضح •

هذا [ نهاية ]<sup>(٨)</sup> ما أردنا أن نذكره في الأركان الخمسة من القياس ؛ مقتصرين على المقصد الذي أعرب عنه لقب الكتاب ، ووأنين بما التزمناه : من « شفاء الغليل في بيان الشبه والمأتمل ومسالك التعليل » •

فما عدا هذه الأركان ، كالبعيد عن هذا المقصد المطلوب [ من الكتاب ]<sup>(٩)</sup> ،

---

(١) لم ترد « الواو » في د •

(٢) في ل : « النطق » •

(٣) في ز ، ل ، هـ : « ولم » •

(٤) في ز : « لنفي ولا لاثبات » •

(٥) في ز : « من ... يشعر » •

(٦) في د : « ويأتمل الايجاز » وفي ز ، هـ : « ومأتمل الايجاب » وهي مصحفة •

(٧) سقطت الزيادة من هـ • وعبارة ز : « بل هو تعرض لتخصيصه عاما هو فيه عام » •

(٨) في ز : « بيان » ، ولم ترد الزيادة : في د •

(٩) لم ترد الزيادة : في ز •

[ والله الموفق للصواب ]<sup>(١)</sup> .

---

(١) هذه الزيادة وردت في د فقط ، وورد فيها بعدها العبارة التالية :  
« والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين . وآله  
وأصحابه الطيبين الطاهرين . وسلم تسليما . وكان الفراغ من هذا : شهر  
ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة ( ٥٧٣ هـ ) . كتبه لنفسه :  
صالح بن وزير بن علي ، نفعه الله به ، انه على كل شيء قدير . وحسبنا الله  
ونعم الوكيل . »

وورد في ز - بدل ذلك - : « والله الموفق . تم الكتاب ، والحمد لله  
رب العالمين ، وصلواته على محمد خاتم النبيين ، وعلى عترته الطيبين  
الطاهرين . وسلم . »

وورد في ل - بدل ذلك - « والله أعلم بالصواب . والحمد لله رب  
العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين . »

وورد في هـ - بدل ذلك - : « تم الكتاب والله الحمد والمنة ، وهو ولي  
كل فضل ونعمة ؛ ان شاء الله تعالى . وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله  
أجمعين ، وسلم تسليما كثيرا . والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم  
الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، نعم المولى ونعم النصير :  
نسخه المفتقر الى رحمة الله تعالى ، الراجي عفوه وغفرانه : محمد بن هبة الله  
ابن سحكان السلماسي ، ثامن عشرين جمادى الآخرة : سنة احدى وخمسين  
وخمسمائة ( ٥٥١ هـ ) . فرحم الله من نظر فيه ودعا له بالمغفرة ولجميع  
المسلمين ، والسلام على من اتبع الهدى . قوبل وصحح بقدر الامكان جميع  
هذا الكتاب ، بأصل صحيح عتيق ، : مقابل بالأصول . والله أعلم وأحكم .  
وذلك : في شعبان سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة ( ٥٥٢ هـ ) . »



## الفهارس

- أ - فهرس الآيات
- ب - فهرس الأحاديث ، والآثار
- ج - فهرس الأعلام ، والكتب ، والأماكن
- د - فهرس الموضوعات
- هـ - فهرس الفروع الفقهية
- و - فهرس المراجع
- ز - فهرس الخطأ والصواب



## أ - الآيات

### - الهمزة -

الآية	السورة	الصفحة
« اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » المائدة : ٦	٦	٩٧ ، ٢٧
« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » *	النور : ٢	٦٧٠
« ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما » النساء : ١٠	١٠	٨٣
« ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة » النور : ١٩	١٩	٢٣٢
« ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » العنكبوت : ٤٥	٤٥	١٦١
« أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر »	المائدة : ٩١	١٦١
« أو لامستم النساء »	النساء : ٤٣	١٢٧

### - ح -

« حتى تغسلوا »	النساء : ٤٣	١٠
« حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » المائدة : ٣	٣	١٠٩

### - خ -

« خالصة لك من دون المؤمنين »	الاحزاب : ٥٠	٦٤٤
------------------------------	--------------	-----

### - ف -

« فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب »	النساء : ٢٥	٢٧٠ ، ٤٢٠
		٦٧٠

الآية	السورة	الصفحة
« فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع »	الجمعة : ٩	٥٠ ، ٥١ ، ٦٥
« فان أحصرتم فما استيسر من الهدى »	البقرة : ١٩٦	١٠٧
« فان ختم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به »	البقرة : ٢٢٩	١٠٢
« فان كان الذي عليه الحق سفيها »	البقرة : ٢٨٢	٢٧ ، ١٣٥
« فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان »	البقرة : ٢٨٢	١٠٢
« فبحرير رقبة »	المجادلة : ٣	٦٧٧
« فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت »	البقرة : ٦٠	١٠٧
« فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره »	البقرة : ٢٣٠	٤٨ ، ١٠٠
« فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما »	الاسراء : ٢٣	٥٢ ، ٥٨
« فلم تجدوا ماء فتيمموا »	النساء : ٤٣	٢٨ ، ٦٤
« فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر »	البقرة : ١٨٤	١٠٦-١٠٧
« فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام »	البقرة : ١٩٦	١٠٧
« فمن يعمل مثقال ذرة خيرا »	الزلزلة : ٧	٥٥ ، ٥٧
« كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم »	الحشر : ٧	٢٤



الآية	السورة	الصفحة
-------	--------	--------

- ل -

« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان »  
المائدة : ٨٩ ٤٨-٤٩

- م -

« مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل »  
البقرة : ٢٦١ ١٠٧

- و -

« وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ٠٠ النساء : ٦ ١٥٠  
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » المائدة : ٣٨ ٢٧ ، ٩٨  
« ولا تقربوهن حتى يطهرن » البقرة : ٢٢٢ ٤٨ ، ١٠٠  
« ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » النساء : ٤٣ ٤٨  
« ولا يقب بعضكم بعضا ٠٠٠ الحجرات : ١٢ ١٠٧  
« وأحل الله البيع وحرم الربا » البقرة : ٢٧٥ ٦٣١  
« واعلموا أنما غنتم من شيء فان لله خمسة  
والرسول ولذي القربى » الأنفال : ٤١ ٦٧٧  
« وأنكحوا الأيامى منكم » النور : ٣٢ ١٨٤ ، ٦٣١  
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء

بما كسبا » المائدة : ٣٨ ٤٩٣

« والمطلقات يترجسن بأنفسهن ثلاثة قروء » البقرة : ٢٢٨ ٢٦٥  
« والوالدات يرضعن أولادهن ٠٠٠ » البقرة : ٢٣٣ ٣٣٧

الآية	السورة	الصفحة
« وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فاولئك هم المضعفون »	الروم : ٣٩	١٠٨
« ولكم في القصاص حياة »	البقرة : ١٧٩	١٦١
« وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين »	الانبياء : ١٠٧	١٦٢
« ومن لم يستطع منكم طولا . . . »	النساء : ٢٥	٢٧ - ٢٨ ، ١٠٤
« يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها »	الاحزاب : ٤٩	١١٦
« يا أيها الذين آمنوا لا تقاتلوا الصيد وأنتم حرم »	المائدة : ٩٥	٣٩٨

## ب - الأحاديث والآثار

### - الهمزة -

الحديث	الصفحة
« أتى النبي عليه سلام بشارب خمر ٠٠٠ ٢١٦ »	
« أئيب أحق بنفسها من وليها »	١٣٩ ت ، ١٥٤ ، ٦٦٦
« إذا أتى الرجل الرجل فهما زانان »	٤٣٨ ت ، ٦٠١
« إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة • وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي »	٤٠٨ ت •
« إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بالتراب »	٤٢٢ ت ، ٤٢٤
« أرايت لو تمضمضت بماء ثم مججته • • ؟ »	٤٤٠ ت ، ١٩١ ، ٢٠٢
« أرايت لو كان على أهلك دين • • ؟ »	٤٥ ت ، ١٢٦ ، ١٩١ ، ٢٠٢
« أرخص النبي عليه السلام في العرايا فيما دون خمسة أوسق »	٣٤٨ ت
« اعتق رقبة »	٣٣ ت ، ٢٧٢ ، ٤١٣
« أعرض النبي عليه السلام عن المنافقين »	٢٢٣ ت
« الحنطة بالحنطة مثلا بمثل »	٣٣٣ ت
« الخراج بالضمان »	٣٣٨ ت
« العينان وكاء السه »	٢١٤ ت
« القاتل لا يرت »	٤٦ ت ، ٧١ ، ٣١٢

- « الماء من الماء » ٢١٤ ت
- « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » ٢٢١ ت
- « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بآراقة الخمر ومنع من التخليل » ٦٤٧ ت
- « أمر النبي عليه السلام سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما خمس رضعات فتحرم بهن » ٦٤٦ ت
- « أمر النبي عليه السلام هنداً بأن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف » ٣٣٧ ت ، ٣٩٩
- « أن رسول الله لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم » ٦٤٧ ت
- « أن في تلك الدار كلباً » ٤٠ ت
- « إنما أحلت لي ساعة من نهار » ٦٤٦ ت
- « إنما الربا في النسيئة » ٩٠ ت ، ٩١
- « إنما نهيتكم لأجل الدافة » ٢٤ ت
- « أنها ليست بنجسة أنها من الطوافين عليكم والطوافات » ٤٠ ت ، ١٧٨ ، ١٩١
- « أنه لم يتوضأ حين احتجم » ٤٦٤ ت
- « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ١٠٢ ت



« أيما اهاب دبغ فقد طهر » ٨٦ ت

« أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع

أحق بمتاعه » ١٠٨ ت ، ١٣١ ، ٤٢٤

« أينقص الرطب اذا جف ..... ؟ » ٤٣ ت ، ٢٩٩ ، ٣٠٠

- ب -

« بم تحكم ..... ؟ » ١٩٠ ت

- ت -

« تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك » ٦٤٥ ت

« تحيضي في علم الله ستا أو سبعا ..... » ٤١٠ ت

« تسرة طيبة وماء طهور » ٤١ ت

- ج -

« جيدها ورديثها سواء » ٣٣٤ ت

- ح خ -

« حل البضع لرسول الله صلى الله عليه وسلم

بلفظ الربة » ٦٤٤ ت

« حل تسع نسوة لرسول الله صلى الله عليه

وسلم » ٦٤٣ ت

« خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفي

المغم وخمس الخمس » ٦٤٤ ت

« خمس يقتلن في الحل والحرم » ٦٦٦ ت

- د -

« رضخ يهودي رأس جارية فرضخ رسول  
الله رأسه »

٢٩ ت

- ذ س -

« زملوهم بكلومهم ودمائهم ٠٠٠ »

٢٥ ، ٢٦ ت

« زنا ماعز فرجم »

٢٩ ت

« سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد »

٢٩ ت ، ٦٢

- ض -

« ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية

على العاقلة ٠٠٠ »

٣٥٠ ت

- ع -

« علم النبي عليه السلام طريقة بيع عقد

اشتمل على خرز الذهب والآلى »

٣٩٥ ، ٣٦٦ ت

- ف -

« فاذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم »

٣٦٠ ت ، ٥٥٤ ، ٥٥٥

« في سائمة الغنم زكاة »

٤٩٣ ت ، ٦٦٦

- ق -

« قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة

خزيمة وحده »

٦٤٣ ت

« قل : لا »

٢٣٢ ت

- ٦٩٠ -

## - ك -

« كان النبي عليه السلام يستقرض إذا جهز جيشا ... » ٢٤١ ت

« كان النبي عليه السلام يشير الى مياسير أصحابه ... » ٢٤١ ت

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلوات بوضوء واحد » ٩٨ ت

## - ل -

« لا تبيعوا الطعام بالطعام الا كيلا بكيل » ١٥٤ ، ١٥٥ ت ، ٣٣٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٥٥٤ ، ٦٣٩

« لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا ... » ٢٤ ت ، ٦٤٦  
« لا تنكح الأمة على الحرية » ٤٥٧ ت

« لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ٤٧٤ ت ، ٤٧٨  
« لا نكاح الا بولي وشهود » ٨٤ ، ٨٥ ت

« لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » ٨٥ ت

« ... لا نورث ، ما تركناه صدقة » ٦٤٥ ت

« لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » ١٣٢ ت

« لا يقتل مؤمن بكافر » ٦٧٧ ت

« لا يقض القاضي وهو غضبان » ٦١ ت ، ٢٧٤ ، ٦١٣

« لتطر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن ... » ٤٠٩ ت

« لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم

مساجد » ٤٢ ت ١٠٨

« لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم

فباعوها ... » ٢٨ ت

« للرجال سهم وللنساء سهمان » ٤٩ ت

- م -

« ملكت نفسك فاختاري » ٢٨ ت ٤٣١

« من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ٢٧ ت

« من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات ... » ٢٣٢ ت

« من اشترى مصراً فهو بخير النظرين » ٢٧ ت

« من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه الباقي » ١٠٨ ت ١٢٨ ، ١٣٠ ، ٣٥٧ ،

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٦٦٥

« من أفطر فعليه ما على المظاهر » ٦٢٠ ت

« من أكل شيئاً مما مسته النار فليتوضأ » ٣١ ت

« من بدل دينه فاقتلوه » ٢٧١ ت

« من غصب قيد شبر من الأرض ... » ٤٣٨ ت

« من قاء أو رعى أو أمدى فليتوضأ » ٣١ ت

« من مس ذكره فليتوضأ » ٣١ ت ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ،

٢٧١

- ن -

« نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأدامها » ٣٨ ت

- ٦٩٢ -



## الحديث

- « نهى عن اقتناء الكلب » ٩٤ ت  
« نهى عن بيع الكالء بالكالء » ١٢٥ ت  
« نهى عن بيع ما لم يقبض » ٨١ ت  
« نهى عن بيع الكلب وثمنه » ٩٣ ت  
« نهى النبي عليه السلام عن الذهب بالذهب ،  
والورق بالورق والتمر بالتمر ، والبر  
بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ،  
الا مثلا بمثل يدا بيد » ٣٣٩ ت  
« نهى النبي عليه السلام عن الصلاة بعسد  
الفراغ من العصر » ٤٩ ت ، ٨٨

- ه -

- « هما ركعتان كنت أؤديهما بعد الظهر  
فشغلني عنهما الوفد » ٤٩ ت ، ٨٨  
« هلا شقت عن قلبه » ٢٢٣ ت

- و -

- « وكذلك ما يكال ويوزن » ٣٣٢ ت  
« ولو أعطى الناس بدعائهم ٠٠٠ » ٢٣٠ ت

- ي -

- « ينسل بول الجارية وينضح بول الغلام ما  
لم يطعم » ٢٠٠ ت

---

أثر ابن المسيب في الربا	٣٤٣ ت
أثر عائشة في النباش	٤٣٧ ت
أثر علي في حد السكر	٢١٢ ت ٢١٣
أثر عمر في الربا	٣٦١ ت
أثر عمر في أمر المغيرة	٢٣٣ ت
أثر عمر في قتل الجماعة بالواحد	٢٥٠
أثر مشاطرة عمر لخالد في ماله	٢٤٤ ت

## ج - الاعلام

### - الهمزة -

• أبو اسحاق ( الاستاذ ) ٤٧١ ، ٤٨٢ ، ٤٩١ ، ٥١٩ •

• أبو بردة : ٦٤٥ •

• أبو بكر الصديق : ٢١٧ •

• أبو بكر : ٢٣٣ •

• أبو بكر الفارسي : ٣٤١ •

• أبو بكر ( القاضي ) : ٢٦٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ •

• ٥٠٨

• أبو خيفة : ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٩٣ •

• ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٧ ، ١٨٦ •

• ١٨٧ ، ٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ •

• ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٩٠ •

• ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٠ •

• ٤٦٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ ، ٥٣٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ •

• ٥٩٣ ، ٦٣٠ ، ٦٤٦ ، ٦٦٤ •

• أبو زيد الدبوسي : ٩ ، ١٤ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ •

• ١٨١ ، ١٨٣ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ ، ٣٣٣ ، ٣٧٩ ، ٤١٤ ، ٤٦٠ •

• ٤٦٥ ، ٥١٠ ، ٥١٣ ، ٥٨٤ ، ٦٠٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ •

• أبو سعيد الخدري : ٩٠ •

• أبو سفيان : ٣٣٧ •

- أبو قتادة : ٤٠
- أبو هاشم : ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٦٧٥
- أبو هريرة : ٩١
- أبو يوسف : ٣٦٣
- ابن سريج : ٣٤٣ ، ٣٦٨
- ابن عباس : ٩٠
- ابن عمر : ٩١
- ابن الماجشون : ٣٦٨
- ابن المسيب : ٩٠ ، ٣٤٣ ، ٣٦٥
- أسامة بن زيد : ٩٠
- امام الحرمين : ٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ ، ٣٨١
- أم سلمة : ٨٨ ، ٤٠٩

- ب -

- بريرة : ٤٣١
- بشر المريسي : ٢٩٠ ، ٦٤٠

- ج -

- جبريل : ٣٨٩

- ح -

- حمزة : ٤٠١
- الحنفى : ٣٠٤



- خ -

- خالد : ٢٤٤
- الخثعمية : ١٩١
- خزيمة : ٦٤٣

- س -

- سالم : ٦٤٦
- سلمة : ٦٤٨ ، ٣٣

- ش -

- الشافعي : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٦ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٨ ، ٦٥١ ، ٦٧١

- ع -

- عائشة : ١٥٠ ، ٤٣٧
- عبادة : ٨٩ ، ٩١
- عثمان البتي : ٧١ ، ٦٤٠

العراقي ( أبو خنيفة ) : ٣٤١ ، ٣٤٢ •

عروة : ٩٠ •

علي : ٢١٢ •

عمر : ٤٤ ، ١٩١ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ •

٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٣٦١ •

- ف -

فاطمة بنت أبي حيش : ٤٠٨ •

- ق -

قاسم بن محمد : ٦٤٩ •

- ك -

الكعبي : ٦٣٢ •

- م -

ماغز : ٢٩ ، ٦٧ ، ١١٥ ، ١٤١ •

مالك : ٧٠ ، ٧٢ ، ١٨٨ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧ •

٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٠٤ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٦ •

٣٦٨ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ •

محمد بن الحسن : ١٨٧ •

المزني : ٥٦٦ •

معاذ : ١٩٠ ، ١٩٥ ، ٢٢١ •

المغيرة : ٢٣٣ •

- ه -

هند : ٣٣٧ •

- ٦٩٨ -

• الفرق ، والكتب ، والأماكن •

---

- أهل بغداد : ٣٨١ •
- أهل سمرقند : ٣٧٩ •
- الحشوية : ٣٠٥ ، ٣٥٣ ، ٤٥٩ •
- السوفسطائية : ٣٥٢ •
- الطردية : ٣٠٥ •
- العراقيون : ٣٨١ •
- المراوذة : ٣٢٢ ، ٣٧٩ •
- المعتزلة : ٤٥٩ •
- كتاب اليبوع القديم : ٣٤٣ •
- كتاب تحصين المآخذ : ١٥٥ ، ٥٥٦ ، ٦٦٦ •
- كتاب التقويم : ٦٠٥ •
- كتاب الرسالة : ٣٣٧ •
- كتاب مآخذ الخلاف : ١٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٤ ، ٦٥٧ •
- كتاب المنحول : ٨ ، ١٦ ، ٢٦٧ •
- صناعة : ٢٥٠ •
- العراق : ٢٣٧ •
- مكة : ٦٤٥ •
- نيسابور : ٣٨١ •

## د - موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
• مقدمة رئيس ديوان الأوقاف •	٣
• مقدمة التحقيق •	٥
• نماذج من النسخ المخطوطة •	٣٩
• افتتاحية الكتاب •	٣
• لم يتعرض الكتاب لما تعرض له المنحول •	٨
• تفصيل محتواه •	١١
• تسميته ومنهجه •	١٥
مقدمة : في حد القياس ، وصورته ، وقسمته ، وبيان معنى العلة والدلالة	١٨
• الفرق بين القياس والعلة ، والدلالة والعلة •	٢٠
• الأمانة ، والآية ، والينة ، والحجة ، والبرهان •	٢٢
• الركن الاول : في طريق معرفة كون الوصف الجامع علة •	٢٣
• المسلك الاول : النص من جهة الشارع •	٢٣
• المسلك الثاني : التنبيه والايماء • وهو أنواع :	٢٧
النوع الاول : أن يرتب الحكم على الفعل بقاء	
• التعقيب •	٢٧
النوع الثاني : أن يعلم النبي أمرا حادثا ، فيحكم	
• عقبه بحكم •	٣٢
• رأي أبي حنيفة في الراوي لما يخالف	
• القياس ولم يكن فقيها •	٣٦



- النوع الثالث : أن يذكر الشارع في الحكم وصفا ولم يصرح بالتعليل به ، لكنه لو قدر غير مؤثر لكان ذكره عبثا • وهو أنواع خمسة •
- ٣٩ النوع الرابع : أن يفرق الشرع بين شيئين في الحكم بذكر صفة فاصلة •
- ٤٦ النوع الخامس : النهي عما يمنع من الواجب •
- ٥٠ آراء الاصوليين في أن تحريم الضرب بتحريم التأفيف قياس أم لا •
- ٥٣ تقسيمات لدلالة الألفاظ •
- ٥٦ خيال وتبيه : في علة النهي عن القضاء مع الغضب •
- ٦١ تخصيص عموم الصيغ بالعلل المستبطة منها •
- ٨٠ تقسيم للمعاني المفهومة من النصوص وأثرها في التخصيص •
- ٨٣ التخصيص بالقياس •
- ٩٢ جواز التصرف في النصوص بتغير ظاهرها لمعان مفهومة منها :
- ٩٦ خيال وتبيه : في أصل الإيلاء الى العلة •
- ٩٧ خيال وتبيه : في الفرق بين الحالتين بذكر الناية •
- ١٠٠ خيال وتبيه : في ترتيب الحكم على الفعل بفاء التعقيب •
- ١٠٢

- المعنى بقول الفقهاء : خرج مخرج العرف والعادة ١٠٣
- الفرق بين الايماء الى العلة والتصريح به • ١٠٦
- المسلك الثالث : اثبات كون الوصف علة بالاجماع ،  
وأمثله • ١١٠
- خيال وتبيه : في بعض الأمثلة • ١١٤
- خيال وتبيه : في الدليل على أن محل النزاع من  
جنس محل الوفاق • ١١٨
- خيال وتبيه : في أن من الأسباب ما لا يعقل معناه • ١٢٦
- اختلاف الأصوليين في تسمية بعض الأمثلة قياسا ،  
أو أنها في معنى الأصل ، أو دلالة خطاب ،  
أو تنقيح مناط • ١٢٩
- المسلك الرابع : الاستدلال على كون الوصف علة  
بالمناسبة • ١٤٢
- المؤثر ، والمناسب ، والملائم • ١٤٤
- المناسب ، وإمثله • ١٤٥
- تقسيم المناسب الى ملائم وغريب وأمثلة كل • ١٤٨
- حد المناسب وحقيقته • ١٥٩
- مقاصد الشرع ومراتب هذه المقاصد وأمثلتها • ١٥٩
- الضرورات والحاجات والتحسينات • ١٦١
- تقسيم المناسب الى حقيقي عقلي ، وخيالي اقناعي • ١٧٢
- دليل استعمال المناسبة ، ومناقشة رأي أبي زيد فيها • ١٧٧

- ١٨٨ ما وقع عليه الاتفاق والاختلاف في المناسب
- ١٨٩ تقسيم المناسب من حيث شهادة الأصل والملاءمة
- المناسب الغريب المستبطن من محل النص ورأي
- ١٩٠ الغزالي في التعليل به
- الجواب عن المعارضة بأن من الأحكام ما لا يعقل
- معناه : اذ سوى الشرع بين المختلفات ،
- ٢٠٠ وفرق بين التماثلات
- ٢٠٤ مبنى العبادات على الاحتكامات
- ٢١١ أمثلة للمصالح المرسلة ، ورأي العلماء فيها
- ٢١٢ حد شرب الخمر
- ٢١٩ الكفارة بالجماع في رمضان
- ٢٢١ عقوبة الزنديق المستسر
- ٢٢٤ عقوبة المبتدع
- ٢٢٨ الضرب بتهمة السرقة
- ٢٣٤ توظيف الخراج على الأموال
- ٢٤٣ العقوبة بتنقيض المال
- ٢٤٥ التبسط في المال المشبوه .
- القاء أحد ركاب سفينة تفاديا لفرقتها ،
- وتحقيق ما نسب الى مالك في قتل ثلث الأمة
- لبقاء الثلثين .
- ٢٤٦

- ٢٤٩ • قتل الجماعة بالواحد •
- ٢٦٠ • أمثلة للمصالح النادرة في حق الآحاد •
- ٢٦١ • المفقود زوجها اذا طالت غيبته •
- ٢٦٣ • زوج المرأة وليان واستبهم السابق •
- ٢٦٤ • تباعد حيض المعتدة بالأقراء •
- المسلك الخامس : اثبات كون الوصف علة بالاطراد
- ٢٦٦ • والانعكاس •
- تعريفه ، وتقسيمه الى صحيح وفاسد ، وأمثله ،
- ٢٦٧ • وبيان ما على المعارض والمعلل في مراتب النظر •
- ٢٨٤ • سؤال يدعو الى تخصيص الحكم بالمحل ، وجوابه •
- إشتراط دليل خاص على أن الأصل معلول بعلة ،
- ٢٩٠ • وتوجيه الغزالي لذلك •
- ٢٩٨ • بيان معنى القول : انه في معنى الأصل •
- ٣٠٣ قياس الشبه
- حجته ، وما كان يصطلح عليه امام الحرمين
- ٣٠٩ • والدبوسي فيه •
- ٣١١ • اختلاف المذاهب في الطرد والعكس والشبه •
- ٣١٤ • أمثلة على القول بالشبه •
- ٣٢٧-٣٤٠ • فصل من كتاب الرسالة •
- ٣٤٥ • دليل على القول بالوصف الذي لا يناسب •
- اتباع غلبات الظنون واقع من الصحابة رضي الله
- ٣٥٦ • عنهم •



- سبر العلامات وطريقه ، وتطبيقه على مسألة الربا • ٣٥٩
- الفارق بين الطرد والشبه • ٣٦٩
- تقسيم الكلام في التعليل بما لا يناسب الى طرفين :
- طرف المجتهد ، وطرف المعلل • ٣٧١
- الأولى التعبير بما يناسب وبما لا يناسب واطراح  
الشبه والطرد • ٣٧٤
- اختلاف بعض المصطلحات باختلاف الأمكنة • ٣٧٩
- الأليق بمصلحة المجادلة • ٣٨٢
- اشتراط استثارة الظن من الوصف الذي لا يناسب ٣٩٠
- القول فيما يعد من الشبه وهو ليس منه ٣٩٧
- النوع الاول : اتباع الشبه في جزاء الصيد ٣٩٧
- النوع الثاني : ما عرف مناط الحكم فيه بالاجماع ،  
ثم سنحت واقعة تركبت من مناطين ازدحما عليه ،  
فيجري الترجيح بينهما • أقسامه وامثله • ٤٠١
- رأي أبي هاشم من أنه لا يجوز أن يثبت بالقياس  
حكم الا اذا ورد الشرع بجملته • ٤٠٣
- النوع الثالث : تنقيح مناط الحكم ، أقسامه وامثله • ٤١١
- القسم الاول : المعلوم بورود الحكم مرتبا  
على وقوع واقعة ٤١٣
- تسمية هذا القسم : ما في معنى الأضل ٤٢٠
- القسم الثاني : ما عرف كونه مناطا بالاضافة  
اللفظية • ٤٢٢

- القسم الثالث : ما عرف المناط فيه بحدوث
- ٤٢٨ حكم عقيب أمر حادث •
- القول في بيان أشكال البراهين النظرية الجارية في
- ٤٣٥ المسائل الفقهية
- ٤٣٥ برهان الاعتلال : تعريفه وأقسامه •
- ٤٤١ برهان الاستدلال :
- ٤٤١ النوع الأول : الاستدلال بالخاصية •
- ٤٤١ النوع الثاني : الاستدلال بالنتيجة •
- ٤١٥ النوع الثالث : الاستدلال بالنظير •
- ٤٥٠ برهان الخلف :
- النوع الأول : تقسيم وسبر، وإبطال بعض
- ٤٥١ لتعين ما بقي •
- النوع الثاني : حصر جملة في أقسام
- ٤٥٤ وإبطال الآحاد لإبطال الجملة •
- ٤٥٦ الركن الثاني : العلة •
- ٤٥٦ ما يجوز أن يجعل علة •
- ٤٥٨ بيان وجه اضافة الحكم الى العلة •
- مسئلة : في تخصيص العلل الشرعية ومذاهب الأصوليين
- ٤٥٨ فيه •
- ٤٦١ أوجه ثلاثة لتصوير انعدام حكم العلة مع وجودها
- ٤٦٣ النظر في كل وجه يتعلق بأربع قضايا •

- الوجه الأول : انعدام الحكم في صوب جريان العلة • ٤٦٣
- العلة المنقوضة تنقسم الى قطعية ومستنبطة ،
- والمسئلة الواردة نقضا تكون استثناء وغير استثناء ٤٦٤
- مناقشة أبي زيد في تخصيص العلل على ضوء
- نقول من كتاب التقويم ٤٦٥-٤٦٧
- برأي الاستاذ أبي اسحاق في التخصيص والاتقاض ٤٧١ و٤٨٢
- المعدول عن القياس لا يرد نقضا على القياس • ٤٧٣
- تسمية الوصف علة للحكم الشرعي استعارة ،
- فمن أين استعيرت هذه اللفظة ؟ وذلك يحتمل
- ثلاثة أوجه • ٤٨١
- الوجه الثاني ، لامتناع الحكم مع وجود العلة • ٤٨٦
- الوجه الثالث ، لانتفاء الحكم مع وجود العلة • ٤٩٠
- العلل للجملة لا يناقض بالتفصيل • ٤٩٤
- الشرط والركن والمحل ٤٩٨
- النقض على العلة المظنونة ٥٠٠
- مسئلة : في اضافة الحكم الى علتين ، ومذاهب الأصوليين
- فيه • ٥١٤
- أطلق الفقهاء اسم العلة على ثلاث معان متباينة • ٥١٥ و٥٣٧
- الحكم بتحريم وطء المحرمة الحائض المعتدة ،
- والحكم بقتل من زنا وكفر وقتل : متعدد أو
- متماثل ؟ ٥٢٠
- من قتل رجلين يجب عليه القتل بعنتين ، أو عليه

- ٥٢٢ قتلان متماثلان ؟
- لو قتل ابني رجل ، فبم تتدفع المائلة بين
- ٥٢٣ الحكمين ؟
- إذا تزاحم موجبان أقوى وأضعف يحال الموجب
- ٥٢٤ الى الأقوى •
- ٥٢٩ إذا بال ومضى فالحكم متحد لاتحاد العلة •
- إذا حصل الموت عقب جراحتين فالموت محال على
- ٥٣١ أيهما ؟ •
- مسئلة : في العلة القاصرة ، وموقف الأصوليين من
- ٥٣٧ التعليل بها •
- ٥٤٥ و ٥٣٧ الحكم في الأصل يضاف الى العلة أو الى النص ؟
- ٥٤١ فائدة التعليل بالعلة القاصرة •
- ٥٤٧ الفرق بين العلة والشرط •
- ٥٤٩ معنى العلة •
- ٥٥٠ معنى الشرط •
- ٥٥٣ معيار التفرقة بين العلة والشرط •
- ٥٩١ معنى السبب في لسان الفقهاء •
- ٥٩١ أطلق في مقابلة المباشر •
- ٥٩١ أطلق على علة العلة •
- ٥٩٢ أطلق على ذات العلة مع تخلف الصفة
- ٥٩٢ أطلق على العلة الموجبة •
- ٦٠٠ الركن الثالث : الحكم •
- ٦٠٠ مسئلة : لا تثبت بالقياس الشرعي القضايا العقلية واللغوية •



- ٦٠٢ مسألة : ما تعبدنا فيه بالعلم لا يثبت بالقياس •
- مسألة : الحكم الثابت من جهة الشرع نوعان : نصب  
٦٠٣ الأسباب عللا للأحكام ، وإثبات الأحكام ابتداء
- ٦٠٤ رأي أبي زيد في تعليل هذين النوعين
- ٦١٢ التعليل بالحكمة
- مسألة : البقاء على الحكم الأصلي قبل الشرع هل يعرف  
٦١٩ بالقياس ؟
- أوجه إقامة البرهان على النفي الأصلي ثلاثة :
- ٦٢٣ أحدها : قياس الدلالة •
- ٦٢٤ الثاني : السبر لمدارك الأدلة •
- ٦٢٥ الثالث : ما رآه الغزالي من أن النافي لا دليل عليه •
- ٦٢٦ استصحاب الحال يصلح للدفع لا للالتزام
- ٦٣٣ الإباحة تكون شرعية وغير شرعية
- ٦٣٥ الركن الرابع : الأصل •
- ٦٣٥ شروطه
- ٦٤٢ بيان قول الفقهاء : أنه خارج عن القياس •
- الأصل الذي يتمتع القياس عليه لا يعدو ثلاثة أوجه :
- ٦٤٢ أحدها : أن يدل دليل على الاختصاص •
- ٦٥٣ الثاني : أن لا يعقل المعنى في مورد النص •
- ٦٥٤ الثالث : أن يعقل المعنى ولكن لا يلفى مشارك •
- ٦٧٣ الركن الخامس : الفرع •
- ٦٧٣ شرائط الفرع المقيس على الأصل •
- ٦٧٩ خاتمة الكتاب •
- ٦٨١ الفهارس

## هـ - الفروع الفقهية

### مسائل الطهارة :

- الماء الكثير المتغير بالنجاسة اذا زال تغيره بوقوع التراب فيه : ٤٣٦
- العفو عن مقدار الدرهم من النجاسة : ٤٣٠ ت
- رش الثوب من بول الصبي : ٢٠١ ت
- التوضوء بنيذ التمر : ٤١
- النية في الوضوء والتميم وازالة النجاسة : ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٥٠٨ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ •
- الترتيب في الوضوء : ١٥٦ ت ، ٣٧٧ •
- التكرار في الغسل والمسح : ١٧٨ ت ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٦٥٥ •
- انتقاض الوضوء بمس الذكر : ١٢٧ ت • والنوم ٢١٤ •
- الانتقاض بالخارج من السيلين : ٤٢٨ ت ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ •
- خروج الدم : ٤٥٠ •
- خروج النجاسة من غير السيلين : ١٢٧ ت •
- عدم الماء والمعجز عن استعماله في حكم التيمم : ٦٤ •
- التقاء الختانين أنزل أو لم ينزل : ٢١٤ •
- مدة الحيض والاستحاضة : ٤١٠ ، ٤١١ •
- نجاسة الكلب والخنزير وكيفية التطهير فيهما ومناطق النجاسة : ٤٢٥ ت ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٦٧١ •
- التطهير بالدباغ : ٨٦ ت •

• الزكاة التي تفيد طهارة الجلد : ٤٥٠ •

#### مسائل الصلاة :

• الأوقات المكروهة : ٥٠ ت •

• قراءة الفاتحة : ٣٧٧ ، ٣٩٢ •

• القعود للمشقة : ٤٥٧ •

• الكلام سهوا في الصلاة : ٦٥١ ت •

• حط قضاء الصلاة عن الحائض : ١٤٧ ، ١٤٩ •

• الوتر : ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ت •

#### مسائل الزكاة :

• تعجيل الزكاة قبل حلولان الحول بعد وجود النصاب : ٤٩٥ ت ،

• ٤٩٧ ، ٥٨١ •

• تعجيل الزكاة لمن ملك نصابا غير سائمة : ٥٨٢ ، ٥٨٤ •

• أخذ القيم : ٩٦ ت •

• الزكاة والعشر في مال الصبي : ٤٤٨ ، ٤٤٩ ت ، ٤٩١ •

• زكاة الفطر : ٤٠٥ •

• هل يقوم الدقيق مقام البر في الزكوات ؟ : ٣٤٧ •

#### مسائل الصوم :

• تبیت النية في الصوم : ٢٨٥ ت ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٤٦٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ،

• ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ •

• كفارة الفطر في رمضان : ٦٣ ت ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٢١٩ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،

• ٤١٥ ، ٤١٦ •

• الفطر بغير الجماع : ٤١٨ ، ٤١٩ ت •

- قياس الأكل على الجماع : ٤١٤ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦٢٠ ت
- المرأة اذا جومت في رمضان : ٤١٦ ت
- اتيان البهائم وغير المأني : ٤١٧ - ٤١٨ ت
- الأكل نسيانا ، والجماع نسيانا : ٣٥٤ ، ٦٥٠ ت
- ذو الشبق المعسر عن الكفارة : ٦٤٩
- رخص السفر لا يقاس عليها : ٦٥٥
- المشقة لا تصلح أن تكون مناطا للرخصة : ٤٥٧
- البلد لها طريقان بعيد وقريب فسلك البعيد : ٥٢٥ ت
- الحائض تقضى الصوم : ١٤٧ ، ١٤٩
- النية في صوم النفل : ٥١١ ت ، ٥١٢
- اشتراط الصوم في الاعتكاف : ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ت

#### مسائل الحج :

- التعيين في الحج : ٣٢٤ - ٣٢٥ ت ، ٥٠٣ - ٥٠٧
- النيابة في الحج : ٤٥ ت
- اداء الحج عن الميت : ١١٩ ت ، ١٢٥
- هل الموت يقطع حكم الاحرام ؟ : ٢٥ ت

#### مسائل المعاملات :

- البيع سبب زوال الملك : ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٦٢
- الاستيلاء هل يصلح سببا ؟ : ٤٦٢
- بيع الكلب : ٢٩٣ ، ٩٤ ت ، ٢٠٦ ، ٣٠٦
- بيع النجاسات : ١٧٢ - ١٧٣ ت ، ٣١٤ ، ٣١٧



- علة تحريم بيع الميت : ٢٧٤ ، ٢٧٥
- بيع لبن الأدمية : ٣١٥ ت
- الفرر : ١١٠ ، ١١٥ ، ٤٣٧
- شراء القريب : ٢٨٢ ت ، ٤٨٨
- تعذر الثمن بالافلاس هل يثبت به الخيار : ٢٨٨ ت
- أهلية العبارة : ٢٧٧ ، ٢٧٨ ت
- عبارة الصبي في العقود : ٢٦٩ ، ١٥٣
- علة عدم ملك العبد : ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٥٩٨ ت
- تصرفات المريض : ١٣٧ ، ١٣٨ ت
- اقرار المريض : ١١٣ ت ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤
- علة الربا في التقدين : ٥٤٤ ، ٥٥٧
- علة الربا في الاشياء الأربعة : ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ت ،  
٣٣٢ - ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ،  
٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٥٤ ،  
٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٧٧
- بطلان التعليل بالكيل : ٢٦٨ ، ٣٠١ ، ٣٥٩ - ٣٦٢
- الحفنة بالحفتين : ٣٦٣ ت
- الغن بالغن رطباً : ٢٩٨ ، ٢٩٩ ت
- التفرق قبل القبض في بيع المطعوم بالمطعوم : ٨١ ، ٨٢ ت ، ١٢٥
- ربا النساء والنقد : ٩٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٧
- مسألة مد عجوة : ٣٦٦ ت
- بيع العينة : ٢٥٩ ت

- العرايا : ٣٤٨ ت ، ٣٥٣ ، ٤٦٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٦٧٠ .
- التصرية : ٤٦٣ ت ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٦٥٨ .
- ابرام العقود وقت النداء للجمعة : ٥١ ، ٥٢ ت ، ٦٧ .
- حقوق العقد تتعلق بالموكل مباشرة أو بالوكيل ثم تنتقل الى الموكل بالتلقي : ٤٨٩ ت .
- الشفعة : ٥٣٠ ، ٥٣١ ت ، ٦٥٩ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ .
- النصب : ١١١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ .
- الضمان بتفويت حق الغير : ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٨٩ ، ٥٦١ ، ٥٧٦ ت .
- ضمان المستام والمستعير : ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٢٨ .
- اذا حفر في ملكه فتردى فيه انسان جاهلا فهو هدر : ٥٧٤ .
- المال المسروق اذا تلف في يد السارق : ١١١ ت .
- هل يسقط الضمان بالقطع ؟ : ١٣٨ ، ١٣٩ ت .
- ضمان الشهود اذا رجعوا عن الشهادة : ٥٦١ ت ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ .
- حفر بئرا مقعديا ومات ثم وقع فيه انسان : ٤٨٨ ت .
- المحجور عليه اذا استودع فاستهلك الوديعة : ١٨٦ ت .
- السراية في العتق وضمانها : ١٣١ ت ، ٥٦٣ ، ٥٧٨ .
- تعلق الأرض برقبة العبد : ٦٦١ ، ٦٦٢ .
- البهيمة جرحها جبار واتلافها ليس به اعتبار الا اذا ثبت تقصير المالك : ٦٦١ .

#### مسائل الفرائض والوصايا :

- القتل مانع من الارث : ٧١ ، ٧٣ ت ، ١٥٥ .

- الرق مانع من الارث : ٣١٣
- الأخ الشقيق مع الأخ لأب : ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ت
- اولاد الأم سوى الشرع بين الذكر والانثى منهم : ٦٥٤
- الجدة مع الأخوة : ١٩٣ ، ٦٧٥
- الوصية للقائل : ٧٣ ، ٧٤ ت
- هل الأجل يورث ؟ : ٤٦٣ ، ٥٠٦
- نصب شبكة ثم مات وتعلق بها صيد : ٤٨٨
- الدية تكون ما لا موروثا بطريق التلقى : ٤٨٨ ت
- مسائل النكاح وما يتعلق به :
- استحلال البضع يتقيد بشروط تميزه عن الأموال : ١٥١
- اشتراط الولي في صحة العقد : ١٠٢ ت ، ١٧١ ، ٦٣٠
- استبهام السابق من ولين أذنت لهما المرأة في التزويج : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ت
- تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في الولاية : ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢١
- الصغيرة بكرة أو نيا والولاية عليها : ١١١ ، ١١٢ ت ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢
- علة سقوط الاجار عن الثيب : ١٥٣
- اشتراط الكفاءة : ١٦٧ ت
- الشهادة على العقد : ١٧٠ ، ١٧١ ت ، ٦٠٨
- النكاح لا يثبت بشهادة النساء : ١٨٥ ت ، ٤٦٠

- الجهل بالمهر ، ومهر المثل : ١١١ ت ، ٣٩٨ ، ٣٩٩
- المحاق النكاح الفاسد بالصحيح في الأحكام : ٤٣٣
- نكاح الحر الأمة : ١٠٤ ، ١٠٥ ت ، ١٨٢ ، ٤٥٧
- تزويج السيد الأمة من حيث الاجبار والمهر : ٤٠ ، ٤٢١ ، ٤٨٧
- المصاهرة بالزنا : ١٨٦ ت
- النظر الى الأمة والحره : ٢٠٠ ت
- علة تحريم الخلوة بالاجنية : ١٥٢
- تعذر استيفاء الصداق هل يثبت به الخيار ؟ : ٢٨٨ ت
- الفسخ بالجب والغنة : ٢٦٣
- حكم المفقود زوجها : ٢٦١ ، ٢٦٢ ت
- هل يشترط لصحة التعليق في الطلاق أن يكون النكاح واقعا ؟ :
- ٥٩٥ ، ٥٩٦ ت ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ت
- قال : طلقك على ألف فقبلت ، أو قالت : طلقني على ألف فقال :
- طلقك : ٣٤
- قال : أنت طالق يوم يقدم زيد • فقدم ليلا : ١٣١ ت
- قال : آخر عبد اشتريه فزوجتي عنده طالق : ٥٨٣
- قال : اذا استيقنت براءة رحمك فانت طالق : ٢٦٦
- قالت : ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ، ثم طلقها ثلاثا وعادت اليه
- ودخلت : ١٨٧ ، ١٨٨ ت
- وجه تأثير وطء الزوج الثاني في تحليل المطلقة ثلاثا : ١٠٠ ، ١٠١ ت
- قال : أنت على حرام : ٦٤١ ت ، ٦٧٥
- تباعد حيض المعتدة بالأقراء : ٢٦٤ - ٢٦٦ ت



• اللعان مشوب بشأبة اليمين والشهادة : ٤٠٤ ت ، ٦٥٧ •

• الأيلاء : ٤٥٤ •

• الظهار مشوب بشأبة الطلاق والقذف : ٤٠٥ ت ، ٤٠٦ •

• الظهار يقع من المسلم ومن الكافر كالطلاق : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ت •

• الرقبة في الظهار : ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ •

• أرضعت الزوجة الكبيرة الزوجة الصغيرة : ٥٧٥ ، ٥٧٦ ت •

• رضاع الكبير : ٦٤٦ ت •

• مدة الحمل : ٢٦٦ •

• ولد المبرور : ٤٦١ ، ٤٨٦ •

• نكح المجوسي أمه فولدت له : ٥٢٥ •

• النفقة للولد وقيس به الوالد : ٣٩٩ •

#### مسائل الجنایات والحدود والتضريعات :

• القصاص بالمثل والجراح : ١٦٣ ت ، ٢٦٠ ، ٦١٨ •

• قتل الجماعة بالواحد : ١٤٦ - ١٤٧ ، ٢٥٠ ت ، ٥٠٦ ، ٦١٧ •

• قطع الأيدي باليد : ١٦٣ ت ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٦١٧ •

• شريك الأب في القتل : ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ت ، ٥٦٦ ، ٥٧٨ •

• العامد إذا اشترك مع من ليس أهلاً للقصاص : ٥٦٦ ، ٥٦٧ ت •

• ٥٧٨ ، ٥٦٨ •

• إذا عفى عن أحد الشريكين أو عفى عن إحدى الجراحتين : ٥٨٠ •

• الحافر لا يعتبر شريكاً للمردي : ٥٤٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ •

• علة القصاص تنقضي بقتل الأب والصبي والذي يصادف مهدراً :

• ٤٦٢ ، ٤٩٨ •

- شهود القصاص اذا رجعوا عن الشهادة : ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ .
- الاكراه على القتل : ٢٤٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ .
- القصاص يستحقه المقتول ويثبت للوارث بطريق التلقي ان كان أهلا :  
٤٨٧ ، ٥٢٣ .
- قتل المسلم بالذمي : ٥٠٦ ت ، ٦٧٧ .
- ايجاب الغرة : ٦٥٤ ت ، ٦٥٩ .
- الموضحة توجب خمسا من الابل : ٥٢٩ ، ٥٣٠ ت .
- دية الاطراف : ٣٣٠ ت ، ٣٥٢ .
- العاقلة : ٣٢٩ ت ، ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ .
- قيمة العبد هل تضرب على العاقلة : ٤٠١ ، ٤٠٣ ت .
- تقدير بدل الدم معلوم بعلامة الدمية أو الحرية ؟ : ٣٣١ .
- القسامة : ٦٥٦ ت .
- الشهادة في الزنا وعدالة الشهود : ٢٣٢ ت ، ٦٧٨ .
- اللواط : ٦٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٨ .
- القذف : ٤٠٤ ، ٤٠٦ ت .
- الضرب بتهمة السرقة : ٢٢٨ ، ٢٢٩ ت .
- علة القطع هل تنتقض بسرقة ما دون النصاب ؟ : ٦١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ .
- الاشتراك في السرقة : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ت ، ٢٥٧ ، ٦١٨ .
- النباش : ٦٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ت ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٨ .
- شرب الخمر : ٢١٢ ت ، ٢١٣ ، ٢٥٧ .
- ائسطار النحد في حق العبد : ٢٧٠ .
- قتل الزنديق : ٢٢١ - ٢٢٢ ت ، ٢٢٣ ت .

تعزير المبتدع ، وهل يبلغ أدنى الحد أو يزداد عليه ؟ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ •

المعاقبة بمصادرة المال ، ومشاطرة عمر خالد في أمواله : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ت •

#### مسائل الجهاد والمغانم :

• فرضية الجهاد : ٢٢٩ ت •

رأي الغزالي في توظيف الخراج على أموال الاغنياء لتمكين المجاهدين :  
• ٢٣٥ ، ٢٣٦ •

• متى يلزم الاستقراض ويمتنع توظيف الخراج ؟ : ٢٤١ •

• التبسط بالطعام وغلف الدواب من المغانم قبل القسمة : ٦٧٠ •

#### مسائل الأيمان والكفارات :

• تقديم الكفارة على الزهوق بعد الجرح : ٤٩٥ ، ٤٩٦ ت ، ٥٨١ •

• تقديم الكفارة على الحنث بعد اليمين : ٤٩٥ ، ٤٩٦ ت ، ٥٨١ •

• الكفارة مركبة من العقوبة والعبادة : ٤٠٥ •

• الكفارة بشراء القريب أو عتق المكاتب : ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٥٢٦ ، ٥٦٣ ت ، ٥٧٧ •

• ايمان الرقبة في الكفارة : ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ •

• متى يعتبر الحنث في حق من قال : والله لأصعدن السماء غدا ؟ :  
• ٥٨٤ ت •

• جزاء الصيد في الحرم : ٣٩٧ ، ٣٩٨ ت ، ٤٠٠ •

#### مسائل الأطعمة والأشربة :

• تحريم الخمر والنبيذ يسيره وكثيره : ١٤٥ - ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ت ،

• ٢٦٩ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ •

إباحة الميتة عند الضرورة ، والخزير والمقدار الذي يتأوله المضطر :

• ٢٤٦ ت ٦٥٥

• حق المضطر في الأخذ من مال الغير : ٢٤٢ ت

قتل الشخص ليأكل لحمه الآخرون ، وأكل لحم الإنسان الميت :

• ٢٤٩ ت

مسائل الأقضية والشهادات :

• النهي عن القضاء مع الغضب : ٦٦ ، ٦٦ ت

• عدالة الشهود : ٨٥ ت

• سلب العبد أهلية الشهادة : ١٦٩ ت

• رجوع الشهود عن الشهادة : ٥٦١ ت ، ٥٧٣ ، ٥٧٤

مسائل العتق :

• القرعة في العتق : ٢٥٤ ت

• قيد العتق في السراية مراعى : ٤٢٣ ، ٥٣٠

• الكتابة الفاسدة خارجة عن القياس في الانقضاء : ٥٠٦



## و - المراجع

### كتب التفسير والحديث

- أ -

- ١ - أحكام القرآن للإمام الشافعي ، تحقيق الشيخ عبدالغني عبدالخالق ، ط أولى : السعادة سنة ١٩٥٢م •
- ٢ - أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص • ط استانبول سنة ١٣٣٥هـ •

- ب -

- ٣ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر مع شرحه سبل السلام • ط ثالثة : الاستقامة سنة ١٣٦٩هـ •

- ت -

- ٤ - تفسير الفخر الرازي • ط الخيرية سنة ١٣٠٨هـ •
- ٥ - تفسير المنار لرشيد رضا • ط ثالثة : المنار •
- ٦ - التلخيص الحبير لابن حجر • ط دهلي بالهند •

- ج -

- ٧ - جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري • ط بولاق سنة ١٣٢٩هـ وط دار المعارف تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر • والشيخ أحمد رحمه الله •
- ٨ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي • ط ثانية : دارالكتب •
- ٩ - الجامع الصغير للسيوطي • ط الخيرية سنة ١٣٢١هـ •

١٠ - جامع العلوم والحكم ، شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب • ط الحلبي سنة ١٣٤٦هـ •

- خ -

١١ - الخصائص الكبرى للسيوطي • ط حيدر آباد الدكن •

- ذ -

١٢ - ذخائر الموارد للنابلسي • ط أولى سنة ١٩٣٤م •

- س -

١٣ - سنن أبي داود • ط أولى : مصطفى محمد سنة ١٣٥٤هـ •

١٤ - سنن ابن ماجه • ط العلمية سنة ١٣١٣هـ والحلبي سنة ١٣٧٢هـ •

١٥ - سنن البيهقي • ط حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٢هـ •

١٦ - سنن الترمذي • ط بولاق سنة ١٢٩٢هـ •

١٧ - سنن الدار قطني • ط دهلي سنة ١٣١٠هـ •

١٨ - سنن الدارمي • ط دمشق سنة ١٣٤٩هـ •

١٩ - سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني • ط الشرفية سنة ١٣١٥هـ •

٢٠ - سنن النسائي • ط المصرية بالأزهر •

٢١ - السنة ومكاتها في التشريع الاسلامي • ط أولى سنة ١٣٨٠هـ •

- ص -

٢٢ - صحيح البخاري • ط بولاق سنة ١٣١٤هـ •

٢٣ - صحيح مسلم • ط أولى : عيسى الحلبي •

- ف -

٢٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري • ط الحلبي سنة ١٩٥٩م •

- ٧٢٢ -

٢٥ - فيض القدير للمناوي • ط. أولى : مصطفى محمد سنة ١٩٣٨ م •

- ك -

٢٦ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للهندي • ط أولى : حيدر آباد  
١٣١٢ هـ •

- م -

٢٧ - المستدرک للحاکم • ط حيدر آباد الدکن سنة ١٣٤٠ هـ •

٢٨ - مسند أحمد • ط الميمنية سنة ١٣١٣ هـ ودار المعارف تحقيق الشيخ  
أحمد شاکر •

٢٩ - مسند الشافعي رواية الأصم عن الربيع المرادی • ط العلمية سنة  
١٣٢٧ هـ •

٣٠ - مسند الطيالسي • ط حيدر آباد سنة ١٣٢١ هـ •

٣١ - مشکاة المصابيح للتبريزي • ط دمشق سنة ١٩٦١ م •

٣٢ - معالم السنن للخطابي • ط حلب سنة ١٣٥١ هـ •

٣٣ - مغازي الواقدي • ط السعادة سنة ١٣٦٧ هـ •

٣٤ - المنتقى للباجي • ط أولى : السعادة سنة ١٣٣١ هـ •

٣٥ - المنتقى للمجد ابن تيمية • ط الرحمانية سنة ١٣٥٠ هـ •

٣٦ - الموطأ مع تنوير الحوالک • ط الحلبي •

- ن -

٣٧ - نصب الراية للزيلعي • ط دار المأمون سنة ١٣٥٧ هـ •

٣٨ - نيل الأوطار للشوکاني • ط المنيرية والحلبي •

٣٩ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير • ط العشمانية سنة ١٣١١ هـ •

- ٧٢٣ -

## كتب الفقه والأصول

### - أ -

- ٤٠ - الأبهاج : شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين الأدبية •
- ٤١ - الاجتهاد بالرأى لخلاف • ط دار الكتاب العربي سنة ١٩٥٠ م •
- ٤٢ - الأحكام في أصول الأحكام للآمدى • ط المعارف سنة ١٣٣٢ هـ •
- ٤٣ - الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم • ط الامام •
- ٤٤ - الأحكام السلطانية للماوردي • ط الحلبي سنة ١٩٦٠ م •
- ٤٥ - الأحكام السلطانية لأبى يعلى • ط الحلبي بتحقيق حامد الفقي •
- ٤٦ - الأسرار لأبى زيد الدبوسى ميكرو فيلم الجامعة العربية رقم ٣ أصول •
- ٤٧ - أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف • ط الرسالة سنة ١٩٥٦ م •
- ٤٨ - الاشارات في أصول الفقه للمباجي مخطوطة الأزهر رقم ١٧٠ أصول وطبع بتونس سنة ١٣٤٤ هـ باسم « الاشارات في الأصول المالكية » •
- ٤٩ - الأشباه والنظائر للسيوطي • ط الحلبي سنة ١٩٥٩ م •
- ٥٠ - الاشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب • ط المغرب •
- ٥١ - الاعتصام للنشاطبي • ط مصطفى محمد •
- ٥٢ - الافصاح عن معاني الصحاح لابن هيرة • ط حلب سنة ١٩٢٨ م • وهو المسمى بالاشراف على مذاهب الأئمة الاشراف مخطوطة دار الكتب •
- ٥٣ - الأم للامام الشافعي • ط بولاق ، والنياوي •



- ٥٤ - الأموال لابن سلام • تحقيق حامد الفقي •
- ٥٥ - أبو حنيفة للشيخ أبو زهرة • ط دار الفكر •
- ٥٦ - ابن حزم للشيخ أبو زهرة • ط مخيمر •
- ٥٧ - أحمد بن حنبل للشيخ أبو زهرة • ط دار الفكر •
- ٥٨ - اتحاف أهل الاسلام بخصوصيات الصيام لابن حجر • ط الفجالة •
- ٥٩ - إختلاف الفقهاء لابن جرير الطبري • ط سنة ١٩٣٣م نشر يوسف شاخت •
- ٦٠ - إختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى • ط الوفاء •
- ٦١ - إرشاد الفحول للمشوكاني • ط السعادة سنة ١٣٢٧هـ •
- ٦٢ - أصول التشريع الاسلامي لحسب الله • ط دار المعارف سنة ١٩٦٤م •
- ٦٣ - أصول الجصاص مخطوطة دار الكتب رقم (٢٢٩) أصول •
- ٦٤ - أصول السرخسي • ط دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢هـ •
- ٦٥ - أصول الشاشي • ط الهند سنة ١٩٤٠م •
- ٦٦ - أصول الفقه للبزدوى مع شرحه كشف الأسرار للبخاري • ط استانبول ١٣٠٧هـ •
- ٦٧ - أصول الفقه للمخضري • ط السعادة سنة ١٩٦٢م •
- ٦٨ - أصول الفقه لإخلاف • ط النصر ١٩٥٦م •
- ٦٩ - أصول الفقه عند الجعفرية للشيخ أبو زهرة نشر معهد الجامعة العربية ١٩٥٥م •
- ٧٠ - أصول الفقه للشيخ بدر المتولي ، محاضرات في كليتي الشريعة والحقوق بجامعة بغداد • ط بغداد ١٩٥٥ - ١٩٥٦م •
- ٧١ - أصول الفقه للشيخ عبدالغني عبدالخالق وآخرين • ط لجنة اليان ١٩٦٣م •

- ٧٢ - أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير • ط دار التأليف •
- ٧٣ - أصول الفقه للبرديسي • ط دار التأليف ١٩٦١م •
- ٧٤ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان • ط دار التأليف ١٩٦٣م •
- ٧٥ - أصول الفقه لبدران أبي العنين • ط دار المعارف ١٩٦٥م •
- ٧٦ - اعلام الموقعين لابن القيم • ط اسعاده ١٩٥٠م •
- ٧٧ - الاعلام بشرح بعض تراكيب الأحكام للمرصفي • ط التضامن •

- ب -

- ٧٨ - البحر المحيط للزركشي مخطوطة دار الكتب (٤٨٣) ، أصول ، والأزهر (٢٠) ٧٢٢ •
- ٧٩ - البحر الرائق على كنز الدقائق • ط أولى بالعلمية •
- ٨٠ - بدائع الصنائع للكاساني • ط أولى : سنة ١٣٢٧هـ •
- ٨١ - بداية المجتهد لابن رشد • ط ثالثة : حلبي ١٣٧٩هـ •
- ٨٢ - البرهان لامام الحرمين مصورة بدار الكتب رقم (٦٢٥) •
- ٨٣ - بغية المحتاج لايضاح شرح الأسنوى للمرصفي • ط السعاده •

- ت -

- ٨٤ - تأسيس النظر للدبوسي • ط الأدبية •
- ٨٥ - تاريخ التشريع الاسلامي للشيخ السائيس والنسبكي والبربري • ط ١٩٣٦م •
- ٨٦ - تبين الحقائق على الكنز للزيلعي • ط أولى : الأميرية •
- ٨٧ - التجريد للبجيرمي على منهج الشيخ زكريا الأنصاري • ط الحلبي ١٩٥٠م •

٨٨ - التحرير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحجير • ط أولى  
بالأميرية ١٩٣٦م •

٨٩ - تحقيق معنى المناسب للمرصفي • ط ١٩٣٥م •

٩٠ - تخريج الفروع على الأصول للزنجاني تحقيق الدكتور محمد  
أديب صالح • ط دمشق سنة ١٩٦٢م •

٩١ - تحليل الأحكام - لشليبي • ط الأزهر ١٩٤٩م •

٩٢ - تفسير النصوص للدكتور محمد أديب صالح : رسالة دكتوراه •  
ط دمشق ١٩٦٤م •

٩٣ - تقارير على حاشية الدسوقي والشرح الكبير لعليش •

٩٤ - تقويم الأدلة للدبوسي • مخطوطة دار الكتب رقم (٢٢٥) أصول •

٩٥ - التلويح على التقيح للفتازاني • ط صبيح ١٩٥٧م •

٩٦ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول • ط أولى بمكة المكرمة  
١٣٥٣هـ •

٩٧ - تقيح الفصول للقرافي ، المقدمة الثانية لكتاب الذخيرة • ط كلية  
الشريعة ١٣٨١هـ •

٩٨ - تهذيب الأصول للمحلي ، مع شرحه منية اليب للأعرجي • ط الهند  
١٣١٥هـ •

- ج -

٩٩ - جمع الجوامع لابن السبكي مع شرحه للمحلي • ط الحلبي  
وط أولى ١٣١٦هـ •

- ح -

١٠٠ - حاشية قليوبي، على شرح المحلي على المنهاج • ط صبيح •

- ١٠١- حاشية عميرة على شرح المحلى على المنهاج • ط صبح •
- ١٠٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير • ط الحلبي •
- ١٠٣- حاشية عlish على منح الجليل • ط الحلبي •
- ١٠٤- حاشية البناني على المحلى • ط الحلبي •
- ١٠٥- حاشية العطار على المحلى • ط ١٣١٦هـ •
- ١٠٦- حاشية الشيخ النجار على شرح الأسنوي صدر منه الثالث فقط •  
ط الصدق ١٩٢٧م •
- ١٠٧- الحاوي للماوردي مخطوطة دار الكتب رقم (٨٢) فقه شافعي •

- خ -

- ١٠٨- الخراج لأبي يوسف • ط السلفية •
- ١٠٩- الخراج ليحيى بن آدم • تحقيق الشيخ أحمد شاكر • ط السلفية •
- ١١٠- خزائن الأصول للدبوسي ميكرو فيلم الجامعة العربية رقم (٢) أصول

- ذ -

- ١١١- الذخيرة للقرافي • الجزء الأول - مطبعة كلية الشريعة ١٣٨١هـ •

- ر -

- ١١٢- الرأي في الفقه الاسلامي للدكتور مختار القاضي - رسالة دكتوراه  
من جامعة القاهرة ١٩٤٩م •
- ١١٣- رد المختار على الدر المختار لابن عابدين • بولاق ١٢٨٢هـ •
- ١١٤- الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف • ط الوفاء •
- ١١٥- الرسالة للإمام الشافعي • تحقيق الشيخ أحمد شاكر • ط الحلبي  
• ١٣٥٨هـ •



- ١١٦- روضة الناظر لابن قدامة • ط السلفية ١٣٤٢هـ •  
١١٧- الروض النضير شرح مجموع زيد بن علي ، للصنعاني • ط السعادة  
١٣٤٧هـ •

- س -

- ١١٨- سلم الوصول لمحمد بخيت المطيعي • ط السلفية •

- ش -

- ١١٩- الشافعي للشيخ محمد أبو زهرة • ط دار الفكر •  
١٢٠- الشرح الكبير لابن قدامة • ط المنار •  
١٢١- شرح المنار لابن ملك ومعه ثلاث حواشي • ط العثمانية ١٣١٥هـ •  
١٢٢- الشرح الكبير على مختصر خليل • ط الحلبي •  
١٢٣- شرح تنقيح الفصول للمقراfi • ط ١٣٠٦هـ •  
١٢٤- شرح سير محمد بن الحسن المرخسي تحقيق د. صلاح المنجد -  
نشر الجامعة العربية •

- ص -

- ١٢٥- الصادق للشيخ محمد أبو زهرة • ط مقيم •

- ض -

- ١٢٦- ضوابط المصلحة للدكتور سعيد رمضان البوطي رسالة دكتوراه من  
كلية الشريعة • ط الأموية بدمشق ١٩٦٦م •

- ط -

- ١٢٧- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم • ط المدني •

- ع -

- ١٢٨- عدة الأصول في أصول الفقه للطوسي • ط بمباي ١٣١٢ هـ •

- ف -

- ١٢٩- فتح العزيز على الوجيز للرافعي • ط المنيرية •  
١٣٠- فتح القدير لابن الهمام • ط الأميرية ١٣١٥ هـ •  
١٣١- فجر الاسلام لأحمد أمين • ط تاسعة ١٩٦٤ م •  
١٣٢- الفروق للقرافي • ط ١٣٤٤ هـ •  
١٣٣- الفصول المهمة في أصول الأئمة المعاملية • ط ثانية بالنجف ١٣٧٨ هـ •  
١٣٤- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي - مخطوطة الظاهرية بدمشق  
رقم ٩٢ أصول •  
١٣٥- الفكر السامي للحجوي • ط الرباط ١٣٤٠ هـ •

- ق -

- ١٣٦- قواعد الأصول ومعاقد الفصول لصفي الدين الحنبلي - تحقيق الشيخ  
أحمد شاكر • ط دار المعارف •  
١٣٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للفرز بن عبدالسلام • ط الحسينية •  
١٣٨- القوانين الفقهية لابن جزي • ط فاس ١٩٣٥ م •  
١٣٩- القياس لابن تيمية • ط السلفية ١٣٧٥ هـ •

- ك -

- ١٤٠- الكاشف عن المحصول للأصبهاني - مخطوطة دار الكتب رقم (٤٧٣)  
أصول •  
١٤١- كشف الأسرار على أصول البزدوى - طبع استانبول ١٣٠٨ هـ •

- ١٤٢- كشف الأسرار على شرح المنار للنسفي • ط الأميرية ١٣١٦هـ •
- ١٤٣- كنز الدقائق للنسفي مع تبين الحقائق المزيلعي •

- ل -

- ١٤٤- اللمع لأبي اسحق الشيرازي مع شرحه نزهة المشتاق • ط حجازي ١٩٥١م •

- م -

- ١٤٥- مالك للشيخ أبو زهرة • ط دار الفكر •
- ١٤٦- المبسوط للمرخسي • ط السعادة •
- ١٤٦- المبادئ العامة للفقهاء الجعفري لهاشم الحسني • ط دار النشر - بيروت •
- ١٤٨- مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية • ط الشرفية ١٣٢٣هـ •
- ١٤٩- المجموع على المذهب للنووي • ط المنيرية •
- ١٥٠- المحصول للرازي - مخطوطة دار الكتب رقم (٢٩٧) أصول •
- ١٥١- المحلى لابن حزم • ط المنيرية ١٣٥٢هـ •
- ١٥٢- محاضرات في أصول الفقه للشيخ عبدالغني عبدالخالق على طلبه دبلوم الفقه المقارن •
- ١٥٣- مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه وحواشيه • ط الأميرية - وط استانبول •
- ١٥٤- مختصر الطحاوي • ط دار الكتاب العربي ١٣٧٠هـ •
- ١٥٥- مختصر المزني مع كتاب الأم •
- ١٥٦- المدونة الكبرى للإمام مالك • ط الخشاب ١٣٢٥هـ •
- ١٥٧- المدخل الى مذهب الإمام أحمد - لابن بدران • ط المنيرية •

- ٧٣١ -

- ١٥٨- المدخل لدراسة الفقه الاسلامي • ط دار التأليف ١٩٥٦ م •
- ١٥٩- مذكرة في أصول الفقه للشيخ طه الديناري • ط دار الأنوار ١٩٦٣ م
- ١٦٠- المستصفى للامام الغزالي • ط الأميرية •
- ١٦١- مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت • ط الأميرية •
- ١٦٢- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية • ط المدني •
- ١٦٣- المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي للدكتور مصطفى زيد • ط دار الفكر ١٩٦٤ م •
- ١٦٤- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري • ط الكاثوليكية بيروت ١٩٦٥ م •
- ١٦٥- المغنى للمقاضي عبد الجبار • ط المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر •
- ١٦٦- المغنى لابن قدامة • ط الامام •
- ١٦٧- مغنى المحتاج للخطيب الشربيني • ط التجارية •
- ١٦٨- المقدمات للمهدات لابن رشد مع المدونة •
- ١٦٩- منتهى السؤل في علوم الأصول للآمدى • ط صبيح •
- ١٧٠- المتقى في تأريخ التشريع للشيخ محمد أنيس عبادة • ط أولى ١٩٦٥ م •
- ١٧١- منح الجليل على مختصر خليل للخرشي • ط الأميرية ١٣١٧ هـ •
- ١٧٢- المنحول للامام الغزالي - مخطوطة دار الكتب رقم (١٨٨) أصول •
- ١٧٣- ملخص ابطال القياس لابن حزم تحقيق سعيد الأفغاني • ط دمشق •
- ١٧٤- الموائقات للشاطبي - تحقيق الشيخ عبدالله دراز • ط التجارية •
- ١٧٥- الميذب للشيرازي • ط عيسى الحلبي •



١٧٦- مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه - نشر معهد الجامعة العربية ١٩٥٤م •

- ن -

- ١٧٧- النبذ لابن حزم - تحقيق الشيخ الكوثري • ط الأنوار ١٩٤٠م •  
١٧٨- نبراس العقول - للشيخ عيسى منون • ط التضامن ١٣٤٥هـ •  
١٧٩- نزهة المشتاق - شرح اللمع • ط حجازي ١٩٥١م •  
١٨٠- النص والاجتهاد للموسوي بتقديم الحكيم • ط النجف ١٩٥٦م •  
١٨١- نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي - للدكتور علي حسن عبدالقادر ط ثانية سنة ١٩٥٩م •

١٨٢- نفائس الأصول على المحصول - للقرافي - مخطوطة دار الكتب رقم (٤٧٦) أصول •

- ١٨٣- نهاية السؤل شرح منهاج اليبضاوي - للأسنوي • ط صبيح والسلفية  
١٨٤- نهاية المطلب في دراية المذهب - مخطوطة دار الكتب رقم (٣٠٠) فقه شافعي •

- ه -

١٨٥- الهداية للمرغيناني • ط الحلبي ١٩٣٦م •

- و -

- ١٨٦- الورقات - لمام الحرمين • ط الحلبي ١٣٤٢هـ •  
١٨٧- الوجيز - للامام النزاللي • ط الآداب ١٣١٧هـ •

## كتب متنوعة

- أ -

- ١٨٨- أبو حامد الغزالي - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة ١٩٦٢ م •
- ١٨٩- أخبار القضاة لوكيع - تحقيق عبدالعزيز المراغي • ط الاستقامة ١٣٦٦ هـ •
- ١٩٠- آداب الشافعي ومناقبه - لابن أبي حاتم الرازي - تحقيق الشيخ عبدالغني عبدالخالق • ط السعادة ١٣٧٢ هـ •
- ١٩١- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - لامام الحرمين - تحقيق الدكتور يوسف موسى • ط الخانجي •
- ١٩٢- أسد الغابة - لابن الأثير • ط جمعية المعارف •
- ١٩٣- أسرار البلاغة - للمجرجاني • ط المنار ١٣٤٤ هـ •
- ١٩٤- الاصابة لابن حجر • ط مصطفى محمد ١٩٣٩ م •
- ١٩٥- الاعلام - لخير الدين الزركلي • ط ثانية بالقاهرة •
- ١٩٦- ألف باء - ليوسف بن محمد البلوي الأندلسي • ط الوهية ١٢٨٧ هـ •

- ب -

- ١٩٧- البداية والنهاية - لابن كثير • ط السعادة ١٣٥١ هـ •
- ١٩٨- بغية الوعاة - للسيوطي • ط السعادة ١٣٢٦ هـ •
- ١٩٩- البيان والتبيين - للجاحظ • ط لجنة التأليف والترجمة ١٣٦٧ هـ •

- ت -

- ٢٠٠- تاج العروس - للسيد مرتضى الزبيدي • ط الخيرية ١٣٠٧هـ •
- ٢٠١- تاريخ بغداد - للمخطيب البغدادي • ط السعادة ١٣٤٩هـ •
- ٢٠٢- تاريخ الأمم والملوك - للطبري • ط دار المعارف - تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم • وط الحسينية ١٣٢٦هـ •
- ٢٠٣- تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان - ترجمة الدكتور النجار • ط المعارف •
- ٢٠٤- تاريخ القضاء في الاسلام - للدكتور أحمد عبد المنعم البهي • ط لجنة البيان ١٩٦٥م •
- ٢٠٥- تاريخ الجبرتي • ط الأميرية •
- ٢٠٦- تاريخ ابن عساكر - مخطوطة دار الكتب رقم (٤٩٢) تاريخ •
- ٢٠٧- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة - للسخاوي • ط السنة المحمدية ١٣٧٦هـ •
- ٢٠٨- التذهيب شرح تهذيب التفازاني - للخيصي • ط نائلة ١٩٢٧م •
- ٢٠٩- التعريفات - للجرجاني • ط الوهية ١٢٨٣هـ •
- ٢١٠- تهذيب الأسماء واللغات - للنووي • ط المنيرية •
- ٢١١- تهذيب التهذيب - لابن حجر • ط حيدر آباد •

- ج -

- ٢٢١- جذوة المقتبس - للحمدي • ط الدار المصرية للتأليف والترجمة • ١٩٦٦م •
- ٢١٣- انجواهر المضية في طبقات الحنفية - لمحيي الدين القرشي المصري • ط حيدر • آباد ١٣٣٢هـ •

- ٢١٤- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - للأربلي • ط وادي النيل  
١٢٩٤هـ •

- ح -

- ٢١٥- حاشية الجرجاني على تشييد القواعد شرح تجريد العقائد -  
للأصفهاني - مخطوطة دار الكتب رقم (٥٦) علم كلام •  
٢١٦- حاشية الخضري على ابن عقيل • ط بولاق ١٣٠٢هـ •  
٢١٧- حاشية الصبان على المملو على السلم • ط الميمنية ١٣٠٥هـ •  
٢١٨- حلية الأولياء - لأبي نعيم • ط السعادة ١٩٣٢م •  
٢١٩- الحيوان - للدجاني • ط الحلبي ١٣٥٧هـ •  
٢٢٠- حياة الحيوان - للمديري • ط بولاق ١٢٨٤هـ •

- خ -

- ٢٢١- خزانة الأدب - للبغدادي • ط بولاق ١٢٩٩هـ •  
٢٢٢- الخطط التوفيقية - لعلي مبارك • ط بولاق ١٣٠٥هـ •

- د -

- ٢٢٣- ديوان المتنبي بشرح العكبري • ط الشرفية ١٣٠٨هـ •  
٢٢٤- ديوان المتنبي بشرح الواحدي • ط برلين ١٢٧٧هـ •  
٢٢٥- الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب - لابن فرحون ١٣٢٩هـ  
وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج لبابا التبتكي •

- ذ -

- ٢٢٦- ذيل الأمالي والنوادر - للقالبي • ط بدار الكتب ١٣٤٤هـ كجزء ثالث  
للأمالي •



٢٢٧- ذيل طبقات الحنابلة - للبغدادي • ط السنة المحمدية ١٣٧٢هـ •

- ر -

٢٢٨- رسالة في آداب البحث والمناظرة - للسمرقندي ومعها شرح

كمال الدين مسعود الشرواني - مخطوطة دار الكتب رقم (٣٥٣) •

٢٢٩- روض العقلاء ونزهة الفضلاء - للبستي • ط العملية سنة ١٣٢٨هـ •

٢٣٠- روض الأخبار المنتخب من ربيع الأبرار - لابن الخطيب • ط بولاق

سنة ١٢٨٠هـ •

٢٣١- الروح لابن قيم الجوزية • ط حيدر آباد سنة ١٣٥٧هـ •

- س -

٢٣٢- سعادة الدارين - للسمنودي • ط جريدة الاسلام •

٢٣٣- سلاجقة ايران والعراق - للدكتور عبدالنعم حسنين • ط لجنة

التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ •

٢٣٤- السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين • ط حلب سنة ١٣٦٤هـ •

٢٣٥- سير النبلاء - للذهبي - مصور بدار الكتب رقم (١٢١٩٥ ح) •

٢٣٦- سيرة عمر بن الخطاب - لابن الجوزي • ط السعادة سنة ١٩٢٤م •

- ش -

٢٣٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - للشيخ محمد بن محمد

مخلوف • ط السلفية سنة ١٣٤٩هـ •

٢٣٨- شذرات الذهب - لابن العماد • ط القدسي سنة ١٣٥٠هـ •

٢٣٩- الشرح الجلي على بيتي الموصلي - للشيخ أحمد البربر • ط بيروت

سنة ١٣٠٢هـ •

- ٢٤٠- شرح عين العلم وزين الحلم - للقاري • ط المنيرية سنة ١٣٥١هـ •
- ٢٤١- شرح الجرجاني على المواقف - للايجي • ط السعادة سنة ١٩٠٧م •
- ٢٤٢- شفاء العلل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل - لابن القيم • ط الحسينية سنة ١٣٢٣هـ •

- ص -

- ٢٤٣- الصبح النبوي عن حثية المتبي - للشيخ يوسف البديعي الدمشقي • ط المعارف •

- ط -

- ٢٤٤- الطبقات الكبرى - لابن سعد • ط بيروت سنة ١٣٧٦هـ •
- ٢٤٥- طبقات الشافعية - لابن السبكي • ط الحسينية سنة ١٣٢٤هـ •  
والحلي تحقيق الطناحي والحلو •
- ٢٤٦- طبقات الشافعية - لابن شهاب - مخطوطة دار الكتب رقم ١٥٦٧  
تأريخ •
- ٢٤٧- طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى • ط السنة المحمدية سنة ١٣٧١هـ •
- ٢٤٨- طبقات المعتزلة - لابن المرتضى • ط بيروت سنة ١٩٦١م تحقيق  
سوسة فيلزر •
- ٢٤٩- طبقات الزيدية - لابراهيم بن القاسم • مصور بدار الكتب رقم  
٣٩٠٩٩ ب •
- ٢٥٠- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز - للمؤيد بالله  
العلوي اليمني • ط المقتطف سنة ١٣٣٢هـ •

- ع -

- ٢٥١- العقد الثمين في تأريخ البلد الأمين - للفاسي - تحقيق الاستاذ فؤاد

- ٧٣٨ -

السيد • ط السنة المحمدية •

٢٥٢- العقد المذهب - لابن الملحن - مخطوطة دار الكتب رقم ٥٧٩ تاريخ •

- غ -

٢٥٣- الغزالي - للدكتور أحمد فريد زقاعي • ط الحلبي •

٢٥٤- الغزالي - للدكتور أحمد الشرباصي • ط دار الهلال •

- ف -

٢٥٥- الفهرست - لابن النديم • ط الاستقامة •

٥٥٦- الفيض الوارد على مرتبة مولانا خالد - للآلوسي • ط الكستلية سنة

١٢٧٨ هـ •

- ق -

٢٥٧- القاموس المحيط - للفيزوز ابادي • ط السعادة •

٢٥٨- القواصم والعواصم - لابن العربي • مخطوطة دار الكتب رقم

( ٢٢٠٣١ ب ) •

- ك -

٢٥٩- الكامل - لابن الأثير • ط بولاق سنة ١٣٠٣ هـ •

٢٦٠- كشف الظنون - لحاجي خليفة • ط سنة ١٩٤١ م •

٢٦١- الكواكب السائرة - لابن الغزي • ط بيروت سنة ١٩٤٥ م •

- ل -

٢٦٢- اللباب في تهذيب الأنساب - لابن الاثير • ط القدسي •

٢٦٣- لسان العرب - لابن منظور • ط بيروت • وبولاق •

- ٢٦٤- مؤلفات الغزالي - للاستاذ عبدالرحمن بدوي • ط دار القلم •
- ٢٦٥- مجموعة المعاني • الجوائب سنة ١٣٠١هـ •
- ٢٦٦- مجلة الحضارة بدمشق •
- ٢٦٧- مجلة الأزهر •
- ٢٦٨- محاضرات عن داود الظاهري - للشيخ عبدالقني عبدالخالق •
- ٢٦٩- مرآة الزمان في تأريخ الأعيان - لسبط بن الجوزي • ط حيدر آباد سنة ١٩٥١م •
- ٢٧٠- مرآة الجنان وعبرة اليقضان - لليافعي • ط حيدرآباد سنة ١٣٣٨هـ •
- ٢٧١- المصباح المنير - للفيومي • ط الحلبي •
- ٢٧٢- مختار الصحاح - للرازي • ط الأميرية سنة ١٣٥٥هـ •
- ٢٧٣- معجم المؤلفين - لعمر كحالة • ط دمشق •
- ٢٧٤- معجم البلدان - لياقوت • تصور بالأوفست عن الأوربية سنة ١٩٦٥م •
- ٢٧٥- معجم الأدباء - لياقوت • ط ثانية سنة ١٩٣٠م •
- ٢٧٦- مغنى اللبيب - لابن هشام بحاشية الأمير • ط مصطفى محمد سنة ١٣٠٢هـ •
- ٢٧٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة - لطاش كبرى زادة • ط حيدرآباد •
- ٢٧٨- مقدمة ابن خلدون - تحقيق الدكتور علي عبدالواحد وافي • ط أولى سنة ١٩٥٧م •
- ٢٧٩- الملل والنحل للشهرستاني • ط الحلبي سنة ١٩٦١م •
- ٢٨٠- مناقب الامام أحمد - لابن الجوزي • ط السعادة •
- ٢٨١- مناقب الامام الشافعي - للرازي • ط سنة ١٢٧٩هـ •



- ٢٨٢- المتحل - للثعالبي • ط الاسكندرية سنة ١٣١٩هـ •
- ٢٨٣- المنتظم - لابن الجوزي • ط حيدر آباد •
- ٢٨٤- مناقب الامام أبى حنيفة - للذهبي • ط دار الكتاب العربي •
- ٢٨٥- ميزان الاعتدال - للذهبي • ط الحلبي •

- ن -

- ٢٨٦- النجوم الزاهرة - لابن تغرى بردى • ط دار الكتب •
- ٢٨٧- نفع الطيب - للمقرئ - تحقيق محي الدين عبدالحميد •
- ٢٨٨- نهاية الأرب - للنويري • ط دار الكتب •

- و -

- ٢٨٩- الوافي بالوفيات - للمصفي - نشر استانبول سنة ١٩٣١م •
- ٢٩٠- الوسيلة الأدبية - للمرصفي • ط سنة ١٢٩٢هـ •
- ٢٩١- وفيات الأعيان - لابن خلكان - تحقيق محي الدين عبدالحميد • ط مكتبة النهضة •

- ي -

- ٢٩٢- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر - للثعالبي ط • حجازي سنة ١٣٦٦هـ •

## ز - الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	١	والمُخَيَّل	والمُخَيَّل
٣	٦	يضال	يضلل
١٢	١٢	لفرق	الفرق
١٧	٤	الصميد	الصمد
٢٠	١٥	فهى	فهل
٢٦	١٤	الاحكم م	الاحكام
٢٩	٤	المتعلقة	المتعلقة
٣٢	٣	تكلف	تكلف
٣٣	٣	ابتدا	ابتداء
٣٣	٢١	سطر مكرر	
٣٥	١٥	من	منه
٣٧	١٣	اشرى	اشترى
٤٠	٤	فلم	فلو
٤١	١	من	ومن
٤٣	٩	المنطوق	المنطوق
٥٣	١١	فيحتل	فيحتمل
٥٩	٥	فهما	فهمها
٦٣	٢	يتضمنه	يتضمنه
٧٧	١٣	اضطراى	اضطراى
٩١	٦	قرنيه	قرينة
١٣٣	٤	استيعاب للعسر	استيعاب البدن للعسر
١٣٨	١٠	نسلم	ونسلم
١٤٨	٩	الملائمة	الملائمة
١٥١	٢	الابعة	الأربعة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٢	٨	فيحسب	فيحسم
١٥٦	١٠	•	،
١٧٦	١	جميلة	جميلة
٢٠٧	١٣	ما	مما
٢٠٨	١٠	فنحه	فنحن
٢١٣	٢	وليست	وليس
٢٢٧	٩	التعريض	التعزير
٢٣١	١٢	ففيه	ففيه
٢٣٧	٩	للفكار	للكفار
٢٤٢	١	—	بيت
٢٥٠	٧		(٦)
٢٥٦	٦	القبج	القبج
٢٧٦	١٦	وراء	وراءه
٢٨٦	٢	سطر مكرر	
٢٨٩	٥	وعليها	وعليها
٢٩٧	٦		اوضعت نمر (٢) على كلمة : « اهتدى » خطأ ، وتسبب عنه زيادة نمرة في الأرقام التالية في الصفحة
٣٠١	٨	فالدهم	فالدرهم
٣٠٩	١٣	التشنيعات	التشنيعات
٣١٧	٦	رحمها	رحمها
٣٢٩	٢٧	عبد	عبدا
٣٣٤	٢	المائلة	المائلة
٣٣٧	٧	هذا	هندا
٣٣٨	٤	سقى	سفل
٣٥٤	٧	« في » مكررة	

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٦٧	٨	يكون	يكن
٣٧٩	١٦	مخيلة	مخيله
٣٨٨	٨	ينسب	يناسب
٣٩٢	٦	تبى	تبى
٣٩٢	١١	بلديهة	بالديهة
٣٩٦	١٧	هو	وهو
٤٠٠	٤	قيس	قياس
٤٠٢	١	موصف	موصوف
٤١٦	١٢	تفرق	تفرق
٤٢٤	٧	يجرثا	يجرثا
٤٣٦	١	يعرض	يفرض
٤٣٨	٩	ذا	اذ
٤٦٦	١	فلعل	فلعل
٤٨٨	١١	فلتقاء	فللقاء
٤٩٧	١١	لس	ليس
٥٢٢	١٣	والجائر	والجائرة
٥٤٣	١٢	الفتصيل	التفصيل
٥٧٠	٦	اذ	اذا
٦١٩	٤	ذكرواها	- لرها
٦٤١	١	جوار	جواز
٦٥٨	١	ستعمالها	استعمالها
٦٦٤	٨	فكفيه	فيكفيه
٦٦٥	١٢	الحقاق	الحاق

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥ لسنة ١٩٧١

١٩٧١/١/٢٥/٢٠٠٠/٥١